ثقافة حقوق الإنسان

تحرير وتقديم

عبد الحسين شعبان

طاهرماهر ال سعيد كمال أحمد الماقني
أديب الجادر سلام خياط مبدر الويس
بلند الحيدري سميرة المانع محمد بحر العلوم
بولص ملحم السنوسي بلاله محمد الحامدي
بهجة الراهب عبد الحليم الرهيمي محمد زيان
خديجة صفوت عبد الوهاب سنادة محمد فايق
خزامى عصمت عزام التميمي محمود عثمان
راشد الغنوشي علي حنوش مصطفى عبد العال
رجائي نفاع غادة الكرمي موسى المزأوي
رضا الظاهر فاطمة ابراهيم نوري طالباني
زهير الجزائري كلأويز صالح هارون محمد
سامي ذبيان ماريا الحافظ هشام الديوان

البرنامج العربي لنشطاء حقوق الانسان

عنوان الكتاب: ثقافة حقوق الإنسان
إعداد وتحرير وتقديم: الدكتور عبد الحسين شعبان
إخراج: زوزان بوطاني
الطبعة الأولى: ٢٠٠١

الناشر: رابطة كأوا للثقافة الكردية

رابطة كأوا للثقافة الكردية

بيروت – لبنان – ص.ب. ١١٣/٥٩٣٣

كردستان العراق – أربيل – شارع آراس – هاتف: ٥٨٨٦

Kawa - Verband Für Kurdishe Kultur . ev
Adenaver Alle – 54
53113 Bonn
Tel: 0049 228 2425038
Fax: 0049 228 2425238
E – Mail: Comkawa - @ t. onlinede.
Germany

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا – لندن

AOHR – UK
BMBOX 14
LONDON WCIN 3 XX
Fax : ++ 44 20 89424532
E- mail: shaban 1998@aol.com

الإهداء

إلى الأحبة الذين فارقونا وهم في قمة عطائهم الإنساني

الشاعر العراقي الكبير بلند الحيدري
الباحثة المصرية د. بهجة الراهب

(عضوي المجلس الاستشاري)

الصحافي والشاعر العراقي شريف الربيعي
الباحثة اللبنانية فاطمة محي الدين

(عضوي اللجنة التنفيذية)

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى ذكراهم العطرة

ع. شعبان
لندن – كنغستون
تموز (يوليو) ٢٠٠٠

تصدير

نضع بين أيديكم كتاب «ثقافة حقوق الإنسان»، وهو عبارة عن جهد جماعي قمنا بإعداده ليصل إلى القارئ العربي. وهو خلاصة أبحاث وحوارات جادة شارك فيها نخبة من المثقفين والباحثين والحقوقيين والممارسين العرب.

الكتاب يضم بين دفتيه أعمال خمسة ملتقيات فكرية وهي على التوالي:

١ – الثقافة والمثقفون وحقوق الإنسان
٢ – المرأة وحقوق الإنسان
٣ – التسامح والنخب العربية وحقوق الإنسان
٤ – القدس وحقوق الإنسان
٥ – الحصار الدولي والواقع العربي

حأولنا أن ننقل وقائع جلسات الملتقى الخاص بالثقافة والملتقى الخاص بالمرأة ولكننا وجدنا صعوبة في ذلك. واكتفينا في ملتقى التسامح والقدس والحصار على الأبحاث التي تم تقديمها أو التي أرسلت إلينا بعد تدقيقها.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن ما ورد في الأبحاث والدراسات والآراء لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المنظمة وتداخل بعضها بما هو سياسي وبما تنأى المنظمة بحكم طبيعتها المهنية والحقوقية من التدخل فيه أو تتأوله بالطريقة التي جرى التعبير عنها. ولكن المنظمة حريصة على إبقائه كما هو للتعبير عن وجهات نظر أصحابها إيماناً منها بحق التعبير عن الرأي. وهذه الملاحظة ليست شكلية فيما يتصدر من الكتب والمجلات عادة ولكنها مع اختصاصات المنظمة ضرورية وأساسية.

وبرزت إشكالية فنية فبعض الآراء التي قيلت لم يتم تدوينها. كما لم يرسل أصحابها مداخلاتهم مكتوبة فيما بعد، ولهذا اقتضى التنويه والاعتذار سلفاً.

لابد لي من تقديم الشكر إلى الزميلات والزملاء الذين حرصوا على تفريغ

النص من آلة التسجيل أو الفيديو أو قاموا بتصحيحه وتدقيقه وهم الأستاذة حصة الخميري والدكتور عادل لطفي والأستاذة وجدان ماهر والأستاذ حيدر شـــعبان والأستاذة نوار صالح التي راجعته لغوياً فلهم منا خالص الشكر والتقدير.

إن موضوع ثقافة حقوق الإنسان سيظل أحد المواضيع الأساسية التي بحاجة إلى أعمال الجهد والفكر وابتداع أساليب جديدة لنشرها وترويجها وتعزيزها ليس على صعيد النخب السياسية والثقافية والفكرية وحسب بل على صعيد المواطن الاعتيادي، في المدرسة والجامعة والحقل والمصنع والوظيفة الأهلية والحكومية، بحيث تغدو في متناول الجميع وبذلك يمكن حماية حقوق الإنسان وتعزيز حرياته الأساسية والدفاع عنها ضد أي انتهاك أو تجاوز.

ع. شعبان
لندن / كنغستون
نيسان / أبريل ٢٠٠٠

المقدمة

(١) مدخل لثقافة حقوق الإنسان في ظل التطور الدولي

د. عبد الحسين شعبان

شهدت حركة حقوق الإنسان في الوطن العربي تطورات مهمة سواء على الصعيد النظري أو العملي. ومع ذلك فما تزال الفجوة كبيرة وعميقة بينها وبين حركة حقوق الإنسان على النطاق العالمي وخاصة في الدول الصناعية المتقدمة. ورغم أن بعض العوامل الخارجية حالت دون تحقيق واستكمال تطبيقات مبادىء حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، إلا أنها استخدمت كذريعة لوقف وتعطيل حركة الإصلاح الدستوري والقانوني الهادفة إلى تأكيد الالتزام بمبادىء حقوق الإنسان.لم ينقطع الجدل والنقاش حول فكرة ومفاهيم حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، خصوصاً في فترة الصراع الأيديولوجي المحتدم والحرب الباردة. ومازال الحوار يرتفع ويثور حول الكثير من المفردات التي تدخل ضمن نطاق حقوق الإنسان. فحرية الفكر والعقيدة وحق التنظيم والإعدام خارج القضاء وحالات الاختفاء والعزل السياسي والحق في محاكمة عادلة والامتناع عن التعذيب، كلها مصطلحات لها دلالات مختلفة بالنسبة للحكومات والأيديولوجيات والسياسات. ومشكلات مثل المجاعة والبطالة وتلوث البيئة ونتائج الحروب والوجود العسكري الأجنبي، تشغل حيزاً غير قليل من فكرة حقوق الإنسان، مثلما هي قضايا حق تقرير المصير والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، إضافة إلى قضايا حقوق المرأة والعنصرية والتطرف وحقوق الأقليات، يقابلها المشاركة والانتخابات، دون إهمال لحرمة المنازل وسرية الرسالة والهاتف والاتصالات والحقوق الفردية الأخرى.

وإذا كانت تلك المفردات قد وجدت طريقها إلى التقنين الدولي في إطار حقوق الإنسان، فإن عالمنا العربي ما زال يعاني الكثير من النقص والقصور إزاء تناول هذه المشكلات بما يتناغم مع التطور الدولي الذي حصل في هذا الميدان وذلك بسبب مفاهيم مختلفة وأطروحات عتيقة منعته من السير في طريق تعزيز احترام حقوق الإنسان والالتحام والتفاعل مع الحركة العالمية في هذا

الميدان. وإذا كان هذا القصور والنقص فادحاً وكبيراً من الناحية النظرية والتشريعية والدستورية، فإننا نستطيع تلمس مدى الضرر الكبير في هذا المضمار على الصعيد العملي والممارسة الفعلية.

التقنين الدولي

بعد مرور ثمانية عشر عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٦٦ عهدين دوليين لاستكمال وتعزيز الإعلان العالمي.

الأول: هو العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

والثاني: هو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وانعقد الحوار مجدداً في الأمم المتحدة وخارجها حول تفعيل الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ساهمت فيه المنظمات غير الحكومية إضافة إلى العاملين في ميدان حقوق الإنسان والهيئات الحقوقية الدولية والبرلمانات وغيرها، حتى التأم «مؤتمر طهران» في العام ١٩٦٨ أي بعد عشرين عاماً على صدور الإعلان العالمي وكان مؤتمر طهران خطوة هامة على طريق تعزيز حركة الإنسان، ولفت النظر للتجاوزات السافرة التي ما تزال الحكومات ترتكبها حيال الإنسان، سواء كان ذلك على صعيد الحقوق الجماعية كحق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام السيادة واختيار النظام السياسي والاجتماعي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. أو على صعيد الحقوق الفردية التي تتعلق بكرامة الفرد وحريته.

وإذا كانت حركة حقوق الإنسان قد تقدمت كثيراً على المستوى الدولي كما أشرنا، فإن هذه الحركة ما تزال بعيدة عن معيار الحد الأدنى النظري على أقل تقدير، ناهيكم عن الطموح المنشود في البلدان العربية. فرغم مضي ما يزيد عن ثلاثة عقود ونيف على صدور العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فإن ثلاث عشرة دولة عربية فقط انضمت إليه واثنتى عشرة دولة عربية فقط انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كذا الحال بالنسبة للمواثيق والمعاهدات الدولية الأخرى، فاتفاقية منع التعذيب مثلاً لم ينضم إليها سوى سبعة دول عربية، اثنتان منها لم تصدقا عليها. أما اتفاقية منع التمييز ضد المرأة فلم تنضم إليها سوى خمس دول عربية، واحدة لم تصدق

عليها لحد الآن!

وخلال عقد السبعينات حدث تطور مهم بخصوص موضوع حقوق الإنسان، حيث جرى تقديمه كمبدأ مستقل ضمن وثيقة مؤتمر هلسنكي الختامية للأمن والتعاون الأوروبي المنعقد في الفترة من نهاية تموز إلى أوائل آب (يوليو إلى أغسطس) ١٩٧٥، والتي توجت مرحلة جديدة من مراحل «الوفاق الدولي» حيث حضر المؤتمر ثلاثة وثلاثين دولة أوروبية، إلى الولايات المتحدة وكندا.

ويعتبر إقرار مبدأ حقوق الإنسان كمبدأ آمر ملزم من مبادىء القانون الدولي (jus cogens) مسلطاً الأضواء على انتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وبخاصة الحقوق الفردية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية في حين ظل الاتحاد السوفيتي يتشبث بالحقوق الجماعية وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت تلك إحدى أكبر المعارك الأيديولوجية على المستوى الدولي، تلخصت في نجاح تروست الأدمغة الذي عمل بمعية كنيدي وجونسون من بعده تحت نظرية «بناء الجسور» بإيجاد فرص جديدة لشن هجومه، خصوصا من الثغرات والعيوب الكبيرة في ميدان حقوق الإنسان.

ومع انهيار المعسكر الاشتراكي وتكريس النظام العالمي الجديد ضمن ترتيباته الراهنة للولايات المتحدة زعيمه بلا منازع، فقد أخذ موضوع حقوق الإنسان يطرح من زأوية جديدة وضمن أطر جديدة مختلفة، خصوصاً بانتهاء عهد الحرب الباردة ومعها نظام القطبية الثنائية.

وكان انهيار جدار برلين إيذاناً بتداعي أركان النظام الدولي الذي نشأ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وبداية لمرحلة جديدة من النظام الدولي الجديد، التي جرى تكريس أسسها نظرياً في مؤتمر باريس الذي انعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ (بعد اجتياح القوات العراقية للكويت وقبيل حرب الخليج الثانية) الذي وضع آليات جديدة لمراقبة انتهاكات حقوق الإنسان، منها إيجاد مكتب أوروبي خاص للإشراف على شرعية الانتخابات وتحديد معالم النظام الديمقراطي التعددي لاحترام حقوق الإنسان.

وفي اتفاقية برلين الموقعة في حزيران (يونيو) ١٩٩١ وقبل إسدال الستار على مسرحية الخليج ووضع اللمسات الأخيرة على تفكيك الاتحاد السوفيتي وإنهاء الإمبراطورية الاشتراكية، جرى إقرار المبادئ الجديدة في إطار ميزان

جديد للقوى الدولية، حيث تم هدم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخليـــة الـــذي أقره ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية- الفقرة السابقة حين أكد المؤتمر على "أحقية الدول الأعضاء في التدخل لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقوانين الدولية" وذهبت الاتفاقية إلى أبعد من ذلك حين أكدت على أهميـــة وضـــرورة وضع خطة للطوارىء لمنع حدوث الصدام المسلح، متجـــأوزة مبـــدأ الـــسيادة التقليدي الذي نظمته المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.ولم يكن ذلك ممكنـــاً لولا الاختلال الذي حصل في ميزان القوى العالمي لصالح المعـــسكر الغربـــي، ولولا الحاجة المتزايدة لوضع حد للخروقات السافرة لحقوق الإنسان التـــي أدت إلى اختناقات شديدة في العديد من البلدان والمجتمعات. وهكذا لم تعـــد قـــضية حقوق الإنسان ضمن التطور الدولي الراهن، وضمن معايير القـــانون الـــدولي والتجديدات التي أدخلت عليه وبخاصة في ظل هيمنة الولايات المتحدة وتوجيهها للنظام العالمي الجديد، قضية داخلية تحجم الدول والحكومات والمنظمات الدولية عن التدخل فيها خصوصاً وأنها قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المبادىء الآمرة الملزمة وضمن الاتفاقات الشارعة (الاشتراعية) أي المنشئة لقواعد جديدة فـــي القانون الدولي المعاصر.

ضمن هذا التطور المليودرامي بما فيه من عناصر مختلفة ومتناقضة سلبية وإيجابية، انعقد المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان في فينيا في الرابع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٩٣، أي بعد ربع قرن على المؤتمر الأول، وبعد مرور خمسة وأربعين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي ظرف دولي مختلف تماماً، حيث غاب المعسكر الاشتراكي الذي شكل مع جبهة البلدان النامية قوة مقابلة للفريق الثاني «المعسكر الغربي». خصوصاً في ظل مفـــاهيم متناقضة كان التوازن أساسها.

ثمة قاسم مشترك أصبح اليوم أكثر وثوقاً وأشد صـــرامة، رغـــم تنـــاقض المفاهيم واختلال موازين القوى، وهو ازدياد الحاجة والشعور لتأكيـــد احتـــرام حقوق الإنسان واتساع نطاق العاملين في هذا الميدان والمهتمـــين بـــه. ورغـــم المرارات والاحباطات واستمرار المعايير المزدوجة، وفيما يخص حق الشعوب والبلدان النامية، فإن حركة حقوق الإنسان أخذت في التطور، وانعكس ذلك فـــي اهتمام الحكومات بتشريعات حقوق الإنسان والسعي لامتصاص النقمة وتخفيف بعض الإجراءات التعسفية والإعلان عن إصلاحات دستورية، كما تجسد ذلـــك

في عقد أربعة مؤتمرات دولية تمهيدية للمؤتمر العالمي الذي انعقد في فينيا.

الأول: المؤتمر الآسيوي الخاص بالمجموعة الآسيوية الــذي انعقــد فـــي بانكوك.

الثاني: مؤتمر سان خوزيه الخاص بمجموعة دول أمريكا اللاتينية.

الثالث: المؤتمر الأفريقي الذي انعقد في تونس.

الرابع: المؤتمر العربي الذي انعقد في القاهرة في نيسان (أبريل) ١٩٩٣

حقوق الإنسان بين الاختيار والاضطرار

الخصوصية والعالمية

يستهدف الحوار بخصوص حقوق الإنسان أولاً تحديد المفاهيم وتعميق التوجهات وبالتالي فهو ليس نزوة عابرة بل حاجة وضرورة ماسة. وتزداد هذه الحاجة في البلدان العربية، إذ مازال البعض حتى الآن يعتقد أن حركة حقوق الإنسان هي ابتداع غربي واختراع مشبوه لتحقيق مآرب سياسية. وللأسف الشديد يتناسى هؤلاء أن مفاهيم حقوق الإنسان التي تعمقت على مر العصور هي نتاج تطور الفكر البشري الذي لا يقتصر على قارة أو أمة أو شعب أو جماعة، بل هي مزيج من التفاعل الحضاري وإن الإسلام بشر ببعض المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان، تلك التي كانت مفاهيم متقدمة في حين كان يسود أوروبا عصر الإقطاع والظلام.

فكما هو مدون في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، «يولد جميع الناس أحراراً متساوون في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الاخاء» المادة الأولى. وحول المساواة، ذهبت المادة السابعة من الإعلان العالمي للقول «كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة بدون تفرقة. كما أن لهم جميعاً الحق في حماية متسأوية ضد أي تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أي تحريض على تمييز كهذا».

مقابل ذلك وبفارق أربعة عشر قرناً، ومن خلال القراءة الارتجاعية، فقد وجد مبدأ المساواة تقنينه في القرآن الكريم حيث نص على (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وفي الحديث النبوي الشريف «لا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى» و «الناس سواسية كأسنان المشط» وكما قال عمر بن الخطاب «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، وقد كتب الامام علي إلى عامله في مصر مشدداً على مبدأ المساواة في الحقوق يقول: «ولا تكونن عليهم (أي على الناس) سبعاً ضارياً تغتنم أكلهم فإنهم صنفان، إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق»[1].

وتلكم لعمري مفاهيم متقدمة لم يجر تطبيقها أو تعميقها إلا في حدود ضيقة

[1] – قارن مقالتنا: حلف الفضول، مقاربة معاصرة لتأصيل فكرة حقوق الانسان العالمية، صحيفة الحياة ١٩٩٨/١٠/١٧

وفي ظروف تاريخية مختلفة وهو ما يذكرنا بالفيلسوف الفرنسي فولتير حين كان يردد «قد اختلف معك في الرأي ولكنني مستعد لتقديم حيأتي ثمناً للدفاع عن حريتك وحقك في التعبير».

وإذا كان الماغنا – كارتا «العهد العظيم » ومبادىء الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ «الحرية، الإخاء، المساواة» وميثاق حقوق الإنسان والمواطن، والدستور الأمريكي الصادر عام ١٧٧٦، انتصاراً لحقوق الإنسان، فإن تعميق الوجهة الاجتماعية الذي أكدته ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧ والحقوق الجماعية يعتبر استكمالاً وتتمة للتقدم في ميدان حقوق الإنسان وبالتفاعل والتواصل أصبحت مفاهيم ذات صفة عالمية لا تخضع إلى أيديولوجية ما، رغم أن الدول والقوى الكبرى تحاول تمرير أيديولوجيتها وسياستها من خلالها.

وفي مقابل مفهوم العالمية هناك من يحاول الاستناد على الخصوصية القومية والثقافية كذريعة للتحفظ على بعض الالتزامات الدولية الأخرى.

وإذا كانت الخصوصية مسألة ينبغي مراعاتها، إلا انها لا ينبغي أن تسير باتجاه تقويض المبادئ العامة لحقوق الانسان بدعوى الخصوصية، وعلى العكس من ذلك فالخصوصية عليها أن تتوجه لتدعيم المعايير العالمية لا الانتقاص منها خصوصاً في القضايا الأكثر إلحاحاً وراهنية. إن الخصوصية تؤكد التنوع الاجتماعي والثقافي والديني والمذهبي والسياسي، في العقلية والتقاليد بين شعوب بلدان العالم وثقافتها المختلفة، لكنها لا ينبغي أن تكون عقبة في طريق المعايير العالمية أو أن تستخدم حجة للتحلل من الالتزامات الدولية التي يفرضها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقواعد العامة الآمرة – الملزمة في القانون الدولي المعاصر. وبالقدر الذي تجد فيه الخصوصية قابليتها على التناغم والتوافق والتكيف مع العالمية والشمولية والكونية لحركة ومبادئ ومعايير حقوق الإنسان تستطيع في الوقت نفسه التعبير عن خصائص أي شعب أو أية أمة وتفاعلها مع ركب التطور العالمي.

ورغم ان بعض الحكومات تتظاهر على النطاق الدولي بالالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وتوقع وتصدق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وذلك بهدف صرف الأنظار فعلياً عن حقوق الإنسان على المستوى الداخلي ولغرض الاستهلاك المحلي وتجميل الصورة، خصوصاً وأن التوقيع على الاتفاقيات الدولية لا يلزمها بمواءمة تشريعاتها الوطنية مع العهود والمواثيق الدولية، أو أنها تمهل نفسها أطول فترة لتسويق هذه القضية والالتفاف عليها.

وقد تجسد هذا الأمر على نحو أكثر إلحاحاً في التسعينات وفي ظل النظام الدولي الجديد واتساع المطالبة باحترام حقوق الإنسان واضطرار بعض البلدان إلى مسايرة الموجة العالمية بهذا الخصوص[2].

السياسة وحقوق الإنسان

هناك من يدعو إلى تسييس حركة حقوق الإنسان، وحسب رايه أن مهمتها اذا اقتصرت على الرصد وتقديم الشكأوي وملاحقة بعض القضايا المتعلقة بالانتهاكات والتجاوزات، فلا فائدة ترجى منها، فهي حركة إصلاحية وما هو مطلوب تغيير المجتمع «ثورياً» وذلك لكونها تقف على مسافة من الانخراط في العمل السياسي الروتيني من خلال أسلوب عملها، فهي حركة توفيقية وغير مجدية حسب أصحاب هذا الاتجاه. بل أنه يدعو إلى إقحامها وانخراطها في مواقف سياسية ليست من اختصاصها بما يعد خروجاً على طابعها وطبيعتها.

وحركة حقوق الإنسان ضمن أسلوب عملها وتوجهاتها لا تتخذ مواقف مسبقة إزاء هذه الحكومة أو تلك، بل تقف مع حقوق الإنسان أينما وحيثما وكيفما خرقت أو انتهكت أو مست وهو واجبها وما ينبغي تحقيقه في إطار متوازن ودون تردد أو مجاملة.

مقابل ذلك هناك من يدعو لأبعاد حركة حقوق الإنسان عن السياسة دفعاً لرد فعل هذه الحكومة أو تلك أو العاملين على أرضها وعلاقاتهم، والاقتصار على لغة ناعمة بالنقد مصحوبة بكثير من البروتوكولية والدبلوماسية، دون تسمية الأشياء بمسمياتها وعدم التوسع في عملها والإبقاء على عمل «النخبة» بما يبعدها عن الوقوع في المشاكل وخاصة ذات الطابع السياسي ويساعد في الرقابة على العاملين في إطارها.

وبين هذا وذاك، لا بد للحركة كي تتقدم أن توازن حقاً وتتوازن أيضاً فلا تتحول إلى حزب سياسي أو منظمة معارضة، لكن عليها أن تصوغ خطابها على نحو صريح وواضح ومبدئي، لكي تؤثر في جمهور واسع، وبالتالي يمكن أن تتحول إلى حركة جماهيرية يلتف حولها أنصاراً ومؤيدون واعون، يستطيعون بثقلهم. وبما تعتمده الحركة من أساليب عمل ومرونة وحصانة، فرض الاعتراف بوجودها وبالتالي الاضطرار للتعامل معها.

[2] — أنظر مقالتنا: قمة باريس وحقوق الانسان، صحيفة الحياة، ١٩٩٨/١١/١٦

الشمولية والجزئية والانتقائية

وفي إطار الحوار والجدل هناك اختلاف بين النظرة الشمولية والنظرة الجزئية لحركة حقوق الإنسان. فتارة تقدم الحقوق الفردية والمدنية والسياسية وتهمل الحقوق الأخرى أو لا تعطي الاهتمام المطلوب، في حين يجري التركيز تارة أخرى على أولوية الحقوق الجماعية وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في حين أن حقوق الإنسان ينبغي معاينتها على أساس شمولي ومن زاوية كلية. فالمفهوم الذي ركز على الحقوق الفردية لم يكن بإمكانه تجاهل الحقوق الجماعية وخاصة خلال الأزمات، فاستعان بدور الدولة والقطاع العام، وهو ما يتطلب إيلاء اهتمام أكبر حالياً في ظل خطر تلوث البيئة وحماية السلام وتوظيف نتائج الاكتشافات العلمية والتكنولوجية الكبيرة التي تحتاج إلى طاقات هائلة وإمكانات ضخمة.

أما المفهوم الثاني فهو الذي ركز على الحقوق الجماعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد أثبتت التجربة أن التخلي عن الحقوق الفردية والمدنية والسياسية أو إهمالها قاد إلى أنظمةً شمولية استبدادية (توتاليتارية وديكتاتورية) ولم يساعد في خلق التوازن المطلوب والتنمية المنشودة. وهكذا انهار الاتحاد السوفيتي بعد أكثر من سبعين عاماً على الثورة الاشتراكية التي ركزت منذ بداياتها الأولى على حقوق الإنسان الجماعية وبخاصة حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها، فضلاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحق العمل والتعليم والتطبيب والضمان الاجتماعي وتوفير الفرص الثقافية للمواطنين وغيرها. لكن تلك المفاهيم اصطدمت بالتجاوزات على حقوق الإنسان الفردية وحرياته الأساسية، وبالتالي لم تخلق التوازن المطلوب. وحدث هذا في العديد من أنظمةً التحرر الوطني.

إن أي محاولة لإهمال أي جزء من حقوق الإنسان تؤدي إلى نتائج وخيمة، فلا ينبغي بحجة عدم اكتمال المقدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأجيل إحلال الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الفردية بشكل عام، وإذا كان الاقرار النظري بهذه الحقوق، فالعبرة بالتنفيذ، أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية والثقافية، فالمسألة أكثر تعقيداً ولا يمكن بالطبع إهمال حق أصيل وأساسي من حقوق الإنسان كحق تقرير المصير، بالنسبة للشعوب والأمم التي ما تزال تعاني من

التبعية وهضم حقها في تكوين كيان سياسي مستقل "دولة" مثلما هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني، فمثل هذا الحق يتعلق بالجماعة والشعب والأمة. وهو حق أصيل لا يمكن تجاهله، بل بتجاهله لا يمكن الحديث عن الحقوق الفردية. كما لا يمكن إهمال حق التنمية الذي هو حق اصيل، ولا بد هنا من التنويه إلى ما صدر عن الأمم المتحدة بهذا الخصوص (إعلان الحق في التنمية عام ١٩٨٦)، وكذلك لا يمكن إهمال حق التصرف بالموارد الطبيعية وغيرها.

وضمن مفاهيم حقوق الإنسان وتطبيقاتها على الساحة الدولية، تندرج فكرة الازدواجية والانتقائية في المعايير. ففي الوقت الذي يتم فيه تطبيق المعايير الدولية بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان والتجاوز على قواعد القانون الدولي المعاصر وميثاق الأمم المتحدة، يتم فيه غض الطرف عن تجأوزات وانتهاكات أخرى، بينما يستخدم السلاح نفسه في بلدان ثانية. مما يعزز الاعتقاد بان التدخل "للدفاع عن حقوق الإنسان" استهدف الدفاع عن المصالح الخاصة بالدرجة الأولى، وهو ما يطلق عليه «الكيل بمكيالين» وبمعايير مزدوجة، وإلا لماذا لم تطبق الموازين ذاتها على حالات مماثلة؟

وإذا استخدمت «الشرعية الدولية» الوسائل المختلفة بما فيها العسكرية، لإجبار القوات العراقية على الانسحاب من الكويت واستعادة سيادته وأراضيه وإنهاء الاحتلال، إلا انها لم تكتف بذلك بل تمادت حين سمحت بتدمير العراق خصوصاً هياكله الارتكازية ومرافقه الاقتصادية الحيوية ومشاريعه العمرانية وما تزال تفرض عليه حصاراً دولياً جائراً يقترب من شكل حرب الإبادة الجماعية البطيئة، في حين ما تزال تقف مكتوفة الأيدي إزاء انتهاكات وتجأوزات إسرائيل واحتلالها للأراضي العربية والفلسطينية منذ عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، ورغم صدور العديد من القرارات الدولية وبخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وكشف الموقف في عدوان إسرائيل في نيسان (أبريل) ١٩٩٦ (عمليات عناقيد الغضب) على لبنان مدى الاستخفاف بالشرعية الدولية وبالقرار ٤٢٥ (الذي اضطرت إسرائيل إلى تنفيذه على طريقتها بعد مماطلات وتسويفات طويلة).

إن الدعوة إلى اعتماد معايير دولية موحدة لا تلغي ولا تنتقص من الإجراءات الهادفة إلى فرض احترام قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان. إن عدم تعميم تلك المعايير هو الذي يلقى النقد ويثير التساؤل حول صدقية النظام

الدولي الجديد.

ففي حين يتم عقد دورة طارئة للجنة حقوق الإنسان بخصوص البوسنة والهرسك رغم أنها لم تسفر عن شيء جدي لحماية المسلمين الذين تعرضوا إلى عمليات إبادة أمام مرأى ومسمع من العالم بمن فيهم من يرفعون يافطة حقوق الإنسان، ترفض الولايات المتحدة عقد جلسة طارئة لقضية حقوق الإنسان التي تنتهكها إسرائيل في الأراضي المحتلة.

إن مجرد عقد جلسة مرفوض من سيدة النظام الدولي الجديد في حين تستمر إسرائيل في قصف جنوب لبنان وإجلاء سكانه طيلة العقد الماضي. لكنها في نهاية المطاف اضطرت إلى الانسحاب، وفي حين تتم إدانة الإرهاب الفردي، وهو عمل لا بد من إدانته بكل المعايير، إلا أن الولايات المتحدة تحاول إلصاق تهمة الإرهاب والتطرف بالعرب والمسلمين وغيرهم، متجاهلة أعمال إرهابية وتفجيرات تقوم بها جماعات إرهابية ومتطرفة في الولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل، كان أبرزها مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥ على يد متطرف وإرهابي صهيوني.. وفي الوقت ذاته، صدرت الأوامر بقتل فتحي الشقاقي الزعيم الإسلامي قبل نحو أسبوع من مقتل رابين.

ويتم أيضاً السكوت عن أو التعاون للقضاء على الإرهاب الدولي الجماعي وهو يضع قضية "الكيل بمكيالين" و «الازدواجية» في المعايير إحدى الإشكاليات التي برزت على نحو صارخ في ظل النظام الدولي الجديد.

إن حماية سكان العالم من خطر الإرهاب الفردية مسألة ضرورية وهامة من أي جهة كان ومن أي جماعة صدر ولأية أهداف ومبررات، لأنه يؤدي إلى ترويع السكان الآمنين ويغلب لغة العنف واستخدام السلاح، وهو أمر لا يمكن قبوله في عالم اليوم،ولكن حماية دولية ضرورة ملحة من خطر الإرهاب الجماعي الدولي، الذي تتعرض له الشعوب مسألة مطلوبة وراهنية أيضاً. ومثل هذا التساؤل يثار دائما: إذا كان ما يسمى بـ «الإرهاب العربي» مرفوض ومدان وهو أمر فردي، فلماذا لا تتم حماية سكان الأراضي المحتلة وفقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبخاصة الاتفاقية الرابعة الخاصة بحماية السكان المدنيين وكذا الحال بالنسبة لسكان الجنوب اللبناني الذي ظل يعاني من قصف مستمر، كذلك الإرهاب الجماعي في الجولان السورية، حيث تتم محاولات تغيير

للطابع الديموغرافي ومحاولات فرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين العرب السوريين. ثم لماذا لم تتخذ الولايات المتحدة الإجراءات نفسها أو لم تحاول تطبيق قرارات مجلس الأمن بخصوص الإرهاب الإسرائيلي ومصادرة حق الشعب العربي الفلسطيني وبخاصة حقه في تقرير المصير الذي هو حق أساسي للإنسان؟ إن عدم تطبيق المعايير الدولية الموحدة، يؤدي بالضرورة إلى تفاوت وازدواجية تخل بمبدأ المساواة في الحقوق. لكن عدم تطبيق تلك المعايير بناء على اعتبارات سياسية مصلحية في هذه القضية أو تلك، لا يلغي العمل من أجل تطبيقها كلما كان ذلك ممكناً، كما هو مطلوب عدم حصرها بدولة دون أخرى وبانتهاك دون آخر.

وإذا أجاز مجلس الأمن لنفسه القيام بإجراءات المراقبة والتفتيش على الأسلحة واستخدام المطارات والطائرات دون الرجوع إلى ترخيص من الحكومة العراقية حسب القرار ٦٨٧، وهو ما يعد إخلالاً بالسيادة، فلماذا لا يرغم مجلس الأمن الحكومة العراقية على الامتثال للقرار ٦٨٨ القاضي بكفالة احترام حقوق الإنسان؟ في حين يستمر الحصار الدولي الجائر ملحقاً المزيد من الأضرار الصحية والنفسية والاجتماعية بالسكان، معرضا نحو أربعة ملايين مواطن لخطر المجاعة الحقيقي بعد أن تخطى العراق بعموم سكانه حدود الفقر، كذلك معرضا نحو ٢,٢٥٠,٠٠٠ طفل للهلاك بسبب نقص الغذاء والدواء كما أشارت إلى ذلك منظمة الغذاء والزراعة الدولية ومنظمة اليونسيف وغيرها من المنظمات الدولية. في الوقت الذي أكدت فيه منظمة الصحة العالمية أن الحرب أعادت الوضع الصحي في العراق خمسين عاماً إلى الوراء.

ويحق التساؤل أيضاً لماذا لا يذهب مجلس الأمن والشرعية الدولية على حمل النظام الحاكم في بغداد على إجراء انتخابات حرة نزيهة بإشراف الأمم المتحدة وهيئات دولية محايدة عربية أو إسلامية، وليس كما جرى في عملية الاستفتاء والانتخابات التشريعية للمجلس الوطني المعروفة النتائج سلفاً.

لقد سبق للأمم المتحدة أن توصلت إلى اتفاقات بشأن إجراء انتخابات في العديد من البلدان بعد أن وصلت أوضاع تلك البلدان إلى طريق مسدود خصوصاً بوجود طعون خطيرة في شرعية استمرار الحكم كما حدث في كمبوديا ونيكاراغوا والسلفادور وموزامبيق وأنغولا وجنوب افريقيا، خصوصاً وأن الحكم في العراق فقد الأهلية وهو حسب قرارات الأمم المتحدة ذاتها يعتبر

خارج الشرعية الدولية.

إن فكرة «الكيل بمكيالين» والازدواجية في التعامل تنسحب على قوى وجهات ودول مختلفة، إذ لا يمكن رفض الدكتاتورية في بلد واستهجان هدرها لحقوق الإنسان،في حين يتم قبولها أو السكوت عليها في بلد آخر، ولا يمكن رفض الدعوة الرامية إلى احترام حقوق الإنسان في بلد بحجة «رفض التدخل» ومحاولات «الهيمنة» والتذرع بفكرة «السيادة» خصوصاً وان حقوق الإنسان لم تعد قضية داخلية صرفة. ولكي يستبعد التدخل الخارجي وتصان السيادة لا بد من اعتماد المعايير الدولية المعترف بها لحقوق الإنسان، وبالتالي عدم إعطاء ذريعة التدخل وتحقيق المآرب السياسية والمصالح الخاصة.

السيادة وحقوق الإنسان [3]

ينظر البعض إلى مبدأ السيادة باعتباره يمثل حق الدولة المطلق في التصرف في شؤونها الداخلية، وهذا المفهوم الذي كان سائداً في مرحلة القانون الدولي التقليدي أخذ بالانحسار خصوصاً في السنوات الأخيرة ومع صعود مبدأ "ضرورة التدخل" لفرض احترام حقوق الإنسان وحماية أرواح البشر وهو المبدأ الذي اعتمد كجزء من مسؤولية المجتمع الدولي ولغرض رقابته بشأن الانتهاكات والتجاوزات.

وقد بدأت هذه الإشكالية، أي التوازن بين مبدأ سيادة الدولة وحق التصرف في شؤونها الداخلية هو حق يمنحه إياها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة "المادة الثانية" (الفقرة السابقة) وبين مبدأ احترام حقوق الإنسان وهو مبدأ آمر وملزم في القانون الدولي على الدول مراعاته والتقيد به طبقاً لالتزاماتها المثبتة في الميثاق وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات والمعاهدات الدولية الجماعية، بالاصطدام بالواقع القائم خصوصاً في ظل ما يسمى بالنظام الدولي الجديد الذي حمل معه مسألة احترام حقوق الإنسان باعتبارها مبادىء ملزمة وأساسية، وهو ما يطرح على بساط البحث النظري والعملي كيفية المواءمة بين مفهوم السيادة الوطنية والمصلحة القومية من جهة وبين الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان باعتبارها معايير دولية آمرة.

---

[3] – أنظر مقالتنا: منطق سيادة الدولة وحدود «التدخل الإنساني»، صحيفة الحياة، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٠

إن نقطة التوازن بين حقوق الإنسان والسيادة الوطنية تنطلق من التطور الـذي حصل في ميدان القانون الدولي خصوصاً المدى الذي يستطيع بـه فـرض التـدخل على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقاً للميثاق وفي إطار القواعد الآمرة.

فالقانون الدولي لم يعد ينظم العلاقة بين الدول والمنظمات (والأفراد بدرجة أدنى) فحسب بل امتد تأثيره إلى داخل كل دولة خصوصاً بعد صدور الإعـلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ثم العهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ ومجموعـة كبيرة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، باعتبارها ركناً هاماً من أركان القانون الدولي جرى تأكيده على نحو مستقل وبارز في اتفاقيـة هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي عام ١٩٧٥ وبين الالتزام بمعـايير الـسيادة الوطنية. إن صدور عدد من الاتفاقات الدولية بخصوص حقوق الإنسان جعلها لا تنحصر بولاية قضائية داخلية وحسب، بل وضعها بمصاف القضايا التي تعتبر من صميم وجوهر القانون الدولي، والدول بتوقيعها على تلك الاتفاقيات تكون قد سلمت جزء من سيادتها إلى المجتمع الدولي وسمحت بتداخله لمراقبة سجلها في ميدان احترام حقوق الإنسان وحرياته الاساسية، التي يضمنها الإعلان العـالمي والاتفاقيات الدولية الأخرى. واستناداً إلى ذلك لم تعد فكرة السيادة المطلقة مـن الناحية العملية ممكنة أو واقعية، بل ثمة قيود دوليـة وافقـت عليهـا الـدول بانضمامها إلى المواثيق والعهود الدولية التي تحد من سيادتها مثل هذا التطـور الفعلي في ميدان القانون الدولي وبخاصة في ظل ميدان القوى الجديد وانهيـار نظام القطبية الثنائية وينبغي أخذه بعين الاعتبار في إطار ما يـسمى بالنظـام الدولي الجديد بما فيه من سلبيات وتأثيرات لابد من تكييف الظروف والأوضاع للتعاطي معها.

ولكي يتم تطبيق هذا المبدأ «الجديد» ضمن الترتيبات الدولية، فالحاجة تزداد لإيجاد آلية معينة وميزان عملي موحد لقياس نوعية وحجم انتهاكـات حقـوق الإنسان التي يجوز أو لا يجوز التذرع بها باعتبارات السيادة وذلك للحيلولة دون استخدام قضية حقوق الإنسان بطريقة انتقائية، ولا تـسمح للتـدخل الأجنبـي باستثمارها لاعتبارات سياسية كفرض الهيمنة وإملاء الإرادة.

وفي الوقت ذاته وبالقدر نفسه لا تتيح للحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان على نحو سافر الإفلات منها بحجة السيادة الوطنية ورفض التدخل وكمثال على ذلك تحاول الحكومة العراقية التملص من القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن

الدولي في الخامس من نيسان (أبريل) ١٩٩١ والخاص بكفالة احتـرام حقـوق الإنسان في العراق بحجة رفض التدخل والتجاوز على السيادة، لكنها لا تستجيب للنداءات والمناشدات للعديد من المنظمات الدولية والحقوقية لاحتـرام حقـوق الإنسان والتخلي عن ظاهرة التعذيب والإعدام خارج القضاء والاختفاء القسري والعشوائي والعقوبات الجماعية وغيرها.

ويكاد القرار ٦٨٨ يكون القرار الوحيد الذي انتصر للشعب العراقي مباشرة من بين جميع قرارات الأمم المتحدة إذا استثنينا القرارين ٧٠٦،٧١٢ اللذين كانا التمهيد لصيغة القرار ٩٨٦ المعروف ب(النفط مقابل الغذاء) والذي وافق عليـه العراق بعد عام كامل من رفضه وكذلك القرار ١٢٨٤ الذي لم يعلـن العـراق حتى الآن موافقته عليه رغم انه لا يرفضه رسمياً. ومن المفارقات أن القـرار ٦٨٨ هو القرار «الوحيد» الذي لم يكن ضمن الفصل السابع من الميثاق الخاص بالعقوبات كما انه القرار «الوحيد» الذي لم تلح الأمم المتحـدة ومـن ورائهـا الولايات المتحدة على تطبيقه، أسوة ببقية القرارات الأخرى التي تعوم سـيادته المجروحة أو تنتقص من استقلاله وترتهن مستقبل العراق لآجال طويلة. وتلكم إحدى المعايير الانتقائية في التعامل الدولي التي أفرزها النظام العالمي الجديـد. وفي الوقت نفسه تفرض الحماية على جزء من كردستان بموجب قرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا (الملاذ الآمن) وفي سماء الجنوب (منطقـة الحظـر الجوي)، يهمل موضوع فرض الحماية لسكان العراق كله وتأكيد احترام حقوق الإنسان في العراق بأسره مثلما نص عليه القرار، في حـين يـستمر فـرض الحصار الدولي المنافي لحقوق الإنسان على الشعب العراقي. لذلك فقد أطلقـت على القرار ٦٨٨ من الأسابيع الأولى اسم القرار «اليتيم» لأنه الوحيد الذي لـم يصدر ضمن الفصل السابع كما أشرت ثم أضفت إليه صفة القـرار «التائـه» والمنسي لأنه لا أحد يسأل عنه أو يعنى بتنفيذه. فلا الأمم المتحدة التي أصدرته ولا الولايات المتحدة التي فرضت على العراق قرارات مجحفة وجائرة وتـصر على استمرار تجويع العراق وفرض الحصار على شعبه، ولا الحكومة العراقية توافق عليه مجبرة أسوة بالقرارات الأخرى وتقوم بإجراء إصلاحات دسـتورية تطال مجمل النظام السياسي والقانوني وتجري انتخابات حرة بإشـراف الأمـم المتحدة، ولا المعارضة الوطنية العراقية قد أعملت الجهد وعبأت الطاقات باتجاه تفعيله وتقديم آليات وتصورات لكيفية التعامل معه بالارتباط مع الأمم المتحدة...

أقول أن هذا القرار ظل يتيماً وتائها ومنسياً وعرضة للمناورات والمساومات السياسية وتحاول الولايات المتحدة إخراجه من الإدراج للتوظيف السياسي حسب، في حين ان الشيء الواضح في سياستها إزاء العراق هو استمرار الحصار الذي يشكل اعظم هدر سافر لحقوق الإنسان ويقترب من جريمة الإبادة الجماعية بحق الإنسانية (راجع مقالتنا: في ضوء "النفط للغذاء" القرار ٦٨٨ اليتيم والتائه، صحيفة الحياة،٣ تموز/يوليو ١٩٩٦).

إن تحديد الضوابط والمعايير وآليات الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان تتطلب صياغة دقيقة من قبل الأمم المتحدة وهيئاتها وهو ما دعت إليه منظمة العفو الدولية. فالسيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية وميزان القوى الدولي الجديد تأخذ بعين الاعتبار القواعد القانونية الدولية والواقع السياسي بحيث تتحدد نوعية الانتهاكات الجسيمة وحجمها، فهذه المسألة لم تحدد لحد الآن كما ينبغي اخذ دور الرأي العام العالمي ومدى التقدم في إدراج مبادئ حقوق الإنسان المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية وفي التشريعات الوطنية. وإذا كانت هناك حساسية في التدخل فان احترام حقوق الإنسان والمعايير الدولية تبعد شبح التدخل وتحقق مفهوم السيادة الوطنية على نحو كبير. كما أن رفض التدخل والاحتجاج على فكرة السيادة لم يعد كافياً للهروب من الرقابة الدولية بخصوص هدر حقوق الإنسان.

من المفيد الإشارة إلى أن الحكومة العراقية تعتبر تقارير السيد فان ديرشتويل المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، الذي استقال في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٩، تدخلاً في الشؤون الداخلية، ومثلها الحكومة السودانية التي تقف الموقف ذاته من السيد كاسبار بيرو المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان في السودان التابعة للأمم المتحدة.

ومن الكوموتراجيديا حقاً أن بعض الدول التي تلجأ إلى المادة الثانية – الفقرة السابعة من الميثاق التي تنص على (عدم التدخل في الشؤون الداخلية التي تعتبر من صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء) لا ترغب في مناقشة قضايا حقوق الإنسان وتعهداتها الدولية بهذا الخصوص سواء التي تضمنها الميثاق حين أكد في مادته الأولى والتي تتعلق بأهداف الأمم المتحدة على «الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدرته» مثلما أكد على (تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو

الدين، وبلا تفريق بين الرجال والنساء)، ولكن تلك الدول مستعدة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان في الدول الأخرى وتأييد تقصي شؤون دول ثانية، بـــل وحتـــى التدخل فيها، في حين ترفض هي شكل التدخلات أو تسكت عنها لدول حليفة أو صديقة. وهذا ما دعا الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي إلى القول عام ١٩٩٢ «إذا كانت هناك معايير وإجراءات لمواجهة الحالات العادية، فـــان الأمم المتحدة لم تتمكن من التصرف على نحو فعال لوضـــع حـــد للانتهاكـــات الجسيمة لحقوق الإنسان وليس بوسع الأمم المتحدة ان تقف مكتوفة الأيـــدي أو باللامبالاة بوجه ما تزخر به من أنباء وسائل الإعلام اليـــوم مـــن مـــستلزمات وحشية، وسوف تعتمد موثوقية منظمتنا ككل في الأمد الطويـــل علـــى نجـــاح استجابتنا لهذا التحدي». وبودي هنا ان انقل رأي الأمين العام الأســـبق الـــسيد بيريز دي كويلار الذي قال عام ١٩٩١ في تقريره السنوي: «لقد بات واضـــحاً الآن أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجب الا يـــستخدم كعـــازل واقٍ لبعض الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان. فمبدأ حماية حقوق الإنسان لا يجوز أن يتذرع به هنا ويغفل عنه هناك.

كما لا يجوز أن يصار إلى استخدامه أو إغفاله بشكل انتقائي. ثم أن تـــدخل الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان يجب أن يتخذ بالانسجام التام مـــع ميثاق الأمم المتحدة. وإذا كانت المنظمة الدولية ملتزمة بالحفاظ علـــى ســـيادة الدول الأعضاء، فهي أيضاً ملتزمة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جهـــة اخرى، وعليها أذن أن تحافظ على التوازن المفروض بين الإنسان ودولتـــه». وهو ما ذهب إليه الأمين العام الحالي السيد كوفي عنان إلى القول في تقريـــره (سبتمبر/ايلول ١٩٩٩، الدورة الـــ ٥٤) بأولوية مبدأ التدخل الإنساني مقدماً إياه على غيره من الاعتبارات. (انظر كتابنا: السيادة وحـــدود التـــدخل الإنـــساني، جامعة صلاح الدين، اربيل، العراق، كذلك مقالنا: تضاريس الحـــزن العراقـــي واستحقاق العامل الإنساني، صحيفة الحياة، ٤ أيار/ مايو ١٩٩٨).

العالم الثالث والتحدي

لم تعد قضية حقوق الإنسان قضية داخليـــة ولا تهـــم الـــدول الأوروبيـــة والولايات المتحدة فقط، بل تشمل المجتمع الدولي بأسره. ولا يشذ العالم الثالـــث

ومنه بلداننا العربية عن هذا التقسيم. وإذا أخذنا بأركان النظام الدولي الجديد بكل ما عليه من سلبيات وهي كثيرة، خصوصاً باختلال ميزان القوى العالمي وانحيازه لصالح الدول الغربية والصناعية المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة وانحساره بالضد من الطرف الآخر للموازنة الدولية، واعني به الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية والبلدان النامية أو ما يسمى العالم الثالث عموماً، رغم أن العالم اقترب من التقسيم الذي يقول "دول الشمال ودول الجنوب" و"الدول الغنية والدول الفقيرة" و "المدينة العالمية والقرية العالمية". نقول بان أركان هذا التقسيم تستند على معايير حقوق الإنسان كمفاهيم ومبادىء وقوى قانونية (وإن استخدمت أحياناً لأغراض خاصة) وتأكيد المشاركة السياسية ممارسة للحقوق والواجبات والتعددية الفكرية والسياسية أي إطلاق حق تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات المهنية والاجتماعية وتعزيز دور المجتمع المدني ومؤسساته.

وضمن تلك الأطر فان قضية حقوق الإنسان لم تعد اختياراً داخلياً وحسب، وإنما هي التزام دولي وضرورة لا غنى عنها للتكيف مع متطلبات التغير والمستجدات الدولية، وإذا كانت بلدان العالم الثالث تواجه تحديات من قبيل استمرار الإعدام خارج القضاء والتعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء وعدم الإقرار بحرية الفكر والعقيدة والتنظيم وممارسة العزل السياسي والتمييز ضد المرأة وهدر حقوق الأقليات والتدخل في الحياة الشخصية للمواطنين وهي سمة عامة تكاد تكون مشتركة لأنظمةً العالم الثالث، فإن غالبيتها ما يزال يعاني من العوز والحاجة التي تصل أحياناً إلى حد المجاعة، كما تعاني من الاستخدام غير الرشيد للموارد ومن التصحر فضلاً عن نمو بعض مظاهر التطرف وانفلات العنف والانتقام وغيرها.

بالمقابل فإنها تعاني من محاولات الهيمنة والتبعية الاقتصادية ومن بعض المظاهر الجديدة كاستخدام بعض الدول النامية كسلة للمهملات والنفايات النووية كما حدث في الصومال وغيرها. ويستخدم بعض أفراد العالم الثالث كفئران لتجارب البلدان المتقدمة صناعياً بالضد من حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ويجري تسويق العديد من السلع الضارة بالصحة إلى بلدان العالم الثالث التي يساهم فيها بعض المتنفذين في حكوماتهم بهدف الحصول على الربح دون أي اعتبار للإنسان وحقوقه وصحته ومستقبله.

إن استخدام العالم الثالث سلة للمهملات بطريقة غير مشروعة أو إقامة بعض المنشآت الخطيرة على أرضه دون مراعاة قواعد السلامة والصحة وبالتالي تدمير موارده وبيئته وتلويث أرضه يعد جريمة ضد الإنسان من صنف الجرائم الدولية التي ينبغي إلزام الدول والشركات والأفراد بالتوقف عنها فوراً ودفع التعويضات والتعهد بالمحافظة والامتناع عن تصدير المواد التي تهددها والمحافظة على المواد المشتركة واعتبار أي هدر تفريطاً بالثروة على نحو يقتضي المساءلة والمقاضاة. ويأتي في هذا الصدد موضوع الانضمام إلى المعاهدات الخاصة بحماية البيئة والالتزام بالقواعد الدولية التي ترتبها. كما أن إدانة الإرهاب بجميع أشكاله والقضاء على أسباب العنف والتطرف والعنصرية تستوجب إعطاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة أهمية خاصة لهذا الموضوع الخطير على أساس معايير دولية مشتركة سواء لإرهاب الأفراد أو الجماعات المتطرفة أو إرهاب الحكومات والدول. وظاهرة العنف والتطرف والعنصرية التي تصاعدت مؤخراً لدى الأفراد والجماعات والحكومات تتطلب إيجاد آلية معينة على المستوى الدولي لتمكين المجتمع الدولي من معالجة هذه الظواهر الخطيرة للحد من تأثيراتها وانعكاساتها السلبية وعواقبها الوخيمة.وبالتأكيد سيكون نصيب العالم الثالث كبيراً جداً،خصوصاً وانه يعاني من تبعات تلك السياسات.

أما على الصعيد الخارجي، فمواطنو العالم الثالث الذين يعيشون في الخارج- عموماً- يعانون من ظاهرة العنصرية الجديدة في العديد من البلدان الأوروبية حيث انفلتت هذه الموجة في ألمانيا وفرنسا ومؤخراً في السويد وغيرها وبدرجة اقل في بريطانيا، إضافة إلى الولايات المتحدة، واتسمت بالعداء للأجانب وبخاصة العرب والمسلمين والدعوة إلى وقف الهجرة والامتناع عن قبول اللاجئين وترحيل العمالة وغيرها..

إن التحدي الذي يتعرض له العالم الثالث يتلخص في قدرته على التكيف مع المستجدات والمتغيرات الدولية، وبالقدر الذي يحرص على حقه في التنمية وحقه في السيادة على موارده الطبيعية ورفض الامتثال لسياسات إملاء الإدارة فإن تحقيق المشاركة السياسية في إدارة شؤون الدولة وإلغاء احتكار العمل السياسي والمهني وتأكيد حق الأقلية في المعارضة الذي هو حق اصيل، كما هو حق الأغلبية في الحكم، الذي يتأتى عبر صندوق الاقتراع والانتخابات الحرة

الدستورية والاستجابة لمتطلبات العصر باحترام حقوق الإنسان وإشاعة الحريات الديمقراطية وتامين مستلزمات نمو المجتمع المدني.

الشرعية الدولية والمواءمة

ثمة إشكالات نظرية وعملية تتعلق بالمواءمة ما بين الشرعية الدولية والمعايير الخاصة بحقوق الإنسان. وتأتي هذه من ضعف الترابط بين الهياكل القانونية القائمة وبين الشرعية وهو ما يتطلب اتخاذ المجتمع الدولي تدابير وقائية سريعة ومبتكرة لحماية حقوق الإنسان.

فعلى المستوى الداخلي لا بد من التأكيد على ضرورة انسجام التشريعات الوطنية مع الاتفاقات الدولية بخصوص حقوق الإنسان وتعزيز الضمانات الدستورية والقانونية لحماية هذه الحقوق واستبعاد حالات الطوارئ وتعزيز دور الرقابة البرلمانية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم مع التطور الدولي الذي حصل في هذا الميدان، وهو ما يدعو الجهات العربية المعنية بحركة حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية إلى إنجاز وثيقة عربية خاصة بحقوق الإنسان أو ميثاق عربي ينسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. فمازالت المسألة تدور في حلقة مفرغة منذ أوائل السبعينيات، رغم اعتماد مجلس الجامعة العربية لمشروع «الميثاق العربي لحقوق الإنسان» على نحو مفاجئ في شهر أيلول/سبتمبر) ١٩٩٤ بعد مضي نحو ثلاثة وعشرين عاماً على إعداد أول مشروع للميثاق في العاشر من تموز (يوليو) ١٩٧١، الذي تحفظت عليه سبعة دول عربية هي: الإمارات العربية المتحدة، البحرين، سلطنة عمان، الكويت، السعودية، السودان واليمن، وتراوحت تلك التحفظات بين الرفض والتأجيل وبين عدم المواءمة الكاملة بين الميثاق وبين إعلان القاهرة حول حقوق الإنسان في الإسلام.

وبغض النظر عن وزن الميثاق كالتزام قانوني، فان بعض المؤشرات الأولية مهمة خصوصاً في علاقته بالمعايير الدولية ورغم أن بعضها جاء عاماً ودون تحديد واضح، حتى أنه تم تجاهل بعض المعايير الأساسية بالكامل كالحق في التنظيم السياسي وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة وغيرها من الثغرات والنواقص، لكنه رغم العيوب والمثالب، يبقى أحد المحاولات على الحكومات العربية مراعاتها وعدم إطلاق يدها دون أية التزامات جماعية حتى

وأن كانت ناقصة ولابد هنا من الإشارة إلى أن بعض أحكام هذا الميثاق لا ترق إلى القبول بما اعتمده المجتمع الدولي بخصوص حقوق الإنسان. واستخدمت بعض الدول ذريعة الخصوصية للتملص من التزاماتها وبالتالي لتعطيل إصدار وثيقة عربية حقيقية خاصة بحقوق الإنسان، استجابة لنداءات الأمم المتحدة. وقد يكون الميثاق محاولة للتخفيف من ضغط الأوساط الدولية، وقد عبر مندوب مصر عن ذلك بالقول ان الميثاق المقترح يعد بمثابة «سياج إقليمي واقي». وعلى النطاق العالمي فإن تنصيب مفوض خاص لشؤون حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يتمتع بسلطة عملية جديدة رفيعة المستوى لها صلاحيات التحرك السريع الفعال والمستقبل، يضفي قدراً اكبر من الفاعلية والهيبة على حركة حقوق الإنسان. وهو ما أكده اقتراح منظمة العفو الدولية، حتى أنشأت «المفوضية السامية لحقوق الإنسان» التي تترأسها حالياً السيدة ماري روبنسون.

وذهب اقتراح آخر لاتحاد الحقوقيين الدولي بالدعوة إلى إنشاء محكمة جزائية دولية للنظر في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما صدر عقب اجتماع روما عام ١٩٩٨ لتأسيس المحكمة الجنائية الدولية، والذي تحفظ عليه ممثل الولايات المتحدة وإسرائيل. ويتطلب دخولها حيز التنفيذ مصادقة ٦٠ بلداً عليها. ولا بد هنا من وضع متدرج لإصلاح وتدعيم آليات وإجراءات حقوق الإنسان على المستوى الدولي، كالإنذار المبكر ضد خطر وشيك الوقوع، أو أزمة على حافة الانفجار أو انتهاكات جسيمة.

ولابد هنا من تأكيد أهمية رفع الوعي الحقوقي بقضايا حقوق الإنسان من خلال تدريس مادة حقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقيات الدولية في الجامعات والمعاهد ومن خلال النشر والإعلام وتأكيد مسألة مشاركة المرأة مساواتها مع الرجل.

إن الكثير من مفاهيم ما زالت تسبح في فضاء حركة حقوق الإنسان وتستضيء بأقمار متنوعة، وهو ما بحاجة إلى أعمال الفكر وإمعان النظر في زواياه المختلفة وتضاريس حقوق الإنسان على خارطة السياسة الدولية الواقعية تستوجب التدقيق في منعطفاتها، فالغذاء والتعليم وفرص العمل والخدمات الصحية والضمانات الاجتماعية لدى المواطنين، تقابل لدى النخبة والمثقفين إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية وإغلاق صحيفة وتغييب مفكر وسجن

أصحاب الرأي. والنظر إلى حقوق الإنسان والوعي بأهميتها والإحساس بها بشكل يختلف عن رجل الشارع وأبن الشعب العادي إلى مناد في محكمة عسكرية أو كاتب ضبط في جهة قضائية إلى مفوض في الشرطة إلى محام وحقوقي. كما هي تختلف من وجهة المعارضة السياسية إلى وجهة نظر الحكومة والسلطات الفعلية، وتختلف أيضاً من قيادة هذا الحزب إلى قاعدته.

وبعد، ولكي تتقدم حركة حقوق الإنسان وتنتقل من النخبة إلى الجمهور لابد لها من الانفتاح والابتعاد عن العصبوية الضيقة والانحياز المسبق والموازنة بين الدفاع عن حقوق الإنسان المدنية والسياسية وبين حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبين الحقوق الفردية والجماعية وذلك على نحو صريح وواضح دون الوقوع في شراك الأيديولوجيا أو فخاخ التجريد والمجاملة والبروتوكولية. فالدفاع عن الضحايا لا يعني تبني أفكارهم أو اتجاهاتهم السياسية. (راجع: بحثنا، تضاريس حقوق الإنسان على خارطة السياسة الدولية، صحيفة الحياة، ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ وكذلك مجلة النور: بحثنا حقوق الإنسان بين «الشرعية الدولية والسيادة القومية»، العدد ٣٦، أيار/ مايو ١٩٩٤).إن جهداً حقيقياً ينتظر صياغة دور جديد حضاري لحقوق الإنسان وهو المعيار لتقدم أية أمة أو أي شعب أو أية جماعة متمدنة، فالتقدم الحقيقي والرقي والازدهار لن يتأتى بمعزل عن احترام وصيانة وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

(2) ثقافة حقوق الإنسان عند تخوم الحرب الباردة

كان انهيار جدار برلين إيذاناً بانتهاء عهد « الحرب الباردة » وبداية مرحلة جديدة في العلاقات الدولية. فقد طبعت الحرب الباردة مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات.

وعلى رغم توقف نظام القطبية الثنائية وتفكك الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية إلا أن التأثيرات الأيديولوجية لعهد الحرب الباردة لم تنته. بل ما زالت قائمة وتحتدم في الكثير من الأحيان. ولعل الجدل والخلاف يثوران حول الكثير من المفاهيم والمصطلحات ودلالاتها ومضامينها، استناداً إلى خطاب عهد الحرب الباردة ومفردات الصراع الأيديولوجي القديمة.

إن «العولمة» و«اقتصاد السوق» و«الحداثة» و« ما بعد الحداثة» و«تكنولوجيا الإعلام» و«التغيير الديمقراطي» و«التعددية» و« مفهوم التدخل الإنساني» و«حقوق الإنسان» و«الخصوصية والعالمية» وغيرها مفاهيم ما تزال تثير نقاشاً حاداً وساخناً، بعضه يعود إلى الماضي والحملات الدعائية والنفسية التي شهدها.

أصل الخلاف وجذر التناقض الحالي، ما زال بعض خيوطه مشدوداً إلى عهد الحرب الباردة، حيث ينظر البعض إلى الانتصار الساحق الذي أحرزته الليبرالية على المستوى الدولي وبخاصة في الميدان الاقتصادي والسياسي، باعتباره دليلاً على إمكانية تعميم النموذج فكرياً وقيماً ليشمل الحياة الدولية. وهو ما دعا مفكراً مثل فرانسيس فوكوياما ليبلور نظريته "نهاية التاريخ" ومفكراً مثل صموئيل هينغتون ليقدم اطروحته الفكرية «صدام الحضارات» اللتان عكستا الموجة الجديد الليبرالية في نهاية عهد الحرب الباردة، باختيار عدو جديد «إسلامي» بعد هزيمة العدو الأول «الشيوعي» ودعوة «الآخرين» للتسليم بهذه الحقيقة[2].

أن دعوة تعميم النموذج «الموديل» باعتباره شكلاً عالمياً صالحاً لكل زمان ومكان ليست جديدة. فالموديل السوفيتي، الذي أريد تطبيقه على النماذج الاشتراكية الأخرى، والنموذج القومي «الناصري» أو «البعثي» وأخيراً النموذج

[2]– أنظر مقالتنا في صحيفة الحياة، العدد ١٣٤٧٩، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠

«الإسلامي» الإيراني أو غيره هي الأخرى حاولت استلهام فكرة النموذج «الموديل» وتعميمه دون أن تأخذ بنظر الاعتبار الخصائص والمكونات المحلية أو الوطنية أو درجة التطور. وتصطدم اليوم فكرة تعميم النموذج بفكرة نقيضة، وهي التمسك الشديد بالخصوصية أو بالخصائص المحلية الوطنية. ويذهب بعض أنصار الخصوصية إلى القول: إن الثقافات والحضارات الأخرى لم تساهم في بلورة وصياغة النموذج العالمي، وبالتالي فهي غير معنية بتسليم أمرها له بقدر ما تكتسب حفاظها على هويتها وخصوصيتها القومية والدينية والثقافية، في مواجهة الغزو الثقافي والفكري، أهمية خاصة وحيوية!

ويهب بعض دعاة الخصوصية للقول أن فكرة حقوق الإنسان ليست عالمية، بل إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ ليس «عالمياً» إلا في ظاهره. فهو نتاج الفلسفة المثالية لأوروبا منذ عهد التنوير والثورة الفرنسية. ولم يساهم العالم العربي والإسلامي ولحدود كبيرة العالمثالثي في بلورته وصياغته. وينتقد دعاة «الخصوصية» فكرة الطبيعة البشرية و«الحقوق الطبيعية». وهم لا يرون أي مبرر لأنصار الفكرة العالمية، الذين يدعون أن البشر من طبيعة واحدة وبالتالي فان حقوقهم واحدة رغم طبيعتهم المتميزة والمتجلية في سياقات خاصة.وبالقدر الذي تنطوي عليه بعض هذه الاطروحات من حجج، إلا أنها لا تخلو من خلط متعمد في أحيان كثيرة ومن مصالح خاصة وضيقة سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وسواء كان رسمياً (حكومياً) أو غير حكومي.

إن الخصوصية الثقافية والتركيب الوطني والقومي والتكوين التاريخي والنفسي للأمم والشعوب، لا ينبغي أن يستخدم لنقض الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها بنو البشر بغض النظر عن قوميتهم أو دينهم أو اتجاههم السياسي أو إنحدارهم الاجتماعي أو لونهم أو جنسهم أو لأي اعتبار آخر.

إن التعكز على الخصوصية لنقض الالتزامات الدولية، التي أخذت تشكل مرجعية عالمية لها قواعدها ويجري التوافق عندها، لا يعني سوى التملص من الاعتراف بهذه الحقوق أو التنكر لها أو الزوغان منها.

وحتى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي لم تعارضه أية دولة عند إبرامه لا يشكل رضى كاملاً من جانب الدول والشعوب والأمم، لكنه مثل قواعد

القانون الدولي الأخرى، يشكل نقطة التقاء مرجعية، مثل مفاهيم السيادة وحق تقرير المصير والمساواة وعدم استخدام القوة أو التهديد بها والحل السلمي للمنازعات الدولية وغيرها.وإذا كانت مفاهيم حقوق الإنسان قد استخدمت لأغراض سياسية في الكثير من الاحيان، فان قواعد القانون الدولي هي الأخرى جرى استخدامها على نحو يكيل بمكيالين ووظفت لخدمة مصالح القوى الدولية العظمى وعلى حساب الشعوب والأمم والدول الصغيرة، إلا أن ذلك لا يمنع من رؤية تلك القواعد من كونها سليمة وصحيحة، وينبغي استخدامها بشكل سليم وعادل ومتكافئ، وهو ما ينطبق على حقوق الإنسان أيضاً.ويمكن القول ان الحكومات والأنظمةً الشمولية ليست وحدها هي التي تتعكز على الخصوصية في العالم الثالث، وتعارض المعايير الدولية، المنصوص عليها في الإعلان العالمي والمعاهدات والاتفاقيات الدولية الأخرى التي تقارب الـ ١٠٠ اتفاقية بخصوص حقوق الإنسان، فإن بعض المعارضات وقوى التطرف وبعض القوى المتعصبة والمتزمتة،هي الأخرى تقف الموقف ذاته وفي خندق واحد مع مفاهيم وأنظمةً الاستبداد في بلدانها وذلك للجذر الفكري المشترك والمنهج الشمولي الذي تتغذى منه والنظرة الواحدية الإطلاقية إزاء الآخر، ولا يمنع ذلك من كونها ضحية القمع، إلا أنها شريكة الفكر وان كان يمثل النقيض.ومن جهة أخرى فالعالمية لا تبرر الاستتباع أو ازدواجية المعايير أو الانتقائية فيما يتعلق بقضايا العالم الثالث وثقافاته وخصوصياته الوطنية والقومية والدينية، وليس هناك من مبررات لتجاوز السياقات التاريخية والثقافية لحضارات وأمم وشعوب بكاملها إنكاراً لدورها بحجة تعميم الموديل أو سيادة نموذج فكري وسياسي واقتصادي واحد.

وإذا كانت ثقافة الحرب الباردة تقوم على التجريم والتحريم، فهل يمكن الركون إلى الخلافات التقليدية في عالم ما بعد الحرب الباردة؟ وباختصار يمكن الإجابة على هذا السؤال بأن الانقسام الحاد السابق لم يلغ وبخاصة في بعده الفكري، وأن انفتحت بعض القنوات، لكن ثمة شكوكاً وحواجز ومعوقات ما زالت كبيرة. ومع ذلك ففي عالم اليوم لم يعد بالإمكان الحديث عن «العالمية» ومرجعيتها دون طعم خاص للمذاقات الوطنية والقومية ورؤية خاصة للألوان الثقافية والدينية وانتماءات متنوعة لأنماط سلوك وحضارات وثقافات وتكوينات اجتماعية وسكانية.

وإن ما يجمع التكوينات المختلفة هو درجة تفاعلها وتأثيرها المتبادل في السياق العالمي الذي يشكل مرجعية جامعة، لكنها ليست الوحيدة أو النهائية لخطاب ما زال يعترف الكثير من الخصائص الثقافية والحضارية المختلفة. فهل بالإمكان البقاء عند تخوم نقاط الاختلاف التقليدي في عالم متشابك ومتصل ومترابط على نحو لا يمكن الفكاك منه، مهما قرر البعض اختيار طريق العزلة أو فرض على نفسه «ستاراً حديدياً» فانه لن ينجو من رياح التغيير خصوصاً بعد ان تحول العالم إلى قرية عالمية فلم يعد على سطح البسيطة أي مكان بمنأى عن التغيير، سواء ارتدى القلنسوة «الثورية» أو تجلبب بجلباب «قومي» أو تلفح بعباءة «إسلامية»، فليس في ذلك سوى مظهر للوعي الزائف الذي تمثله الايديولوجيا بعيداً عن الواقع.

إن الاختلاف والتمايز لا يعني الانكفاء أو الانغلاق أو إدارة الظهر عن الاستحقاقات العلمية والتكنولوجية الهائلة في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات وانفتاح السوق.

وإذا كانت لغة حقوق الإنسان تنتمي إلى «الحداثة» سواء في مفرداتها أو مضامينها كالشرعية الدستورية وحق التعبير والاعتقاد والتنظيم والمشاركة السياسية والمحاكمة العادلة وتحريم التعذيب وحقوق القوميات والأقليات والمرأة والطفل وحق العمل والتعليم والتطبيب وغيرها، فإنها لم تكن سوى نتاج للتطور العالمي وتفاعل الحضارات والثقافات والفلسفات والأديان على مر العصور. لكن بعض أنصار الخصوصية يرون في هذا المنطلق دعوة للتغريب، ويعتقدون ان ما تم هو منجز غربي ويخدم مصالح الغرب ويستهدف إذلال وسحق العالم العربي والإسلامي باسم الحداثة وحقوق الإنسان والتغيير الديموقراطي. وهم بذلك ينكرون تأثير الحضارات المختلفة، بما فيها الحضارة العربية – الإسلامية.

والسؤال اليوم يطرح على نحو اكثر راهنية: كيف يمكن للعالمية والشمولية أن تكون مرجعاً دون تفعيل الخصوصية وإشراكها في صياغة العالمية؟ ثم هل حقاً كان غياب شعوب وأمم عن المساهمة في صياغة الإعلان العالمي يجعله غربياً وأوروبياً حتى وإن كان العلامة اللبناني المرحوم شارل مالك قد ساهم في الأعداد والصياغة على مدى نحو ثلاثة أعوام، وحتى لو كانت دول مثل كوبا وتشيلي وبيرو وغيرها من دول أمريكا اللاتينية هي الأكثر حماسة لإصدار

الإعلان العالمي عام ١٩٤٨، في حين كانت الولايات المتحدة والدول الغربية غير مهتمة سوى ببعض الحقوق الفردية والسياسية وكانت الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي غارقة في هموم ومشكلات كبرى ولم تنظر للإعلان سوى كتوصية لها طابع أدبي اكثر من كونه قراراً دولياً ستتأسس عليه منظومة كاملة من الحقوق والالتزامات الدولية.

واجهت فكرة الخصوصية والعالمية تحديات جديدة وذلك بالارتباط مع تساؤل ظل مطروحاً: كيف يمكن اجتذاب مساهمات شعوب وحضارات لرفد الحركة العالمية لحقوق الإنسان، وذلك دون النظر إليها باعتبارها تخص "الغير". ومثل هذا السؤال واجه مؤتمر فينيا العالمي عام ١٩٩٣ بعد مؤتمر طهران لحقوق الإنسان عام ١٩٦٨. وهو ما بحثه الكاتب ريتشارد ويلسون في كتابه «سياق الثقافة وآفاق الإيديولوجيا»

human rights culture and context, anthropological prespective

حين أكد على أن الفكرة المتداولة في علم الانثربولوجيا ظلت حتى وقت قريب تستند إلى إبداء الاهتمام الشديد بالثقافات الوطنية والخصوصيات المحلية، تلك التي تمتلك خطابها الخاص... لكنه في ظل العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات لم يعد «الاكتفاء» ممكناً. فهل سيكون احتجاز ثقافة حقوق الإنسان عند تخوم الحرب الباردة ممكناً!؟

الفصل الأول

« الثقافة والمثقفون وحقوق الإنسان »*

* - يمثل هذا الفصل أبحاث وحوارات الملتقى الفكري الثالث للمنظمة العربية لحقوق الإنسان الذي عقد في لندن بتاريخ ٢٠-٢١ آب/ أغسطس ١٩٩٤

الافتتاح

افتتح الدكتور عبد الحسين شعبان الملتقى قائلاً:

أحييكم وارحب بكم اجمل ترحيب وأشكركم على تلبيتكم دعوتنا لحضور الملتقى الفكري الثالث الموسوم « الثقافة والمثقفون وحقوق الإنسان ». حيث دأبنا على عقد ملتقيات فكرية ابتداء من عام ١٩٩٢ .فعقدنا الملتقى الأول بعنوان «الحوار العربي – الكردي» وكان الملتقى الثاني عام ١٩٩٣ بعنوان «حرية التعبير عن الرأي وحق المشاركة السياسية في الوطن العربي ». وقد دعونا في هذا الملتقى نخبة طيبة من المثقفين العرب وكوكبة من المهتمين بقضايا حقوق الإنسان، بهدف إدارة حوار حول إشكاليات قائمة وإشكاليات مستقبلية تتعلق بتطور حركة حقوق الإنسان في العالم العربي من جهة ومن جهة دور ومسؤولية المثقف في الحركة العربية لحقوق الإنسان.

لا شك أن هناك إشكالية حقيقية تتعلق بقضية الثقافة في الوطن العربي وهذه الإشكالية تخص المناخ الذي يتحرك فيه المثقفون، وأعني به الفسحة المتاحة لهم للتعبير عن الرأي في ظروف وملابسات قضية الديمقراطية في الوطن العربي وما يواجه المثقف في سعيه للتعبير بوسيلته الإبداعية.

الملتقى الفكري الثالث
الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان

١٩٩٤ »أغسطس((لندن ٢١/٢٠ آب

دعوة خاصة

الاستاذ .... المحترم

تحية طيبة وبعد

تتشرف اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الانسان بدعوتكم الثقافة والمثقفون «للمشاركة في الملتقى الفكري الثالث والذي تقيمه بعنوان وبودنا استلام ردكم خطياً (بريدياً أو بالفاكس) أو هاتفياً »وحقوق الانسان وأعلامنا بالحضور. ونرجو إبداء رأيكم في المحور الذي تودون المشاركة فيه أو الموضوعات المطروحة للبحث، كما نرجو تحديد عنوا ن بحثكم أو مداخلتكم، مع خالص الشكر والتقدير.وتجدون أدناه الملتقى التي ستتوزع على يومين كاملين وستصدر لاحقاً في كتاب خاص.

الزمان: **يوم ٢١/٢٠ آب (اغسطس) ١٩٩٤**

المكان: **الكوفة كاليري** 26 **westbourn grove, London** W2 5RH

الجلسة الصباحية تبدأ من العاشرة والنصف وحتى الثانية. أما الجلسة المسائية فتبدأ من الساعة الرابعة وحتى الثامنة.يعقب الجلسة المسائية لليوم الأول حفل استقبال، ويعقب الجلسة المسائية لليوم الثاني للملتقى حفل وداع.

المحأور

المحور الأول: الثقافة والسلطة وحقوق الانسان

1. **الثقافة وحرية التعبير**
2. **الثقافة والأيديولوجيا**
3. **الثقافة والقمع**
4. **الثقافة والرقابة (رقابة الدولة، رقابة المعارضة، الرقابة الذاتية)**
5. **الثقافة والمجتمع المدني**

المحور الثاني: الثقافة والسياسة وحقوق الانسان

1. **الثقافة والتعددية**
2. **الثقافة والتنوع**
3. **الثقافة والاستقلالية**
4. **الثقافة والعنف**
5. **الثقافة والمرأة**

المحور الثالث: المثقف وحقوق الانسان

1. **سلطة المثقف / سلطة الإبداع**
2. **عالم المثقف**
3. **المثقف والمشاركة في اتخاذ القرار**
4. **المثقف والحوار والرأي الآخر**
5. **المثقف والمنفى**

المحور الرابع: الثقافة ووسائل التغيير وحقوق الانسان

1. **الفنون/سينما/مسرح/رسم/موسيقى**
2. **الأدب وحقوق الانسان**
3. **الصحافة (السلطة الرابعة)**
4. **التلفزيون**

تنوع الثقافة ... والتعددية والوحدة

عبد الحليم الرهيمي - صحافي وكاتب عراقي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بغية تحديد الإطار العام لموضوع البحث (المداخلة)، لا بد أن نعرف ابتداءً، مصطلح الثقافة ومفهومها.

تُعرف الثقافة بأنها، منظومة الأفكار والمعتقدات والعادات والتقاليد والتراث لدى أي شعب من الشعوب أو الجماعات الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية، بل وحتى لدى الجماعات السياسية أحيانا، والتي تصيغ في ضوئها جانباً من، أو كل، مواقفها وسلوكها وممارساتها في الحياة العامة: الاجتماعية والسياسية، وذلك تبعاً لمضمون تلك الثقافات وتنوعها، وتبعاً للخصائص التي تتمايز بها كل ثقافة عن الأخرى.وهذا المفهوم يعني أن الثقافة، أية ثقافة، قد تشكل الأسس الذي تقوم عليه هوية التكوين السياسي أو الحياة السياسية لتلك الشعوب والجماعات، وذلك مهما كان مستوى ومضمون هذه الثقافة، سواء بشكلها البدائي البسيط لدى أكثر الجماعات انعزالاً عن المجتمع والجماعات الأخرى، أو سواء بشكلها الأكثر تعقيداً واتساعاً وتداخلاً في الحياة الاجتماعية والسياسية العامة، الذي نجد تعبيراته المعاصرة في الدول والكيانات السياسية القائمة، أو في مؤسسات المجتمع المدني – الأهلي، أو في المؤسسات الثقافية والسياسية ضمن دول وكيانات سياسية أوسع.

*** بحث مقدم إلى »الملتقى الفكري الثالث« حول »الثقافة والمثقفون وحقوق الإنسان« المنعقد بديوان الكوفة بلندن يومي ٢٠ و ٢١ آب ١٩٩٤.**

إن هذا التنوع الثقافي، الذي تألق ظهوره مع ظهور الشعوب والجماعات البشرية،والذي نجد تعبيراته الواضح والأكثر شمولاً في عصرنا الراهن يطرح سؤالاً كبيراً ومهماً هو ما إذا كان هذا التنوع الثقافي يفرض قيام تعددية لكيانات ثقافية أو لا، وحول ما إذا كانت هذه التعددية في الكيانات الثقافية الناجمة عن ذلك التنوع، تفرض بالضرورة قيام تعددية سياسية تؤدي بدورها، في ظروف تاريخية وسياسية معينة، إلى قيام كيانات سياسية؟ ومن تلك الأسئلة يمكن أيضاً اشتقاق الأسئلة التالية: هل سيؤدي نمو وازدهار الثقافات المتنوعة في ظل التعددية الثقافية، والتعددية السياسية الناجمة عنها، إلى التناحر والصراع والاحتراب فيما بينها أم أنها، وعلى العكس من ذلك، ستجد الظروف الملائمة للتعايش والتفاعل والتكامل والازدهار في إطار شكل من أشكال الوحدة؟ ثم، ما هي بالتالي مقومات وشروط نجاح هذه الوحدة؟

لقد وجدت هذه المسألة – الإشكالية، بشكلها الأولى مع نشوء الجماعات والشعوب وظهور ثقافاتها المتنوعة بمستوياتها البدائية، لكنها أخذت تطرح حق «بشكل قوي وأكثر تحديداً مع بداية القرن العشرين الحالي وظهور مفاهيم .... غير أن طرح هذه المسألة بدأ يتخذ الآن »الاستقلال« و »تقرير المصير أهمية أكبر، خاصة بعد التطورات السياسية والاجتماعية العاصفة التي شهدها العالم – وما يزال – خلال السنوات الثلاث الماضية، بعد الانهيارات الكبرى التي لحقت بدول أوروبا الشرقية، ثم إزالة جدار برلين، والانهيار المدوي للاتحاد السوفيتي، وكذلك بعد أن أصبح العالم ذا قطبية واحد تنفرد بها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم بشكل كبير في مسار الأحداث والتطورات السياسية العالمية.

كانت مسألة التنوع الثقافي ومسألة التعددية السياسية، وما ينجم عنهما من صراع أو تعايش بين البلدان والشعوب، أو بين الجماعات الثقافية – السياسية في إطار البلد الواحد، من أعقد المشاكل التي واجهت العالم خلال القرن الحالي، ومع نهاية هذا القرن أضفى الاضطراب الشديد والمتسارع الذي أصبح يلف العالم، بشعوبه ودوله، المزيد من التعقيد على هذه المسألة، وأصبح التطلع لإيجاد الحلول والمعالجات الملائمة بها، مهمة راهنة وعاجلة أمام المفكرين والمثقفين والسياسيين... مهمة تستوجب أن تتبوأ حيزاً أكبر

من الاهتمام، خاصة وأنها وثيقة الصلة بمسألة حقوق الانسان التي تتفرع عنها، أو تسبقها، مسألة حقوق الشعوب والجماعات الاثنية والدينية والمذهبية.

إن ما يعطي هذه المسألة المزيد من الاهمية، هو الانبعاث الشديد الراهن للاثنيات والأعراق والتكوينات الثقافية والسياسية، وهو الانبعاث الذي ترافق ويترافق، أما مع اشتداد قمع دولها لها من جهة، أو مع استرخاء وضمور دور دول أخرى، في تحقيق التماسك والتعايش بين تلك التكوينات والاعتراف بتنوعها من جهة ثانية. وكانت النتيجة في الحالتين تعزيز ذلك الانبعاث باتجاهات ومسارات لا أحد يستطيع أن يتنبأ بالضبط، أين سيستقر بها المطاف في نهاية الأمر؟

وهكذا، بين الخشية من التفكك الداهم للدول والمجتمعات والمآل المجهول لذلك الانبعاث من جهة، وبين الحق الإنساني والسياسي للشعوب والجماعات المختلفة للتعبير عن نفسها وعن تنوع ثقافاتها من جهة ثانية،ترتسم المعادلة ومهمة حلها ومعالجتها في آن . »مجاهيل«

التنوع الثقافي... المصادر والمظاهر

إن كون نشأة الشعوب والتكوينات الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية ووجودها، هو واقع موضوعي معطى، فذلك يعني أن التنوع في ثقافاتها، وامتلاك كل ثقافة لخصائص تتمايز بها عن الثقافة الأخرى، هو أيضاً واقع موضوعي معطى لا يمكن إلغاؤه أو تجاهله بأي حال.هكذا شكل التنوع والتمايز في ثقافات الشعوب والجماعات، في أحيان كثيرة،هوية سياسية لعدد منها، بتقديم هذه الهوية المبررات والمقدمات لقيام كيانات سياسية، وفي حين انقرض، أو تضاءل، وجود وثقافة عدد من تلك الجماعات، فقد احتفظت جماعات ثقافية أخرى بهويتها الثقافية، دون أن تجعل من تمايزها الثقافي هذا هوية سياسية خاصة، وفضلت البقاء منضوية مع جماعات أخرى، في إطار كيان سياسي أوسع.

على أن الجماعات الأكثر تطلعاً لجعل التمايز في خصائصها وثقافتها هوية سياسية لها، هي الأقليات أو الجماعات الاثنية التي شكلت، كما يقول

هلكوت حكيم[3]، محوراً سياسياً في الجغرافية السياسية والجغرافية الثقافية في أوروبا الغربية، على سبيل المثال.

وبالانتقال من العام إلى الخاص،يطرح السؤال التالي: هل ثمة تنوع ثقافي في البلدان العربية الإسلامية، أم أن هناك ثقافة واحدة؟ ما هو موقع الجماعات الاثنية والدينية والمذهبية المتواجدة في هذه البلدان وكيف تعبر عن نفسها وعن تنوع ثقافاتها وخصوصياتها، وبالتالي، عن هويتها السياسية؟

في مقارنة بين تنوع الثقافات وتعدد الجماعات في أوروبا والبلدان
رئيس معهد العالم »ادغار بيزاني«العربية، وخاصة شمال أفريقيا، يجتهد العربي في باريس بتوصيف هذه الحالة فيقول: في أوروبا، وبالرغم من تنوع
في حين لم يتوصل العرب »جغرا – سياسية«ثقافاتها، تسعى لإنشاء جماعة جنوب المتوسط إلى تحقيق وحدتهم السياسية بالرغم من وحدتهم اللغوية والثقافية والدينية. ويقول أيضاً: في شمال المتوسط (أي أوروبا) ينتمي التنوع إلى الحقل الثقافي وتنتمي الوحدة إلى الحقل السياسي، أما جنوب المتوسط فالوحدة والتنوع سياسي[4].ويرى سيد حسين نصر، الأستاذ في جامعة جورج واشنطن من خلال تنأوله لمسألة "الوحدة والتنوع في ثقافة الشرق الأوسط"، أن هناك تنوعاً مذهلاً في تلك الثقافة، لكن مع وحدة متميزة لها. وكمثال على ذلك التنوع والوحدة يشير إلى عدد كبير من المظاهر في مجالات الدين والعرق واللغة وكذلك القومية باعتبارها عنصراً للتجزئة في الشرق الأوسط.

وفي ضوء ذلك يتساءل ما إذا كانت هناك ثقافة إسلامية واحدة أم حضارة إسلامية ذات ثقافات متعددة من بينها العربية والتركية والفارسية[5].
الثقافة في المغرب (آب ١٩٩٢) »أصالة«وبمقاربة مماثلة عقدت ندوة
. وقد نال هذا »الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد«تحت عنوان ملفت هو

لهلكوت حكيم بتاريخ ١٢ آب ١٩٩٤، ومادة المقال مأخوذة، كما يقول »الحياة« أيضاً مقال في » مشكلة أقليات في أوروبا« [3] –
.» أندريه سانغون « بإشراف»ليهارمتان «الكاتب، من كتاب صدر بالفرنسية عام ١٩٩٣ عن دار

في ٩٣/٤/٢٦ . »الحياة« – »ادغار بيزاني«، مقال لـــ »وحدة ثقافية وتنوع سياسي« [4] –

الجمعية البريطانية لدراسات الشرق « لـــ»المؤتمر السنوي« في ٢٧ تموز ٩٤ عن »الحياة« [5]– تقرير نشرته الذي عقد بمانشستر خلال ١١ و ١٤ تموز ١٩٩٤ .»الأوسط

الموضوع والعنوان اهتمام وثناء عدد من المشاركين في الندوة الذين اعتبروه وتنوعها وغزارتها، واعترافاً بامتدادها »الثقافات العربية«اعترافاً بـــ التاريخي والجغرافي وتأثيرها بالحضارات الأخرى[٦].

ومهما يكن نصيب هذه الآراء الاجتهادية من الصواب، فليس من السهل القبول بصيغ تبسيطية لتوصيف حالة شديد التعقيد والتداخل من التمايزات القومية والاثنية والدينية والمذهبية، ومن تنوع الثقافات التي تعج به البلدان العربية والإسلامية.

فإذا كان الإسلام يشكل ثقافة الأكثرية العظمى لشعوب البلدان العربية الإسلامية وهويتهم، فانه لم يعد لهم هوية سياسية موحدة لمجتمع سياسي واحد، تمكنهم من الانضمام في إطار كيان سياسي واحد. كما أن الكيانات السياسية العربية والإسلامية لم تؤسس على أسس قومية أو عرقية، لأن معظم هذه الكيانات تضم جماعات اثنية ودينية ومذهبية متنوعة.لقد ضمت الكيانات السياسية الوطنية التي قامت على أساس وطني، جماعات اثنية وأخرى دينية ومذهبية انضوت تحت الراية الوطنية العامة للكيان السياسي وثقافته لكن تلك الجماعات وثقافتها بقيت، في الواقع، تعبر عن نفسها وعن خصوصيتها بشكل واضح في ظل تعددية واقعية، تعترف بها أحياناً كل جماعة أو ثقافة بالأخرى أو تتجاهلها، وتتعايش أو تتصارع وتختلف معها في أحيان أخرى.

وفي ظل هذا التعدد الكبير للشعوب والجماعات القومية والعرقية والدينية والمذهبية وتنوع ثقافاتها، نجد أن الثقافة الإسلامية لا تشكل الهوية السياسية لكل المسلمين وإن شكلت مرجعيتهم الثقافية، كما لا تشكل الانتماءات القومية في أحيان كثيرة هوية سياسية خاصة لترجيح الهوية الوطنية للكيان السياسي عليها. أما الانتماء المذهبي فلا يشكل بدوره الهوية السياسية للجماعة المذهبية، حيث التوزع القومي والمناطقي يعيق تشكل مثل هذه الهوية، فضلاً عن إعاقة بروز مرجعية سياسية لها.هذا التنوع الغزير في عدد الجماعات والتكوينات القومية والدينية والمذهبية وثقافاتها في البلدان العربية الإسلامية،

---

[٦] – تقرير نشرته »الشرق الأوسط« عن ندوة »الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد« في ١٩٩٢/٨/٨، التي عقدت في مدينة أصيلة »في المغرب في آب ١٩٩٢ ونظمتها »جامعة المعتمد بن عبادة« بالتعاون مع جريدة »الشرق الأوسط« الصيفية اللندنية.

والتدخل والتعدد في انتماءاتها، يطرح تساؤلات عديدة حول المغزى الذي ينطوي عليه هذا التنوع، وتساؤلات أخرى حول ما إذا كان ممكناً استمرار هذه الأوضاع على ما هي عليه دون انفجارات تؤدي إلى تفكك والانقسامات، وربما الحروب الأهلية، مع بقاء القمع والقهر والإلغاء وغياب التعددية... أم أن ثمة معالجات ممكنة ومتوازنة وواقعية، يمكن الأخذ بها...؟!

عندما ننطلق من التعميم والاستناد إلى المبادئ والشعارات العامة المجردة لمعالجة هذه المسألة – الإشكالية، كالدعوة المطلقة لحق تقرير المصير، وتنمية وتعميق التنوع والفروق بين الجماعات المختلفة وثقافاتها دون العمل في الوقت نفسه على إيجاد ونشر ثقافة موحدة، فان الآفاق التي ستؤول إليها الأوضاع بعد ذلك هي على الأرجح، تعميق التباين والتمايز بين الجماعات واندلاع الصراعات بينها.كذلك، فان استسهال الحلول القمعية المدمرة التي تلجأ إليها الحكومات الاستبدادية والدكتاتورية وتنتهك بها حقوق الانسان والجماعات وتمنعها من التعبير عن نفسها وخصوصيتها وثقافتها، عبر إلغاء أو تجاهل هذه المسألة – الإشكالية، هي حلول لا أحد يستطيع أن يقدر تماماً حجم الكوارث التي نجمت أو ستنجم عنها.من هنا يبدو الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية والاعتراف بها للجميع في إطار وحدة الكيانات السياسية القائمة هو، على الارجح، السبيل الأكثر ملائمة لحلول عقلانية وواقعية، وغير مكلفة.

التعددية في إطار الوحدةإذا كانت التعددية تعني التعبير الموضوعي عن وجود الجماعات والتكوينات القومية والدينية والمذهبية والسياسية في أي مجتمع، فان التنوع الثقافي وخصوصيته لتلك الجماعات، هو التعبير الموضوعي والعملي لتلك التعددية.

على ان المشكلة المطروحة هنا لا تتجلى في توصيف التعددية وما تنطوي عليه من معنى، بل تتجلى في الاعتراف والإقرار بها من قبل المجتمع (مختلف الجماعات والتكوينات والسلطة المركزية) في آن واحد.

إن الاعتراف بالتعددية والإقرار بها، هو الخطوة الديمقراطية الأولى والضرورية، التي تمهد للخطوة التالية وهي وضع تصورات نظرية وآليات عملية لترسيخ التعددية في الواقع، وبما يضمن حقوق الانسان وحقوق

الجماعات التي يتكون منها المجتمع، وبما يضمن كذلك نمو وتفاعل وازدهار ثقافاتها المتنوعة... هذا من جهة، وبما يضمن بقاء الكيانات السياسية القائمة أو تطويرها بالأشكال المناسبة بالتوافق وبالإرادة الطوعية الحرة للجميع من جهة ثانية.

ثمة معادلة متوازنة يقول أحد طرفيها أن التعددية لن تطبق وتزدهر إلا في إطار وحدة الكيان السياسي الأكبر القائم، ويقول طرفها الثاني أن وحدة الكيان كإطار عام وحام للتعددية لا يمكن ضمان تطورها إلا تثبيت وازدهار التعددية.

وبالطبع فان التمكن من تحقيق هذه المعادلة وتوازنها سيوفر الظروف الملائمة لتطور وازدهار العلاقة بين الجماعات القومية والدينية والمذهبية والسياسية، ونمو وازدهار ثقافتهم المتنوعة، مثلما سيوفر أيضاً الظروف الملائمة لتطوير حالة التعددية القائمة وطرح كافة القضايا المختلفة عليها للحوار والبحث، بروح إيجابية سمحة ومتفاعلة ومتفتحة.

وفي ظل هذه الأجواء يمكن توفير الشروط والعوامل المساعدة لنمو وتطور وازدهار ثقافات الجماعات القومية والدينية والمذهبية وتفاعلها مع بعضها من جانب، وتوفير الشروط والعوامل المساعدة لنشوء ونمو وازدهار ثقافة وطنية عامة مشتركة، وإقامة المؤسسات الثقافية التي تعبر عنها من جانب آخر.

إن التوجه المشترك لكل الجماعات والدولة المركزية لخلق وتعزيز تلك الثقافة الوطنية المشتركة، وترسيخ مبادىء الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر، فضلاً عن احترام كل جماعة للجماعات الأخرى ولثقافاتها، واللجوء إلى الحلول الوسط الممكنة لمواجهة القضايا التي يختلف عليها بين الجماعات نفسها من جهة، وبينها وبين السلطة المركزية الملتزمة بضمانات دستورية وقانونية، بالديمقراطية من جهة ثانية. إن اختيار هذا التوجه بدلاً من استخدام العنف، وكذلك التزام كل جماعة بواجباتها تجاه نفسها وتجاه الجماعات الأخرى، وكذلك بابتعاد الجماعات الأصغر أو الأقليات القومية عن أي نهج أو ممارسة انعزالية، وابتعاد الجماعات الأكبر، أو القومية الأكبر، في المقابل، عن أي نهج أو ممارسة عنصرية أو استعلائية متغطرسة... إن كل ذلك، سيوفر

أكثر الشروط ملائمة للتعايش بين الجماعات المختلفة وثقافاتها، بل ويجعل حتى من "استقلال" أية جماعة من الجماعات نضج مقوماته، في ظروف سياسية وتاريخية معينة، استقلالاً ودياً لا تنجم عنه عداوات تؤدي إلى صراعات وصدامات وحروب ثأرية تدور في حلقة مغلقة لا تنتهي.

المثقف وحقوق الإنسان

زهير الجزائري - صحافي
وروائي عراقي

خلال ثمان سنوات من الحرب مع إيران دخل الأديب العراقي تجربة جديدة لم يألفها من قبل... فلم تكن الحرب قبل ذلك موضوعاً للأديب العراقي الذي لـم يرى الحروب ولم يشارك فيها. فقد كان يغادر البلد هرباً من ويلاتها كمـا فـي رواية «جلال خالد» لمحمود احمد السيد أو يتحمس لطرف فيها ضد الآخر كمـا في قصائد الجواهري عن روما وستالينغراد، أو يتأول مضاعفاتها على المجتمع المدني كما في رواية غائب طعمة فرمان في «النخلة والجيران»... وقـد اعتـاد الأديب العراقي اعتبار الحرب الطويلة على الأكراد من الموضوعات المحرمـة التي لا يشار إليها إلا بالرمز أو الكناية.لكن خلال الحرب مع إيران لم يـستطع الأديب العراقي أن يقف على الحافة... فضمن الجو التعبوي الذي رافق الحرب منذ أيامها الأولى اخذ الأدباء، وأحيانا بملابس الجيش الـشعبي، إلـى الجبهـة ليكونوا شهوداً على الانتصارات الأولى وليعكسوا ما رأوه في نتاجاتهم اللاحقة. وكان الأديب يواجه ضغطاً عقائدياً عاماً ضمن حملة لتخـوين الكتـاب الـذين تحصنوا بالصمت أو الذين لم يريدوا الاندماج في جو التعبئة الحربية مفـضلين الكتابة عن مواضيع أخرى. وقد وضعت كتابات الأدباء أمام مفاضـلة صـعبة وخاسرة في مقابل دماء الجنود التي تنزف في الجبهة. فخلال مناقشة ورقة عمل الإذاعة والتلفزيون عام ١٩٨٣ قال وزير الثقافة والإعلام لطيف نصيف جاسم مخاطباً الكتاب والفنانين المشاركين: إن كل ما نقدمه من جهد وإبداع لا يساوي يوماً واحداً يعيشه جندي في خندقه تحت النار ولا يساوي قطرة دم واحدة من دم شهيد دافع ببسالة عن شرف الوطن وكرامته". ومع استجابة الأديب لجو التعبئة الحربية والقسر الفوقي حدث تواطؤ داخلي، فهذا المقموع العاجز عن الرد وحتـى التصريح بألمه يوجد من داخله تجانس مع القوة التي دحرته في غياب أي بديل آخر، فيتعشق البطل القاسي، العسكري المدجج «الذي يحمل ملامح طفل جميل حين يبتـسم ومحارب سومري غامض حين يقف على حافة الموت»...يشكل هذا التوله بـالقوة

تعبيراً عن العلاقة بالقدرة لمثقف فقد القدرة على المواجهـــة، ولـــذلك يتكامـــل الخوف مع تتمته الايجابية الحماس الصوفي.

وقد جاءت الاستجابات الأولى من الشعر العمودي، فالتجربة المعاشة غيـــر ضرورية لشاعر العمودي الذي وجد موضوعه جاهزاً يأتيه بلا جهد وهو على طاولته أو غرفته، يكفيه أن يستعير الصور من ذاكرته الثقافية المخزونة وخلفه ارث طويل يمتد إلى قصائد الحماسة عند أبي تمام مـــروراً ببـــشار بـــن بـــرد والأخطل والفرزدق. لقد استعاد الشاعر العمودي المعاصر اساليب جده القـــديم في وصف الأفعال الجماعية والمشاهد الملحميـــة العريـــضة للمعركـــة، حيـــث السيوف تتهاوى كالشهب والدماء تغطـــي الأرض والخيـــول تحـــرث الغبـــار، والمحتوى العام الذي يقوم على المبالغة في إطراء الذات، وخاصة في الجوانب التي تتعلق بالمراسة في الحروب وشدة التنكيل بالعدو كما فـــي قـــصيدة علـــي الياسري:

فأرى ماء الخليج والشط أضحى

بلظى الثأر يستحيل حماما

يحرق البغي وهو يهرب خزيا

ثم يشوي أرذالا ولئاما

فتداعت حشودهم حين صلنا

وحصدنا رؤوسهم واللماما

فغدوا بين هارب وأسير

وبقايا تكدست أكواما

وكأن سحب الماضي على الحروف الحاضرة يلتقي مع الإخراج العقائـــدي الذي يصور الحرب الحالية امتداداً لفتوحات الأجداد ولقادسيتهم، ولم يكن يهـــم الشاعر العمودي تقديم صورة موضوعية أو وصف واقعي، إنما تركز همه على إثارة الحماسة للحرب.ولذلك اعتمد الرجز الذي يتناسب مع عـــصر الفروســـية الفردية وخبب الخيل وهي تجري. وإزاء هـــذا الإرث العريـــق مـــن الـــصور والإيقاعات غابت الصور الراهنة للحرب الدائرة الآن والتي حلت فيها عناصر المباغتة وكثافة القصف محل مواجهة الفارس للفارس. وحلت الآلة محـــل قـــوة الانسان العضلية في الحروب السابقة.

لكن مع استمرار الحرب واتساعها هولاً ومساحة، ودخول آثارها في صلب الحياة المدنية خلال قصف المدن، ما عاد الكاتب يعتمد العنف المجازي المستوحي من تراثه الغابر، إنما شمل موضوع الحرب كل النتاج الثقافي العراقي. وكان هناك جدل بين الأدباء البعثيين حول أدب الحرب. بعضهم يقول بأن الأعمال الجادة ستأتي فيما بعد لأنها تطبخ على نار هادئة، ويستشهدون برواية تولستوي (الحرب والسلام) التي كتبت بعد ٢٦ عاماً من الحدث نفسه. فيرد عليهم المزايدون «لا تصدقوا هذا الهراء. انهم يريدون ان نطبخ برادة الحديد على نار هادئة!». وحتى حين يعترف شعراء بأن القصيدة استعصت عليهم مرة واحدة لأن الشعر يقف عاجزاً إزاء الدم، آنذاك سينبري من يذكرهم «ان الشاعر يخطئ في المكان الذي ينتظر فيه ولادة كلماته إذا هو جلس إلى مكتبه... سلاماً يا عشيرة المقاتلين، إنه لأمر صعب ان يترك للشعراء في هذه الأيام كتابة القصائد في مكتبهم». أي نقد جدي يحاول أن يبين ثغرات فنية فيما يكتب عن الحرب كان يرد باعتباره «تقييمات محبطة في الوقت الذي تتطلب فيه الدماء استجابة سريعة».

الكلمة والدم

الأدباء أنفسهم وضعوا أنفسهم أمام هذه المقايسة الصعبة بين الكلمة وقطرة الدم.فقد كتب عادل عبد الجبار تحت عنوان «أيها العراقي الراقص على اكتاف الموت»: أي غناء شعر يستطيع أن يبلغ إنشاد الكلاشينكوف وقرع الرجمات وانطلاق النسور في الأعالي واقتحام الرجال مديات البحر كما نشر سامي مهدي في مجلة «كل العرب» قصيدة في ١٩٨٢/٢/٧: «يكتب الناعمون عن الحب والحرب /أو يكتب القاعدون/غير أن الوطن/هو غير الذي يكتبون/هو في الساتر المتقدم/في فوهة البندقية/في الدم والرمل/في صولة الصائلين...» ويستهل محمد أحمد العلي روايته (أحزان مرمرية) بدعوة القارئ لمشاهدة هيكل عظمي لمقاتل سومري بدروعه في قاعة المتحف العراقي، ولو قبلت هذه الدعوة – وانا ممتن جداً – لأعفيتك من قراءة هذه الرواية ووفرت عليك كثيراً من الوقت وجنبتك العناء". ودائماً تكون الكلمة خاسرة وكسيحة أمام فعل الجندي.

ولشعور المثقف بالدونية إزاء فعل المحارب تاريخ عريق. ففي أدب العصر الهوميري كانت صورة المنشد الضرير المجهول الاسم الذي يصوغ الأناشيد

البطولية عن المحاربين للكناية عن كونها غير قادرة على خوض الحروب الفعلية بجسدها ولذلك تخوضها بخيالها الشعري.

وقد اعتاد الشاعر العربي القدم أن يعني الحرب وحدها حين يقول عبارة «إذا جد الجد» للتدليل على ان ماعداها، بما في الشعر نفسه غير جاد، أو أقل جدية على الأقل، وقد كان أبو تمام شاعراً نخبوياً متعالياً فوق ذوق العامة، ومع ذلك يصمد أمام إيقاع الحرب «السيف أصدق أنباءاً من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب». ان الفرق بين الاثنين يقع في حيز المفاضلة بين التأمل الذي اعتبر صفة ملازمة للكسل والعجز وبين الفعل باعتباره التجسيد الأمثل لارادة الانسان وقدراته العملية في عالم لم يعترف بعد بفعالية الفكر ويسميه «كلام» أو «حكي جرائد» ويعتبر العمل اليدوي الصيغة الوحيدة للفعل... وفي هذا المجال يعتبر القتال التجسيد الأعلى لمثالية العمل لأنه لا يقتصر على التضحية براحة الانسان فقط إنما بحياته أيضاً. وأصبحت الحرب أمرا مفروغاً منه وليس هناك تساؤل عن أسبابها وجدواها، وإنما تعامل مع المثقفون المندمجون كأمر مفروغ منه ففي معظم النتاج القصصي الذي يحمل عنوان (أدب القادسية) يخوض أبطال هذه القصص الحرب دونما تساؤل، إنما يندمجون في المعركة من داخلها، وغالباً ما يستحوذ عليهم شعور الذئاب بالهجوم والدفاع. ففي قصة لعادل كامل: سدد بندقيته الآلية على الفلول الهاربة. كان الآخر يشاركه في التسديد حيث كان الكمين الذي سقط فيه أفراد العدو قد جعلهم في ذعر تام. وبزغت الشمس بأشعتها الذهبية وعماد مازال يصوب غير راغب في فرار أي منهم" أو في قصة وارد بدل السالم «فصول من رحلة الليل» يقول: «انغمرنا معهم في زوبعة الغبار والقتل والرمي، وتزاحمت الرمانات اليدوية في الهواء وفرت بين أجسادهم ولم تذهب شظية منهم إلا في جزء بشري، رقبة، يد، بطن، ساق، ظهر، صدر... انغمرنا بالرصاص، رفوف من الرصاص، غابات من الشظايا... أعمدة طويلة من النيران السريعة البارقة الخاطفة، وأذناب النيران كانت تومض بشراهة»... هذه الحركة الجماعية المندفعة تغني الكاتب عن تنأول الأعماق الداخلية للشخصيات المنفردة، وتغنيه عن لحظات التأمل في معنى هذا الحدث الذي يقرر مصيراً.

لحظات الضعف والخوف مفقودة لدى هؤلاء الأبطال النمطيين المنذورين للحرب منذ البداية. وتتدفق احساساتهم بالحياة المدنية وبذكريات الحياة السوية

في جو المعركة، وفي الكثير من قصص الحرب يولد الناس مجازياً في جو القتال، بل وفي لحظات الموت فالزوج الذي لا تلد زوجته في قصة عادل كامل تلد وهو على حافة الموت.وتروي قصة باسم عبد الحميد حمودي (مكان لكل الشباب) مصير كهل عسكري لا أولاد له، ولذلك يتبنى في خياله الجندي الجريح حسن، منهمكاً بمتابعة شفائه، ثم تلد زوجة عم مهدي في لحظة موت ابنه المجازي حسن، وتتجسد الفكرة الرمزية للولادة من خلال الموت في نصب الشهيد نفسه، في العلاقة بين القبر والرحم.

وله العنف

وقد دخل العنف صلب النص المكتوب من الجبهات أو من خارجها، مع الفارق الفادح في المضمون،فان هذه الاستجابة للعنف استندت على ارث واستمرارية... فهناك تجأوب تاريخي بين المثقف العراقي وبين العنف في بلد لم تتح له فرصة حياة مدنية يجري فيه الصراع سليماً، واخذ الاستقطاب بين القوى فيه وبين الناس والسلطة طابع العنف الدموي، وكان المثقف في هذا العنف فاعلاً ومنفعلاً، ميالاً في نتاجه لتصوير العنف كموضوع معاش وملموس ويتجاوب مع توتره الروحي. قصائد الجواهري مثلاً تصل أوج توهجها حين تدفع باتجاه العنف: «أطبق دجى، خل الدم الغالي يسيل، تقحم لعنت أزيز الرصاص»، كذلك قصائد مظفر النواب «حسن الشموس وجرح صويحب».ويشكل التعذيب في السجن الموضوع الأكثر فعلاً في نتاج الروائي... هناك تساوق بين العنف في النص الأدبي وبين تجربة الكاتب الحياتية وبين العنف المتصل في الحياة العراقية... السلطة المستبدة تقوم بسرقة العنف المخزون في داخل المجتمع المقموع وتجد له مسارب خارجية نحو عدو ما، وبالنسبة للمواطن والكاتب المقموع والعاجز،سيتحول هذا العدو إلى شماعة يحمل كل مسؤوليات المآسي الداخلية، والرذائل الممكنة. ولا داعي لمعرفة الصورة الحقيقية لهذا العدو، فسواء في القصائد العمودية التي كتبت عن الحرب مع إيران، أو في القصائد الحديثة أو في النثر القصصي الذي يعتمد الوصف، لم اعثر على صورة ملموسة للعدو الذي يحاربونه. ففي قصة عادل عبد الجبار (جبل الثلج جبل النار)،وجدت كل الأوصاف الذميمة للعدو، «عقارب، جرذان، أولاد الكلب»، لكنني لم أر هيئة العدو الإنسانية، وأحياناً يلجأ القاص إلى نفس المفردات التي

يستخدمها الإعلام: مرتزقة، الخميني« وإذا أراد الدخول في وصف فأنه سيكتفي بأجزاء مقطعة من جسد العدو: رقبة، يد، بطن، ساق، ظهر، صدر... كما هـو في قصة وارد بدر السالم (فصول من رحلة الليل). الوصف الوحيد الذي لمسته في قصة (جثة) لهاشم الركابي... صورة الجثة التي التقطها محاربون صيادون من النهر تبدو غامضة وشبحية في بداية القصة، لكن معالمها تتوضح مع هوية صاحبها، الجندي الإيراني، كلما ازدادت تفسخاً وتجمعـت حولهـا حيوانـات الموت... لم يعد العدو يجسد العنف الذي يخشاه الكاتب ويخاف أن يسميه إنمـا أيضاً العنف الذي يحمله هذا المثقف في داخله.

ولكن من الصعب ضبط إيقاع النص النثـري أو الـشعري مـع الوظيفـة العقائدية المفروضة من فوق، فكثيراً ما كان السرد والوصف اللجوج لتفاصيلها الدامية وبين الحوار الذهني الخطابي الخارجي الذي يبرر به الأبطال استمرارهم في القتال. أسى الجنود وأحزانهم على من سقطوا، ذكريات الحياة المدنية السوية وهي تتعرض مع دموية المشاهد في الجبهة، بل إن الوصف ينقلب بإرادة الكاتب أو بدونها، ضد عقيدته كلما اندمج مع ذاته ومع واقع العنف المعـاش... ففـي قصة احمد خلف (الأرض الحرام) يروي رحلة جنديين في مستنقع مليء بجثث القتلى من الطرفين داخل الأرض الحرام، وخلال ذلك يتحدثان عـن ممـثلات السينما، ثم ينتبه الجندي سلمان عودة إلى هول المفارقة: نعم... لقد ضـل منـذ عامين وهو لا يتصور أن بمقدوره أن يذبح أو يقتل أو يصرع، لكنه الآن، فـي هذه اللحظة بالذات، يتذكر جيداً، انه قادر على أن يفعل أي شيء من هذا لأنـه فعلها جميعاً خلال السنتين الماضيتين ».

مأزق المثقف السوداني المعاصر وتصدع الذات

د. عبد الوهاب سنادة - طبيب سوداني
(الرئيس المناوب للمنظمة السودانية لحقوق الانسان)

اسمحوا لي في البداية أن أوضح مقاصدي، فليس من همي التجني على عشيرة المثقفين والمتعلمين السودانيين وتجزعهم، فأنا واحد منهم. وددت فقط أن أتعرض بصراحة لأزمة النخبة السودانية ومصداقيتها تجاه قضية حقوق الانسان أمام هذا الجمع النخبوي الكريم بحثاً عن مخرج.

لقد استلهمت عنوان ومحتوى هذه الورقة الموجزة من مساهمتين جادتين مكتوبتين لمثقفين سودانيين بارزين أحدهم من جنوب السودان والآخر من شماله: هما الأستاذ الراحل جوزيف قرنق الذي أعدم جزافاً في نهاية شهر يوليو من عام ٧١ تحت ظل نظام النميري والدكتور منصور خالد أطال الله من عمره.عبر جو زيف قر نق في كتيبه الذي صدر في بداية الستينات عن مأزق المثقف السوداني الجنوبي إزاء قضية الدفاع عن حقوق أبناء جلدته في وطن متعدد الأعراق والثقافات والأديان واللغات، حيث يهيمن أبناء الأصول العربية على السلطة والثروة وهوية المواطنة وتفرض اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية ومشروع الدولة الإسلامية على جميع المواطنين. ومن الحقائق المرة حاجة المثقف السوداني الشمالي إلى ثلاثة عقود من الزمان كي يصل إلى نفس المأزق وذات الأجندة بعد أن أصبحت وحدة الوطن في مهب الرياح وصارت قضية حقوق الانسان سلعة رائجة.

لماذا حدث هذا التلكؤ؟

١ - أزمة الرؤية

إنها أزمة الرؤية وتصدع الذات كما يقول د. منصور خالد في كتابه النخبة السودانية وإدمان الفشل. دعوني اقتبس هذه العبارات «الأزمة السودانية في تقديرنا ليست أزمة حكم وأزمة هوية فحسب وإنما هي قبل هذا أزمة رؤية. المأزوم ليس هو المواطن أوهناج الذي يهيم على سفوح التاكا في شرق

السودان، ولا المواطن تيه الذي أكدى يديه الحفر في هضاب جبال النوبة في وسط السودان ولا المواطن سر الختم الذي ما زال يستمسك بالقليل الذي أبقاه (الهدام) من أرض صلعاء على ضفاف النيل بشمال السودان. المأزوم هو تلك الأقلية الاستراتيجية من الصفوة المثقفين أو بالأحرى المتعلمين التي افترضت لنفسها التعبير وصنع القرار وتقرير المصير باسم هؤلاء جميعاً بحكم سيطرتها على الحكم والمال والتعليم ووسائل الإعلام الحديث ».

٢ ـ تصدع الذات

إنه تصدع الذات الذي أصاب أغلبية المثقفين السودانيين المعاصرين نسبة للمستجدات التي طرأت على المجتمع وعلى حياتهم، بعد نيل الاستقلال الوطني وأدت تدريجياً إلى تأكل التقاليد التي وضعها الرعيل الأول من المثقفين السودانيين والمتمثلة في الالتزام الصارم بمثل العمل الوطني والاجتماعي العام القائمة على نكران الذات واحترام الرأي الآخر والتسامح وكذلك الدفاع المميت عن أخلاقيات المهنة القائمة على البذل والعطاء لخدمة المواطنين دون من أو أذى. كان الأطباء منهم يركبون البغال والثيران والصعاب لمكافحة الأوبئة والأمراض في أرياف وفيافي وأصقاع وأحراش البلاد وهكذا ديدن المعلم والإداري والقاضي والزراعي والمهندس والبيطري وممثلي القوات النظامية وغيرهم من النخبة كانوا لصيقين بواقع المجتمع يعرفون دواخله وتعقيداته ويبذلون ما في استطاعتهم لتقدمه وتغيير سلبياته.

ولكن منذ سودنة الوظائف في منتصف الخمسينيات تمتعت النخبة بامتيازات هائلة على حساب الجماهير الكادحة، وأصبح الواقع المعاش الرافض يمثل مصلحة حقيقية لهم مما خلق أرضية ثابتة لتصالح المثقفين مع الواقع السلبي في المجتمع، في حين تفرض عليهم معارفهم الحديثة وفكرهم المستنير الإدانة اللفظية لهذا الواقع، وما يصاحب ذلك من تصدع للذات وحيث تحدث القطيعة بين الفكر والتطبيق. ومن هذا يتأطر نمط سلوكي يقدم على ازدواجية المعايير والانتقائية. وقد انعكس ذلك في موقف المثقفين السودانيين من قضيتي الديمقراطية وحقوق الانسان يدافعون عنها عندما ينحازون إلى المعارضة

السياسية ويغضون الطرف عن انتهاك حقوق الانسان وتقييد الديمقراطية عندما يوالون الحكومات.

ومع سيادة عقلية وقيم المجتمع الاستهلاكي والتي عمت البلدان العربية مع الانفجار النفطي بعد منتصف السبعينيات والانفتاح الذي صاحب ثورة الاتصالات والمعلومات التي جعلت من العالم وحدة متداخلة ومتلاحمة؛ اصبح للمثقفين السودانيين مطامح وعادات استهلاكية تجعلهم يتكدسون في عاصمة البلاد ومدنها الكبرى ويتهربون من العمل في أقاليمهم الريفية حيث ولدوا وترعرعوا ويجنحون نحو الهجرة إلى بلدان النفط العربية والمدن الكبرى في أوروبا وأمريكا ويزداد عدد هؤلاء الذين يرغبون الاستقرار في المهجر.

يعرف المثقفون السودانيون بفكرهم خطر هذه الممارسات التي لا فكاك فيها ومن هنا ينشأ تصدع الذات في أوساطهم. تشملهم جميعاً بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية: اشتراكية كانت أم قومية أم ليبرالية أم إسلامية.

٣ - العجز العلمي والتكنوقراطي

عجز المثقفون السودانيون بمختلف مدارسهم عن تقديم البديل الديمقراطي لنهضة البلاد. ليس العجز في معارفه وقدراته العلمية والتقنية بل العجز في تطبيق الفكر والمعرفة على الواقع من أجل حماية حقوق المواطن الاقتصادية والاجتماعية والمدنية، حق المشاركة في الحكم والثروة والتنمية المستمرة المتوازنة.تكمن الأسباب الرئيسية لهذا العجز في الآتي:

أ – القطيعة بين الفكر والتطبيق والتي أشرنا إلى دوافعها أعلاه كما تساعد هذه القطيعة إلى تفشي سياسة الشعارات الغوغائية والقرارات الجزافية وتبديد الطاقات بلا طائل.

ب – التعقيد الهائل في الأبنية الاجتماعية في السودان مما يجعل عملية التنبؤ والتغيير الاجتماعي أمراً عسيراً للغاية مما يجبر النخبة إلى تبني الأيديولوجيات على افتراض إنها تعطي جواباً لكل سؤال أو باعتبارها مفتاحاً لحل كل العقد والمشاكل والتي للأسف قد برهنت عملياً على فشلها في إنجاح كل من المشروع الاشتراكي والقومي والإسلامي.

إن رد الفعل لهذا الفشل العملي يؤدي في اغلب الأحيان كما نلاحـظ إلـى الإحباط والاغتراب والهروب من هذا الواقع الصعب إلى المجهول ويؤدي فـي أحسن الأحوال إلى التفكير الرّغبي.

٤ ـ المخرج ؟

هذا سؤال لا أستطيع الرد عليه فأنا انتمي لهذه العشيرة. فدعوني اتركه لكم للإجابة عليه.

لندن ١٩٩٤/٨/٢٠

د. عبد الحسين شعبان - كاتب وباحث عراقي

(رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانية)

ما الانسان دون حرية ياماريانا؟
قولي لي: كيف أستطيع ان احبك إذا لم اكن حراً!؟
كيف أهبك قلبي اذا لم يكن ملكي؟

لعل مدخل قصيدة لوركا يختصر هاجس الحاجة الى الحرية، بمعناها كثير الهموم »المثقف «الإنساني الواسع، الذي لا تستقيم حياة البشر بدونه. ولأن وكبير التطلعات وشديد الحساسية، فان إحساسه بضرورة الحرية والفراغ الذي يتركه غيابها أو تقليص مساحتها، يلقي عليه أعباءً جديدة وضغوطاً ثقيلة تختلف عما يتعرض له غيره، وبالتالي أثرها وانعكاساتها على فعله الثقافي ونشاطه الإبداعي.

الإطار الثقافي للحرية الفكرية

يعتبر مصطلح «المثقف» مستحدثاً في اللغة العربية من اصل كلمة «intellctual »، فقد كانت العرب لوقت قريب تستخدم مصطلح «الأديب» أو تطلق لفظة «الكاتب» على ما نقصده بالمثقف اليوم أو ما يقاربه.

ارتكزت السلطة الثقافية تاريخياً على ثلاثة أطراف هي: الحاكم الذي بيده الملك، والعالم ثانياً الذي يمثل سلطة الفقيه الديني أو رجل الدين (الوسيط، والمؤدلج لما يريده الحاكم وحلقة الوصل مع الرعية)،والعامة ثالثاً وهم المتلقون. وقد اختلف الأمر كلياً فلم تعد سلطة "الكاتب" (المثقف) الجديد تستمد قوتها من الدين (وان كان له قوامه الخاص). وتدريجياً اخذ يؤثر في الرأي العام ويساهم في تنمية العقل والوجدان وفي تجسيد الأخلاق ونشر الأفكار.

باختصار فان المثقف الحالي حسب ميشيل فوكو يجسد ضمير الانسان ويوقظ فيه الوعي ويبشر المجتمع بالحقيقة وهو ما أطلق عليه اصطلاح «المثقف الشمولي» حامل رسالة التغيير.

أما جان بول سارتر الذي مثل نموذج «المثقف الشمولي» بمواصفات فوكو، فقد دعا الى الالتزام من جانب المثقف. واصبح مفهوم «المثقف الملتزم» منذ الخمسينات شائعاً.

وكان كارل ماركس قد اعتبر المثقف ناقداً اجتماعياً، يعبر عن ضمير المجتمع في البحث عن الحقيقة وحدد وظيفته التي أعتبرها «نقد صارم لكل ما هو موجود، صراحة تحول دون تراجع النقد، لا أمام النتائج التي يقود إليها، أمام الصراع مع السلطة أياً كانت».

ودعا أنطونيو غرامشي إلى «المثقف العضوي» الذي يتماشى مـــع الطبقـــة (العاملة) ويصبح عقلها المفكر وقلبها النابض (إلا أنه تحول في الواقع الفعلـــي إلى نوع من الاستلاب للأغلبية وشكل من أشكال البيروقراطية ونمط صارخ من الاستبداد خصوصاً في ظل أنظمة شمولية توتاليتارية وهيمنة أقلية. وقد أخـــذت تلك التجارب أنظمة «العالم الثالث» وما أطلقت عليه «أنظمة التحرر الـــوطني» ومنها في بعض بلداننا العربية، لتضيف عليها نوعاً مـــن القـــسوة والوحـــشية والتخلف).

لقد حدد غرامشي بذلك وظيفة المثقف العضوي، الذي اعتبره التوسير حامل المعرفة بوصفها عملية تمثيل نظري للموضوعات الخارجية، أي منتج الوعي. وركز ماركوز على ان مهمة الفكر هي الرفض، أي كسر حدة الواقع والسيطرة عليه. فمن هو المثقف؟

اذكر نموذجين من المثقفين، الأول حسب توصيف غرامشي فهو «كل إنسان في النهاية يمارس خارج مهنته فعالية ثقافية ما، فهو فيلسوف، فنـــان، صـــاحب رأي، انه يشارك في تقديم تصور عن العالم، له سلوك أخلاقي واع... انـــه اذن يساهم في دعم تصور ما عن العالم او تعديله، أي انه يساهم في مـــيلاد أنمـــاط جديدة للتفكير».

أما النموذج الثاني، « فهو الذي اخذ به سارتر، الذي لا يميل إلـــى إضـــفاء صفة المثقف على العالم ... لن يسمى بالمثقف، العلماء الذين يـــشتغلون علـــى

تشطير الذرة لتحسين أسلحة الحرب الذرية، فهؤلاء علماء... ولكن إذا اجتمـــع العلماء أنفسهم ووقعوا بياناً يحذر الرأي العام من استعمال القنبلة الذرية، إذ ذاك يتحولون إلى مثقفين...».

وحسب المفكر الانثروبولجي البريطاني تايلور (قبل نحو قرن) فان المثقف هو «ذلك الكل المعقد، الذي يتضمن المعرفة والقـصيدة والأخــلاق والقــانون والتقاليد، وكل ما يكتسبه الانسان باعتباره عضواً في مجتمع إنساني».

لقد تحدث ابن خلدون عن العمران بطوريه الحضري والبدوي، أي الحيــاة الاجتماعية بمختلف ألوانها وأشكالها، بما تعني الحضارة. وهو مــا دعــا إليــه المفكر العربي المعاصر قسطنطين زريق حين اعتبرها «نمط من الحياة يتميــز بخطوط وألوان من التقدم والرقي » والمثقف حيثما ذهب إليه زريق بحاجة إلى معرفة وعقلانية والتصاق بقضايا المجتمع. وقديما قالت العرب: ان المتأدب هو « من يعرف شيئاً عن كل شيء، ويعرف كل شيء عن شيء». والأدب بمعنــاه الواسع الثقافة وهو «الأخذ من كل علم بطرف». وباستعارة عنوان كتاب احمــد صدقي الدجاني هو «عمران لا طغيان».

إن المعنى الاجتماعي اليوم لكلمة «المثقف» يتسع ليشمل: كل مـــن اشــتغل بالثقافة إبداعا ونشاطاً بما يتضمن العاملين في حقل العلوم الطبيعية والدين والفن والفلسفة والكتابة والصحافة والتأليف وغيرها.

ويواجه مثقف اليوم وبخاصة في مجتمعاتنا العربيــة والإســلامية ثــلاث سلطات.

الأولى السلطات الرسمية، أي الحاكمة، التي تحاول ان تطوعــه وتدجنــه بالإقناع أو بالاقتلاع... بمحاربته بلقمة الخبز أو بمقص الرقيب أو بـــالعزل أو بالاتهام أو بالسجن والنفي أو بكاتم الصوت الذي يلاحقه، أي بـــ «القمع الفكري والأيديولوجي أو بالقمع البوليسي». وقد استعارت بعض المعارضـــات وربمــا بالعدوى أخلاق الجلاد أحيانا.

أما السلطة الثانية فهي السلطة التقليدية أو ما نطلق عليه الثيوقراطية الدينية: هي وان لعبت أدواراً إيجابية في تخرج النخب، إلا أنها وقفت في بعض الأحيان ضد عمليات التطور والتحديث تحت عناوين مختلفة، فتراها تتدخل أحيانا فـــي حرق الكتب وإباحة دم المثقف وتحريم الأفكار لدرجة ان الحداثة والشعر الحــر

يصبح بدعة وضلال فما بالك بالمسرح والموسيقى والنحت والرقص وغيرها. ويصبح كتاب مثل «ألف ليلة وليلة» أو «رباعيات الخيام» أو «أولاد حارتنا» لنجيب محفوظ أقرب الى الزندقة، ويتم اغتيال الشيخ الجليل حسين مروة والمفكر المبدع مهدي عامل والباحث فرج فوده ويلاحق حامد أبو زيد ويقاضى بتفريق زوجته (بما يسمى بالحسبة) باسم الدين وتثار فتنة في القاهرة ضد حيدر حيدر وروايته «وليمة لأعشاب البحر» رغم مرور ١٧ عاماً على صدورها، في حين ان غاية كل دين هي الانسان الحر، وذلك بعيداً عن أصابع المفسرين والمؤلفين الذين يدعون إنهم وكلاء الله، في حين يتم لا تدمير العقل فحسب وهو موهبة ربانية، ميز بها الباري عباده عن سائر المخلوفات، والثقافة كقيمة عليا تزيد من إنسانية الانسان، بل تحطيم الانسان وهو جوهر كل دين وهدفه الذي يتجلى بالرحمة والغفران والتسامح والصفح والتآزر والحوار «وجادلهم بالتي هي أحسن» في حين لا يجمعها جامع بالتصفية الجسدية والتحريم للأفكار والآراء، بينما ينتهك تراث العرب والمسلمين وتداس كراماتهم كل يوم وكل ساعة، على مرأى ومسمع من السلطة التقليدية، سواء بالتبعية والسجون والجوع والأمية والتخلف، ولا يتم تحريك ساكن « ضد سلطان جائر»! أما السلطة الثالثة فهي قوة العادات والتقاليد وسلوكية المجتمع الذي يستجيب للصوت الأعمى، أما تأمل الفكر ودقته وعمقه وأجوائه الرحبة فتراها بعيدة عن "العقل السائد" الذي ليس من السهولة هدمه، مع معوقات وعراقيل وتخلف.

الحرية هي التي تجسد الهاجس الإنساني والتحدي الأكبر للمثقف، ولعل تراثنا يزخر بنماذج خالدة على تفاعل المثقف مع مجتمعه. وقد دونت حضارة بابل التي سجلت على الألواح الطينية «ملحمة كلكامش» الباحث عن الخلود. فبعد مسيرة طويلة بحثاً عن «اوتانابشيم» يقول كلكامش بطل الطوفان في حوار على لسان «سيدوري» إحدى حوريات الماء التي التقاها كلكامش بعد نجاته مهتزاً لموت صديقه «انكيدو» مردداً، وجدت حياتي... أينبغي إذن أن أموت أنا أيضاً كما مات انكيدو؟ إن اليأس يملأ قلبي. فتخاطبه سيدوري عند تلك الضفة النائية...

«الى أين تجري على هذا النحو يا كلكامش
انك لن تعثر أبداً على حياة الخلود التي تبحث عنها

فحين خلق الاله البشر
قدر عليهم الموت
وجعل الخلود لنفسه وحده
وخير لك ان تملأ بطنك
وان تظل مرحاً ليل نهار
وعليك بارتداء الثياب الجميلة
واغسل جسمك واستحم
وانظر بحنان الى صغيرك وهو يمسك بيدك
ولتسعد امرأتك التي تلتصق بك
فذلك هو المصير الوحيد المتاح للبشر».

ان المثقف الحالي وفي ظل التطورات التي شهدها العالم وبعد حقبة النفط والانهيارات الدراماتيكية التي عصفت بالنظام الدولي الذي أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، قد أطفأت روحه التي كانت متقدة، بعد ان كان قد أوقدها وهج المبادىء والقيم وغمرة الصراع، فهو إضافة الى همومه العامة التي هي هموم المجتمع، ظل هاجسه المفقود، هو حرية التعبير، فتراه إما التحق تابعاً بالسلطات يتملق لها أطباق الأيديولوجيا على طريقة صاحبنا هلال الصابيء، الذي كتب الى عضد الدولة البويهي، كتاباً عن «بني بويه» فلما سأله أحدهم أحقاً فعلت ذلك، فأجابه نعم: إنها «أباطيل ننمقها وأكاذيب نلفقها» أو على طريقة أبو حيان التوحيدي، الذي كتب وناقش وحاور وجادل وساجل طيلة سبعة عقود قضاها في أتون المعركة الفكرية والثقافية في عصره، فلما بلغ شأوه، وهو على مشارف التسعين، أطعم كل ما كتبه الى النار قائلاً: «إنه أحرقها لقلة جدواها وضناً بها على من لا يعرف قدرها بعد موته». أما غاليلو، فقد تجرع كأس السم على أيدي كهان القرون الوسطى «المظلمة» ومحاكم التفتيش باسم الدين، لكن الأرض ظلت تدور... وفي حالات أخرى فضل المثقف الانكفاء أو الهرب الى امام، فخسر نفسه أو خسرنا إبداعه لحين أو لكل الوقت.

وفي عالمنا العربي والإسلامي نماذج كثيرة على تحريم الفكر وتحريم التفكير ومنع حرية التعبير والرأي ورفض الحوار ومصادرة حق الاختلاف والتنكر للتعددية والتعايش مع الآخر. وسادت تحت يافطة مختلفة فكرة الرأي

الواحد الاطلاقي الشمولي، الذي يدعي امتلاك الحقيقة، فتجب الطاعة على المحكومين حتى وان كانت سلطة الحكام لا تستمد أساسها من العدل والشرعية والقانون.

إن السلطة أياً كانت أنظمتها ملكية أم جمهورية، حزبية أم غير حزبية، عسكرية أم مدنية، ملك عضوض كما قالت العرب إذا ترافقت مع محاولات فرض الرأي بالقوة. أما إذا صاحبها وسائل تكنولوجية حديثة وأساليب تضليل جديدة ودعاية سوداء، غدت اكثر قسوة ووحشية ولا إنسانية، وذلك حين تستهدف انتزاع عقيدة بالتعذيب والإكراه أو بالديماغوجية والتزييف.

لقد لعب المثقفون في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن العشرين دوراً متميزاً مقتحمين ميادين مهمة. فشبلي شميل ومن بعده سلامة موسى دعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الاشتراكية وقاسم امين نادى بتحرير المرأة ومحمد عبده اهتم بتطوير الفكر الديني. أما الكواكبي فقد شدد على تغيير نظم الحكم،، ودعا الأفغاني الى الجامعة الإسلامية. ولعمري ان تلك الحركة الإصلاحية تركت تأثيراتها اللاحقة على عموم التطور الفكري في المنطقة وعلى مستوى الصراع العربي التحرري ضد الهيمنة الأجنبية. وكانت حركة المشروطية عام ١٩٠٦ في إيران وحركة أتاتورك عام ١٩٠٨ في تركيا دعوة لتحديث نظم الحكم والتمسك بالدستور. ومع كل مرحلة التطور اللاحقة سواء بتحقيق الاستقلال أو ما بعدها، فان الحرية وبخاصة حرية الفكر والتفكير واستقلالية البحث العلمي ظلت مفقودة، بل عوملت باعتبارها منطقة محرمة ومختومة بالشمع الأحمر وإن جرى التخفيف قليلاً فقد تم زرعها بالألغام.

إن ادعاء امتلاك الحقيقة يعني حجب حق الآخر في التعبير والتفكير،
وحسب أدونيس، فان ذلك يعني «اعتقال العقل»، عقل الذات وعقل الآخر.
ومصادرة حق الغير في التعبير ينطلق من إرادة سياسية مفروضة على الواقع
ومرتبطة بالقوة وليس بالعقل وتصبح صورة «الغير» هي صورة العدو،
الخصم، الرأي الآخر، المشبوه أو العميل بلغة السياسة والأيديولوجيا. وبلغة
الدين تصبح صورة «الآخر»، الكافر والملحد أو الزنديق والمارق.

ويضيف أدونيس، أن مثل هذا النمط من التفكير يعني، قفا السلطة

المستبدة(ظهرها)، أي الوجه الآخر للاستبداد. وجهي العملة الواحدة، فمن لا يحترم الآخر، كيف يمكنه احترام الذات (نفسه) فليس للطغيان صورة واحدة بل صور متعددة.

إن حفظ المثقف لكرامته وكرامة الثقافة التي يحملها يقوم على مبلغ إخلاصه لهذه الثقافة على حد تعبير قسطنطين زريق. وقد اختلفت كثيراً معادلة الثقافي بالسياسي سواء في ظل سيادة النزاعات النازية أو في المسيرة الستالينية ورائدها جدانوف او خلال فترة المكارثية. وهناك نماذج كثيرة من معاناة المثقفين، لوكاش (المجري)، وتولياتي (الايطالي) وغارودي وآرغون (الفرنسيان) وبريخت (الالماني) وغوركي (الروسي) وعشرات الأمثلة. وفي عالمنا العربي، يدافع أعلام كبار مثل الجواهري، وادونيس ومحمود درويش، وسعدي يوسف، وبلند الحيدري وأميل حبيبي، وعبد الوهاب البياتي ومحمد حسنين هيكل والسياب ومعين بسيسو وعزيز السيد جاسم وهادي العلوي وشمران الياسري (ابو كاطع) وعشرات غيرهم، ضريبة التباس وتداخل المعادلة الثقافية – السياسية.

الإطار القانوني للحرية الفكرية

للحرية الفكرية موقع مهم في منظومة الحقوق الأساسية للإنسان، وخصوصاً الحقوق المدنية والسياسية، فبعد حق الحياة والعيش بسلام، الذي هو حق مقدس لا يمكن الحديث عن أي من الحقوق دون توفره، هناك أربعة حقوق وحريات أخذت بها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنظم حقوق الانسان، وبخاصة «الإعلان العالمي لحقوق الانسان» الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام١٩٦٦، وغيرها من المواثيق والمعاهدات الدولية.

ويعتبر هذا التقنين الذي جاءت به الأمم المتحدة في ميثاقها وما أعقبته من إضافات تطويراً معاصراً لما بدأته الثورة الفرنسية منذ ما يزيد على قرنين من الزمن، وقبلها ما تضمنه الدستور الأمريكي عام ١٧٧٦.فعندما نقول الحريات الأساسية، فاننا نعني:

١. حرية الرأي والتعبير
٢. حق الاعتقاد
٣. حق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني

٤. حق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة.

وقد ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ما يلي:«ولما كانت الأمم المتحدة قد أكدت في الميثاق... إيمانها بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدماً وان ترفع مستوى الحياة في جو أفسح من الحرية... فان الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الانسان ».

ونصت المادة الأولى على ما يلي: « يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم ان يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء». وذهبت المادة الثانية الى التأكيد على أن: «لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، بدون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو رأي آخر، أو الأصل الوطني او الاجتماعي او الثروة او الميلاد، او أي وضع آخر بدون أي تفرقة بين الرجال والنساء». وأكدت المادة ١٨ على ان: «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق، حرية تغيير دينه أو عقيدته وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتهما سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة».

أما المادة ١٩، فقد التزمت قضية الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، باعتبارها حقاً أساسياً للإنسان لا يمكن تقييده او التضييق عليه، فما بالكم بإلغائه وذلك حين نصت على أن «لكل شخص الحق أي حرية الرأي والتعبير. ويشمل هذا الحق في حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت، دون التقيد بالحدود الجغرافية». ولهذا الغرض تشكلت منظمة خاصة لحقوق الانسان وفقاً للمادة ١٩ تدعى« Article 19 » «المركز الدولي ضد الرقابة»، التي تؤكد على حرية التعبير وتناقل المعلومات، التي هي حقوق أساسية لا يمكن بدونها الدفاع عن أي من الحقوق الأخرى، بما فيها حق الحياة.

إن الدساتير العربية والإسلامية، والقوانين الجنائية، ينص بعضها على حرية التعبير، لكن هذا الحق يتم تقييده بقانون ليلغيه فعلياً أو يسحبه ويحوله بالممارسة الى شيء آخر ذي سقف لا يتجاوز ما تريده السلطات وإلا إنزال

أقصى العقوبات بالمخالفين. أذكر هنا بعض الأمثلة على حجب حرية الفكر والعقوبات الغليظة بموجب قوانين وتشريعات. ففي ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦ أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي القرار رقم ١٢٤٤ والذي تم بموجبه إضافة فقرة الى المادة (٢٠٠) الشهيرة من قانون العقوبات البغدادي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ حيث نصت على ما يلي:

«كل من انتمى أو ينتمي الى حزب البعث الحاكم ويثبت انتماؤه بعد انتهاء علاقته بالحزب الى أي جهة حزبية أو سياسية أخرى او يعمل لحسابها او مصلحتها» يعاقب بالإعدام. وفي ٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ أضيفت فقرة جديدة الى المادة (٢٠٠) الذائعة الصيت وفقاً للقرار (١١١) الصادر عن مجلس قيادة الثورة، مؤكدة (حكم الإعدام) على كل من كسب الى أي جهة حزبية أو سياسية شخصاً له علاقة بحزب البعث الحاكم (خلال او بعد انتهاء علاقته بالحزب).

ويقدر الذين اجبروا على التوقيع «حكم أنفسهم» بالإعدام بموجب المادة(٢٠٠) من خلال تعهدات مكتوبة بين عام ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ نحو ربع مليون مواطن ممن تعرضوا للاستجواب والاعتقال بما له مساس مباشر بالحرية الفكرية وحيرة التعبير.

أما القرار رقم ٤٦١ الصادر في ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٠ القاضي بإعدام أعضاء حزب الدعوة الإسلامي، فقد صدر بأثر رجعي، أي انه يطبق على الأفعال المرتبكة قبل صدوره. وقد اعدم بعد حوالي عشرة أيام من صدور هذا القرار، المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر وأخته بنت الهدى (٩ نيسان "ابريل" ١٩٨٠)، كما تم تنفيذ حكم الاعدام بمئات ممن اتهموا بالعمل مع حزب الدعوة والحركة الإسلامية استناداً إلى هذا القرار الغريب.

ومن المفارقات ان يكون بعض ضحايا حرية التعبير عن الرأي أنفسهم الوجه الآخر للاستبداد ومنع الرأي الآخر حين تقوم بعض منظمات التطرف بارتكابات وممارسات عنيفة تحت يافطة إقامة الحد باسم مخالفة بعض تعاليم الدين، في محاولة لتنصيب نفسها فوق القانون، مشيعة نوعاً من الإرهاب الاجتماعي، مبررة للسلطات (التي تعتبر أعمالها غير مبررة أصلاً في منع الصوت الآخر وحرية التعبير) الايغال في عمليات التشدد والتضييق على

الحريات وممارسة الإرهاب، بحجة مقاومة جماعات التطرف وأعمال الإرهاب الفردية، في حين تمارس هي إرهاباً حكومياً سافراً.

وباعتقادي، فالفكر لا يحسم بالعنف أو الاغتيال أو إخفاء الصوت الآخر، كما لا يحسم بالقضاء. الفكر يرد بالفكر، وساحة الحوار تتسع لصراع الأفكار. أما جعجعة السلاح فلا تنتج طحيناً، بل تجعله خليطاً برائحة البارود. والحوار يجب ان يتجه أولاً وقبل كل شيء بإقرار حق الغير "الآخر" في التعبير وفي التعايش وفي المنافسة السليمة، ثم لاستخلاص ما هو ضروري. وبتقديري ان مكان حرية الفكر والبحث العلمي والأكاديمي، هو قاعات الجامعات وأروقة المعاهد والمنابر الفكرية والثقافية، وفي إطارها يتم النقاش والجدل، ذلك انها المكان الطبيعي والرحب لتبادل الأفكار واستخراج وجهات النظر والاستئناس بالاجتهاد. وفي الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات تبدأ الأسئلة والشكوك تثور محاولة البحث عن أجوبة وبراهين.

ان محاكمة الفكر أو محاصرته اجتماعياً لدعاوي سياسية أو اعتبارات لا علاقة لها بالدين، يعني إصدار حكم بالموت المدني دون محاكمة، وهو مناقض لروح وجوهر الإسلام الذي يقر بمبدأ التسامح. فعدم التسامح يعني منع الاجتهاد وتحريم وتكفير أي رأي حر وجديد، بحجة المروق.وتزداد اللوحة قتامة في ظل الدين الواحد حين يتم التمترس الطائفي والمذهبي وحين ينظر الى الآخر كخصم وعدو، بل أشد عداوة من العدو الحقيقي أحياناً، وتجري محاولات لإلغاء الفرق والمذاهب والاجتهادات وتعميم نظرة أحادية الجانب وفقاً للأفكار الشمولية التي لا تعترف بالغير.ولا أظن ان مجتمعاً بدون اختلافات أو اجتهادات مختلفة او انقسام في الرأي أو معارضة، موجود او انه وجد في الكون منذ الخليقة، بل أستطيع القول إن مجتمعاً بلا اختلاف أو تمايز أو خصوصيات، هو من صنع الخيال، ولا وجود له على أرض الواقع، بل أنه مجتمع ميت إن وجد، فالتماثل ضرب من المحال.التعددية والتنوع وحق الاختلاف والاجتهاد هي بعض عناصر يقظة الوعي ومن أركان تنشيطه بما يساعد على التطور والتجدد ولا تستقيم هوية «الأنا» من دون هوية «الآخر».

وجاء في القرآن الكريم «أن اختلاف ألسنتكم وألوانكم لآيات للعالمين». والاختلاف لا يلغي الائتلاف بالطبع "ولو شاء ربك لآمن من في الأرض جميعاً،

أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين» (سورة يونس – الآية ٩٩)، وجاء في سورة البقرة – الآية ٢٥٦ «لا إكراه في الدين».

وسمح الإسلام بحرية الخطأ إذا اقترن بالسعي في الاجتهاد حين أكد على أن «المجتهد إن أصاب فله حسنتان، وإن اخطأ فله حسنة الاجتهاد» بمعنى أن الخطأ مع الاجتهاد يتحول الى حسنة، لأنه محاولة لاستخدام العقل. وذهب الإمام الشافعي للقول "رأيي على صواب ولكنه يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ، ولكنه يحتمل الصواب" وهو رد بليغ على أفكار التعصب والانغلاق والعنف وعقلية التحريم والتجريم وفرض الرأي، التي قادت من الناحية السياسية الى احتكار الحكم وتبرير مصادرة حقوق الآخرين، تارة باسم القومية أو بحجة الصراع العربي – الإسرائيلي، وأخرى باسم الطبقة ومصالح الكادحين، وثالثة باسم الدين لإسكات أي صوت ولتسويغ الاستئثار وإدعاء امتلاك الحقيقة.

الإطار الجامعي والأكاديمي للحرية الفكرية

لا يمكن الحديث عن الحرية الفكرية في الإطار الجامعي والأكاديمي بمعزل عن النظام التعليمي والتربوي، وبمعنى أوسع المنطلقات الفكرية والسياسية لهذا النظام أو ذلك.

لقد نما التعليم الجامعي بشكل كبير وبجميع مستوياته في الوطن العربي، سواء من خلال المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي أو عدد الطلبة أو الأساتذة الجامعيين. ومع هذا النمو، برزت مشكلات نوعية اهمها، موضوع الحرية الفكرية في إطارها الجامعي والأكاديمي. ولم يرافق التطور الكمي في التعليم الجامعي تطور نوعي، لا في أقطار اليسر (الغنية بالنفط) ولا في أقطار العسر، وبلغ عدد الجامعات حتى عام ١٩٩١ أكثر من ١٠٠ جامعة تضم ٣,٥ مليون طالب. وخلال السنوات الست الماضية، ازداد عدد الجامعات العربية ومراكز الأبحاث، كما ارتفع عدد الطلبة بشكل كبير. أما عدد الاساتذة، فكان نحو ٧٠ ألف استاذ، بينهم ما يقارب الربع من حملة الدكتوراه، رغم التسرب الذي حصل في السنوات الأخيرة بزيادة هجرة العقول والأدمغة المفكرة، ومع ذلك فان النسبة الآن تقارب نحو ١٠٠ ألف أستاذ.

وبخصوص الحرية الفكرية للجامعات ومراكز الأبحاث العلمية، راجت في

السنوات الأخيرة محاولات أشد لاحتوائهم وتأطيرهم ضمن الاتجاهات السياسية السائدة للسلطات تحت واجهات وذرائع مختلفة، يقابلها عزوف شديد من جانب الأساتذة والباحثين عن المشاركة في الحياة العامة كرد فعل طبيعي ضد محاولات قسرية لإجبارهم على تطويع وسيلتهم الإبداعية وحرق البخور. وولد الانغمار في المهمات الوظيفية والابتعاد عن الأضواء شعوراً باليأس الشديد والانكفاء على الذات، والانفصام عن المجتمع، في ظل أنظمة تعليم عتيقة وإدارات بيروقراطية ومناهج متخلفة وأجهزة لا تعرف الرحمة.

لقد ظل الباحث الأكاديمي والأستاذ الجامعي يعاني من غياب الحرية ومن القيود المفروضة عليه للالتزام بالمناهج «المقررة» التي غالباً ما تكون ذات اتجاه «"ضيق» ومن الرقابة المختلفة التي جعلته يعيش في بعض البلدان تحت هاجس الرعب.وظلت حرية البحث العلمي محدودة إضافة الى الأنظمة الجامعية الإدارية، كالتعيين والدوام والإجازات والمرض والترقيات والتفرغ، وهذه كلها معوقات أمام الباحث وعامل كبح يحد من إبداعه، فضلاً عن ضعف الحوافز في الكثير من الأحيان وتقديم الولاء كشرط أساسي لتولي المسؤوليات والترقيات وذلك على حساب الكفاءة والإخلاص للوطن وانتشر العديد من الاعتبارات الجديدة – القديمة – التي سبق للكثير من البلدان العربية ان سلكت طريقاً يساعد على تخطيها بعد ان عانت منها في حقبة زمنية سابقة، كالعشائرية والجهوية والطائفية والشوفينية، وقد لعبت الاعتبارات الحزبية والسياسية الضيقة، دوراً كبيراً في التأثير على حرية الجامعات والبحث العلمي، وعلى الاستفادة من الطاقات والكفاءات العليا لحسابات بعيدة كل البعد عن التقييمات العلمية والأكاديمية. ومما زاد الطين بلة، ان هذه الاعتبارات المصلحية الأنانية وجدت لها مرتعا خصبا في بلدان ذات أنظمة شمولية وقوانين مقيدة للحريات أكثر من غيرها. ففي العراق مثلاً جرت عمليات «تحزيب» للجامعات منذ السبعينات وجرى تفريغ الجامعات ومراكز الأبحاث تدريجياً من الغالبية الساحقة من أصحاب الكفاءات والمواهب إذا كانت لا تتفق مع الاتجاه السائد، مما أدى الى تدهور خطير للحرية الفكرية وهبوط المستوى الدراسي، وتضاعف ذلك خلال الحرب العراقية – الإيرانية ١٩٨٠ – ١٩٨٨، ومن ثم مغامرة احتلال الكويت ١٩٩٠، وحرب الخليج ١٩٩١، وتأثيرات الحصار الدولي ونظام العقوبات

المفروض على العراق، مما أدى الى نكسة حقيقية على مستوى التعليم الجامعي والبحث العلمي حسب تقديرات منظمة اليونسكو.

إن نكوص النظام التعليمي، وبخاصة الجامعي في العراق، وانعكاس ذلك على الحرية الفكرية، كان قد بدأ عده التنازلي منذ عام ١٩٥٨، باستثناءات محددة، ولفترات زمنية قصيرة وقلقة، حتى وصل ذروته في ظل الأوضاع الحالية. ويضاف الى ذلك تخلف البرامج الدراسية والمناهج الجامعية، التي اصبح يفوح منها رائحة النزعات العسكرية والعنصرية والعرقية والطائفية، وبما يضر بمصلحة المجتمع، ويفقده التعايش والسلام الأهلي والاجتماعي، ويؤثر في شخصية الطالب التي ينبغي ان تنمى لتكوين شخصية عصرية منفتحة وقادرة على استيعاب الجديد وروح العصر.

وبسبب غياب الحرية الفكرية وفقدان حرية التعبير، فان هجرة كبيرة شهدتها البلدان العربية والبلدان النامية عموماً للعقول والأدمغة المفكرة Brain Drain، إضافة إلى تأثير ذلك على الطموح الشخصي للأستاذ والباحث (موضوعيا وذاتياً) وإغراءات أخرى دفعت بأصحاب الكفاءات الى ترك أوطانهم، حيث يتسرب سنوياً العديد من العلماء والنابغين والباحثين وأساتذة الجامعات بحثا عن الحرية الفكرية والامان، وتحسين أوضاعهم من الناحية الإبداعية والشخصية، من خلال الفرص التي تتاح لهم خارج بلدانهم، وفي ذلك نزيف خطير وهدر كبير للكفاءات والموارد.

ان الغالبية من أصحاب العقول لا يرغبون في ترك بلدانهم ولا يطمحون بالهجرة، ولكنهم اضطروا للرحيل بسبب مشكلات ومعوقات صادفتهم لدى عملهم، سواء مشكلات البحث العلمي وضيق فسحة الحرية والتجاوز على حقوقهم الشخصية والعامة، والتعامل البيروقراطي، والنظام الإداري، وحقوق التفرغ العلمي وغيرها.ان علاقة الباحث بالسلطة هي علاقة ملتبسة في الغالب خصوصاً ما يتعلق بحريته في البحث والتعبير واستقلاله، فضلاً عن القيود المفروضة عليه وهاجس المراقبة، لدرجة انها أصبحت أكثر تعقيداً وارتياباً من جهة، وعدائية من جهة أخرى. ومؤخراً استشكل الأمر مع جماعات التطرف، فأصبح هناك شكل من العداء بينها وبين الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات الأكاديمية والفكرية، لعدم قبولها الرأي الآخر.

ففي الجزائر وحدها، سقط أكثر من ٦٠ مثقفاً ومبدعاً بينهم أساتذة جامعات، لا لذنب سوى ان بعضهم لا يقر للجماعات المتطرفة أعمالهـا الإرهابيـة، وان كان يتعاطى مع حقها في الحرية ومعارضة السلطات الحاكمة، في حين طحنت أعمال العنف والإرهاب بين الحكومة وجماعات التطرف ما يزيد على ٥٠ ألف مواطن، ضحايا محاولات فرض الرأي بالقوة وبعيداً عـن المنافـسة الـسليمة وصناديق الاقتراع أو الاحتكام الى الرأي العام.

وتحتكر السلطات أحيانا بعض المعلومات أو مـصادرها، وتحجبهـا عـن الباحث وتحظر عليه الوصول إليها تحت حجة «أمن البلد» ومتطلبات «الصراع الخارجي» و «العدو» الذي يدق على الأبواب بل يقرع الطبول. وهو ما تـضع عليه خطاً أحمراً. وتحاول بعض السلطات ان تسخر الباحث لأغراض الدعاية، بحيث يصبح داعيا سياسياً فاقداً بذلك موضوعيته، الأساس في تكوين شخـصية الباحث، وبالتالي بحثه. فهو يتعامل مع الحقائق دون ان يـروج لأيديولوجيـة معينة، في حين ان الداعية السياسي يحاول نشر آرائه السياسية والترويج لهـا، بل تسويقها أحياناً وهو يتناقض مع مهمة الباحث الذي ينبغـي عليـه التمـسك بالحيادية والموضوعية ونتائج البحث التي يتوصل إليها. إن ذلك لا يعني دعوة الى الحيادية المطلقة للعلم ووظيفته ذات البعد الاجتماعي، فالعلم له علاقة وطيدة بالأخلاق، ولا يمكن فصلهما وإلا تحول الى النقيض باسـتخدام نتـائج العلـم والبحث ضد المجتمع والإنسان، ولأغراض عدوانية وشريرة.

الحرية باختصار، تعني الضرورة وهي صيرورة الوجود الإنساني وحرية المثقف، الهواء الذي يتنفس منه لتحقيق ذاته وإضفاء نوع من «الأنـسنة» علـى إبداعه ونتاجه العلمي أو الأدبي.

الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان
إشكاليات الترابط والتداخل في الفكر العربي

محمد فايق - الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان
(وزير إعلام مصري سابق)

الاخوة والأخوات

اسمحوا لي في البداية أن اعبر عن تقديري للمنظمة العربية لحقوق الانسان في المملكة المتحدة التي نظمت هذه الندوة، وان أعبر عن إعجابي بالحيوية الفائقة التي أصبحت تتمتع بها هذه المنظمة بقيادة نخبة ممتازة من نشطاء حقوق الانسان وفي مقدمتهم الأخ العزيز الدكتور عبد الحسين شعبان رئيس المنظمة. وإنه لمن دواعي سعادتي حقاً أن أكون بينكم في هذا اللقاء، بين هذه المجموعة الممتازة التي شغلت نفسها بهموم أمتها وعلى رأس هذه الهموم قضية حقوق الانسان.

لقد وضعنا منظمو هذه الندوة، باختيارهم لموضوع "الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان" موضوعا لهذه الندوة، في بؤرة العاصفة المثارة حول حقوق الانسان مباشرة.ففي إطار هذا الموضوع يكمن لب الإشكاليات التي تشغلنا، وتشغل العالم من حولنا.فهناك مشكلة عالمية هي حقوق الانسان والخصوصيات والثقافية والإقليمية، ومشكلة النخبوية والشعبية في عمل حقوق الانسان ومشكلة التداخل بين الثقافة والسياسة. وفي إطار هذا الموضوع أيضاً يقع الخلاف حول موقع المثقفين من قضايا حقوق الانسان في إطار مجتمعاتهم... الى غير ذلك من القضايا العديدة المثيرة للجدل والتي يتضمنها جدول أعمال هذه الندوة.

لقد احتدم الجدل – أيها الاخوة – حول قضية عالمية حقوق الانسان، ومدى الحاجة لمراعاة الخصوصيات الحضارية والثقافية خلال التحضير للمؤتمر العالمي وخلال أعمال المؤتمر ذاته. ورغم ان التوافق الدولي قد خلص الى جميع حقوق الانسان عالمية، وغير قابلة للتجزئة، ومترابطة «صيغة تقول إن

فان هذا التوافق إنما في نفسه انتهى الى انه يجب ان يوضع في «ومتشابكة الاعتبار الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والاقتصادية والثقافية والدينية. كما أضاف انه من واجب الدول – وبصرف النظر عن نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية – تعزيز وحماية جميع حقوق الانسان والحريات والصيغة التي تم التوافق عليها على هذا النحو تتيح تأكيد مبدأ »الأساسية العالمية ولا تهدر حقيقة وجود الخصوصيات الثقافية والحضارية، كما تلزم الحكومات بعدم التذرع بهذه الخصوصيات للانتقاص من الحقوق والحريات السياسية.لكن يظل من الثابت، ان المشكلة ليست مشكلة النصوص فحسب، ولا هي كذلك في انتهاك الحكومات لالتزاماتها فحسب، ولكن أيضاً في المفاهيم السائدة تجاه بعض حقوق الانسان وبخاصة في بلداننا، والتي تعبر عن تفسيرات واجتهادات مشكوك في صحتها وفي دقتها، لإعاقة أعمال بعض هذه الحقوق على نحو ما تتذرع به البلدان العربية في إعاقة الديمقراطية أو المساس بحقوق المرأة بالتذرع بمخالفة ذلك للإسلام أو تذرع بعض النظم التي تأخذ بالتعددية في حرمان جماعات سياسية من المشاركة بزعم انها سوف تكون معادية للديمقراطية وفقاً لانحيازات ثقافية مسبقة.

وفي رأيي – بعد كل النقاش الذي ثار حول هذا الموضوع – فإن المطلوب لم يعد التأكيد على المبدأ، ولكن الانتقال لمرحلة متقدمة لتحديد مواطن الاختلافات العملية في المفاهيم والتطبيقات بين ثقافتنا والمعايير الدولية، وصياغة أسس للتعامل يكون حدها الأدنى الضمانات التي أوردتها المعايير الدولية، والتي هي نتاج الفكر الإنساني كله بحضاراته وثقافاته شرقه وغربه شماله وجنوبه والتي تبلورت في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

ثمة مشكلة أخرى تقع في صميم موضوع هذه الندوة وهي إشكالية العلاقة بين السياسة وحقوق الانسان. فرغم ان الفكر الإنساني قد فرغ منذ زمن بعيد من تأكيد الترابط بين الثقافة والسياسة وحقوق الانسان باعتبار ان السياسة خيار ثقافي، وأن الثقافة فعل سياسي، وان حقوق الانسان مشروع حضاري له أبعاده الثقافية والسياسية بقدر ما له من أبعاد قانونية واجتماعية،وتم تقنين الحقوق الثقافية في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... فرغم ذلك كله فقد ظلت العلاقة بين السياسة وحقوق الانسان موضع نزاع على

المستويين الفكري والعملي. لم يشفع الوضوح القاطع بين العمل السياسي كمشروع للوصول الى السلطة، وبين حقوق الانسان كعمل اجتماعي يقوم مناهضة عسف السلطة، لم يشفع هذا الموضوع إزالة اللبس. واستمر التأويل المغرض يفسر مناطق التداخل بين المجالين بوصفه تجاوزاً يوجب اللوم. وعادة ما يفسر كشف جماعات حقوق الانسان للانتهاكات التي ترتكبها الحكومات كعمل من أعمال المعارضة السياسية لآن قوى المعارضة تستخدم مواد حقوق الانسان في دعايتها السياسية. وتحفل الممارسات اليومية لجماعات حقوق الانسان بمثل هذه الاتهامات والانتقادات الجائرة من جانب حكومات أو جماعات حزبية بسبب التباس هذه المفاهيم.

هناك أيضاً مسألة أخرى موضع جدل شديد في إطار موضوع هذه الندوة تتعلق بطبيعة العمل في مجال حقوق الانسان، فثمة وجهات نظر ترى ان العمل في مجال حقوق الانسان هو عمل نخبوي ذو طابع مهني يقوم بطبيعته على التقنيات المهنية والتخصصية ولا يصلح ان يكون عملاً جماهيريا. بينما يرى رأي آخر ان حصر عمل حقوق الانسان في هذا الإطار إنما هو نقيصة تلام عليها منظمات حقوق الانسان التي تأخذ بهذا الطابع، وان عمل حقوق الانسان – بحكم طبيعة اهتمام مشروع حقوق الانسان – ينبغي ان يكون جماهيريا بالضرورة: ويعد هذا التناقض في المفاهيم أحد الإشكاليات الثقافية التي لم تجد لها حلاً بعد، ويترتب عليها نتائج عملية تتعلق بالسياسات التنظيمية لجماعات حقوق الانسان، ونوعية الخطاب السائد، وانتهاءً بنمط المطالب التي تعرضها هذه الجماعات.

كذلك فإن إحدى المسائل المهمة التي يتعين مناقشتها في ندوتنا هذه – أيها الأخوة – هي دور المثقف إزاء قضية حقوق الإنسان. والواقع إنني لا أشعر بخصوصية معينة ينفرد بها دور المثقف إزاء قضايا حقوق الإنسان بعيداً عن التزامه العام إزاء قضايا العمل الوطني الأخرى مثل قضايا الديمقراطية والتحديث والتنوير... إلى غير ذلك من القضايا التي تشغل اهتمامات المثقفين، والتي يتقاسم فيها الجميع اللوم والثناء حسب انحيازاتهم لحقوق أمتهم؛ لكن ربما يكون هناك عتاب خاص للمثقفين في الوطن العربي إزاء دورهم في مجال حقوق الإنسان لعدم إعطاء اهتمام كافٍ لتأصيل مفاهيم حقوق الإنسان لدى الرأي

العام وقلة البحوث العلمية والأدبيات المتعلقة بحقوق الإنسان، رغم جسامة القضية وأهميتها الحيوية في بناء المجتمع والدولة في بلداننا. وربما يشار هنا بصفة خاصة إلى الإبداع في هذا المجال.

إن نقص الإبداع في مجال الآداب والفنون في مجال حقوق الإنسان سمة أكثر بروزاً مما يظهر في مجال البحوث والدراسات المعنية بحقوق الإنسان، وعدا نوعية محدودة من الكتب الأدبية مثل أدب السجون وبعض الأعمال الدرامية المحدودة، يكاد يكون هناك ندرة ملموسة في الأعمال الدرامية والسينمائية في مجال حقوق الإنسان. ويثير هذا الأمر الدهشة أكثر مما يثير الانتقاد بالنظر لثراء مادة حقوق الإنسان بمختلف جوانبها كمادة للعمل الفني. ولقد كنا ولا زلنا نعتقد ان الآداب والفنون بكافة أشكالها يمكنها ان تسهم في إثارة الوعي وتعميق المفاهيم وجذب الانتباه لقضايا حقوق الإنسان بشكل جوهري. وإننا نتطلع – أيها الأخوة – ان تنجح ندوتنا في ان تجذب اهتمام مثقفي ومبدعي أمتنا إلى قنوات جديدة في العمل والإبداع في هذا المجال.

المنظمة العربية لحقوق الانسان:
خيوط من شمس غاربة أم تباشير فجر جديد؟.

الشيخ راشد الغنوشي - مفكر إسلامي تونسي

ورقة مقدمة الى ندوة المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع بريطانيا بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله (ص): «اذا رأيتم العالم يرتاد السلطان فاتهموه».

سأتناول من هذا المنظور موضوع العلاقة بين الثقافة والسلطة وحقوق الانسان في اتجاه مقاربة تجعل حقوق الانسان جزء لا يتجزأ من ثقافتنا تنطق به لغة الجماهير وترتقي به، وليس بضاعة مستوردة تحتكرها نخبة معينة حفاظاً على مكانة أو سلاحاً ضد خصم عقائدي.

هل تكون أيديولوجية حقوق الانسان مشروع لقاء على أرضية الأمة في اتجاه مشروع راشد لثورات بمهامها المعروفة في الاستقلال والحرية والعدل والوحدة وعلى رأسها تحرير فلسطين؟ تلك المهام التي خمدت بسبب نفاذ الوقود الذي حركها فانعطفت الأمة تستنجد بمخزونها التاريخي: الإسلام. هل هي مشروع لقاء للخيرين بالأصالة أو التوبة من أبناء هذه الأمة لبعث تيار تحرري جديد عارم وأصيل يقتلع الطواغيت من أرضنا ويؤنس ويروض دولة توحشت ويستعيدها خادماً لشعبها ومؤسسة من مؤسساته المدنية، فيستعيد المواطن كرامته المهدورة والشعب قواميته على دولته وتستأنف أمتنا دورة حضارية جديدة.

أم ان الدعوة لحقوق الإنسان شيء غير ذلك؛ شعار إقصائي وزينة محافل واحتفاظ بمواقع؟

وحتى يكون التصور لحقوق الإنسان هو المقصود لا مناص من تحليل دقيق لعلاقة المثقف بالسلطة وبحقوق الإنسان كمدخل رئيسي لتصور مجتمع مدني عربي إسلامي حديث منشود على أنقاض مجتمع سلطوي علماني قائم.

واضح إننا لا نتحدث عن ثقافة ومثقف وسلطة وحقوق إنسان بمفاهيم فلسفية مجردة عن الزمان والمكان. وإنما يتنزل حديثنا في واقـــع حــضاري عربـــي إسلامي يتردى في أزمات مركبة أهم تجلياتها اغتراب الدولة عن الأمة إلى حد التناقض والتصادم وحتى التقاتل، وضياع كرامة المواطن وانهيار بقايا وبدايات المجتمع المدني، واستصراخ الأجنبي للاحتماء به من الجار أو ابن البلد ودعك من الانهيار والإفلاس الاقتصاديين، وزحف الأمية وتراجع الخدمات الاجتماعية فهي توابع، فضلاً عن دخول الأمة في الزمن الإسرائيلي وتنافس النخب والحكام على الانبطاح أمام عتبة صهيون.

نحن إذن لسنا في المطلق ومن موقف فلسفي بارد نجتمع هنا بعيداً عن أرض العروبة والإسلام. وما كان ليطوف بخيار جدودنا حتى في الحلم منذ أربعة عشر قرناً على الأقل ان نجتمع هنا بين مشرّد وطريد وخائف يترقب. حقيقة انه أمر لا يمكن تصوره فضلاً عن تصديقه لدى أجدادنا ان نجتمع نحن العرب هنا لنتباحث حقوق الإنسان العربي. ولكنها الحقيقة المرة. فليكن حديثنا صريحاً وإن كانت الصراحة غالباً مرة. وهل أمرّ من الاعتراف بانه ليس في وطننا العربي اليوم مكان يصلح للحديث الصريح. لأنه لا يوجد فيه مكان صوت القانون والقضاء والصحافة والمفكر أعلى أو حتى في مستوى صوت الزعيم وحزبه وسحرته. لذلك ها نحن بعيداً عن الوطن العربي نتحدث عن حقوق الإنسان العربي في علاقتها بعلمائه ومثقفيه من جهة وبالسلطة من جهة أخرى.
أين الخلل ومن أين ينطلق الإصلاح؟
ولأضبط نفسي في فقرات محددة حتى لا تجتاحكم آلام غربتي فلــيس فـــي نفوسكم متسع للمزيد من الأوجاع.

١ – نختار من أجل الضبط للمصطلحات المطاطة كالثقافة أحد أهم المعاني المتداولة في علم الاجتماع كما حققها الاجتماعي الجزائري مالك بن نبي في دراساته فعرّف الثقافة بأنها ما يميز أمة عن أخرى وذلك تمييزاً لها عن العلم. فقد لا يختلف الطبيب الانكليزي عن الطبيب العربي في شيء من حيث المادة العلمية التي يتلقاها كل منهما ربما على منضدة واحدة، ولكنهما فيما وراء ذلك قد يختلفان الى درجة التناقض في تصور كل منهما للكون وللإنسان والحياة ولقيم الخير والشر والجمال والقبح والعادات والتقاليد والفنون والتشريعات وأنظمة الحكم وما إلى ذلك... وتلك هي الثقافة. وإذا كان لكل ثقافة مرجعية

يقاس إليها أو يستوحى منه كالفلسفة الإغريقية والإصلاح الديني وفلسفة عصر التنوير في الأمم الغربية التي تأسست عليها ثقافة ونظام الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان، فما هي الأسس المرجعية للأمة العربية إذا سلمنا بوجود أمة عربية تبحث اليوم لتأسيس ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية على أراضيها وعن دور المثقف فيها ودور السلطة بصدد إقامة نظام ديمقراطي يحترم حقوق المواطن والإنسان عامة؟

دون خوض في جدل أو وقوع في التواء، نقول من موقع المؤمن المطمئن والدارس المطلع انه لم يبق ريب اليوم لدى جمهرة الباحثين في تاريخ العرب وأحوالهم منذ ظهور الإسلام فيهم انهم قد امتزجوا به امتزاجاً على نحو لم تعد تستبين لهم هوية خارجة سواء منهم من انخرط فيه بالعقيدة والحضارة وهم الجمهرة الغالبة من العرب منذ حياة قائد الدعوة عليه السلام أو من انخرط فيه بالحضارة دون العقيدة وهم أقليات بعضها دينية وبعضها عقلانية مثل العلمانيين المعاصرين أو القدامى ممن لم يعترضوا بالضرورة على البعد العمودي للدين في علاقة الانسان بربه وإنما انصب اعتراضهم على نفوذ الدين في العلاقات الأفقية، العلاقات الاجتماعية.

وان كانت هذه حقيقة أنثروبولوجية وهي كذلك فالحديث عن الثقافة العربية لا يأخذ معناه الحقيقي المحدد دون الأخذ بعين الاعتبار للإسلام كمرجعية أساسية لهذه الثقافة وهذا التسليم بهذه الحقيقة العلمية قد لا يحسم كل اختلاف وذلك بسبب قابلية نصوص هذه المرجعية لتأويلات لا متناهية. ولكن يبقى كل ذلك داخل إطار تلك المرجعية وفق مقتضيات اللغة العربية.

وإذن فحديثنا عن مثقف محدد في إطار مرجعية أساسية هي الإسلام وسياق تاريخي هو تاريخ الثقافة العربية الإسلامية.

ما المثقف في سياق هذه الثقافة؟

ما علاقته بالسلطة؟ ما علاقته بحقوق الانسان؟

٢ – انه دون حاجة الى الخوض في متاهة التعريفات نختار لتعريف فئة المثقفين في أمة ما انهم القائمون على إنتاج عالم الأفكار والقيم والمروجين لها المؤثرين في تصور الأمة لنفسها ولدورها ومكانتها وتاريخها وعلاقتها بالأمم الأخرى ولتصور الانسان عن نفسه ومكانته في المجتمع الكوني ومعايير سلوكه وذوقه. وأقرب فئة في تاريخنا العربي الإسلامي لهذه الفئة المعروفة في عصرنا

بفئة المثقفين هي فئة العلماء وبالأخص علماء الدين بسبب صلتهم الأوثق بالمرجعية الثقافية للأمة ثم تليهم بقية فئات المثقفين كاللغويين والأدباء وعلماء الطبيعة وسائر العلوم العقلية. وكلها نشأت في رحاب الدين بل حتى لخدمته واتسعت أمامها فضاءات رحبة، وما تزال تفخر به هذه الحضارة من إنتاج حضاري حتى اليوم.

فماذا كان لهذه الفئة أي علماء الدين بالمعنى الضيق أو العلماء بالمعنى المطلق من دور إزاء فئة أصحاب السلطة في موضوع حقوق الانسان المسلم وغير المسلم؟

٣ – ونحن مفترضون ان الإسلام لم يتضمن وحسب تصوراً لحقوق الانسان مسلماً كان أم غير مسلم بل انه إنما جاء من أجل ذلك أساساً. فالقرآن افتتح بالحديث عن الانسان «إقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق» واختتم بالحديث عن الانسان « قل أعوذ برب الناس ملك الناس إله الناس من شر الوسواس الخناس الذي يوسوس في صدور الناس من الجنة والناس».

والقيمة المفتاح في موضوع حقوق الانسان في التصور الإسلامي هي قيمة العدل وأقامتها الغاية القصوى لإرسال الرسل: « إنا أرسلنا رسلنا بالبيّنات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط» (الحديد) والعدل ليس قيمة طبقية أو وطنية بل هو قيمة إنسانية مطلقة.

«يا أيها الذين آمنوا كونوا قوّامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا أعدلوا هو أقرب للتقوى» (المائدة).

«والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان» (الرحمان)

وفي الحديث القدسي: «يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا». ولأن الانسان أي جنس الانسان مكرم من الله وان الناس جميعاً من أصل واحد فقد أصبح الانسان من حيث هو إنسان لنفخه من روح الله توجب له حقوقاً لا يستطيع أحد أن ينتقص منها إلا ان يسيء التصرف فيها كحق الحياة « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق» (الأنعام ١٢٥). و« من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً» (المائدة ٣١)

كما تجب له ضمانات العيش والتربية والصحة وإقامة الأسرة والحماية من الجور والمشاركة في الشؤون العامة: « وأمرهم شورى بينهم» (الشورى). ومن ذلك حقه في اختيار عقيدته والتعبير عنها والدعوة لها والانتقال في الأرض وإقامة الجماعات السلمية ومقاومة المظالم والشرور. وهي كلها منضبطة أما بأحكام تفصيلية أو بأصول ومقاصد كالعدل والمساواة والمصلحة يمكن أن تتأسس عليها صور لا متناهية من الاجتهادات والمجتمعات وهي بالنسبة للمسلم دين وثقافة وبالنسبة لغير المسلم من مواطني الدولة الإسلامية ثقافة يتمتع في إطارها بالعدل والمساواة وسائر حقوق المواطنة. وحتى ما اصطلح عليه الفقهاء في العصور القديمة بـ « أهل الذمة» من تمييز بين المسلم وغير المسلم هو تمييز اقتضته أوضاع ظرفية غير ملزمة للأمة مصطلحاً ومضموناً لا سيما مع حصول الاندماج في عصر الدولة الحديثة كما نص على ذلك فقهاء محدثون كبار.

وإذن ففي إطار المرجعية الإسلامية والإرث الثقافي العربي يمكن ان نستنبت ونطور ثقافة عربية لحقوق الانسان قد لا تفترق عن مثيلاتها المعبر عنها في الثقافة الغربية بالإعلان العالمي لحقوق الانسان إلا في المراجع والسياق التاريخي والتقاء فروع الاشجاد لا ينفي اختلاف منابتها وأصولها.

٤ – نعود الى سؤالنا في إطار الثقافة العربية الإسلامية. ما دور العلماء بإطلاق وسائر الفئات المنتجة للفكر كالأدباء في قيام ميزان العدل (العدل أساس) في المجتمع أي حقوق الانسان بالتعبير الحديث؟

٥ – تبدو السلطة في معظم تاريخنا ولا سيما في مرحلة ما بعد الاستعمار بشكل لم يسبق له مثيل مصدر التهديد الأكبر للعدل أي لحقوق الانسان. الدولة اليوم هي العقبة الأكبر في طريق أي تقدم لاقرار حقوق الانسان في الواقع العيني.

ويمكن في تاريخنا تمييز مراحل بارزة في تطور العلاقة بين العلماء والحكام: ففي صدر الإسلام أي العصر الذي لم يكن هناك تمايز بين العلماء والحكام. لقد ابتدأ الحكم بقائد الدعوة ذاته عليه السلام فوزرائه أصحابه الأئمة المجتهدين هم الذين خلفوه في الحكم وتحققت في عهدهم أول تجربة قصيرة في التاريخ المعروف لتداول سلمي للسلطة بعيداً عن كل توريث. ثم بالانقلاب الأموي الذي مثل عودة للنظام القديم. وانسجاماً مع الروح الإمبراطورية للعصر

كله بدأت زاوية الانفراج تتسع بين العلماء والحكام. وبعد صـــراع لــم تخمــد جذوره قط حصل نوع من الوفاق على تقاسم السلطة. فاستقل الحكــام بــسلطة التنفيذ يتوارثونها كإمتاع تاركين للعلماء سلطة التــشريع والقــضاء والتربيــة والتعليم وإنشاء المؤسسات الشعبية من خلال الصدقات. فتكون مجتمع مــدني يتمتع بقدر كبير من الاستقلال. ومع تدهور المستوى العلمــي وحتــى الخلقــي للعلماء وجرى كثير منهم وراء الأطماع وانحيازهم الى مكاسبهما الشخــصية ضعفت مكانتهم لدى الأمة فاستضعفهم الحكام واخذوا يسخرونهم لدعم عروشهم وهكذا تيتمت الأمة جملة فلا لسان ينطق باسمها، فأسلمت أمرها للدروشة باســم التصوف وهو ذاته ثقافة إسلامية منحرفة عن الأصــل اشــتد الطلــب عليهــا لتعويض الفراغ الذي تركه العلماء الحقيقيون.

وهكذا تحول الإسلام من ثقافة ثورة الى ثقافة تبرير للانقلاب عليها باسمها. فاصبح العلم ليس بالتعليم والتفكير في الكون لفقه سننه وانما بالتمجيد والكرامات والشطحات والانصراف عن الجهاز والاجتهاد الى المجاهدات الروحية الخالية حتى إذا جاء الغزاة الأوروبيون وجدوا الأمة مخدرة مسحوقة بحكام طغاة وبمثقفين مخبولين أو دجالين أو مداحين غالباً.

وأستيقظ العلماء يجددون بضاعتهم ويشحذون أسلحتهم حتى تحرر لهم مــن الإسلام قدر من الطاقة ولد قوة المقاومة والاقتباس من بعض ما رأوه من علومه وفنونه صالحاً لتحديد الإسلام. غير ان المرحلة الاستعمارية هذه المرة لم تكــن بدون آثار لا تزال تطبع حياتنا منها انه لأول مرة في تاريخنا بلغ التمزق بــين فئة مثقفيها حد التحارب والتقاتل كذلك الأمر بين حكامنا وشعوبنا لسبب رئيسي هو تباين المرجعيات، بما أنتجته المدرسة الحديثة التــي أرســاها المــستعمر وتواصلت في عهد الاستقلال من نخبة مثقفة تباينت مــع خريجــي المدرســة التقليدية. وزاد الأمر حدة بوصول هذه الفئة الى سدة الحكم واستخدامهم لورقــة نفوذ الدولة الحديثة في بسط هيمنتهم على الشعب الجزائــري وعلــى علمائــه التقليديين والمحدثين مستفيدين من الدعم الأجنبي لمواجهة أبنــاء قــومهم ولــم يعدموا أنصارا ليس فقط بين فئة المثقفين الحديثين بل أيضاً بين فئــة المثقفــين التقليديين « فقهاء السلطان » فتأولت الدولة وانسحق المجتمع المــدني وضــاع العدل أي حقوق الانسان.

أين الخلل؟

واضح ان الانحراف في مسيرتنا قديم يوم ان تنازل العلماء أي المثقفون بلغة العصر عن الموقع القيادي الأول في الدولة مبررين ذلك باتقاء الفتنة وتلك كانت الفتنة. وكان قبولهم الاكتفاء بأدوار ثانوية بداية الحلف الذي أفضى الى ان اعتلى ولا يزال امتنا رؤساء وملوك الحداثة وثورات وأيديولوجيات التحرير من التردي في مهاوي العلماء التقليديين، تلذذوا الأكل على موائد الحكام الظلمة وكثيراً ما تفوقوا على أسلافهم التقليديين في تزيين عروش الطغاة بشعارات الثقافة المعاصرة كالديمقراطية وحقوق الانسان والدفاع عن المجتمع المدني ضد الأصولية. وبعضهم لبس هذه لتوه بعد أن ألقى جانباً باردية كانت بالامس صالحة للأكل على موائد حكام الأمس كالعروبة والوحدة والتقدم وتحرير فلسطين ومقاومة الإمبريالية وخدمة الطبقة العاملة.

أين الخلل؟

في المثقف، تقليدياً كان أم تحديثياً هم الذين ادخلوا روح المقاومة في شعوبنا، هم سحرة فرعون... هم الداء وهم الدواء.

المثقفون هم طاقة الإقلاع والدفع والتوجيه لتحريك قاطرة أمتنا وهم بقدر ما ينحازون للامة بقدر ما تحميهم وتحول مغلوبهم الى شهيد وتلعن غالبهم. وهم بقدر ما ينحازون الى الطاغية بقدر ما يحتقرهم ويستفرد بهم لتخلي الشعب عنهم.

أما العقبة الكؤود فالدولة التي أضافت الى الطغيان الموروث التغرب والاستظهار على الأمة ومثقفيها بالأجنبي.

الأمر الذي يقتضي:

١. مصالحة تاريخية بين فئات المثقفين على أساس؛

أ. القبول بالاسلام والثقافة العربية مرجعاً أعلى لثقافتنا المعاصرة مع ضمان حق الاجتهاد فلا كنيس في الإسلام ولا ناطق رسمي غير الأمة.

ب. نصرة المظلوم بقطع النظر عن جنسه او مذهبه وذلك جوهر حلف الفضول بين القبائل العربية قبل الإسلام والوقوف في وجه الظالم اياً كانت أيديولوجيته إسلامية أم علمانية.

ت. الإقرار للجميع بحقوق متساوية تضمن حق التعبير والاعتقاد والتجمع والمشاركة في السلطة والتداول عليها عبر صناديق الاقتراع.

ث. الدفاع عما تبقى قائماً من مؤسسات المجتمع المدني والتظاهر الشامل على النيل من استقلالها أيا كان مذهب المعتدي.

ج. الامتناع المطلق عن استصراخ الأجنبي والاستعانة به على ظالم محلي ومقابل ذلك دعم الوحدة الوطنية وتحريم تعريضها لخطر مهما كانت السلطة الحاكمة.

٢. التداعي والتعاون والمشاركة في تنشئة ثقافة عربية إسلامية معاصرة تؤسس للتسامح والتعددية وتوقر إرادة الأمة وصناديق الاقتراع والتداول السلمي على السلطة وتنبذ حكم الفرد والأسرة والحزب الواحدة وكل ضروب الإقصاء والعدوان لحقوق الانسان.

٣. التعاون على تأسيس نواتات لمجتمعات عربية ديمقراطية حقيقية فوق مستوى الأحزاب والأيديولوجيات حتى يتدرب المثقفون من مشارب مختلفة على التسامح والتعددية والتداول على قياداتها عبر صناديق الاقتراع كالنقابات واتحادات الكتاب والمحامين والجمعيات الطوعية وذلك على طريق جبهات ديمقراطية حقيقية لمواجهة الطغيان والتمهيد لديمقراطيات وطنية على طريق نظام عربي إسلامي ديمقراطي.

وفي تقديرنا سيتحدد مستقبل هذه المنظمة بحسب قربها أو نأيها عن هذا التوجه الاستراتيجي والله أعلم .

أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم.

الثقافة والسلطة
وسائل نشر الثقافة... ليبيا نموذجا

السنوسي بلالة - كاتب وباحث ليبي

(دراسة قدمت الى الملتقى الفكري الثالث الذي عقدتـه المنظمـة العربيـة لحقوق الانسان في بريطانيا خلال الفترة من ٢٠ الى ٢١ من شـهر اغـسطس ١٩٩٤ م تحت شعار « الثقافة والمثقفون.. وحقوق الانسان»).

مقدمة

يقول الشيخ محمود شاكر في سفره القيم (المتنبي) الذي اختطه منذ النصف الأول لثلاثينات هذا القرن، يقول في مقام تعريفه للثقافة.. انهـا «.. سـر مـن الأسرار الملتمة في كل أمة من الأمم، وفي كل جيل من البشر، وهي في اصلها الراسخ البعيد الغور، معرفة كثيرة لا تحصى، متنوعة ابلغ التنوع، لا يكاد يحاط بها مطلوبة في كل مجتمع إنساني، للإيمان بها أولا من العقل والقلب. ثم للعمل بها حتى تذوب في بنيان الانسان وتجري منه مجرى الدم لا يكاد يحس بها. ثم للانتماء اليها بعقله وقلبه انتماء يحفظه ويحفظها من التفكك والانهيار..»[٧]

لقد كانت الثقافة – و تزال – هي حجر الأساس الذي لا بد منه لبناء عقل الانسان وتوسيع مداركه، وتطوير مواهبه وامكاناته، بما يفيد في عملية تكوين النموذج الجيد للإنسان المدرك الواعي، الذي يمكن ان نطلق عليه لفظ الانسان المثقف، وهو الذي تنعكس ثمار عطاءات ثقافته – من ثم – على اغلب أنواع التقدم والازدهار، الذي تتمكن الإنسانية من تحقيقه وإنجازه.

« فالثقافة غير العلم، والثقافة ليست لقبا يمنح أو شهادة تعطى. إنها مرتبـة أعلى يصلها المرء حين يتعدى العلم الى العمل به. حين يتفاعل العلم في نفـسه وعقله فينعكس سلوكا وعملا، في طريقة تفكيره وتدبيره للأمور، وفي معاملاته مع الناس، وفي مقدرته على النظر الى بـواطن الأمـور واسـتيعاب أبعادهـا

[٧] – كتاب (المتنبي) تأليف محمود محمد شاكر. ص ٦٨. الناشر: دار المدني بجده/ مكتبة الخانجي بمصر.

الشمولية التي تتعدى كيان الجماعة كلها، وتتعدى اللحظة الحاضرة لتشمل الماضي والمستقبل، وتتعدى المكان المحدد لتشمل الوطن والعالم والكون كله...»[8]

وقد جاء بشأن الثقافة في المادة السابعة والعشرين من الإعلان العالمي لحقوق الانسان، الصادر بقرار الجمعية العامة (رقم ٢١٧ الف« د-٣») في اليوم العاشر من شهر ديسمبر لعام ١٩٤٨ م. ما يلي:« لكل شخص الحق في ان يسهم بحرية في الحياة الثقافية للجماعة، وفي ان يتمتع بالفنون، وبان يشارك في ضروب التقدم العلمي وفي الفوائد الناجمة عنها»[9]. وتجدر الإشارة الى هيكل الثقافة يشتمل – بالطبع – على عدة أدوات او وسائل معروفة، نذكر منه بإيجاز شديد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

١ – **القراءة**: بجميع أنواعها – الأدبية والعلمية – وشتى تفرعاتها وشعابها.

٢ – **الاستماع**: سواء عن طريق أجهزة المذياع أو التسجيل او الاسطوانة او غيرها.

٣ – **المشاهدة او الرؤية**: سواء عن طريق أشرطة الخيالة او (الفيديو) او ماشابهها.

٤ – **التدوين**: بمختلف أشكاله وأنماطه.

وسنتعرض لهذه الأدوات وغيرها أيضاً بالتفصيل، عند حديثنا عن وسائل نشر الثقافة فيما بعد.

يقول جان بول سارتر (ان المثقفين هم ضمير المجتمع..) ويعني ذلك باختصار ان يكونوا معبرين عنه من خلال تواجدهم العملي وتفاعلهم الحقيقي مع قضايا وهموم وآمال وتطلعات مجتمعهم. وحتى في أوقات العسر والمعاناة يجب ان يبرز الكثير من المثقفين الناضجين القادرين على فك طلاسم هذا العسر،وتحليل عناصر هذه المعاناة، وخلق المخارج وإيجاد الحلول لها. وهذا هو واجب ودور المثقف الحقيقي داخل المجتمع. أي خدمة المجموع وليس الفرد او الذات، لتشيع الثقافة – ودور الثقافة – داخل المجتمع. ومن حق المواطن (المثقف) على الدولة، في هذا الاطار، ان توفر او تيسر له – قدر الإمكان –

[8] – من مقالة (المثقفون والمسؤولية التاريخية) بقلم موسى عبد الحفيظ مجلة الانقاذ. السنة الألى. العدد الأول – يوليو ١٩٨٣م.

[9] – حقوق الانسان – مجموعة صكوك دولية. الامم المتحدة – ١٩٨٣م.

سبل إكساب الثقافة ومواكبة الجديد والمتغير وتمكنه من متابعة كافة التطورات بأشكالها المختلفة وعلى شتى الأصعدة. ولكن أي مثقف ذاك الذي عناه سارتر، أو بمعنى آخر أي نوع من البشر في ليبيا ذاك الذي يمكن ان يتضمنه معنى إشارة سارتر؟

واية ثقافة تلك التي يستند الانسان إليها في ليبيا (يؤمن بها ويعمل بها وينتمي إليها) كما يرى الشيخ محمود شاكر، قبل تعريفه للثقافة وعلاقة الانسان بها؟

وإذا كان المثقف الذي نعنيه هو ذلك الانسان الذي يعيش داخل هذا المجتمع ويتفاعل مع جميع مشاكله وأفراحه واتراحه ومعاناته.. الخ. فهو إذن، ولا شك، ذلك المثقف الذي يعكس الواقع، ويتأثر قبل غيره بكل ما يصدر عن السلطة الحاكمة داخل هذا المجتمع من قرارات جائرة وتصرفات او سلوكيات قمعية، تصيب فرد او جماعة او تصيب فئة بعينها، او ربما تصيب كل المجتمع، بجميع شرائحه ومكوناته... فكيف – والحال هذه – لمثقف في ليبيا – مثلا – ان يتمتع بحريته ويجرؤ على ممارسة سلطته؟

فالمثقف الذي نعنيه ليس بالضرورة هو حامل للسلاح لإقرار العدل، ولكنه من الأهمية بمكان، ان يكون هو المؤثر في البشر المغيرين او الذين يساهمون ويقومون بالتغيير، ولكن المشكلة – في ظل غياب الضمانات الدستورية والقانونية – انه قد يقضي قبل ان ينجز المهمة؟... وهنا أرجو ألا يلوح في الأفق التساؤلات ما يشير الى المزايدة على دور المثقفين ووجوب اضطلاعهم بالمهام الانتحارية الهادفة الى تواتر تلقي المحترف، والقيام بدور الفدائيين، لان ذلك ليس دائما او في معظم الأوقات هو فقط التصرف السليم للمثقف... قطعا هذا ليس ما نعنيه هنا.

ربما كان المثقف، الى هنا، هو محور جل التساؤلات السالفة، ولكننا نود ان نختم هذا السياق بتساؤل: أين ليبيا – في ظل سلطة معمر القذافي من المشروع الثقافي النهضوي العربي، في مرحلته الراهنة؟

نأمل ان نتمكن لاحقا، من خلال سياق استعراضنا لفقرة وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع، من القيام بتغطية هذه التساؤلات، وربما البعض غيرها أيضاً، ولو بصورة ضمنية.

محددات سلطة المثقف

ان سلطة المثقف كيان معنوي بالدرجة الأولى، وإذا ما حدث هذه السلطة بأية طريقة من الطرق، خمد تأثيرها بعد ذلك تدريجياً... فكيف يمكن ان تحد هذه السلطة؟

١ – تطاول السلطة الحاكمة داخل المجتمع على الدستور والقانون والقضاء.

٢ – الترهيب المباشر وممارسة السلطة الحاكمة لمختلف صور القمع في حق المثقف.

٣ – محاربة المثقف في لقمة عيشه من خلال منعه حق النشر والتوزيع، ومنع الآخرين من التعامل معه بل ومنعه حق الاجتماع أيضاً.

٤ – تجاهل او تسفيه تظلمات المثقف والاستهزاء بها.

٥ – محاولة الترغيب، ومحاولة استقطاب المثقف لخدمة أجهزة السلطة او تعيينه في إحدى دوائرها، فيمتنع عن العطاء الفاعل إما خجلا او وجلا.

٦ – الإشاعات المضادة لموقف المثقف، لتحطيمه معنويا ومنعه من التفاعل والتلاحم العفوي مع حركة المجتمع.

٧ – سد المنافذ بالكامل في وجه المثقف من خلال سيطرة السلطة على وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع، مما يمنع وصول اثر أو تأثير المثقف إلى عقول الجماهير.

وإذا أردنا أن نتحدث عن عناصر موضوع وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع – ليبيا نموذجا – فالأسلم منطقياً ان نستهل الموضوع بالحديث عن الدستور والقانون فالقضاء، وذلك لإعطاء الخلفية المعلوماتية – والتاريخية أيضاً – من ناحية، ولخلق تمهيد ووصل أيضاً، يقتضيه سياق منطق عناصر الموضوع إجمالاً، من ناحية أخرى. إضافة بالطبع – وهذا الأهم – الى ما تمثله هذه القيم من معان سامية وأصول عتيدة تستند إليها ممارسة الحريات الأساسية للإنسان وتعتد بها معاني كفالة وضمانة حقوق الانسان بصفة عامة.

ونلاحظ في إطار أبعاد ما ألمحنا إليه بعض خطوط التماس ما بين السلطة والثقافة، او بعض ملامح العلاقة بينهما، وهو الأمر الذي سنحاول فيما يلي كمدخل طبيعي لموضوعة (الثقافة والسلطة) ووسائل نشر الثقافة.

استولى الملازم أول – عقيد فيما بعد – معمر ابن منيار القذافي في يوم الاثنين الأول من شهر سبتمبر لعام ١٩٦٩ م على السلطة في ليبيا بالانقلاب

عسكري، ألغى من خلاله الدستور الليبي القائم آنذاك، والذي أقرتــه الجمعيــة الوطنية الليبية، وعطل بانقلابه العسكري كل القوانين السارية. واصدر في يوم الحادي عشر من شهر ديسمبر لنفس العام (١٩٦٩ م) مــا عــرف بــالإعلان الدستوري، الذي نصت المادة (١٨) منه على: « مجلس قيادة الثورة هو أعلــى سلطة في الجمهورية العربية الليبية، ويباشر أعمال السيادة العليــا والتــشريع، ووضع السياسة العامة للدولة نيابة عن الشعب، وله بهذه الصفة ان يتخذ كافــة التدابير التي يراها ضرورية لحماية الثورة والنظام القائم عليها، وتكــون هــذه التدابير في صورة إعلانات دستورية أو قوانين أو أوامر أو قرارات، ولا يجوز الطعن فيما يتخذ مجلس قيادة من تدابير أمام أي جهة».

نصت المادة (٣٧) من نفس الإعلان على: «يبقى هذا الإعلان نافذ المفعول حتى يتم إصدار الدستور الدائم، ولا يعدل إلا بإعلان آخر مــن مجلــس قيــادة الثورة إذا رأى ذلك ضرورياً، وفق مصلحة الثورة » !![١٠]

وقد قال القذافي عن الدستور وعن ذلك الإعلان الدستوري في شهر مــايو لعام ١٩٧٠ م خلال انعقاد ما عرف (بندوة الفكر الثوري) بطــرابلس.. قــال: «..نحن رأينا انه لسنا في حاجة الى إصدار دستور.. إذ من الممكــن إصــدار إعلان دستوري نبين فيه وجود مجلس قيادة الثورة، الذي هو مفوض في حكــم البلاد من قبل الشعب..».

وكأن هذا فقط – في رأي القذافي – هو سبب صدور الإعلان الدســتوري الذي وجد عوضا عن الدستور.!!

لعله من تحصيل الحاصل – والحال هذه – ان يطال القانون من الحيف ما طال الدستور من ظلمه، فقد كانت السلطة تكره أصلاً كل ما يمكن ان يمثل لها حجر عثرة في توجهها – وهو المخالف أصلا للقانون – وتكره ان تلتزم على المدى البعيد – ايا كان نوع هذا الالتزام – بأية ضوابط او محددات، فما بالك بالالتزام والتقيد بالانصياع للقانون الساري، بل وتطبيق نصوصه على ارض الواقع والعمل به في كل وقت... ومن هنا فقد تحينت السلطة الفرص السانحة او المؤاتية لإفراغ إناء القانون من محتواه تارة، لضربه وإنهاء وجوده في البلاد تارة أخرى.

[١٠] – نشر في العدد الخاص من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥/١٢/١٩٦٩م

ومن هنا فلا يستغرب المتابع، او الراصد، لعلاقة السلطة بالقانون – في ليبيا – بروز او علانية مواقف السلطة المستهزئة بالقانون والمتحدية لكيانه المادي والمعنوي او الاعتيادي، سواء من خلال تسفيه نص وروح القانون وتجاوزها والتعدي السافر على معانيها ودلالاتها، او بتحجيم وتقزيم الهيئات والرموز الممثلة للقانون، بما في ذلك الرموز البشرية التي يحمل بعضها صفة ممثلي القانون في البلاد.

وقد أكدت السلطة على مثل هذه المواقف المضادة للقانون في عدة مراحل زمنية، كان أكثرها صلفا وتجبراً ما أعلن على لسان رئيس تلك السلطة العقيد معمر القذافي فخطابه بمدينة (زواره) في غرب ليبيا يوم الخامس عشر من شهر أبريل لعام ١٩٧٣ م، يوم أعلن ما عرف في ليبيا بالثورة الشعبية والثورة الثقافية التي اختزلت عناصرها في نقاط خمس كان أولها – وهو ما يعنينا هنا – ذلك الشأن المتعلق بموضوع القانون، حيث قال القذافي في تلك النقطة: "تعطيل – إلغاء – كافة القوانين المعمول بها حتى الساعة..". وأضاف قائلا – في نفس الخطاب – :«..أول شيء تتعطل كافة القوانين المعمول بها الآن، وتوضع العقوبات والإجراءات حالا..» ثم قال – في خطاب – بعد ذلك بيومين: «..أي قانون بيعترضنا يعتبر مرفوع تلقائيا، حتى لا نقف أمام القوانين والتفسيرات والقرارات..».

وقد ظلت ليبيا منذ ذلك الوقت وإلى الآن دون دستور وقانون معتمد بالرغم من ان موضوع الدستور بالذات قد نوقش علانية لأول مرة – داخل ما يسمى بالمؤتمرات الشعبية، حيث جاء في (بند القضايا العامة) الذي عرض أمام ما يعرف بمؤتمر الشعب العام، الذي عقد بمدينة سرت – بوسط ليبيا – في الفترة ما بين ٢٢ الى ٢٩ من شهر يناير لعام ١٩٩٤ م.. جاء ما يلي: «ناقشت المؤتمرات الشعبية الأساسية المذكرة المعروضة بشأن إصدار دستور، وأقرت إصدار دستور، على ان يعرض مشروع بذلك على المؤتمرات الشعبية الأساسية..». هذا ولم يتم إحراز أي تقدم في هذا الشأن إلى الآن.

وعن القضاء – وأهله – تقول السلطة على لسان قائدها في خطاب رسمي مليء بالمفارقات المخجلة، وذلك يوم العاشر من شهر سبتمبر لعام ١٩٧٩ م:«..إن القضاة والمحامين ورجال النيابة، ما هم الا موظفون يأتمرون بما تصدره اللجان الشعبية من لوائح وقرارات وأحكام..». ويضيف – في نفس

الخطاب – «.. ان اللجان الشعبية للعدل هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن شؤون القضاء والأمن وتنفيذ سياسة الشعب في هذه المجالات..». ثم ينكص القائد على عقبيه – في نفس الخطاب أيضاً – فيهدد متوعدا: «. ما فيه بأس نسحق لجنة شعبية للعدل، ونقطع رؤوسهم في وسط الجماهير الشعبية في الشارع، نقطعها فعلا ونمثل بجثثهم لكي تنتصر سلطة الشعب..»!

فمن يكفل للمثقف – والحال هذه – النجاة برأسه، في وقت لم يتمكن فيه حتى رجال القضاء والمحاماة والنيابة والعدل عموما، من ضمان سلامة رؤوسهم من القطع؟ واية حرية سوف يمارس المثقف دوره في ظلها؟
هذه هي الأرضية التي يقف عليها المثقف في ليبيا.

وسائل نشر الثقافة (ليبيا نموذجا)

ابدأ الحديث في هذه الفقرة حول نقطة أود تضمينها الإطار العام لوسائل نشر الثقافة، وهي تلك التي تختص بالخطاب السياسي للسلطة، من حيث تأثيره على وضع الثقافة والمثقف بصفة عامة داخل ليبيا.

فمما يلاحظ على سطح الخارطة الرسمية لتضاريس السياسة والثقافة في ليبيا، هو وجود هوة واسعة فاصلة بينهما. ويرجع ذلك غالبا الى انعدام تأثير المدارس السياسية والثقافية الليبية – بالمعنى العلمي والعملي للمدارس – وتمحور الحبو او التحرك البطيء على هامش ما تبقى من ذلك الكم الجامد من الرصيد التاريخي السياسي – بالذات – لحركات او تنظيمات (سياسية) انتهت فعاليتها عمليا منذ حوالي عام ١٩٥١ م، عندما تم حل جمعية عمر المختار في إقليم برقة، وتلاشي الكيانات التنظيمية (وخاصة الكتلة الوطنية والمؤتمر) في إقليم طرابلس في حوالي نفس المرحلة تقريبا، او ربما قبلها بقليل. ولم يبقى على الساحة بعد ذلك، لتنمية التوجه الثقافي بوجه خاص والسياسي بوجه عام، سوى بعض الأثر الذي حاولت الجامعة الليبية بكلياتها المختلفة – بدءا من عام ١٩٥٧ م، ان تطوره وتنميه، وهو ما تجسد فعلا من خلال انفتاح الجامعة على المجتمع،وما أحدثه ذلك من آثار حميدة، تمثلت في تحقيق قفزات ثقافية وعلمية طيبة، عضدها توافر نخب وطلائع رائدة من جيل الأساتذة الجامعيين والمدرسين والموجهين التربويين من ناحية، وبداية ازدهار وتطور النشاط الصحفي والإعلامي عموما داخل البلاد من ناحية أخرى. حيث عملت بعض الصحف

بالذات على تطوير نفسها باستمرار وبسرعة مذهلة، لتصبح مدارس هامة ذات أثر وتأثير معين في الحياة الثقافية – والسياسية – داخل البلاد.

إلا ان ذلك كله لم يكن يفي بالغرض المطلوب، حيث ظـل ذلـك التـأثير محدودا بسبب توقف نموه وتطوره بوقوع انقلاب سبتمبر العسكري عام ١٩٦٩ م، ووأد حرية الصحافة وطمس معالم الثقافة على وجه العموم، إضافة بـالطبع الى قلب كافة المعايير والمفاهيم لصور الممارسات السياسية المتعارف عليها.

كل ذلك، بالطبع، أعاق التحرك الحالي للمثقف، واضعف خلفيتـه الثقافيـة والسياسية المطلوبة لتصدر الموقع المناسب له. فتضاءل عنده حجـم الرصـيد الثقافي بما يحمله من أفكار وأبعاد وطموحات ورؤى، ربما تساعد المثقف ذاتـه على بلورة مبادئه وتأصيل قيمه، وتحديد مواقفه، وترسخ تمسكه بهـا ودفاعـه عنها... وكل ذلك، أيضاً، جعل من السهل على المثقف أحياناً أن يتعامـل مـع بعض القضايا الهامة بأسلوب اللامبالاة، ودون ان يعتريه أي خجـل او أسـف للانعكاسات السلبية تجاه بعض الأزمات التي تعصف بالمجتمع، تعتبر في ذاتها او في واقعها مساهمات إيجابية على طريق النضال السلمي المواجه للـسلطة!! وهذا هو نفس ما حاول بعض المثقفين في ليبيا ان يجسدونه عمليا في مواكبتهم او معاصرتهم لتطور كثير من المواقف السياسية في ليبيا، وتنامي حركة الرفض الشعبي في مواجهة السلطة، وخاصة خلال الانتفاضات الطلابيـة والتحركـات العسكرية في أعوام ١٩٧٥ م و ١٩٧٦ م.

فتلك الثغرة التي خلقها تراخي المسيس – والتي بدأت فـي الأسـاس منـذ منتصف الخمسينات واستمرت الى عام ١٩٦٩ م – وتلـك الـسلبية المفوهـة بالمنطق التبريري التي توشح بها بعض المثقفين – والتي بدأت منـذ مـا بعـد الانقلاب واستمرت الى ما بعد عام ١٩٧٧ م – وهي التي سهلت على القـذافي، في وقت مبكر، محاولة توظيف معظم (حصيلة) الخطاب السياسي للدولة كوسيلة من وسائل نشر الثقافة بالصورة التي يريدها، ووفقا لمعياره وفهمه الشخـصي لها، ووفقا أيضاً، لما يمكن ان يجنيه من فائدة معنوية – على الأقل – من وراء هذا السبق.

وقد كانت فترة الثورة الثقافية وما تلاها مسرحا لعرض مشاهد عدة، من فصول منجزات وسائل نشر الثقافة، التي عمل القذافي على تضمينها صلب

خطابه السياسي، وهي التي عبرت بالتالي عن فهمه وتصوره بتوظيف الخطاب السياسي للدولة كوسيلة من وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع.

إلا ان تكرار تعثر صياغة ذلك الخطاب، واكتسائه بالرعونة والنزق، وتماديه وتوغله في هذا المنزلق، حال دون التوقف المطلوب عند مختلف المحطات والمراحل لغرض المراجعة والنقد والتقويم، مما افقده بالتالي استغلال هذه الفرصة السانحة التي أتيحت له في طريق حياة سلطته استغلالا مثمرا.

فبدلا من ان تعمل السلطة – في ليبيا – على تشجيع الثقافة من خلال خطابها السياسي – والإعلامي أيضاً – ليكون ذلك مدعاة لفخر وحفز المثقف خاصة والإنسان عامة، نجد انها، على العكس من ذلك، تعمل – من خلال خطابها السياسي المحلي بالذات – على تقزيم دور المثقف وتحجيم مكانة حقوق الانسان والتعدي عليها، ومن ضمن أوضح صور تعديات السلطة على حقوق الانسان بالذات، هي تلك التي تتلخص في تهجمات العقيد القذافي شخصيا على عدة قبائل واسر في ليبيا – علانية وعبر وسائل الإعلام المحلية والعالمية – وتحريض الغوغاء لاستباحة دمائها وحرماتها[١١] ولعل أوضح صورة – من جانب آخر – على تعديات السلطة على الهيئة الاعتبارية لحقوق الانسان وتحديها وتحقيرها، هو ترشيح المدعو (سعيد عريبي حفيانه) لعضوية لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة – خلال شهر أغسطس لعام ١٩٩٤م. – وهو المعروف محليا ودوليا كأحد ابرز أعضاء ما يعرف باللجان الثورية المعادية لحقوق الانسان في ليبيا[١٢].

وبدلا من ان يكون الخطاب السياسي مثالا يحتذى بالفعل، يصبح، في المقابل، مثالا للسخف ومثارا للتندر والسخرية، ويصبح دالة تخلف وهزل فاقد الوقار والاحترام.

وعلى ذكر الهزل الذي استشعرته السلطة في حقها مؤخرا، فقد خص من قبل العقيد القذافي بجزء من حديث أدلى به في ختام جلسات ما يسمى بمؤتمر الشعب العام، يوم ١٩٩٤/١/٢٩ م حيث قال: "..إما ترديد الإشاعات الضارة المغرضة، والنكت الضارة والمغروضة، فهذه كلها موالاة للعدو وليس هناك خجل من إصدار قانون يمنع النكتة او الإشاعة. فالجدية هي كل شيء والضعفاء

---

[١١] – راجع خطاب القذافي أمام حشد من قبائل "الزنتان"ي،م ١٩٩٤/٨/٣م.

[١٢] – راجع بيان «الرابطة الليبية لحقوق الانسان» بعنوان ١٩٩٤/٨/١١م الصادر في «ليبيا: حالات اعدام تعسفي وشيكة».

والتافهين هم الذين يركنون الى النكتة ويضيعون بها وقـتهم، ويخـدعون بهـا أنفسهم.."وفي يوم ١٩٩٤/٢/١٩ م ذكرت صحيفة (القدس العربي) الصادرة في لندن انه قد صدرت في ليبيا يوم ١٩٩٤/٢/١٧ م بعض قوانين كان من بينها ما يعتبر ان النكتة والنكتة المغرضة والتنابذ بالألقاب، جرائم نصت على عقوبـات لها.

نستعرض الآن وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع، وهي في المقابل كما نعلم الروافد الهامة التي تغذي احتياجات المثقف عموما. لنتحسس ونعرف، بعد ذلك عن قرب، موقع المثقف ودوره في هذه الوضعية التي يحياها داخل ليبيا.

يعرف بعض الكتاب – ومنهم لويس دوللو – وسائل نشر الثقافة (او وسائل الإعلام الجماهيري) في حد ذاتها، بأنها هي (الثورة الثقافية) وهي أيضاً الثورة الرابعة، التي تلت الثورات العلمية والصناعية والزراعية. ولعل أهم عناصر هذه الثورة الرابعة هي: الخيالة (السينما)، الإذاعة المـسموعة، الإذاعـة المرئيـة، الاسطوانات، والصحافة... وهذه العناصر مضافة بالطبع الى العناصر الأولى – التي اسماها بعض الكتاب – (وسائل الثقافة التقليدية) وهي : «.. التعليم فـي المدارس، الكتب النشرات، المسرح ، الفنون، المعارض، المحاضـرات...»[١٣]. ونستعرض هنا – باختصار – بعضا من هذه الوسائل، وفقا للواقع المعاش داخل ليبيا.

– **التعليم:** لقد ساعدت السلطة في ليبيا – بطرق مباشرة وغير مباشـرة – على زيادة نسبة تفشي الأمية بين المواطنين وتدني المستوى التعليمي، من خلال عدة زوايا وجوانب كثيرة، من بينها احتكارها الكامل لوسـائل نـشر الثقافـة وتوظيفها لصالحها من ناحية، وعدم تشجيعها ودعمها – لعموم قطاع التعليم من ناحية أخرى، رغم ان التعليم يعتبر في نظر بعض الكتـاب بمثابـة (المقدمـة الحقيقية للثقافة) او (الثقافة الإعدادية). حيث ظل الوضع التعليمي فـي الـبلاد لفترات طويلة دون المستوى المطلوب، بسبب ضعف المناهج، وقصر مدة وفترة المواسم الدراسية، بسبب مشاركة الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وبقية أعـضاء الهيئات التعليمية – بالصفة الإلزامية – في كافة المظاهرات المؤيـدة لـسلطة سبتمبر والمناهضة لأعدائها. وذلك بمعدل مرتين او أكثر أسبوعيا في مختلـف

---

[١٣] – كتاب: «الثقافة الفردية وثقافة الجمهور» الطبعة الثانية، لويس دوللو. ترجمة عادل العوا. منشورات عويدات، بيروت، باريس. ١٩٨٢م.

المناسبات، وأحيانا دون معرفة السبب والمناسبة.كما ساهم الوضع المعنـوي او النفسي المتردي وكذلك المادي المتدني للمعلم، في زيادة بؤس وتقهقر المـستوى العلمي والتعليمي عموما، وذلك في ظل غياب المرتبات او تأخر فترة تسديدها، وانعدام الحوافز وتوقفها عن قطاع التربية والتعليم على وجه الخـصوص دون إبداء اية مبررات. إضافة بالطبع الى إلحاح القذافي المستمر على مـا يـسمى بالمؤتمرات الشعبية لإقرار سياسة ما اسماه بمنزلية التعليم للمرحلـة الابتدائيـة للتلاميذ، والدعوة لشعار (التعليم تجهيل، والتعليم الإلزامي تجهيل إلزامي).

– **وعن الكتب والنشرات**: باعتبارها من ضمن وسائل نشر الثقافـة داخـل المجتمع، يقول القذافي – رأس السلطة في ليبيا – :«..لا بد ان ندخل المعركـة الثقافية، معركة ثقافية سأحرق فيها كل الكتب المضللة، الكتب المستوردة التـي جعلت الشباب يفقدون عقولهم ويصبحون تائهين، انني سأشن ثورة الى المكتبات والجامعات والمناهج الدراسية، وعلى كل شيء مكتوب...»[١٤] ثم يستطرد قائلا: «...أيها الشعب حطم كل المكتبات ودور الكتب التي تنبعث منها قـذارة الفكـر المستورد...»[١٥] ومن هنا فقد صودرت الكتب ودهمت المكتبات الخاصة والعامة، وجردت من محتوياتها، ثم أحرقت آلاف الكتب والدراسات والمطبوعـات فـي مختلف أنحاء ليبيا «...ومنع استيراد الكتب من الخارج الا بإذن مـن اللجـان الثورية والشعبية وبموافقتها الخاصة على نوعية الكتب المستوردة، ثـم صـدر القرار الرسمي بمنع استيراد الكتب من الخارج قطعيا ولـو لغـرض الدراسـة والبحث...»[١٦]

ونتيجة لهذه التوجيهات فقد ركدت حركة نشر وتوزيع الكتب والمطبوعات، وتدني بالتالي مستوى الإقبال الجماهيري على عالم او مجال الكتاب عموما.

– **المسرح، الفنون، المعارض، المحاضرات**: يقول د. ميلود الغرباني فـي الحلقة العاشرة من (مقدمة في الشؤون الليبية) وتحت العنوان الجانبي: (ظاهرة العداء للثقافة والوعي في الجماهيرية) الذي نشر بمجلة (المسلة) – العدد الحادي عشر – بتاريخ ١٩٩٢/٩/١ م: « إن أهم ما يلفت النظر في الجماهيرية الليبيـة

[١٤] – من خطاب القذافي يوم ١٩٧٣/٤/١٦م.

[١٥] – من خطاب القذافي يوم ١٩٧٣/٤/١٦م.

[١٦] كتاب (منهج الارهاب) السنوسي بلالة – الطبعة الاولى – اغسطس ١٩٩١م.

هو شدة العداء للثقافة والوعي والاستنارة. لقد قضي تقريبا على منابع الإبـــداع والثقافة والفنون والأدب، اقتصرت الأعمال الأدبية والثقافية والفنية على التغني والغزل في معمر القذافي ولا أحد سواه. لقد تمت المـــصادرة علـــى العواطـــف والأحاسيس والمشاعر، أما ان تكون موجهة إلى (الزعيم) او تقتل. ولم يعد هناك مجال قصيدة غزل او قطعة شعر شعبية او معزوفة موسيقية تتغنى بالجمال او الحسن، او لوحة تحمل الى الناس ترتقي بأذواقهم وتسمو بـــروحهم ونفوســـهم. حالة اغرب من الخيال، حالة نستطيع ان نطلق عليها(حالة جفاف ثقافي وفكري وأدبي وفني) أدت الى ضحالة شديدة في الوعي، لا يضاهيها الا الحالة الألبانية تحت حكم أنور خوجة. فقد عاش مواطنوها خارج التاريخ، وبعيدا عن تطورات العصر. هذه الحالة القائمة في ليبيا أوجدتها عملية التجفيف المتعمدة والمستمرة لمنابع الإبداع والمعرفة والثقافـــة... وانعـــدام الإنتـــاج الفنـــي... والمـــسرحي والغنائي..» ويضيف مشيرا الى ظاهرة «...التخلص من عناصر الـــوعي فـــي المجتمع، فالمجتمع الليبي مثله مثل أي مجتمع آخر، فيه القادرون على الإبـــداع والخلق وصناعة الفنون والثقافة، لكن الذي حدث انه تم التخلص من كل عنصر ينبئ عن قدرة او تفوق ايا كان نوعه، ادخلوا السجن، أو اغتيلوا غدرا، او تـــم نفيهم في الخارج او اعتزلوا الحياة في الداخل...».

ويفاجأ العالم في منتصف عام ١٩٨٥ م بصدور القرار القذافي الذي قـــضى بحرق الآلات والمصنفات الموسيقية – المستخدمة في الغرب – التي اعتبرهـــا القذافي تمثل غزوا ثقافيا لعقول الشباب. ولقد نفذ قرار الإبادة بـــالحرق، وســـط ميادين مدينة طرابلس بالجماهيرية الكئيبة.. وقد آثار نبأ هذا القـــرار اســـتنكار العالم الموسيقي والثقافي، وفي المقدمة منظمة اليونسكو الدوليـــة عـــن طريـــق مجلسها الدولي للموسيقى الذي أشار الى تلقيه النبأ بفزع بالغ.[١٧]

– **وعلى صعيد الخيالة (السينما):** فلعله من حسن حـــظ الكيـــان المعنـــوي للثقافة في ليبيا ان يكون وضع الخيالة بها مازال يلهـــث واقفـــاً فـــي مرحلـــة الانطلاق. وإلا لكانت الخيالة – هي الأخـــرى – قـــد قـــصرت فـــي أداء دور المطلوب في نشر الثقافة في ظل عقيدة الثقافة الهيمنة التـــي تعتنقهـــا الـــسلطة، وتوظف بسلطانها كافة أدوات نشر الثقافة الأخرى، لما يخدم أغراضها وأهدافها

[١٧] – باسم حنا بطرس (لهم يقتلون الموسيقى) جريدة (الثورة) بغداد – ١٩٨٥/٧/٢٢م.

فقط... ورغم ذلك فقد عملت السلطة على تقديم الدعم المعنوي والمادي لبعض الجهود السينمائية التي تخدم السلطة في ليبيا، ولو من باب الدعاية فقط، أو من باب الإيحاء وتوظيف الرمز الذي يشير غالباً الى شخص القذافي، لا سيما في بعض الأعمال السينمائية التي ساهمت السلطة في إنجازها بأية صورة من الصور.

وتأكيدا لمثل هذه المنطلقات أو ترجمة لها، فقد ذكرت مجلة (آخر ساعة) المصرية في عددها الصادر بتاريخ يوم التاسع من شهر سبتمبر لعام ١٩٩٢م (ان اللقاءات الفنية مستمرة بين بعض نجوم العمل السينمائي العربي أمثال محمود عبد العزيز والمخرج سعيد مرزوق للانتهاء من وضع الملامح الرئيسية للفيلم السينمائي الكبير (الماضي يبدأ غدا) الذي تدور أحداثه حول حياة الزعيم الليبي معمر القذافي. والفيلم عن قصة الكاتب السوري فضل عفاش. ويشترك في كتابة السيناريو والحوار لهذا الفيلم، مجموعة من كتاب السيناريو والحوار في مصر وسوريا وليبيا. ويتعرض لحياة العقيد منذ طفولته، حتى فترة كفاحه ضد الاستعمار وثورة الفاتح من سبتمبر، كقدوة لرحلة الواصل للزعيم عمر المختار. والفيلم الكبير يدخل في إطار الأفلام الوثائقية الضخمة..).

وهناك طبعا مغالطة تاريخية ربما صدرت سهوا عن جهاز الدعاية للفيلم المرتقب، وهي تلك التي تشير الى كفاح القذافي ضد الاستعمار، فهو – أي القذافي – كما كان يقول عن نفسه انه ولد في فترة ما – لم يحددها بالضبط – من عام ١٩٤٢ م. فانى له ان يكون مكافحاً أو مناضلا ضد الاستعمار!!!.

– **الإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية**: عن وضع الإذاعة المسموعة فاننا نقول ان السلطة قد أدركت منذ البداية أهمية الإعلام عموما والإذاعة خصوصا، في الدعاية لها وفي نشر أفكارها، وتحقيق اهدافها، وبالفعل فقد أصبحت الإذاعة منذ اليوم الأول من شهر سبتمبر عام ١٩٦٩م وسيلة هامة من وسائل ترسيخ سلطة الانقلاب والدعاية لها. وفي ظل محافظة السلطة على هذا المنبر الهام لم يسمح للمثقف غير الموالي للسلطة ان يتمتع بمواطئ قدم على أرضية ذلك المنبر، الذي قد يساعد – في حال التعاون في التمسك به – في تأليب الرأي العام ضد السلطة، وهذا بالطبع هو رأي السلطة. ولذا فقد ظلت الإذاعة منذ اللحظة الأولى للانقلاب والى الآن رهن إرادة رأس السلطة مباشرة، بل انه يستطيع التحكم في الإرسال الإذاعي سواء بإيقاف بثه، أو بالتشويش عليه، أو

بالدخول عبر ارساله المباشر، وذلك عن طريق احدث الاجهزة التقنيـة التـي تكدست داخل مقر ثكنة معسكر باب العزيزية بطرابلس، حيـث يوجـد المقـر الحصين للعقيد القذافي رأس السلطة.

– وبخضوع وسائل الإعلام – وخاصة الإذاعتين المـسموعة والمرئيـة – لتوجيهات السلطة مباشرة، لا يستغرب المرء شذوذ أو عدم منطقية مواد وبرامج هاتين الإذاعتين، بل وأيضاً تدني وسفاهة لغة الخطاب الإعلامي الموجـه مـن خلالهما، وهو الذي في غالب أحواله تعبير مباشر عن مزاجية السلطة الحاكمة، وخضوع لأهوائها وتقلباتها، وخاصة تجاه الدول العربيـة الـشقيقة، حيـث ان العلاقات الدبلوماسية والسياسية بينها وبين السلطة لا تبني على المنطق، ومـن هنا فهي دائما رهن الأهواء المنحرفة التي أضافت لقاموس العلاقات مفـردات شاذة وغريبة بل ووضيعة للغاية، تصل أحيانا إلى حد خدش الحياء العام، بمـا تبوح وتتفوه به من قذف ونعوت مخلة بالآداب والشعور، وخاصة ما يقال منها في حق الشخصيات العامة وأيضاً الهيئات والكيانات الاعتبارية التي قد تكـون تمثل بعض الشعوب أو ترمز إليها.

– وإضافة إلى كل ذلك فقد ظلت خارطة مصر، مثلا، مجللة بالسواد عبـر الشاشة (التلفزيونية) الرسمية في ليبيا لفترة زمنية طويلة قاربت العشر سـنوات (١٩٧٧ – ١٩٨٨م).. ثم ومع تغير لون الخارطة تغير أيضاً لقب (المقهـورة) ليصبح (القاهرة) من جديد.

ومن الأمور المخجلة أيضاً ان يتحكم القذافي عبر أجهزته التقنية من الدخول عبر الارسال المرئي، ليفاجأ جمهور المشاهدين في ليبيا من أقصاها إلى أقصاها – أوائل عام ١٩٩٢، بصورة اسفل الحذاء معترضة بث الإرسال المرئي لعـدة أيام، وما زال البعض حائرا في تفسير ذلك المشهد الجامد الى الان، بينما أرجعه بعض آخر الى زعل القذافي وتعكر مزاجيته وزيادة حنقه على الإعلام كما يحلو له ان يكرر باستمرار!! لانه رغم كل ذلك لم يحقق غايـة الإعـلام الثـوري الحقيقي على الإطلاق. ولعل هذا هو ما حاول أحد كتاب السلطة ان يعبر عنـه في مقالة مطولة بعنوان: (دعوة ملحة لممارسة حقيقية للثورة) حيث قال: "..لـم يفقد الإعلام الجماهيري الثوري تأثيره وفعاليته فحسب، بل اصبح يـستخدم أداة تشويه الثورة وتقبيحها، أي تحول الإعلام الثوري الجماهيري الى سـلاح مـن الأسلحة المضادة للثورة، تحول الى مجرد تهريج تبريري وضـجيج وتهويـل

وتشنج، وهستريا مهلوسة وعبث طفولي انتهازي منافق باسـم الثـورة، يؤكـد ويكرس يوميا الطلاق التام والانفصام الكامل عن واقع الحياة الحقيقية للجماهير الشعبية... وكنتيجة لذلك فقـد مـا يـسمى (بـالإعلام الثـوري) مـصداقيته بالكامل...).[١٨]

- **وعن الأسطوانات:** التي أشير سالفا كوسيلة من وسائل نـشر الثقافـة - فكما نعلم جميعا فإن بريقها اخذ في الانحسار نسبيا وخاصة منذ بدايـة انتـشار موجة الشريط الممغنط - الكاسيت - بأنواعه المختلفة، ورغم ذلك فقد عملـت السلطة في ليبيا على توظيف ما تبقى من موجة الاهتمام بالأسطوانات وخاصة في أوروبا، لصالح الدعاية لشخص القائد فقط، ولذا فقد قامت سلطة هذا القائـد (بتمويل فريق موسيقي يدعى {فرسان القذافي }. وقد طبع هذا الفريق اسطوانة صغيرة نزلت الى الأسواق البريطانية تحمل عنوان { العالم الثالث... الطريـق الثالث} نسبة الى نظرية القذافي. وقد احتقـرت الـصحافة الإنجليزيـة هـذه الأسطوانة، بل وأشارت صحيفة {نيو ميوزيكال اكسبرس }الأسبوعية إنه "..من الواجب نقل أعضاء هذا الفريق الموسيقي إلى أقـرب مستـشفى، أو حجـزهم بإحدى المصحات العقلية..."[١٩]

ويتحول الاهتمام إلى الأشرطة الممغنطة (الكاسيت) عملت الـسلطة علـى إغراق الأسواق الليبية بكميات مهولة من الثقافة الموجهة أو المعلبة في أرقـى أنواع شرائط (الكاسيت) وبأ بخس الأسعار أيضاً، بل وكان منها المجاني أيضاً، وخاصة ذلك الذي وزع خارج الحدود، وبالذات داخل بعـض مـدن أوروبـا الغربية، وهو الخاص بمقولات الكتاب الأخضر وبخطب وأحاديث (القائد) وكل ما يتغنى به وبأمجاده ومنجزاته التي لا وجـود لهـا إلا علـى شـرائط تلـك (الكاسيتات) الحكومية الفاخرة... وفي المقابل فقد منع المثقـف بالكامـل مـن استغلال مثل هذه الوسيلة، بدعمها الحكومي المادي. وخضع كل إجراء في هذا السبيل لرقابة صارمة وإجراءات روتينية مملة، تنتهي في أغلبها برفض السلطة السماح للمثقف من نيل بعض حقوقه في هذا الشأن.

---

[١٨] - مقالة بعنوان (دعوة ملحة لممارسة حقيقية للثورة) بقلم عبداله زكريا. (الحلقة ٢٣) نشرت بصحيفة (الزحف الأخضر) ١٩٨٧/٩/٢٨م.

[١٩] - مجلة (الأنقاذ) مايو ١٩٩٠م.

– **الصحافة**: ..ونظرا لمعرفة القذافي – رأس السلطة – لخطورة دور الصحافة الحرة داخل المجتمع – باعتبارها – حضاريا، السلطة الرابعة – فقد كان الإبقاء عليها – من جانبه – أمرا ليس في الحسبان، ان لم يكن مستحيلا أصلاً. وبالرغم من موقفه العدواني المبكر من الصحافة وإدانته لرجالها ورميهم الى داخل قفص الاتهام – ضمن المسؤولين عن الفساد السياسي والإداري ابان العهد الملكي – إلا إن المسيرة الصحافية واصلت خطواتها من جديد، وهو الأمر الذي أفزع القذافي واقض مضجع سلطته. ولذا فقد بدا يتربص بهذه الدوائر بين الحين والآخر، فتارة يعيق تحركها عن طريق رجال الأمن والمباحث، وتارة يضايقها ويحيط جهودها (بمقص الرقيب) وتارة ثالثة يهددها عن طريق (المخابرات) ويلوح لها – بطرق غير مباشرة – بتهم التعامل مع جهات أجنبية، وتهم إعاقة التحول الثوري داخل المجتمع. ومن هنا فقد تلاشت سريعاً – على فترات متتابعة – جل المؤسسات والمدارس الصحفية، واكتفت بعض المؤسسات الأخرى بالبقاء كمطابع تهتم بأمور مهنة الطبع (الجديدة) فقط، لا يربطها بعالم الصحافة أي رابط على الإطلاق.

ولكي يملأ القذافي هذا الفراغ الهائل – كماً ونوعاً – فقد عمل بالتدريج على إخراج (أشباه صحف) معبرة عن مسميات لهياكل اعتبارية يفترض أن تكون نقابات أو روابط، تمثل بعض القطاعات العامة داخل المجتمع. ومن هنا فقد أصبحت (أشباه الصحف) هذه، منابر جديدة يركن إليها الحكم القذافي، ويطرح من خلالها ما يشاء، باعتبار إنها قد أصبحت أبواقاً أخرى، أضيفت لبقية عناصر جوقة النظام المتمثلة في الإذاعتين المسموعة والمرئية. هذا وقد أصدرت منظمة الصحافيين الدولية تقريراً خلال شهر فبراير ١٩٩١ م تناولت فيه حرية الصحافة في العالم لسنة ١٩٩٠ م. وقد أدرجت ليبيا في آخر قائمة الدول التي تحترم الحريات – وخاصة حرية الصحافة – حيث أشار التقرير بوضوح تام إلى انعدام الحرية – كمبدأ – أصلاً داخل ليبيا..[٢٠]

انعكاسات تحكم السلطة في وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع:

نظرا لتشعب هذا الموضوع وصعوبة الإلمام به من كل جانب. فإننا سنكتفي هنا بعرض بعض الأفكار والمعاني أو الآثار المتعلقة بهذا الموضوع فقط، بغرض توضيح بعض ما نهدف إليه في هذه الدراسة.

[٢٠] – كتاب: (منهج الإرهاب) السنوسي بلالة – مصدر سابق

ولعله من المهم الإشارة بداية إلى خطورة تفرد السلطة وتحكمها في إدارة وسائل نشر الثقافة داخل المجتمع، وخاصة في ظل حكم الأنظمة ان تضع لهذا التحكم في الممارسة من تبريرات.. «..فما ان تزعم السلطة السياسية – حتى ولو لم تستهدف السيطرة على العقول سيطرة تامة، باسم المصلحة العامة وحدها، وذلك من جراء تأثير عقائدية من العقائديات هنا، واهتمام بالأصالة أو بالرجوع إلى الأصول هناك... تزعم إنها توجه التكوين الثقافي أو تراقبه، حتى تتعرض جميع إمكانات الإنسان في متابعة نموه إلى الاضطهاد وكيف تستطيع الثقافة الشخصية أن تجد الشروط الملائمة لها؟».[٢١]

«...ان الحرية والثقافة يتميزان من بين سائر حقوق الانسان بأنهما تتلازمان اعظم التلازم. وأن كلا منهما تنطوي على الاختبار. واذن على إمكان الرفض..».

ومن المفاهيم الخطيرة التي ابتليت بها ليبيا في ظل حكم السلطة الحالية – وبسببها – هو اعتبار ان شخص القذافي فقط هو مصدر الإشعاع الثقافي الوحيد في البلاد، وتم تدعيم هذا التوجه والتمهيد له من خلال إغلاق منافذ العلم والمعرفة والثقافة أمام المواطنين، من خلال حرق المكتبات العامة والخاصة ومنع استيراد الكتب والمطبوعات الأخرى لفترات زمنية طويلة، واقتصار التركيز عبر كافة وسائل الإعلام الحكومية – على ما تجود به قريحة المفكر والقائد والمعلم معمر أبو منيار، فقط لا غير!!.. ومن هنا فهو، فقط، الذي ينفرد بنشر الثقافة الوحيد المجازة في ليبيا، إلا وهي الثقافة القذافية!!.

ومتابعة لهذا المعنى فإننا سنشير من خلال مقالة نشرت بجريدة (الزحف الخضر) العدد (٤٥٤) بتاريخ ٦ يونيو ١٩٨٨ م بعنوان (الرقابة عمل استثنائي)، حيث يقوم أحد موظفي قسم مراقبة المطبوعات في مدينة بنغازي، من خلالها، بالرد على مقالة أخرى كانت قد نشرت بنفس العنوان في العدد (٤٥١) بتاريخ ١٦ مايو ١٩٨٨ م،

فيقول الموظف ان هناك جهاز مكلف بالرقابة على المطبوعات: «..لمنع تسرب الحالات التالية باعتبارها وسائل إعلامية مسمومة مرفوضة في مجتمعنا شرعاً وقانوناً طبقاً للثورة الثقافية المعلنة في الجماهيرية وهي (يورد الموظف هنا إحدى وعشرين نقطة – من الممنوعات أو المحرمات – لعل ما يخصنا منها

---

[٢١] – كتاب (الثقافة الفردية وثقافة الجمهور). لويس دوللو – مصدر سابق.

في هذا المجال) ما يلي: نقطة رقم ٣ – كل وسيلة إعلامية تمس الجماهيرية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وعسكريا وأخلاقيا. نقطة ٤ – كل وسيلة تمس القائد ذاتيا أو فكريا أو نظاميا، أو النظرية العالمية الثالثة المدونة في الكتاب الأخضر بفصوله الثلاث. نقطة ٥ – كل وسيلة إعلامية تمس الثورة وشرعيتها أو منجزاتها وبرامجها واتجاهاتها الداخلية والخارجية أو مبررات قيامها. نقطة ٧ – كل وسيلة إعلامية ذات العلاقة بالإخوان المسلمين المتطرفين الذين ينظرون الى الحياة نظرة ضيقة تخالف قول الله عز وجل بأن الدين يسر وليس عسرا... نقطة ١١ – كل وسيلة إعلامية تشكك في دور الجماهيرية في نشر الدعوة الإسلامية، وتحرير أفريقيا السمراء من النفوذ الأجنبي.. نقطة ١٣ – كل وسيلة إعلامية دعائية للمذاهب والتيارات الحزبية بشتى التسميات. نقطة ١٤ – كل وسيلة إعلامية تتناول قضايا قد تؤدي الى الشغب والقلاقل أو تؤدي هذه الأفعال بعد حدوثها في البلاد..».

ومن هنا فليس غريبا، وفي ظل هذا التعتيم الرسمي والحكر على الفكر والثقافة وكافة أنواع المعرفة، ان يطالعنا– فريد عصره – (المفكر) معمر القذافي – مثلا – ببعض المفردات والمركبات اللغوية التي يتباهى بإدعاء وتبني المناداة بها في الأوقات المختلفة، فيقول القذافي ويكرر بأن نيودلهي هي دلهي الجديدة، ونيويورك هي يورك الجديدة، وان شكسبير هو الشيخ زبير، وان الأنفلونزا هي انف العنزة، وان الهنود الحمر هم من أصول ليبية قحة، ولذا فتواجد الليبيين في أمريكا سابق على كثير من مدعي الأمريكية!! وان الديمقراطية هي ديموكراسي، وان البرجوازية هي البرج عاجية!!... وهكذا.

وفي ظل هذا الفراغ الثقافي المخيف والبائس أيضاً، قامت السلطة بإعادة طبع ونشر كتاب القذافي (الأخضر) باللغة العربية آلاف المرات، في الوقت الذي ذكرت فيه مجلة (الموقف العربي) في عددها الصادر يوم ١٩٩٠/٦/٣ م. (ان الكتاب الأخضر قد طبع حتى الآن باثنتين وأربعين لغة). إضافة إلى طبع قصة (الفرار إلى جهنم)التي قام القذافي بتأليفها ثم نشرها بمجلة (المستقبل) – التي كانت تصدر في أوروبا ثم أغلقت منذ سنوات... كما أعلنت وكالة الأنباء الليبية – خلال عام ١٩٩٢ م عن انتهاء (المفكر) معمر القذافي من تأليف (الرواية التاريخية) – حسب قول الوكالة – التي اختار لها اسم أو عنوان

(الموت). بالإضافة الى تأليفه لمجموعة قصص قصيرة صدرت في ديسمبر ١٩٩٣ م بعنوان (القرية القرية ... الأرض الأرض... انتحار رائد الفضاء).!!

وفي إطار تأكيد معنى ان السلطة هي مصدر المعرفة والثقافة، فقد أصر القذافي – رأس السلطة – على ان يستمر في مفاجئتنا بين الحين والآخر ببعض جديده وغريبه، فزعم إنه قد سبق لسلطة الأخ القذافي ان قامت منذ سنوات بتغيير التاريخ الهجري إلى التاريخ بوفاة الرسول (عليه الصلاة والسلام) فقد قامت بعد ذلك بسنوات بتغيير أسماء الشهور رسميا، لتصبح على الصورة التالية: يناير (أي النار)– فبراير (النوار) – مارس (الربيع) – ابريل (الطير) – مايو (الماء) – يونيو (الصيف) – يوليو (ناصر) – اغسطس (هانيبال) – سبتمبر (الفاتح) – اكتوبر (التمور) – نوفمبر (الحرث) – ديسمبر (الكانون) .. هذا وقد الزم كل الشعب بالتقيد بهذه التسميات الجديدة للشهور في كافة معاملاته الرسمية وغير الرسمية.

ثم – ومن بين المفاجآت أيضاً – تطالعنا جديدة (الشرق الوسط) في الخامس عشر من شهر يناير لعام ١٩٩٤ م بخبر قصير تحت عنوان (ليبيا تعلن إلغاء التقويم الميلادي) تقول فيه: «أعلنت ليبيا أمس إنها قررت التخلي عن التقويم الميلادي، والرجوع الى التقويم العربي القمري.وقالت وكالة الأنباء الليبية ان هذه الخطوة تشكل عودة الى الاصالة، باعتبار ان الأشهر القمرية هي التي تحدد للمسلمين والعرب مناسباتهم كالحج والأشهر الحرم والصوم وعيدي الفطر والأضحى. وقالت الوكالة ان التقويم العربي القمري (أهمل لأسباب استعمارية، حيث فرضت دول الاستعمار منذ مئات السنين التقويم الميلادي..). وسيكون هذا هو ثاني تغيير للتقويم في ليبيا منذ بدأ الرئيس الليبي معمر القذافي سلسلة تغييرات في السبعينات شملت كل مظاهر الحياة الليبية..».

ثم بعد ذلك، وفي يوم الخامس عشر من شهر فبراير لعام ١٩٩٤ م يلتقي رأس السلطة – معمر القذافي ببعض الأئمة والوعاظ في ليبيا، ويقول في شرح وتبرير ما جاءت الإشارة إليه – بشان التقاويم –: «..نحن غيرنا أسماء الشهور الميلادية، لأننا وجدنا بعضها يرمز الى آلهة. والبعض الآخر الى أسماء زعماء لدول الغرب في قديم الأزمان، وجعلنا لهذه الأشهر أسماء تتفق مع واقعنا، وإذا أطلقنا على شهر (٧) يوليو اسم الزعيم جمال عبد الناصر،أو على شهر (٩) سبتمبر اسم الثورة الليبية. فنحن احرار، مثلما هم أحرار في تسمية شهورهم. ثم

نعود للعام ١٩٩٤ م. وهو لا يعني ميلاد المسيح، ولكنه يعني تـاريخ وفاتـه، ويمكن لنا إذا أردنا ذكر ميلاد رسولنا الكريم، الذي بوفاته انقطع الاتصال بـين السماء والارض، يمكننا استبدال عام ١٩٩٤ م ليكـون ١٤٢٣ حيـث ثبـت ان الرسول الكريم ولد يوم ٢٠/٤/٥٧١ م...».

خاتمة الدراسة

لا شك بعد كل ذلك في ان يزداد يقين المرء بان هناك جزءا كبيـرا مـن حرية المثقف يتمثل في شعوره المعنوي والحسي بحريته الحقيقية، واسـتطاعته ان يمارس عمليا فعاليته عبر أدوات وآليات يديرها بنفسه أو – على اقل تقـدير – يشارك الآخرين دارتها، وهذا باختصار هو البديل عن تحكـم الـسلطة فـي وسائل نشر الثقافة.

فالمثقف يترجم حصيلته – إشعاعياً – داخل المجتمع، لـتعم الفائـدة كـل الجماهير، وفي كل مكان من المجتمع، وعبر جميع وسائل وأدوات نشر الثقافة المتاحة أو الممكنة، وبمنتهى اليسر والسهولة أيضاً، وفي جو من الثقة المتبادلة والتفاعل والعطاء المظلل بالحرية.

ولكن عندما تقمع بؤر الإشعاع المعرفي والثقافي، ويخبت الضوء، عنـدما فقط، يفقد المجتمع المصادر التي تغذيه بكل ما يحتاج إليه مـن علـم ومعرفـة وإدراك. وتكون النتيجة دائما البؤس والتخلف.

وكان المواطن في ليبيا، قبل زمن، يتلقى ضروب ثقافته – ثقافة الجمهور – عبر الوسائل التي كانت متاحة وميسرة – آنذاك – لنشر الثقافة داخل البلاد، وقد كانت من بينها، جهود وعطاءات الرموز والشخصيات الوطنية المثقفة، كل في تخصصها... ولكن عندما بدأت يد الإرهاب تبطش هنا وهناك، وتداهم مصادر ووسائل نشر الثقافة في مختلف المواقع، فيختفي هنا الشيخ البشتي، وتختفي معه ثقافة الدروس والعلوم الدينية، ويختفي هناك الدكتور عمرو النامي فتختفي معـه ثقافة أستاذ الجامعة وتختفي من ورائـه محاضـرات اللغـة والأدب والـشعر والدراسات الإسلامية، ويرغم الأستاذ علي أبو زعكوك على الهجرة فتتلاشـى بعده آمال وطموحات محبي الصحافة والإعلام، وتتعثر هذه التخصصات التـي غرسها في ارض الجامعة البكر. تماما كما تعثرت ثم اختفت خطوات النهـضة الثقافية لكلية الآداب ولمجلتها الموقرة (قورينا)... وتتقوس ريشة الفنان والرسام

الساخر محمد الزواوي بسبب مقص وسيف رقيب السلطة، فيفقد الكثيـــر مـــن أعماله ذلك المذاق الشعبي العفوي، الذي كان سبب اتساع شهرته يوما ما.

ويتوالى الغياب وتتوالى الهجرة لمختلف الرموز والشخصيات بتوالي القمع والإرهاب والتغييب والسجن والاغتيال، فتكسر شوكة الثقافة في شتى المواقـــع، وتتصحر خارطة الينابيع والدلتاوات، ويسود العطش ويستشري.

فما هو إذن – وفي هذه النقطة بالذات دور من بقـــي ومـــن هـــاجر مـــن المثقفين؟ أي، ماذا يمكن ان نطلب منهم القيام به؟ وماذا نتوقع ان يكون حـــصاد تحركهم – ولا نقول حرثهم – في هذه الأرض البور – القاحلة؟ وما هول حال المواطن – المتلقي – للثقافة، أي ما هي درجة ثقافته تحـــت هـــذه الظـــروف القاسية؟ وهو ما سيقودنا بالطبع الى ان نتساءل: كم عدد الأجيال – القادمـــة – التي ستنسحب عليها هذه الآثار والانعكاسات السلبية لواقع حال الثقافة المعاصر؟ وما هي تبعات هذه الأزمة على ليبيا – البشر والدولة – ؟

...نعود لنقول اين لنا أن نضع المثقف في خضم هذا الواقع؟

يقول د. إدوارد سعيد في ختام إحدى محاضراته التي جاءت تحت عنـــوان (تمثلات المثقف) والتي يتحدث في صلبها عن تأملاتـــه فـــي تـــأثير المجتمـــع والتاريخ والانتماء على تفكير الفرد...يقول: «...ان المثقفين في اوقات العسر، غالبا ما يتطلع إليهم أبناء قومهم كي يمثلـــوهم ويتحـــدثوا باســـمهم، ويـــشهدوا لعذاباتهم. والمثقفون البارزون هم دوما، حسب تعبير أوسكار وايلد في وصـــفه لنفسه، في علاقة رمزية مع زمنهم: ففي الوعي العام للجمهور يمثلون الإنجـــاز واللمعان والشهرة، التي يمكن تعبئتها لصالح نضال جار، أو مجتمـــع يكـــافح. وبالعكس، فان المثقفين اللامعـــين البـــارزين، غالبـــا مـــا يحملـــون نكـــوص مجتمعهم...». ويضيف قائلا: «...ان الكثير من الروائيين والرسامين والشعراء مثل مانزوني، بيكاسو، اونيرودا قد جسدوا التجربة التاريخية لشعوبهم في أعمال جماعية حظيت بدورها بالاعتراف كأعمال خالدة. ان المهمة بالنسبة للمثقـــف، هي بالتحديد إضفاء الطابع الشامل على الأزمة، وإضفاء طابع إنساني اكبر على معاناة خاصة لعرق أو أمة، وربط هذه التجربة بمعاناة الآخرين ومحنتهم...».

جدل الثقافة – السياسة

رضا الظاهر - كاتب وصحافي عراقي

كثيرا ما نوقش مفهوم إشكالية الثقافة – السياسة، وما يزال، خصوصا في العقد الأخير من السنوات. ويجري نقاش هذا المفهوم.، الذي يبدو انه بحاجة، على الدوام، إلى تدقيق، وإلى عودة المنطلقات المعرفية لا المنطلقات السياسية أو الأخلاقية،يجري في ظل ظروف جديدة تتميز، من بين سمات أخرى، بانتقال التاريخ العالمي إلى مستوى جديد، إثر الانهيار الفاجع لنموذج "الاشتراكية" التي كان من بين أسبابه، في تقديري، الاختلال بين قوى وعناصر ومكونات العملية الاجتماعية، ومن بينها العلاقة بين الثقافة والسياسة.

لم يمكن ما سماه البعض بـــ «فكر التاريخ» في أساس تراجع الماركسية، فهذا التراجع يعود إلى عجزها، أو تعجيزها بتعبير أدق، عن مواكبة تحولات الحياة. ولا يمكن التوقف في تفسير هذا العجز عند حدود التطبيق الخاطىء، وذلك ان مفاهيم غابت، وأخرى تقادمت.وهذا لا يجمعه جامع بـــ «الأيمان» بأن المنهج صحيح، وهو التفسير «الجديد» الذي يتوقف عند حدود يقين جديد يستعير التبرير الفلسفي لتبرئة النص وإدانة الواقع.

فالتاريخ الذي انجب الماركسية في ظروف معينة، في صيغة معينة، هو، نفسه،سيتكفل مهمة التصحيح والإغناء والتجديد الذي سيقوم في النصوص التي صاغت المشروع الماركسي، وهو نفسه، سيتكفل الحفاظ على أفق هذا المشروع، مستنداً (أي المشروع) إلى تبرير تاريخي ومنهجية علمية قادرة على التجدد والاغتناء. وتدخل أكثر من محاولة راهنة في إطار إعادة تحديد فهم التغيير عبر تطوير فهم أدوات ووسائل التغيير، اعتماداً على وجود ضرورة لتطوير الرؤية السابقة بحيث تنسجم مع المدلولات الجديدة في عصر الثورة العلمية – التكنولوجية.

لقد كانت معركة "كسب" المثقفين، على الدوام، معركة جدية في سائر الأحزاب والقوى السياسية، ولعلها أصبحت الآن اكثر جدية بسبب رد الحركة التاريخية الاعتبار للمثقف. ومع جدية هذه المعركة نلاحظ الآن، على عكس

فترات سابقة، غياباً لصوت المثقفين العراقيين في وقت تزدهر فيه الدكاكين السياسية ذات الطبيعة المحدودة، والمفتعلة، والمؤقتة. ما دلالة هذه الظاهرة؟ أليست جديرة بالانتباه والتحليل النقدي؟ ألا تعكس تجليا تراجيديا جديدا لإشكالية الثقافي – السياسي في ظروف الأزمة؟

كانت التشويهات التي لحقت بالعلاقة بين الثقافي والسياسي سبباً في صياغة مواقف من هذه الإشكالية تميز بعضها بالوعي والمنهجية والمسؤولية، بينما تميز البعض الأخر بالانسياق وراء أمواج وردات فعل متباينة الدوافع، خاضعة لعملية إسقاط تحمل الحزب (السياسي) كامل المسؤولية عن هذه الإشكالية، وتتلذذ بعملية جلد (للذات أو للآخر) لا علاقة لها بالمواقف التحليلي المعرفي، أي بالقدرة على تلمس الأسئلة وطرحها بصياغة صحيحة، بناءة، وبمنهجية قادرة على الاستفادة من التيارات الفكرية المعاصرة التي نتخلف عنها، للأسف الشديد، على نحو مريع، ولأسباب متباينة أيضاً ليس هنا مجال بحثها.

وإشكالية الثقافة – السياسية قائمة بسبب واقع قائم، بسبب اختلاف في الفهم والتفسير بين نظرتين متباينتين: نظرة السياسي الذي يستخدم الإبداع الفني باعتباره وسيلة من وسائل تحقيق الأهداف السياسية، وهي نظرة أخلاقية، نفعية، ضيقة، ونظرة المبدع الذي يدرك ان جوهر الإبداع فردي، وهدفه تحقيق المتعة والمعرفة، وان هذا الإبداع لا يصلح، بحكم طبيعته، ان يكون أداة من أدوات تحقيق هدف سياسي، إلا إذا اعتبرنا ان تعميق المعرفة عن طريق استيعاب القيم الجمالية يساهم في تقريب الوصول إلى هدف سياسي، وهو افتراض بحاجة إلى تدقيق لا يقع في النظرة اليومية، التبسيطية، أي السياسية. أما الانطلاق من وجود حد قاطع بين السياسي والمثقف فهو افتراض خاطئ. غير إننا عندما نتحدث عن وجود إشكالية بين السياسي والثقافي، فإنما نتحدث عن واقع قائم، خلقته ظروف غير طبيعية، يتجلى في النظريتين المتباينتين إلى طبيعة السياسة والثقافة، وخصوصية كل منها.

وترتبط عناصر إشكالية الثقافة – السياسة – ارتباطاً وثيقاً بموضوع المثقف وعلاقته بالسلطة (سواء كانت سلطة الدولة، أو السلطة الاجتماعية، أو سلطة التنظيم السياسي). ومن الطبيعي ان هناك طيفا من تباينات في وجهات النظر بشان هذه الإشكالية، تنسحب حتى إلى حقل المفاهيم الأولية الأساسية للثقافة والسياسة التي تتعذر مناقشتها في هذا الحيز الضيق (غني عن القول اننا حين نستخدم مفهوم «الثقافة» فإننا نعني به «الثقافة» بمعناها الضيق إذا جاز القول، أي

الثقافة الأدبية الفنية، وليس معناها العام الواسع الذي يشمل سائر القيم المادية والروحية ووسائل إنتاجها).
فالبعض يعتقد ان هذه الاشكالية قديمة قدم تاريخ العلاقة بين المثقف والسلطة، والبعض الأخر يرى ان هذه الإشكالية لم تكن قائمة حتى عقود قريبة، موحياً بوجود انسجام بين المثقف والسياسي في فترات سابقة (الاربعينات والخمسينات في العراق مثلا)، فيما يرى بعض ثالث ان هذه الإشكالية تنتمي إلى فترة اسبق، بمعنى انها لم تعد راهنة. ويضفي بعض أخر صفة الإطلاق على هذه الإشكالية حد التصريح بالقطعية أو ضرورتها بين الثقافي والسياسي (غالباً ما نرى في هذا الفصل المصطنع بين الثقافي والسياسي رغبة خفية في "تطهير" الثقافة من كونها فعلا سياسياً، وفي إبعاد السياسة عن أن تكون فعلا ثقافيا). وهناك أيضا من يشخص هذه الإشكالية باعتبارها إشكالية السياسي الثقافية، أي ان الأزمة تكمن في ثقافة السياسي لا في سياسة المثقف. ولا يندر ان نجد بين من يدرسون هذه الإشكالية أولائك الذين يركضون وراء الموضة "الفكرية" ليتخلوا، بعد حين، عن ذلك، سعياً وراء "موضة فكرية" جديدة تلفت الأنظار.

وفي إطار الاهتمام المتسع بموضوع المثقف والسلطة (المقصود سلطة الدولة الحاكمة أساساً) كتعبير عن وعي الأزمة البنيوية لواقعنا (الواقع العربي بشكل عام) خصوصاً في العقدين الآخرين،يلاحظ ان بعض مقاربات هذه الإشكالية لم تحدد معالم الخروج من هذه الأزمة، بقدر ما كانت تغيب، عن قصد أو دونه، حقائق وآليات هذه الأزمة، فتكرسها بالتالي، في حين تسقط مقاربات أخرى في ثنائية تبسيطية، ضدية أو توفيقية، تفضي إلى طمس طبيعة الثقافة وطبيعة السلطة على حد سواء.

وفي علاقة المثقفين بالسلطة نجد أنفسنا أمام لوحة غنية تبدأ بالمعارضة، مروراً بالقطيعة والوصايا والاضطهاد، وصولاً إلى التحالف العضوي بين المثقف والسلطة. إن من بين ما تهدف إليه السلطة، في حالة عدم تمكنها من الهيمنة على المثقف، فصل معرفته عن السياسة، لكي ينتج ثقافة مجردة لا علاقة لها بالواقع. وعلى الرغم من حاجة السلطة الماسة للمثقف، لتبرير إيديولوجيتها وتأييد معرفتها وتحقيق مشروعيتها المفككة بسبب الانفصام القائم بين الدولة والمجتمع، على الرغم من ذلك فإنها (أي السلطة) تتعامل مع المثقف على أساس

الاحتواء والالحاق، فان فشلت أقصته، وربما حطمته، وبحثت عن بديل له يتوفر في أسواق المرتزقة.

وفي اغترابه ومأساته يجد المثقف نفسه أمام خيارات محدودة:

فأما التخلي عن موقفه و«الاندماج» بتيار السلطة، أو اتخاذ موقف الصمت (وهو موقف ينطوي على نوع من الاحتجاج)، أو الاستمرار في موقف الرفض والمعارضة السافرة.

ونكتشف في حالة الانحسار العام في العمل السياسي، في ظل سلطة استبدادية، عدداً من الظواهر الإشكالية في العلاقة بين الثقافة والسياسة من بينها:

١ – تزايد شعور الخيبة لدى المثقفين المحاصرين بالاستبداد وإيديولوجيا التسلط (في ظروف النفي داخل الوطن)، وتراجيديا الصراع في البعد والانقطاع عن الجذور، والغربة ومعاناتها (في ظروف النفي خارج الوطن). ومما يعيق شعور الخيبة والاغتراب عن الواقع تخبط قوى المعارضة السياسية العراقية وعجزها عن انتزاع ثقة الشعب ومراهنته عليها من جانب، وحالة الانهيار التي أفرزها انهيار تطبيقات الفكر «الاشتراكي».

٢ – استمرار غلبة النظرة الأحادية في حقل السياسة وبروز مظاهر النخبوية في حقل الثقافة في ظل تشابكات وتعقيدات وأجواء فقدان ثقة بين الثقافي والسياسي (ليس المقصود بالنخبوية، هنا، نخبوية المعرفة التخصصية، فهذا أمر طبيعي في عصرنا، وإنما النخبوية المرتبطة بالتعالي والتجريد المغترب عن الواقع)، وبالتالي غياب التفاعل بين الثقافة والسياسة، وتحميل كل من الثقافي والسياسي الآخر المسؤولية عن الأزمة.

وتترافق حالة الانحسار مع مشهد للمثقفين يقدم لنا نموذج مثقفين ديمقراطيين، بشكل عام، خارج السلطة فكرياً وسياسياً، ومثقفين يعملون وينتجون للسلطة، وينظرون لها فكرياً وسياسياً، وفئة ثالثة، وهي الأكبر، وتنتج داخل السلطة، وهي ، في الغالب، مسلوبة الإرادة في التعبير عن نفسها.

وتمارس الدولة، وهي في جوهرها قمعية، سلطتها بوسيلتي القمع والإيديولوجيا، ساعية إلى إلغاء كل معرفة نقدية بالقمع، وتضيف إلى ذلك وسيلة الإغراء بالمال، خصوصاً لأولئك المثقفين الذين تعرف هشاشتهم واستعداد البعض منهم لأن يكونوا مرتزقة.

وتشوه السلطة الاستبدادية وظيفة المعرفة، وسمتها الإجماعية، وتحولها إلى وظيفة لإنتاج وإعادة إنتاج الاستبداد، الذي يسعى إلى إعادة إنتاج التجهيل،

ويحول المعرفة إلى أداة لتبرير أيديولوجيا الاستبداد القائمة علـى الوحدانيـة، واعتبار نفسها مرجعاً لكل معرفة ممكنة. ويصبح دور المعرفة البرهنة على ان شرعيتها الوحيدة هي الدفاع عن شرعية الاستبداد، فيما يصبح الاستبداد قائما في عملية المعرفة. بمعنى آخر ان الاستبداد لايسمح بانتاج المعرفة، ولا بممارسـة ديمقراطية داخل عملية المعرفة،ويحول المثقف إلى شـارح لمعرفـة السلطة المطلقة التي تفرض علاقات الامتثال، ولا تتحمل الحوار والنقـد والاجتهـاد، وترفض الديمقراطية والعقلانية. والمثال النموذجي الصارخ على هـذه الحالـة السلطة الاستبدادية في العراق وتعاملها مع المثقفين.

وعندما تنحسر الحركة الديمقراطية يجد المثقف ذاته اعـزلاً أمـام سـلطة التخريب الروحي الطاحنة، ويتحول اليأس إلى ظاهرة اجتماعية تبرر السير مع الموجة العاتية،وعند ذاك تجد السلطة مثقفين «ثوريين» يخجلون من "ثـوريتهم" ومن « سذاجة» تفاؤلهم السابق بإمكانية التغيير، يتحولون حسب تعبير جـورج لوكاتش « من الثورة إلى اليأس إلى التكيف مع اكثر الأنظمة البربرية تنفيـراً»، لا يصعب عليهم أن يجدوا كثيراً من الـذرائع لتبريـر انـدماجهم بالاسـتبداد، وتحولهم إلى مخلوقات مرتعبة على السلطة، بعد ان كانت مرتعبة منها .

وفي إشكالية علاقة المثقف بالتنظيم السياسي يطرح البعض السؤال التالي: لماذا ازدهرت العلاقة بين المثقفين والحركة السياسية الديمقراطية (اليسارية) في الأربعينات والخمسينات، ولماذا اختلت فيما بعد ذلك وحتى الآن؟

هل يعود هذا إلى عجز النظم الحاكمة على فرض هيمنتها الأيديولوجية في الفترة السابقة؟ هل يعود إلى ان الحركة السياسية اليسارية كانت تخوض نضالاً ببرنامج واضح، سواء كان هذا الوضوح حقيقة أم وهماً، وانها كانـت حركـة جماهيرية وجدت في المثقفين المتنورين الديمقراطيين مناصرين جـديين لهـا، واستطاعت، باستيعابها المزاج الديمقراطي للمثقف، استثمار تعارضه مع السلطة الاستبدادية؟ هل يرتبط هذا بدور لقادة سياسيين كان بعضهم مفكرين وكتاباً، أو مقدرين، بوعي، دور الثقافة والمثقف؟ هل يعود هذا إلى النهوض الوطني الذي ارتبط بهجوم فكري – ثقافي – سياسي ترك آثاره على الحركة الفكريـة؟ هـل يعود السبب إلى العجز اللاحق للتنظيم السياسي والفكر السياسي عـن مواكبـة التطورات والاحداث المؤثرة الكبرى، واستيعابها، وتكييف الفكر وتجديده فـي ضوئها؟ هل أخلى النهوض السابق مكانه لتراجع مفجع بسبب حصول تغيـرات اجتماعية بنيوية عميقة، وبالتالي فكرية، وبروز مهام معقدة جرى تحليلها بأدوات

الخمسينات، مما جعل حركة الفكر متخلفة عن حركة الواقع؟من المعــروف أن بؤس الفكر وتخلفه يمهدان لنتائج سلبية في العمل السياسي قد تكــون مــدمرة. ويمكن القول، وبشكل عام، ان سياسة خاطئة في ميدان الثقافة تعكس خللاً ما في مفهوم السياسة ككل.

وعلى انه يصعب، في إطار الافتراض النظري، تصور ابتعاد الثقافة عــن السياسة، فان الاشتباك بينهما ينتج ممارستين مختلفتين للسياسة، ممارسة السلطة للسياسة التي تعني الاستبداد، وتلقين الحقيقة،وخلق تنظيم سلفي للذهن، وبالتالي إخضاع الكل لأبدية حقيقة السلطة. أما ممارسة الثقافة للسياسة فهــي ممارســة معرفية، تخترق الواقع، وتذهب إلى ابعد مدى في كشف تناقــضاته الداخليــة، لتصل إلى ضفاف تغيير هذا الواقع وفقاً لمثال يظل غير متحقق علــى الــدوام. ويعني ذلك، من بين أمور أخرى، فهم معاناة الناس، والدفاع عــن مــشاعرهم، وامتلاك القدرة على التعاطف معهم.

هناك، إذن، سياسة السلطة، وسياسة الثقافة أو المعرفة، وكل منها تحــاول نفي الأخرى. ولم تكن "سلطة" كثير من القادة السياسيين المفكرين سلطة سياسية، بل سلطة معرفية تعكسها طبيعة ومنهجية النقاشات التي دارت بينهم في عقــود سابقة، وليس مهماً الآن من كان على صواب ومن كان على خطــأ. المهــم ان أولئك القادة لم يتوسلوا بالزعامة لإضفاء المعصومية على أفكارهم.

ولما لم تكن عملية تكوين المفكر عملية سهلة وإرادية فقد أصــبح بعــض الزعماء والقادة السياسيين سلطة بلا فكر. وعندما يسود فكر "الــسلطة" يكــون طبيعياً، وكقاعدة، لها استثناءها بالطبع، ان يرتقي إلى القيادات الــسياسية مــن يمتثل ويعطل عقله، أي ان يرتقي إلى القيادة من لا عقل له أصلاً.

ومن هؤلاء الذين هم بلا فكر، وبلا قدرة على التفكير،يبدأ احتقــار الثقافــة والفكر عموماً. ومن هؤلاء الذين يعتبرون المثقفين «أطفالا حالمين» و « شــذاذ آفاق» و « مارقين»، من هؤلاء الذين يعانون من كوابيس تــسببها لهــم قــدرة المثقف على الاختراق والتحليل والتبوء، من هؤلاء وبسببهم ننتقل من انحطــاط الأيديولوجيا إلى أيديولوجيا الانحطاط، وهي الأيديولوجيا التــي تعيــد إنتــاج التخلف، بينما تكون قد تخلت عن جوهرها كمنهج وكأفق، تخلت عــن نــسبية حقيقتها، وآمنت بصلاحيتها لكل زمان ومكان، أي تحولت إلى طقوس دينية.

ومنذ السبعينات، وربما منذ الستينات، وحتى الآن، نــشهد هــذا الاخــتلال الخطير في علاقة المثقفين بالحركة السياسية اليسارية (يلاحظ الآن ان ضــعف

الحزب السياسي جراء نظام انهيار القيم السابق نتج عنه تحسن في العلاقة لصالح المثقف، لم يكن سببها «ديمقراطية» الحزب السياسي التي يصعب افتراض تحققها هكذا فجاة، وبضربة واحدة، مع ان التجديد الحقيقي في الحزب السياسي وفكره، وخاصة فيما يتعلق بإشاعة الديمقراطية وممارستها، سيترك أثره الكبير على مثل هذا التحسن لصالح المثقف والسياسي أيضا).

وتمحور ذلك الاختلال والصراع على قضايا يمكن الاشارة من بينها إلى:

١ – التوصيف الاجتماعي للمثقفين، حيث كانت هناك تصورات شعبوية، سطحية، مبتذلة في فهم الانتماء الاجتماعي للمثقف ودوره، وضرورة ان يحمل المثقف صفة أخلاقية، أي ملتزمة بسياسة الحزب السياسي وخطه الفكري.

٢ – التزام المثقف بالتنظيم، حيث لم يتمتع المثقف داخل التنظيم بحريته في انتقاء ما ينسجم مع أفكاره من مواقف التنظيم، وحريته في نقد ما لا يقبله فكره، وحيث كانت المعادلة بين استقلالية المثقف والتزامه داخل التنظيم غير ممكنة، ولم يكن هناك ذلك الفضاء الديمقراطي الرحب والوعاء الذي يستوعب ويسهل ممرات النتاج الثقافي الابداعي إلى المجتمع (المقصود هنا الاستقلالية الإيجابية التي لا تنفي جوهر الالتزام مع التنظيم السياسي، وان نفته في شكله، وليس الاستقلالية كظاهرة مرضية أساسها نفي دور التنظيم السياسي، لفشله وعدم جدواه).

٣ – الموقف من حرية الإبداع، حيث ساد موقف تبسيطي خاطئ من حرية الإبداع وتقييم العمل الفني، وتنوع وتعدد مناهجه الإبداعية. فقد كان التقييم يجري، في الغالب، بأدوات أيديولوجية سياسية لا أدوات جمالية، أي انطلاقاً من وجهة نظر اجتماعية أيديولوجية منظمة في الذهن سلفاً، تكشف عن افتقار عميق للثقة بذكاء ووعي المبدعين، وإهمال أو تقيد لفردانية المثقف كمنتج فكري – روحي.

هكذا صار تعريف الطريقة التي يقيم بها العمل الفني أداة للتدخل الفج والعاجز في الفن، عاكساً، بذلك، تحول السلطة «الاشتراكية» (النموذجية) في الاتحاد السوفيتي (السابق) أي اضطهاد أو إقصاء أفضل المبدعين. فقد عومل باسترناك باعتباره « كلباً ناجحاً» واتهم شوستاكوفيتش بتأليف «التشويش بدلاً من الموسيقى»، ولعنت اخماتوفا باعتبارها « ممثلة المستنقع الأدبي الرجعي المحرم أيديولوجيا ». وكان كافكا وبروست وجويس غرباء، فيما كان العشرات من

عظماء المبدعين مجرد برجوازيين! وكان طبيعياً، وبسبب آلية التبعية لـ «المركز» الأيديولوجي، أن تعتمد هذه "المنهجية" الواحدية في تقييم العمل الفني من جانب «منظري جمال» في الأطراف الأخرى".

٤ – الخلل في فهم وظيفة الفن، حيث كان هناك فهم براغماتي يستند إلى مدى خدمة الفن للنشاط السياسي وبأشكاله المباشرة (ممارسة الإنسان السياسي للضغط باتجاه ان يعبر الفن في زمنه عن عالم ثقافي معين يعتبر نشاطا سياسياً وليس نقداً فنياً كما يقول غرامشي).

٥ – استقلالية المثقف وإبداعه، وهي إحدى القضايا الرئيسية التي يركز عليها « بيان المثقف الجديد » (الذي أصدره الفنان – الباحث العراقي القدير محمود صبري، ونشرته مجلة «الثقافة الجديدة » العراقية تحت عنوان (« المثقف والسياسة والاستبداد» في عدد تموز – آب ١٩٩٣)، وهو يتحدث عن دور ثقافي فكري مستقل للمثقف، ينبغي ان يرى لا كملحق بهذه القوة الاجتماعية السياسية أو تلك، بل كقوة لها مصلحتها وموقعها الفكري الخاص إلى جانب القوى الأخرى، بمعنى ان يدخل المثقف ميدان الصراع لاجتماعي – السياسي كقوة فكرية مستقلة، كـ «مركز قوة» جديد كما يرى الأستاذ محمود صبري.

وسأناقش هنا موضوعة استقلالية المثقف ارتباطا بإشكالية الثقافة – السياسة، وكما وردت في « بيان المثقف الجديد» انطلاقا من عدد المقدمات (البديهيات؟) مقدراً ان الموضوعات التي أثارها «البيان» تصلح، حقاً، ان تكون منطلقاً للنقاش حول إشكاليات الثقافة والسياسة، مع انه لم تلق حتى الآن، الاهتمام الذي تستحق.

ان مفهومي السياسي والثقافي غير متعارضين إلى الحد الذي يبرر تحول المثقف إلى «مركز قوة» جديد قد لا يختلف، جوهرياً، من حيث كونه « مركزاً عن أي» مركز سياسي. هل هذا نوع من «حزب» جديد للمثقفين؟ ثم هل ان تحولهم إلى «مركز قوة» لا يعني، بالضرورة، سوى هذا الشكل؟ وهل يجري الحديث في «البيان» عن مثقفين فعليين أم مفترضين؟ أليس الإبداع الحقيقي هو ذاته، « مركز قوة»؟ ثم ألا يمكن ان يؤدي هذا الشكل من استقلال المثقف (أي تحول إلى « مركز قوة» جديد) إلى حرمان السياسي من روح المثقف وعقله،

وقد ينتج عنه زيادة تهميش دور المثقف، مثلما يمكنان تؤدي هذه «الاستقلالية» إلى مزيد من تشتت المثقفين اليساريين؟

لا يتعارض مفهوما السياسي والثقافي مع انهما يختلفان، وفي اختلافهما يتداخلان ويتصارعان (ألا يتصارع البشر كحاملي أو ممثلي أفكار ومواقف في ما بينهم داخل «مركز قوة» واحد، داخل منظمة «سياسة» واحدة؟). وتبقى بينهما، في حالتي التداخل والتصارع، علاقة تفاعل لا تنفي الاختلاف والتمايز في الخصائص النوعية لكل من الثقافي والسياسي. بمعنى آخر ان الثقافي والسياسي يتمايزان عن بعضهما في شكل تعاملهما مع الواقع، وشكل فعلهما في التاريخ، لكل منهما أدواته الخاصة، وإنتاجه وتأثيره الخاص، بينهما افتراق في شكل الوصول إلى المثال، والتقاء في المثال نفسه. ولهذا يمكن القول ان الثقافي والسياسي في تفاعلهما، أي في جدلهما، يصارعان بعضهما في ضفاف ذات العملية التاريخية التي تتطلع إلى ذات المثال.

إن أزمة الثقافة (والحديث ما يزال في إطار هذه الإشكالية بين الثقافة والسياسة) نابعة من أزمة السياسة، وهي امتداد لها، لكن أسئلة الواقع لا يمكن حلها حلاً كاملاً في مجال الوعي وحده، كما يتوهم بعض المثقفين، بل لا بد من حل علمي شامل لها في مجال الواقع نفسه، أي بالبديل السياسي – الثقافي، وهذا هو معنى وجوهر العمل السياسي والعمل الثقافي كضرورة للتغيير، وفي أساس ذلك، وربما من أولوياته الراهنة، مجابهة الانهيار العام، وإعادة الاعتبار للعقلانية باعتمادها، وللديمقراطية باعتبارها شرطاً لفعل الثقافة كما لفعل السياسة.

السياسة هي شكل الفعل الضروري والملائم لتغيير ميزان القوى الاجتماعي في المستويات الثلاثة التي تتألف منها المجتمع: السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا. لكن الفعل السياسي لا يستوي بلا نظرية، أو بدون معرفة، الأمر الذي يعني ضرورة إنتاج معرفة ملائمة لكل مستوى من المستويات الاجتماعية. فممارسة سياسة لا تعتمد على المعرفة بواقعها لا يمكن أن تصل إلى الاستقلال الحقيقي للثقافة، بل ان كل حركة سياسية لم تنتج عن معرفة بواقعها لم تمارس السياسة إلا بشكل تجريبي خاطئ. وهكذا فالاستقلال يبدأ من إدراك الخصوصية، التي هي لتجليات التاريخ. ولا يمكن ان تعني إضفاء الطابع

الإنساني الشامل على الأزمة إذابة الحدود بين الثقافات والخصوصية التاريخية، كما لا يمكن ان تلغي وحدة الثقافة في العصر العلمي الجديد صـــراع وتفاعــل الثقافات القومية المحلية.

حقاً ان السياسة والثقافة شكلان متفردان في العملية الروحية الإنسانية. فكل منهما حقل لممارسة متميزة، لها استقلالها الذاتي النسبي، ومعاييرها الخاصـــة، ونمط وجودها الخاص، ودورها في المجتمع. وهما شكلان متــداخلان. فكيــف تتجلى في هذا التداخل والتفاعل الثقافة كسياسة والسياسة كثقافة أي كيف يتجلى جدل الثقافة – السياسة؟

وينبغي ان ينطلق اختراق هذه الأزمة أو الإشكالية أولاً من إعــادة تقيــيم مفهوم المثقف وموقعه ودوره المعرفي والاجتماعي. ويقضي تحقيــق العلاقــة الصحيحة بين الثقافة والسياسة بنقد جميع التصورات المبتذلة لهذه العلاقة، لأن تحديد معنى هذه العلاقة هو الشرط الأساسي لإنتاج علاقة صحيحة بين الثقافــة والسياسة. وقوام هذا التحديد هو تأكيد التمايز بين المعيار الفكري – الروحــي للثقافة، والمعيار البراغماتي للسياسة. كان ماركس يؤكد، باستمرار، ان التمايز السياسي لطبقة لا يكتمل ان لم تستطع ان تمايز نفسها ثقافيــاً، أي ان تــصوغ تصورها للعالم وتحقق استقلالها الثقافي. وبهذا المعنى فان الاستقلال الثقافي هو أحد شروط الاستقلال السياسي.

هكذا يكون المشروع السياسي بديلاً ثقافياً ينتقل فيه الإنسان مــن الإطــار السلبي المجرد إلى حقل الواقع، ومن نمط التفكير الميكانيكي إلى الفعل الــذهني المبدع. وبما أن وحدة المعرفة والممارسة، أي وحدة الثقافة والــسياسة، تظــل قائمة، فالسؤال الذي يظل قائماً هو: كيف يمكن نقل الماركسية من الثقافة إلـــى السياسة دون ابتذالها ؟ هذا هو أحد الأسئلة التي ينبغي ان تجيب عليها السياسة الثقافية للحزب.

وإذا كنا نسمي العمل بين المثقفين: سياسة ثقافية، فان هذا العمل لن يحقــق نتائجه إلا إذا تعامل مع المثقفين بأدوات ثقافية، أي إذا كانت الثقافــة عنــصراً داخلياً في سياسته التي ينبغي ان تكون علماً. بهذا المعنى فان ارتباط الــسياسة الثقافية للحزب بسياسته العامة لا معنى له إلا بالاعتراف المسبق بخــصوصية العمل الثقافي، وخصوصية المثقفين الاجتماعية والنفسية.

والسياسة الثقافية ليست تكتيكاً لجذب المثقفين إلى الحزب للتدليل على مدى نجاحه وسعة تأثيره، وإنما هي فعل ثقافي منهجي يؤسس لثقافة جديـــدة. أي ان الحزب السياسي لا يقدم موقفاً من الثقافة، وإنما ينبغي ان يكون قادراً على تنظيم وإنتاج الثقافة، أي تحقيق سلطته الثقافية.

وعبر تحرير ودمقرطة وأنسنة السياسة والثقافة، كشكلين متفردين، نقتـــرب من المخرج من هذه الإشكالية. ويفترض هذا، قبل كل شيء، ان تتـــوفر لـــدينا قدرة عقلية نقدية مليئة بالمعرفة لكي نستطيع مواجهة أسئلة الواقع. ومثل هـــذه المعرفة يصعب ان تتحقق إذا لم تكن سياسة داهية على نحو اســـتثنائي حتـــى يستطيع ان يحس بشخصية المثقف المبدع، ذلك الطفل الحالم، مثل أمير ســـانت اكسوبري الصغير، المؤهل لتغيير العالم، وان يفكـــر، مثلـــه، بلغـــة الـــصور والتداعيات، فيكون، هو نفسه، مبدعاً في تفكيره وممارسته.

المجتمع المدني

د. غادة الكرمي: طبيبة فلسطينية وخبيرة في شؤون الجالية العربية في بريطانيا

كنت في الأردن وتكلمت في ندوة عن المجتمع المدني الذي كثر الحديث عنه في الفترة الأخيرة وبخاصة بين المثقفين.

إن المجتمع المدني غير موجود في البلاد العربية، وهو ان وجد إلى حد ما ولكنه غير كامل ويمكن ان يكون في مصر وذلك لان السلطات بشكل عام في البلاد العربية لا تسمح بتطوير المجتمع المدني بالمعنى الصحيح لانهم كلما صارت المؤسسات المدنية توصل إلى مرحلة تتضارب مع مصلحة الحكم. ردة الفعل ان المؤسسة تغلق وإلى آخره. لكن السؤال هل يمكن خلق مجتمع مدني في الوطن العربي؟ اعتقد ان هناك صعوبات كبيرة ليس بسبب السلطة فقط، بل بسبب أمية المجتمع، في أشياء موجودة في المجتمع العربي من زمان. من الصعب كثيراً إنشاء مجموعة للعمل الديمقراطي. وأُشير إلى التركيب الأبوي الموجود في المجتمع الذي هو في العائلة وفي كل مؤسسة في المدرسة في الجامعات في الحكم. يعني عدد شخصي الجميع يخضع له وهذا يبدأ في العائلة. يعني الثقافة الديمقراطية مهمة جداً للديمقراطية غير موجودة من الأساس في سن الطفولة لان في التركيبة الأبوية ليس هناك مجال للنقاش على أساس المساواة. فعليك كولد أو كطالب أو كمواطن أو كموظف ان تضطر للتحايل لتصل هدفك لان المواجهة والحرية غير موجودة. فهذه مشكلة كبيرة وترجع إلى التركيبة الأساسية في المجتمع. ووجود سلطة مثل السلطات الموجودة في العالم العربي ليست صدفة. فنحن مرات نتكلم وكأن هذه السلطات أو الحكام قد جاءوا من المريخ وان الشعب ليس له أي دور في الموضوع ومحكوم عليه بالسكوت. في الواقع هذه السلطات من المجتمع وجودها وكونها تتجدد وتتعاد لان هناك شيء في المجتمع يجعلها تسير وهذا في رأي التركيب الذي تحدثتم عنه والذي يشجع موضوع الواسطة الذي لا يستطيع أحد ان يصل إلا به ويستعمل طرق غير مباشرة.

إذاً ما هو دور المثقف والمثقفة العربية في هذا الوضع. كيف يصير ذلـك. في رأيي هناك خطأ تاريخي ارتكبه المثقف العربي ولأجل إصلاح هذا الوضع هو مواجهة السلطة والعمل السياسي الرسمي. ما أُريد قولـه هـو أن المثقـف العربي اختار طريق المواجهة في العمل السياسي والنتيجة معروفة، هذا المثقف أما يقتل أو يسجن أو يبعد إلى آخره. لانه يتضارب مع السلطة لذلك لا بـد أن نجد طريق ثاني للتعامل مع الهدف، فأنا اقترح انـه يجـب ان نـشتغل علـى المجتمع. والسيد « فاروق الحريقة» سبقني في الكلام وأفكارنا متشابهة فـلا بـد للمثقف العربي أن يركز على تغيير المجتمع لان المجتمع الذي يغيـر الـسلطة وليس المثقف العربي وهذه غلطة اساسية ان يعتقد المثقف ان أي عـدد مـن المثقفين يمكن ان يغيروا السلطة. ولذلك فان ساحة العمـل هـي التـي تكـون المجتمع وهذا يعني إصلاح النواحي الموجودة في المجتمع والتي هـي مختلـة الخلل الموجود الذي لا يمكن تبني إصلاح أو ديمقراطية ولا مجتمع مـدني ولا حقوق إنسان في الأشياء الموجودة عندنا. فمثلاً التعليم الكل يعرف كيفية طريقة التعليم في العالم العربي ليست هي الطريقة التي تساعد على التحليل على التفكير عن التعليم وعن نشر حقوق الإنسان.

ثانياً موضوع اللغة: اللغة العربية هناك مشكلة لهذه اللغة فهي اللغـة التـي تكون الفكر فهي موضوع أساسي. ان وضع المرأة مثل آخـر فطالمـا وضـع المرأة على ما هي فيه وفي هذه الحالة إذاً ما هو الأمل للتغيير. لذلك المطلـوب منا خطة عمل. نحن نتحدث كثيراً لكن نريد نتيجة وهذه تأتي عن طريق خطة العمل. إذا كنا نريد ان نعمل على تغيير المجتمع على بنيـة المجتمـع ولـيس لنتضارب مع السلطة إذاً لابد من خطة عمل. اقترح ان من لديـه اختـصاص وخبرة في ناحية معينة يشتغل على هذا التخصص فالمتخصص في التعلم يعمل على التعليم، والمختص في الزراعة يعمل في الزراعة. والمختص فـي اللغـة يعمل عليها وهكذا يتغير المجتمع من تحت إلى ان يصل فوق ويغير الـسلطة. هذا لن يتحقق إلا على المدى الطويل. وليست نتيجته سريعة، ولكن السؤال هل غيّر أي شيء عملناه في منطقتنا العربية أي شيء في وضع المواطن العربي أو في السلطة؟ في رأيي الجواب لا، لا شيء. ما حدث ان المثقف هو الذي سجن، المثقف أبعد والمثقف الذي عُوقب وحالة المجتمع ليست فقط سيئة وإنما تـسوء أكثر. آمل ان يكون هناك نقاش حول هذا الموضوع.

محمد الهاشمي الحامدي

صحافي تونسي ورئيس تحرير صحيفة «المستقلة»

ليست الرقابة على المثقف مشكلة عربية فحسب وإنما نحن نواجهها في كل مكان، الذي يختلف هو درجة هذه الرقابة والمحظورات التي تتعلق بهـا هـذه الرقابة وفي هذا الصدد ليس هناك من شك في ان المثقف العربي يواجه ضغوطاً رقابية أسوأ من نظرائه في أكثر أرجاء العالم، قيل الكثير عن رقابة الدولة فـي العالم العربي وإذا أردنا التجاوز والتعميم فاننا نجد ان نقاط الضوء القليلة التـي تخف فيها كلفة حرية التعبير قليلة جداً وهي مرتبطة أساسـاً بدرجـة التطـور الديمقراطي والانفتاح السياسي في بلداننا. في كل البلدان التي فيها انفتاح من هذا النوع هناك ضغط أقل من الأجهزة الرسمية على الرأي العام. وأعني بهـا دول مثل لبنان واليمن وإلى حد ما مصر والأردن والمغرب والكويت. أما في الدول الأخرى فان القيود على الرأي الحر ما تزال قوية، وما تـزال كلفـة تجاهلهـا باهظة حيث يواجه المثقف هنا خطر التعذيب والاعتقال والسجن. ان احتكـار وسائل الإعلام الوطنية في أي دولة عربية، إذاعة، تلفزيون وصحف مدعومـة من الدولة واحتكار أكثر وسائل الإعلام الدولية التي نشأت في لندن بوجه خاص خلال السنوات الماضية هذا الاحتكار يضع المثقف بوجه خـاص فـي وضـع صعب جداً وبالغ التعقيد. فاذا أراد أداء وظيفته الأساسية أي صـناعة الأفكـار الجديدة ونقد الأفكار السائدة والتواصل في ذلك مع الجمهور فيجد انه مـضطر في الغالب إلى مراعاة الضوابط التي توجه وسائل الإعلام الرسمية. سواء داخل البلدان العربية أو هنا في لندن للذين يكتبون في الصحف العربية اللندنية يتحايل المثقفون على الرقابة بأشكال شتى ويحاولون استغلال هامش الحريـة بأقـصى مدى يمكن ولكن النتيجة المؤسفة مع ذلك بأن الرقابة قوية إلى درجـة تفـرض تشويهاً قومياً للواقع وتشويهاً حقيقياً للأفكار. ربما لا تفرض الـسلطات علـى المثقف في الداخل والخارج أن يؤيدها فيما تقول وتفعل دائماً. وهي تعلم بانها لا تستطيع ذلك مطلقاً ولكن ما تنجح فيه غالباً هو ان تجعل المثقف يقتصد في قول الحقيقة، يقول نصفها فقط ولكنه عاجز عن فضح النصف الآخر علنياً ونـصف الحقيقة ليس أمراً سيئاً في المطلق إذا كان هو أقصى المتاح، لكنه يبقى حقيقـة منقوصة على كل حال يمكن لمغزاها ان يختلف لو عرضت كل المعطيات على الناس. انني لا أتحدث هنا عن الكتاب المحترفين الذين قبلوا الوظيفة الرسـمية للدعاية الرسمية لتلك الحكومة أو تلك فهؤلاء جزء من الوظيفة نفسها، الرقابـة

الرسمية، لكنني أتحدث عن مفكرين كتاب وباحثين عرب يبحثون عن ثغـرات نظام الإعلام العربي هنا وهناك ليعرضوا آراءهم الكبرى التي تواجه العـرب حالياً مثل الصراع العنيف بين أنصار الحركات الإسلامية وخـصومها ومثـل الانقسام العربي الحاصل منذ حرب الخليج ومثل المفاوضات العربية الاسرائيلية الراهنة، فان أغلب ما هو متاح هو اللعب على التناقضات الرقابيـة الرسـمية ذاتها. أي ان بوسع معارض لياسر عرفات مثلاً ان يـستغل خـصومة أنظمـة أخرى له ليكتب في صحف تلك الأنظمة ما ينتقد به المنظمة. وبوسع مثقف معاد للأصولية ان يستغل موجة الحرب الرسمية المعلنة عليها في أكثر من بلد عربي ليكتب في نقدها وكشفها في أكثر من نبر والأمثلة هنا كثيرة ومعروفة. لكن هذا العمل يسهم في تشويه الحقائق وتزييف الوعي العربي لانه يقوم ببساطة علـى عرض وجه واحد للحقيقة واختزال الوجه الآخر وتشويهه هذا خطـر حقيقـي يعكر الأوضاع الثقافية العربية ولا علاج له على المدى البعيد إلا بتقدم النضال من أجل حرية التعبير داخل بلدانها أولاً وإلا ببعث فضاء إعلامي مستقل حقيقي مادي وسياسي يتيح منبراً حراً بين الأفكار العربية. بقيت مسألة جديرة بالحوار في هذا اللقاء، لقد درجنا عادة على الشكوى من رقابـة الـسلطات لان أغلـب الشاكين يصنفون أنفسهم في خانة المعارضة كأن ذلك يحصنهم من كل مـسائلة لكن الواقع المر يكشف خلاف ذلك ان اكثر هؤلاء الذين يقدمون أنفسهم أبطـالاً في محاربة الرقابة الحكومية على الثقافة والمثقف لا يمثلون في الواقع إلا الوجه الآخر للرقابة ليس مع تأجيل التنفيذ ولكن مع التنفيذ العاجل. تقرأ فـي المنـابر القريبة لهؤلاء المعارضين مثلاً تجد الرأي الواحد نصف الحقيقة فقط كما رأينـا في الإعلام الرسمي وتجد نفس الكره الرسمي للحقيقة الكاملة والرغبة في طمس كل المعطيات الأخرى التي تشكك وفيما يريد المعارض ان يصل إليـه ولـذلك غالباً ما تكون هذه المنابر أسوأ من المنابر التي تنافسها وأردأ على أكثـر مـن صعيد ولان الرقابة تفترض سلطة تخويف وإرهاب من نوع فان هـذه الرقابـة المعارضة لا تعدم خطة من هذا القبيل ولانها اليوم لا تستطيع ان تسجن أو تقتل فانها تكتفي بالقتل المعنوي. فصاحب الرأي المخالف في أوساطها يـصبح فـي لحظة خائناً وعميلاً لأمريكا أو للنظام العربي الفلاني أو لإسرائيل. ليس هنـاك في هذا القاموس المعارضي معاني للخلاف في الرأي أو التعدد فـي وجهـات النظر وإنما هي الحدية الرسمية ذاتها إذا لم تكن معي فانت ضدي. ولذلك فاننـا قد نغفل أحياناً عن المعاناة التي يواجهها كثير من المثقفين والكتاب فـي منـابر المعارضين التقدميين والأصوليين على حد سواء انهم يرون الاعوجاج في رقبة

الجمل المقابل لهم أما جمالهم هم والاعوجاج في رقاب زعمـــائهم وتنظيمـــاتهم وقادتهم الذين يحكمونهم مثلما يحكم السلطان رعاياه وينهجون إلـــى ذلـــك فـــي إعطاء قدسية مزعومة أحياناً ما انزل الله بها من سلطان فهذه لا يتكلمون عنهـــا أصلاً. إن أكثرنا يتذكر التصنيفات والألقاب التجريحية التي كان المعارضـــون الشيوعيون والقوميون يتنابزون بها إذا اختلفوا. في أكثر التجمعات الإســـلامية الحديثة درجت على نفس المنهج ونفس التوجه انها تسير على ذات النهج أكثـــر ما تضيق بالرأي الآخر أيما ضيق وتحبب بكل ما تستطيع فاذا قوي ذلك الرأي وظهر واستقل بذاته في منبر جديد وتنظيم جديد فان الأوصاف التـــي أطلقهـــا القرآن على أعداء الله ورسوله كلها تحل على رأس ذلك المخالف ولانهـــا تهـــم مستمدة من هذا القاموس القرآني فانها تشبه ان تكون أحكاماً بالإعدام مع وقـــف التنفيذ. هذه الحقيقة المرة جديرة في هذا الاجتماع ان نناقشها جديرة ان نتأملهـــا بموضوعية ونخلص النتائج المستخلصة منها بتجرد ان أكثرية الذين يتحركون ويتكلمون ويفرضون الرقابة على حرية المثقف لا يتحركون من موقع الإيمـــان بهذه الحرية وإنما من موقع السعي لتغيير السلطة الرقابية السائدة بسلطة بديلـــة أما الجوهر فواحد لكل الخلل هنا في الأفكار التي تحركنا وفي وحدة الاستقطاب الفكري والسياسي السائد والذي يزدهر بإبراز تناقضاتها بينما يغطي على السائد والمشترك والجامع بيننا.

أختم هنا قائلاً إذا استمرت الحروب الأهلية الفكرية السائدة بـــين التيـــارات المتنازعة وخاصة بين الأصوليين وخصومهم فاننا نتجه إلى فقد أي مرجعيـــة جامعة تعطينا قيماً مشتركة وتوطد أرضية التعايش والتضامن بيننا التـــي هـــي شرف لنمو معاني حقوق الإنسان المشترك وبدل التباهي بدخول داحس والغرباء بين الجماعات المتعصبة فان المفترض اليوم في المثقفين المخلصين فـــي هـــذه الأمة ان يؤكدوا جهودهم على إبراز ما هو مشترك بيننا وعلى ما يجعل الدفاع عن حرية الإنسان وحقوق الإنسان واجباً عربياً ومكسباً شخصياً له ذلـــك هـــو التحدي الحقيقي في رأيي.

المعارضة في الإسلام

د. شمران العجلي – باحث إسلامي عراقي

هناك نقطتان رئيسيتان:

النقطة الأولى: هي استقامة الخط الفكري ضمن هذا السراط المستقيم.

النقطة الثانية: استقامة الرقابة أو المعارضة، واعتصموا بحبل الله جميعــاً ولا تفرقوا. فالأمة التي تحركت بوعي واختارت حكمها ستنفذ فيها شــريعة الله تعإلى لا تردد في تتبع تنفيذ الحاكم للنظام وهذا يستلزم ان تكون الأمــة علــى درجة عالية من الوعي والاستقامة وفهم الأحكام. المؤمنون والمؤمنات بعــضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، لذا قال أبو بكر الــصديق رضي الله عنه: ان استقمت فاتبعوني وان زغت فقوموني. وفي كلام آخر فــان رأيتموني على حق فاعينوني وان رأيتموني على باطل فسددوني. هذه الملاحظة الواعية هي التي تتطور إلى معارضة واعية في حالة رفض الحاكم الانــصياع إلى الخط الفكري المستقيم وإلى النظام الحق وان الإسلام يرفع درجــة الــوعي عند الأمة في مراقبة الثقافة في مراقبة الحكم في حفظ المجتمع والإنــسان مــن الأفكار الهدامة والثقافة التي تؤثر سلبياً في وحدة المجتمع وحقوقه وفي تطــور الإنسان وتكامله إذ ان التكامل استناداً إلى مصدره المعصوم (القرآن) يــرى ان أعلى من مصلحة الإنسان «الله يعلم وانتم لا تعلمــون» أي لا تعلمــون بكامــل مصلحتكم وبما لكم وعلى ذلك فقد يمنع بعض الأفكار وبعض الثقافات التي تؤثر سلبياً فيما قلنا أو تعرقل المسيرة أو حركة الأمة. قال الله تعالى: «ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه».

«وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد».

وقال تعالى: «وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مــصلحون إلا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون».

وقال تعالى: «هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضل سعيهم فــي الحيــاة الدنيا وهم يحسبون انهم يحسنون صنعاً».

وبالتالي فالإسلام يسمح بمحاورة أي فكر ومطارحتها وبيان فــسادها مــن عدمه. «تعالوا إلى كلمة سواء بيننا»، وقال: « قل أرأيتم ما تدعون مــن دون الله

أروني ماذا خلقوا من الأرض ام لهم شرك في السموات أئتوني بكتاب من قبــل هذا أو أثارة من علم ان كنتم صادقين ».

مسؤولية المثقف: الجماهير تنتظر من المثقف ان يوضح الطريق إلى الحيّز الذي يدخل منها إلى النجاة والتحرير. الجماهير تحمل المثقــف انتقــاء الفكــر المستقيم والنظام الأصلح الذي يكفل كل الحقوق وكل الحريات. والقرآن يحــذر من السير بدون علم وبدون وعي. «ولا تقف ما ليس لك بــه علــم ان الــسمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا».

والمثقف بما أوتي من علم ومن وعي قادر على تكوين الطريــق المــستقيم وطرح الفكرة الصافية السليمة المعصومة. فنحن جميعاً مسؤولين عــن تمكــين الطريق المستقيم واختيار الفكرة السليمة والنظام الأصلح كي لا نضر بجماهيرنا بشعارات براقة وأفكار بالية نحن مسؤولون أمام الله وأمام الأمة وأمام جماهيرنا في توضيح الطريق الحق بغض النظر مع طرح كل الأهواء وكل الرغبات وكل الأمور النفسية.

عبد الحليم الرهيمي – كاتب وصحفي

ناقش بعض الآراء التي تحدث بها الأستاذ فاروق أبو عيسى (نأســف لأن التسجيل لم يكن واضحاً)

ليست الحكومات والأنظمة وحدها التي تنتهك حقوق الإنسان وإنما سلطات الأحزاب والمثقفون. الإنسان إذاً من هذا التوصيف ومن هذا المكان الملائم وفي هذا الإطار وفي هذه اللقاءات وفي المنظمة وفي اللجان التنفيذية ينبغي ان نبحث كيف تستطيع البلدان التخلص من كل هذه السلطات ووسائلها.

والمطلوب من المنظمة ان تبحث عن الوسائل وكيفية التقاء هذه التيارات. لم يكن في حديثه وخواطره متوازناً مع طرحه، لقد بيّن انه مع تيار وغير قابل مع تيار آخر قدمه بطريقة غير متوازنة في حين منظمة حقوق الإنسان والمثقفين هم المطلوب منهم أكثر من الحزبيين ان يكونوا متوازنين. إن الحزبي هذا موقفــه سياسي لكن دعاة حقوق الإنسان والمثقفين يجب ان يكونوا أكثر حيادية وان كان في مكان ولكنه إذا كان في منظمة حيادية يجب ان يكون متوازناً في طرحــه. وفي الحقيقة فان البحث في هذه المسائل الهامة لا للتوصيف ويمكــن مناقــشته حتى الصباح ولكن إيجاد الوسائل للتعايش ما بين هذه التيارات وإدانة انتهاكات حقوق الإنسان هي المسألة التي يجب ان تبحث وتتخذ القرارات بشأنها وشكراً.

د. وليد الحلي – باحث إسلامي عراقي

أنا أود ان أبين مسألة مهمة وهي الهدف الحقيقي من مسألة حقوق الإنسان، نحن نعرف ان الرئيس الأسبق كان الشعار له حقوق الإنسان الشعار الأول لـــه هو إقرار حقوق الإنسان وطرح النظام العالمي الجديد في العالم وأساسه إقـــرار حقوق الإنسان. ولكن قولوا لي ماذا عمـــل هـــذا لحقـــوق الإنـــسان للـــشعوب المستضعفة للشعوب المحرومة في الأرض. ألم تستخدم مسألة حقوق الإنـــسان كورقة سياسية للضغط على الشعوب والسيطرة عليها، ألم تكن أســـاليب هـــذه الشعارات عن حقوق الإنسان هي لابتزاز السلطات. مثلاً عندما تكون الحكومة موالية لأمريكا أو الدول الأوربية فإن ما تقوم به من انتهاكات حقوق الإنسان لا شيء. ولكن عندما تكون السلطة معادية لأمريكا إذا قامت بعمل صغير مخـــالف لحقوق الإنسان يتضخم، وان هذه الدولة هي الدولة الإرهابية التـــي يجـــب ان تعاقب. هذه نقطة وهناك كثير من النقاط لضيق الوقت اختصرها.

المسألة الثانية: ان لا نقع في مأزق الدور الإعلامي. سأعطيكم مثل: القضية الفلسطينية، كانوا يتكلمون عن الاضطهاد الصهيوني عن التعذيب الصهيوني عن الاغتصاب سنين طويلة، أربعين سنة ونحن نتكلم عن الاضطهاد الـــصهيوني، وبين ليلة وضحاها، الذي يقوم بعملية ضد إسرائيل يعتبر إرهابي ومجرم علـــى العالم ان يحاكم ذلك الشخص وعليه أن يؤدب ذلك الشخص. لماذا؟ لان الإعلام الأوروبي أراد منا ان نتكلم بهذه الطريقة. لان العالم الأوروبـــي يـــسمي مـــن يعارض الطروحات الاستسلامية أو ما شابه ذلك يسمي ذلك الشخص المطلوب. وكل من يقوم بعمل ضد الصهيونية يعتبر إرهابي في هذا الـــزمن. فهـــل هـــذا صحيح؟ ندافع عن حقوق الإنسان بهذه الطريقة ومرة أخرى نأتي للأستاذ فاروق أبو عيسى والملاحظة التي ذكرها بأن حقوق الإنسان في الإسلام غير معروفـــة وهناك مراجع كثيرة بذلك. وحقوق الإنسان في الإسلام واضحة.

عبد الجبار عدوان - كاتب وصحافي فلسطيني

السؤال موجه للشيخ راشد الغنوشي:

إذا وجدت دولة إسلامية عبر الطرق الديمقراطية الموجودة مثلاً حالياً هـــل هذه الحكومة عندما تتولى السلطة عبـــر الانتخابـــات الديمقراطيـــة والحقـــوق الموجودة هل ستضمن الحقوق التي طرحتها وهل تضمنها للمعارضة الجديـــدة لتمارس نفس الحقوق؟ لنفس السبب هل هذه الدولة الإسلامية الجديـــدة ســـوف

تتعامل مع قضية حقوق الإنسان من موقف إسلامي بحت وهذا يرجع إلى كلام الأخ وليد؟

الموقف الإسلامي لا نستطيع أن نقول انه منزل وقرآني وليس عليه نقاش. قضية المرأة في الإسلام تتعارض مع قوانين حقوق الإنسان الحديثة التي نتعامل بها. عندك العقاب في الإسلام بداية من الجلد حتى قطع الرقبة، هذا يتعارض مع القوانين الحديثة لحقوق الإنسان، وقوانين حقوق الإنسان حسب المواثيق الدولية الذين نحن الآن متخذين عامل مشترك تتفق كل التيارات في سؤال مطروح كيف سوف تتعامل دولة إسلامية مع حقوق الإنسان ومع الديمقراطية. أحب أن استفسر وأحب أن أسمع الرد على هذا الشيء.

أحمد المهنا – كاتب وصحافي عراقي

حول محاضرة الغنوشي. بصدد مداخلة الأستاذ الغنوشي فقد طرح ان حقوق الإنسان في العالم العربي لم تكن سيئة حتى الآن وأنني أرى الأمر طبيعي. الملاحظ ان الطروحات تتناقض من حيث الجوهر مع طروحات حقوق الإنسان. ان تعتمد أساسا على حرية الحياة الإنسانية أي انه لا يجوز التضحية بالإنسان على مذبح فكرة من اجل فكرة أو اجل حاكم. وهذه أمور مشتركة إنسانية أي لا فرق بين عربي وأجنبي أي إنسانية مشتركة. لقد طرح برنامج مصالحة ومصارحة تاريخية أحد نصوصه تقول ما يلي:

الامتناع المطلق عن الاتصال بالأجنبي والاستعانة به على ظالم محلي. ومقابل ذلك نعمل على الوحدة الوطنية وتحريم تعرضها للخطر مهما كانت السلطة الحاكمة. فالسيد الغنوشي يناقض نفسه – بلد على سبيل المثال مثل الكويت يجد نفسه محتل، فيلجأ إلى تحرير نفسه، فيلجأ إلى الأجنبي. هل الأجنبي غير إنسان، هل العربي يختلف عنه بشيء فالحديث من حيث الجوهر فيه تناقض.

أحمد الماقني – كاتب ليبي

موضوع الأخت غادة عن مفهوم المجتمع المدني والديمقراطية فقد طلبت ان لا ننسى هذا الموضوع ونعطيه نوعا من الاهتمام. رغم ان هذا المصطلح في حد ذاته مبهم وغير واضح الا إنها حاولت ان تضعنا أمام مشكلة أخرى إنها اختارت تجربة الشعوب العربية واعتبرتها خطأ تاريخيا حيث حددت هذا

الموقف بانه موقف المواجهة والمجابهة لهذه الأنظمة، وحاولت ان توجهها إلـى مخطط نحو تقدم هذه الشعوب يرتكز على مشروع طويل الأمـد،لأن المثقـف يبادر إلى اخذ دوره في جملة من القضايا بإمكانها أن تحولنا من المجتمع الأبوي حيث تكون السلطة الأبوية هي السلطة العليا وحشرتنا في جملة هذه المـسألة. وبعض الأخوة حاول ان يجيب على السؤال وهو ان هذه المجتمعات المتخلفـة التي نعيش فيها والتي هي بين مظاهر التخلف وغياب الديمقراطية في الواقـع نجد مظاهر التخلف فيها أكثر، وابتعادنا عن هذا العالم المتقدم جعلنا نفتقد ما فيه من مؤسسات ونفتقد الهوامش التي يمكن ان تتاح هي للمثقف المبـدع الـذي لا يبحث عن أوجه الصراع واوجه المواجهة مع السلطة في مجتمعاتنـا العربيـة وهي همنا الآن، هذه الهوامش محدودة، ولو استعرضنا مشروع النضال التقدمي من اجل الأمة العربية، فاعتقد إننا نحتاج ولو لفترة نكون فيها أكثر ثورية وأكثر نضالية قدوما ويكون لنا مواقع غير أرضية تسمح بأن نخلق جملة المؤسـسات القادرة التي تستطيع ان تؤدي الدور في أحداث تغييرات فـي المنـاهج، لـيس بإمكاننا على الإطلاق بان نطمح. لابد من ان نضع خطة عمل نحو التمدن ونحو التطور.

د. غادة الكرمي

إن موضوع المواجهة بين المثقف والسلطة غير مجدية لهذا ينبغي البحـث عن طريقة أخرى للوصول إلى نفس الهدف.

سامي شورش – كاتب كردي عراقي

التآلف بين التيار الديمقراطي المطالب بحقوق الإنسان والتيـار الإسـلامي المطالب بحقوق بالإنسان اتفق مع هذا القول مع إضافة ضرورته الكبيرة خاصة ان التيار الإسلامي اصبح يمتلك منذ بداية الثمانينات ثقلا فكريا وثقافيا ملموسـا في المجتمع كما ان هذا التيار أصبح له خلال ستة اشهر دعـاة ومثقفـين مـن خارج الدائرة التقليدية لرجال الدين. لكن المشكلة والتي أصبحت تمثـل عائقـا كبيرا أمام هذا التجاوز والتفاعل بين التيارين هي النظرة التي قـال بهـا. مـع احترامي للغنوش – قال بها الغنوش حول كون المثقفين سحرة فرعـون هـذه النظرة في اعتقادي تقطع الطريق على مثل التآلف وفي كثير من الحالات تكون هذه النظرة تكفيراً لحركة الديمقراطية ولحقوق الإنسان ومعاقبة مفكريها ودعاتها

ومبدعيها وأقلامها كما يحدث في مصر والجزائر. هنا لم تعد حركة التأطر في كثير من المجتمعات العربية والإسلامية تواجه كما كان في السابق قمع السلطة فحسب بل أصبحت تواجه إضافة إلى قمع السلطة نابع من وسط المعارضة وخصوصا المعارضة الإسلامية. استتبع هذه الحالة نشوء حالة جديدة استفادت منها السلطات إلى درجة كبيرة، وتحت ضغط القمع الجسدي والإيديولوجي للمعارضة يتطلب البعض منه واجب الأدباء والمثقفين والفنانين للانتقال إلى مواقع قريبة من السلطة واضطروا إلى تخفيف لهجة اندفاعا تهم عن مسألة حقوق الإنسان في وجه التحديات الناشئة. إلى ذلك استتبعت هذه الحالة، أيضا تفجيرا يواجه الكثيرين من دعاة حقوق الإنسان. خاصة فيما يتعلق بمسألة التغيير في بنية الدولة والمجتمع. إذا اصبح داعي حقوق الإنسان أو المثقف الذي يرى أخطاء أساسية في بنية الدولة والمجتمع يتخوف من دعوته للمطالبة بالتغيير. نقطة أخيرة: حول ما طرحه السيد الغنوشي حول مسألة المصالحة: أنا شخصيا لا أستطيع استيعاب مصالحة أو صفحة جديدة من العلاقات بين المثقفين المسلمين والديمقراطيين على أساس الدعوة للتحديث والالتزام بفكر إسلامي كما أشار السيد الغنوشي – هذه الدعوة في حد ذاتها نفي للآخر وقطع الطريق على اية مساواة.

عبد السلام حسن – سكرتير المنظمة السودانية لحقوق الإنسان

يطرح الغنوشي قضية في المفاهيم حول الإسلام أو الحركة الإسلامية المعاصرة وحقوق الإنسان. وتحدث – بلند – عن ضرورة الاستماع للآخر. اقصد بالآخر هنا غير المسلم أولا وثانيا المسلم غير منطلق في التفكير مع الحركات الإسلامية المعاصرة.

بالنسبة لغير المسلم هناك تفسير جديد لحقوق أهل الذمة، فغير المسلم يجب ان يتمتع بالحقوق التي تكون نابعة من استحقاقه هو كإنسان وليس لأن هناك دين آخر هو غير مؤمن به أتاح له هذا القدر من الحقوق. بالنسبة لغير المسلم الموضوع اكثر تقيدا فقد ذكر ان المعارضة تخطيء الآخر مع إيقاف التنفيذ. – اغتيل الأستاذ فودة – على يد الحركات. المطلوب – ليس لدي شك في المزاوجة بين التفكير العلماني أو الديمقراطي بين التيارات التي تحكمها النصوص. يجب ان تكون لدينا قدرة على الاعتراف بأن هناك حقوق للإنسان حيث هو إنسان، ليس لذلك علاقة بمعتقداته والآخرين مطالبين بحل إشكالا تهم الشخصية مع

إيديولوجياتهم مع عقائدهم مع أديانهم. فتبقى حقوق الإنسان كإنسان بغض النظر عن دينه أو جنسه.

الشاعر بلند الحيدري

فرق محمد عبدة بين المسلمين والإسلام ونحن نخلط ما بينهما عندما نتحدث بهذه السعة المطلقة وكان كل المسلمين هم يمثلون الإسلام. قال محمد عبدة عندما كنت في باريس وجدت الإسلام ولم أجد المسلمين ويوم إن عدت إلى القاهرة وجدت المسلمين ولم أجد إسلاما. وبهذا المعنى إن الإسلام علماني يؤمن بالعلم يؤمن بالواقع ويؤمن بالأمانة الخلقية وهو وجد عند الفرنسيين هذه الصفات. ويوم عاد لم يجد المسلمين. وهذه نتيجة هائلة ونحن نعرف إن الإسلام تعرض إلى أمجاد كثيرة جاء الإسلام ليقول بالموقوت هو القرآن والأحاديث وجاء ليقول بالمعقول أي المحاكمة في الأشياء اليومية وجاء ليقول بالمعمول أي البناية العمارة الإسلامية وغير ذلك في مرحلة من المراحل عندما تواطأ الفقه مع الحاكم حدثت الاستدارة الكبيرة إلى اليوم وهناك من يحكم باسم الدين ولا علاقة له بالدين إذا الدين بهذا المعنى ليس بالدين الحقيقي. العقاد عندما كتب قبل خمسين عاما عن الديمقراطية والإسلام أكد بعمق وجود الديمقراطية في المقومات الإسلامية عندما عالج الإسلام قضايا القوميات الأخرى والأديان الأخرى (من آذى ذمي فقد آذاني ومن قذف ذمي فقد آذاني... إلى آخره) هذه هي المساواة في الحياة الاجتماعية التي استطاعت أن تعيش فترة طويلة ضمن المجتمعات الإسلامية عندما نتحدث عن الإسلام يجب أن نميز عن أي إسلام، الإسلام في خصوصياته أو عن المسلمين الذين يحملون الإسلام تبعة أهوائهم الطائشة.

عبد العظيم المغربي – مصر (نائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب)

أود ان اعبر عن سعادتي العظيمة عن الاستفادة وهذه الفرصة الطيبة وأنا زائر عارض في هذه الندوة. ثانيا: ان مسئوليتي مع الأستاذ فاروق أبو عيسى عن لجنة الحريات لحقوق الإنسان في اتحاد المحامين العرب.

ان يكون هناك قدر من المشاركة وهي قضية نحن نعتقد إنها أساسية تعرض لها الكثيرون، لهذه الندوة من أهمية لولا إنها وضعتها على جدول أعمال فكرها ومهمتها الثقافية في مستقبل أيامنا لكان لهذه الندوة نجاح قيم وهو سؤال

هل هناك من إمكانية للقاء قومي ديمقراطي من ناحية وإسلامي من ناحية أخرى لكي تتشكل حركة وطنية عربية جديدة تكون قادرة قطريا أو قوميا على مواجهة هذا النظام العربي الرسمي والذي اجمع كل المتحدثون على انه أسوأ نظام حاكم في العصر الحديث على الأقل التسليم انه لا يمكن لفريق واحد ولا لفصيل واحد ولا اتجاه وحده ان يحل هذه المعضلات الوطنية الكبيرة وان الأمر من الأهمية والخطورة إلى انه يحتاج جهد كل الوطنيين. هناك تخوف موجود في خصومة معلنة من طرف بعض الإسلاميين – كلامي موجه إلى الشيخ الغنوشي – ولكن ليس موجه لخطابي – فأنا أخاطب الدعوة الإسلامية بمجملها من خلاله. الخطاب السياسي الإسلامي مخاصم القومية ويخاصم الديمقراطية وهذه مشكلة وهي بذاتها عقبة لوجود السعي الذي يرجوه بحق. الأمر الثاني؛ ان التجارب الإسلامية على الأرض في الحكم وفي المعارضة مارست أنماط وسلوكيات أدت إلى خوف الشعوب والحركات غير الإسلامية سياسيا، الديمقراطية والقومية من الالتئام بشكل غير مقصود. عززت نظم الحكم القائمة الآن سواء إذا تكلمنا كما أشار الأستاذ فاروق كنظام الحكم في السودان أنا اذكر من قبل مصر أيام الزعيم عبد الناصر تم اتفاق موثق بين عبد الناصر والإمام الخميني حيث لم يكن أحد يسمع بالإمام الخميني آنذاك.وهذا الخطاب في عام ١٩٦٢ هذا العقد هذا الاتفاق قد نشره الأستاذ محمد فايق في المجلة التي صدرت مرة واحدة أو مرتين وصودرت ومع هذا انا استشهد بما جري من مسار الدولة الإسلامية في إيران وما يجري مما يسمى بالثورة الحاكمة في السودان ربما يجري ممن ينتسبون للإسلام على الأرض العربية سواء في مواجهة النظم الحاكمة أو في مواجهة الناس عربا كانوا ام غير عرب. أرجو من الأستاذ الغنوشي ان يرد على هذه الاستفسارات ومصدرها الرغبة الملحة الصادقة للوصول لاتفاق وطني حقيقي ينهينا مما نحن فيه ويجعلنا نعيش في يوم من الأيام ان لم نكن نحن فالأجيال القادمة في نظم تحترم فيها حقوق الإنسان وحريته. نقطة أخرى أنا مع الأستاذ الغنوشي مما ينبغي الاتفاق عليه وهو عدم الاستعانة بالأجنبي وفي رأيي ان الأجنبي لا يمكن الاستعانة به تاريخيا وواقعيا هو في الغالب العام ذو موقف معادي للامة العربية والإسلامية على حد سواء وأنا اعتقد اذا لم يكن العرب والمسلمون قادرين على حل مشاكلهم فيما بينهم لن يكون لدى الأجنبي حل ولم يحصل ان حل الأجنبي مشاكلنا. وإذا كان المثل يضرب في شأن الكويت فقد جاء الأجنبي لكي يدمر قدرة العراق والأمة وقضية فلسطين في آن واحد بغض النظر عن فهم أي منا للموضوع. نقطة أخرى أنا أتضامن مع الدكتورة غادة

الكرمي في أمر واحد هو حاجتنا ان نبتدع وسائل الكفاح والتثوير والتنوير لدى شعوبنا لكن ليس بالضرورة ان يكون طرفها نقيض لما موجود بل العكس أنـا اعتقد بالقول: ان خير الجهاد هو قولة حق في وجه حاكم ظالم. واعتقد ان مـن يستطيع ان يغير الظلم بيده ليس معفيا ولا يكفي. ان يقاوم الظلم باللسان، أي ان الذي لديه استعداد لمقاومة الظلم حتى الاستشهاد في رأيي انه مكلف بـذلك ولا ينبغي أن يعدل عنه وبالتالي طلائع المناضلين الذين يتقدمون صفوف شـعوبهم وأممهم ويضحوا بأنفسهم من اجل مبادئ يعتنقها الشعب ويؤمن بها ويعمل بهـا حتى يحقق النصر بالإضافة إلى كل الوسائل التي تمكننا من مشاركة أوسع عدد ممكن من جماهيرنا في مقاومة هذا الظلم.

رد الشيخ الغنوشي

ان ما طرحته حول الحرية العامة في الدولة الإسلامية كله موجود في كتابي والذي نشرته مؤسسة «قومية» وأنا احب هذا التوجه يتقدم ولا يتأخر منذ الحوار القومي الديني الأول في القاهرة سنة ١٩٨٩ وكـان لـي شـرف المـشاركة والمساهمة فيه والتعرف على عدد من الوجوه القومية الصديقة. احـسب إننـي ذكرت ان الضغوط المسلطة على امتنا والتي تكاد تأتي علـى شـيء يـسمى بالاستقلال وشيء يسمى الحلم بوحده وعدالة اجتماعيـة وامـل فـي تحريـر فلسطين.اما الضغوط الأجنبية التي تحاول ان تجهض آمال امتنا هناك فرق شديد بين كل التيارات الوطنية القومية والإسلامية على كسر موقف من هذا التحـدي وليس على أساس الخلفيات العقائدية كل له ان يعتقد بما يشاء ولكن الحق هـو الموقف من هذه القضايا الموثقة من المشروع الصهيوني التوسعي الذي يريد ان يحتوي امتنا، الموقف من قضية الاستقلال الوطني الموقف من قـضية العـدل الاجتماعي، الموقف من قضية الوحدة ومن قضية حقوق الإنسان هذه التحديات تضع فرقا جديداً بين قوى امتنا وليس من الضروري التصنيفات السابقة وطني، قومي، ليبرالي، إسلامي، ليس من الضروري ان تكون هذه التـصنيفات لغـة المستقبل بل لغة المستقبل، الموقف من هذه التحديات. هناك إسلاميون ينحازون إلى معسكر الخصم. وقوميون ينحازون إلى معسكر الخصم وليس لنا شأن بهـم وهناك تعويم التيار القومي وكأنه نحن نعيش باختلاط في الـشعارات ونعـيش وضعا واحدا من التردي ولا فائدة ان نزكي هذا النظام عن النظام الآخر.

طالما ليس هناك ابسط معايير الديمقراطية وحقوق الإنسان، بعد ذلك أقـول باختصار الموضوع القضايا الفنية التي أثارها بعض الأخوة وكيـف يمكـن ان

تحقق الديمقراطية بدون الشريعة الإسلامية، أقول ان الإسلاميين ليسوا شيئا واحدا فمنهم من يرفض الديمقراطية ويعتبرها بضاعة جاءت من الكفار ويكفر حتى الإسلاميين القائمين بها. وفي وسط الحركة الإسلامية تجد شرائط تمسني شخصيا باعتباري أني ادرس عن الديمقراطية فليس الإسلاميون شيئا واحدا. هناك نقطة واسعة جدا يعود للمرجعية الإسلامية وليس الأخذ من جانب واحد وكما تعلمون لي حرية الاجتهاد واختلاف الآراء ولذلك فنحن عندما نلح على العودة للمرجعية الإسلامية لا نعني العودة لتيار إسلامي معين أو حزبي معين إسلامي أو شيخ معين إسلامي وإنما نقول أمتنا هذه بشكل موضوعي الإسلام هو مرجعيتها العليا. ولا تتحقق ديمقراطية ولا حقوق إنسان في أمة بدون قاعدة بدون خلفية ثقافية يكون بعد ذلك التطبيق من كل الاتجاهات يكون لهم حق التعامل مع هذه المرجعية حق الاجتهاد حق الاختلاف والاحتجاج، ليس في الإسلام كنسية وحزب حتى ولو كان حاكماً واحداً ولا حق له أن يفرض اجتهاده على الأمة الإسلامية. فموقف أحمد ابن حنبل معروف رفض هذا الإمام ان المأمون يفرض رأيه على الأمة إذ ستبقى الأمة هي الحكم في الاختلاف بين المثقفين وتياراتهم وأحزابهم وهنا نجد ان التيار العام للحركة الإسلامية قبل هذه الديمقراطية حتى ان بعض الإسلاميين، الكلمة لا تزال ثقيلة لانها وردت الينا مع أشياء كثيرة بعضها جيد وكثير منها سيء من الغرب وكان هناك اتجاه عام لرفض كل هذه القضايا ولكن عند التنفيذ الذين عندهم قدر من المعرفة في الفكر السياسي العام هم الذين ينتقون ما هو صالح لنا ويمكن ان يجد مكانه بشكل مريح في الدائرة الإسلامية. فأنا دافعت عن تيار واقع في الحركة الإسلامية على حق الأمة في اختيار نظام حياتها أعلنت ١٩٨١ عندما أعلنا عن حركتنا قلت ان الشعب إذا اختار الحزب الشيوعي فلنعتبر ان حكمه مشروع وان حكمه قانوني وليس أمامي إلا ان اتجه للشعب لاقنعه بان يغير رأيه. أنا لست وصياً على الشعب التونسي، ليس هناك كنيسة، لكن العملية الديمقراطية مبنية على قاعدة معرفية ثقافية التداول على السلطة في الديمقراطية من الناحية النظرية تداول مطلق ولكن من ناحية عملية ليس التداول هو بين النقائض وإنما التداول الأشباه انتقال الحكم بين العمال من المحافظين إلى العمال أو بين الجمهوريين والديمقراطيين ليس انتقال تنافسي وإنما انتقال من برامج فيها اختلاف ولكن على أرضية ثقافية، فنحن المثقفون مطلوب منا ان نصل إلى هذه الأرضية الثقافية وأنا أقول للأخوة العلمانيين أو للأصدقاء العلمانيين يكفي من الزمن الضائع طالما ظللتم تبحثون عن أرضية لثقافة الأمة خارج الإسلام لن يصل إلى وفاق

مع الإسلاميين أو غير الإسلاميين تضعونهم في قاعة مغلقة ان يتصور أحـــدكم انه ممكن تنظيم حياة سياسية ديمقراطية بعيدة عن الإسلام غير معقول لان هذه ناحية نظرية ولكن إذا خاطبتم شعباً له تاريخ وله حضارة عاشها قروناً طويلـــة فليس أمامكم إلا أن تقبلوا الإسلام ليس الإسلام كما يفهمه الترابي أو الغنوشي أو الخميني وإنما كأرضية ثقافية ووعاء يمكن ان تنطلق منه إلى مشاريع اجتماعية لا نهاية لها والحكم في كل ذلك هو للأمة، الآن هناك شكوى من التيار العلماني لان هناك عزلة نعم هناك عزلة لان خطابه قد عزله عن الأمة. هذه ليست فـــي مصلحة التيار نفسه وليس في مصلحة الأمة ان يـــستمر التنـــاقض هنـــا، أمـــا موضوع الحدود وهل تنسجم أو تتفق مع حقوق الإنسان كالجلد والقطع وما إلى ذلك هذه تفصيلات ما هو المرجع الأعلى في هذا القانون. المرجع هو الـــرأي. الرأي العام هو المحدد النهائي للقانون الوضعي ولذلك المطلوب ان نتجه إلـــى الرأي العام فان استطعنا ان نصل بالرأي العام إلى أن هنالـــك طرقـــاً أحـــسن لمعالجة هذه الجرائم فيمكن ان تتطور، جانب آخر قضية فنية من جانب آخـــر هل استطاع القانون الوضعي في معالجة الجريمة في العالم هـــل اســـتطاع ان يوجد قوانين ليس فيها عقوبات بدنية. السجن هو عقوبة بدنية وكثيراً ما تنتهـــي بان تقضي على البدن، ولا شك ان جانباً منكم قد جرب هذه العقوبة وويلاتهـــا وأنا شاهد أمامكم وأمام الله ان الذين ينتقدون الجلد كعقوبة بشعة، فقد شهدت ان الجلد مورس لمدة ستة أشهر أمام عيني وبطريقة عشوائية وبدون أي ضـــوابط. مع السجن كل العقوبات الأخرى من السجن وما إلى ذلك كلها قتل وأنـــا شـــاهد على ذلك، في المطلق نستطيع ان ننتقد ولكن علينا في النهاية ان نتناول قضايانا بشكل عقلاني وبشكل موضوعي وبمراعاة اننا لسنا إزاء أية أمة نحن أمة لهـــا ثقافة لها تاريخ لها قيمها، فأما ان نندمج فيها ونتفاعل معها ونطور مفاهيمهـــا، وإلا نعدل عنها ومعليش على الديمقراطية ما هي الديمقراطية حكم النخبة علـــى الأقلية البيضاء في أفريقيا، أنا أعتبر ان معظم الأنظمة العربية أقل ديمقراطيـــة من نظام الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا. كل ستة سود يحكمهم واحد أبـــيض أظن ان النظام العربي قاعدته أضيق من هذا بكثير، لو لوّنا الفئة المستفيدة مـــن الحكم في العالم العربي بلون أبيض ولون الشعب المتضرر بلون أسود لرأينا ان الوضع عندنا اتعس. إذاً المرجعية لنظام الحكم، نظـــام التـــشريع نحـــن نـــسلم بمرجعية الاحتكام للرأي العام لرأي الأمة وإذا فشل الإسلامي في ان يقنع الرأي العام في مشروعه فليس له إلا ان ينسحب فليس له ان يقول أنا مسلم انتخبـــوني وإلا فالجنة محرمة عليه، فالإسلامي ليس عنده أي احتكار ان يتقـــدم ببرنـــامج

وليس له أي صاحب وإنما له برنامج وطريقة للسلطة الوحيد هو صندوق الاقتراع وان يظفر بإقناع أغلبية الشعب.

بالنسبة لموضوع المثقفين وقتل المثقفين حركتنا رفضت ولا تزال ترفض العنف ومعظم التيار في هذا اليوم هو تيار معتدل يرفض الحكم ويقبل آليات الديمقراطية. لا تقنعوا الإسلامي اليوم بآليات الديمقراطية اقنعوا الحكام بآليات الديمقراطية ليس المشكل في الإسلامي ان تقنعوه بآليات الديمقراطية فهو ضحية في القمع وكذلك التيارات العلمانية بل ربما التيارات الإسلامية هي ضحية القمع بشكل أشد لان القمع يمارس باسم العلمانية في تونس والجزائر ومصر كل هذه الأنظمة التي تقمع شعوبها تدعي بانها تحمي ما يسمى بالمجتمع المدني وتدعي بانها تحمي العلمانية وهي لا تتردد في الوقت المناسب ان تذهب للأزهر وللزيتونة وتلبس العمامة وتنطق باسم أمير المؤمنين أو حامي الحمى والدين. فنحن أمام نظام علماني ليس في نهاية الأمر علمانياً. ما قاله السيد بلند الحيدري عظيم في الحقيقة ذكرنا ان محمد عبده عندما قال بان في الغرب إسلام وعندنا مسلمون. انا لم اجد مكاناً لي في الأمة الإسلامية. هل لان الأمة الإسلامية أفضل وأنا هربت من الإسلام ولكني أشعر ان النظام الغربي هو أقرب إلى إسلامي من كل نظام في العالم الإسلامي. لان الإسلام عندما جاء لتحقيق مطالب العباد لتحقيق ما يسمى بالحرية العامة لتحقيق العدل بقدر ما يقترب نظام من العدل بقدر ما يقترب من الإسلام وان لم يتسمى باسم الإسلام لان العبرة ليست بالأسماء وإنما بالمسميات، فابن القيم يقول فحيث العدل فثم شرع الله، والإسلام ندد بالذين يكنزون الذهب والفضة من المثقفين المسلمين وقد ذكرت ذلك في ورقتي فعندما قلت المثقف الساهر ليس المقصود فقط المثقف العلماني فقد قلت ان بداية الخلل بدأت بالمثقف المسلم الذي تنازل لسلطانه عن موقع القيادة ثم في النهاية تحول إلى خادم له. والمؤسسات الدينية كالأزهر أصدرت فتاوى مرة بتحريم الصلح مع إسرائيل وفي زمن آخر أصدرت فتوى بجوازه. أين الحق في هذا؟ هؤلاء المثقفون مسلمون معنيون بالحديث الذي تحرى فيه الفرعون أما الذي وقع الاعتداء عليهم فقلت ضده هذا الاعتداء المطلق ولكن هؤلاء موضوعياً انخرطوا في معركة (أقصد في الجزائر) هؤلاء انخرطوا في معركة نحن ضد العنف بشكل مبدأي، ولكن نعتبر ان عدداً على الأقل من المثقفين في الجزائر انخرطوا فاصبحوا سحرة فرعون جزءاً من السلطة يمسك قلمه ليبرر سحق صناديق الاقتراع تحت دبابة الجنرالات فأصبح أسوأ شأناً من ذلك الجنرال، لانه أصبح هو الذي يبرر عمله. أنا لست مع التقاتل جملة ولكن

هناك معركة بدأت بقضية ينبغي ان تكون واضحة في الجزائر وهي مظلمة، العفو في اليسار في الستينات حول مأساة ما حصل من انقلاب على الديمقراطية، في الشيء حوله إلى مأساة في العفو، مأساتنا في العالم العربي الانقلاب على الديمقراطية، ولكن لان مقاييس الثقافة ليست واحدة، فقد سكت كثير من المثقفين العلمانيين على هذه الجريمة، معنى ذلك ان قضية حقوق الإنسان ليست عندنا من العمق بشكل كافي وان هناك نقمة على الغرب بأنه يستعمل حقوق الإنسان بمعايير ومفاهيم مختلفة. هو عندما يريد بشكل نسبي لا يختلف أيضاً، أنا أحسب بأن الخطاب الإسلامي أنا متفق مع الأخ من التيار القومي أجد نفسي متفقاً في كثير مما ذكره وليس صحيح ان هناك جزيرتين معزولتين واحدة اسمها قومية والأخرى اسمها الإسلام. نحن عرب ونبينا حتى بمقاييس المفكرين من القوميين العرب مثل ميشيل عفلق يعتقد بان محمد باعث روح القومية العربية. وورقتي فصلت ما ذكره الأخ كريم. الصعوبة ما هي مكانة غير المسلم هل يصبح مواطن من الدرجة الثانية، في كلمتي بينت بان الإسلام باعتباره خلفية ثقافية يدخل فيه كل المواطنين بعضهم يدخل في الإسلام في العقيدة وبعضهم يدخل في الإسلام بالثقافة والحضارة ولذلك كثير من المسلمين كان لهم دور كبير في صناعة الحضارة الإسلامية فالحضارة الإسلامية شارك فيها مسلمون بالعقيدة ومسلمون بالثقافة. التعبير ليس من عندي وإنما التعبير لمفكر لبناني أو مصري. مسلمون بالحضارة والثقافة فهؤلاء مثقفون مسلمون ويمكن ان تجد مثقفاً مسلماً خائناً لوطنه ومثقفاً مسلماً وطنياً. ليس صحيح ان الإسلاميين كلهم ضد الخطاب القومي – من خصوم القومية وخصوم الديمقراطي – فهذا جناح من الإسلاميين هم كذلك ولا أنكر هذا الأمر فهو واقعي، ولكن هناك أخطار تواجه الأمة يجب ان نرعاها. كلمة عن سيدة سودانية. أناشد الأخوة المعارضين السودانيين – أجدني مضطر ان أدافع عن كل مهجّر لاني مهجّر وكل مهجّر يجب ان يعود إلى بلده وان يكون معترفاً به في بلده وان يكون منافساً للسلطة في بلده وأنا ضد حرمانهم وحرمان أي صاحب فكرة من حق المواطنة ومن حقوقها المشاركة في إدارة الشؤون العامة على قدر المستوى. والنموذج الذي أدعو إليه ليس نموذج الحزب الواحد وإنما هو نموذج التعددية غير اني ألاحظ بان هناك القول بان التجربة الإسلامية في السودان أول تجربة إسلامية غير صحيحة في العالم العربي هناك تجربة قديمة ففي السعودية تطبق الشريعة أيضاً وإيران تجربة إسلامية أقول ان هذه الأنظمة، وعلى الأقل هذين النظامين يمثلان بالنسبة للإسلاميين النموذج وإنما هما تجربة

كما ان الأنظمة التي سادت واكتوينا بنارها والقوميون اكتووا بنار الأنظمة القومية والتقدمية لا يمكن لقوم أن يعتبروها نموذجاً. أقصى مما يمكن ان يعتبرها ان التجربة فيها ما يؤخذ وما يترك أنا أقول ان هذه الأنظمة لا يحكم عليها بأنها قومية أو إسلامية وإنما يحكم عليها بالأرضية بالقاعدة الشعبية التي تحكمها. أنا أزعم بأن أي نظام من الأنظمة السائدة في منطقتنا صحيح اننا نحن أحسن منها – مش كثير جداً – نجد تلاقياً نوعاً من التشابه بين هذه الأنظمة على اختلاف اديولوجيتها وهذه الملاحظة مهمة تدل على أن الأرضية الثقافية لامتنا لم تتطور بالشكل الكافي لدى مختلف التيارات. فيزعم التيار بانه لو حكم لملأ الأرض عدلاً بعد ان امتلأت جوراً – هذا فقط للدعاية الانتخابية – ولكن النظرة الاجتماعية العلمية التي تقول بان الشعوب لا تستحق ان يكون لها من الأنظمة إلا ما تستحق ولكن التدخل الأجنبي لدعم الأنظمة – يبقى الخلل في المثقف بالمعنى التقليدي العالم بمعنى وبالمعنى الحديث العلماني هناك الخلل وهذا الخلل الكبير في المثقف بما يمثله من سلطة صناعة الفكر والأذواق فهنا نستطيع ان نتجه لأنفسنا لنطور فكراً يقدم الحرية ويقدس كرامة الإنسان ويقدس صناديق الاقتراع والرأي العام وبالتالي سيضع لنا أنظمة ديمقراطية سواء كانت قومية، ديمقراطية، إسلامية، وحدوية. فبينما الآن أي نظام سيضع ضمن هذه الظروف سيكون ربما يكون مختلفاً بالدرجة عن سابقه ولكن ليس بالنوع فلماذا ننظر إلى النظام في السودان وكأنه آفة العصر وكانه ليس هناك أسوأ منه في تاريخ العالم أو في واقعنا فهو جزء من محيطه العربي.

أختم كلامي بالقول بان الأنظمة السائدة في وطننا هي إلى حد ما هي تعبير عن مستوانا الثقافي والاجتماعي وانه مطلوب تطوير ثقافتنا وقيمنا ومفاهيمنا وهذا دور المثقفين ودور هذه المنظمة.

نشر الثقافة في المجتمع «الثقافة والتعددية في المجتمع»
عبد الحليم الرهيمي – كاتب وصحفي عراقي (مداخلة إضافية)

لعل من المفيد ابتداءً أن نعرف مصطلح الثقافة ومفهومها بغية تحديد الإطار العام لموضوع المداخلة. إن المقصود بالثقافة هنا منظومة الأفكار والمعتقدات والآداب والتقاليد لدى الشعوب، أو الجماعات الاثنية والقومية الدينية والمذهبية، بل وحتى لدى الجماعات السياسية أحياناً التي تصوغ في ضوئها جانباً من أو كل سلوكها أو ممارستها في الحياة العامة الاجتماعية والسياسية وذلك تبعاً للتنوع في ثقافتها وتبعاً للخصائص التي تتميز بها كل ثقافة عن الأخرى وهذا

المفهوم يعني ان الثقافة أية ثقافة قد تشكل الأساس أو المحور لهوية التكوين السياسي أو الحياة السياسية للشعوب والجماعات القومية والاثنية والدينية والمذهبية مهما كان مستوى ومضمون هذه الثقافة سواء بشكلها البدائي البسيط عند أكثر الجماعات انعزالاً عن المجتمع أو الجماعات الأخرى أو بشكلها الأكثر اتساعاً وتعقيداً وتداخلاً في الحياة الاجتماعية والسياسية الذي نجد تعبيراته المعاصرة في الدول والكيانات السياسية القائمة أو في مؤسسات المجتمع المدني الأهلي أو المؤسسات الثقافية السياسية والاقتصادية ضمن دول وكيانات سياسية أصغر. إن هذا التنوع الثقافي الذي ترافق ظهوره مع ظهور الشعوب والجماعات البشرية والذي نجد تعبيراته الأوضح والأكثر شمولاً في عصرنا الراهن يطرح سؤالاً كبيراً ومهماً حول ما إذا كان هذا التنوع الثقافي يفرض قيام تعددية ثقافية أم لا. وحول ما إذا كانت هذه التعددية الناجمة عن ذلك التنوع تفرض بالضرورة قيام تعددية سياسية تؤدي في ظروف تاريخية وسياسية معينة إلى قيام كيانات سياسية ومن تلك التساؤلات يمكن ان نشتق الأسئلة التالي:

هل يؤدي نمو وازدهار الثقافات المتنوعة في ظل التعددية الثقافية والتعددية السياسية الناجمة عنها إلى التناحر والاحتراب والصراع فيما بينها ام انها وعلى العكس من ذلك ستجد الظروف الملائمة للتعايش والتفاعل والتكامل والازدها في إطار شكل من أشكال الوحدة ثم ما هي بالتالي مقومات وشروط آليات الحوار؟

لقد أوجدت هذه المسألة إشكالية بشكلها الأول البدائي مع نشوء الجماعات والشعوب ونمو الثقافات المتنوعة لكن أخذت تطرح بشكل قوي وأكثر تحديداً مع بداية القرن العشرين القرن الحالي وهي مفاهيم حق تقرير المصير والاستقلال غير ان طرحها الآن يتخذ أهمية اكبر خاصة بعد التطورات السياسية والاجتماعية العاصفة التي شهدها العالم وما يزال خلال السنوات الثلاث الماضية بعد الانهيارات الكبرى التي لحقت بدول أوروبا الشرقية ثم إلى جدار برلين والانهيار المدوي في الاتحاد السوفييتي وكذلك بعد أن أصبح العالم ذا قطبية واحدة وهي الولايات المتحدة والتحكم بشكل كبير في مسار الأحداث والتطورات السياسية العالمية، كانت مسالة التنوع الثقافي ومسألة التعددية السياسية وما ينجم عنها من صراع أوسع بين البلدان والشعوب أو بين الجماعات الثقافية والسياسية في إطار البلد الواحد من أعقد المشاكل التي واجهها العالم خلال القرن الحالي ومع نهاية هذا القرن يخص بالاضطراب الشديد والتسارع الذي أصبح يلف العالم بشعوبه ودوله المزيد من التعقيد على هذه المسألة، وأصبح التطلع لإيجاد الحلول والمعالجات الملائمة لها مهمة راهنة

وعاجلة أمام المثقفين والمفكرين السياسيين، مهمة تستوجب ان تتبوء حيزاً أكبر من الاهتمام خاصة ما يخصنا بمسألة حقوق الإنسان التي تتفرع عنها أو تسبقها مسألة حقوق الشعوب والجماعات الاثنية والدينية الخ.

إن ما يعطي هذه المسألة مزيد من الأهمية هو الانبعاث الشديد الراهن في الاثنيات والأعراق والتكوينات الثقافية والسياسية والذي يترافق إما مع اشتداد قمع دولها لها من جهة أو مع انحلال وضمور دول أخرى حيث النتيجة في الحالتين تعزيز ذلك الانبعاث في اتجاهات ومسارات لا أحد يستطيع الجزم والتنبؤ أين سيستقر به المطاف في نهاية الأمر. وهكذا بين الخشية من التفكك الداهم للدول والمجتمعات والمآل المجهول لذلك الانبعاث من جهة وبين الحق الإنساني والسياسي للشعوب والجماعات المختلفة في التعبير عن نفسها وعن تنوع ثقافاتها من جهة ثانية قد ترسم مجاهيل المعادلة ومهمة حلها ومعالجتها في آن.

التنوع الثقافي... المصادر والمضاعفات

ان كون نشأة الشعوب والتكوينات الاثنية والعرقية والدينية والمذهبية ووجودها هو واقع موضوعي واضح، كذلك يعني التنوع في ثقافتها وامتلاك كل ثقافة بخصائص تتميز بها عن الثقافات الأخرى هو أيضاً واقع موضوعي واضح لا يمكن إلغاءه وتجاهله على اية حال. هكذا شكل التنوع في ثقافات الشعوب والجماعات العرقية والاثنية والدينية والمذهبية في أحيان كثيرة هوية سياسية لعدد منها حيث شكلت هذه الهوية مبررا أو مقدمة لقيام كيانات سياسية وفي حين قريب، انقرض أو تضاءل وجود من تلك الجماعات فقد احتفظت جماعات أخرى بهويتها الثقافية دون ان تجعل من التمايز الثقافي هذا هوية سياسية لها لذلك بقيت منضوية مع جماعات أخرى في إطار كيان سياسي أو بلد على ان الجماعات الأكثر تطلعا تجعل التمايز في خصائصها وثقافاتها هوية سياسية لها هي الأقليات أو القوميات أو الجماعات الاثنية التي شكلت كما يقول «هلكوت حكيم» محوراً أساسيا في الجغرافيا السياسية والجغرافيا الثقافية في اوروبا الغربية على سبيل المثال، وبالانتقال من العام إلى الخاص يطرح السؤال التالي: هل ثمة تنوع ثقافي في البلدان العربية الإسلامية أو ان هناك ثقافة واحدة؟ وما هو موقع الجماعات الاثنية والدينية والمذهبية المتواجدة في هذه البلدان وكيف تعبر عن نفسها وعن تنوع ثقافاتها وخصوصيتها وبالتالي عن هويتها السياسية، في مقارنة بين تنوع الثقافات وتعدد الجماعات في أوروبا

والبلدان العربية الإسلامية وخاصة شمال أفريقيا يجتهد «بيزاني» رئيس معهد العالم العربي في باريس في توصيف هذه الحالة فيقول: في أوروبا وبالرغم من تنوع ثقافاتها تسعى لإنشاء جماعة سياسية جغرافية في حين لم يتوصل العرب جنوب المتوسط (شمال أفريقيا) إلى تحقيق وحدتهم السياسية بالرغم من وحدتهم اللغوية والثقافية والدينية. ويقول أيضا في شمال المتوسط (أوروبا) ينتمي التنوع إلى الحقل الثقافي، وتنتمي الوحدة إلى الحقل السياسي. اما جنوب المتوسط فالوحدة والتنوع سياسي، أما سيد حسن نصر أستاذ في جامعة جورج واشنطن فيرى في تناوله لمسألة الوحدة والتنوع في ثقافة الشرق الأوسط ان هنالك تنوع مذهل ولكن مع وحدة متميزة فعلا وكمثال على ذلك التنوع والوحدة يشير إلى عدد كبير من المظاهر في مجالات العرق والدين واللغة وكذلك القومية باعتبارها عنصر للتجزئة في الشرق الأوسط وفي ضوء ذلك يتساءل ما إذا كانت هناك ثقافة إسلامية واحدة أم حضارة إسلامية ذات ثقافات متعددة من بينها العربية والتركية والفارسية اليوم وبمقارنة مماثلة عقدت ندوة أصيلة الثقافية في آب ١٩٩٢ تحت عنوان "الثقافات العربية والنظام العالمي الجديد". وقد نال هذا العنوان اهتمام عدد من المشاركين بالندوة الذين اعتبروه اعترافا بالثقافات العربية وتنوعها وغزارتها واعتبارها امتدادا للتاريخ والجغرافيا. لكن تلك الجماعات وثقافاتها بقيت في الواقع جماعات هي الأكثر تعبيرا وبروزا وتأثيرا، وذلك في ظل تعددية واقعية تعترف بها أحياناً كل الثقافة أو جماعة بالأخرى أو تتجاهلها فتتعايش أو تتصارع وتختلف معها في أحيان أخرى وفي ظل هذا التعدد الكبير للشعوب والجماعات العرقية والمدنية والقومية والمذهبية والدينية وتنوع ثقافاتها نجد ان الثقافة الإسلامية لا تشكل الهوية السياسية لكل المسلمين وان شكلت هويتهم الثقافية كما لا تشكل الانتماءات القومية حيث الهوية السياسية المطلوبة بينما ترجح عليها الهوية الوطنية للكيان السياسي.

أما الانتماء المذهبي فلا يشكل بدوره الهوية السياسية للجماعة المذهبية المعينة حيث التوزع القومي والمناطقي يعيق تشكيل تلك الهوية فضلا عن إعاقة بروز مرجعية سياسية لهذا الانتماء المذهبي هذا التنوع الغزير لعدد الجماعات والتكوينات القومية والمذهبية وثقافتها في البلدان العربية الإسلامية والتداخل والتعدد في انتماءاتها يطرح تساؤلات عديدة حول المغزى الذي ينطوي عليه هذا التنوع، وتساؤلات أخرى حول ما إذا كان ممكنا استمرار هذه الأوضاع على ما عليه دون انفجارات تؤدي إلى تفكيك وانقسامات وربما الحروب الأهلية مع بقاء القهر والظلم وغياب التعددية، هل ثمة معالجات ممكنة ومتوازنة وواقعة يمكن

الأخذ بها، عندما ننطلق من القيم والاستناد إلى المبادئ والشعارات العامة المجردة لمعالجة هذه المسألة الإشكالية كالدعوة المطلقة لحق تقرير المصير وتنمية وتعميق التنوع والفروق بين الجماعات المختلفة وثقافاتها دون أيجاد ثقافة موحدة فان أحدا لا يستطيع ان يجيب عن الآثار التي تسوء بها الأوضاع بعد ذلك استفحال الحلول القمعية المدمرة التي تلجأ إليها الحكومات القمعية والدكتاتورية وتنتهك بها حقوق الإنسان والجماعات وتمنعها عن التعبير عن نفسها وخصوصيتها وثقافتها عبر إلغاء أو تجاهل هذه المسألة الإشكالية هي حلول لا أحد يغامر أيضا بالإجابة على حجم الكوارث التي نجمت أو ستنجم عنها. من هما يبدأ الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية والاقتراب بها للجميع في إطار وحدة الكيانات السياسية القائمة ربما يكون السبيل اكثر ملائمة لحلول عقلانية وواقعية وغير هجينه إذا كانت التعددية تعني التعبير الموضوعي عن وجود الجماعات والتكوينات القومية والعرقية والسياسية لأي مجتمع فان التنوع الثقافي وخصوصية لتلك الجماعات هو التعبير الموضوعي والعملي لتلك التعددية على ان المشكلة المطروحة هنا لا تتجلى بتوصيف التعددية وما تنطوي عليه من معنى بل تتجلى في الاحترام والإقرار بها من قبل الجميع والسلطة المركزية، ان الاعتراف بالتعددية والإقرار بها هو الخطوة الديمقراطية الأولى والضرورية التي تمهد إلى الخطوة التالية وهي وضع تصورات نظرية وآليات عملية لترسيخ التعددية في الواقع وبما يضمن حقوق الإنسان وحقوق الجماعات التي يتكون منها المجتمع وبما يضمن نمو وتفاعل وازدهار ثقافته المتنوعة. هذا من جهة وبما يضمن بقاء الكيانات السياسية القائمة أو تطويرها بالأشكال المناسبة وبالإدارة الثقافية الحرة للجميع من جهة ثانية، ثمة معادلة متوازنة تقول: يكون أحد طرفيها ان التعددية لا تطبق وتزدهر الا في إطار وحدة الكيان السياسي الأكبر القائم ويكون طرفها الثاني ان وحدة الكيان في إطار عام حامي للتعددية لا يمكن ضمان تطورها في تفكيك التعددية.

إسماعيل القادري – مهندس عراقي

ما تفضل به الأخ السنوسي محمد أنا اعتقد إن كل سلطة في العالم العربي أو في غير العالم العربي هي حالة ثقافية لأن السلطة فكر قد يكون هذا الفكر مايع جدا أو قد يكون متخلف أو قد يكون افضل من غيره لكنه أيضا ما يحدث في العالم العربي ان السلطات وتعددياتها الثقافية هي تعدديات متسلقة، نحن من غير جانب السلطات، ولا اعتقد انه يراعي المعايير الحقيقية.

أحد المعلقين

لدي عناوين كثيرة سوف اعددها فقط لا يمكن بأي حال من الأحوال تعريف المثقف لأن المثقف لا ينتمي لا إلى طبقة ولا إلى مهنة معينة المثقف بطبيعته إنسان لا ينتمي إلى قومية أو مجتمع معين ولكن يمكن تحديد الثقافة لان أي ثقافة ترتبط ببعدين الزمان والمكان. أنا أرى ان هناك بعداً آخر للتعددية الثقافية هناك الثقافة المتخفية الثقافة الميتة واغلب الذين يعملون في الثقافة في العالم العربي ينشغلون في هذا الإطار من الثقافة المتخفية التاريخية التي لا ترتبط بالعصر ولا بقضايا الإنسان المعاشة واعتبر هذا الانشغال هروب من الواقع والمستقبل والانصراف إلى عالم انقضى وعالم منزوي في الواقع، هناك أيضا الثقافة التبريرة وهي ثقافة لفظية وهذه الثقافة ينشغل بها مثقف السلطة في أغلبية الدول العربية هذا التبرير يأتي تبعا لأقوال أو تصرفات أو أعمال الحاكم العربي وهو حاكم ديكتاتوري بطبيعة الحال، فهذا المثقف السلطوي يأتي على خطاب القائد أو الرئيس أو الحاكم أو الملك او الأمير أو الشيخ، فيطنب به تحليلا وتفسيرا إلى نهاية المطاف وفي نفس الوقت هناك الثقافة الحزبية وهي ثقافة جزئية أيضا وهذه جزء يسير من ثقافة المجتمع ولا تعبر عن ثقافة المجتمع هناك أيضا ثقافة العالقة أي التعلق بالثقافة الخارجية التي لا ترتبط بالمكان الجغرافي أو الزمان الذي يتسم به ذلك المثقف على سبيل المثال العربي. إما أميل أو التزم بالثقافة التي يمكن ان نصفها بأنها ثقافة الوسط للواقع ثم التصدي لهذا الواقع بكل مشكلاته القائمة ثم محاولة تجاوز هذا الواقع والدفع باتجاه المستقبل هذه هي الثقافة الإنسانية هذه هي الثقافة التي تبشر بحقوق الإنسان وهذا هو المطلوب من الثقافة.

رد على فاروق أبو عيسى[٢٢]

الكلام للأستاذ فاروق أساس تجمعهم السياسي رفض الفكر الديني... الحركات التي يعنيها (فاروق) موجودة في كل بلد عربي. ما يدور في الجزائر هو عجز الحكومة وقيادة الإنقاذ على التعايش. هناك حركات إسلامية منذ ١٩٢٨ الاخوان المسلمين بداية لها تنهض على أساس ان العقيدة الإسلامية والمشاعر الإسلامية يمكن لها ان تعبيء الجماهير العربية للنهضة. في السودان وعندما

[٢٢] للأسف لم تسجل مداخلة الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام لاتحاد المحامين العرب، وذلك بسبب خلل في آلة التسجيل، لذا نرجو التنويه والاعتذار ولكنها كانت مداخلة قيمة وأثارت نقاشاً ساخناً، فقد قدم أبو عيسى اجتهاداته وآراءه الجريئة ويظهر ذلك من خلال الردود والمداخلات.

شاركوا في انتخابات ١٩٨٥ اخذ ٥٤٠. مقعداً فـــي الجزائـــر اخـــذ الأغلبيـــة فـــي الانتخابات البلدية، وقد كتبت ٣ مقالات في الحياة ضد الجبهة الإسلامية للإنقـــاذ ضد رغبتها في السلطة بأي ثمن ولا يمكن ان تغمض عينك عن هذا الواقع، أنا أظن انه لا يمكن ان تكون ديمقراطيا ولا موافقا على حقوق الإنسان عندما تنكر الأحزاب الأخرى.

د. عبد العال – كاتب اجتماعي مصري

المفترض اننا مجتمعون من اجل حقوق الإنسان وان المجتمعين لديهم قـــدر من المعرفة يمكنهم من ان يعرفوا حقوق الإنسان ويعرفوا دورهم فـــي ســـبيل تجذير هذه الحقوق في واقع المجتمع العربي. ولكن للأسف الـــشديد الـــصورة المشارك فيها تؤكد انه كما تكونوا يولى عليكم. نلاحظ ان كل منا يريد ان ينفي الأخر – ونحن هنا نتكلم عن حقوق الإنسان – ليست هناك موضوعية كاملة وقد طرح الشيخ الغنوشي موضوع «المصالحة» فنجد في ان هذه الـــدعوة لا تجـــد الصدى بين الفرقاء الذين يتنافسون في مسألة حقوق الإنسان وكيفية إبراز تلـــك الدعوة وكيفية حماية الإنسان ما دام له رأي حتى ولو كان مختلفاً معي يجب ان أحميه وأدافع عنه.

المحور الأول: المثقف والسلطة وحقوق الإنسان

لدينا استعداد غير عادي لتحجيم بعضنا البعض وان نترك مثل هذه القضية الحساسة لو أخذنا هذا المحور ورأينا ان هناك في المنتصف ما بين المثقف وما بين السلطة هناك إنسان، إنسان تمارس السلطة عليه نوعاً من القهر والاستلاب، ومثقف نبحث له عن دور خلال هذا الصراع، ونحن الآن نتكلم عـــن البـــدائل

السياسية، المثقف الآن يتحول إلى مناضل من أجل ان يكون هو البديل السياسي للسلطة واعتقد ان هذه الوضعية غير صحيحة. ونحن من خلال مجموعة المحاور يجب ان نخلق لنفسنا منهجاً فالمثقف لا يمكن حصره بأدلجة معينة ووضعه تحت إطار معين ونحن الآن نتصارع حول هوية نحن أصلاً في غنى عنها، فنحن نتحدث عن دور المثقف بأي هوية بأي أيديولوجية، ما هو دور هذا المثقف لانه يريد الآن ان يناضل في حد ذاته، هذا المثقف الآن غير موجود معنا. نحن الآن نتكلم عن «الأنا» التي يحاول كل واحد منا ان يعبر بها عن نفسه هذه النرجسية التي نقع فيها لابد ان نتحرر منها، نحن نتكلم عن مثقف غير موجود معنا، مثقف موجود الآن في عوالمنا، مثقف يعيش بين جموع الناس ليؤدي هذا الدور ولكي يكون لدينا منهج متطور أكثر خدمة لابد ان نصل إلى الجمهور.

– إن أخطاء المسلمين لا يمكن ان نحملها على الإسلام، أي إذا أي مسلم أو أي حركة إسلامية قام بخطأ معين لا يمكن ان نحمل هذا الخطأ على الدين الإسلامي وعلى النظرة الإسلامية « ولا تزروا وازرة وزر أخرى».

– لو كان هناك موقف إسلامي فالإسلام اعتنى بالإنسان أكثر من أي من الأنظمة الأخرى وكرم الإنسان من الأشكال بحيث ان الانتحار نجد ما يبرره إذا إنسان عمله. بينما الإسلام يمنع الانتحار لان الإنسان له الكرامة العليا فهناك حديث عن الرسول (ص): سئل رسول الله من قتل هذا الشخص فقالوا لا ندري فقال القتيل بين المسلمين ولا تدري من قتله. والذي بعثني بالحق لو ان أهل السماء والأرض اشتركوا في دم مسلم ورضوا به لأكبهم الله على وجوههم في النار. فلو ان كل المسلمين قبلوا على قتل واحد ظلماً لوضعهم الله جميعهم في النار نتيجة هذا.

وهناك آيات كثيرة في هذا الصدد – ولقد كرمنا بني آدم وحملناه في البر والبحر ورزقناه من الطيبات وفضلناه على من خلقنا تفضيلا – هذه كلها تعكس ان نظرة الإسلام نظرة عالية ويهتم بالإنسان ويهتم بحقوقه، من قتل نفساً بغير حق فكأنما قتل الناس جميعاً – الإنسان مكرم ومحترم فيجب ان لا نحمل أخطاء بعض الحركات الإسلامية وبعض الشخصيات الإسلامية على الوجود الإسلامي وعلى نظرة الإسلام.

لي ملاحظتين:

الأولى؛ يبدو ان حديثنا عن حقوق الإنسان يتداخل مع مواقفنا السياسية وأيديولوجياتنا وعقائدنا الشخصية وهذا متناقض مع مبدئية حقوق الإنسان.

والثانية: قد يجوز ان نقول ان حقوق الإنسان هو ما اتفق عليه في هيئة الأمم أو في القوانين الدولية ولكن هذا لا يمنع من توجيه النقد للمسار الذي تكونت في حقوق الإنسان، لانها تكونت في ظل ظروف دولية وهناك شعوب وحضارات لم تساهم **في** صياغة هذه المبادئ وبالتالي لها الحق الآن ومن بينها الفكر الإسلامي فله الحق ان يساهم في صياغة نظرية حقوق الإنسان ويدخل قوانين على هذه اللائحة الدولية بما يتناسب مع فكره الذي هو طليعي في مسألة حقوق الإنسان ولا يمكن ان ينكر، فالتركيز على الإسلاميين وعلى المسألة السياسية غطى على بحث الجانب الفكري في مسألة حقوق الإنسان، وعلاقة الإسلام في حقوق الإنسان يبقي في التنفيذ في النماذج المطروحة فمثلاً النظام السوداني أخذ به في المسألة السياسية وليس مسألة حقوق الإنسان ولا مسألة الفكر الإسلامي المحض، ويجب التركيز والاهتمام بهذه الازدواجيات فالثنائيات التي أوردها الأستاذ عبد الحليم الرهيمي في تكويناتنا الشعبية هي بعكسها أيضاً ازدواجيات في تركيبة كل منا – وبالتالي موقفنا معقد – فالمثقف هو سياسي والسياسي هو معارض أو هو حامي للسلطة والحاكم اليوم في السلطة قد يصبح غداً معارض. لا أدري من بيننا هل هناك من ساهم في تعذيب الناس أم لا. عندما كانوا في السلطة وربما يكون من بين العاملين في حقوق الإنسان في بلادنا العربية من ساهموا في التعذيب عندما كانوا في السلطة، فالفصل بين الدين والسياسة جيد على ان يكون في إطار وظيفي وليس في الإطار الاجتماعي الحضاري الثقافي، فليس لرجل الدين ان يحكم، ولكن الإسلام يجب ان يكون مسنوداً بخلفية حضارية ثقافية له وإلا لماذا نمثل في كل المقاييس وعلينا ان نحدد – الصحافي يجب ان يكون صحفي وليس حالم ان يصبح وزير. في المجتمعات الغربية نادراً ما يتبدل الأمر إذا تبدل يكون ظاهره استثنائية. فالمثقف يجب ان يكون له دور كمثقف والسياسي يجب ان يكون له دور كسياسي. فكل إنسان له دور. عديد منا يريد ان يجمع كل الأدوار أو بنوع من أدواره فاذا أخذنا المسائل بهذه الطريقة نطبقها على ذاتية الأفراد وكذلك على تكوينات الشعوب ونبادر بطرح المفاهيم بصورتها الأولى ليس بهذه الطريقة.

أحد المعلقين

الواقع بالنسبة لموضوع الإسلام، هناك معطيات معينة لكل دولة في العالم بالنسبة للسودان خاصة جنوب السودان هذه من المناطق التي فيها المعادلات غير واضحة فهل المعلومات عن جنوب السودان غير دقيقة.

الإسلام المطبق في السودان غير حقيقي. فكما قال الشاعر بلند الحيدري عن مقولة محمد عبده الإسلام في أوربا والمسلمين في الوطن العربي، نفس الشيء بالنسبة للماركسية أو القومية، فالكلام الذي طرحه ماركس غير مطبق في الاتحاد السوفييتي، فهنا المعضلة ، الآن هناك تيارات إسلامية متعددة فالإنسان عندما يريد ان يتعامل مع الواقع الإسلامي يجد نفسه لا يدري ماذا يتبع هل التيار العام هل تيار القرآن هل التيار المحدد باتجاه بلده فالإسلام يطرح نفسه كبديل للأفكار التي سادت المنطقة والوطن العربي التجربة التي نشهدها الآن ليست هي الصحيحة فإيران دولة إسلامية ولكن تجربة إيران بالنسبة لحقوق الإنسان التي نناقشها الان أضعف تجربة في المنطقة والواقع ان المنطقة تعيسة جداً ولا تبشر بأي خير في قضية حقوق الإنسان.

أحد المعلقين

مثل آخر على النجاح نجده في إيطاليا رغم الفساد الذي نراه في المستوى السياسي في إيطاليا ولكن لديه مجتمع مدني ضارب الجذور في إطار نقابات مجالس بلدية ورغم كل الفساد الذي نسمع عنه فالمجتمع الايطالي يتحرك ويتقدم لان تشكيلات المجتمع المدني حية وفاعلة، أما بالنسبة للفكر السلفي الديني تتحفظ الأجندة الدينية بوضوع التغيير والتحول في المجتمعات العربية، والمشتغلون في قضايا حقوق الإنسان لديهم موقف خيار إما ان ينضوي تحت السلطة المستبدة في تبرير التضييق على الإسلاميين أو ان يتحالفوا معهم محاولة لقمع بهذا الفكر أو مهادنته دون محاولة مجادلته على الصعيد النظري. المطلوب حوار واضح وتصور واضح للتحويل نحو الديمقراطية في مجتمعاتنا والإبقاء على المشروع من أجل قضايا الحرية والتسامح والتقدم.

الحوار دار اليوم حول قضية حقوق الإنسان هل هي في المواثيق الدولية أم هل هو الشرع وإذا كان الشرع هل استبدل الاتجاه الديني بمشروع لحقوق الإنسان وما رأي الفئات الأخرى؟ هذه كلها قضايا لم تبحث ولم توضح بالنسبة لاتفاقات السلام. ان اتفاقية السلام لها أبعاد مختلفة فمن زاوية يمكن ان يكون لها تأثير ايجابي أو قد تسبب القمع. فبالنسبة للمعركة القومية انتهت القصة – أو

هكذا تبدو – انتهت مرحلة الشعارات في التعامل ولكن هناك تصور آخر تكون فيه النخبة المثقفة بعيدة عن التشكيل ومتروك الأمر للسياسي في تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة. فلكم ان تتصوروا أي نتائج ومنتهى الغرابة في مؤتمر كهـذا ان لا يكون هناك بحث على ما حدث على تأثيره على طبيعة ومهمات المشتغلين في حقل حقوق الإنسان، النخبة المثقفة في المنطقة العربية.

هل تترك صياغة خارطة المنطقة للسياسي وان لا يكون لنـا دور كنـاس مشتغلين في إطار قضية الثقافة وقضية حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي؟ هل يمكن تجاهل ما حدث وهل يمكن تجاهل التشكيل الجديد لخارطة المنطقة؟ مثلاً تعبيراً عن ذلك موقف الأخوان المسلمين في الاردن من الاتفـاق – إصـدارهم بيان – التطبيع موقف سلبي.

هل المشتغلين بالثقافة ليس لديهم ما يطرحوه في هذه المرحلة الجديدة فـي قضايا حقوق الإنسان؟ هناك تشكيلات داخل المجتمع الإسرائيلي مهتمة بحقـوق الإنسان، هل من المفيد مد جسور معها وهل من المفيد مد جسور أيـضاً مـع المهتمين بقضايا حقوق الإنسان في المنطقة العربية وبين المثقفين عموماً مثـل قضايا تبحث حول حرية التعبير وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير القـضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ما هي مهمات المثقفـين والمهتمـين بقضايا حقوق الإنسان، ما دامت حركة الصراع مستمرة هذه قضايا واسئلة مهمة يجب ان تتبادل الآراء حولها.

تعليق غادة الكرمي

أثار عباس نقطة مهمة جداً وهي الصراع العربي الإسـرائيلي، فموضـوع إسرائيل في المرحلة التي نمر بها يجعلنا لا نستطيع ان نتكلم عن أي موضـوع في العالم العربي بدون ذكر إسرائيل، فالمجتمع العربي في وضعه الراهن غير جاهز لمواجهة المجتمع الإسرائيلي فنحن نتكلم عن إسرائيل من الناحية السياسية ولكن من النادر ان نتحدث عنها كمجتمع وما هو هذا المجتمع ما هي تركيبتـه وما هي قيمه؟ لابد من درس هذا الموضوع ويجب ان اركز على ناحية أخرى وهي ان المجتمع الإسرائيلي مجتمع مدني ومجتمع ديمقراطي ومهما اختلفنا معه فهو مجتمع ديمقراطي، سؤال ما هو تأثير هذا النوع من المجتمع على المجتمع العربي، وكيف يمكن ان نتعامل مع هذه الحقيقة الجديدة، هل نريد ان نبني جسراً بيننا وبين المفكرين الإسرائيليين؟ تحدثنا عـن المجتمـع العربـي ومـا هـي الصعوبات في تكوين هذا المجتمع في العالم العربي. السؤال المهم كيف يمكـن

ان نبني مجتمع مدني في العالم العربي. لمــاذا لا نبنـــي؟ مـــا هـــي المـــشاكل الأساسية؟

د. مصطفى عبد العال

هناك نقطتان أود الحديث حولهما، **الأولى**: هناك بعــض المــشاركين فـــي مداخلاتهم يحاولون الفصل بين دور المثقف ودور السياسي. وليس هناك فــرق فالمثقف يكسب قيمة أكبر عندما يكون دوره مع العمل السياسي ولـــيس حـــين ينفصل عنه وان يكون في برج عاجي ولا يسعى لفهم مشاكل مجتمعه ولا يسعى لحل هذه المشكلات.

فهذا فهم خاطئ لدور المثقف. وخـــصوصاً وان المجتمـــع العربـــي لا زال متخلفاً ويحتاج إلى مجهود مكثف في طليعة الذين هم المثقفين علـــى اخـــتلاف مدارسهم وان يكون لهم الدور الأساسي في دفع الناس لبناء المجتمـــع المـــدني وهذه قضية حيوية بالنسبة للمجتمع العربي وليتنا نستطيع أن نقيم فيه مجتمـــع مدني يعتمد على مؤسسات أهلية في مستوياتها المختلفة من المستويات الأدنـــى في تصاعد إلى المستويات الأعلى. فالجامعة في مصر اول مـــا بـــدأت كانـــت جامعة أهلية وكان مستواها افضل وأرقى مما كانت عندما تحولت إلى حكومية. فعندما كانت أهلية أو شعبية كان دور الرأي العام هو الموجه لحركة الجامعـــة ويؤكد دورها وفاعليتها، فعملية إقامة المؤسسات المختلفة يساعد علـــى إقامـــة المجتمع المدني.

أما عن المثقف أريد أن أؤكد على دور رفاعة الطهطاوي فقد كـــان مثقفـــا واشترك في السلطة. طه حسين أيضا وغيره، كذلك دور ساطع الحصري عندما تولى التعليم في العراق – بصرف النظر عن الاتفـــاق أو الاخـــتلاف – مـــع توجيهاته أو النتائج التي ترتبت لكن دوره فـــي العـــراق مـــن خـــلال تـــدعيم المؤسسات التعليمية أو دور رفاعة الطهطاوي في السودان من خلال افتتاحـــه للمدارس هذا هو الدور الذي نحن نريده.

ان اتفاقية السلام مع إسرائيل هي نتاج وضعية معينة في الـــوطن العربـــي فنحن نعيش أسوأ مرحلة أو زمن عربي. فان الأمة العربية تجـــد نفـــسها أمـــام أشكال واهية هذه الأنظمة السياسية، فحروب عربية عربية، مشاكل في الداخل، حالات من الإحباط في اكثر من منطقة عربية، فاتفاقيات السلام وريث طبيعـــي جداً لمثل هذه الفصيلة السياسية. الإنسان العربي أمام حالة من الخيبـــة وهـــذا يقودنا للحديث عن المجتمع المدني كمشروع حضاري، وهذا المشروع له اصله

كذلك فالحالة التي وجدنا فيها أنفسنا بعد كامب ديفيد حالة انهيار للمشروع الثقافي العربي الذي ولد في رحم المشروع القومي، فإذا نظرت إلى الوضعية العربية مع أنيس منصور مع نجيب محفوظ مع كل هذه الرموز تجد إنها تتساقط جميعا لتصبح صوت في مشروع تطبيعي. ان المشروع الحضاري المدني لا بد من طرقه بعد سقوط المشروع القومي الذي لم يكن حضاريا في حد ذاته لانه لم يدع إلى الثورة الحقيقية ولا إلى الوحدة الحقيقية. ان مشاريع الوحدة كلها أدت إلى التفتيت. مشاريع الثورة تؤدي إلى الانقسامات. فإذا كنا نريد ان نقف أمام هذه الإرث، لا بد من ان ننهض بمشروع ينقذ ذهنيتنا التي نعيشها. يجب ان نعمل على خلق ذهنية تحاول ان تعيش مشروع حضاري حديث مشحون بالعطاء بإعادة الثقة في كياناتنا، في وجودنا.

ذكر عباس ثلاثة عوامل، دولية وإقليمية ومحلية كيف ننظر إلى هذه العوامل؟ أو ما هو مكسب الإنسان العربي من هذه التحولات؟ العامل الأول وهو فشل الأنظمة الدولية. فشلت هذه الأنظمة الشمولية وبرز التوجه نحو الديمقراطية وفي نفس الوقت كان العالم العربي يفتقر إلى التيار الديمقراطي القومي الذي ينسجم مع هذا التحرك. فهناك منطقة فراغ ديمقراطي في العالم العربي لا تنسجم مع هذا البعد الدولي وهذه مسألة مهمة جدا.

كيف نعالج منطقة الفراغ؟

العامل الثاني وهو بروز حركة التطرف، وهذا عامل محلي، وهو في قناعتي رد فعل للتطرف الحكومي في العالم العربي فكل الأنظمة العربية تلجأ إلى القمع المباشر فيضطر المواطن العادي البسيط مهما كانت عقيدته السياسية أو الاجتماعية للرد على هذا العنف بالأسلوب الذي يختاره، فهو عنف مبرر شئنا ام أبينا وبالتالي لا يستطيع التيار الديمقراطي أو الحركة الديمقراطية ان تفرض الحظر أو العزلة على هذه الحركات بحجة لجوئها إلى العنف إنما يجب التعامل مع هذه الحركات واحتوائها وإدخالها ضمن اللعبة السياسية أو العملية السياسية في الداخل.

اتفاقات السلام مع الأسف الشديد وقبل ان آتي إلى اتفاقات السلام أقول ان جميع الأنظمة العربية القائمة هي وليدة عاملين: عامل الاحتلال الأجنبي وشركات النفط بالمرحلة الأولى ثم عامل الحرب الباردة بين الغرب والشرق في المرحلة الثانية. هذه الأنظمة.نرى ان الحرب الباردة قد سقطت ولكن هذه الأنظمة التي جاءت بها الحرب الباردة لم تسقط بعد وهذه اشكالية، والإشكالية الأخرى أن الاحتلال الأجنبي المباشر ونفوذ شركات النفط انحسرا في

الخمسينات والستينات ثم عادا إلى العالم العربي فيما بعد في الثمانينات والتسعينات. فهناك وجود أجنبي عسكري في العراق، وفي الكويت وفي البحرين والسعودية والامارات ومسقط وعمان وفي مصر والمغرب، وفرنسا أرسلت – كما قرأنا في الحياة – ألف مظلي للجزائر أخيراً وهذا طليعة الاستعمار الفرنسي المباشر للجزائر لقد عادت قوى الاحتلال الأجنبي للعالم العربي، تأتي لاتفاقيات السلام... إسرائيل حليفة الغرب منذ ان خلقت إلى هذا اليوم واتفاقات السلام تمت بتراضي أو اتفاق إسرائيلي غربي مع هذه الأنظمة التي وصفناها بانها وليدة الاحتلال والحرب الباردة. المفاوضات التي جرت بين الإسرائيليين وما يسمى بالعرب أو الحكام العرب على وجه التحديد بما في ذلك الرئيس ياسر عرفات تمت بصورة سرية/ لم يتم التمهيد لها بطريقة علنية، نحن نجهل إلى هذه اللحظة ما جرى من حوار سري بين إسرائيل وأمريكا والغرب بصفة عامة وهؤلاء الحكام. ما هي الاتفاقات السرية ما هي حقيقة الملاحق السرية، وما هي الصيغة التي تم التوافق عليها في هذه المرحلة والمرحلة القادمة، اذاً، ان هذا الحوار العربي الإسرائيلي يتم بين السلطة الإسرائيلية وحلفائها الغربيين وبين هذه الأنظمة العربية الفاسدة والدكتاتورية والتي يعاني منها الإنسان، وكشرط لإقامة الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان يجب إزالة هذه الأنظمة. فهل اتفاقات السلام هي لتثبيت هذه الأنظمة وتثبيت الدكتاتورية في هذه المرحلة والمرحلة القادمة على حساب حقوق الإنسان العربي وقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني، أم ان هناك قوى ديمقراطية معارضة في المجتمع الإسرائيلي، نأمل ان تمد يديها إلى القوى الديمقراطية الشعبية في المجتمعات العربية، فينبت تحالف قاعدي داخلي جديد يواجه السلطة القائمة في إسرائيل ذات المنازع العدوانية والتوجهات الاستعمارية والأنظمة الدكتاتورية العسكرية المتحالفة مع إسرائيل. إذاً مسألة الديمقراطية سوف تنبثق من هذه المعادلة، معادلة اصطفاف قوى الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية في داخل اسرئيل وعموم الشرق الاوسط. وبين النظام الإسرائيلي والنفوذ الأمريكي وشركات النفط وقواعد الاستعمار العسكري والحكام العرب.

ان ما طرحه الأخ عباس مهم جداً سوف انطلق من نقطتين، النقطة الأولى التي انتهى منها الأخ حسن صبري والنقطة الأخيرة التي انتهى منها الأخ عبد الجبار.

تحدث الأخ حسن عن قوى معارضة إسرائيلية يمكن اللقاء معها. هذا الكلام غير صحيح، حتى عندما اقتبس الأخ عباس (رأي شاحال) انه كمن يضحك على

الناس فهو يقول ان الطبقة العاملة الإسرائيلية والطبقة العاملة الفلسطينية يمكــن ان يتفقوا ويثوروا ضد العدو المشترك. وقال ان الثقافة اليهودية والتعليم البنائي الصهيوني للدولة الإسرائيلية لا يرى العرب الا من فوق. هذه الثقافة الموجودة. هناك تلائم جداً ليس شرطاً ان يكونوا معارضين للسلطة حتى يقبلــوا حقــوق الإنسان.

الموضوع الثاني هو قصة التسوية وقصة المعارضة، التسوية مشكلة جديدة هي من يكون ضد التسوية أو يسكت. فهذا سيكون ضدنا، فياسر عرفات يتحدث عن حماس ويقول هؤلاء ارهابيين، ففي اللحظة التي يقول ياسر عرفات عــن حماس بانها ارهابية فهذا شيء خطير جداً. قبل أسبوع اتصل بي مسؤول مــن المعارضة الإسلامية – فرع لندن – والشيء الأساسي الذي اتهمنى بــه، وهــذا أمر خطير، فما هو دور المثقف ان لا يماشي الظــروف ويتغيــر معهــا، دور المثقف ان يتحدث عن الحقيقة للناس، وللأسف مثقفونا العرب والذي جزء كبير منهم يكتب في الصحافة العربية إما يقول نصف الحقيقة أو ان يحّور الحقيقة

المعارضة مطروحة حالياً كانها معارضة إسلامية. الشارع الفلسطيني كلــه معارض، لا يمكن ان يقبل الفلسطيني ان تكون ٦٠% منهم لاجئين، حالياً هناك مشكلة في الاردن وهنا يبرز دور المثقفين. هل الفلسطيني اردني؟ هذه مــشكلة كبيرة جداً. انه خائف ان يقول أنا أردني ويتهم بأنه تنازل عن فلسطين، ويخاف ان يقول أنا فلسطيني فيقال له انت فلسطيني اترك البلد. هذه مشاكل يومية وعلى المثقف ان يطرح هذه المشكل وما طرحه عباس مهم جداً ويحتاج إلــى نقــاش طويل. ولم نناقش قضايا من قضايا حقوق الإنسان. أنا من حقــي ان اعتــرض وأقول ان الاتفاقية غلط، هذا حقي وانت كشخص تؤيد الاتفاقية لك هــذا الحــق فكيف تريد مني كمثقف ان اقبل بما تقول؟ أم أظل تحت الطاولــة، ومــن هنــا يصبح الأصوليون هم البديل. لان المثقف العلماني أقر بأن ليس له دور، فهنــا يكون الحق للناس في التوجه نحو الاتجاه الأصولي، فحماس اكتسبت الــشارع لتقاعس المثقفين العلمانيين.

تعليق

اننا اذا انتقدنا احدا أو أي طرف، يعتبرك الطرف الأخر انــك ضــد لــه. وللأسف فنحن لا نزال بهذه العقلية.

لقد طرحت مقارنات غير صحيحة بين شعب وحكومات. عنــدما تطــرح علاقة بين شعب وحكومات، هذه العلاقة في بلداننا العربي هي علاقة اســتلاب كامل. هل هي في إسرائيل اسوأ من هذا أو اقل. هناك فكر صــهيوني قــومي

شوفيني وكذلك نفس الفكر في البلدان العربية قد يكون اكثر سوءا. أرجو أن لا تتحول صورة العدو إلى تبرير لكل الثغرات والسوءات. كل ما افهمه ان هذا المؤتمر الفكري حول حقوق الإنسان في الوطن العربي وليس إسرائيل، أريد ان اطرح موضوع الفئة المثقفة. هناك التباس كبير فالفئة المثقفة يقصد بها الناس المنتجة لمجموعة الثقافة من فلسفة إلى أدب. الخ وفي عهد معين كانت هذه المجموعة صغيرة للغاية. الآن مع الدولة الحديثة تطورت نظم التعليم فلم يعد التعليم مقتصرا على نخبة صغيرة. وبالتالي عدد المثقفين اصبح هائلاً الآن هناك قطاع اقتصادي يسمى «الإنتاج الثقافي» من سينما ومسرح وتلفزيون وغيرها. هذا الآن يشكل ٤٠% من إنتاج الولايات المتحدة واليابان فهو الان قطاع رئيسي وبالتالي لم تعد ما يسمى بالطبقة المثقفة نخبة صغيرة متميزة ذات موقع خاص، فقد انتهى عهد الشاعر الذي يخطب في الميدان إلى آخره. حتى ان مفهوم الثقافة كمعرفة اصبح من السعة بمكان بحيث اصبح لا تجد إلا إخصائيين.

فلماذا تتوهم الفئة بالفكرة القديمة عنها هذه الفكرة للأسف ما تزال قائمة رغم انها غير موجودة في الواقع. فقد اتسعت قاعدة الناس القادرة على القراءة والتفكير. فمن هو المثقف ولماذا هذه – المجموعة – تمثل المثقفين العرب؟ لماذا هذه النرجسية؟

تعقيب محمد فائق – الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان

في المنظمة نحن مجموعة قليلة جداً، وكنا نحصل على المعلومات وندرس التطبيع وغير التطبيع. وبالنسبة للتطبيع أنا في رأيي العبرة ليست فيما يحدث ولكن بالنظر لما حدث في «كامب ديفيد» فقد عملوا السلام أولاً على ان يأتي التطبيع بعد ذلك. لكن لم يأت التطبيع. فالشعب المصري لم يتطّبع مع اسرئيل اطلاقاً، فالتطبيع الذي كانت تريده إسرائيل لم يحدث ابداً. نحن في منظمة حقوق الإنسان لا ندخل في أمور سياسية، ولكن من جانب آخر ان هناك ثلاثة أو أربعة ملايين فلسطين في الخارج لم يحصلوا على حقوقهم. وسنظل ندافع عن هذه الحقوق، واعتقد الان ان هناك محاولة لإقامة نظام شرق اوسطي وأنا ادعو المثقفين ان يقفوا تماماً أمام هذا المشروع الخطير الذي يريد ان يسلب الهوية، وهم يريدون اعادة رسم خريطة المنطقة. معنى ذلك ان إسرائيل ستكون لها اليد العليا فيه. انها ترتيبات استعمارية، فكل المشروعات تتم داخل إسرائيل.

لم يحدث التطبيع مع مصر ولن يحدث ما لم يكن هناك سلام عادل. بالنسبة

للفلسطينيين أمامهم شوط كبير، فانه لم يحدث الاتفاق على كل القضايا، نحن نريد السلام، ولكن السلام العادل.

شريف الربيعي – كاتب وصحفي عراقي

هناك ملاحظة صغيرة على موضوع سلطة المثقف وسلطة الإبداع والتي بدأ بها المحور الثالث للنقاش من بين محاور النقاش والاستنتاج الذي حاول الملتقى الفكري الرابع والذي تنظمه منظمة حقوق الإنسان في لندن استوقفني العنوان المثير الذي يتحدث عن سلطة المثقف وسلطة الإبداع. ولعل المثير فيه انه تعبير غير محبب إلى الأذن وهو يثير مفردات عن الحرية والعدالة والتسامح ويسعى لنبذ الارهاب وترسيخ مفاهيم العدل. تلك المفردات التي تشكل عالم السلطة العربية. وقد أثارني رأي الناقد عبد الواحد لؤلؤة وهو يتحدث عن قصيدة الحرب ويقصد بها الحرب العراقية الإيرانية فيرى ان تلك القصيدة في العراق قد اصبحت سلطة. وحين أراد تفسير مفهومه لتلك القصيدة السلطة قال انها كشفت عن مواهب لم تكن معروفة قبل الحرب وجعل من الكلام العادي شعراً. لذا لابد ان نجد مفهوماً واضحاً. القصد من كلمة سلطة المثقف وسلطة الإبداع. هل تعني تلك الكلمة انها استعارة رمزية لقدرة الثقافة على الإبداع والتغير والتوعية أم القدرة على تسهيل عملية التخلف أم توفير مفاهيم الجمال والمعرفة في مناخ الحرية. وهل يصح استخدام هذه المفردة كاستخدام كلمة مثقف وابداع وكلاهما يعاني من عسف وعنف ويشكو من قهر السلطة الدائم لمختلف صنوف الإبداع الفني والأدبي. ان استخدام كلمة سلطة ومحاورة النقاش كنقطة مسلم بصلاحيتها للحوار حيث تملك الثقافة ويملك الإبداع القدرة على الأمر والتصرف يغير ويبّدل ويعلن الحرب ويصنع السلام تماماً كما تعمل السلطة في الواقع، وفي مناخ الحرية التي ترد كنقيض لتلك المفردة المنقولة التي يؤكد حضورها في العالم العربي كإلغاء لمفهوم الحرية وسائر مشتقات الخطاب في الحوار والجدل والنقاش والتعميق والحيوية معاً، أما إذا كان المقصود بصفة السلطة هو القدرة على الفعل وفرضه بقوة تأثير تنطلق من قيم الثقافة والإبداع فاظن ان الأمر يتعدى حسن النية في استخدام المفردة ثم يجد نفسه في مواجهة الواقع المتناقض بشكل آخر وهو ان الثقافة والابداع في وطننا العربي لم يكن لهما ذلك الفعل التأثيري المباشر المثير إلى حجم القدرة على التأثير والتأطير والتسيير مثلما جاء في خطة الايديولوجيا. أما إذا كان المقصود كما قال الناقد «لؤلؤة» تفجير

المواهب فهل ان هذا التفجير مرهون بالسلطة كي يصبح منجزاً أم ان الكلام كما تعودنا ان نقول اصبح دون ضريبة واصبح يمر كيفما اتفق.

عبد السلام حسن

إن أزمة المثقف في السودان هي أزمة عامة في الوطن العربي. وكيفية المزاوجة بين المثقف الذي دخل ميدان الحداثة بمعنى انه تلقى معارف حديثة. والواقع المتخلف الذي يعيش فيه. ما هو الدور المطلوب من المثقف. خاصة في موضوع مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أحيانا تبدو قضايا مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل القضايا السلفية أو نوع من الترف الفكري بمقارنة ما يعيش فيه المواطن العادي. هذه اشكالية حقيقية تواجه المثقفين فعلاً. النقطة الأخرى التي أثارها الدكتور عبد الوهاب في حياة المثقف السوداني لا يعيش الأزمة بكافة تداعياتها مثل المواطن العادي بحكم قد يمر بظروف قد تكون أفضل في بعض الحيان وفي نفس الوقت يجد نفسه حامل لواء التغيير، هناك ملاحظة أيام الاستعمار البريطاني ان المثقف في السودان انه شخص يتحمل اذى الحكومة فهو يأخذ مرتب متواضع، لكن ما يأخذه من امتيازات تفوق كثيراً ما يأخذه المواطن العادي، وفي نفس الوقت يسمح ان يغير هذا الواقع من حوله لكن لا يرى التغيير منفصلاً عن نفسه وعن ذاته.

اعتقد ان قضية حقوق الإنسان وقضية الديمقراطية ليست قضايا تجريدية، هي تدخل في صميم الواقع. قد لا يكون هناك ارتباط مباشر بالواقع اليومي ومبادئ مجردة لحقوق الإنسان. لكنها تدخل في صميم الحياة اليومية للناس. كيف يمكن المزاوجة بين المبدأ التجريدي والواقع العملي، كيف يمكن تقديم هذا المبدأ قد تكون مفهومة لدى الأخرين. إن قضية الديمقراطية لا تنفصل عن المعيشة، رغم ان هناك دول في أفريقيا لم تمر بتجارب ديمقراطية إلا مؤخراً، ولكن هذا لا يعني ان الحياة سوف تتغير بين يوم وليلة. أعتقد ان السؤال الذي طرحه الدكتور في نهاية الحديث الإجابة عليه ليست سهلة فهي أزمة تواجهنا كلنا.

د. عبد الحسين شعبان

سعدت لسماع مداخلة الزميل عبد الوهاب سناده حول أزمة المثقف في ظل ظروف وتطورات خصوصاً الأخيرة وما يتعلق بالعالم الداخلي للمثقف وتصدع الذات، والحقيقة انها ليست مأزق المثقف السوداني وإنما هي مأزق عام للمثقفين العرب والثقافة العربية عموماً، خصوصاً في المراحل الأخيرة منذ أواسط

الستينات وحتى اليوم. هذا المأزق أخذ يتعمق ويـسري فـي العـروق بكـل الاتجاهات. أنا اعتقد ان أزمة المثقف هي جزء من الأزمة العامة للأمة العربية، هي مأزق قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، هناك نظرتان للمثقف، النظـرة الاولى التي تعتمد ان المثقف هو سبب رئيسي من أسباب الانتكاسات التي مرت بالأمة العربية وتنظر للمثقف بأنه مساوم هش متقلب سريع العطـب نرجـسي برجوازي صغير إلى أخره من المفاهيم التي سادت في عالمنا العربـي وكلنـا نروجها بفعل الأيديولوجيا أولاً، وينظر للمثقف بما فيها الـسلطات والحركـات السياسية تنظر إليه باعتباره رأس حاجة تستطيع ان توظيفه بالاتجاه الذي تريد ان يبرر أو يسوغ خطابها الايديولوجي في الحرب والسلم، في الهزيمـة وفـي النصر، في مكافحتها للديمقراطية وحقوق الإنسان تحت يافطات وشعارات براقة أحياناً هنا وهناك.وهناك من يطلب من المثقف ان يكون «هرقـل» الجبـار ان يموت تحت التعذيب أن يموت من الجوع لا يساوم لا يتنازل، لا يهمه المكـان، يتشرد وينفي وبالتالي يصنع المعجزات نظرات سادت في وسطنا، سـواء فـي وسط المثقفين أو من ينظر إلى المثقف والمثقفـين، المثقـف يلعـب دور فـي الاتجاهين، يلعب دور في الاتجاه الأول الذي يـستطيعه فعـلا. المثقـف لـه خصوصيته له عالمه الروحي له نرجسيته له فرديته له همومه لـه قلقـه لـه إرهاصه مثلما له خياله، له آماله وأحلامه التي تمزقت على أرصفة السفارات، وفي نفس الوقت المثقف عاش في عالمنا العربي حالة مـن الاغتـراب لـيس. المثقف العربي في عالمنا هو مغترب في مكانه على أرضه في بيته أحياناً، في حزبه ضمن سلطته السياسية التي عمـل مـن اجـل تحقيقهـا. أتـذكر قـولاً لـ«جوركي» الذي عاش وناضل من أجل سلطة ثورية وسرعان ما عاش كسيراً وحزيناً ومبعدا ومهملاً خصوصا في آخر أيام حياته، عندما أريد منه ان يوقـع على قرارات لإعدام المثقفين البارزين أمثال «بوخارين» ومجموعة أخرى مـن المثقفين، أتذكر أيضا الحوار بين «شليخوف وستالين» حـول روايتـه «الـدون الهادئ» عندما سأله ستالين لماذا لم ينتقم «جرقورين» بطل الرواية للحزب أجاب بوجل ولكنني لم اقرر هذه النتيجة هو الذي اختار مثل هذه النهايات، يريـدون نهايات على طريقة الأفلام المصرية نهايات سعيدة دائماً.

هناك نقطتان احب ان اعلق عليهما: موضوع القطيعة بين الواقـع وبـين المثقف الاقتراب بين الممارسة والتطبيق من جهة وللتعقيد الذي حدث في البنى الاجتماعية والتي يعني عنها فعل الإرهاب فعل مصادرة الرأي الأخر في فعـل منع المثقف من التعبير عن حريته في بلداننا وهذا في مقدمة القضايا، أي قبـل

التعقيدات قبل الاغتراب عن الواقع هو فعل الإرهاب فعل مصادرة ونفي الرأي الأخر و أشيد مرة أخرى بالحديث الذي تقدم به الزميل عبد الوهاب وأعلق أيضاً على معنى سلطة المثقف الذي تحدث به الزميل شـريف الربيعـي أقـول ان الصحافة هي السلطة الرابعة بمعنى سلطة معنوية سلطة روحية نستطيع ان نجد في ظلها وان نمارس حقنا في التعبير.

محمد الهاشمي الحامدي

ألاحظ ان المثقف السوداني ركز عمله منذ الاستقلال، كل عمله كـان مرتبطـاً بالسلطة، سواء كانت السلطة العـسكرية أو الـسلطة المدنيـة. سـواء النميـري أو الحكومات الطائفية والتي من المفترض في تركيبتها الأولى مخالفـة لمعتقـدات كثير من المثقفين، يبدو ان التفكير الأساسي هو السلطة ومنافعها وفشل المثقفين السودانيين في بناء عالم مستقل لهم متجرد عن تقلبات الحكم في السودان بسرعة كبيرة والتي هي دائمة وأنظمة حكم تتوالى في السودان بحيث يـصعب علـى المرء ان يرصد مثلاً حركة روائية قوية ومزدهرة. بحيث ليـست هنـاك اسـماء باستثناء الطيب صالح وليس هناك أسماء روايات أو مسرحيين في الثقافة بـرز فيها السودان. فقط الموسيقى مثل محمد وردي. ففي الـسودان مـن الـصعب التحدث عن عالم مسرحي مستقل أو عالم فني مستقل أو عالم سـينمائي فلـذلك المثقف يصنع عالمه بنفسه، سواء كان النميري في الـسلطة أو عمـر البـشير يستطيع ان يلعب هذا الدور، علماً بأن الدولة كان فيها قدراً من السماحة أكثـر من الأنظمة العربية فأي نظام قمعي في السودان، أرحم من أي نظام عربـي – فنحن عندنا معتقلين بالالاف فأقصى ما موجود في السودان ٥٠ واحـد. هـذا المناخ كان يسمح بإنشاء هذا العالم المتطور ولم يجعل النقطـة الثابتـة. مـن الملاحظ بالنسبة للمعارضين من الشماليين أنا اتهمكم بـأنكم تتعمـدون تـشويه الحقيقة حول قضية العروبة والإسلام في جنوب السودان، يخيل لي ان العربـي في السودان غازي متسلط متجبر وان المسلم ليس له جذور في البلد.

أحد المعلقين

ان عملية القمع التي عاشها الشعب الكردي في كردستان العـراق وتحـت الشعارات القومية فكلما تعرض الشعارات القومية لحزب البعـث فـي مناسـبة وحدوية، كانت تقابلها حملة على الشعب الكردي وإبادته وقتله بشكل دائم وتظل مسألة السجون والتعذيب بين بلد عربي وبلد عربي آخر بين السودان والعـراق

مثلاً هي مسألة نسبية، فهناك نظام بعثي في سوريا يحكم، ولكن النظام العراقي لا يمكن مقارنته بأي نظام آخر في العالم.

أحمد العوضي

بتبسيط شديد جداً عن العلاقة بين شمال السودان وجنوبه فقد أشار «المتحدث» ان العربي المسلم في السودان غير غاز ولكن عندما تنظر إلى تاريخ السودان خلال القرن التاسع عشر كانت هناك تجارة الرقيق بين شمال السودان وجنوب السودان. المسألة الثانية هناك فرق في الطريقة التي انتشر بها الإسلام في باقي أفريقيا والطريقة التي انتشر بها الإسلام في السودان، هناك نقطة مهمة جداً، وهي نظرتنا تجاه الأفارقة والثقافة الأفريقية، كانت النظرة متعالية على الثقافة الأفريقية والأفارقة.

عبد السلام حسن

هناك إشكالية حقيقية عجيبة جداً. فمن أجل ان نهتم بحقوق الإنسان يجب ان يتفق الجميع ان تكون الثقافة العربية الإسلامية هي الأساس يبنى عليها والقبول بها. الحرب الأهلية في جنوب السودان نشأت منذ ١٩٥٥ فهي مشكلة قوميات، مشكلة تباين ثقافي وقومي، والحكومات الوطنية قبل البشير كانت تسعى لبرنامج صلح وجاء البشير ووقف هذا البرنامج، المفترض ان يكون هناك حل سلمي لكنه حاول ان يحل ذلك عسكرياً، الحرب في الجنوب هي حرب إبادة لشعب كامل، الأرقام فظيعة. الحرب هي انتهاك إسلامي ضد ناس غير مسلمين وأصبحت بؤرة أساسية لانتهاكات أساسية لحقوق الإنسان في الجنوب كل الحقوق منتهكة حق الحياة حق التنقل حق الاحتفاظ بالثقافات كل ذلك منتهك ومصادر في جنوب السودان، ويعتقد الناس ان ذلك لصالح العروبة والإسلام. هل من المفترض ان نغض الطرف عن القتل عن المذابح عن الإبادة؟!

غادة الكرمي

اقتراح رسمي بإقامة ندوة خاصة عن المرأة وحقوق الإنسان.

أحب أن أذكركم ان موضوع المرأة في غاية الأهمية، فهو المفتاح لتغيير المجتمع، تكلمنا بالامس عن تغيير المجتمع، المجتمع المدني الحركات الديمقراطية، أهمية العمل على المجتمع من أجل الوصول إلى الأهداف السياسية، ولذا يجب العمل على حقوق المرأة وتحرر المرأة. فليس دور المرأة

كأم ومربية للأولاد وهذا أكيد ومهم جداً وفعال. ولكن للمرأة دور أكبـــر، فقـــد شاركت في الحياة العملية، ففي السنوات الأخيرة كان وجود المرأة في القطـــاع العام كبيراً جداً، وهذا لم يكن موجوداً في الماضي فمن خلال هذه الأشياء يمكن العمل على موضوع النساء.

ولابد من ثورة وهي ضرورية في العالم العربي ضد أشياء كثيـــرة ربمـــا تكلمنا عنها في الجلسات الصباحية، من المعروف ان المرأة في العالم العربـــي تواجه تمييزاً واضطهاداً على الصعيد الرسمي وغير الرسمي، فالقانون المتعلق بالأحوال الشخصية والذي يؤثر في حياة المرأة لا يزال في كل البلاد العربيـــة مرتبطاً بالشريعة، ففيه عدم مساواة واضحة، إلى جانب التمييز الـــذي يواجـــه المرأة في كل مكان وفي كل مستوى في العمل في المنزل مع زوجها، وإذا نقول ان الرجل العربي مضطهد وحقوقه غائبة، فحالة المرأة أسوأ من حالة الرجـــل، ولان الموضوع في غاية الأهمية والأوضاع بالنسبة للمرأة غير مقبولة – فقـــد تقتل المرأة – لذا يجب ان لا نتردد في بحثه ونحلله بكل جرأة. سوف ينعقد في القاهرة مؤتمر السكان العالمي وقد واجه ذلك المؤتمر هجوماً ضده من الكنيسة الكاثوليكية، هذا الهجوم لم يكن لأسباب دينية أخلاقية وإنما هو هجوم لان المرأة فيه يمكن ان تصل إلى مرحلة تستطيع فيها ان تسيطر على حياتهـــا، تقـــدر ان تتحكم في موضوع الإنجاب وتصبح بعد ذلك حرة. وهذا يحد من مصالح الرجل في المجتمع الأبوي وهو موجود في المجتمع العربي. والحركات الإسلامية أكبر إنجاز حققته هو اضطهاد المرأة وكبت المرأة ومحاولة إلغاء سنوات من كفـــاح المرأة وإعادتها إلى المكان التقليدي. وهذا ما كانت تكافح من أجلـــه حركـــات تحرير المرأة.

كل هذا يهدد وضع المرأة. لذا آمل ان تخصص ندوة لهذا الموضوع يبحث فيه وضع المرأة بحرية عسى ان نجد حلاً في هذا المجال.

تعليق

عندما تحدثت الدكتورة غادة عن معاناة المرأة وعن مساواة المرأة بالرجل بدأت أقارن هل المرأة العراقية في الداخل هذه مطالبها الآن؟ المرأة في الداخل لديها معاناة لا تحتمل ولا تطاق وليس بالإمكان التعبير عن ما تعانيه المرأة العراقية، أن النظام العراقي والحرب التي دارت أوجدت شرعية جديدة للنساء، فهناك الأم الأرملة، الأرملة الشابة وهناك فرق بين الأرملة والأرملة الشابة هناك آلاف من الآرامل الشابات إضافة إلى الثكالى، فما هي مطالب تلك النسوة، هل لا تزال المرأة تناضل فعلاً، تناضل من اجل مساواتها بالرجل؟ حتما لا. المرأة هناك

تريد ان تجد لقمة لطفلها أو تريد لقمة لها لتستمر في تربية أولادها، ولكن عبثا لن تجد هذا اين منظمات حقوق الإنسان من كل هذا، هل توقفت قليلا في دراسة سيكولوجية المرأة العراقية بعد الحرب؟ هل نشر أي كتاب أو منشور عن وضع المرأة في الداخل؟ هناك مئات من النساء والأطفال يموتون، لقد اصبح انتهاك الأعراض أمراً عادياً جداً، ألا يمس هذا بشرف كل الأمة العربية ام يمس نساء ورجال العراق وحدهم؟ فأنا من هذا المكان المتواضع أناشد كل المهتمين ان يتوقفوا عند وضع المرأة العراقية الحالي، وكذلك اقترح إقامة ندوة فكرية عن المرأة وحقوق الإنسان كما أدعو المنظمة إلى دراسة القوانين العربية الخاصة بالمرأة ومقارنتها بالقوانين الدولية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية، كذلك لا بد من دراسة أوضاع المرأة النفسية والاجتماعية، كالطفولة – الحرب – المجاعة – الحصار، كما أؤكد على دور المرأة العربية المثقفة واقترح إصدار مجلة كما لا بد من إخراج حوار خاص للمرأة .

تعقيب

أنا أضم صوتي للأخت غادة بشأن ضرورة إشراك المرأة في مسار تيـــار المثقفين في شتى المواقع والأوطان، ورغم عدم حبي للتمييز فهذا أدب المـــرأة وهذا أدب غير المرأة على الصعيد الأدبي والثقافي عموما الا أنني أجد نفـــسي معها ضد مشاركة المرأة الذي نراه الآن، وأدعو إلى مشاركة المـــرأة العربيـــة دون تحديد. أدعو بذلك لأن الحياة بأفراحها وأتراحها لا تخص الرجل فقط، هذا جانب، لكنني قطعاً ارفض اللغة التي تكلمت بها الأخت غادة فيما يخص التوجه الإسلامي على وجه الخصوص، مع الأسف ان نقول تعالوا إلى كلمة سواء ثـــم نتنابز بالألقاب، هذا مرفوض، الجانب الثاني في إطار الديمقراطية التي تـــؤمن بها الأخت، لا يجب ان نصف التنظيمات المخالفة لنا بأي نعوت في أي إطـــار سواء كان إطار تنظيميا أو في إطار يضم مختلف التوجهات، ولكن ان تلخـــص حركة قامت من المحيط إلى الخليج يلخص إنجازها فقط في احتقار المرأة هـــذا تبسيط للأمور، هذا ما كان يجب ان نقوله.فعندما نبحث في أمور مثل هذه يجب أن لا نناقض أنفسنا في دعوتنا، نحن ندعو إلى مشاركة المرأة العربية المسلمة يجب ان تحترم هويتها، أرجو ان تراعي أسلوب الطرح في اية قضية.

أريد ان أؤكد على ضرورة عقد ندوة خاصة بالمرأة لأكثر من سبب، المرأة الجزائرية ناضلت مع الرجل في الثورة ولكن بعد الثورة ماذا حدث؟ هل أنصفت المرأة الجزائرية؟ الذي حدث ان المرأة الجزائرية أعيدت إلى الخلف. في نضال المرأة الفلسطينية عندما سجنت إسرائيل العشرات من الشباب الفلسطيني كانـــت المرأة هي التي قامت بكل الإدارة، فالجمعية النسائية في فلسطين حققت إنجازات كبيرة ومهمة لكن بعد ان انتهت الانتفاضة أرجعت المرأة للبيت، هناك دليل آخر

كلنا نتحدث عن المرأة وكلنا رجال وللأسف لا توجد الا سيدتين فقط، وكان يجب ان تقدم الدعوة على الأقل نصف المدعوين نساء، والسبب في عقليتنا كرجال هناك تخلف في الموضوع لذلك من المهم ان تعقد ندوة خاصة للمرأة يشارك فيها الطرفان. كما ان دور المنظمة العربية لحقوق الإنسان ان تدافع عن حقوق المرأة أيضا.

سعيد الشهابي – صحافي بحريني/رئيس تحرير مجلة العالم

الحركة الإسلامية ليس إنجازها الوحيد كبت المرأة ، فأي مساهمة للمرأة ستذكر لو هي ساهمت، فالحرية تؤخذ ولا تعطى. فالمرأة هي التي تقرر لنفسها ما تريد – المطلوب حركة توعية – المشكلة التي طرحت بالنسبة لموضوع السودان، العلاقة بين الإسلاميين وغير الإسلاميين هذه مسألة يجب ان تفهم: الإسلاميون لن يتنازلوا عن عقيدتهم الإسلامية، وهذا شيء أساسي فالإسلاميون عندما يواجهون الغرب أساس المواجهة هو الشريعة الإسلامية. اعتقد ان أي مسلم في أي مكان سيدعم النظام السوداني. كنظام عام – وإن اختلف معه في حقوق الإنسان في التعددية.

وليد الحلي

طرحت الأخت غادة موضوع المرأة وتكلمت عن مسألة تخص كرامة المرأة ونظرة الإسلام إلى كرامة المرأة ، أنا أقول أن الإسلام أعز المرأة وأعطى شأنا للمرأة اكثر من أي نظام آخر. الإسلام حافظ على المرأة ، الإسلام يريد ان يجعل منها الكيان المقدس وأوجب على كل إنسان ان يحترم هذا الكيان، ولكن هل وقف الإسلام أمام حرية المرأة في الانطلاق في الشؤون العلمية والسياسية واخذ حقوقها في كل المجالات العائلية وحق التصويت وحق الممارسة الحزبية وحق الجهاد وحق الإرث وحق العدالة وكل شؤون الحياة؟ وهل منعها من ممارسة حقوقها في أي من هذه المجالات؟ أما ان تكون العادات في بعض الدول العربية والتقاليد التي تكون ما جاء بها الإسلام إنما التقاليد المعمولة عشائريا أو قوميا هي التي تفرض آراءها على المرأة وهذا ليس ذنب الإسلام وإنما ذنب تلك التقاليد التي تحاول ان تقضي على المرأة وعى توجه المرأة. وهناك أمثلة كثيرة تؤكد ان المرأة شاركت في أغلب الشؤون التي شارك فيها الرجل ولذلك فان الإسلام صان كرامة المرأة وأعطاها كل الحقوق ولم يميز

بينها وبين الرجل كما أضيف نقطة أخيرة: في مسألة رضاعة وتربية الطفــل، هل للمرأة حق في مطالبة الرجل باجر هذا العمل؟

تعقيب الدكتور عبد الحسين شعبان

اعتقد أننا بدأنا نقترب من ملامسة أهداف هذا الملتقى وهو إثارة حوار بــل إثارة العديد والمزيد من الأسئلة بهدف النقاش وبهدف التوصل إلى معرفة كــل منا للطرف الأخر، بماذا يفكر وكيف يمكن ان يهضم الخلاف فيما بيننا أيــضا، موضوع الدعوة لهذا الملتقى، دعونا عدداً من النساء وأبلغونا بالاستجابة وقــسم منهم سافر وبهذا اصبح عدد النساء أقل مما كنا نتوقع منهم الحضور، أنا اعتقــد ان هناك عدداً من النساء في حاجة إلى إدارة حوار ما زال حولها يتعلق بصلب قضية حقوق الإنسان هناك عدد من المسائل الرئيسية تسمى الحريــات الأربــع الرئيسية التي هي: حق التعبير عن الرأي وحق المعتقد، وحق التنظــيم، حــق المشاركة السياسية. هذه تسمى الحريات الأربع التي تشكل جوهر حقوق الإنسان إضافة إلى هذا كثير من الإشكاليات التي تواجه حركة حقوق الإنسان والتي ثار حولها اختلاف باستمرار، وهو أيضا يشكل موقف كل منــا لحقــوق الإنــسان، وعندما أقول موقف كل منا اعني القضية القومية والتي أثار إشكاليتها الــدكتور عبد الوهاب، وما أثارته من تداعيات.

الموقف من حرية المرأة موضوع التمييز الجنسي اذا جاز التعبيــر. فهــذا يطرح قضية الخصوصية والشمولية، قضية المحليــة والعالميــة والتــي هــي إشكاليات ما تزال قيد المناقشة فيما يتعلق بحركة حقوق الإنسان وخصوصا على المستوى العربي أيضا. يمكن المستوى الدولي واللوائح والقوانين الدولية وكثير من الحركات الدولية اقتربت من مناقشة هذه القضية وما زال النقاش لم يستوف عندنا في الوطن العربي إزاء كثير من المفاهيم بسبب كثيــر مــن التعقيــدات والإشكاليات التي تثيرها هذه القضايا. هناك أيضا ما نفكر به ازدواجية المعايير، هناك فرق بين الإسلامي والمسلم، الإسلامي هو الذي يعمل من اجل قيام حكومة إسلامية، اما المسلم فنحن مسلمون أو غالبيتنا مسلمون بانتمائنا التاريخي النفسي الثقافي، وكلنا عرب بانتمائنا لامتنا العربية، بتكوينها الثقافي النفسي الذي نستلهم منه إضافة للإسلام ، هناك فرق كبير بين الإسلامي الذي يدعو لقيــام حكومــة إسلامية وبين انتماءنا وكينونتنا وصيرورتنا كمسلمين، فضلا عن ذلــك هنــاك كثير من المفاهيم بحاجة إلى تدقيق وبحاجة إلى أعمال الفكر وبحاجة إلى مزيد من الحوار. أضم صوتي إلى صوت الدكتورة غادة والأخت سناء والداعين إلى

إقامة حوار حول المناطق الساخنة التي بدأنا نقترب منها ونحن ندير هذا الحوار وهذه الندوة اقصد قضية المرأة – قضية القوميات في الوطن العربـي – وهـذا ليس فيما يتعلق بجنوب السودان وإنما له علاقة بقضية القوميات فـي الـوطن العربي، المشكلة الكردية – قضية البربر – حقوق الأقليات – موضوع الأقليات، حقوق الأكثرية والأقلية، كلها بحاجة إلى إدارة حوار لمعرفة الـرأي والـرأي الأخر وتأكيد حق الاختلاف والجدل باعتبارها مسائل حضارية للتغيير.

تعليق

تحدثت الدكتورة غادة عن المرأة وحقوق الإنسان، وتحدثت عن المجتمـع الأبوي واكبر دلالة لغلبة وطغيان المجتمع الأبوي هو ذلك الحضور فـي هـذا الملتقى، ظاهرة المجتمع للعالم اليوم اكثر تفجيرا في المنطقة العربية اكثر مـن أي مكان وهذه مشكلة إذا لم نواجهها بشجاعة ستظل معنا كـل يـوم، الواحـد يخجل، يحزن عندما تقرأ في الجزائر ان بعض الأمهات يناضـلن مـن اجـل الخروج للمجتمع ونيل حقوقهن، وضد الحجاب إلى آخره.

المعركة تأخذ شكلا مختلفا. هم يريدون ان يفرضوا ارتداء الحجـاب مـرة ثانية، قضية الأحوال الشخصية في المنطقة العربية، الكلام العام عن ان الإسلام كرم المرأة مسألة تحتاج إلى توضيح، وهذه القضية الهروب منها ليس معقـولا لأنها قضايا تمس كيان المسلم في المجتمع. قضية الميراث، قضية الولاية العامة بالنسبة للمرأة. قوانين الأحوال الشخصية تختلف من بلد إلى آخر، مـثلا فـي السودان قانون الأحوال الشخصية قد يكون افضل حالا لكن لا زالت المسألة كما هي في النتائج هناك، فالرجل له الحق في ان يتزوج اكثر من امـرأة ومـسألة الحضانة وهناك مسألة أخرى عند الممارسة، المرأة لا ترث مثل الرجل رغـم ان المرأة تأخذ راتبا مثل الرجل. وفي هذه المسألة التغيرات التي حـدثت فـي المجتمعات، المجتمعات رعوية زراعية كما كانت في السابق اما في المجتمعات الدينية فقضية المرأة أصعب، فموضوع الحجاب هل هو مسألة أخلاقية، مـسالة هوية ام فريضة دينية. هذه قضية اعتقد ان الإسلاميين يبالغون فيهـا وتحتـاج مساجلة في المقام الأول ففيها إرهاص.

المسالة الخيرة ليست هناك موازنة أما الاتهـام لهـذا الواقـع المريـر أو الإباحية، فمن يقول إباحية الغرب وكأنها هي البديل الوحيد وهذه معادلة غيـر متوازنة المقصود بها تخويف الآخرين وإلى أي حد سنأخذ هذه المسالة بجديـة كرجال، إنها قضية فيها نظر.

تعليق

كحقوق إنسان لا زلنا متفقين. لكن لا بد ان نعترف ان المرأة فـي وطننـا العربي في وضع متخلف ومضطهد، وأنا أبرئ الإسلام تماما من هذا الأمر، هل الإسلام ضد ان تقود سيارة. فقد صدرت فتوى في إحدى الدول الإسلامية تحرم المرأة من قيادة السيارة. هناك وزيرة مصرية كانت في مهمة رسمية ومنعـت من السفر لأن زوجها وهي على خلاف معه، منعها مـن ذلـك. هـل الـدين الإسلامي يقبل هذا الوضع؟ بالنسبة لتقييد تعدد الزوجـات لان هنـاك قـانون إسلامي يمنع ذلك، فقد سألت الشيخ الغنوشي ما هـو رأي الإسـلام فـي هـذا الموضوع، قال هذا اجتهاد مقبول، إذا المرجعية فيما توافق عليه الأمة في هـذه الأمور. في مصر العكس قانون الأحوال الشخصية الذي صدر منذ عدة سنوات، عندما يتزوج الرجل الزوجة الثانية، لابد من ان تخطر الزوجة الأولـى ومـن حقها ان تطلب الطلاق. الواقع ان المحكمة الدستورية قررت ان هذا ضد الشرع والمشكلة كلها في التفسيرات الخطأ، فالموضوع يحتاج إلى حوار ويحتاج إلـى جهاد من الرجل والمرأة. فالرجل عندما يجاهد من أجل المرأة فكأنه يجاهد مـن أجل أخته، هذه القضية تحتاج فعلاً إلى حوار كبير، دائماً نحن ندعي ان الغرب ضد الإسلام وضد المسلمين – الغرب كان مع أفغانستان ومع الدولة الإسـلامية في السعودية، فالقضية ليست قضية الإسلام هنا – بقدر ما هي قضية ان تخرج عن دائرة النفوذ فيجب ان ننظر إلى هذه القضية، بهذا الشكل ان الحوار الـذي دار في هذه القاعة يظهر الضرورة الملحة جداً للاعتراف بقـضية المـرأة وان الشريعة تطبق وما هو حكم الشرع في هذه الأمور.

منصور الجمري – مهندس بحريني

أعطي مثلاً للملصق الذي يصور امرأة محجبة فيه صورة تمثل تشويهاً لكل امرأة محجبة.

أشار الأخوة كثيراً حول موضوع المرأة وان كثيراً منها عـادات وتقاليـد، ولكن موضوع المرأة لو عولج من ثلاث جوانب معينة يمكن تناول كل جانـب على حدة:

الجانب الأخلاقي في المرأة: فهو للحياة العامة للإنسان، الأخـلاق تعريـف محدد، في هذا البلد الآن هناك مشكلة قائمة تناقش في الصحافة وفي البرلمـان، ما هي حدود الأخلاق، ما دام رفعت الكنيسة، لا يوجد الآن في الغـرب معنـى للأخلاق، مثلاً: علاقة الرجل بالرجل في علاقة زوجية – فالأخلاق عندما ترفع

عنها التحديد تضيع كثير من الأشياء، فالجانب الأخلاقي يعتمد على أساس معين في الأمة، والأمة هي مجموعة مثل وقيم وعادات في الإسلام، الجانب الأخلاقي حدده الدين وحددته الشريعة، فلو رفعنا الجوانب الأخلاقية مؤقتاً، ونرجع مرة أخرى، فمن الجانب الأخلاقي الحجاب والممارسات الجنسية خارج إطار الزواج. هذه كلها أشياء أخلاقية حددتها الشريعة، فلو آمنا ان هناك مشكلة عند الإسلاميين فلا يوجد حل عند غير الإسلاميين. وفي الجانب الأخلاقي احب ان أشير إلى عادات الصحراء وعادات السعودية في الخليج. المرأة في الخليج محتقرة، قبل الإسلام وبعد الإسلام هناك مثل مشهور: المرأة كالنعل تلبسه متى تشاء وتنزعه متى تشاء. هناك الجانب المدني: الحقوق، الولاية، الإدارة، المشاركة الفعلية.

لا أتصور الآن ان أحداً يستطيع ان ينكر المرأة. ففي إيران مطروح ان المرأة يجب ان تكون وزيرة – الآن هي وزيرة عامة، مدربة في الحرس، في الطيران. فالمرأة لا تسوق سيارة في السعودية وإنما في إيران تسوق، كلها أشياء أخلاق وعادات. وإذا تذكرنا ان هناك باب للاجتهاد فالجوانب المدنية، أنا اعتقد انه أمام الإسلاميين وغير الإسلاميين مجال للحيلولة دون اعطاء المرأة هذه الحقوق. وإذا حاول احد ان يمنع ذلك فستأخذ المرأة هذه الحقوق غصباً عنه.

الجانب الثالث جانب الأحوال الشخصية، كالإرث، الطلاق، الخروج بدون إذن، تعدد الزوجات...الخ، هذا الموضوع متشعب ولا يمكن للإسلامي ان يخرج بكل صراحة وينسف الشريعة، ولكن المعالجة من الأبواب الإسلامية ذاتها وهذه مشكلة إسلامية وهناك باب الاجتهاد فمثلاً قد يكون الطلاق بيد الرجل والزواج أكثر من مرة. هناك في الإسلام الأبواب متروكة لان الرجل هو المسيطر، فيركز على الأبواب التي في صالحه. وهناك أبواب أخرى فالمرأة في البحرين، الإيرانية مثلاً تضع كل الشروط الموجودة، فمثلاً عند الطلاق تأخذ موافقة المرأة وفي حالة الطلاق تدفع مبلغ كبير من المال: عشرة آلاف دينار مثلاً. فانه من الناحية العملية لا يوجد اختلاف بين ما هو موجود في النص وما هو موجود في الغرب، فالحدود لابد ان تكون نابعة من جذورها دون اللجوء للآخرين، ويبدو ان الأخت غادة بعيدة عن الأجواء الإسلامية، فلو انها تعرفت على بعض النساء المسلمات لوجدت من بينهن مديرات وباحثات ومثقفات جداً وأيضاً داعيات إلى تحرر المرأة.

تعليق أحمد المهنا

إن هذا جو درامي الذي وقعنا فيه اليوم، أنا في تقديري ان الأخت غادة عندما تحدثت عن المثقف والمرأة كنت اتصور انها ستتحدث عن دور المرأة المثقفة وأعطت مثالين عما سمعته في الأردن وأمريكا. فلو رجعت إلى الصحف النسائية – سيدتي – لرأت: ان هناك رجالاً يقتلون بسكاكين النساء. واعتقد ان الدعوة لمناقشة قضية المرأة طرح غير عاقل، أنا لا أرى على الإطلاق في هذا الوقت بالذات لا عبر الطرح أو الأجواء الإسلامية ولا غير الإسلامية. ان هناك نوعاً من الاضطهاد للمرأة ولا اعتقد ان المرأة في هذا العصر تطلب حقها من أي جهة. أتصور ان المشكلة في مجتمعاتنا الاستهلاكية غير إنسانية، هي مشكلتنا، في العملية الإنتاجية سوف يكون لكل إنسان دور سواء كان رجلاً أم امرأة. ان المرأة تتظاهر في كثير من دول العالم من أجل حق من حقوقها. المرأة في إيران بالرغم من حجابها ليس لها عدو، ما يحدث الان ان كلما تحدث شخص منا يتحول الشخص الأخر إلى خصم، فقضية المرأة هي ان تنطلق بالصورة الايجابية، عليها ان تنطلق وتثبت وجودها بدون الرجوع إلى أحد لاي سلطة كالسلطة الأبوية ولا غيرها. لذا اعتقد ان نخصص ندوة للمراة لنحاكمها ثقافياً. ففي هذا العصر تشارك النساء والرجال في كل مجالات العمل، المشكلة هي في نظرتنا إلى طبيعة المرأة وبالأخص في مجتمعنا.

هناك ملاحظتان فقد ذكر الدكتور سعيد ان نتعاطف مع النظام السوداني لانه نظام إسلامي وكذلك النظام في إيران بغض النظر عن التفاصيل، إذا كان هذا المبدأ قابل للتحمل فاذاً لا توجد ضرورة لمنظمة حقوق الإنسان العربي.

هل ينبغي ان نفكر من الآن في منظمة حقوق الإنسان الإسلامية وفي مقابلها حقوق الإنسان الماركسي وتصبح مسألة حقوق الإنسان مسألة عقائدية بحيث يصبح كل واحد يدافع عن شريكه في العقيدة شريكه بالأيديولوجيا؟ وهكذا تصبح قضية حقوق الإنسان كفرد قضية أساسية ونرجع نكرر الدور الخاطئ من بدايته، أنا اعتقد انه يجب ان نتفق في هذه الندوة. ان قضية حقوق الإنسان اذا كان هناك لدى خصم في العقيدة يتعرض لاذى ولدي مقاييس لهذا الذى، يجب أن أدافع عنه قبل كل شيء. نقطة أخرى، قضية القوانين التي تحدث عنها الأخوان الإسلاميون، لا يوجد تقص بهذا الشكل، ولا يوجد في الإسلام ما يشير إلى هذا والحديث الآن يجري بين الإسلام المفترض وتطبيقاته. المؤسف المشكلة ليست في الإسلام وإنما تطبيقاته، ولذلك يجري الحديث عن التطبيقات واعتقد ان الحديث عن أدلجة القانون الإسلامي غير ضروري، نحن الآن ضحايا قمع في بلدان لا يوجد فيها قانون يشير إلى الرجل الذي يخالف السلطة في السياسة

بالاصولي، اصبح لدى الدولة أصولياً، وبمجرد ان الدولة تمسك خمسة أشخاص وتعدمهم اصبح ذلك قانونا. هذا القمع من طبيعته اصبح قابلاً للتعميم بحيث أصبحت قوانين بدون أن تشرع كقوانين.

سمعت كلاما جميلاً من الإسلاميين في دفاعهم عن حرية المرأة ، ولكن المشكلة الإسلام جهد شعبوي مثلما في كل عقلية وهذا الكلام يكون منفصلاً إلى حد بعيد عن تطبيقاته الشعبوية والتي غالبا ما تكون من الفجاجة بعيدة جدا عن الكلام المكتوب.

مجرد ان يجد رجل ملتحي ويطعن طفلة صغيرة غير محجبة ثلاث أو أربع مرات يصبح قانون لا ن الخوف من التعذيب يصبح قانوناً غير مسجل، لا يكفي فقط ان نقول هذا غير الإسلام، فإذا كانوا صادقين ويريدون ان يبينوا الوجه الحسن للإسلام ينبغي أن يكونوا هم أول المستنكرين.

على أية حال، بدون هذا تصبح هناك فجوة، أنا أحس ان الأخوة الإسلاميين الذين تحدثوا اليوم ولكي يعطوا صورة حسنة، السودان يجب ان تستنكر تطبيقاته، بدون هذا الشيء من الصعب جدا لمجرد ان نقبل بالتطبيق السيئ ونستنكره كلامياً بدون ان ندافع عن الإسلام كجوهر.

تعليق آخر

هناك توجه ونقد حاد للحركة الإسلامية، في حين كل ما قدمه الأخوة من نقد بناء ومؤدب وأسلوب غير استفزازي مطلوب، للحركة والإسلام.

الدكتور رشيد البندر

بالنسبة للحديث عن المرأة والإسلام، لا أرى الأخت على خطأ. وكذلك الأخوة الإسلاميون، ربما تكون غادة متابعة لعقليات معينة، وتكلمت عما تعانيه كامرأة. والأخوة الإسلاميون عرضوا وجهة نظر الإسلام كفكر وممارسة وليس كتطبيق، الحديث عن هذا الموضوع يجب الرجوع إلى جذوره خاصة في الحديث عن المرأة والإسلام، والرجوع إلى الإسلام في أول أيامه، معاناة الرسول مع المشركين ليست بقضية زوال الآلهة وفرض الدين الجديد، وانما أيضا بالنسبة لقضية المرأة حتى نزلت سورة الحجاب والرسول كان يعاني مسألة إلحاح بعض الصحابة والمسلمين الأوائل على فرض القضايا التي كانت مطبقة عندهم. حديث الافك والذي اتهمت فيه السيدة عائشة هو ضمن هذا الإطار، ضمن إطار تحديد المرأة، والمرأة يكون مكانها البيت وليس مكانها

الغزو مع الرسول أو الاشتراك في التخطيط في الغزوات العسكرية ففرضت قضية الحجاب بطلب من الصحابة. بالنسبة لقضية الإرث عندما يكون للمرأة نصف ما للرجل وهذا أمر لا يعود إلى طبيعة الموقف آنذاك لأن المرأة نفسها كانت قطعة من الميراث. فالرجل كان يستورث المرأة نفسها، فكيف يضع الإسلام المسألة الجديدة لصالح المرأة – فهذا كثير على الرجال جدا – ان يوضع للمرأة جزءاً من الميراث بدل ما تكون هي الميراث. فهذا الوضع وتطبيقه تجاه تلك العقلية مسألة عظيمة جدا وإنجاز كبير. بالنسبة لتعدد الزوجات أيضا فقد كان هناك من يتزوج تسعين وستين... الخ وجاء الإسلام وحددها بأربع على ان تعدلوا ووضع أيضا انهم لن يستطيعوا. وأنا أرى في تفسيره الحقيقي ان الإسلام لم يضع تعدد الزوجات وإنما زوجة واحدة. والقضية أيضا ارتبطت بقضية الأيتام مسألة تعدد الزوجات انه على اعتبار ان أموال الأيتام، فقد كانت الغزوات كثيرة، كل قبيلة تهجم على الأخرى فالأيتام كثيرون – أموال الأيتام – فقد كان الناس مستفيدين من هذه الأموال، لذلك ظهر هذا الموضوع، أربع زوجات بشرط العدالة، وهذا الأمر أنا أرى انه إنجاز كبير. بالنسبة للزنا أرى انه ما في حد للزنا بالنسبة للإسلام لأن الشهود أربعة فمن أين في تلك اللحظة بشهود أربعة. وهذا الزنا مفروض فيه المرأة وليس الرجل. وهذا جاء لصالح المرأة جداً. هذه الأمور للأسف لم تناقش بشكل فعلي حتى الآن، نأخذ الوضع الاجتماعي الموجود الآن وكأنه الوضع القديم آنذاك،. ولذلك فهذه الأمور المتقدمة جدا في هذا العصر نحن متخلفون عنها جداً، متخلفون فيها باسم الدين والسبب دخول القبيلة في الدين، فبعد وفاة الرسول انتصرت القبيلة وانتصر القانون الأساسي سواء كان ضد المرأة أو بالسياسة وغير ذلك.

رد غادة الكرمي

أنا أرى ان ما قلته يؤكد أهمية ندوة في هذا الموضوع، بعكس ما تفضل به الأخ احمد، أريد أن أوضح بعض ما قلته وارد على بعض النقاط، بالنسبة لنساء العراق فعلا معك حق ان يثار هذا الموضوع. كل شعب العراق يجب ان نتذكره لأنه لديه مأساة خاصة. والنساء ضمن هذه المأساة، مأساتهم اكبر.

أما الموضوع الذي اخذ مجال اكبر فهو ملاحظاتي حول الحركة الإسلامية. أولاً حصل شيء ما كان بودي أن يحصل فقد وقع خلط بين الحركات الإسلامية وبين الإسلام، أنا لم اعلق ولم أتحدث عن الإسلام، أنا ما علقت على وضع المرأة في الإسلام إلا عندما تحدثت عن الشريعة. لما تكلمت عن الحركات

الإسلامية قصدت فعلا الحركات الإسلامية. أنا لما تكلمت عن الإنجاز لم اقــل إنجازها الوحيد بل قلت إنجاز حسب رأيي، حسب ما أراه وهنـــاك كثيـــر مـــن النساء مثلي وأنا ممكن ان ابدي رأيا في هذا الموضوع كامرأة، هـــذا الإنجـــاز ظاهر في تحجب المرأة وإبعادها عن الساحة وعن الأشياء التي ناضـــلت مـــن اجلها. فالحجاب ليس مسالة بسيطة يعني كونها – نساء فـــي إيـــران، النـــساء المحجبات هذه مسألة طبقة النساء الفقيرات في المدن محجبات – الفلاحات لسن متحجبات – ما حصل الآن أن هناك توسيع لحركة الحجاب لكل النساء كونهـــا في القرآن ان تتحجب بهذا الشكل، ما أريد قوله بالنسبة للإسلام والشريعة أنـــا ذكرت الأحوال الشخصية في البلاد العربية – طبعاً هناك بلاد حاولت ان تطور القانون الأحوال الشخصية، تونس مثلا، لكن القانون السائد في العالم العربي في عمومه ماشي على الشريعة. بالنسبة للأحوال الشخصية للمرأة. ففـــي الإســـلام مسموح لها رجل واحد في العلاقة الجنسية، والرجل مسموح له اكثر من امرأة. يعني يستطيع ان يتزوج اكثر من واحدة كما يمكن ان يقيم علاقات مـــع نـــساء أخريات. ففي الأمور الجنسية له فرص اكثر. واضح جدا قانون الطلاق: لـــيس فيه أي مساواة، ذكر أحدهم ان المرأة يمكن ان تضع شروطا عند الزواج، لكنها مضطرة ان تتذكر أو ان يخبرها أحد أو ان تعرف انه يجب ان تضع شـــروطا وقت الزواج وإلا يمكن ان يطلقها الرجل بكل سهولة. وكذلك ليس هناك مساواة في مسألة الإرث هذا شيء واضح. هناك أخ حاول أن يعطي تفسيراً بالنـــسبة للأموال في ذلك الوقت هذا شيء ثاني أنا أتحدث عما هو موجود. ان موضوع الإسلام والمرأة موضوع مهم جدا يريد بحث ونقاش، بالنسبة لمسألة الأخـــلاق، الأخلاق غير معرفة، لها تعريف ضيق جدا، الأخلاق جنسية ليس الذي يكـــذب ويغش، في الأحوال الجنسية عادة، عندما يتكلم الواحد عن الأخلاق يقـــصد ان المرأة، بنت الرجل أو زوجة، تعمل أو لا. لذا يجب ان نميز بين ما هو موجود كعقيدة ودين وبين ما يطبق وما يحدث كل يوم في العالم العربي. ذكر أخ انـــه ليس من الضروري ان تكون هناك ندوة مخصـــصة لأحـــوال المـــرأة وفـــي مواضيعها بالذات. أنا معه انها ليست المشكلة الوحيدة في العالم العربي، لكنـــي أرى أن وضع المرأة سيء ويحتاج لاهتمام ولو لفتـــرة، ان اختـــصاصي فـــي الأقليات، اهتم بأحوال الأقليات، فلما بدأت في هذا الاختصاص تعرضت لهجوم، لماذا أفرز الأقليات عن باقي الشعب هذا ليس في صالحهم بدل ما يعتبروا انهـــم جزء من الشعب، يعتقدون انهم ولوحدهم، وهذا مثل القصاص لهم. ردي علـــى ذلك اننا نحتاج ان نعرف أوضاعهم فوضعهم سيء ويحتاج الـــى الانتبـــاه وان

يخصص له الانتباه حتى نصل الى مرحلة التماشي مع الجميع، هذا ما قصدته في موضوع المرأة.

الملاحظة الأخيرة: حول النائبة في الأردن، كان يجب ان أذكرها لانها كمثل نادر ان تكون امرأة في البرلمان وثانياً كم حصلت على مشكل من الرجال عموماً، سواء إسلاميون أو غير إسلاميين.

معلق على زهير الجزائري

الحديث الذي تقدم به الأستاذ الجزائري جميل جداً حول صورة الجندي العراقي في شعر سعاد الصباح في المجلس الشعري عن خوذة الجندي.

طرح الأستاذ الجزائري وصفاً لحالة نفسية، فالمشكلة ما هي أسباب ذلك ما هو السبب الذي جعل ذلك الأديب يعيش هذه القضية. اعتقد ان كلمتي ستكون قاسية على الأدباء والمثقفين. اعتقد ان المشكلة ان المثقف والأديب هو موظف محارب، فهو إما ان يكون موظف في حزب السلطة أو ان يكون موظفاً في حزب المعارضة. فعندما يكون موظفاً في حزب السلطة أو أديباً في حزب المعارضة يبرر لها ويوفر لها الغطاء وعندما يكون موظفاً في حزب المعارضة يرفض السلطة ويدعو الى الحرية، وهذه المشكلة التي تحكم الكثير من حواراتنا، فهي في كثير من الأحيان حتى الحوارات التي تقول تعالوا لنتحاور ونعطي الحرية للرأي الآخر هي – حوارات طرشان – استمعت للحديث الذي دار حول المرأة وبعد كل النقاش – رجعت الأخت الى نفس أفكارها – كما ان أصحاب الرأي الآخر لم يغيروا آراءهم – ولو تنازلت قليلاً عن رأيها ونحن نتنازل عن رأينا، المشكلة ان الكل ينطلق من حزبه من اتجاهه ويدافع عنه ويؤذي الرأي الآخر، نحن نحسن الهجاء ولا نحسن الحوار أو بعبارة أخرى أين المثقف؟! أين المثقف في بلادنا العربية وان يكون للثقافة دور ومكان وللأدب مكان أو دور أين ذلك؟

الأخ شريف الربيعي في معرض ذم السودان – قارن السودان بصدام في العراق – موضوع اعتقال الصدر.

لم يتحدث أحد عن حقوق الانسان لان هذا أصولي لانه إسلامي وليس من الحزب الآخر – ولم ينشر خبر عنه – إلا وليد أبو ظهر في باريس – وعندما اعتقل الصادق المهدي في السودان – زاره حسن الترابي – أنا لا أدافع عن حسن الترابي، فقط أُريد ان أوضح مثال العراق – العراق غريب في القمع، يجب على العراقيين ان يتحدثوا عن ذلك. بل التغطية على هذا القمع الزائد

لماذا؟ لانه من منطلقاته الحزبية فنحن كمثقفين يجب ان نــدافع عــن المثقــف، مشكلة الأديب العراقي والمثقف العربي بشكل عام انه محابي الكل يتحدث مــن منطلقاته الفكرية والحزبية وهكذا..

رد الربيعي

أنا لم أدافع عن النظام العراقي مطلقاً.

بالنسبة لموضوع زهير: لم تطلب السلطة في العراق من الأدباء والفنــانين الكتابة عن الحرب فقط وإنما طلبت فقط ان يكون النص في خدمة البطولة التي يجسدها الجندي العراقي، وكان هناك أمثلة لغير ذلك فالكاتب الذي كتب قــصة شهيد اسمها الشهيد ٧٣٥ أرسلت السلطة عليه وحاكمته، وكانت الحــرب فــي بداياتها فكيف يعلن الرقم، نحن لم نخسر – دائماً النظام العراقي يخفض الخسائر فهو يريدها حرب بطولة حرب شجاعة فكيف تذكر الخسارة. ويقول الناقد عبــد الواحد لؤلؤة ان قصيدة الحرب ملكت سلطة تفجير المواهــب، فالكــل يكتــب قصيدة، ويأخذ ألف دينار، هناك سلطة ذات صفة قومية فــي العــراق كانــت تحارب بشعر شعبي على أساس انها ضد الوحدة تشجيع على اللهجة العاميــة، وعندما احتاجت الشعراء في الحرب فسح المجال للعامية من أمثــال الــسماوي وغيره..

تعقيب

شكراً للأستاذ زهير لمداخلته فهي واحدة من الأشياء المهمة للمنظمة العربية لحقوق الانسان، فقد تحدث عن العنف بقوة الحرب وتــدمير الآخــر وإلغــاؤه. والمستويات المختلفة لإلغاء الآخر.

اعتقد ان الحوار في مسألتين مهمتين اذ لم يبدأ فعلاً في الكلام ضد العنــف فقد تعامل مع الآخر بمنتهى الإنسانية ومعرفة أين هو والحيــاة لا تــتم بهــذا التدمير. وهناك مسألة خطيرة جداً وكثيراً ما أواجهها في النقاش عندما تتــداخل فيها آراء المثقفين لمنظمات سياسية أجد ان لديهم قدرة كبيرة على الكلام فهــو اختراع لغوي فهم يتحدثون بكل الهدوء والبرود ويمكن ان يتحدثوا في أخطــر الأشياء ببرود شديد، فمثلاً الشعراء ينفعلون وكذلك أنا أجد نفــسي فــي نقــاش سياسي منفصل حتى انني ربما تغيب عني الأشياء التي أريد التحدث عنها، فعلاً هناك عنف يمارس في الحوار ونحن نحتاج فعلاً ان نكون أقل عنفاً في الحوار. وان نكون أكثر رحمة في حوارنا، فاللغة ليست حاملة لأي شيء، خلف اللغة في

الصمت هناك تعابير كثيرة في تفهم الآخر ماذا يريد، فأنا اعتقد ان الهندسة السياسية للإرهاص المرتبط بالوعي وتحكيم العقل، إذا لم نستورثه في أنفسنا كأفراد فسنبقى بعيدين عن حقوق الانسان.

فيما يتعلق بمداخلة الأستاذ زهير، لدينا موروث كبير في الحرب وخاصة شعر المتنبي حول ملحمة كبرى، ربما – زهير – بسبب السرعة أو الأشياء الأخرى، لم يسر الى نهضة العشرين. نهضة العشرين ظهر فيها شعر شعبي ملحمي – ضاع الآن – لكنه ملحمة جسدت البطولة وبتفاصيل الحرب الدقيقة جداً. النقطة الأخرى، في العصر الحديث لدينا أدب الانتفاضات وأدب الوثبات والأدب الذي جاء مع العدوان الثلاثي والأدب الذي جاء بشيء من الحداثة الملحمية سواء في القصة والرواية أو الشعر في القضية الفلسطينية وخاصة في ٦٧ الأدباء العراقيين، هناك شعر عبد الله يشيد في الحركة الكردية وكيف جسدت هذه المعارك في تصوير دقيق شاعر. وأحب ان أُشير الى الأخوة الذين تحدثوا عن الدين بصفتي درست القرآن الكريم وعلوم الدين والحديث الشريف في الجزائر، ان المشكلة مشكلة المذاهب التي ظهرت بسبب المشكلة اللغوية أصلاً، الآن يفسر القرآن على ضوء المرادفات الحديثة، ناسين ان دلالتها في السابق دلالات مختلفة، دلالات هذه القبيلة وتلك مختلفة ولغة القرآن هي لغة القبائل، وهذا سمح للمفكرين ان يفسروا على ضوء دلالة المفردة بالإضافة الى الإشكالية اللغوية والنحوية الموجودة في القرآن بمعنى اذ تركنا النحو يمشي كما هو على القواعد فسنصطدم بمشكلة مجتمعية. أو نبقى غير قادرين على التشريع بالشكل السليم، فالمشكلة في تقديري يجب ان يكون هناك المجمع العلمي والمجمع اللغوي. يجب ان تحدد لنا المصطلحات اللغوية في القرآن وهذه مشكلة جداً كبيرة لانه هناك قراءات عديدة وحركات عديدة للقرآن وبالتالي سمحت للمفكرين ان تفسر الكلمة بوجوه عديدة. بالإضافة الى المشكلة المعروفة للجميع وهي مشكلة الحديث، ما هو الصحيح وغير الصحيح الى آخره. الفقرة التي جاءت بالتشريع المصدر الأول مشاكل لغوية والمفسر يفهم حسب وضعه الطبقي وحسب وضعه المجازي الى آخره. لكن ظهر بعدما القياس وضبط القياس أيضاً، مشاكل رهيبة وعديدة، كيف نقيس إذا كان الخمر محرماً الى غير ذلك من المخدرات بما فيها الأدوية، والأخيرة هي الإجماع وشروط الإجماع بقت شروط الإجماع حتى الآن. فمثلاً ان يكون عشرون شخصاً يجب ان يتفقوا على قضية كلهم – وإذا كان ١٩ لا يمكن ان يكون بالإجماع وبالتالي دخلت اللغة مدخلاً خطيراً لان دلالتها مختلفة، ولم يستطع العلماء إيقاف هذه الدلالات

ووضعها بمصطلح دقيق معين يلغي هذه الإشكاليات الكبيرة في التشريع وبالتالي في أمور الفكر المختلفة.

تعقيب

الأدب يأخذ موقف الشاهد، والموقف الذي يأخذ طرق عدالة ، فعلى هذا السياق الحرب الأهلية في لبنان أنتجت أدباً رهيباً من أروع الأدب في تلك الفترة. ففي السبعينات والثمانينات بيروت كانت نموذج لهذا السياق. قس على ذلك الحرب الأهلية في السودان أذكر في ذلك السياق مقالة للتيجاني، عاب عليه بعض المثقفين موقفه من الحرب الأهلية في السودان، من هنا تتدرج قضية الأنا والآخر، مثلاً المثقف السوداني الشمالي الذي هو من أصل عربي كيف ينظر الى الحرب التي تدار في الجنوب بعيداً عن أرضه ودياره. المقالة تتعرض لموقف الشعراء المرموقين – صلاح ابراهيم – موقفه من قضية الحرب في الجنوب، كيف يصور الآخر الذي هو الجنوبي، يصوره كشخصية غير مكتملة كشخصية الأوباش بينما شخصية الشمالي هي الشخصية المتكاملة، فهذه قضية، هل المثقف يتخذ الموقف فقط استجابة لرغبة السلطة أم لقهر السلطة أم نتيجة لاختياره، ففي الحالتين متجردتين لكن هنا أجدها قضية صعبة.

وفي رواية بالعراق تجد أنها تمجيد الدم مقابل حرق الاخر، وتجد القاص محمد أحمد العلي يدعوك الى المتحف لمشاهدة تمثال سومري في قاعة المتحف العراقي.

ولو قبلت بهذه الدعوة – لاعفيتك من قراءة هذه الرواية ووفرت عليك الجهد –مثلاً. أمثلة أخرى لسامي مهدي قصائد في هذا الصدد.

يعني الكتابة عن الجندي تبرز لاعقلانية الأدب تجاه الحرب العراقية. تحدث «الركابي» عن المثقف في حزب السلطة وحزب المعارضة. أنا أرى ان هذه مسألة ينبغي التوقف عندها، والتي تكلم عنها بحدة. مثقف الخمسينات، المثقف الذي لا يعمل، وعمله فقط الأدب، اعتقد ان هذه انتهت، الآن المثقف (يقصد هنا متفرغ) لا يمارس هواية وإنما أصبح مرتبط بالمؤسسة، في عالمنا العربي لا توجد التعددية يعني المناخ الثقافي غير مستقل عن الدولة خاصة الدولة الانقلابية، فهي أولاً تستولي على وزارة الدفاع ثم جهاز الإذاعة والتلفزيون، يعني تحتل الجهاز القمعي والإعلامي. فالجهاز الإعلامي يسوق أديولوجيتها ولذلك تصبح كل أجهزة الثقافة مملوكة للسلطة فليس أمام المثقف جريدة مستقلة أو كتاب مستقل، ويمكن ان يعبر إلا عن عبر منافذ الدولة.

أيضاً المعارضة الآن لا تختلف كثيراً عن سلطة الدولة تجاه الثقافة، الى الآن فكرة المعارضة العربية في غالبها عن الثقافة والإعلام لم تتعد ذلك. لا يوجد مشروع عند المعارضة، في الميدان الثقافي. قبل أيام كنت في حفل سياسي، بدأ الحفل بكلمات للسياسيين وبعد ذلك عندما بدأ القسم الثقافي خرج رجال السياسة كلهم. سابقاً توجد في شخصية السياسي – أمثلة على شخصيات – فهو رجل أدب وسياسة، فأصبح السياسي الآن فقط سياسي وبعيد عن الثقافة وأصبح الإعلام والثقافة تابعين للعمل السياسي فلا يوجد لدى المعارضة مشروع ثقافي حقيقي بديل عن السلطة الثقافية.

الحرب الأهلية اللبنانية لم يكن هناك أدب أثناء الحرب، أيضاً أخذ الأدب الطابع التحريضي، الآن هناك روايات للبنانيين ضد الحرب.

د. أحمد: المثقف والمنفى

ان طبيعة المتأمل لعلاقة الفرد في المنفى يضطر الى النظر الى الجهة المتسببة في هذه الوضعية الشاذة. وفي زمننا العربي حيث كثيراً ما تكون منافينا اضطرارية، فإن السلطة الحاكمة هي المسبب لهذا المنفى، وظروف وظهور عنصر حقوق الانسان يكون هو البعد الشائك في علاقة السلطة والمثقف والمنفى. باعتبار ان حقوق الانسان كمشروع منظم هو في حد ذاته سلطة لمواجهة سلطة أخرى. ان هناك قوة قانونية تتحكم في هذه العلاقة تحتاج الى أرضية وأفق، وعقد وقبول يصعب دائماً توفرها في هذه العلاقة. فإذا كانت المساحة بين قضية حقوق الانسان والمنفى جد شاسعة، فإن المسافة بين المثقف والمنفى لا تختلف عنها بعداً. واحتاج هنا لتحديد بعض المفاهيم لا حصر سمات التفاعل بين هذه العناصر المعقدة الإطار فيما بينها سأحتاج بدء بتحديد المقصود لمفهوم المثقف وحقوق الانسان وذلك في محاولة إيجاد الجسور التي تربطهما في المنفى في نطاق أدوارهما المتشابهة فيما بينهما. أبسط التعريفات للمثقف التي وجدتها تلك التي وردت في محاضرة للدكتور حسن الترابي ألقاها في الكويت في الجمعية الطبية في بداية السبعينات، حيث ورد التعريف بالشكل الآتي: المثقف من تجاوز دائرة الاختصاص والاهتمام الجزئي وحمل هموم أمته وعاش بها ولها شمولاً وكتابة. ويحمل هذا التعريف بين حمولاته اللغوية والمفاهيمية ضرورة امتلاك المثقف للأدوات الفنية والتعبيرية كما يستلزم حضور وعي بقضايا وهموم مجتمعه. أما مفهوم حقوق الانسان فهو لا يخرج عن جملة الحقوق الواردة في البيان العالمي لحقوق الانسان والتي لا تقتصر فقط

بصورة تعسفية في توجهها نحو المطالب السياسية للمواطن أو بــصورة أكثــر انحرافاً للمعارضة السياسية ويأتي مفهوم المنفى لينتشل المرء من دائرة التفاعل الى فصل بين وعي المثقف وآفاق ممارساته أو محددات هذه الحقوق الانسانية، يلغي المنفى بعد المكان وبالتالي يغيب ملازمة الوعي. التصاقه بــالهموم التــي تشترط الحضور كعنصر ضروري لدورة التفاعل، فهل يسقط المنفــى صــفة المثقف عن المقبل حتى لو امتلك هذا المثقف الكثير من أدوات الإبداع المتمثلــة عادة في الإبداعات التعبيرية وذلك بفقدان شرط التماس مع الهم الشعبي الــذي يعني ضرورة معالجة حركة التطور في المجتمع والتي تؤدي الى وجود جملــة القضايا التي يشكلها محور الصراع من أجل الحقوق الغائية، تتوالد من رحم هذا السؤال أسئلة كثيرة: منها هل يستطيع ان يمتلك المقدرة ليستلهم هموم مجتمعــه في بيئة تختلف جذرياً عن البيئة الأم وهل بالإمكان ان يوهم نفسه بأن أجــواء الحرية التي توفرت له من بين ما توفرت من الحريات، حرية معاداة ومناهضة السلطة التي دفعته لاختيار منفاه، قادر على ان يتيح له تطوير ملكاته الإبداعية لإخصاب دوره الفاعل، والى أي مدى يمكّن النفي المثقف مــن تعــويض بعــد المكان يهيء له البدائل التي توفر له معاش الواقع الى وضع في مخيلته وفكره، إذا كان «فوكو» يحلم بالمثقف الذي يستكشف عبارة الحاضر واكراهاتــه نقــاط الضعف والشقوق وخوض القوة فانه حتماً يشترط الحضور الدائم والمتواصــل بين المثقف والبيئة التي تبرز فيها قضاياه، إذا اشترط وجود قــضية حاضــرة للمثقف حتمية المنفى ذو الخمولة مجهد الفكر والعقل وللمنفى تلاويــن ليــست متسقة مع عالم الوطن وفي المنفى صرامة وقسوة وينشأ في المنفى جفاء بــين المغترب والمكان الذي يقطنه، وكما تطردنا أدوات القمع من أوطاننا فان صدور المنافي لا تهبنا الحنان بل تقتل في داخلنا أحاسيس كثيرة. من هذا المنطلق فان العلاقة بين المنفى والمغترب ليست علاقة ثقافية، أي ان المنفى لا يتيح للمغترب ان يكتسب هوية المثقف، قد تسمح المنافي بإخصاب دورات الإبــداع، ولكــن الإبداع مثل ما ألهم أدباء المهجر في بداية القرن في أمريكا بــان تكــون لهــم مساهماتهم الأدبية الفذة. وهو نفس الإبداع الذي ألهم السياب الذي يترك لنا هــذا الرصيد الثري من العطاء الشعري، منافي الزمن العربــي الــراهن المغبــون تحتضن بصورة قسرية سلطة طليعة من رجالات الأزمنة العربية شردها الحمق السياسي المتوتر بالقمع والسلب وفقدان الحريات وتحجيم أدوارهم بدورة القرار المصيري لشعوبهم، والمنافي (بالوعة) يحــشر فيهــا المهجــرون والمنفيــون وأصحاب الإبداعات وعشاق الحرية والهاربون من المعتقل، ويتم كل ذلك على

حساب التطور والنماء والمساهمة الحضارية في البناء للمساهمة في خلق مجتمع أفضل.

يتحول المثقف الى ضحية في دالة حقوق الانسان يحتـاج الـى مـدافعين يدافعون عنه أمام ضمير الأمة حيث لا يكون الاغتراب دائماً إرادياً بل يكون في خضمه اضطرارياً وإذا تحول المهجر الى مناضل من أجل حقوقـه المـسلوبة يصعب عليه ان يدرك واقعه بقوة وعي الآخرين. وإذا ما أراد ان يتمثل همومهم يجد نفسه أمام تصورات تجريدية يغلب عليها التنظير ومع اسـتمرار معاناتـه تتحول قضيته الى قضية سياسية تتنفس برئة ايديولوجية يكون زفيرها نفـساً عدوانياً في وجه الآخرين المحيطين به. والمنفي سواء كان مثقفاً أو إنساناً عادياً يحمل من ذاكرة معبأة بصورة الوطن لانه يعيش حاضره في الماضـي. ومـع طول غربته يتحول الوطن الى حلم وتصبح مجرد العودة الى الـوطن منتهـى المرجو فيه. وهناك تتعلق في داخله الصور الجميلة مع تلك القبيحة التي تشكلها السلطة في وحشية إعدادها وبشاعة مشاهدها ومعتقلاتها وانات معذبيها فيكبـر عند المهجرين كره السلطة الذي يضخمها الزمن والذي يعمل في نفس الوقـت على إنهاء دور المثقف في داخله، حيث يسقط تدريجياً على وهم مجابهة السلطة بصورة مباشرة ويتحول الاثنان، والسلطة الى خصمين وهميين، حيث ينظر كل منهما للآخر ليكون فقرة مهمة جاهزة في أوليات الصراع، ولكن المنفي بصورة مؤسفة يتحول عند المهجر الى مشروع يصادر كثيراً من المشاريع الإبداعيـة، وباختصار كل ما تقدم تضيق بفرضية ضرورة اتصال المثقف بهامش شـعبي والعمل على توظيف ملكاته الإبداعية لإنتاج العطاء الثقافي الذي يـساهم فـي انتشال أفراد المجتمع من واقعهم المزدري، فان المنافي تعمل على إلغاء البعـد الجغرافي أي وسط التفاعل لتنتزع من المثقف المنفي إمكانية معالجة هذا الأمر الجماعي وتتركه في نهاية المطاف ضحية وضع شاذ يتحول عندها ذات المثقف كفقرة من فقرات حقوق الانسان تحتاج الى مدافعين عن حقوقه أمـام الـسلطة الغائبة.

محمد طه – المثقف والسلطة

أبدأ هذه المداخلة بالتأكيد على عدد من النقـاط: القـضية الأولـى تتعلـق بضرورة وأهمية تدقيق المفاهيم: فنحن بحاجة الـى تـدقيق مفهـوم الـسياسي والمفاهيم الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع. الدائرة في عقود سـابقة كانـت ضيقة، التركيز كان يجري بشكل أساسي على المبدعين في مجال الأدب والفن،

ومع ان هذا المفهوم لا زال سائداً إلا انه صار أشمل وصـــار التخـــصص أضـــيق لتغيرات عديدة من بينها التغيرات البنيوية في المجتمع ودور المعلوماتية الى آخره.

القضية الثانية: إننا في الغالب نطالب المثقف الحالي بما كان ملائماً لمثقف الخمسينات والستينات دون ان نأخذ في نظر الاعتبـــار فـــي حـــالات كثيـــرة المتغيرات التي جرت خلال العقود خصوصاً العقود الثلاثة الأخيرة فـــي بنيـــة المجتمع وبالتالي بنية الثقافة، وفي أحيان غير قليلة نهمل ظروف الذين يعيشون سواء في بلداننا العربية وفي المنافي الذين يعيشون ظروف طبيعيـــة – ماديـــة اقتصادية معيشية – ناهيك عن الظروف النفسية.

الغالبية، كما أرى سواء في الأوطان أو في المنافي من المثقفين تركض في الأساس وراء لقمة العيش، فأي وقت وأي طاقة تبقى لعملية الإبـــداع والنـــشاط الاجتماعي الذي يطلب من المثقف ان يساهم فيه. أنا لا اتحدث عـــن تفـــرغ أو تفريغ المبدع أو المثقف فهذا يبدو مستحيلاً في ظروفنا الحالية. غالباً ما نتجاهل الظروف التي أدت الى تقليص دور المثقف، أذكر من بين هذه العوامل عامـــل انتشار الثقافة الجماهيرية الاستهلاكية. إذا قارنا بين جمهور فني يقـــدم أغـــاني هابطة المستوى، سيكون هذا الجمهور يساوي كل جمهور الكتـــاب والـــشعراء والفنانين والأدباء مجتمعين في بلداننا، وربما يتعذر علينا حتى ان نحصل على نسبة معينة. هذا على مستوى بلداننا التي نقول انها بلدان متخلفة ولكن القـــضية حتى ممكن ان تكون على مستوى البلدان المتحضرة. يلاحـــظ فـــي بريطانيـــا الروائيين الأكثر بيعاً الآن كتاب رواية الجريمة وكتاب رواية الفضائح ولـــيس كتاب الأدب الرفيع.

الحقيقة هذه الظروف وغيرها هي التي تجعل إعادة النظر في تلك المفاهيم وإعادة تدقيق الأوضاع حتى نكون واقعيين في موقفنا من المثقف وفـــي حـــدود مطالباتنا من هذا المثقف بنظرة يجب ان تنطلق من رؤية حاجة المثقف وهـــو واقع مستقبلي منظور لا أظن انه يبعث على الأمل، ولكن ينبغـــي ان لا يكـــون مدعاة لليأس. أذكر بالمداخلة التي قدمها الزميل زهير الجزائري بالأمس، والذي قال يجب ان ننطلق مما أسماه بالنظرة التشاؤمية، ونقصد بذلك النظرة الواقعية، أي معرفة الوضع الواقعي للمثقف وبالتالي تدقيق الحدود التي نستطيع ان نطالب بالتحرك في إطارها.

الإشكالية التي جري الحديث عنها والتي سميت إشكالية الثقافـــة والـــسياسة واعتقد ان اختلاف هذه الإشكالية يمكن فقط بإعادة تدقيق المفاهيم وتقييم المفاهيم ومن بينها مفاهيم مطلوب لها الثقافة والسياسة النقاط المميزة لهذين المفهـــومين

ولدورهما المعرفي والاجتماعي في ظروف جديدة وهي ظروف انتقال التـــاريخ العالمي الى مستواه الذي كان ومن بين أسبابه حسب تقديري الاختلال بين قوى وعناصر ومكونات العملية الاجتماعية، وقوى وعناصر مكونات بـــين الثقافـــة والسياسة، وإعادة التقييم هذه تتطلب حسب تقديري قدر أكبر من المعرفة ومـــن الجرأة الذهنية والقدرة على اختراق السدود والقيم الموروثـــة، المعركـــة مـــع المثقفين كانت على الدوام معركة جدية بالنسبة لسائر القوى السياسية ويمكن ان نقول الآن انها أصبحت أكثر جدية بالرغم من اننا نرى غياباً واضحاً صـــوب المثقفين فما زالت القوى السياسية تتعالى عليهم وحاولت حصارهم في دكـــاكين التشويهات لحقت بالعلاقة بين السياسي والثقافي، وكانت ســـبب فـــي صـــياغة مواقف متباينة جداً من هذه الإشكالية. بعضها بـــسبب المنهجيـــة والمـــسؤولية والبعض الآخر كان في حدود ردات الفعل متباينة الدوائر، الحقيقة هناك فـــيض من التباينات في تفسير هذه الإشكالية. البعض ينجو من هذه الإشكالية، الـــبعض يعتقد انها لم تعد لازمة الى آخره.

علاقة المثقف بالسلطة، إذا تتبعنا تاريخياً هذه العلاقة بإيجاز نستطيع القول انه بعيداً عن الثنائية التي تلقى تلاوين هذه العلاقة تأخذ شكلين هي شكل التبعية وشكل الاحتجاج. والشكل الأكثر بروزاً هو شكل التبعية، سواء تتبعنا نصوص حضارتنا القديمة مروراً بالنصوص لمؤرخي الثقافة العربية والاسلامية أو دخلنا عهد السيطرة العثمانية وعهد النضال من أجل الاستقلال.

الشكل الثاني الذي هو شكل الاحتجاج ضد السلطة والتنـــاقض معهـــا مـــع الإقرار بوجود تلاوين تتراوح بين النفس المخفف تجاه السلطة وبين الـــصمت أيضاً وربما نلفت الانتباه ان مفكراً كبيراً مثل ابن خلدون الـــذي قبـــل العمـــل كحاجب عند باب السلطان وخاض عدة مؤامرات ضد أوضاع داخلية قلقة ولكن حين اقترب من السلطة آثر الابتعاد عن السياسة وحضورها، كما جاء في رسالة له الى صديقه لسان الدين الفقيه وهو مثقف لم ينج من بطش السلطة أيضاً ولـــم يأخذ بنصيحة ابن خلدون.

وتلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا رسالة مـــن الـــدكتور عبد الجبار عدوان حول النسب السكانية في السودان هذا نصها:

الأخ عبد الحسين شعبان

الأخوات والأخوة الحضور

أسعدتم صباحاً

أُثيرت بالأمس مراراً قضية الأرقام حول النسب السكانية في السودان دون ان تحسم. لذلك راجعت، اليوم « مرجع المناخ الألماني » حول معلومات الدولة

وجاء فيها حول الموضوع مايلي:
- عدد السكان ٢٥،٨٥٥،٠٠٠.
- ٤٠ - ٥٠% عرب أو فئات عُرِّبت وهم في الشمال.
- ٦٤% من السكان مسلمين خصوصاً في الشمال وهناك ٨% كاثوليك و٤% بروتستانت خصوصاً في الجنوب وحوالي ٢٥% ديانات طبيعية وأقباط.
- نسبة الأمية ٧٣%، نسبة موت الرضع ١٠%، وموت الأطفال ١٦%.
- هناك عدة لغات بجانب الرسمية العربية.
- منذ الانقلاب ١٩٨٩/٦/٣٠ أُلغي البرلمان ومنعت الأحزاب.

كما تلقت المنظمة رسالة من الأستاذ أديب الجادر هذا نصها:

الأخوة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لفرع المنظمة العربية لحقوق الانسان في المملكة المتحدة

تحية أخوية،،

لقد سرني اختياركم موضوع «الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان» ليكون محور ملتقاكم الفكري الثالث فقد آن الأوان لأن يتحاور المثقفون في هذا الموضوع.

والمجتمع الدولي عالج هذا الموضوع منذ زمن فالإعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ نص على حق كل شخص بالتمتع بحرية الرأي والتعبير ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها الى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار لحدود وحقه في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

كما نص إعلان مبادئ التعاون الثقافي الدولي الصادر عن اليونسكو عام ١٩٦٦ على أن لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والمحافظة عليهما وان من حق كل شعب ومن واجبه ان ينمي ثقافته، وان يشمل التعاون الثقافي الدولي جميع الأنشطة الذهنية والإبداعية المتصلة بالتربية والعلم والثقافة وان يرمي الى نشر المعارف وحفز المواهب وإثراء الثقافات وتحسين ظروف الحياة الروحية والوجود المادي للإنسان.

إن الأزمة التي تمر بها الأمة العربية بحاجة الى تحريك العقول والمثقفون هم جنود هذه المعركة.

وإنني إذ أدعو لكم بالنجاح في ندوتكم اعتذر عن الحضور هذه المرة لانشغالي باجتماعات اللجنة الفرعية لحقوق الانسان بالأمم المتحدة.

أديب الجادر
الرئيس

وبعد اختتام أعمال الملتقى الثالث للمنظمة العربية لحقوق الانسان تحت عنوان «الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان» أصدرت المنظمة بلاغاً صحفياً حول الملتقى والمشاركون فيه هذا نصه:

بلاغ صحفي

حول الملتقى الفكري الثالث «الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان»

على مدى يومين كاملين ٢٠ – ٢١ آب (أغسطس) ١٩٩٤، ساهم أكثر من خمسين مفكراً وباحثاً ومثقفاً عربياً في الملتقى الفكري الثالث الموسوم «الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان» وأداروا حواراً هادفاً ومثمراً بخصوص مفاهيم الثقافة والمثقفين وحقوق الانسان والدور الذي يمكن أن يضطلع به المثقفون وبخاصة في ظل المتغيرات والمستجدات الدولية المهمة وبالارتباط مع قضايا حقوق الانسان والتعددية وتحديث نظم الحكم وتعزيز الشرعية الدستورية وإشاعة الحريات.

وناقش الملتقى الفكري الثالث الذي عقدته المنظمة العربية لحقوق الانسان في (قاعة الكوفة) بلندن قضايا الثقافة والسلطة، والثقافة والأيديولوجيا، والثقافة والسياسة، ومفاهيم التعددية والاستقلالية، وعالم المثقف والرأي الآخر، والمثقف والمرأة، والمثقف والمنفى.

وتناول المشاركون وهم من أقطار عربية مختلفة ومن اتجاهات فكرية متنوعة موضوع حرية التعبير في وطننا العربي وحق الاعتقاد وحق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني وحق المشاركة في إدارة الشؤون العامة، مشددين على مسؤولية المثقف في الظروف الانتقالية الراهنة وفي أهمية الحوار الجاد والمسؤول بين التيارات المختلفة وضرورات التعايش وأهمية تضامن المثقفين بغض النظر عن انتمائهم السياسي والعقائدي بوجه نهج وممارسات الاستبداد ومحاولات تغييب الصوت الآخر أو إلغاء حق التعبير ومصادرة الرأي تحت أية حجة أو ذريعة سواء كانت (طبقية) أو (قومية) أو (دينية).

وبحث المشاركون موضوع الرقابة الحكومية ورقابة المعارضة والرقابة الذاتية والثقافة والعنف، وأكدوا على أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني وجماعات الضغط، كما ناقشوا موضوع الأقلية والأكثرية ومسألة التمييز القومي والطائفي والجنسي، مؤكدين على ترابط وتداخل قضايا حقوق الانسان ومسألة الحكم الديمقراطي وذلك بالارتباط مع قضايا حرب الخليج والتسوية العربية – الإسرائيلية والتيار الاسلامي، حيث أفردوا لها فقرة خاصة في الحوار.

وأكد الباحثون على مسألة التنوع وحق الاختلاف والجدل باعتبارها وسائل حضارية للتغيير وأكدوا ضرورة استمرار الحوار وإقامة مثل هــذه الملتقيــات الفكرية وتبادل الرأي وتشجيع النقاش الهادئ والبناء في مواضيع ساخنة وتهــم المثقفين العرب جميعاً كما انها تعنى بقضية التحولات في المجتمع العربي.

واقترح المشاركون عقد ندوة حول موضوع المرأة وحقوق الانسان وأخرى حول المفاهيم الخاصة لحقوق الانسان، كالعالمية والمحلية، والشمولية والجزئية، والخصوصية الثقافية، والقومية والتطور الفكري في موضوع حقوق الانسان بما فيها موضوع الإسلام وحقوق الانسان إضافة الى التطورات التي أعقبت مؤتمر فينا العالمي لحقوق الانسان في حزيران (يونيو) ١٩٩٣.

واستذكر المثقفون المجتمعون في لندن محنة المنظمة في الأشهر الأخيــرة والتي تتجلى باختطاف زميلهم منصور الكيخيا (عضو مجلس الأمناء) وطــالبوا الحكومتين المصرية والليبية باجلاء مصيره والكشف عن اختفائه، ونددوا بحادث اغتيال زميلهم (عضو مجلس الأمناء أيضاً) يوسف فــتح الله رئــيس المنظمــة الجزائرية لحقوق الانسان، وكذلك توقفوا عند اعتقال زميلهم (عــضو مجلــس الأمناء) والرئيس السابق للمنظمــة التونــسية لحقــوق الانــسان، د. منــصف المرزوقي الذي قضى بضعة أشهر في السجن، وكذلك شجبوا محاولة اغتيــال زميلهم (عضو مجلس الأمناء) ورئيس المنظمة اليمنيــة للحريــات والحقــوق الديمقراطية د. أحمد محمد الكاظمي ومحاولات نهب واستباحة مقر الرابطة في اليمن إثر الاقتتال الدموي المؤسف وبخاصة محاصرة عدن والذي سبق للمنظمة وان أصدرت نداءً لانقاذها ووقف القتال. وحيا المشاركون المبادرة التي تقوم بها المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا بتنظيم هذا الملتقى الفكري السنوي.
هذا وستصدر الأوراق والمداخلات التي تقدم بها المشاركون والتــي تزيــد على خمسة عشر ورقة بكتاب خاص إضافة الى المناقشات الأخرى.

اللجنة التنفيذية
للمنظمة العربية لحقوق الانسان

المشاركون في الملتقى الفكري الثالث
«الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان»

١. محمد فائق « مصر»: الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان
٢. فاروق أبو عيسى «السودان»: رئيس اتحاد المحامين العرب
٣. بلند الحيدري «العراق»: شاعر
٤. راشد الغنوشي «تونس»: مفكر إسلامي
٥. د. عبد الجبار عدوان «فلسطين»: أستاذ جامعي
٦. السنوسي محمد «ليبيا»: باحث وكاتب
٧. عبد العظيم المغربي« مصر»: محام وعضو لجنة الحريات في اتحاد المحامين العرب
٨. فالح عبد الجبار «العراق»: باحث وصحافي
٩. زهير الجزائري «العراق»: قاص وصحافي
١٠. د. عباس شبلاق «فلسطين»: باحث وأستاذ جامعي
١١. سلام خياط «العراق»: صحافية
١٢. محمد الهاشمي الحامدي « تونس»: رئيس تحرير جريدة المستقلة ومركز المستقبل الإسلامي في لندن
١٣. د. نوري طالباني «كردستان العراق»: رئيس المنظمة الكردية لحقوق الانسان في بريطانيا
١٤. د. عبد السلام حسن «السودان»: سكرتير عام المنظمة السودانية لحقوق الانسان
١٥. أحمد الماقني بومدين «ليبيا»: كاتب وباحث
١٦. عدنان حسين «العراق»: صحافي
١٧. جون ري: منظمة العفو الدولية

١٨. عبد الحليم الرهيمي «العراق»: باحث وصحافي
١٩. زين العابدين طيب «تونس»: موظف
٢٠. شريف الربيعي «العراق»: شاعر وصحافي، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا
٢١. د. غادة الكرمي «فلسطين»: طبيبة وكاتبة
٢٢. سعود الناصري «العراق»: صحافي، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا
٢٣. د. شمران العجلي «العراق»: كاتب إسلامي
٢٤. د. وليد الحلي «العراق»: كاتب إسلامي ومختص بحقوق الانسان
٢٥. فوزي كريم «العراق»: شاعر
٢٦. د. عبد الوهاب سنادة «السودان»: طبيب وكاتب، رئيس سابق للمنظمة السودانية لحقوق الانسان في بريطانيا
٢٧. علي عثمان «مصر»: كاتب
٢٨. د. أسامة مهدي «العراق»:صحافي
٢٩. سامي شورش «كردستان العراق»: كاتب وشاعر
٣٠. أحمد المهنا «العراق»: كاتب وصحافي
٣١. سالم قنان «ليبيا»: محامي
٣٢. يوسف قنديل «فلسطين»: مهندس
٣٣. صادق طعمه «العراق»: فنان تشكيلي
٣٤. رضا الظاهر «العراق»: كاتب وصحافي
٣٥. أحمد العوض «السودان»: أكاديمي
٣٦. عزيز السماوي «العراق»: كاتب وشاعر
٣٧. سامي فرج علي «العراق»: صحافي
٣٨. عدنان عليان «العراق»: رجل أعمال
٣٩. إسماعيل القادري «العراق»: مهندس، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا
٤٠. محمد مخلوف «ليبيا»: صحافي، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا

٤١. د. سعيد الشهابي «البحرين»: كاتب وصحافي
٤٢. رشيد البندر «العراق»: كاتب
٤٣. ابراها زرسناي «اريتريا»: كاتب
٤٤. عبد الوهاب بدرخان «لبنان»: صحافي
٤٥. زهير الدجيلي «العراق»: شاعر شعبي وكاتب
٤٦. جمال حيدر «العراق»: صحافي
٤٧. د. عبد السلام سيد أحمد «السودان»: كاتب، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا
٤٨. عبد الحسن الأمين «لبنان»: صحافي
٤٩. د. منصور الجمري «البحرين »: مهندس، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا
٥٠. د. علي الزبيدي «العراق»: أستاذ جامعي
٥١. سيد أحمد بلال «السودان»: كاتب وشاعر
٥٢. نجم جراح «فلسطين»: صحافي: عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا
٥٣. علي زيدان «ليبيا»: كاتب
٥٤. سناء الجبوري «العراق»: بكالوريوس لغات، عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة في بريطانيا
٥٥. د. عبد الحسين شعبان «العراق»: باحث ورئيس المنظمة في بريطانيا

الفصل الثاني

المرأة وحقوق الانسان*

* – كان هذا عنوان الملتقى الفكري الرابع للمنظمة العربية لحقوق الانسان الذي انعقد في لندن، تمــوز/يوليــو ١٩٩٥.

الملتقى الفكري الرابع
المرأة وحقوق الانسان

انعقد الملتقى الفكري الرابع للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا تحت عنوان «المرأة وحقوق الانسان». وعلى مدى يومين كاملين حيث ساهمت نحو ٤٠ باحثة وشخصية نسائية ومهتمين بقضايا المرأة في حوار شامل حول موقع المرأة في العالم العربي وقد شمل المرأة والمجتمع والمرأة والتعليم والمرأة والعمل والمرأة والعنف والمرأة والصحة.

أما المحور الثقافي فكان بعنوان الموقع القانوني للمرأة العربية من خلال الاتفاقيات الدولية والدساتير العربية وفكرة المساواة بيم الجنسين. بينما كان المحور الثالث تحت عنوان المرأة والمجتمع المدني. وجرى الحوار فيه حول الدور النسائي في مؤسسات المجتمع المدني ودور المنظمات النسائية بشكل عام. وتحدد المحور الرابع باسم المرأة والحضارة، وهنا دار نقاش واسع حول المرأة والاسلام والمرأة والثقافة الغربية والمرأة والتقدم العلمي. كما دار على هامش الملتقى نقاش مفتوح حول السبل الكفيلة لرفع مستوى المرأة وما ينتظر ان يقدمه مؤتمر بكين العالمي حول المرأة.

افتتح الملتقى الفكري الرابع الدكتور عبد الحسين شعبان رئيس المنظمة في بريطانيا ملقياً بحثاً تحت عنوان «الطريق الى بكين وإشكاليات المرأة العربية». بعد أن عرّف الحضور ورحّب بالمشاركين وحدد المحاور المطروحة للنقاش.

وقد أدار الجلسات د. عبد السلام سيد احمد وغالب العلوي وسعود الناصري أعضاء اللجنة التنفيذية.

وتحدث في جلسات اليوم الأول:

الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم «السودان» رئيسة اتحاد النساء الديمقراطي العالمي «سابقاً» فألقت بحثاً بعنوان «تحرر المرأة بين المظهر والجوهر».

ثم اعتلت المنصة الأديبة اللبنانية هاديا سعيد، فقدمت حكايتين فاتحة الحوار حول موقع المرأة الاجتماعي والعمل والمرأة وحقوق الانسان.

ثم جاء دور الأديبة الكردية «العراقية» كلاويش صالح فقدمت بحثـاً عـن مساواة المرأة بالرجل.

بعدها تحدثت القاصة العراقية سميرة المانع فقدمت قطعة أدبية منتقاة مـن عمل لها «فصل في رواية شوفوني...شوفوني» مع مقدمة لذلك.

أعقب ذلك فتح النقاش والحوار الذي شارك فيه كل من محمـد الهاشـمي الحامدي «رئيس تحرير جريدة المستقلة – تونس»، والدكتور نـوري لطيّـف «حقوقي – رابطة الأكاديميين العراقيين» والدكتور مصطفى عبد العال «باحـث مصري» ورباب عبد الهادي «فلسطين».

أما جلسات اليوم الثاني فقد افتتحتها السيدة سناء الجبوري مرحبة بالحضور بينما أدار الجلسات على التوالي يوسف قنديل «فلسطين» وعلي عثمان «مصر» أعضاء اللجنة التنفيذية.

تحدث في جلسات اليوم الثاني:

الصحفية اللبنانية خزامى عصمت التي قدمت بحثاً بعنوان «المرأة والمجتمع والتغيير» تناولت فيه المرأة والتعليم.

وقدمت الباحثة الاجتماعية د. خديجة صفوت «السودان» دراسـة بعنـوان المرأة والمجتمع المدني، أعقبها د. كمال الهلباوي «باحث إسـلامي مـصري» الذي قدّم دراسة حول الإسلام وحقوق الانسان. كما قـدمت الباحثـة والأديبـة العراقية السيدة سلام خياط بعض الخواطر عن معاناة المرأة العراقية. وتناولت د. فوزية مخلوف «الباحثة والمختصة في علـم الـنفس – مـصر» موضـوع «الأمان في حياة المرأة». وقدمت السيدة صديقة الجمري «البحرين» بحثاً عـن المرأة في البحرين في ظل الانتفاضة الأخيرة.

أخيراً قدم الباحث العراقي د. شمران العجلي دراسة عن دور الإسلام فـي تحرر المرأة. وقد شاركت رجاء كمال الدين «العـراق» وسـاهرة الجزائـري «العراق» وفاطمة إبراهيم «السودان»، والدكتور مصطفى عبد العال «مـصر» في المناقشات والحوارات.

اختتم أعمال الملتقى د. عبد الحسين شعبان بملاحظات وملخّصات لأعماله، وتناول أهمية مبدأ الحوار باعتباره اختياراً واضطراراً في آن. وركز على التحديات التي تواجه الحركة العربية لحقوق الانسان وأهمية استقلالية المنظمة وعدم انخراطها في الصراع الايديولوجي والسياسي الدائر وعدم انحيازها الى أية جهة كانت ووقوفها الى جانب حقوق الانسان أينما وكيفما وحيثما انتهكت أو تنتهك.

هذا وشارك في أعمال الملتقى إضافة الى المتحدثين: د. ميادة خوندة «طبيبة – العراق» والسيدة أم جهاد الهلباوي «مصر» باحثة إسلامية، وفيروز اسماعيل «كاتبة» وعبد المتعال كرشان «منظمة العفو الدولية» ومحمد معتوق «صحافي وباحث» ومحمود البياتي «قاص – العراق» ونبيل ياسين «صحفي وشاعر – العراق» وخالد الأيوبي «صحفي» وعبد السلام نور الدين «السودان» وسيد بلال «شاعر – السودان» ومحمد عبد الحميد عبد الرحمن «صحفي» والباقر العفيف «باحث – السودان» واحمد كرعود «منظمة العفو الدولية» واعيان الجصاني «العراق» وهالة مراد «عن راديو BBC» وديفيد باولو عن تلفزيون BBC وممثل عن تلفزيون MBC وجمع من المثقفين.

ومن الجدير بالذكر الإشارة الى ان هذا الملتقى هو الملتقى الفكري الرابع ٢٥/٢٤ حزيران «يونيو» ١٩٩٥.

وكانت المنظمة قد عقدت ملتقاها الفكري الأول بعنوان «الحوار العربي – الكردي وحقوق الانسان» بتاريخ ١٦/ ١٧ تشرين الأول «أكتوبر» ١٩٩٢ والملتقى الفكري الثاني الموسوم «حرية التعبير وحق المشاركة السياسية في الوطن العربي» وذلك في ٢١ آب «أغسطس» ١٩٩٣. وكان الملتقى الفكري الثالث بعنوان الثقافة والمثقفين وحقوق الانسان بتاريخ ٢٢/٢١ آب «أغسطس» ١٩٩٤.

لندن أواخر تموز «يوليو» ١٩٩٥.

الطريق الى بكين وإشكاليات المرأة العربية

د. عبد الحسين شعبان

يبدو الاهتمام بالحياة العامة والشأن السياسي وكأنه حكر على الرجال، لدرجة ان ما يطفو على السطح من اشتغال بالعمل العام وتقلد المناصب، والوظائف الحكومية وغير الحكومية، وكأنه من اختصاص الرجال، فهم صناع القرار وبيدهم يقبضون على مقاليد الأمور في الدولة والمجتمع، وهم الذين يفرضون قيمهم وآرائهم في التشكيلات الاجتماعية والحياة بشكل عام، حتى ان رائحة الذكورية، والتسيد تكاد تفوح من ثنايا المجتمع ومؤسساته العامة. وتفتقر النساء الى المساهمة النشيطة في الغالب بسبب معوقات اجتماعية وقانونية وسياسية واقتصادية وتاريخية ونفسية، فضلا عن الموروث والتقاليد التي تحد من مشاركتهن. ويعود قسم منها الى نقص التعليم وتفشي الأمية والتخلف وانعدام أو التضييق على حرية التعبير والحريات بشكل عام، وبالتالي تقليص فرص تشكيل المنظمات والجمعيات الخاصة بالمرأة، مما يعني تحجيم دائرة المشاركة.

ومع ان المجتمعات العربية قد خطت خطوات تمهيدية باتجاه تحقيق بعض الفرص للتمتع ببعض الحقوق، الا ان الهوة ما تزال سحيقة بينها وبين التطور والتقدم الذي حصل على النطاق العالمي في وضع المرأة، وما زال هناك جدار سميك فاصل بينها وبين التشريع الدولي، ناهيكم عن الممارسات والتطبيقات المخالفة لذلك التشريع وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ والاتفاقيتين الدوليتين الصادرتين عن الأمم المتحدة عام ١٩٦٦، الأولى حول الحقوق السياسية والمدنية والثانية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الوثائق الثلاث تمثل «الشرعية الدولية لحقوق الإنسان». كانت مصدرا لأكثر من خمسين اتفاقية دولية «شارعة أو اشتراعية، أي منشأة لقواعد قانونية دولية» تابعة للأمم المتحدة وتصاريح جمعيتها العمومية ومجموعة قواعدها ومبادئها في ميدان حقوق الإنسان، وهي تشكّل جزءاً من قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، أي انها قواعد ملزمة «آمرة» JUS GOGENS على الدول ان تتقيد بعد التوقيع أو الانضمام إليها بالالتزام بها وتكّيف قوانينها وممارساتها الداخلية«الوطنية» لتتمشى مع أحكامها، بمعنى من المعاني انها تصبح مسؤولة أمام المجتمع الدولي عما فعلته وتفعله لضمان احترام الحقوق المعلنة والتي

أعلنت الالتزام بها، خصوصاً وان مبدأ أو قاعدة حقوق الإنسان بحكم التطــور الدولي أصبح أحد المبادئ الآمرة الذي يتطلب احترامه والتقيد به مــن جانــب الدول والحكومات، ويعرض من يتنكر له لمسائلة دولية، بموجــب مــا ســمي بــ«حق التدخل الإنساني» الذي حجّم من مبدأ السيادة الذي تضمنه ميثاق الأمــم المتحدة وقاعد القانون الدولي، وان كان«حق التدخل الإنساني» قد استخدم على نحو تمييزي ومزدوج، أي ما أطلق عليه الكيل بمكيالين واستخدام هــذا المبــدأ أحياناً ذريعة للتدخل السياسي وغض الطرف أحياناً أخرى لاعتبارات ومصالح سياسية بعيداً عن أعمال مبادئ حقوق الإنسان وبخاصة من جانب القوى المتنفذة في المجتمع الدولي. وهناك أمثلة كثيرة كما حــصل فــي البوســنة والهرســك والأراضي العربية الفلسطينية المحتلة وجنــوب لبنــان والجــولان الــسورية والصومال وروانداو غيرها.

لقد أنجزت الأمم المتحدة مهمة تحديد وتوصيف حقوق الإنــسان وحرياتــه الأساسية ومنها حقوق المرأة، وبنت هيكلاً مترابطاً اتخذ شكل معاهدات واتفاقات دولية للدفاع عنها. واستحدثت وسائل لقياس مدى التقدم في هذا المجال، وتعتبر هذه المعاهدات والاتفاقيات مترابطة ومتكاملة ولا يمكن النظر إليها باعتبارهــا قابلة للقسمة أو الانتقاء أو التجزئة، وهي بموضوعاتها المتنوعة تــشكل وحــدة حقوقية بخصوص حقوق الإنسان ومنها حقوق المرأة.

والمرأة العربية التي تقف على مشارف القرن الحادي العشرين مــا زالــت حقوقها بحاجة الى أعمال وتفعيل، خصوصاً حقوقها القانونية أي الاعتراف لها على قدم المساواة مع الرجل في الدساتير العربية وفي جميع القوانين والأنظمــة النافذة سواء في المجال السياسي بتثبيت حقها في التصويت والترشيح والانتخاب وتقلد الوظائف العامة والمشاركة باتخاذ القرارات. أو في المجــال الاقتــصادي بالسعي لإيجاد فرص عمل متكافئة وضمان أجر متساو لقاء العمــل المتــساوي وضمان تمتعها بحقوق الحمل والولادة والأمومة وإلغاء جميع أشــكال التمييــز ضدها. وهذا ينسحب على الجانب الاجتماعي لبناء أسرة سليمة ومتوازنة على أساس التكافؤ والمسؤولية في تحمل إنشائها ورعايتها، أو في الميدان الثقــافي والتعليمي بتوفير فرص مناسبة لتنمية وتطوير أوضاع المــرأة عبــر التعلــيم والقضاء على الأمية ورفع الحيف التاريخي الواقع عليها.

وتشكل تلك مجرد خطوط عريضة وأولية يمكن تحديدها في برامج أو أطر تفصيلية للارتفاع بمستوى حقوق المرأة وتكريسها في المجتمع علــى صــعيد القانون والممارسة، وبالتالي لتأصيل تلك الحقــوق وتجــذيرها لتأخــذ مــداها

التدريجي التطوري كنواة جديدة لإعادة بناء المجتمعات العربيـة، مـع الأخـذ بالحسبان إفساح المجال أمام تحرير طاقات نصف المجتمع لكي تساهم في عملية التنمية والإنتاج وصناعة الخيرات المادية والسلام الاجتماعي وبالتالي تحقيـق التقدم المنشود.

المرأة من المكسيك الى الصين

مرت قضية المرأة بمحطات تاريخية إذا جاز التعبير، فلأول مـرة يجتمـع عدد من النسوة في كوبنهاكن عام ١٩٠٨ ليقررن يوم ٨ آذار «مارس» من كل عام عيدا للمرأة العالمي، كن مجرد نساء حالمات بالتغيير وبحق النـسوة، ولـم يصبح الاحتفال رسميا بذلك اليوم إلا بعد قيام ثورة أكتوبر الروسية عام ١٩١٧.

ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة الذي ابرم في سان فرانسيسكو قبل خمسين عاما في ١٩٤٥/٦/٢٦ ثمرة تطور كبير في وضع المرأة حيث اقر مبـدأ المـساواة وعدم التمييز بسبب اللون أو الجنس أو العنصر أو الانحدار الاجتماعي ...الخ، وهو المنحى الذي عمقه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عـام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين عام ١٩٦٦.

وقد اتخذت الأمم المتحدة بعدها مجموعة خطوات منها القرار بتحديد العقـد الدولي للدفاع عن حقوق المرأة، معلنة العام ١٩٧٥ بداية لهذا العقـد. وعقـدت لذلك العديد من المؤتمرات أهمها: المؤتمر الدولي في المكسيك عام ١٩٧٥ الذي صدر عنه إعلان الأمم المتحدة المذكور بخصوص عقد المرأة العالمي والمؤتمر الدولي للمرأة في كوبنهاغن عام ١٩٨٠ والمؤتمر الدولي في نيروبـي ١٩٨٥ ورسم هذا المؤتمر استراتيجية للمرأة لعام ٢٠٠٠ محددا العام ١٩٩٥«عاما دوليـا للمرأة» وعقد المؤتمر الدولي القادم الذي سيكون فـي بكـين فـي شـهر آب « أغسطس» – أيلول «سبتمبر» من هذا العام.

وينعقد مؤتمر بكين تحت شعارات مثيرة بالنسبة للمـرأة وعلـى النطـاق العالمي وهي العمل من أجل «التنمية والمساواة والسلام» والتي كان بعضها من شعارات المنظمات النسوية وبعض الداعين لقضيتها منذ بداية هذا القرن.

ويتم في هذا المؤتمر الذي تنظمه الأمم المتحدة وبمشاركة المنظمات غيـر الحكومية NGO رصد وتقييم أوضاع المرأة على الأصعدة المختلفة وتشارك فيه منظمات حقوق الإنسان بما فيها المنظمة العربية لحقوق الإنـسان باعتبارهـا عضواً استشارياً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إضافة

الى مئات المنظمات النسوية والاجتماعية والمهنية على أساس كونها تنظيمات غير حكومية وذلك تأكيداً للدور المتعاظم للمنظمات غير الحكومية الذي أخذ بالتعمق والتعزز وبخاصة في المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فيينا في حزيران «يونيو» ١٩٩٣ وهو المؤتمر الذي شهد مواجهة وتعاوناً بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية اتسمت بالمساومة على قضايا كان يمكن للحكومات بالضغط التنازل أو التخفيف عن بعضها، وكان بعضها يشكل خطوطاً حمراء بالنسبة لها وانعكس ذلك في الإعداد والتنظيم أيضاً فقد احتلت الحكومات الطوابق العليا من قاعة المؤتمرات، بينما شغلت المنظمات غير الحكومية الطابق الأسفل، وبقي بعضها ممن لم يحصل على الاعتراف في الأروقة وفي المداخل الرئيسية للقاعات، ومن القضايا التي كانت محط جدل مستمر هي مسألة عدم تقديم بند المرأة كبند مستقل وإنما إدراجه ضمن بند الأقليات.

ويسعى مؤتمر بكين الى بحث وتحديد نوع العلاقة بين دور المرأة في التنمية وبمدى تمتعها بالفرص والمشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة مع الرجل. وتشكل قضية المساواة المحور الذي يمكن الانطلاق منه لتفعيل دور المرأة وبالتالي وضع الضوابط والمعايير التي يمكن بموجبها إطلاق طاقاتها لتلعب مثل هذا الدور المنتظر منها.

ويسعى المؤتمر الى بحث السبل والعقبات التي تعترض مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة وفي عملية اتخاذ القرارات والسعي لتحقيق حماية حقوق المرأة في مراحل حياتها المختلفة وإدماجها في عملية التنمية بحيث تعمل الى جانب الرجل لتحقيق المساواة والتنمية والسلام. كما تطرح على بساط البحث مسألة التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في إطار الأمم المتحدة وخارجها وفي إطار تنفيذ ستراتيجيات نيروبي للنهوض بوضع المرأة.

يتوقع ان يواجه المؤتمر مشكلات أخذت تبرز على نحو حاد إضافة الى عدم تحقيق مبدأ المساواة وتوفير الآليات لرفع مستوى المرأة ونقص الوعي بحقوقها، وتتمثل هذه المشكلات:

الفقر والمجاعة وزيادة معاناة المرأة وازدياد عدد النساء المسؤولات عن إعالة أسرهن وكذلك ضحايا النزاعات المسلحة محلياً وعالمياً وانتشار أمراض جديدة وقلة المعرفة في التعامل مع البيئة، إضافة الى بعض المشكلات التقليدية وبخاصة في البلدان النامية والمتخلفة.

المرأة – الرجل: تناقض أم تعاون

هل يمكن حل مشكلة المرأة بالصراع مع الرجل وبالتناقض والتخندق أم في التعاون والتفاهم لإلغاء التمييز الواقع على المرأة؟. وهو تمييز مزدوج ومركب، بعضه يقع على الرجال والنساء بحكم الاستبداد الذي يعاني منه المجتمع ككل وبعضه يقع على المرأة باعتبارها امرأة، وكيف تنظر الأمم المتحدة الى مسألة التمييز؟ وما هو مفهوم التمييز على المستوى الدولي؟ ونظراً لما يتعلق بصلب هذا الموضوع سنحاول تسليط الضوء أيضاً على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

نعني بالتمييز أية تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره وأغراضه توهين وتحجيم الاعتراف بدور المرأة كمخلوق وإنسان يقر له الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كوثيقة دولية عليا ومعترف بها من جانب الشرعية الدولية بحقوق متساوية سواء في الميادين القانونية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو في أي ميدان آخر، وذلك بغض النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل، وهو ما ذهبت إليه المادة الأولى من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المبرمة في ١٨ كانون الأول «ديسمبر» ١٩٧٩.

ينطلق الأساس في هذا التعريف من فكرة المساواة في الحقوق وهي جوهر فكرة حقوق الإنسان وفلسفته الرئيسية والمعيار الذي يحكم بقية القواعد المنظمة لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتتضمن هذه الاتفاقية (٣٠) مادة وهي أقرب الى المعايير الدولية حيث تتجسد فيها بعض المبادئ العامة إضافة الى الإشارة لبعض التدابير.

ولم يكن الوصول الى هذه الاتفاقية سهلاً بالطبع، فقد استغرقت الاجتماعات والمناقشات خمسة أعوام، حتى توصلت اللجنة المعنية بحالة المرأة في إطار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الى صيغة الاتفاقية، خصوصاً وانها احتوت إضافة الى مبدأ المساواة في الحقوق في جميع الميادين فانها ركزت على الدعوة الى سن تشريعات وطنية لحظر التمييز ضد المرأة وفرض حماية قانونية لحقوقها وذلك عن طريق المحاكم ذات الاختصاص وإبطال وتغيير القوانين النافذة والأنظمة والأعراف والممارسات التي تشكل تمييزاً ضدها،«المادة الثانية». ويفهم من هذا الكلام ان الأمم المتحدة في هذه الاتفاقيات تسعى لوضع هيكل دستوري وقانوني ملائم يكفل المساواة واتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء الارتكابات سواء كانت من قبل جهات حكومية أو أفراد.

ودعت الاتفاقية «المادة الخامسة» الى إلغاء التمييز لكي لا يكون أحد الجنسين أدنى أو أعلى، كما دعت الى مكافحة جميع أشكال استغلال المرأة « الناجمة عن التمييز» عن طريق البغاء أو الاتجار بها «المادة السادسة». وتناولت الاتفاقية حقوق المرأة السياسية «المادة السابعة» التي شملت التصويت والترشيح والانتخاب والمشاركة في صياغة سياسات الحكومة وفي أية منظمات أو جمعيات غير حكومية، وبحثت الاتفاقية في الحقوق المتساوية بخصوص الجنسية واكتسابها وتغييرها أو الاحتفاظ بها، وما يتعلق بجنسية الأطفال «المادة التاسعة» كما تناولت الاتفاقية الحقوق الاجتماعية للمرأة فتحدثت عن التعليم والتربية والمناهج والمنح الدراسية وغيرها «المادة العاشرة» وعن العمل بوصفه حقاً ثابتاً لجميع البشر والحق في اختيار المهنة ونوع العمل والأجور والضمان والوقاية الصحية والحمل وإجازات الأمومة على نحو يتيح للمرأة التمتع بحقوقها ككائن بشري ومساهم في بناء المجتمع وتنميته بالتساوي مع الرجل «المادة الحادية عشر» وتطرقت الاتفاقية الى الصحة فأكدت على دور المرأة بوصفها موفرة للرعاية الصحية لأسرتها وكمستفيدة هي نفسها من توفيرها المادة «الثاني عشر».

كما اتخذت الأمم المتحدة فيما بعد قرارات وتوصيات بخصوص مكافحة بعض الأمراض والظواهر التي تتعلق بالصحة، منها مكافحة مرض نقص المناعة «الايدز» وتوصية خاصة بشأن اتخاذ تدابير فعالة للقضاء على ممارسة ختان الإناث.

تناولت الاتفاقية أيضاً مبدأ المساواة أما القانون أو المساواة القانونية بين الرجل والمرأة فأكدت على الأهلية القانونية «المادة الخامسة عشر». وأكدت على الحق الذي ينبغي للمرأة التمتع به بخصوص الزواج والعلاقات الأسرية، فحددت الحق ذاته في عقد الزواج وحرية اختيار الزوج والحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه بالنسبة للأطفال فيما يتعلق بالولاية والقوامة والوصاية وملكية الزوجين ومنعت خطوبة الأطفال دون سن الزواج وأوجبت جعل الزواج رسمياً «المادة السادسة عشر».

وتم فتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في آذار(مارس) ١٩٨٠ وأصبحت نافذة المفعول في ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١. وبلغ عدد الدول الموقعة على هذه الاتفاقية أكثر من ١٠٠ دولة « وقعت وصادقت عليها وانضمت لها» ومن بينها سبعة بلدان عربية هي: مصر، العراق، الأردن، ليبيا، تونس، المغرب، واليمن، وذلك لغاية ١٩٩٣/١٢/٣١. ويذكر ان بعض هذه البلدان يعاني من خروقات

وانتهاكات سافرة لحقوق الإنسان، إضافة الى بروز مظاهر التطـرف والعنـف مؤخراً والتي شملت النساء أيضاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر ما زالت فـي مصر ظاهرة الختان منتشرة على نحو واسع وهو ما يعد تناقضاً صارخاً مـع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. يكفي ان نـشير الـى ان ٧٣% من نساء القاهرة «العاصمة» تعرضن لختان وان أكثر مـن ٩٥% مـن نساء الريف والمناطق القروية تشيع مسألة الختان في أوساطهن وفـي داخـل المجتمع كشيء اعتيادي وجزء من الموروث والتقاليد العتيقة، رغم ما تسببه من أمراض وتبعات اجتماعية ونفسية، الى ذلك فقد انتشرت موجة التطرف مؤخراً لدرجة امتدت الى أوساط واسعة من المثقفين نذكر منها اغتيال فرج فودة بسبب آرائه ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ الكاتب والروائي المبدع والحـائز علـى جائزة نوبل كما تجري محاولات لتفريق د. نصر حامد أبو زيد من زوجته قسراً «بصدور حكم قضائي» بسبب وجهات نظره واجتهاداته.

وتعتبر ظاهرة اغتيال المثقفين واغتصاب النساء الظاهرة الأبرز في عمليات العنف والصدامات في الجزائر بين قوى التطرف والحكومـة ولأفعـال وردود أفعال أقل ما يقال عنها انتهاكها لحقوق الإنسان من جانـب الحكومـة وقـوى التطرف.

أما في العراق الموّقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييـز ضـد المرأة فقد أكلت الحروب «الداخلية والخارجية» الأخضر واليابس جراء سياسات مغامرة وأطماع توسعية للحكم في العراق، وقد تقلصت حقوق النساء الى أبعـد الحدود، وتتجسد المعاناة الحالية للنساء العراقيات إضافة الـى اسـتمرار نهـج الاستبداد والتمييز في وصول البلاد الى حافة المجاعة الحقيقية جراء الحـصار الدولي الجائر والمنافي لحقوق الإنسان، ويقدر عدد الأطفال الذين يعانون مـن نقص الغذاء والدواء حسب إحصاءات الأمم المتحدة الى ٢،٢٥٠ مليـون طفـل وتزداد نسبة وفيات الأطفال والنساء بشكل مروّع. كما تعاني النساء من استمرار وانفلات الإرهاب والعنف ومن التضييق في الحقوق التي حصلت عليها المـرأة العراقية عبر كفاحها الطويل بل جرى تكريس قوانين وأنظمة غاية في الوحشية والبربرية كتلك التي تجيز قتـل الزوجـة أو الأخـت والأم لاتفـه الأسـباب والمبررات أو تلك التي تمنح مكافأة للزوج الذي يطلق وزوجته إذا كانت مـن التبعية الايرانية المزعومة، والتي رافقت عمليات التهجير المشهورة، وتعـاني المرأة في كردستان من التمييز بشكل عام بسبب الحروب والآثار التي تركتهـا سياسات الأنظمة المتعاقبة بحق الشعب الكردي، إضافة الى مـا تتعـرض لـه

المنطقة الكردية حالياً بشكل خاص من حصار واجتياح وتدخلات خارجية وحروب محلية بحيث اختفت بسمة الحرية التي تمتعت بها في ظرف دولي كان مواتياً بصدور القرار ٦٨٨ عن مجلس الأمن في ٥ نيسان «ابريل» ١٩٩١ بعد حرب الخليج وما ترتب عليه من حماية دولية «مؤقتة» ومن قيام كيان كردي بحكومة وبرلمان وإجراء انتخابات. لكن ذلك كله تعرض للانهيار والضياع وازدادت المرأة معاناة كما كشفت تقارير مهمة لمنظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة كردستان «التي تشكلت مؤخراً» بسبب هدر حقوق الإنسان الذي انفلت من عقاله خلال وبعد الاقتتال الكردي – الكردي.

وتعاني نساء جنوب العراق العربيات من اضطهاد مضاعف خصوصاً في ظل حملات التهجير وتجفيف الأهوار حيث عانت نحو ربع مليون عائلة من التهجير ومن انتزاع الجنسية، إضافة الى معاناة المنافي المتنوعة.

أما في ليبيا فان وثائق مهمة تنتقص من قيمة المرأة وقدرها، وحسب الكتاب الأخضر فان المرأة مريضة: تحيض أو تحمل أو تنجب أو ترضع. ورغم العموميات حول المساواة إلا ان الموقف العام يتجسد في عدم الاعتراف بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل مثلما تقرره الوثائق الدولية وبخاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي بلدان أخرى كاليمن الموّقعة هي الأخرى على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فقد عانت المرأة من سياسات الحروب والصراعات الداخلية سواء كانت تحت حجة «الشرعية» تارة أو تارة أخرى باسم «الوحدة» أو ثالثة تحت يافطة «الدين والتقاليد» وغيرها. والحال ذاته ينطبق على السودان الذي تتعرض فيه المرأة الى الامتهان بعيداً عن الاتفاقيات الدولية، ويجري تبرير التمييز ضدها لاعتبارات دينية تارة وقبلية تارة أخرى وبالعادات والتقاليد مرة ثالثة وغيرها كما تعاني نساء السودان من اضطهاد ومعاناة مركّبة.

أما المرأة الفلسطينية فهي تعاني من فقدان حق أساسي من حقوق الإنسان وهو حق تقرير المصير للشعب العربي الفلسطيني وإقامة الكيان المستقل سواء كانت في الداخل أو في بلدان الشتات ويجري التمييز ضدها سواء في الأراضي المحتلة حيث تفرض الصهيونية قوانينها وممارساتها اللاإنسانية أو في المنافي حيث تعاني من فقدان وضياع الأرض والهوية أحياناً ومن استلاب الخارج. ولم تسلم المرأة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية من محاولات التضييق والتمييز بعد ان كانت بطلة انتفاضة أطفال الحجارة.

وإذا كانت حال بعض البلدان العربية الموّقعة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، كما مر ذكره فلنا ان نتصور على أقل تقدير حال النساء في البلدان التي لم توقع على مثل هذه الاتفاقية من الناحية القانونية فما بالك ببلدان لا تمتلك حتى دساتير مثل بعض بلدان الخليج، بل ان بعضها لا يسمح لهن القيام ببعض الأعمال الاجتماعية العامة كقيادة السيارات مثلاً، فكيف يمكن البحث في مسألة المساواة واللحاق بركب التقدم والحضارة الذي تتساوى الاتفاقية معه في أحكامها العامة وهو طموح كبير سواء على المستوى العالمي وعلى مستوى بلداننا العربية التي ينبغي ان تضع خطواتها ولو تمهيدياً على الطريق الصحيح، التدريجي الهادف الى إلغاء التمييز.

لقد نصت الاتفاقية على تعهد الأطراف بتقديم تقرير الى الأمين العام للأمم المتحدة عما اتخذته الدول من تدابير تشريعية وقضائية وإدارية من اجل تثبيت أحكام هذه الاتفاقية في غضون سنة واحدة أو أربع سنوات في حالة وجود عراقيل «المادة الثامنة عشر» وهذا يعني ضرورة امتثال الدول الموقعة على الاتفاقية ومنها البلدان العربية باحترام والالتزام بتطبيق أحكامها ودعوة الدول التي لم توقع للتوقيع عليها وتقديم ضمانات بالالتزام بالمعايير الدولية بخصوص المرأة وعدم التذرع بالخصوصية كوسيلة لمجابهة الالتزامات الناجمة عن الحكام الجماعية الصادرة بخصوص المرأة وتكييف الخصوصية لتفعيل العالمية وبالإضافة إليها والإسهام بالتطور الحضاري التاريخي انسجاماً مع القيم العصرية والخصوصية العربية – الإسلامية لمجتمعاتنا على نحو يؤكد الدور الحضاري والانفتاح والتعامل بين الثقافات والشعوب والأمم والحضارات.

لقد بذلت الأمم المتحدة جهوداً مضنية للنهوض بمستوى تقدم المرأة ومساواتها في الحقوق إلا ان التمييز ما زال قائماً بل وواسعاً ومستشرياً ضد المرأة في العديد من بلدان العالم سواء كان قانونياً أم سياسياً أم اجتماعياً أم ثقافياً أم اقتصادياً أم مدنياً وتحت مبررات شتى وبمسوغات مختلفة. والتمييز الذي يشكّل واقعاً محزناً في عالم يسير بكل ثقله الحضاري نحو القرن الحادي والعشرين، ليس بالإمكان الغائه بقرار أو مؤتمر على أهمية ذلك، فالاقرار بحقوق المرأة والاعتراف بدورها المتساوي في الحقوق يصطدم بعقبات كثيرة ما زالت الطريق لتحقيقه غير سالكة بحكم انتشار حالات النظر الى المرأة كمخلوق أدنى واستمرار العنف ضدها وشحة فرص التعلية أمامها وحصولها على العمل والضمانات والتمتع بالصحة بشكل أدنى، وما تزال الدساتير في أعداد غير قليلة من بلدان العالم ومنها بعض بلداننا العربي قاصرة ومتخلفة للاقرار بدور المرأة.

ان التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً جوهرياً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان وهما مبدآن أساسيان من مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، أي الشرعية الدولية، كما ان التمييز يساهم في إعاقة بلداننا من التقدم والرخاء المنشود لمجتمعاتنا، فلا حياة حقيقية ولا تقدم حقيقي بدون رفع الحيف والغبن التاريخي المزمن الذي يقع على النساء وتنظيم المجتمع بحيث يكفل فيه الإنسان حقوقاً متساوية ومساهمة نشيطة من جانب نصف المجتمع بالتعاون والتكامل مع الرجل.

وإذا كانت الحكومات بشكل عام تسعى للمحافظة على الوضع القائم فان الحركات والقوى والمنظمات التي تستهدف التغيير وتحقيق قيم ومبادئ حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هي الأخرى تعاني من تسلط العقليات المحافظة الكابحة لتحقيق دور المرأة أو التقليل من شانها، وعليها قبل غيرها ان تتمثل عملياً الضرر الفادح في ان يعبر الرجل عن حقوق المرأة، وان لا تجد النساء من يمثلهن ويعبرن عن حقوقهن، ان عنصر المشاركة لمسار وحركة المساواة وتحفيز النساء للمشاركة به.

إن أوضاع المرأة العربية وعلى هامش مؤتمر بكين الدولي، بحاجة الى حوار جدي، معرفي، علمي وحضاري لتحديد أولويات المرأة العربية وحقوقها بالتساوق والتناغم مع حركة التطور الدولي والأخذ بنظر الاعتبار الخصوصية الهادفة للانسجام مع هذا التطور والعاملة على التفاعل معه والتأثير فيه. والحوار في ظروفنا الراهنة لا يصبح ترفاً فكرياً أو رغبة في نصرة مظلوم حسب أو رفع حيف أو إزالة غبن، بل من أجل إسهام نصف المجتمع في عملية التنمية وفي تحقيق حياة متكافئة يسودها سلام دائم. وتحت هذا الشعار ينعقد مؤتمر بكين. فالحوار إذاً ضرورة واختيار في آن من اجل تهيئة الظروف والمستلزمات لخلق وعي حضاري بأهمية ودور المرأة في النهضة المنشودة وفي تقدم المجتمع وتحريره من التمييز والاستلاب وعدم المساواة.

الرواية وحقوق المرأة

سميرة المانع - روائية عراقية

أيها الأصدقاء:

لا املك حلولا لقضية المرأة ، لكن املك، كامرأة، هذه القصص والروايات التي تظهر أحياناً وأؤكد أحياناً، عندما أسمع أنباء مفزعة وأخبار مؤلمة تأتي من منطقتنا. فإذا كانت الخلافات الزوجية – كما قال أحد الصحفيين البريطانيين مؤخرا – قد نشطت من سوق نشر الكتاب هنا، فبالاحرى أو من المنطق ان تكون مصائبنا ومعاناتنا قد جعلتنا نملأ العنابر بالكتب، ننقلها باللوريات، ولا نكتفي، فقط بحملها فوق سواعدنا. بودي اليوم، لو أقرأ لكم شيئا يسركم ويؤنسكم ويطربكم، شيئا كالذي قاله ابن الكوفة، ونحن في قاعة الكوفة بلندن، واعني به المتنبي، مع الفارق بالطبع، بودي ان أقرأ أشياء مثل هذين البيتين:

عواذل ذات الخال في حواسد   وان ضجيع الخود مني لماجد
يرد يدا عن ثوبها وهو قادر   ويعصى الهوى في طيفها وهو راقد

ولكن مثل هذه الأبيات قيلت في القرن العاشر. وكانوا مختلفين عنا، والآن، نحن في نهايات القرن العشرين وفي تراجع، كما لا يخفي عليكم.سأقرأ لكم اليوم فصلا من روايتي «شوفوني .... شوفوني»، عندما يعود الزوج من السفر، راجعا الى بريطانيا حيث يسكن مع زوجته، بعد ان اتم، في اعتقاده، عملا يتصوره ناجحا، وجرى ما سوف تسمعونه الآن:

عاد كامل بعد عشرة أيام من أسبانيا مكللا بالغار. لم يجد، في رأيه، افضل من هذه الفتاة المغربية المهذبة ليؤجر لها الشقة، والتي تعمل مع خطيبها في أسبانيا. كانا يلفتان النظر، أحياناً، في المقهى الذي يجلس فيه لكثرة التصاقهما ببعضهما البعض، وكان الواحد سيطير عن الآخر. لم تجد الفتاة « مليكة» من صعوبة تذكر لإقناعه بانهما سيعتنيان بالشقة، والايجار يدفع بانتظام على الحساب بالبنك وليس هناك سوى الحصول على المفتاح. اخبر فاطمة انه عقد اتفاقا معها لمدة سنة كاملة، حفاظا على حقوق الطفلين. سلمهما مفتاح الشقة مطمئنا وعاد الى لندن مشتاقا.

بعد ان ينجز المرء معاملة ناجحة كهذه يستحق شايا عراقيا احتفالا بالمناسبة ،مع جلسة استثنائية يعوض بها ما فاته من أخبار وروايات خصوصاً ان ظروف الحرب الأخيرة لم تترك للعراقيين المغتربين سوى هم واحد. متى ستتغير الأوضاع بالعراق؟ انتفاضة الجنوب والشمال. هل نعود قريبا؟ أيمكن ان ينزل

المرء من الطائرة هناك حرا دون ان يخاف من الاستخبارات والأمن. يتركونه وشأنه ليزور أقاربه. يرى الصغير الكبير والعكس. يشم راحة هـواء بغـداد، البصرة والمدن الأخرى، يرى التراب المالح الأسمر وشعيرات الحشيش الخشن المهبهب هنا وهناك، يرى النخلة سيدة الشجرة. هناك بصيص أمل إذن من بين ثقوب الدمار والخراب. أتكون الحرب الثمن البـاهظ الـذي دفعـه العراقيـون لتخلصهم من أوضاعهم التعيسة. وهذا اقل ما يمكن فعله لتعويض عما أصـابهم في هذه الحرب الجهنمية اتي أحرقت بلدهم حرقا وتمنوا إيقافها.

أخرجت فاطمة الصحف وقصاصات المجلات. تلك التي حرصت دوما على تجميعها اذا غاب « كامل » عن البيت أو حفاظا ليوم كريه، وتعني به اليوم الذي تحتاجها فيه لتؤلف كتابا هي نفسها حول اللاجئين عمومـا والعـراقيين علـى الخصوص، باعتبارها مهتمة بشؤونهم بحيث أصبحت تود من كـل قلبهـا لـو تمكنت في يوم من الأيام من كتابة كتاب يعالج قضاياهم ومشاكلهم. تشرح فيـه ظروف البلاد التي هاجروا منها. المرأة العربية المسلمة وكيف عوملـت هـذه الأيام. كيف سجنوا وقتلوا وهجروا أولادها بحروب لا جدوى منها، ولماذا تفرق شملهم وشردوا في طول الكرة الأرضية وعرضها. تريد أن تؤلف كتاباً لحفيدتها التي ستلد بعيدة عن الوطن في المستقبل. تلك التي ستأتي الى الدنيا لا تعـرف لغتها. جاهلة بالوضع الذي خلقت به وكيف غادرت العراق الى غيـر رجعـة. سيكون كتاب دراسة لأحوال المنطقة من وجهة نظر أمـرأة، أتمـت دراسـتها السابقة في موضوع الخدمة الاجتماعية بجامعة بغداد، عندما كانت طالبـة فـي العراق قبل آلاف من السنين على حد تعبيرها.

من الطبيعي، اليوم، ان تجد صفحة جريدة الاوبزرفر البريطانية الـصادرة بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٩ اقرب المصادر لها بمجرد ان أبدى كامـل رغبتـه فـي الاطلاع على الصحف ومعرفة الأخبار أثناء غيابه. بعد ان انتهى مـن الأكـل والشرب متمددا على المقعد، ملكا غير متوج، خالعا نعاله وكأنه حاف. المقـال قديم، عثرت عليه في مكتبة مؤخرا بقلم الكاتب البريطـاني « ديفيـد هـرتس»، ملصقاً بمنتصفه الوجه الذي أثار الحزن في الخليج بتعبيراته الغاضبة وشراسته لمن خالف طاعته وتعليماته. تفرس كامل بالمقال وبالصورة مليا، مضيفا بصوت حانق لما سبب هذا الشخص غير العابئ من اسى ودمر من ثـروات بالمنطقـة متشبها بالقائد «القعقاع». أطلق كامل هذا اللقب الأخير عليه بين نواجذه، متأثراً منه ومن مغامرته، ثم تساءل متوسلاً، رافعا عينيه لفاطمة: « ماذا، هل تريـدين مني قراءة كل هذا المقال. انه صفحة كاملة» أبدت فاطمة تأييـد ظنـه « نعـم، أقرأه» و كلها رغبة في ان يشاركها الهم. تحجج بتعب السفر وعدم القدرة علـى التركيز الآن. أصرت فاطمة ان يكون على علم بالمقال قبل ان ينام، وهي على

استعداد ان تقرأه له لسماعه. استسلم لرغبتها مغمضا عينيه، مؤكدا لها انه على أتم وعي مصغيا لها، فبدأت بصوت عال:

(في ١٨ يناير ١٩٩٠ اصدر مجلس قيادة الثورة العراقي – والذي معناه صدام حسين في الواقع – مرسوما مخصصا «للقضاء على الرذيلة وتشجيع الفضيلة بما يلي: لن يعاقب أي عراقي يقتل أمه، ابنته، أخته، عمته، ابنة خاله أو خالته ابنة عمه أو عمته إذا كان القتل من اجل الشرف» يحب صدام ان يقارن بحمورابي أكبر مشرع للقوانين في بلاد ما بين النهرين في الماضي، ولكن صحيفة السفير البيروتية تحدثت بلسان كل عربي لديه اقل ما يمكن من التحديث والتنوير حين كتبت عن هذا المرسوم قائلة: استيقظنا ذات صباح لنجد أنفسنا منهزمين في ماض يعود الى ما قبل حمورابي.

كان حزب البعث الذي جاء صدام الى الحكم عن طريقه، حزبا حديثا، نتيجة اليقظة العربية التي حاولت أن تنقل بعض أسباب الحضارة الغربية العصرية المتطورة اى بيئة غارقة بتقاليد جامدة. الآن واكثر من أي وقت مضى، وبقدر ما يتعلق الأمر بأحد هذه الأسباب التي أراد تبينها الا وهي الديمقراطية الدستورية، يكون صدام ابعد ما يكون عن روح العصر. لكنه ساهم، بالقليل، فيما مضى ببعض الأمور الظاهرية للتقدم، وخصوصا في حقل حقوق المرأة، مقربا النظرية من التطبيق، وكان هذا بالإضافة الى الشعور القومي، اخذ العوامل التي جعلت بعض العرب من ذوي العقول العصرية يميلون إليه ضد الإمام الخميني. لكنه الآن وهو الذي لقب نفسه المنتصر في حرب الخليج، ينحدر الى عالم ضيق الرؤية أكثر تخلفاً من الإمام الخميني نفسه وصيغته الشيعية – الأصولية.).

بجهد واضح فتح كامل عيونه: «استقرئين المقال كله؟» تساءل دائخا. ردت فاطمة مستجيبة: «إذا أردت» اغمض عينيه مرة أخرى، وكان قراءة المقال مدعاة على الهدهدة للنوم. فتحها مرة أخرى، فتحة أكبر: «أريد ان أقرأه بنفسي، هذا مقال يثير الأعصاب، وأنا معذر نعسان الى ابعد الحدود ». لم تكمل فاطمة إلا ربع المقال، خاب حماسها، طوت الصحيفة، شبه منزعجة لائمة لأنه لم يساهم معها بالحزن على هذه المخلوقة المسماة المرأة العراقية. ما العمل؟ رجل لا يهمه الأمر كثيراً. قامت من مكانها متأثرة، تاركة أقدامه متدلية من على المقعد النائم عليه، ولم ترفعها برفق كعادتها. بدأ شخيره يتهادى في فضاء الغرفة بعد ان اطمأنت حواسه للصمت.

لا بد ان تحافظ على هذه الصحيفة وأمثالها. لديها أوراق وقصاصات من الجرائد الحكومية وغيرها، كلها تتعلق بشؤون العراق والمرأة على الخصوص. انها راغبة في تسجيل هذه القوانين للتاريخ، تضعها في كتاب كشاهد على

عصرها. لن تترك الرجال يعيثون فسادا. كفى المرأة ما كفاها بالمنطقة كلهـا. اخذوا أولادها للحرب، تصارعوا على الكرسي والشهوات، افسدوا الأجهزة الحكومية بالرشاوي والغش. سدوا الطريق بالقمع والقرارات الظالمة يتحججون بالدين تارة وبالتقاليد أخرى، واللبيب يعرف ان الدين الإسلامي وضع شروطا لعقاب الزاني أو الزانية، شرط ان يراهما شهود في فعل الزنا نفسه وهذا ابعد ما يحصل في العادة. كل هذا من اجل تخفيف الحكم لكي لا يذهب البريء بجريرة غيره وللرغبة في المسامحة والتخفيف على الجاني لحكمة شاع صيتها ولعدل دفع الناس للإيمان به. لا يحتاج الرجل المسلم اليوم ان يضع قوانين جديدة في الدين. ظلت فاطمة تدردم وحدها، بصمت، وهي توضب الأوراق والمراجع في درجها، آملة في فهرستها في يوم ما للاستفادة منها عند الحاجة. حفظت أمامها، أثناء ذلك، صحيفة عربية صادرة بلندن تمول بأموال عراقية مكشوفة، لا تجرؤ الا على المدح والتطنيب فلا غرابة ان تتسلم دائما انباء من العراق من اكثر المراسلين قدرة على الصياح بالبوق، والمراسل من بغداد بعث لها المقال التالي: «الاتحاد العام لنساء العراق ينظم حلقة دراسية لبحث زيادة الإنجاب: العوامل الإيجابية المؤثرة فيه».

ما قصرن والله، يعملن ما في وسعهن. الكرة الأرضية تشكو من زيادة نفوسها والعالم متخم بالسكان، خائف من نقص الموارد الطبيعية لا عالتهم، وهؤلاء يبحثن عن وسيلة لزيادة النسل. ما قصرن والله. تاريخ الصحيفة ١٩٨٨/١/٢١ لا عجب في ذلك الحرب العراقية الايرانية لا زالت تشتعل. لم تتوقف الا بعد سبعة شهور تقريبا من عقد هذه الدراسة الفجائية. لا شك ان القتلى من الشباب في حاجة الى تعويض. الى من يخلفهم بالتأكيد. وعلى المرأة ان تقوم بواجبها لتحضير النواة للجيش الاحتياطي. أكملت فاطمة القراءة«عقد الاتحاد العام لنساء العراق مؤخراً حلقة دراسية حول السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق. وتهدف الدورة الى التعرف على العوامل الإيجابية والسلبية المؤثرة في الإنجاب ومناقشة السبل والوسائل المؤدية الى زيادة السكان في العراق بما يخدم المهمات الوطنية والقومية والإنسانية».

يريدون وقوداً للحرب. الموجود لا يكفي. بالإضافة الى ذلك لكي يقوموا بقتل أمهاتهم وبناتهم وأخواتهم وخالاتهم وبنات خالاتهم وبنات عماتهم. هل هناك عدالة أحسن من هذه. المرأة تعاني مخاض الولادة والرضاعة والسهر على الطفل ومن ثم عندما يكبر، يسمح له بقتلها، إذا ما تصور، جنابه، انها غير شريفة. نعم الولد البار. انه خير نسل لامته وامه. ظلت فاطمة تحاور نفسها ولا من يسمع. زوجها غاطس في نومه وولدها في مدينة أخرى ببريطانيا يكمل دراسته في إحدى الجامعات. لا حول ولا قوة إلا بالله.

حقوق المرأة في الأدب

كلاويز صالح، أديبة كردية

بسم الله الرحمن الرحيم

أيتها المستمعات الكريمات والمستمعين الأكارم

اسعدتم مساءً،

لي الشرف ان التقي بكم هذا المساء للمشاركة في هذا الملتقى الفكري حول المرأة وحقوق الإنسان، وعن مساواتها في الحقوق مع الرجل، وذلك بمناسبة العام الدولي للمرأة. تلك الحقوق التي يجب على كل امرأة وأنثى الدفاع عنها بقوة. وكل حسب ظروفها وإمكاناتها ومجالاتها الخاصة والعامة، لرفع الغبن عن تلك الإنسانة التي هي نبع الحياة ومثال التضحيات، والحضن الدافئ الأمين الذي يأوي إليه صغارها وعائلتها كما انها الجدة الحنون، والأم المتفانية والأخت الرؤوم، والزوجة المحبة، والابنة البارة والعمة والخالة اللواتي يكنّ في بعض الأحيان أكثر شفقة من جميع الأهل.

فالمرأة بهذه الأوصاف تستحق كل التقدير والاحترام عن جدارة تؤهلها للتمتع بالمساواة في الحقوق. ولكن مع الأسف الشديد فما زالت حقوقها في كثير من المجتمعات الشرقية وحتى الغربية مهضومة وكرامتها مهدورة بالرغم مما توصلت اليه من مناصب ورتب عالية في كثير من بلدان العالم، من ملكة، ورئيسة وزراء، وسفيرة، ووزيرة، ومدير عام، ضابطة في الجيش والشرطة والى باقي الوظائف الأخرى.

ففي هذا العصر، عصر الكومبيوتر، وعصر غزو الفضاء والذهاب قريباً للاستراحة والقيلولة على سفوح جبال الزهرة والمريخ، والتحكم في ألوف الأميال بعداً في محطات الفضاء النائية، والأقمار الاصطناعية، ما زالت المرأة أسيرة ومظلومة وليست متساوية الحقوق مع الرجل أبداً. فما بالكم بها في السابق وفي العصور الغابرة.

في الحقيقة انني لا أعرف من أين أبدأ، وحول أية ناحية أتكلم، هل أبدأ الحديث أولاً بخصوص حقوق المرأة التي يتشدق البعض بأنها متساوية مع الرجل. ومع ذلك أرى من الأحسن أن أبدأ بالعائلة التي هي أساس المجتمع لان الغبن وعد المساواة في الحقوق تبدأ من العائلة.

فالرجل عندما يصل الى سن المراهقة والشباب له الحق ان يتصرف على أهوائه، يحب، ويعربد، ويلاحق هذه وتلك هنا وهناك، ويغمز ويلمز، بكل حرية ودون ان يقول له أحد على عينك قشة.
أما الفتاة في نفس تلك السن، فعليها ان تكون في منتهى الرصانة، تحسب ألف حساب لمجرد ابتسامة أو إيماءة رأس أو أية حركة لأي شاب أو رجل وإلا ستقوم القيامة. وتصبح سلعة رخيصة تتناولها الألسن وتنهال عليها سياط الوالد والأخ وغيرهما من الأهل. لذلك يجب عليها ان تكتم أحاسيسها وتعيش في خوف وقلق دائميين.

مع اني أحيي الابنة والمرأة العفيفة الشريفة، ويجب ان تحافظ المرأة والفتاة على سمعتها وشرفها من أجل كرامتها وإنسانيتها هي، وقبل التفكير بسمعة أهلها أو زوجها أو أي إنسان آخر، ولكنني هنا أتكلم عن مساواتها مع الرجل فحتى من ناحية العواطف والأحاسيس فالذي يكون حلالاً وجائزاً للرجل، فانه بالنسبة للمرأة جريمة أخلاقية لا تغتفر يكون جزاؤها في بعض البلدان الموت المحتّم وفي بلدان أخرى كالباكستان، مع ان رئيسة وزرائها امرأة فان كرامة المرأة أو الفتاة مهانة بشدة، فمثلاً عندما تتعرض المرأة أو الفتاة لحادث اغتصاب رغماً عنها بالعنف وبالقوة، وبدلاً من ان يعاقب المعتدي ويلاحق ويسجن جراء فعلته الشنيعة، يحصل العكس فالمعتدى عليها لا تطرد من البيت والحي فحسب بل تصبح ملاحقة ومنبوذة من الجميع ومطاردة أينما فرت وهربت وربما تضطر أخيراً تحت طائل الملاحقة وشدة الخوف للجوء الى إحدى دور العاهرات والمشبوهات.

فالرجل عندما يمل من الركض خلف أهوائه ونزواته، ويريد ان يكوّن عائلة ليستقر حسب قوله، وهذا طبعاً بالنسبة للمجتمع الشرقي، يسعى هو أو أهله لاختيار زوجة، حيث ما زالت الفتاة في كثير من المجتمعات لا ترى عريسها إلا ليلة الدخلة. وفوق ذلك ربما يكون العريس في سن والدها أو أكثر. وبما انها لا تعرف عن أخلاقه وتصرفاته شيئاً، فقد يتضح لها فيما بعد بأنه قاس، أو بخيل وربما مدمن أو جاهل. وهنا يجب عليها ان لا تنبس بكلمة وإلا سيكون الثمن باهظاً. لذلك تحاول المسكينة التأقلم مع حياتها الجديدة رغم بشاعة ما لحق بها من ظلم وإهانة. فتبدأ بالحمل والولادة الواحدة تلو الأخرى. وتتحمل الآلام وتسهر الليالي لتربي أطفالها وينحني ظهرها تحت أعباء لا أول لها ولا آخر وتتلاحق أنفاسها لتتمكن من التوافق بين أداء واجباتها الوظيفية والمنزلية ان

كانت موظفة وتعمل خارج بيتها لتعود في المساء مرهقة، ذات أعصاب متوترة لتبدأ من جديد في إدارة البيت وتهيئة الطعام للأولاد الذين يكونون في بعض الأحيان صغاراً، ومنهم من هو في الحضانة وقد تستلمه في طريق عودتها الى البيت. وعندها تبدأ مشاكل الأولاد وتبدأ هي في فضها وفي المساعدة في حل وتهيئة الواجبات المدرسية الى التدخل فيما بينهم لحل العراك والمشاجرات.

بعد ذلك يعود الزوج أيضاً تعباً من عمله وحينها يزداد التوتر والمناوشـات والاحتكاكات والقيل والقال. يثور الزوج في وجه زوجته ضارباً عرض الحائط معاناتها وما تتحمله. ولكن بدلاً ان يمسك أعصابه ويقول لها بانه يحـس بمـا تقاسيه وبدلاً ان يهدئ من انفعالاتها ويهوّن عليها ثقل متاعبها بكلمـات رقيقـة حنونة، يثيرها أكثر ويقلب حياتها رأساً على عقب، هذا فـي حالـة أن تكـون الزوجة مثقفة والزوج متنوراً ومثقفاً هو الآخـر وإلا فـان ٦٥ – ٧٠% مـن الزوجات خاصة الأميات ومن المجتمعات المتخلفة لا يتمكّن من الاعتراض.
إن الزوجة العاملة تتحمل مع الزواج أعباء المصارف المعاشية إلا في حـالات استثنائية وفي أكثر الظروف والأوقات تكون محرومة من التمتع بأجرة عملها.

عندما يثور الزوج في وجه زوجته ويقلب حياتها جحيماً في معظم الحيـان تتحمل ذلك الجحيم وتلك الآلام من أجل عدم تفتيت أسرتها وتـشريد أولادهـا وحتى لا يصبحوا عبئاً على كاهل أهلها أو الآخرين وحتى لا تقيـد حريـاتهم. فمهما يكن فبيت أبيهم أولى بهم. ووالدهم وان يكن على خلاف معهـا لكـن لا يمكن ان يكره أولاده.

إن القضية الطائشة تكون أحياناً سبباً في إحداث الطلاق وهي كارثة أخرى تحل بالمرأة وتجعلها هدفاً للإشاعات والأقاويل. فأينما سارت وحلّت يشار إليها بأنها المطلقة. إن الطلاق أبغض الحلال عند الله سبحانه وتعالى ولكن في بعض الظروف والحالات لابد منه.
وحتى في مسألة الطلاق فالمرأة هي المهانة والمظلومة حيث انها في أحوال كثيرة ومهما كانت هي شابة وحسنة الرؤيا والطلعة والأخلاق فان اسم المطلقة يجعل المتقدمين للزواج منها مترددين وغير واثقين خاصة إن كان لديها أطفالاً. وإن أرادت هي طلب الطلاق لاستحالة وقساوة ظروفها الزوجية فيجب عليها ان تقضي شهوراً بل سنيناً من الذهاب والإياب بين المحاكم، وتوكيل محامين وجلب شهود ليثبتوا بشهادتهم ظلم واعتداء زوجها عليها. وغير أحكام الطاعة التي

تفرض عليها بالقوة في بعض البلدان كجمهورية مصر العربية مثلاً.
أما إذا أراد الرجل ان يطلق زوجته فما عليه إلا ان يرمي بكلمة الطلاق في وجهها وكأنه يرمي بقشرة موز كاد ان يتزحلق بسببها.
وهكذا نرى ان ليس هناك من مساواة بين الرجل والمرأة لا في الزواج ولا في الطلاق، فأين إذاً هذه المساواة؟
ولنأتي الآن الى مسألة تعدد الزوجات:
فبعد ان تنغمس المرأة في حياتها العائلية وتنهك وبعد ان تلد الأبناء والبنات وتدفع ضريبة ذلك من شبابها ونضارتها وصحتها، يبدأ الزوج بالبصبصة لغيرها وربما قبل ذلك أيضاً وفي أحسن الحالات يتزوج أخرى عليها ويمكن أن تكون الزوجة الجديدة في سن ابنته. ناسياً بأن زوجته تلك وأم أولاده هذه كانت هي أيضاً تلك الصبية النضرة الحلوة التي كان يتهافت هو عليها ويتمنى ان تكون زوجة له. لكن عوضاً عن ذلك يهملها ويبدأ بتمثل نفس الدور مع الزوجة الثانية وربما الثالثة والرابعة على نفس المنوال وبذلك يكون قد داس على كرامة تلك الزوجة وأهانها أكبر إهانة.

ولكن إذا صادف وتزوجت امرأة أو فتاة من رجل أصغر منها سناً، حينهـا تصبح تلك الزيجة هدفاً للوشوشة وتكثر علامات الحيرة والعجب. وكما يقـول المثل الكردي«كأنه سطح واحد بطقسين مختلفين». فلماذا يحق للرجل ان يتزوج من هي في سن ابنته ويتوجب على المرأة ان تتزوج في كثير من الحالات مـن هو في سن والدها ؟
غير ان هناك أسباباً مشروعة لكي يتزوج الرجل بزوجة ثانية كأن تكون زوجته غير قادرة على الإنجاب أو انها مصابة بمرض عضال لا شفاء منه. مع ان المرأة لا تستغل مثل تلك الحالات لطلب الطلاق.

ولكن يجب أن يُستثنى من هذه النماذج الرجال هؤلاء الذين يكونون علـى قدر كبير من المروءة والإنصاف ويقدّرون زوجاتهم والمرأة بشكل عـام كـل التقدير. ولكن على ما أظن فان ٧٠ – ٧٥% من الرجال هم على شاكلة النمـوذج الأول. وأنا لا أقول هنا إن كل النساء هن من الملائكة وإنهن معصومات مـن الخطأ. لا أبداً فان من بين النساء من هن أسوأ من الشيطان. شـريرة شرسـة، تستغل طيبة وثقة زوجها وأهلها. فبدلاً من ان تمارس حريتها في إطار الالتزام، أعني الالتزام الأخلاقي والاجتماعي والسلوكي، تتصور ان الحريـة تعنـي ان

تفعل ما تشاء وما تريد وتزيد من تجاوزاتها لتصل لحد الخيانة الزوجية إن كانت متزوجة. والى الاستهتار والخلاعة، وعدم المبالاة والاكتراث بترك أطفالها وخراب بيتها جالبة الآلام والفضائح لأسرتها مما يجعلها تفقد كل القيم. ولكن أمثال تلك المرأة ومن يمشي في دربها لا تتجاوز ٥% من النساء الشرقيات.

أما بالنسبة للمرأة الأوربية المتحررة والتي تعيش في ظل قانون يحميها من الأذى وقسوة الرجل، ولكن مع ذلك فلا، إلا أن حياتها لا تخلو هي أيضاً من غبن وإهانة تكون في اكثر الأحيان إهانة من صنع يديها ترتضيها من أجل الكسب والمادة. هذه من جهة واما من الجهة الثانية، فانها تسيء التصرف في استغلال حريتها حيث تقع فريسة أخطائها الفظيعة وهي في سن صغيرة جداً لتخضع الى عمليات إجهاض وحمل وولادة وهنا أيضاً تتحمل هي الآلام لوحدها حين يتركها صديقها ويهرب ليحوم حول صديقة أخرى تاركاً إياها والجنين في أحشائها في مهب الريح.

وعلى الرغم من ان الحكومات الأوربية وضماناتها الاجتماعية تتكفل تلك الفتاة وطفلها من ناحية المعيشة والسكن والعلاج المجاني ومع ذلك فانها تعيش في معظم الأحيان تعيش بائسة تعيسة، غير مستقرة، الطفل المسكين يكبر محروماً من العطف والحنان تتقاذفه الظروف وهناك خاصة إذا تزوجت والدته من رجل آخر ويبقى هو محتاراً تعشعش في نفسه البريئة التي ليس لها حول ولا قوة العقد المختلفة ولهذا فمن الممكن ان يتحول فيما بعد الى لص. أو مدمن مخدرات، أو الى خبير نشط في الإجرام. وكل ذلك بسبب النزوات الطائشة غير المسؤولة وغير المنضبطة للمرأة الأوربية عند استغلالها حريتها بهذا الأسلوب الإباحي اللاأخلاقي. والخاسر الأول والأخير فيه هي والأطفال الذين يولدون نتيجة تلك الحرية السائبة.

وأما فيما يتعلق بمساواة المرأة مع الرجل من الناحية الثقافية والعلوم والشهادات والابداعات والوظائف التعليمية فاعتقد ان المرأة تحظى بالمساواة مع الرجل الى حد ما وذلك بسبب استفادة المرأة من تقدمها الثقافي بجد ونشاط اكثر للتمتع بحقوقها المشروعة. فالثقافة والعلم هما سلاح المرأة ونصيرها وحامي حماها. فالمرأة المثقفة والمتنورة تستطيع ان تدافع عن حقها مهما صادفتها من صعاب ومواقف.

هذا بالنسبة للمرأة المدنية. وأما بالنسبة للمرأة الريفية«فحدث عنها ولا حرج» فهي فضلاً عن حرمانها من جميع حقوقها الاجتماعية والثقافية فانها تعاني فوق ذلك من الاستغلال الاقتصادي فهي تعمل بصورة متواصلة في الحقل وفي تربية المواشي وتعتني في نفس الوقت بعائلتها وأطفالها. ومن المناظر المألوفة في أريافنا وقرانا ان نرى فلاحة في الحقل منهمكة في السقي وري المزروعات وفوق ظهرها وليدها النائم. بينما قد يكون زوجها في تلك الساعة منهمكاً في سرد الأحاديث مع أصدقائه أو منتظراً عودتها الى البيت لتهيء الطعام له ولأولادهما.

وختاماً أقول يجب على كل منظمة إنسانية بل على كل امرأة ان تعمل بجد ونشاط من أجل انتشال المرأة الأمية المتخلفة اجتماعياً من براثن الغبن والجهل، وتثقيفها وتعليمها لتتمكن من ان تقف على أقدامها لتدافع عن حقها ولتكون قادرة على تربية أجيال راقية مهذبة. فبقاء نصف البشرية مظلوماً محروماً من المساواة مع نصفه الآخر أكبر عار على الإنسانية. لان عدم مساواة المرأة بالرجل ليس فقط حرمان نصف المجتمع من حقوقه بل وإعاقته ومنعه من القيام بواجباته تجاه المجتمع والمساهمة النشطة والفعالة في تقدم البشرية وإيصالها الى ما تصبو إليه من حياة حرة كريمة خالية من كل أنواع العنف والظلم والتمييز والاستغلال.

والسلام عليكم، وشكراً

المرأة والمجتمع والتغيير

خزامى عصمت – إعلامية لبنانية

تعتبر مشاركة المرأة في عملية التطور اليوم خطوة ضرورية أولى نحو تحريرها، لكن عملية التطور ذاتها لم تدرس بعد أو تفسر إلا قليلاً.

بهذه المقولة للصحافية اللبنانية روز غريب أبدأ مداخلتي. ومن هنا نجد ان قضايا المرأة في عصرنا تنطرح من خلال مشكلة المجتمع الإنساني برمته، حيث نصادف اتجاهاً صارماً لجعل مشكلة المرأة هي مشكلة الرجل في كل لحظة يقابل هذا الاتجاه آخر تقليدي وصارم أيضاً في عدائه لأي طرح نقدي أو تحليل لقضايا المرأة. وضمن هذين المحورين يدور الصراع حول حرية الإنسان العربي ومدى تقبل الرجل لإعطاء بعض من هذه الحرية للنساء أو بالمقابل مدى استعداد المرأة العربية لإكمال مسيرة التحرر الاجتماعي.

ومما تقدم يلاحظ ان حل المشكلات في المجتمع العربي غير ممكنة دون مشاركة المرأة في العملية الاجتماعية والسياسية وفي تغيير العلاقات الاقتصادية والثقافية في الوقت الذي تعمل فيه قوى التقليد سواء أكانت سلطة أو مؤسسات دينية على قمع المرأة. وهذا الوضع يسعد الرجل عموماً كما ان المرأة في مجتمعاتنا العربية تربت على الخضوع للرجل وتقبل قمعه وبذلك يعجز كل من الرجل والمرأة عن مقاومة تحديات المجتمع ويخسران معاً حريتهما.

زد على ذلك ان المرأة العربية تواجه جبهتين:

الأولى: جبهة صراعها الذاتي مع الرجل كقوة مسيطرة.

والثانية:نضعها معه كشريك لبناء مجتمع جديد.

علماً هنا ان ذلك لا ينطبق بشكل تام على وضع المرأة في الدول العربية كافة وإنما تختلف النسبة بين دولة وأخرى.

وفي هذا الإطار لابد من الإشارة الى مشكلات تواجه التطور في العالم العربي. حيث كانت لمحاولة التطور من التقليدي الى العصري نتائج مختلفة في العالم العربي. فالمؤسسات الاجتماعية – الاقتصادية التقليدية التي تسير بانتظام كالأسرة بدأت تتفكك لأسباب عديدة أحدها ان دعاة العصرنة اعتبروا أن الحداثة

في كل شيء وليس في التقليد. هذا الأمر دفع بعلماء الاجتماع العـرب مـؤخراً لطرح التساؤل حول هذه النظرة في معرض بحثهم عن التحديدات المناسبة. فقد اعتبر بعضهم ان الرؤى النظرية المنبثقة حول طبيعة العصرنة والتقليـد همـا قطبان متقابلان في تواصل لن يميل باتجاه التقائهما.

غير ان التساؤلات التي طرحها المفكرون العرب اتخذت منحى جديداً بعـد الدفع الذي أحدثته الطفرة النفطية في السبعينات، فنعمت المنطقة بكميات كبيـرة من الأموال.

في موازاة ذلك وخلال مؤتمر نسائي عقد في الكويت عـام ١٩٨١ رفـضت المندوبات تحديد التطور على أساس التقدم في الظروف المادية. وأشـرن الـى ضعف في القاعدة الاقتصادية. والاعتماد علـى الـواردات فقـد ينمـي روح الاستهلاك.

هذا ويعرّف عالم الاقتصاد القطري«علي خليفة الكواري» التطور بطريقـة تناسب المنطقة العربية بقوله:«التنمية الاقتصادية – الاجتماعية الشاملة تتمثل في كونها العملية المجتمعية الواعية، تكون قادرة على تنمية طاقة إنتاجية مدعمـة ذاتياً تؤدي الى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى المنظور – وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد والإنتاجية، كما تـستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد، وضمان حقه في المشارك، وتعميق متطلبـات أمنه واستقراره في المدى الطويل».

وفي هذا السياق نأتي الى موضوع تطور الموارد الإنسانية التي كرسـتها الأمم المتحدة للمرأة لفترة السنوات العشر من العام ١٩٧٥ الى ١٩٨٥، وذلك علـى أسس شاملة تضم السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة وأبعاداً أخرى للحيـاة الإنسانية، وكذلك نمو الإنسان الجسدي والأخلاقي والفكري. لكن يبدو انه مـن الصعب قياس التطور بمقياس إنساني، والأصعب من ذلك هو فهم كيفية تطـور الموارد الإنسانية، في حين لا يملك العرب السيطرة على مصيرهم السياسي ولا يتمتعون بحرية التعبير كما يجب.

هذا ما تؤكده أيضاً تصريحات حكومات الدول العربية، بأن الحرية السياسية في العالم العربي يجب ان تنتظر تحقيق التطور الاقتـصادي وبلـوغ الـشعب العربي مرحلة من النضج كافية لإحلال الديمقراطية، وكـذلك علـى التطـور الاقتصادي ان ينتظر بدوره اكتمال عمليات التحرير الوطني.

نتوقف عند مؤشر التعليم الذي أصبح اليوم حقاً للمرأة العربية كما هو أيضاً حق للرجل. وتظهر دراسة أجريت في مصر في بداية الثمانينات وشملت ألـف طالبة من الطبقات الوسطى المتدنية والطبقات الفقيرة أن الأهالي يرغبون في ان تتابع بناتهن التحصيل العلمي وذلك بنسبة ٩٤%، والنتيجة ذاتها جـاءت علـى لسان الطالبات. أما فيما يتعلق بالهدف من التعليم فقد أيد ٩٣% مـن الطالبـات عمل المرأة خارج البيت بعد انتهاء دراستها.

في هذا الوقت وفيما يخوض عدد كبير من النساء العمل في مهـن تقليديـة كالتعليم والوظائف المكتبية نلاحظ انه خلال الخمس والعشرين سـنة الماضـية تزايد عدد النساء في مجالات الهندسة والعلوم الطبيعية والفيزيائية والطبية. وقد أثبتت بعض الدول العربية تفوقاً في مستوى العلوم ذاتها على كثير من الـدول الغربية المتقدمة.

لكن هنا لابد من نقد برامج التعليم التي تشكل عقبة أمام المرأة والرجل معاً نتيجة بعدها التام عن احتياجات سوق العمـل. لـذا نلاحـظ ان الاسـتثمارات الحكومية في مجالات التعليم أوصلت النساء الى مرحلة عالية من الثقافة والتقنية مما خلقت جيشاً من النساء اللواتي لا يملكن عملاً وهذا أعـادهن الـى البيـت كربات منازل ومربيات أطفال.

طبعاً هذه النتائج لا تعكسها إحصائيات العـاطلين عـن العمـل لان هـذه الإحصائيات تكون عادة عامة. فنادراً ما تعكس الإحصائيات في العالم العربـي العدد الحقيقي للرجال والنساء العاملين في القطاع الاقتصادي بالرغم من التقـدم في أساليب إجراء الإحصاءات.وبكلمة يمكن القول ان هناك أزمة إحصاء فـي العالم العربي وأسباب مختلفة. فعلى سبيل المثال الفجوة الإحصائية فـي لبنـان طاولت العديد من حقوق المعرفة ولكنها تركزت بصورة خاصـة فـي الحقـل الاجتماعي حيث مورس تمييز إضافي على الصعيد الإحـصائي حيـال فئـات اجتماعية واسعة كانت ولا تزال مهمشة وغير محصنة في إطار النظام السياسي – الاقتصادي – الاجتماعي السائد. والمرأة تأتي في طليعة هذه الفئات.

نأخذ مثلاً على ذلك، العمل المنزلي للمرأة ومدى مساهمته في تكوين الناتج والدخل المحليين، حيث لا يزال هذا العمل يعتبر غير منتج. كما ان واقع السوق يبقى محكوماً بالمعادلة التالية: أجر أقل للمرأة بالنسبة للرجل. في مقابل كميـة ونوعية عمل متساويتين: مثال آخر: المرأة الريفية، لا يكفي ان عملها يتعرض في الإحصاءات كافة الى النقص في التصريح بل تميل الإحصاءات الزراعيـة الى الانتقاص من قيمة العمل النسوي المعتمدة عادة لقياس حجم العمل الزراعي

تعتبر مساوية لنصف قيمة وحدة العمل الرجالي. كذلك هناك نقص في كشف حدود المساواة بين المرأة والرجل حيال القوانين والتشريعات والأنظمة.

هذا النقص الفادح في الإحصاءات المعبّرة عن أوضاع المرأة، هو نقص يشمل سائر عناصر المجتمع الأخرى، ويكمن في المفاهيم الخلفية التي كانت ولا تزال سائدة وراء ما ينتج من إحصاءات.

في سياق هذه المداخلة وقبل ان تتمكن المرأة من المشاركة في القوة العمالية في العالم العربي مشاركة كاملة، يجب ان تتوفر عدة شروط منها: حاجة البلد الى قوة بشرية عاملة، وتأمين التشريع المناسب والتسهيلات الأخرى للعمال، وتوفير التعليم والتدريب اللازمين، إضافة الى انه على الصعيد العائلي يجب ان تشعر العائلة بوجود حاجة ماسة لمدخول إضافي، وهذا حاصل في مجتمعاتنا العربية ومن العناصر المشجعة لعمل المرأة.

إذاً، إشراك المرأة في القوة العاملة رهن لهذه الشروط. كما ان تحرير المرأة رهن لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية العربية المرتبطة بدورها بحرية الإنسان العربي وبالإرادة السياسية العربية لتحقيق الاستقلال الوطني والاعتماد على النفس.

تحرر المرأة بين المظهر والجوهر

فاطمة أحمد إبراهيم

لقد ثبت من إحصائيات الأمم المتحدة ان المرأة في كل أنحاء العالم لا زالت بعيدة عن المساواة بالرجل في الحقوق وفي اتخاذ القرار، حتى في أمريكا زعيمة العالم والمملكة المتحدة وبلدان أوربا الأخرى، فما السبب في هذه الظاهرة العالمية؟

هناك تفسيرات عدة نورد منها الآتي:

- حجة تعتقد ان السبب هو ضعف المرأة الجسماني وتدني مستوى ذكائها عن الرجل.
- وأخرى تعتقد ان السبب هو أنانية الرجل.
- وحجة ثالثة في البلدان الإسلامية، تدعي ان الإسلام لم يمنح المرأة حق المساواة بالرجل، ويمنع اشتراكها بالسياسية.
- ولنصل الى الحقيقة لابد من مناقشة هذه الحجج.

فيما يتعلق بالضعف الجسماني وتدني الذكاء، فقد ثبت بطلانها علمياً وواقعياً، ليس كل الرجال أقوياء الأجسام ولا كل النساء ضعيفات. والقوة الجسمانية يمكن ان تكتسب عن طريق نوعية العمل والرياضة. وإذا كانت القوة البدنية هي التي تحدد المساواة فمن باب اولى ان يحتل أبطال الكاراتيه والمصارعة المناصب العليا. وفيما يتعلق بالذكاء، فانه يتحدد بنوعية الجنس بل يتأثر بعوامل كثيرة منها الوراثة والتغذية والتعليم والفرص المتاحة للمعرفة والتجارب...الخ.

والحجة الثانية لا أساس لها من الصحة، الرجل كجنس ليس مسؤولاً عن اضطهاد المرأة، بدليل ان هناك رجال يتعرضون أنفسهم للاضطهاد الطبقي وغيره، وهنالك رجال يؤيدون قضايا المرأة، بينما هنالك نساء لا يؤيدون مساواتهن بالرجال، لهذا فان شعار الرجل عدو المرأة شعار خطير يؤدي الى انحراف المنظمات النسائية عن الاتجاه السليم لتحقيق أهدافها.

أما الحجة الثالثة فيمكن دحضها واثبات بطلانها بآيات من القرآن الكريم وأحاديث نبوية مثبتة، الإسلام لم يحرم مساواة المرأة ولم يمنع انخراطها في

العمل السياسي والاجتماعي ولم يفضل الرجل عليها، إذن ما هو السبب في هذه الظاهرة؟

أبدأ بالمجتمعات الرأسمالية التي ركزت على المرأة كأنثى، ولهـذا سـموا الحركة النسائية بالحركة الأنثوية، وقد لعبت وسائل الإعلام فـي الغـرب دوراً أساسياً بالتركيز على المرأة كأنثى بابراز جمالها وجسدها شبه العاري وأنوثتها، واستعملت النساء الجميلات في الدعايات التجارية، وفي أفـلام الجـنس وفـي مسابقات الجمال وعرض الأزياء، ولكن نادراً ما تتحدث عن دورها في المجتمع وعن ضرورة مساواتها.

وقد أدى هذا الى تشتيت المنظمات النسائية وانحرافها عن الهدف الحقيقـي لتحرر المرأة تحرراً جوهرياً. ولهذا نالت المرأة الأوربيـة تحـرراً مظهريـاً، يمنحها حريات فردية في أن تفعل ما تشاء، وحريات جنسية لدرجة الحيوانيـة ولدرجة أضعفت الزواج الشرعي. وبرغم ذلك فان الحريات الفردية لم تحقق لها المساواة في الأجور وفي شروط العمل أو فرص متساوية في العمـل واتخـاذ القرار، ولم تحمها حتى من العنف المنزلي والاجتماعي الـذي تتعـرض لـه باستمرار، كذلك الحريات الجنسية لم تحمها من الاغتصاب، وهذا هو المفهـوم البرجوازي لتحرر المرأة وقد عبر عنه شاعر عربي بقوله:

ان النساء رياحين خلقن لنا   وكلنا يشتهي شم الرياحين

حدث هذا في الغرب مع ان تلك الدول تـدعي الحـضارة والديمقراطيـة وحماية حقوق الإنسان، ديمقراطية الغرب ديمقراطية جزئية، اقتـصرت علـى الحريات الفردية، حق التعبير والحركة والتنظيم فقط، ولكنها لم تركز على العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان الكاملة، ولهذا ظلمـت المـرأة نـصف المجتمـع وتعرضت للاضطهاد وهذا يبرز الارتباط الوثيق بين اضطهاد المرأة وكل أنواع الاضطهاد الأخرى... الاضطهاد الطبقي الذي يتجلى في المجتمعات الرأسمالية الطبقية، والاضطهاد الديني والعرقي والسياسي في بلدان أخرى، هذا وبـالرغم من ان الحركة النسائية في أوربا والغرب بدأت منذ قرنين تقريباً، إلا انهـا لـم تحقق للمرأة المساواة، ولم تنجح حتى في إشراك جماهير النساء فـي النـشاط السياسي. والسبب في ذلك ان الأنظمة الرأسمالية حققـت ديمقراطيـة جزئيـة محصورة في حق التعبير والنشر والتنظيم، ولكنها لـم ترتكـز علـى العـدل الاجتماعي في توزيع الدخل القومي ولا على ضمان حقـوق الإنـسان، ولهـذا ظلمت المرأة نصف المجتمع واستأثرت الطبقة الرأسـمالية بـالثروة، وكـذلك نجحت في إبعاد المرأة عن النشاط السياسي وعن مواقع اتخاذ القـرار إلا فـي

حدود ضيقة. والمعروف ان نسبة النساء اللائي وصلن السلطة لا تتعـدى ٥% في كل العالم، ولكن هؤلاء النساء لم تسمح لهن أحزابهن الحاكمة والتي يسيطر عليها الرجال إلا بعد ان تأكدوا من التزامهن بـسياسات مجموعـات الرجـال الحاكمة. ولهذا لم تحقق رئيسات الوزراء في كل العالم لبنات جنسهن المـساواة حتى الآن. ساعد كل هذا تشتت المنظمات النـسائية اختلافاتهـا، وحقيقـة ان معظمها منظمات فوقية صفوتية.

أما عن المرأة العربية، فانها الى جانب اضطهادها في المنزل وعلى نطاق المجتمع فانها أيضاً تعاني من المشاكل الاجتماعية العامة،، ونصيبها وأطفالهـا دائماً الأكبر غياب الديمقراطية، وانتهاك حقوق الإنسان وانعدام العدل الاجتماعي سمة ملازمة لكل المجتمعات العربية، فضلاً عن انتشار الأمية بـين الجنـسين وبخاصة النساء. وبالإضافة لكل ذلك، انتـشار موجـة التطـرف الإسـلامي، ووصوله الى السلطة كما في السودان. وهذه ظاهرة خطيرة تستهدف في المقدمة قطاع النساء.

ولمواجهة هذا المد المتطرف يتوجب على المنظمات النسائية دراسة الإسلام من مصدره الأساسي القرآن الكريم، والأحاديث النبوية المثبتـة. ولمـواجهتهم بالإسلام الحقيقي نفسه، كما فعلنا في السودان، إذ درسنا الإسلام وحقوق المرأة، وأخذ الاتحاد النسائي يواجههم بالآيات الكريمة، كما حـدث بالنـسبة للحقـوق السياسية إذ عارضتها الجبهة الإسلامية وبعض رجال الدين بحجة ان المطالبـة بالحقوق السياسية ضد الاسلام، فاخذنا بإقامة الليالي السياسية المفتوحة لجماهير الشعب وبخاصة النساء، ونتيجة لذلك نالت المرأة السودانية حق التصويت وحق الترشيح في عام ١٩٦٤ أي بعد عشر سنوات فقط من بداية حملتنـا فـي عـام ١٩٥٤. وبهذا أجبرنا الجبهة الإسلامية على التخلي عن الراية التـي رفعتهـا إذ اضطرت لممارسة حقوق المرأة السياسية فرشحت ممثلة عنها لانتخابات ١٩٦٥، فنظمنا حملة ضدها كشفنا فيها التناقض الذي وقعت فيه برفضها لمبدأ المطالبـة بالحقوق السياسية للمرأة ثم تغيير رأيها بعد عشر سنوات لئلا تخسر أصـوات النساء، فسقطت مرشحة الجبهة الإسلامية، ونجحت ودخلت البرلمان عام ١٩٦٥، ومن داخل البرلمان طالبت بحقوق المرأة العاملة، ومن خارج البرلمـان كـون الاتحاد النسائي لجنة أسماها«لجنة الدفاع عن مساواة المرأة العاملة» مثّل فيهـا اتحاد النقابات ومنظمات الشباب والأطفال وبعض الشخصيات الوطنية. وكانت مهمتها ان تنظم حملة واسعة لتأييد المطالب التي تقدمت بها، وفي عـام ١٩٦٩ نالت المرأة العاملة حقوقها كاملة، ونتيجة لذلك منحت الأمم المتحـدة الاتحـاد

النسائي السودان جائزة حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، وبهذا أصبحت أول منظمة نسائية غير حكومية في كل العالم تفوز بجائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣.

والآن كيف يمكن ان نركز جهودنا للعمل من أجل تحقيق المساواة في أقصر مدة ممكنة. الواقع ان الحركة النسائية في بلدان الغرب تركز على العنف والاغتصاب، بالرغم من ان هاتين مشكلتين فظيعتين، إلا انها لا تشكل سبب اضطهاد المرأة، وإنما هي نتيجة لاضطهاد المرأة، وعليه فان التركيز على النتائج دون الأسباب الحقيقية للمشكلة لن تحقق الحل للمشكلة. السبب الأساسي في اضطهاد المرأة وعدم مساواتها في الحقوق واتخاذ القرار يرجع الى عدم اشتراكها على قدم المساواة مع الرجل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولهذا يركز عليها كأنثى، إذن الطريق الوحيد هو اشتراكها، اشتراك جماهير النساء وليس الصفوة فقط، في النشاط السياسي والأحزاب السياسية والاستفادة من حق التصويت والترشيح.

أما بالنسبة للمرأة العربية فانني أقترح ما يأتي:

– البدء فوراً في حملة لمحو الأمية بين النساء ورفع مستوى وعيهن.

– خلق حركة نسائية قاعدية تصل قطاع ربات البيوت وقطاع القرويات في كل قرية.

– تكوين شبكة تضم المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان وكل المنظمات غير الحكومية لتوحيد جهودها لتعمل سوياً من أجل توعية الجماهير الشعبية بأهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان وتوفير العدل الاجتماعي ومساواة المرأة في الحقوق وفي اتخاذ القرار وفي حماية الأطفال.

– التركيز على المطالبة بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بالمرأة وحقوق الإنسان وحقوق الأطفال. وان تمارس ضغوطاً على الحكومات التي لم توقع على الاتفاقيات حتى توقع عليها.

وبالطبع إذا تم تكوين مثل هذه الشبكة في كل العالم على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، ونظمت الشبكة حملة عالمية للمطالبة بتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة، فانها ستوحد جهود كل المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية مما يشكل قوة ضغط عالمية تعمل على تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق المرأة وحقوق الإنسان وحقوق الطفل.

المرأة البحرينية والعقلية القبلية*

صديقة الجمري

كشفت «الانتفاضة» عن الدور المشرق للمرأة البحرينية، ومع ان المشاركة النسوية في المعارضة السياسية الى جانب الرجل ليست جديدة، فان ما توصلت اليه المرأة مؤخراً مؤشر على مدى جدية المرأة البحرينية في ممارسة مهماتها كمواطنة فاعلة لها همومها وتطلعاتها ومستعدة للتضحية في سبيل ذلك بكل شيء حتى بحياتها.

وإذا أردنا البدء بالتعرض للحضور النسوي في المعارضة السياسية الأخيرة فيمكننا إرجاعه الى العريضة الشعبية التي كانت المنطلق للانتفاضة. ففي أكتوبر من العام الماضي كتبت العريضة من قبل شخصيات بحرينية تمثل كلفة الاتجاهات السياسية والأيديولوجية في البلد. فكان هناك توقيع عالم الدين السني مثل الدكتور عبد اللطيف المحمود، وبجانبه توقيع عالم الدين الشيعي مثل الشيخ عبد الأمير الجمري «المعتقل منذ ثلاثة شهور». وكان هناك الإسلامي مثل عبد الوهاب حسين «المعتقل أيضاً»، والوطني مثل أحمد الشملان. ومع هؤلاء الرجال سطرت المرأة توقيعها، فلم تتردد الدكتورة منيرة فخرو، الأستاذة الجامعية ذات الاتجاه الوطني الليبرالي في إعلان موقفها مع الرجال. ولم ينس الرجال والنساء معاً ان يؤكدوا في تلك العريضة على أهمية إعطاء دور للمرأة البحرينية في الممارسة السياسية. فكانت العريضة إعلاناً إسلامياً – وطنياً كاملاً لا يفرق بين الرجل والمرأة سواء في حق الترشيح أم التصويت. وهي خطوة متطورة في مجتمع تحكمه البداوة والرجعية، حيث تعيش المرأة على هامش الحياة بدون دور ذي قيمة.

ولم تكن العريضة هي الإعلان الأول. فما ان اعتقل الشيخ علي سلمان في الخامس من ديسمبر حتى سجلت المرأة البحرينية حضورها في الساحة السياسية، ولكن على مستوى المواجهة. كانت المرأة تدرك انها أمام نظام يديره

---

* – كتب هذا النص في العام ١٩٩٥، وقد ارتأت المنظمة الإبقاء عليه كشاهد للتاريخ على إمكانية إيجاد حلول لمشاكل كان يعتقد البعض إنها مستعصية، ولكن انفتاحاً من جانب حكومة البحرين وإجراءات إيجابية اتخذها أمير البلاد ودعوة لفتح صفحة جديدة وشعور عال بالمسؤولية من جانب الجميع، ساهم في تطبيع الحياة السياسية وعودة المبعدين وإصدار عفو عام وإجراء استفتاء شعبي على الميثاق حاز على أغلبية ساحقة بحيث تحولت تلك الخطوات الى عرس للبحرين كلّه في إطار من التسامح والوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان.
»المحرر«

الضابط البريطاني ذو التاريخ الاستعماري العريق ايان هندرسون. هذا الرجـل الذي حصل على وسام الملك جورج بعد أدائه القمعي ضد ثوار الماو ماو فـي كينيا على مدى عشرين عاماً ما بين ١٩٤٤ – ١٩٦٤، استقدمه البريطانيون الـى البحرين عندما كانوا«يحمون» حكام الخليج، وبدأ في عام ١٩٦٦ عملـه حيـث ساعدته تجربته في التحقيق مع ثوار جبل كينيا، وفي طليعتهم الجنرال تـشاينا، أحد ثوار الماو ماو المعروفين، على التصدي للقوى الوطنية والإسلامية التـي واجهت الاستعمار البريطاني في الستينات حتى انسحب من الخليج فـي العـام ١٩٧١.

جاء هندرسون الى البحرين بعد عام من الانتفاضة الشعبية المعروفة عـام ١٩٦٥ ليعيد تنظيم جهاز الأمن من جديد تحت إشراف المقيم السياسي البريطاني الذي كان يحكم الخليج آنذاك تحت إشراف حكومة الهند والخارجية البريطانيـة في لندن.

في تلك الانتفاضة شاركت المرأة البحرينية للمرة الثانيـة فـي الانتفاضـة الشعبية وخرجت طالبات المدارس في مظاهرات كبيرة على مدى ثلاثة شـهور ما بين مارس ويونية ١٩٦٥. وكانت هذه المرأة قد خرجت في مسيرات كبيـرة قبل عامين من ذلك، أي في العام ١٩٦٣ عندما كانت تطالب، كمدرسة، بتحسين أوضاعها. ومنذ ان وطأت قدما الضابط البريطاني البحرين بدأت معاناة الشعب تزداد حدة. وكانت هناك مواجهات عنيفة في الشوارع ضـد المـسيرات التـي خرجت بين الفينة والأخرى في النصف الثاني من الستينات حتـى الانـسحاب البريطاني عام ١٩٧١.

وعندما طرح مشروع المجلسين التأسيسي والوطني في الفترة ٧٢ – ٧٥ لـم تسمح المروءة العربية بإعطاء أي دور سياسي للمرأة لان ذلـك، فـي نظـر البعض، مناف للأعراف والتقاليد العربية الأصيلة. وباسم هذه العراف والتقاليـد يحكم على شعوبنا بالقتل والتعذيب والتغييب عن ساحة العمل السياسي. إن هذه الأعراف تعطي الحق لراعي القبيلة بان يسوق الشعب كله كقطيع من الخـراف والأغنام.

وبقيت المرأة بعيدة عن العمل السياسي، حتى إذا جاء قرار الأميـر بحـل المجلس الوطني في العام. وعلى مدى العشرين عاماً اللاحقـة، حـل المجلـس الوطني وتم تعليق العمل بالدستور، وبدأت المرأة تشاطر الرجـل حياتـه فـي المنافي، وإن كانت قد نفيت معه قبل ذلك بعشرة أعوام. ولكن الوضـع الجديـد

كان الأخطر. حيث منعت عائلات بأكملها من الرجوع الى البلاد بسبب مشاركتها في المطالبة بعودة العمل بالدستور وإعادة الحياة البرلمانية.

وشهدت فترة الثمانينات مواجهات سياسية كبيرة بين الشعب والحكومة وازدادت معدلات الهجرة والنفي، حتى أصبح هناك أكثر من ألف مواطن ما بين رجل وامرأة ممنوعين من العودة الى بلادهم.

وعلى أثر اعتقال الشيخ علي سليمان في الخامس من ديسمبر الماضي، بدأ عهد جديد ساهمت فيه المرأة بدور طليعي فاعل. فلم تعد تدعم الرجل في حركته من داخل منزلها، بل خرجت معه الى الشارع، دون خوف أو تردد. ولقد جرح العشرات من النساء في المواجهات، وفقد بعضهن عينه، كما أصيب الكثير منهن بتشوهات في الجسم بسبب إطلاق النار العشوائي على المتظاهرين نساءً ورجالاً. وتنقل صور الفيديو والصور الساكنة مشاهد للمرأة القروية وهي متجلببة بثيابها حاملة إطارات السيارات وترمي بها لتمنع القوات من اقتحام القرى ولتتقي بدخان الإطارات آثار الغازات المسيلة للدموع. وخرجت النساء في ثلاثة أيام متتالية ١٠ – ١٢ فبراير ١٩٩٥ في مسيرات أمام المحكمة رافعات الشعارات المعروفة المطالبة بعودة العمل بالدستور والإفراج عن المعتقلين. وفي اليوم الأخير جاءت قوات الحكومة واعتدت عليهن واعتقلت بعضهن وفرقت البعض الآخر.

وفي يوم عيد الفطر المبارك خرجت النساء في منطقة سترة في مسيرة متميزة شاركت فيها المئات من النساء في تظاهرة لم يسبق لها مثيل، وخرجت تظاهرة كبيرة اثر استشهاد الشاب حميد قاسم الذي مزقته قوات هندرسون وقطعت أصابعه وهشمت جمجمته بعد أن صرعته رصاصة في رقبته.

وجاء التطور الخطير في يوم ١ ابريل ١٩٩٥، عندما قرر هندرسون إنهاء الانتفاضة باعتقال أكبر رمز لها وهو الشيخ عبد الأمير الجمري. ففي الساعات الأولى من ذلك اليوم طوقت منطقة بني جمرة وقامت قوات خاصة باحتلال منزل الشيخ وثمانية منازل مجاورة أقصي ساكنوها منها.

وأخيراً جاءت عريضة النساء المهمة التي تطالب الأمير بوقف الاعتداء على المواطنين وسحب قوات الشغب وإطلاق سراح السجناء وإعادة العمل بالدستور. وقد وقعت على هذه العريضة من الشخصيات النسوية المعروفة ومن بينهن الدكتورة منيرة فخرو، ووداد المسقطي، والدكتورة فضيلة المحروس، والشاعرة فوزية السندي، وعزيزة البسام، وخولة مطر.

هذه العريضة كانت ضربة قاضية لادعاءات السلطة، ولذلك جاءت ردة فعلها عنيفة. فبادرت بفصل الدكتورة فضيلة المحروس من وظيفتها وهددت الباقين بالفصل. وتدخلت جهات خارجية بشكل سريع، الأمر الذي أفشل خطة الحكومة وجعلها تدرك الثمن الباهظ الذي ستدفعه فيما لو أصرت على قرار الفصل. وسبقت تلك العريضة عريضة أخرى وقّعها الرجال والنساء من ذوي الاتجاه الوطني، للتأكيد على وحدة الموقف الشعبي في المطالب. وبهذا اتضح للعالم مدى تماسك شعب البحرين في موقفه الرافضة لاستمرار سياسات الإرهاب والقمع السلطوي في البلاد.

هذه النظرة السريعة للحركة النسائية في البحرين على الصعيد السياسي تؤكد جدية المرأة البحرينية في ممارستها حقوقها المشروعة وإصرارها على دورها في الممارسة السياسية الى جانب الرجل.

ويتميز مجتمع البحرين بثقافة وعراقة حركة المعارضة فيه وشعور الجميع بالمصير المشترك والهموم العامة التي تشغل الجميع. وقد اثبت علماء الدين وفي مقدمتهم الشيخ الجمري*، المعتقل حالياً، والذي كتب كتاباً منذ اكثر من عشرين عاماً حول دور المرأة في المجتمع، انهم منفتحون بشكل متميز على الواقع ويشعرون بأهمية الحوار والتفاهم بين أبناء الشعب. والمرأة البحرينية هي الأخرى أكدت من خلال تجربة الشهور الستة الأخيرة انها بمستوى المسؤولية والتحديات، وانها مستعدة للدفاع عن حقوقها والقيام بواجباتها الوطنية والدينية بأساليب عصرية. ومع ذلك فاننا بحاجة الى دعم سياسي ومعنوي من كل اخوتنا واخواننا في البلاد العربية.

ولابد من الإشارة الى الدعم الذي حصلنا عليه حتى الآن قد جاء من الدوائر غير العربية، ومع وجود دعم جيد من العرب والمسلمين إلا انه يعتبر هامشياً إذا ما قورن بدعم الآخرين. إننا نؤكد على ان نضال المرأة البحرينية سوف يستمر بجانب الرجل حتى تتحقق مطالب شعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

---

* – أُطلق سراح الشيخ عبد الأمير الجمري، كما أُطلق سراح بضع مئات من المعتقلين وأقدمت الحكومة على هذه الخطوات الإيجابية بعد حملة عربية وعالمية لإطلاق سراح المعتقلين، توجّت بالإجراءات والخطوات الإيجابية المهمة التي أقدم عليها أمير البلاد والتي حظيت بدعم وتأييد شعبي لا نظير له، وتشجيع وتأييد منظمات حقوق الإنسان وجميع المخلصين الذين يهمهم تقدم البحرين وازدهاره ورفاه شعبه وتلبية حاجات وحقوق المواطنين.

حقوق المرأة وحقوق الإنسان
بين التعددية الحزبية والمشاركة الشعبية

خديجة م. صفوت – باحثة سودانية

إن معظم طروحات المرأة منذ الستينات على الأقل وحتى الآن تصب في المساواة بين الرجل والمرأة وحق «العمل» والأجر المتساوي للعمل المتساوي...الخ. ولم تعرف إصدارات المرأة عموماً عمل المرأة وإنتاجها بصورة دقيقة بل انحسر التعريف بصورة عامة واكثر إلحاحاً في حق العمل في المكاتب والمصانع أي حق الانضمام الى ذوي الياقات البيضاء والزرقاء. وكان عمل المرأة الريفية والبدوية قد تم تجاهله من قبل المؤسسة السياسية والفكر المحافظ والليبرالي واليسار التقليدي منذ الاستقلال إلا قليلاً. وان اشتمل الخطاب المرأة الريفية والبدوية أو الرجل الريفي والبدوي فان ذلك غالباً ما يتم بمفردات معممة تتغزل في الأرياف والبوادي العربية والأفريقية في برامج أحزاب سياسية تتزلف وحسب أصوات الناخبين موسمياً حيث يكون ثمة انتخابات.

وتتصل العملية الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان في سياق لمشروع ما بعد الاستقلال القومي بنضوج أو تشوه الطبقات الوسطية والمتوسطة. يلاحظ ان الشرائح وأشباه الطبقات الوسيطة التي تبنت المشروع القومي كانت إبان حركة الاستقلال وحتى عملية الاستقلال في الستينات تعتبر حديثة النشوء. وكانت وما برحت أقلية من المتعلمين تعليماً غربياً أو يميل نحو تمثل القيم التعليمية والمفاهيم الفكرية الغربية. والأهم ان تلك الشرائح والفئات المتعلمة – مما يسمى في بعض المجتمعات بالفئات الحديثة – تمييزاً لها عن الفئات التقليدية من الفلاحين والبدو هي من المتعلمين الحضريين المحدثين أو الحداثيين. وكمثل المثقفين ذوي التدريب الغربي حضريي الميل من أفراد الشرائح وشبه الطبقات الوسيطة كانت معظم قيادات المرأة بدورها تخاطب ما سمي بالفئات المتعلمة أو ما سمي بالشرائح المستنيرة أو الحديثة ومعظمها من قطاعات المرأة الحضرية. ولقد أخذت معظم اطروحات المرأة العربية والأفريقية إلا ما خلا حركات التحرر الوطني تنادي – في سياق المشروع القومي – بتحرير المرأة الحضرية

والمتعلمة ومساواتها بالرجل الحضري المتعلم. وكلا الشريحتين تمثل أقلية في كافة المجتمعات المسماة بالنامية على كل حال.

ومن المفيد ان نذكر ان تلك الشرائح والفئات تميل الى ان تكون أشباه الطبقات في حد ذاتها أكثر منها طبقات من أجل ذاتها. وكانت حتى السبعينات على الأقل مستهدفة ومحاصرة بفئات وأشباه طبقات أقرب الى ما يسمى بالطبقات من أجل ذاتها. ذلك ان ثمة شرائح وأشباه طبقات عربية وأفريقية «الجماعات التقليدية القبلية الطائفية الصوفية والعسكر». كانت قد شجعت وكرست مقدراتها بحيث غدت أميل الى ذلك فهي أكثر عدداً وأقدم تنظيماً، أو تمكنت بتدبير أو بسبب من الامتيازات التقليدية من التقرب الى واستقطاب فئات المنتجين الريفيين والبدو ولو من حيث ادعاء النسب والقرابات المفبركة أو الحقيقية والترتبات الاثنية القبلية والصوفية والطائفية. وكانت مرحلة التنمية الاستعمارية قد كرست أهمية تلك الفئات ودعمتها بل وشجعتها وساعدتها على تنظيم نفسها في أحزاب سياسية مما قيض لها بالولاءات القرابية والجهوية الميكانيكية وبالمصالح والمنافع المكتسبة الممارسة الطويلة إمكانات أوسع. وقد احتكر بعضها الساحة السياسية. وقد كرست السياسات«التنموية» المشبوهة لأعوام السبعينات تفريغ العملية الديمقراطية مجدداً نتيجة لاستلاب الاقتصادي: أي انتفاء شروط الديمقراطية الاقتصادية.. مما أفرغ فكرة المشاركة الشعبية من محتواها. فما هو حجم التشوش والمغلطة فيما تحتوي فكرة التعددية والمشاركة الشعبية وكذلك الخطاب الصادر عنها وحولها؟

موقع النساء المهاجرات في كندا
المشاكل وآفاق الحل

ماريا الحافظ*

تشير الإحصائيات الكندية الى ان النساء يشكلن ٦١% من مجمل المهاجرين واللاجئين الذين يأتون الى كندا والذين بلغ عددهم في الأعوام الأخيرة حوالي ٢٠٠ ألف نسمة سنوياً. حيث بلغ عدد المهاجرين الجدد من الأقليات ٩% من مجمل سكان كندا. وبالرغم من ان كندا لا تزال تحتل مكانة متقدمة بين دول العالم في استقبالها لعدد متزايد من المشاكل التي يواجهها المهاجرون منذ لحظة وصولهم والتي ترافقهم طيلة حياتهم في الوطن الجديد.

وبينما كان معظم المهجرين يأتون في الماضي من الدول الأوربية، بدأ التركيب القومي للمهاجرين يتغير ومنذ بداية الثمانينات حيث توافد المهاجرون واللاجئون من دول العالم الثالث وأصبحوا يشكلون أغلبية المهاجرين الى كندا.

إن تزايد عدد المهاجرين ذوي الأصول الحضارية المختلفة الأوربية بدأ يثير مخاوف معينة لدى السكان الكنديين، الأمر الذي انعكس في الفترة الأخيرة في عدد من استفتاءات الرأي العام، وساهم في تعميق هذا الشعور تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد والذي أدى من جهة الى تقليص الصرفيات العامة بما فيها من مخصصات برامج خلق فرص العمل وتأقلم المهاجرين الجدد. ومن جهة أخرى الى ظهور عناصر سياسية تستغل الأوضاع الاقتصادية الصعبة لإبراز نفسها في الساحة السياسية وتستخدم مختلف الادعاءات لهذا الغرض منها إثارة الشعور المعادي للمهاجرين وتحميلهم المسؤولية الرئيسية عن الصعوبات الاقتصادية.

ويمكن تقسيم المشاكل التي تعاني منها النساء المهاجرات الى المجموعات التالية:

١ – المشاكل المرتبطة بالبحث عن العمل:

أصدرت كندا قوانين عديدة تمنع التمييز في هذا المجال. ولكن تحقيقها يصطدم بحقيقة الوضع الاقتصادي والاتجاهات المعادية للمهاجرين السائدة في العمل. وبالرغم من ان نسبة حاملي الشهادات الجامعية بين المهاجرين الذي تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٤٤ عاماً تبلغ ٢٥% مقارنة مع ١٧% لدى بقية سكان

* – العضوة السابقة في هيئة الرئاسة لمنظمة النساء المهاجرات والأقليات العرقية ضد الامتهان IVWMA

كندا، لا تتراوح نسبة المهاجرين الذين يحتلون مناصب إدارية عليا في أحسن أحوالها أكثر من، بل وبالنسبة لبعض الأقليات لا تزيد عن ٣%، كما ان نسبة العاملين من المهاجرين غير متوازنة حيث تتراوح نسبتهم بين ١٠%، ٢٥% بالنسبة لبعض الأقليات، وتقل نسبتهم بالنسبة لأقليات أخرى. ومن العقبات الرئيسية التي تقف في طريق المهاجرين في الحصول على عمل يتناسب مع كفاءاتهم هي شروط توفر الخبرة الكندية التي يضعها معظم أصحاب العمل كشرط أساسي للحصول على العمل المطلوب، وعلاوة على ذلك لا تعترف المؤسسات الكندية بعدة شهادات جامعية من دول أخرى على الرغم من ان كندا وقعت اتفاقية اليونسكو في هذا المجال.

وتعاني النساء من تلك الأوضاع بصورة أكبر من الرجال، ونتيجة الظروف الاقتصادية الحالية فان فرص العمل الأكثر توفراً في سوق العمل تتركز في الأعمال اليدوية ذات الأجور المتدنية جداً مثل التنظيف أو العمل في المطاعم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار معظم العوائل المهاجرة خاصة من العالم الثالث، نجد ان الزوجة وهي أقل تعليماً من زوجها، تصبح في ظل الوضاع الاقتصادية الحالية هي الأولى التي تجد العمل بصورة أسهل من الزوج وتبدأ العمل في مهنة تتطلب ساعات عمل طويلة وتتقاضى أجوراً زهيدة. وعلاوة على ذلك فانها لا تفقد إعادة التأهيل وحسب بل حتى فرصة الانضمام الى إحدى الدورات المجانية للغة الانكليزية التي تعرضها الدولة على المهاجرين الجدد، وهذا يعرضها لمختلف أنواع الاستغلال من قبل أصحاب العمل ويمنعها من التعرف على حقوقها.

إن الفئة الأكثر تعرضاً لخطر الاستغلال هي فئة خدم المنازل اللائي جئن الى كندا مؤقتاً على أساس برنامج خدم المنازل الأجانب لغرض العمل مع عوائل كندية. إن البرنامج يطلب منهم ان يعشن في منزل صاحب عملهن لمدة عامين يستطعن بعدها تقديم الطلب بالحصول على الإقامة الدائمة في كندا.

وتشير مختلف الدراسات حول أوضاع هؤلاء العاملات اللائي جئن في الغالب من دول العالم الثالث الى حالات الاستغلال البشع من قبل أصحاب العمل حيث تتقاضى أكثرهن مبلغاً لا يزيد عن ٢٠٠ دولار شهرياً مقابل يوم عمل يستغرق ١٨ ساعة، ولسبعة أيام في لأسبوع وذلك بسبب عدم وجود قوانين ولوائح تحدد تشغيلهن.

٢ – التمييز الذي تعاني من النساء بصورة عامة ونساء الأقليات العرقية بصورة خاصة.

ويتم هذا في أماكن العمل والذي ينعكس في عدم استعداد أصــحاب العمــل لتعيين النساء للمناصب الإدارية العليا والفرق بين رواتب النساء والرجال الذي كان يصل الى حد ٤١،٦% في المجال المصرفي،إضافة الى ذلــك لا تتجــاوز رواتب النساء من الأقليات العرقية ٩٤% من رواتب بقية مثيلاتهن.

لقد خلقت الحكومة الفدرالية وحكومة المقاطعات مختلف الأجهزة لمراقبــة وفرض ميثاق الحقوق والحريات وبقية القوانين التي تمنع التمييز وكذلك برامج تشجع أصحاب العمل على تشغيل نسبة متوازنة للأقليات العرقية والنساء. ولكن عمل هذه الأجهزة وتنفيذ القوانين يصطدم بمختلف العقبات منهــا الإجــراءات البيروقراطية المرتبطة بتقديم ومخاوف المهاجرين من الملاحقة من قبل أصحاب العمل في حالة رفع الشكوى ضدهم وعدم معرفتهم القوانين وحقوقهم حيث مــا زالت معظم المنشورات التثقيفية تنشر باللغة الانكليزية أو الفرنسية.

٣ – المشاكل المتعلقة بسوء المعاملة الزوجية والاعتداء على الزوجة:

احتلت هذه القضية في الآونة الأخيرة مركز الصدارة فــي كنــدا بفــضل المساعي المستمرة التي تبذلها المنظمات النسائية في نضالها من أجل مــساواة المرأة. ان الدراسة التي أجريت حول هذه المسألة تشير الى أن المرأة واحدة من كل ٨ نساء في كندا وقعت في حياتها ضحية للاعتداء مــن قبــل زوجهــا أو صديقها. ومن جهة أخرى تشير الدراسات عن بقية العالم الى أن هذه المشكلة لا تعرف حدود الدول وتصيب جميع فئات السكان بغض النظــر عــن مــستواها المادي أو التعليمي.

وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التي تعاني منها عوائل المهاجرين، إذ انها تضع عبئاً آخر على عاتق النساء وتزيد معاناتهن. إن الهجرة الى كنــدا تعني في أغلب الأحيان تغييراً في حياة العائلة، وذلك بسبب اخــتلاف العــادات والقيم والتقاليد في كندا عن القيم والحياة في الوطن الأصلي. إن هــذا التغييــر يؤدي الى الشعور بالعزلة الذي يعمقه عدم معرفة اللغة. وعندما تصبح الزوجة هي الأولى التي تحصل على العمل، يؤدي ذلك لدى الرجال من المجتمعات التقليديــة الى الشعور بالعجز والذنب، وجميع هذه الأمور تؤدي بدورها الى تعميق التوتر بــين الزوجين وفي الكثير من الأحيان يتوجه الإحساس الناجم عن ذلك ضــد الأشــخاص الوحيدين الذين يختلط الرجل معهم أي ضد الزوجة والأطفال.

إن الاعتداء على الزوجة وإساءة المعاملة الزوجية يعتبر جريمة في ظــل القوانين الكندية يقع القائم بها تحت طائلة قانون الجنايات مثل الاعتداء على أي شخص آخر. وبفضل الدورات التثقيفية المكثفة أصبحت أجهزة الشرطة أكثــر استعداداً للتدخل ومساعدة الزوجة ورفع الدعوى ضد الــزوج فــي المحكمــة. وهناك أيضاً مختلف أنواع المساعدة التي تقدمها الدولة والمقاطعات ومنظمــات

تطوعية معينة بالاستشارات الزوجية وانتهاءً بالإعانات المالية التي تقدمها دائرة الضمان الاجتماعي للنساء اللواتي قررن الانفصال عن أزواجهن المعتدين.

إن معظم النساء من الأقليات العرقية وخاصة من المجتمعات التقليدية لا يستغلون هذه المساعدات لان تقاليدهن لا تسمح لهن بالكشف عن المشاكل العائلية أمام الآخرين، ولان الواجب الأساسي للمرأة في تلك المجتمعات هو الحفاظ على العائلة بغض النظر عن المعاناة التي يجب ان تتحملها من أجل ذلك. ومن جهة أخرى فان المهاجرات اللواتي عشن تحت وطأة الأنظمة الديكتاتورية في أوطانهن لا يثقن بالشرطة ويتجنبن أية علاقة معها خاصة اللائي تعرضت عوائلهن الى الملاحقة أو التعذيب، وعلاوة على ذلك فان عدم معرفتهن باللغة الانكليزية أو الفرنسية تقف حائلاً أمام التعرف على حقوقهن والفرص المتوفرة في كندا.

إن الفئة الأكثر تعرضاً لسوء المعاملة الزوجية هي النساء اللواتي جئن الى كندا لغرض الزواج بأحد المواطنين المقيمين في كندا الذي يكفلهن لهذا الغرض تحت القوانين الكندية. ولا تحصل الزوجة الجديدة هذه على الإقامة الدائمة إلا بعد سنة ونصف أو سنتين من زواجها. أما في حالة انهيار الزواج خلال فترة الانتظار فان دائرة الهجرة تعيد النظر في إمكانيان بقاء المرأة في كندا باستخدام نفس المعايير التي تستخدم لدى تقييم المهاجر المستقل: العمر، مستوى التعليم، معرفة اللغة، إمكانية الحصول على العمل، إضافة الى وجود أو عدم وجود الأقرباء في كندا الذين يمكن ان يقدموا لها المساعدة وظروف حياتها في وطنها الأصلي. وإذا لم تناسب المرأة هذه المعايير، تتعرض لخطر الترحيل الى وطنها، وهذا الخطر هو الذي يجبر هؤلاء النساء على تحمل أسوأ أنواع الاضطهاد والاعتداء والإهانة من قبل أزواجهن.

وبسبب المشاكل التي أشرنا إليها نجد المهاجرات في كندا يعشن نفس الحياة التي وصفتها واحدة منهن لإحدى المنظمات التي تدافع عن حقوق المهاجرات.

«اشتغل منظفة في إحدى المكاتب، لا أستطيع تفهم جميع التعليمات ولكنني أعلم ان صاحب العمل يريدني ان أغسل الأرض لأربعة طوابق خلال ساعات العمل، لا يقضي عقد العمل ان أنظف المطابخ والحمامات ولكنني اضطر للقيام بذلك تحت تهديدات الاستغناء.

عندما أعود للبيت في منتصف الليل، أطبخ الغذاء للزوج والأطفال لليوم التالي وانظف المطبخ. بعد ذلك أحاول أن أنام ولكن زوجي يهجم علي ويتهمني

بعلاقات جنسية مع الرجال في مكان العمل، وفي الصباح عندما يـذهب الـى العمل يأخذ جهاز التلفون ويغلقه في الدولاب حتى لا أستطيع استخدامه..»

انها صورة واحدة فقط من صور كثيرة ومتعددة.

المرأة والعنف

سناء الجبوري

ولا زالت ظاهرة استخدام العنف شائعة في مجتمعاتنا وبخاصة ضد المرأة. ويعود السبب في ذلك الى اعتبارات قانونية واجتماعية ودينية وما لــه علاقــة بالموروث والعادات والتقاليد. وظلت الذكورية مهيمنة على المجتمع وتحاول ان تطبعه بطابعها.

إن التمييز ضد المرأة قائم في جميع البلدان العربية. فقــوانين الأســرة أو الأحوال الشخصية ما زالت قاصرة وبعيدة عن التطور الدولي في هذا الميــدان وبخاصة عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عــام ١٩٤٨ والعهــدين الدوليين حول الحقوق المدنية والسياسية والحقــوق الاجتماعيــة والاقتــصادية والثقافية، الصادرين من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٦، التي تؤكــد مبدأ المساواة وعدم التمييز بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو المنشأ الاجتماعي.

وإذا كانت بعض البلدان العربية قد خطت خطوات باتجاه الاقتــراب مــن المعايير الدولية، فان ثقل الموروث والتقاليد البالية، تحول دون تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وبالتالي وضع ضوابط لمنع ممارسة الرجال العنف ضــد النساء وحماية حقوقهم المنصوص عليها باتفاقية الأمم المتحدة حول المرأة.

ويقع على النساء العبء الكبر من العنف، ســواء داخــل الأســرة أو فــي المجتمع. وتعاني النسوة العربيات من فقدان الحقوق وذلك بحكم التقاليد وما زال الكثير من البلدان العربية تعاني من ارتكاب جرائم باسم«الدفاع عــن الــشرف» حيث يقدم الأخ أو الأب أو ابن العم أو غيرهم من الأقارب على القيام بارتكاب جريمة قتل المرأة لمجرد رفضها الزواج ممن اختارته العائلة أو لعلاقة لها مــع شخص تريد الزواج منه أو لشبهة أو لاحتمال آخر. ولا تأخذ بعــض القــوانين العربية بأحكام مشددة لهذه الارتكابات، بل تنظر إليها بظروف مخففة وهو مــا يشجع البعض على التمادي للقيام بما تفرضه تلك العادات العتيقة.

كما تعاني النسوة من المضايقات خلال العمل فضلاً عن عدم المساواة في الأجر أحياناً، ومن فقدان العمل خلال الولادة أو إجازات الأمومة أو غيرها. ويرمي ذلك كله ثقلاً جديداً عليها إضافة للعنف الأسري داخل البيت.

وإذا عملت المرأة في السياسة، فهي الأخرى تتعرض للمضايقة سواء من جانب الأهل أو عند مساءلتها والتحقيق معها، ومن الأمور التي أصبحت شائعة في بلداننا إضافة الى ممارسة العنف والتعذيب، الإقدام على عمليات الاغتصاب الجنسي للمرأة أو لأطفالها أمامها، في محاولة لتحطيم معنوياتها وإذلالها. كما تتم ممارسة التشويه والطعن بها لمنعها من مواصلة عملها السياسي أو النقابي أو المهني.

إن ظاهرة العنف ضد المرأة مستفحلة وخطيرة في بلداننا العربية وبدون عملية توعية واسعة وتثقيف مستمر ووضع لوائح وتشريعات قانونية تحول دون استمرارها فان تأثيراتها الاجتماعية ستؤدي الى المزيد من الأضرار، وسيكون من المناسب ادراج قضية المرأة في البرامج التربوية وزيادة عدد الإناث في التعليم بجميع مراحله وتخليص تلك البرامج مما يسيء الى المرأة أو يحط من كرامتها أو ينظر اليها كمخلوق ضعيف أو أدنى، أو يجيز استخدام العنف ضدها تحت أية ذريعة أو حجة.

فالمرأة وهي نصف المجتمع، لها دورها في البيت وخارجه ولها حقوق متساوية مع الرجل«كانسان وآدمي» وان كانت لها خصوصيتها البيولوجية، مثلما للرجل أيضاً خصوصية ولذلك ينبغي العمل كنساء وكمنظمات حقوق الإنسان وجميع المناصرين لقضية المرأة من اجل:

١ – نشر الوثائق الدولية الخاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان وبضمنها الاتفاقيات الدولية بخصوص المرأة ومتابعة ما تم إنجازه بعقد المرأة الدولي العالمي والعقد الحالي.

٢ – نشر الوعي الحقوقي بأهمية معاملة المرأة كمخلوق إنساني، آدمي له حقوق متساوية مع الرجل.

٣ – وضع البرامج والخطط لتحسين أحوال المرأة ومكافحة الأمية في صفوفها وإدراج ذلك في المناهج التربوية.

٤ – تشريع القوانين واللوائح التي تحرم استخدام العنف ضد المرأة وإنزال أقصى العقوبات بمن تسول له نفسه خرق هذه القوانين.

٥ – توعية المجتمع بأهمية الدور الذي تلعبه المرأة من خلال مؤسسات المجتمع المدني ودور الصحافة إضافة الى منظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسوية.

٦ – الاحتفال بيوم المرأة العالمي ٨ آذار رمزاً للتسامح والسعادة الزوجية وسيادة السلام الأهلي بين الرجال والنساء وفي أوساط المجتمع ومناسبة لتشديد المطالبة بمساواة المرأة بالرجل.

٧ – العمل على تشجيع البلدان العربية لسن قوانين جديدة للأسرة تضمن حقوق المرأة، وإبراز الجوانب المشرقة للأديان السماوية وبخاصة الدين الإسلامي الذي دعا لمعاملة المرأة بما يليق بها واخذ التطور العالمي في هذا الميدان بنظر الاعتبار.

إنني إذ اختم مداخلتي السريعة هذه، فأود ان أحييكم باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان وأحيي جهودكم ودور المنظمة السودانية لحقوق الإنسان، التي كانت دائماً في الصدارة.

كما أعلن عن تضامن منظمتنا معكم ومع المرأة السودانية عموماً وهي تبذل كل ما في وسعها لتحقيق المساواة مع الرجل ولنيل حقوقها وحقوق كل المجتمع في الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان.

أشد على أياديكم، والسلام عليكم.

المرأة وتحقيق حريتها

د. نوري لطيّف

انتهز فرصة عقد المنظمة العربية لحقوق الإنسان في المملكة المتحدة لملتقى فكري حول حقوق المرأة في عامها الدولي، لأحيي المنظمة على هذه المبـــادرة الطيبة وأتمنى كل النجاح والتوفيق للجنة في إنجاز مهامها الإنسانية الحيوية.

لقد استمعنا الى محاضرات قيّمة طرحت قضية المرأة ومعاناتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما قدّمت في الملتقى نصوصاً أدبية رائعة من حيــث الصياغة الفنية الجميلة ومن ناحية المضمون كانت ثرية لعكس مشاكل المـــرأة العربية

وبعد انتهاء المحاضرين بدأت المداخلات والتعقيبات. وكنا أحد المتــدخلين في مناقشة ما طرح من أفكار وآراء حول موضوع امرأة ومعالجة مشاكلها.

ومما لفت انتباهي ان المساهمات من النساء رددن نفس الطروحات ونفــس العلاج ولم ألمس الجديد. فتطرقن الى القيود المعروفة والمتداولـــة فـــي جميـــع الميادين السياسية والاجتماعية والجنسية...الخ وكأن الثبات السمة السائدة فـــي قضايا المرأة.

ومن جملة الآراء التي طرحت في معالجة وضع المرأة كانت:

١ – محو أمية المرأة.

٢ – دراسة الدين الإسلامي بصورة جيدة واستيعابه لمجابهة كل من يحاول ان يجعل من الدين دليلاً ضد حقوق المرأة.

وفي كلمتنا اقترحنا على الجميع، وخاصة المنظمات النسوية القيام بما يلي:

أولاً: المساهمة بفاعلية لخلق وعي اجتماعي واسع وباستمرار بأهمية حقوق المرأة ودورها في المجتمع في جميع الميادين.

ثانياً: التحرك الجاد على المستوى الوطني وذلك:

أ – بترجمة جميع النصوص الدستورية والتشريعية التي تشير الى حقــوق المرأة ونشرها وتقديم نسخاً منها الى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وفي نفس الوقت جمع الانتهاكات التي تحصل لتلك التشريعات وتقديمها كأدلـــة على السلوك المتناقض لدولهم. إذ لا يكفي وجود نصوص قانونية وطنية تتضمن حقوق المرأة في الوقت الذي تجري ممارسة فعلية تنتهك بشكل صـــارخ تلـــك الحقوق.

ب – محاولة الضغط على الحكومات العربية لإيجاد منظمات نسوية مستقلة غير تابعة للنظام ليتسنى لها القيام بدور التوعية والدفاع عن حقوق المرأة بـــدل ان تكون أداة تطبيل وتزمير للنظام وتبرير سياسته.

ثالثاً: العمل من خلال لجان حقوق الإنسان والمنظمات النـــسوية المختلفـــة والدول المؤيدة لحقوق المرأة، على عدم مرور عام الاحتفال بالمرأة دون فوائـــد ملموسة، بل العمل من أجل وضع معاهدة دولية عامة تتمتع بـــالقوة القانونيـــة الإلزامية تتضمن حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، منفصلة عن اتفاقيات عام ١٩٦٦. وبموجبها تحصل المرأة على حماية قانونية دولية تجـــاه حكوماتها الوطنية مما يتيح لها فرصة تطوير حقوقها وصيانتها.

رابعاً: استقلال المرأة اقتصادياً: ان الاستقلال الاقتصادي للمرأة هو مفتـــاح التمتع بالحقوق الموازية للرجل، كما يمنحها قوة مادية ومعنوية فائقة الحيويـــة لخلق مستلزمات التمتع بالحقوق والتحاور مع موقـــع القـــوة ولـــيس الـــضعف والتبعية.

د. فوزية مخلوف - دكتوراه في علم النفس السريري

تتحدث هذه الورقة عن العلاقة بين الشعور بالأمان – عدم الأمان، ومدى قدرة المرأة على تعريف الهوية واثبات الذات أي هل المرأة قادرة على صك الفكر بنفسها من اجل ذاتها، وهل تستطيع الإجابة على سؤال الذي يطرح نفسه على كل منا: إلا وهو: من أنا؟

قد تسألن لم اخترنا هذا الموضوع بالذات للمناقشة في هذه الورشة؟ والجواب يتلخص في إننا تعمدنا الحديث عن ظاهرة العنف من منظور ومن مدخل جديد يضع الظاهرة في لب وظائف العقل البشري،بدلاً من الإطالة في سرد مظاهر العنف والأسباب المؤدية للعدوان المستديم ضد المرأة، أي بمعنى آخر، رأينا استخدام مفهوم الشعور بالأمان من عدمه لكي تحتل ظاهرة العنف مكانة في وعي المرأة وفي لب وعي المجتمع. على إنها قضية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمكانة والوضع في داخل الأسرة، في مكان العمل، وفي المجتمع العريض.

ووفقا لهذا النص، تقدم هذه الورقة مفهوما للشعور بالأمان – عدم الأمان على انه مفهوم ثنائي القطبية، يستخدم عند تعريف الهوية لوصف حالة فكرية ومزاجية تعكس وجودها عمليا، في واقع الحياة، في صورة أفعال تقوم بها المرأة لإشباع الحاجة، والتعبير عما تريد لتحقيق غاية ما، أو تؤدي حالة الشعور بعدم الأمان إلى انتقاص القدرة والفاعلية، فتتزعزع مكانتها بالمقارنة مع مكانة غيرها في المحيط الاجتماعي.وبمعنى آخر، إذا شعرت المرأة بالأمان تزداد قدرتها على إنجاز عمل يتيح لها عائدا ومردودا يقول لها ولغيرها إنها قادرة على تأدية وظائفها، وإنها تتحكم في مسار الحياة، بينما يؤدي التزايد في الشعور بعدم الأمان، إلى حالة تخفض من الفاعلية والقدرة على التحكم في ذاتها.

ويتولد الشعور بالأمان – عدم الأمان من عملية ذاتية تخضع إلى ميكانيزم فعال في الطبيعة يعمل وفقا لمبدأ يسمى: مبدأ عدم اليقين the principle of uncertainty.

قام علماء الرياضيات والفيزياء بتطبيق هذا المبدأ في دراسة الطبيعة واستخراج القوانين العلمية الخاصة بها. ولكننا نجد إن العلوم الإنسانية وخاصة

الاجتماعية والنفسية تفتقر إلى وسيلة عملية، تمكن الباحث من فحص وظـــائف العقل البشري وفقا لمبدأ عدم اليقين، ولذا جاء استخدام مفهوم الشعور بالأمان – عدم الأمان كمرادف له. يستخدم لتفسير المسلك البشري، فنجده تارة يحدد لنـــا سمات الشخصية، أو سمات فئة من السكان قاطنين في مكان يعرضهم للخطـــر، أو يستخدم لتعريف الشخصية المعنوية لبلد ما، أو إقليم، فيصفونه بعدم الأمـــان ويقررون له استراتيجية لفرض الأمن على المنطقة.

وفي إطار هذه الورقة يتم التعريف العملي لمفهوم الشعور بالأمان – عـــدم الأمان على إنه:

« حصاد لفكر ينبع من مصدرين مترابطين »:

الأول: يتلخص في الوسائل المستخدمة لنسخ وتصوير المرأة لذاتها في بنية الفكر الخاص بها، فتمثيل الذات أمر تفرضه وظائف العقل البشري، وذلك لأنها كائن حي، فعال في داخل وخارج البيت، تؤدي دورا هاما يصل بها إلى تحقيق أهدافها.

الثاني: يتلخص في مدى ثقافة المرأة ، أي ينبع الشعور بالأمان من طريـــق للحياة، قائم على قيم ومعان مستمدة ليس فقط من الفن والتعليم، بل أيضا، مـــن المؤسسات وأنماط السلوك العادي على مستوى الفهم الـــدارج العـــام normal common sense .

والقول بان المرأة تنسخ في عقلها تصورا وتمثيلا للذات، يعني ضمنا، أنها مزودة بقدر من المعرفة الخاصة التي تمكنها من الاجابة على السؤال: من أنا؟ كما يعني هذا إنها حصلت على هذه المعرفة عن طريق الملاحظة حيثما وحينما تواجدت مع الآخرين،وأصدرت حكما صادقا أم كاذبا باستخدام مفهوم انسبته إلى نفسها، وتبين لها الفارق الذي يفصل بين ذاتها وذات شخص آخر على الأقل.

وتؤدي الملاحظة وإصدار الأحكام إلى وضع قيمة للذات تتعادل مع فاعلياتها عندما تتعامل مع وقائع الحياة، هذا إذا كانت حقا على صلة به، إذا اعتبرنا إن لكل فعل فكرا يسبقه، فان ملاحظة الفكر والحس والفعل ما هي إلا عملية ذهنية مركبة، تحتاج إلى مهارة ومران للمتابعة.

ودعنا الآن نفترض إن هناك امرأة ما، على وعي بلذات، وبالتالي نفترض أيضا إنها قادرة على التعبير عن مضمون أفكارها، أي التعبيـــر عنهـــا باللغـــة

الدارجة، فمثل هذه المرأة تستخدم فكراً تترجمه عملياً لاثبات الذات، ونجد أيضاً ان ذلك يعني حتماً إنها عندما تلاحظ مسلكها فهي في الوقت نفسه تلاحظ أيضاً مسلك غيرها من الرجال والنساء، وذلك لانه يستحيل عليها معرفة الذات بمعزل عن الآخرين، فالذات كيان مثل أي كيان آخر، يعرف عندما تستنبط المرأة أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين غيرها من الرجال والنساء.

ومن المعلوم ان عملية التفكير في حد ذاتها تتطلب استخدام اللغة، وتتكون اللغة في سن مبكرة من العمر، ويصاحب تكوين اللغة تكوين الذاكرة، وعندما تتعلم المرأة ما لم تعلم به من قبل، فان خلايا المخ تنسخ علامة تسجل لها ما رأته وسمعته. ويعني تسجيل هذه العلامات حدوث التغيير، وبذلك تخضع المرأة للتغيير الدائم والمستمر، ومع هذا عندما تفكر إحدانا وتقوم بفعل ما – فهي تعلم جيداً ان الذات هي نفس الذات، وتدرك هذا على الرغم مما ينتاب الحياة من تغيير:

فكيف إذاً يتم الوعي بالثبات والتغيير في الذات في آن واحد؟

الإجابة تتلخص في خصائص ووظائف العقل البشري، فالعقل يصنع الفكر ويصوره لذاته، فيسجل في خلايا الذاكرة بنية مستدامة، تجعلنا نسلك اليوم وفقاً لنمط مسلك الأمس، وان اختلف بعض الشيء في جزئياته. ومع هذا نعي بانشغال الذات في صك فكر جديد، فكر يتحتم علينا القيام به لإعادة هيكلة بنائه ببناء الواقع المتغير الذي نعيش في طياته.

وإذا كان الأمر كذلك، فإذا، يجب على المرأة ان تعي كيف تنسخ بناء للذات في بعدين: بعد الزمان وبعد المكان. فإذا أدركت المرأة إنها شحنة في الحياة، تفجر بطبيعة تكوينها توالد الأحداث، فعندما تترجم المعرفة الخاصة في عمل لتحقيق غاية ما، فإنها تخفض من الشعور بعدم الأمان في الذات. وبالمقارنة لها، نجد انه عندما لا تعي المرأة ذاتها، نجدها تتهاوى وتتساقط في حالة ركود وعدم تام Inertia والشيء الراكد يتحلل إلى جزئياته، فيتدهور ويفقد حاسة الاتجاه.

ووفقاً لهذا الطرح، تخضع الذات للتغيير على الدوام، يعني ضمناً المبادرة بالمجازفة، والمجازفة تعني التعرض إلى اتخاذ قرار قد يعرض الذات للخطر، والشعور بالخطر يفجر الشعور بعدم اليقين، وعدم الأمان، والخوف من فقد القدرة على التحكم في مسار الذات.

ومن ناحية أخرى، نجد انه عندما تستخدم المرأة قواها الذهنية في إعادة بناء وهيكلة الواقع وفقاً لمنهج يتيح لها قياس مدى الخسارة أو النجاح عند المخاطرة، نجد إنها باتباع هذا النهج تخلق الوسيلة Device الوحيدة التي تمكنها من خفض الشعور بعدم الأمان، وبالتالي، نؤكد بشدة ان الدعامة الرئيسية في حياة كل امرأة هي مدى القدرة على استخدام الفكر الخاص بها لتحديد الهوية من أجل البقاء.

فاذا ارتكزت المرأة على هذه الدعامة، يتم تحقيق الذات، وبالتالي النطق بهذه المقولة، ينطبق علينا جميعاً هنا، وتؤدي بنا هذه العبارة إلى ما نحن بصدده اليوم في عمان، فقد حضرنا من أجل طرح قضايا المرأة ومناقشة العلاقة الناجمة عن وضعها تحت ضوابط وقيود تؤدي إلى تفاقم الشعور بعدم الأمان، فالمرأة التي تفتقر إلى فرص في الحياة تعيش في مأزق، فمثلاً: نجد ان المرأة التي تفتقر إلى وسيلة تمكنها من الحصول على المواد الرئيسية لإعالة الكبير والصغير في الأسرة، أو الحصول على الخدمات الصحية، أو فرص التعليم، أو الحصول على عمل بأجر يوازي أجر الآخرين، أو المشاركة في اتخاذ القرار في الحياة الخاصة والعامة، أو المشاركة السياسية، نجد ان هذه المرأة تعيش في مأزق قد تختلف حدته من واحدة لأخرى حسب الموقع الذي تقطن به، أو حسب اختلاف الأجيال. ولكن على الرغم من التباين في مدى الحرمان، نجد ان هؤلاء النساء يشتركن في صفة عامة تنطبق عليهن جميعاً إلا وهي: قلة أو انعدام الفرص لانتقاء خيار يسمح لهن بالسعي لسد الحاجة واثبات الذات.

فمثلاً

١ – نجد اليوم ان هناك أباً أو أماً قد أجبرا الابنة في سن مبكر على العمل في الخدمة بالمنازل، لكي يستولي أحدهما على الأجر بدلاً من إعطائها الفرصة لخوض مرحلة التعليم الإلزامي. نجد ان هذه الطفلة تخضع لضوابط تسلبها حقاً طبيعياً في الحياة، إلا وهو حق الرعاية في كنف الأسرة بدلاً من الإكراه والإجبار على القيام بأعمال تقاومها إرادة الذات. مثل هذه الطفلة يقع عليها الأذى، وتمثل بصورة صارخة مدى العنف الذي تتعرض له، فهي تتغذى على الشعور بعدم الأمان وليس لديها أي خيار.

٢ – والمثال الثاني يتمثل في وضع امرأة قد تتمتع أو لا تتمتع بصحة جيدة، فنجد ذات يوم ان زوجها قد أوجد بديلاً لها بالزواج من غيرها، بعلمها أو بدون بعلمها. فإذا كانت تفتقي إلى مصدر للإعالة، وإذا رأت احتمال الوضع بسبب العوز والحاجة، نجد انها تتغذى أيضاً على الشعور بعدم الأمان – إذ لا يوجد لها أي خيار.

٣ – ومثل ثالث يتمثل الآن في وضع جيل كامل من الرجال والنساء لا توجد لديهم فرصة للحصول على عمل، أي يجابهون البطالة على الدوام، فهم أيضاً في غمرة من عدم الشعور بالأمان إذ لا يتوفر لديهم أي خيار.

أما ظاهرة التمييز ضد اكتساب المرأة حقوقاً طبيعية أهمها حق انتقاء فرص الحياة مثلها مثل الرجل، فهي ظاهرة شائعة في جميع بلاد العالم، وان اختلفت آثارها عما يحدث للمرأة العربية فوق أرض وطنها، نجد ان التمييز ضد المرأة ينزع وضعها من المكانة المستحقة بجدارة لها، ويضعها في مرتبة المواطن من الدرجة الثانية وذلك لمجرد إنها ولدت أنثى وليس ذكراً، بل ويستخف بوضعها عند وضع السياسات بالبلاد، هذا على الرغم من الأدلة التي تثبت جدارة المرأة عندما تساهم بفاعليات إيجابية لأحداث التغيير في قواعد ونهج السلوك لتربية جيل من الرجال والنساء. وقد نجد ان البعض من بينهن قادرات على التحكم في الشعور بعدم الأمان، ولكن وضعهن جميعاً تحت ضوابط القيد والإجبار يعطي الفرصة لبعض النساء والرجال بالحديث عنهن وفقاً لتصور تفرزه عقلية مشوهة ومحدودة السعة والأفق في الفكر والمنطق.

ففي السنوات الأخيرة، شاهدنا انتزاع كيان المرأة من مجموع مسلك المجتمع الذي تنتمي إليه. وصنع من الجزء المنفصل مادة يطلقون عليها اسم« مشاكل المرأة » بدلاً من «السياسات المتبعة في إدارة شؤون المجتمع». كما لو انها تشكل وضعاً في المجتمع يحتاج إلى الضبط بواسطة إملاء الإرشادات المتكررة، لإرساء قواعد للسلوك لا تتعداها من حيث ما يجب ان يكون أو لا يكون. وحتى تتماثل في خدمة وسد حاجة الرجال، وفي إطار هذه النظرة، متوقع منها الخضوع وفقاً لما يملى عليها من تعليمات، ويعتقدون انها إذ اتبعت هذا المسلك، فسوف يؤدي الحد من حرية المرأة

إلى تطهير المجتمع من الإثم وبذلك يقوى المجتمع ويتمكن من مجابهة الأعداء.

فما رأيكن في هذه القضية الكاذبة من الوجهة المنطقية، فهي قضية كاذبة لان الرجال هم واضعي السياسات بالبلاد، ولان إدارة الحوار والنقاش حول المرأة باعتبارها جزء منتزع من الوجود الكلي في أي مجتمع يفسد الرؤية، ويعوق القدرة على تحديد الدور الذي يجب ان يقوم به الرجال والنساء معاً، في بلد يسعى إلى استثمار موارده البشرية للتقدم والبقاء في عالمنا اليوم.

كلنا يعلم ان الجنس البشري يتكون من رجال ونساء، كل منهما وحدة مستقلة تكمل الآخر، كلاهما يصنعان ويطوران الفكر لخلق قواعد ومعايير للحكم على ما هو صادق وصواب، وما هو كاذب وفاقد للمصداقية، أي كلاهما مواطن يتحمل مسؤولية ما وصل إليه حال وضع الانسان في مجتمعنا العصري.

وبالتالي، حقّن وعي المرأة بتلقينها النصائح والإرشادات المتكررة التي تنقل إليها نفس المعنى المستمد من مفاهيم ومن قواعد للسلوك ينطق بها الرجال في وسائل الاتصال العامة والخاصة. سواء كانت هذه التعليمات نابعة من أصول دينية أو من عادات وتقاليد سائدة، فان هذا الكرار يبني في عقل المرأة إطاراً جامداً في الأفكار القائمة على قيم ومعان قد تتنافى مصداقيتها أثناء تعاملها لقضاء الحاجة وفقاً لما هو متبع لنيل ما تبغي.

وبذلك نرى ان تزويد المرأة بحزمة جاهزة من معان الحياة، أي قاموس جاهز لاستخدامه لفهم الظواهر أو عند التعامل مع الآخرين، يخلق في العقل فجوة: فجوة بين ما تسمع من كلام، والفكر النابع من الخبرة المباشرة اليومية عند قضاء الحاجة، هذه الفجوة هي المصدر الرئيسي لتفجير الشعور بعدم الأمان – أي الفارق بين المعنى المستمد من الآخرين والمعنى المستمد من الفكر الخاص والخبرة الشخصية يخلق فجوة، وهذه الفجوة هي مصدر ومعين الشعور بعدم الأمان.

وإذا نظرنا إلى وضع المرأة منطقياً وعلمياً، نجد انها مزودة بالقدرة على خلق فكر خاص بها، تستنبط من تطبيقاته عملياً قواعد وأنماط من السلوك مستمدة من أجدادها، أجداد صنعوا لها طرقاً للحياة يمكنها من الجمع بينه وبين

ما تستنبط الآن من واقع الخبرة في الحياة المعاصرة في مجتمعنا المصري العزيز.

ولذلك، نرى ان وضع الحدود لتقييد المرأة يحد من قدرتها على استخدام ما تتمتع به من قوى ذهنية يعود على الجميع بالخسارة. فالمرأة التي لا تفكر بنفسها من أجل ذاتها تتغذى على الشعور بعدم الأمان وتفقد الثقة في الذات. تفقد الثقة لانها غير مزودة بمنظور للحياة يفسر ما يحدث لها شخصياً من تغييرات أو يشرح لها ظواهر المجتمع التي تعصف بكيانها. فهي غير قادرة على التفكير المجرد Abstract Thinking أو ترى الأمور بلونها الأبيض والأسود فقط، وبذلك تصدر أحكاماً خاطئة. مثل هذه المرأة أوكلت لغيرها فرص انتقاء الخيار في حياتها، انتقاء خيار، أوكلته لغيرها لكي يصنع به ما تريد لذاتها، بالنيابة عنها.

فمثل هذه المرأة تصبح غير قادرة على تحديد قيمة للذات، فكل شيء حي له قيمة، فلم لا بالنسبة للمرأة. قيمة تستمدها بنفسها من خبرات الحياة، قيمة يحددها أولاً وقبل كل شيء الدور الذي تقوم به في داخل وخارج البيت عندما تقوم بمسؤولية حياة أفراده بداخله.

دعنا نفكر لأنفسنا لكي نعرف من نحن؟

لتدع كل منا قيمة للذات، تبقى أو تسقط وفقاً لما تفعل وتصنع كمواطنة تقف بجوار الرجل جنباً إلى جنب لبناء حياة آمنة للأجيال القادمة.

فنحن مجتمعون اليوم هنا لبناء رؤية مشتركة عما يجب علينا القيام به للارتقاء بنوعية ومستوى الحياة للمرأة والرجل على حد سواء، وللمشاركة في أعمال حدث عابر في الزمن، ألا وهو المؤتمر الدولي الرابع في بكين. ولكن في حقيقة الأمر أننا هنا لأننا نعيش مرحلة تاريخية انتقالية لها أبعاد خطيرة عالمياً. مرحلة تهز أركان العقائد، والممارسات والثوابت في الحياة. فكل فكر عملنا به حتى الآن، سوف يخضع إلى التساؤل من أجل صياغة البدائل لصك معايير جديدة في التعامل مع الانسان.

اليوم نسمع قادة العالم يقولون لها: ان التنمية الاقتصادية والبشرية التي تم العمل وفقاً لتطبيقات عقد الثمانينات غير صالحة، لما سببته من أذى بالبيئة وحياة الأفراد.

ولكن كيف يمكن لنا ان ننهض بمستوى الحياة الذي تحدده قوى المال في السوق الحر، قوى تسعى إلى الربح والربح المتزايد فقط؟

وللحصول على هذا الربح، يشترط نزع مصالح الانسان من موطنه وجذور مجتمعه، أي من ثقافته، وطريق حياته. ولذلك يتحتم فشل هذه التنمية القائمة على فصل العلاقة بينها وبين ثقافة وطريق حياة البشر في أي مجتمع.

فمن الأمور الواضحة تماماً لنا جميعاً، إننا في عقد التسعينات تعصف بنا عمليات التغيير والتحوّل في مجرى الأمور. فتحويل الاقتصاد القومي لدمجه بالاقتصاد العالمي، سوف يسلب من أفراد المجتمع الحق في اتخاذ القرار عند رسم السياسات قطرياً، ويضعها وفقاً لاتفاقيات مبرمة في حوزة من يملك القرار المالي عالمياً خارج كل قطر في العالم. وسوف يؤدي تحول الاقتصاد القومي وفقاً لهذا النمط إلى زعزعة المعتقدات الثابتة في الأذهان والنابعة من ثقافة كل شعب على حدة. وسوف يبدل المعرفة العلمية النابعة من الثورة الصناعية العالمية منذ القرن الثامن عشر، سوف يبدلها بمعرفة نابعة من ثورة المعلومات بواسطة ٤٨٠ قناة فضائية سوف تحتل موقع السيادة عالمياً.

ولذا، نحن في أشد الحاجة لبناء هوية، هوية تستند على تجذير الذات في ثقافة مجتمعاتنا. نحن في حاجة إلى النهوض بهذه الثقافة حتى نتمكن من إدراك وقراءة هوية أهل بلد آخر في إقليمنا أو في العالم، وذلك حتى نتمكن من إدراك ما ينطقون به، ونقرأه قراءة صحيحة، فنستطيع بالتالي التعاقد مع الآخرين من أجل المصالح المشتركة وخفض حدة الصراع الذي قد يفتك بنا في حروب محلية وإقليمية.

وختاماً فلكل امرأة عربية ومصرية عربية، دوراً لابد لها من القيام به، لكي تقف وتعد ويعمل لها حساب. دعونا نتوحد بتجميع الفارق بين أوضاعنا على جميع الأبعاد: الدينية، الاقتصادية، والسياسية، دعونا نتوحد في العمل بالوقوف معاً لخدمة أوطاننا*.

وشكراً

* – ورقة مقدمة في ورشة عمل ببرنامج المؤتمر الإقليمي عن المرأة بعمان نوفمبر ١٩٩٤، ضمن أعمال التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي الرابع المزمع اانعقاده في بكين، سبتمبر ١٩٩٥.

الدكتور كمال الهلباوي

لقد استوقفتني عدة نقاط في حديث الأمس واليوم، النقطة الأولى هي التركيز على الجزئيات بالأمس، مثل قضية الختان او اغتيال مفكر وترك اغتيال شعب بأكمله أو أمة بأكملها، فتمثلت بعض هيئات الإغاثة التي تسعى إلى معالجة أو إطعام يتيم وتنسى إن الأمة قد تيتمت بأكملها. كما لفت نظري روح التنافس، ربما اعني عدم الوعي الكامل أو المعرفة الكاملة بقضايا الأمة بشكل متكامل، فهناك من يزعم تمثل الإسلام وهناك من يزعم تمثل العروبة. ومن وجهة نظري لا أرى فرقا واضحا وكبيرا على الأقل في الأعراف والمبادئ لأنني تعلمت في الإسلام إن الرسول لخص مهمته في كلمات قليلة، قال: إنما بعثت لأكمل مكارم الأخلاق.

مما يعني لهدف لا ليهدم مجتمعا عربيا قائما وإنما ليتمم مكارم الأخلاق في هذا المجتمع. ومن مكارم الأخلاق السائدة أيام الجاهلية والتي نعتبرها الآن التقدم كان الشاعر يقول:

إن النساء رياحين خلقن لنا وكلنا يحب شم الرياحينا

وقال نفس الشاعر:

ان النساء شياطين خلقن لنا وكلنا يعوذ بالله من كيد الشياطينا

هكذا الشعراء، إنما الشاعر الأصيل كان يقول:

وأغض طرفي إن بدت لي جارتي حتى يوارى جارتي مثواها

هذه شيمة عربية أصيلة.ويقول أيضا في مثل هذا المعنى:

أصون عرضي بمالي لا أدنسه لا بارك الله بعد العرض بالمال

فلا ادري من أين جاءت النظرة العلمانية المقترنة بقيم غريبة على مجتمعنا العربي وبقيم غريبة عن الأهداف الأصيلة وربط التقدم بالانحلال والتفلت والتبعية في القيم إلى الغرب والذي شكونا منه كثيرا. كما دار في حلقات الصباح وفي الأمس كذلك. كما أرى إننا نعطي لأنفسنا حقا لا نود أن نعطيه للآخرين ومن هنا ينشأ هذا النوع من التنافس. فأنا أتمنى ان يكون هناك تكامل لا تنافس بين النظرة العربية والنظرة الإسلامية.

في تصوري ان المنظمة يجب ان تسعى اكثر من التوصيف الذي يدور عندنا إلى النظرة إلى تشكيل مستقبل. أي كيف يمكن تشكيل مستقبل افضل

للمرأة العربية التي ينبغي أن تكون في مستوى قيادة العالم. يعني لماذا ان المرأة الغربية يمكن ان تقودنا أو تقود المرأة العربية – هل هناك نقطة فوق الغين بدل من العين – هل المرأة العربية لديها قيم وأصول وأهداف ومنطلقات ينبغي أن لا تترك المرأة الغربية تقودها بدون ضوابط وبدون قيم موجودة عند المرأة العربية.

المهم جدا أن يركز هذا المؤتمر على تشكيل المستقبل اكثر مما يقف عند مجرد الوصف والشكوى التي يقع فيها الكثير من الناس. فهناك صور لما أود أن أقول من مجتمعات مختلفة. أنا أعرف كثير من الناس الذين شاركوا فيما يسمى بالجهاد، سواء باسم العروبة أو باسم الإسلام. فأنا احترم كثيرا امرأة مثل جميلة بوحيرد أو المرأة الفلسطينية سواء المسلمة أو النصرانية التي تواجه الصهيونية على أرضنا سابقا أو اليوم. ولا احترم تلك النظرة التي تبيع أرضنا إن كانت عند مسلم أو عربي، رجل أم امرأة، بنفس القدر احترم السيدة زينب الغزالي، المرأة المسلمة العربية التي تعرضت في عهد القومية إلى أسوأ أنواع التعذيب مما لا تتعرض له المرأة العربية من الأعداء، فهي علقت من رجليها عريانة في السجن الحربي ومعها كلاب بوليسية، في الوقت الذي كان فيه ممن يدعون التقدم ويقودون العمل الإعلامي في العالم العربي يضحكون ويتشفون نفس النظرة الخاطئة عند الإسلاميين الذين إذا وجدوا إنسانا يقتل ومفكرا تهان كرامته أو يضرب أو يقتل، قد يتشفى بجهل لا بعلم ولا حكمة ولا بتكامل بين الإسلام والعروبة. الصورة التي أحب أن احكيها والتي تدين الأمة كلها. ولكي نشعر بهذه الإدانة وهذا التخلف ونخرج من هذا التخلف ونركز على المستقبل. فقد كنت أتحدث مع رجل كبير ومرجعية دينية في أمته وفي وطنه،وكنت أتفاهم معه عن ظروفهم وأحوالهم وأحوال المرأة في بلده، وسألته عن أهله (يقصد زوجته)، فقال إنها مريضة، فقلت له خذها إلى الطبيب. قال خليها اذا ماتت أتزوج غيرها.

قال رسول الله: «إن النساء شقائق الرجال». كما جاء في القرآن: « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف». فقد كان الرسول يحمل السيدة خديجة على ظهره وكذلك السيدة عائشة.حتى العلمانيين لا يمكن ان يعملوا ذلك. أحيانا الواحد منهم يترك صديقه يعمل هذا عنه بدلا منه، إنما الرسول كان يحمل السيدة عائشة ويسابقها في الأرض. فمرة كان يسبقها ومرة تسبقه. فليس في الإسلام هذا الجمود الذي تعكسه بعض الجماعات اليوم ولا اللحى الطويلة. وكذلك العروبة ليس بها هذا التخلف ولا التصارع على الصهيونية الموجودة اليوم. فالمرأة

العربية يجب ان يكون لها دور في هذه القضايا الكبيرة بعيدا عن قضية الختان. يجب عدم التركيز على هذه القضايا الصغيرة، يجب ان تنتهي. فقضيتنا الأساسية العدو الخارجي الذي يقتل الأمة، رجلا كان أم امرأة، طفلا كان أم طفلة. هذه قضية كبيرة جدا ليست قضية الصراع بين الإسلاميين وبين العروبيين بشكل كبير جدا.

الصورة الثانية من الريف المصري، منذ اكثر من أربعين سنة كانت المرأة تستخدم بدلا من الحمار. أي ان الفلاح عندما يريد أن ينقل التراب يحمله على رأس المرأة.فهي تقوم مقام الحمار، فليس عنده حمار. الآن نريد من العلمانيين اكثر من هذا. أنتم ضربتم صورة عما يحدث في فرنسا من اضطهاد الحجاب. وهي اكبر الدول التي أغرانا بها طه حسين وسلامة موسى وغيرهما، وكم تكلموا عن هذا الأمر. الآن نرى فرنسا هذه الصورة مكشوفة. لماذا أنا لا أعطي المرأة المسلمة الحق مثلما أعطي المرأة العارية الحق. هذا الذي آنا أتكلم فيه اليوم.

الحقيقة، مما يدين المرأة العلمانية، ان كانت عربية أو غير عربية، هو الانضمام إلى صف الأمريكان والصهاينة، غير الوقوف ضد ما يسمى بالأصولية. أنا اربأ بالمرأة العربية ان تقف مثل هذا الموقف لأنه موقف غير مشرف لها على الإطلاق، وأن تستدرج بحكم العلاقة السيئة السابقة بين الإسلام والعروبة. وعدم الفهم إلى مثل هذا الدور.

لدي مجموعة من النقاط عن أهمية دور التفكير الاستراتيجي للمرأة العربية. هذه النقاط التي أحب أطرحها في هذا الأمر وهي تتولى عشرة نقاط:

١ – تلقي العلم والمعرفة، نحن ندرك القيم العربية والإسلامية التي تقول من عمل بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح. وعندما نتكلم عن الإسلام والعروبة بغير فهم كامل سأظلم العروبة أو أظلم الإسلام. وأنا أربأ بالأخت العربية المسلمة أو النصرانية انها تقع في هذا المنزلق الخطير دون علم.

٢ – أيضاً مفهوم الوطنية والقومية في وقت من الأوقات كان هناك شبه صراع ولا يزال بين مفهوم القومية والوطنية وبين الإسلام. في حين اننا لا نرى على الإطلاق صراعاً بينهم بل نرى تداخلاً وتكاملاً وتلازماً بين هذه المفاهيم. فاذا كانت القومية أو الوطنية بمفهوم ان قومي هم أولى الناس برعايتي، فهذا ما فعله الرسول وفعله كل رسول كان يرسل لقومه.

وإذا كانت الوطنية بمفهوم الاستعلاء والدم الأزرق، فنحن نرضى ذلك سواء لنا أو لغيرنا. فالنظرة الاستعلائية مرتبطة بالقوة والعنف وليست مرتبطة بالعدل.

وأنا أميل إلى العدل لا إلى القوة ولا إلى العنف. أما الأعراف والقيم فقد تكلمنا عنها وهي جزء من التعليم والقيم.

٣ – الجهاد والنضال: وهما في ظني دفاع عن الأمة ومكاسبها وحقوقها بما فيها من رجال ونساء. ولا تعارض بين مفهوم النضال الذي كان يقوم به في يوم من الأيام ياسر عرفات في فلسطين والمرأة العربية التي قتلت نفسها واستشهدت دفاعاً عن الأمة، وبين الجهاد الذي يقوم به الإسلاميون.

الآن في حماس ليس هناك فرق، هذا يستهدف تحرير الأمة وذاك يستهدف تحرير الأمة. وإنما الأول انتهى إلى اتفاقية استسلام، والثاني بدأ يضعف. فاذا كانت العروبة الان في يوم من الأيام هي ماضي السنوات الماضية، فأنا أرى ان الإسلام هو مستقبل هذه النقطة وهذه الأمة وهذه القضية. ويجب ان يكون التكامل بينهم على أكمل وجه.

٤ – قضية التربية والتعليم والدعوة من محو الأمية. المرأة العربية عندها قضايا تبدأ من محو الأمية للاشتراك في مختلف مراحل التعليم المهني والمنزلي، للدعوة إلى الخير للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للإرشاد إلى الفضائل والتحذير من الرذائل التي تأتي خصوصاً من الغرب، ثم الاسهام في العمل الاجتماعي. وهنا قضية كبيرة، الإسهام في العمل الاجتماعي إلى الآن ضعيف جداً. المرأة في مصر على سبيل المثال، المرأة في مجلة روز اليوسف في الخمسينات، كان لي أصدقاء كبار أمثال مصطفى الحسيني وعادل الحسيني. وكنت طالباً في الجامعة وكنت إسلامياً، كان نصيب المرأة أقل بكثير من نصيب الرجل. كان ذلك في الخمسينات، حتى في هذه البؤرة من المجتمع التي كانت تمثل شيء من التنوير الفكري الاشتراكي في وقت من الأوقات.

فإسهام المرأة في العمل الاجتماعي لا زال في غاية الضعف. أضرب مثلاً لمؤتمر حضرته في اليونسكو سنة ٨٦. وجدت حوالي مائتي مؤسسة غير عربية تحضر المؤتمر العام لليونسكو الذي يستمر أكثر من أربعين يوماً وتساهم فيه ولديها مداخلات، ولم يكن هناك مؤسسة عربية واحدة في هذا المؤتمر.

الأيتام الذين يدخلون في الأمة الآن هل سنتركهم لـ « دينس روس »، أم ان علينا دور والمرأة عليها دوراً كبيراً جداً.

بالمناسبة، في الإسلام المرأة التي دافعت عن رسول الله يوم أحد، بعد ان انفض عنه بعض الصحابة، كانت السيدة نسيبة. ومن أوائل من استشهد في الإسلام امرأة هي سمية، وأول من آمن السيدة خديجة، وكان عمرها أربعين سنة والرسول خمسة وعشرين سنة وقد تزوجها.

لقد سمعت حديث أمس، حديث عن الزواج. ان الرجل يتزوج امرأة أصغر منه. فهذا الرسول تزوج امرأة أكبر منه. مثل هذه القضايا الفرعيـــة القائمـــة لا ينبغي ان تشغلنا كثيراً. إنما الذي يجب ان يشغلنا هو القضايا الأساسية الجوهرية لأنماط سلوكية، الذوق والقيم، تنشيط مجتمعات النساء فكرياً، تفكــك الأســرة، حالات الطلاق.

لقد قيلت بالأمس معلومة خاطئة على المنصة. ان الزوجة إذا تركها زوجها يطردها من البيت. المرأة الآن هي التي تطرد زوجها من البيت. البيت من حق الزوجة وليس من حق الزوج. فقد سنت جيهان السادات هذا القــانون. وهــذه معلومة خاطئة. يجب ان تحدث الان. انتهى زمن هذه المعلومــة. زمــن هــذه المعلومة خاطئ وغير سليم.

٥ – الاشتراك في المنظمات والهيئات النــسوية، غــزو هــذه المنظمــات والهيئات التي تقف ضدها ويحشدها العدو ضد قضايانا. لماذا لا نحركها بدلاً من ان نختلف على قضايا جزئية. تحريك المنظمات العالمية النسوية لخدمة قضيتنا العربية الوطنية سواء في فلسطين أو لبنان أو مصر أو الأردن أو الخليج نتيجة حرب الخليج، وما إلى ذلك.

فالإسلام لا يقف ضد المرأة في أي مرحلة من مراحل العمل الــسياسي، إلا الإمامة العظمى، أما ما عدا ذلك فهي مؤهلة ان تحتل أي مركــز كمــا تريــد. وهناك فرق بين الحق وبين طريقة استخدام الحق. الإسلام يضع ضوابط لكيفية استخدام الحق فلا يوجد على الإطلاق شــرعاً فــي النــصوص المعتمــدة أي اختلاف. وما تجدونه من اختلاف هو اختلاف اجتهــاد فقهــاء وآراء علمــاء معظمهم يبيح هذا وبعضهم لا يبيح هذا. فمثلاً القضاء، فالبعض يجيز مثل ابــن حزم، تولي المرأة للقضاء وبعضهم يمنعه تماماً، بعضهم يــراوح بــين المنــع والإيجاز. فهو مبني على الفهم وليس على صلب الشريعة. إنما الشريعة لــيس بها نصوص معتمدة تعوق المرأة عن تولي أي مهمة سياسية أو وظيفية ســواء كانت عضو برلمان أو غيره. وهناك نشرة أود لو تطلعوا عليها حــول المــرأة المسلمة في المجتمع المسلم والموقف من مشاركتها في الانتخابات واختيارها في المجالس المنتخبة وتولي الوظائف العامة والحكومية والعمل عموماً. فهذه النشرة فيها أفكار جميلة وآراء تكاد تكون جديدة وأكثر تقدماً مما ينــادي بــه بعــض العروبيين والقوميين في الخمسينات والستينات.

٦ – الإسهام في تعليم وتعريب المجتمع، مجتمعنا غاب عن التعريب، وإذا نحن كنا نقول المرأة العربية، فالمرأة العربية على الأقل هي التي لها لسان

عربي. أين موقع هذه المرأة العربية الآن مما يدور اليوم من ان تأخذ المرأة دكتوراه ولا تجيد التحدث بجملة أو جملتين عربية صحيحة وعندها دكتوراه باللغة العربية. وكذلك الرجال.

أنا أتمنى ان تعرّب المرأة المجتمع. هناك رؤساء دول لا يستطيعون ان يتكلموا كلمة عربية سليمة من أكبر إلى أصغر واحد. الذي يدخل في تعريب المجتمع الشعور بالمسؤولية نتيجة الحس العربي لدى الأطفال. حث النساء على البعد عن الرذائل والمنكرات، زيادة الاتصال بالنساء، كل النساء، كليات خاصة للمرأة ومناهجها، لا لعزلها وإنما لنؤهلها لدور خاص. وهناك كليات كثيرة خاصة في أمريكا في هيوستن خاصة بالنساء لتؤهلها لدور مستقبلي لا يستطيع ان يجيده الرجل. معرفة قدرات الزوج وطاقاته، معرفة حقوق الزوج والأولاد وما إلى ذلك، والترويح النظيف، إشاعة حدود الحرام والحلال.

٧ – البحث والتطوير والتجديد، أتمنى أن أرى موسوعة من الموسوعات وأجد مثل Foreign Affairs، إن الذي عمل أكبر موسوعة عن العالم الإسلامي هو جونسن. الذي هو رئيس قسم دراسات التفاهم الإسلامي المسيحي في جامعة جورج واشنطن. فلا رجل ولا امرأة مسلمة فعل هذا الأمر. فالدور العربية في البحث والتجديد تدرس جوانب تفوق المرأة الغربية في بعضها. فالبحوث عن الأطفال ومشكلاتهم، وهي أقدر على فعل هذا، كيفية معاملة الرجال بدل الشكوى من الضرب والاغتصاب. كيف يمكن ان نعاملهم وكيف يمكن ان نبعدهم عن هذا. يجب ان تكون هناك دراسات كمثل هذه وبحوث عن الأطفال والتعاون وكيف يمكن خلق الأطفال.

٨ – الإسهام في النضال والجهاد: هذا دور غائب عن المرأة. المرأة المتقدمة. كنت في بيشاور. لم أجد صحفية باسم العروبة أو القومية أو الوطنية. سواء في أفغانستان، أو في فلسطين وغيرها. أما أجنبية أو رجال أجانب. وكانت النساء الأجنبيات من BBC، كنت أتمنى أن أرى المرأة العربية وان تأخذ مكانها عبر الإسهام في النضال والجهاد، المرأة المسلمة دافعت عن الرسول السيدة سنية، أين المرأة العربية من هذا الأمر.

٩ – تنشيط الحركة النسوية العربية سواء بالمؤسسات أو البرامج الخاصة أو مواجهة الحركات الهدامة التي تنخر في مجتمعنا الآن. والاهتمام بتنشيط العمل في الجوانب المختلفة.

د. فوزية مخلوف

أحيي الدكتورة خديجة على محاولاتها تحليل الأمور من حيث مضامينها واسقاطاتها على العملية التي تقول، لماذا وضعنا سيئ بالدرجة هذه. وأشير بالذات إلى النقطة التي تشير وكأننا نتحدث إلى المرأة عن فراغ.

فهذا صحيح، وهذه ملاحظة حقيقية وإلا لما كان وضعنا هكذا لم يتغير بل يتغير إلى الأسوأ. أعتقد لما قالت الدكتورة خديجة ان الأمر حالياً، عالمياً وقطرياً، شديد الخطورة. فالعالم يمر بعمليات تغيير سريع جداً. الرأسمالية التي كانت متعددة الجنسيات في بدء وبالذات بعد حرب ٧٣ واستخدام النفط رأت انه لابد من رسم الأمور بشدة قبل نهاية القرن. بمعنى انهم يفكروا تفكيراً سوياً وليس تحليلاً كلامياً.

في البلاد تقييم ولكن أي تقييم لابد ان يترجم بشكل برامج عملية قادرة على التنفيذ. وهذا يعني أننا لو تجمعنا وهممنا لكنا قوة كافية قابلة للترجمة العملية وعندما نترجم عمليا تتخذ مصداقية وبذلك نستطيع ان نثبت وجودنا وان نصنع قرارنا وننفذه. الغرب عمل هكذا. واغرب شيء في ذلك انه انضمت إليه كل القوى. لقد عملوا هكذا بتكوين هيئة اقتصادية «كنادي كبير» نفذت البرامج. وقد انضمت إليه كل القوى الموجودة في المجتمعات الصناعية من شركات، رجال أعمال، حتى وزراء الخارجية الأمريكية مثل سايروس فانس وكيسنجر ودول مثل فرنسا، اليابان، كندا وأمريكا.

لقد سمعت عنها بالصدفة وحاولت ان احصل على مطبوعاتها. ففي باريس زرت المكتب، لمعرفة القوى الداعمة لها. هذه القوة الاقتصادية والسياسية من داخل هذه المجتمعات. القوة الاقتصادية والسياسية متكاملة مع بعضها بحيث رسموا السياسة معا.

ان التيار المنادي بالديمقراطية والمنادي بحقوق الانسان في داخل هذه المجتمعات اصبح قوة. وبالتالي حاولوا تجميع كتب البروفيسور كردري وهذا ما تحدثت عنها لدكتورة خديجة. لقد رسم الغرب خطة منذ السبعينات وبدأ في التنفيذ. فلما جاءت تاتشر وريغان وغيرهما كانت البرامج معدة فنفذوها سريعا. وكان لهذا أصداؤه على العالم العربي. فلا بد ان تحدث لدينا تأثيرات للخصم. فدولة كبريطانية سمحت لأموالها واقتصادها ان يخرج من داخل بلدها من اجل حصر القرار لمصائر الحياة في أيدي أقلية خارج القطر في حد ذاته. وبالتالي عندما نتكلم عن حقوق الانسان أو الديمقراطية فهي ليست سهلة. هناك واقع ووقائع ومعايير وفي عمليات جارية لا بد من قراءتها وفهمها من وجهة نظرنا

وربما هو انعكاسها علينا. فمجرد الدراسة والتحليل غير كافي. يكفـــي دراســـة تاريخ حقوق الانسان وكيف بدأ ومن قام به. ومتى كانت أهدافه جيـــدة للغايـــة العملية، فلما اكتملت العملية استولوا عليها وأصبحت جزء من السياسة الخارجية الأمريكية. فأصبحت هي جزءاً من السياسة الأمريكية ضد حقـــوق الانـــسان. ولذلك يجب ان لا نتبع هذه الحركات بشكلها أو بموضوعها الإنشائي. لا بد من وعيها وتحليلها وتقديرها وتجزئتها على أرضنا بطريقة تناســبنا ونأخـــذ فـــي الاعتبار نتائجها عندما ننادي بها.

تعليق الدكتور عبد الحسين شعبان

أود أن أشير إلى مسألة في غاية الأهمية جرى الحديث عنها يـــوم أمـــس وكررت في هذا اليوم، هي طبيعة عمل المنظمـــة العربيـــة لحقـــوق الانـــسان والتحديات التي تواجه المنظمة بهـــذا الخـــصوص مثـــل الـــصراع الـــسياسي الأيديولوجي والعقائدي الذي يدور في الساحة السياسية، ان المنظمة كونها منبرا للحوار فهناك تحديات كثيرة تواجهها المنظمة، في هذا الخصوص في محاولـــة لجرها للانخراط في الصراع السياسي والعقائدي لصالح تيار سياسي معـــين أو لصالح جبهة معينة. المنظمة أحجمت وتحجم عن الانخراط في هـــذا الـــصراع وتسعى إلى ان تكون مجلسا لتنظيم الحوار بين التيارات المتـــصارعة لمعرفـــة إدارة وطرق هذا الحوار وبالتالي وصولها إلـــى نتـــائج افـــضل علـــى الأقـــل والاستماع للرأي والرأي الآخر دون الانحياز سلفا لهذا التيار أو ذاك التيار بقدر ما تنحاز لقضية حقوق الانسان أينما وحيثما وكيفما انتهكت أو تم التجاوز عليها من جانب حكومات أو من جانب جهات سياسية حتى لو كانت معارضة أيضا. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، استوقفتني المداخلات خصوصا مداخلة الأســـتاذة خزامى عصمت، والتي أهنئها عليها، خصوصا أهمية التعليم لقـــضية المـــرأة وأهمية الوعي بحقوقها. خطوة مهمة في اتجاه تحسين حقوق المـــرأة وتعليمهـــا وتربيتها وبالتالي تمكينها من معرفة حقوقها للدفاع عن هذه الحقوق أيضا. وهي جزء من عملية تعليم المجتمع ككل.

بالنسبة للأولويات التي تحدد خطاب حقوق الانسان أو الخطاب المعاصـــر، إذا جاز التعبير قياسا لفترة الخمسينات والستينات أو الثلاثينات والأربعينات التي أشارت إليها الأخت خديجة صفوة، أنا اعتقد الاختلافات في نوع هذا الخطـــاب ليس لان فترة نضج الحركة النسوية أو الحركـــة الـــسياسية فـــي الثلاثينـــات والأربعينات كانت بمستوى يؤهلها لصياغة خطاب معين ينسجم مـــع التطـــور

الغربي الذي كان سائدا آنذاك، وإنما طبيعة الصراع الدولي وطبيعة الاصطفافات الداخلية الدولية والمحلية هي التي أوجدت هذا النوع من الخطاب التي تمر به، وبالتالي وجود قوى اكثر هيمنة خصوصا ما يسمى بالنظام الدولي الجديد وغيرها أدت إلى أن يتخذ هذا الصراع شكلا آخر وأكثر تعقيداً وبالتالي فقد تغيرت الأجندة والأوليات. إذ كانت الأولويات تقوم على الاستقلال السياسي بالدرجة الرئيسية والاستقلال الاقتصادي. هذه الأمور لم تتحقق وإنما انتكس هذا الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي الذي جرى الحديث عنه واصبح في حالة نكوص وفي تبعية دائمة وشاملة. وبالتالي فان اجندة الأولويات بالنسبة للمرأة أيضا تغيرت. إذ كان الاعتراف بحقوقها الثانوية واجر متساوي لعمل متساوي قد تغيرت المسألة في ظل نكوص شامل للحركة السياسية ولكامل التيارات السياسية المعاصرة.

أود ان اعلق على موضوع الغرب والشرق الذي أشار إليه الدكتور كمال الهلباوي. أنا اعتقد إنها جسور يجب أن تمد بين الشرق والغرب لا صراع مطلق بين الشرق والغرب في هذا الموضوع.هناك جسور للتفاعل –للتعاطي للأخذ والرد وللتواصل الحضاري. وهذه جسور كانت قائمة قديما وأنا اعتقد ان الحضارة العربية الإسلامية لعبت دورا كبيرا في نقل الفلسفة اليونانية وفي تطوير الفكر الإنساني. وان الغرب قد استفاد من الحضارة العربية الإسلامية عبر مجالات مختلفة كالطب والرياضيات وعلوم الفلك وغيرها من العلوم وحتى القانون. لذلك اعتقد انه ليس هناك صراع مطلق بين الشرق والغرب. وحتى تواصلا وجسورا بين الحضارات هناك نقاط خلاف واختلاف بين الشرق والغرب مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية من جهة والشمولية العالمية من جهة أخرى، كقيم إنسانية خالدة تنطبق على الشرق والغرب، تنطبق على الانسان المسلم والمسيحي على العربي وغير العربي كقيم إنسانية خالدة تجسدها قيم هذه الحضارات.

فاطمة احمد إبراهيم تعلق على كلام د.كمال الهلباوي

ان توجيه الاتهام لكل من يخالفك بدون أن يكون لديك الإثبات غير جائز. ذكر الدكتور الحامدي بالأمس إن من ينتقد الجبهة الإسلامية فهو ملحد وضد الإسلام. هؤلاء المتحدثين زور باسم الإسلام، يضعون أهدافهم السياسية لتغطي بالإسلام محل الإسلام نفسه. من يعارضك فقد عارض الله ومن عارضك فقد عارض الإسلام. هذا ما كان من الأستاذ الدكتور كمال قال: «ان العلمانيات

يقفن مع الغرب وإسرائيل ››. الاتهام بدون وجه حق. من وجهة نظر الإســـلام حرام. ويضعه في مسؤولية لا حد لها.

من وجهة نظر الديمقراطية وحقوق الانسان خطأ كبير أنت تدفع معارضيك في الرأي بدون وجهة حق. أنا علمانية. من الذي قال لك أنا مع الأمريكان أو الإسرائيليين، أنا يمكن أن أقدم لك دليل واسأل الشعب السوداني. إن من وقف مع إسرائيل هو الترابي وزمرته. وهو والنميري هم الذين صوروا الثلاثة واستلموا المقابل من إسرائيل. هؤلاء الذين يتحدثون باسم الإسلام. زورا يتهمون غيرهم. من كفر مسلما ومؤمنا فهو كافر. انهم ينسون كل مبادئ الإسلام. ووقع الدكتور كمال في خطأ آخر. أورد معلومة خطأ. أن المرأة يمكن ان تطرد من البيت، مملكة الرجل، قال ان هذه المعلومة خطأ، لماذا؟ لان ذلك مطبق في مصر.

هل تعرف عن السودان ما لا اعرفه. هل تعرف انه مطبق في كل البلـــدان العربية كلا. وأنا أشك إذا كان مطبقا في مصر لو كان هناك قانونا.

كما إن الدكتور كمال الذي تحدث باسم الإسلام يخطئني بدون وجه حق. معلومة عن مصر، آنا لا ادعي أنني اعرفها حتى لا أقع في نفس الخطأ. ولكن في السودان هذا غير وارد. وأنا سودانية واعرف اكثر منه في الدول العربية معظمها غير وارد. فبأي حق وضع نفسه ليضع علامة خطأ بدون وجه حق. فالواحد عندما لبس ثوب الإسلام وضع نفسه محل ربنا واصبح يوزع الحلال والحرام والخطأ والصواب كما يريد بدون ان يتحرى وهذا يوقعه في الذنب والمسؤولية أمام الله.

ففي السودان قصة ملحد انتهت. هذه أصبحت شعاراً لا مكان، لقد استعملته الجبهة الإسلامية، فكل من عارضها فهو ملحد بدون ان تتأكد. ففي السودان عرف الشعب من هو ضد الإسلام وهي جبهة الإسلام وعلى استعداد أن اثبت ذلك. كما تحدث عن تعلم المرأة فقال من واجبات المرأة آن تعلم الأجيال حدود الحرام والحلال. اين حدود ذلك. الإسلام له مصدر واحد هو القرآن والأحاديث.

هناك تحفظ من المذاهب. كل مذهب يختلف عن الثاني. وهناك أمثلة من السودان. إذا كانت الجبهة أصدرت ما تسميه بالشريعة الإسلامية واعتبرت خروج المرأة بكامل ملابسها في الشارع هذا شروع في الزنا. أين الحلال وأين الحرام. وكيف يمكن ان نضع حدودا لذلك؟ بينما نحن نعلم إن السيدة أسماء ذات النطاقين أورثت قصة جديرة بالاهتمام، قالت: «كنت احمل الثوب على رأسي

من أرض الزبير. ملاقين الرسول ومعه بعض أصحابه، فأناخ جمله وطلب مني ان اركب خلف الرسول. ردت أسماء على الجمل فاعتذرت.

تعقيب

أنا اتفق مع الدكتورة انتصار كامل. فالمرأة في فراغ. فهي لا تعرف كيف وأين تعمل. يجب أن تعرف المرأة الآن مكانتها وماذا تريد. وما هو الواجب عليها. اعتقد انه من الظروف الحالية التي تمر بها المرأة والبلدان العربية من ردة إلى الوراء. فالمرأة مرتبطة حقوقها بشكل عام مع الارتباط العام بالمجتمع سواء الرجل أو المرأة. اعتقد ان النضال السياسي والاقتصادي أهم نقطة تساهم بها المرأة. فالمرأة نضالها مزدوج الآن. سياسي واقتصادي من اجل حقوقها. وإذا ما تحررت أوطاننا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لا يمكن للمرأة أن تأخذ حقوقها بشكل عام. فهذا الحق مرتبط. فنضالها المشترك من اجل تغيير السلطات الموجودة. من اجل تغيير القوانين بشكل عام.

بالنسبة لقوانين حقوق الانسان بشكل عام سواء كان رجلا أم امرأة . ومن ثم تستطيع الحصول على مطالبها الخاصة. أما بالنسبة للدكتور كمال، فحاول أن يقارن بين العلمانيين والدينيين بشكل عام. وأيضا بالنسبة للمرأة فهو ليس محق في اتهامه بأن العلمانيين مع أمريكا والصهيونية. حاول أن يقول إن المرأة الفلسطينية العلمانية مع إسرائيل. فقد وقع في خطأ كبير. فالمرأة منذ العشرينات وفي جميع الثورات التي حدثت في الدول العربية سواء في مصر أو العراق أو الجزائر ناضلت النساء العلمانيات نضالاً كبيراً واسعا جنبا إلى جنب مع الرجل من اجل تحرير شعوبهم ووطنهم من الاستعمار ومن الصهيونية والأمريكان والإنجليز في ذلك الوقت. وهذا خطأ الدكتور. أما البيت بالنسبة للمرأة في مصر فهذا غير صحيح. هل هناك نص قانوني للأحوال الشخصية؟ لم اسمع يوما في هذا. فالذي أعرفه في الشرع الإسلامي إن الرجل يحق له أن يطلق المرأة ويرسل لها ورقة الطلاق بالبريد وان تترك البيت. فالبيت له والأولاد له بشكل عام.

بالنسبة للمرأة العربية والمرأة في العالم ككل، احتياجاتها وحقوقها ومتطلباتها هي واحدة وان اختلفت حسب ظروف كل بلد وقوانينه وتقاليده ودينه والظروف الموضوعية التي يمر بها. فلا ادري كيف عرف الأستاذ المرأة العربية هي مثيلة أو بديلة للمرأة الغربية. فأنا لا أعتقد بذلك. فكل التنظيمات النسوية تناضل من اجل حقوقها ضمن مجتمعها وظروفها وما هو موجود في

بلداننا.لا اعتقد إننا نتشبث، خصوصا التنظيمات النسوية الموجودة، ربما بعض النساء وبشكل فردي، حاولن ان يماثلن النساء الغربيات. هذا بحث آخر وهذا موجود. ولكن التنظيمات سواء في سوريا أو في مصر أو العراق تناضل من اجل حقوقها وضمن ظروف مجتمعها.

د. مصطفى عبد العال

شرح الأستاذ يوسف قنديل عما قالته صحيفة الغارديان عن خطأ أن تكون امرأة في الوطن العربي. واعتقد انه من الخطأ ان نردد المقولات الغربية بهذا الشكل وأنا أتصور انه من الخطورة ان تكون إنسانا في الوطن العربي. لذلك فترديد ما يطرح بهذا الشكل اعتقد انه خطأ.بالنسبة للورقة القادمة من كندا،فالمعلومات التي رصدتها مهمة جدا. وأريد أن أتوقف عند عدم إقدام النساء العربيات بتقديم شكوى رغم ان القانون في كندا يسمح بذلك. وهذا يعود إلى عدم تعودهن على ذلك وهذه مشكلة حقيقية لأن المرأة العربية لم تتعود بشكل حقيقي على استخدام القوانين الموجودة من اجل ان تصل إلى درجة اكثر من التطور.

النقطة الثانية التي أود التوقف عندها مسألة الزوج الذي اغلق سماعة التلفون ويتهم زوجته بالزنا عندما تشتغل لمنتصف الليل. وهذا موضوع تجدر دراسته فيما تتعرض له المرأة في بلدان المهجر. وهذا يحطم تماما كل مرتكزاتهن الثقافية والذهنية. وهذا يشكل حالات خطيرة. فما يفعله هذا الرجل نوع من العصاب الذهني. فالمسألة لا بد ان تدرس في سياقها الحقيقي وليس فقط برفع رايات حقوق المرأة العربية. والذي أتصوره ليس ذا أهمية حقيقية. أما ما طرحته الدكتورة خديجة فهو مفيد جدا ولكنه يطرح بعض التساؤلات عما تحدثت عنه من شروط لأن يحدث التطور. أتصور انه كلام صحيح، ولكن هذه الشروط من الممكن تفصيلها. هل نحن مضطرون لانتظار هذه الشروط حتى نندمج في هذا المجتمع الإنساني؟ أم علينا أن نساهم بشكل ما في خلق هذه الشروط أثناء ما نحن نعمل التجمعات. أتصور انه في العالم العربي حالة هياج تجاه المقولات الغربية. ولكن قد اختلف بان الهياج لا يمكن إيقافه إلا بالمشاركة في إصدار المقولات. ان الاستغلال في ذاته ليس خطأ ولكن حالة الهياج التي تمت فعلا حول فكرة الاستغلال كانت خاطئة. ولكن العرب لو بدءوا بشكل أنساني وشاركوا في إنتاج المقولات الإنسانية اعتقد انه يوفر عليهم كثيراً تجاه المشكلة التي طرحتها الدكتورة خديجة وهي مشكلة حقيقية تماما. أما الدكتور كمال الهلباوي فأثار مشاكل كثيرة في كلامه. فأنا متفق مع بعض ما تفضل به

ولكن مختلف بشكل حقيقي مع بعضها. فمثلا حديثك عن المرأة الكاملة. أنا لا أؤمن بمعرفة كاملة. لا أحد يمتلك معرفة كاملة. انه نوع من هدم الواقع أن يفتي الانسان بغير علم كامل. لا يوجد علم كامل ولا في أي مكان. ولكن هناك علم نسبي.

النقطة الثانية هي العدو الخارجي، صحيح نحن نعاني من إسرائيل والصهيونية ولكن باسم هذا العدو الخارجي ارتكبت فظاعات في المنطقة العربية. ونحن في منظمة غير حكومية فلنتكلم بوضوح. أنت تسمع من بعض الفلسطينيين ان الأنظمة العربية عاملتهم أسوا مما عاملهم الاحتلال الإسرائيلي. فهذه نقطة لا بد من التوقف عندها أو أمامها. فنحن لا نضع خطاب العدو الخارجي وداخل الأوطان ترتكب فظاعات. فأغلب البلدان العربية اليوم تتحسر على زمن الاستعمار. فالاستعمار كان عنده بعض من القواعد الثابتة، والبلدان العربية لا توجد لديها أي قواعد ثابتة. فبلد كالسعودية ما تفعله يمينا أو يسارا ليس له علاقة بأي قاعدة. من الملاحظ في الحوار أحيانا كل منا يتمترس حول موقفه. أي إننا لا نخلق قنوات حقيقية للحوار.

اختلافي مع الدكتور الهلباوي لا يمنع من انه يطرح رؤية إسلامية لا بد من أخذها في الحسبان، بشكل هادئ – لكن أخشى ما أخشاه – أنا احترم ٩٩% من المقولات، ولكن المشكلة إن الأنظمة العربية في حالة استقطاب شديد. لم يصل إلى الحكم فيها صاحب الخطاب الهادئ. ولكن الذي يصل صاحب الخطاب المتشدد كما قالت الأستاذة فاطمة ذلك الذي سيبيح الجادور « الشادر » الإيراني، الذي يشتري الكرباج، الذي سيحرم الاختلاط في المدارس، الذي سيقطع اليد والرجل والأذن وما شابه ذلك. فهذه مشكلة حقيقية إذا. كان ما يصدر عن بعض الإسلاميين يدل تماما على احترام رؤاهم ومقولاتهم. والشيء الخطير ان هذا ليس الخطاب الذي سيتم تطبيقه في حالة وصولهم إلى السلطة.

أنا لا أصادر حق الإسلاميين في سعيهم للوصول إلى السلطة، فهم تيار سياسي مثلهم مثل غيرهم، ولكن بشروط إنسانية، بمعنى أنا لا انفي الآخر. ففي بلد مثل مصر فيها ما يقارب ٦ مليون مسيحي، يجب أخذهم بعين الاعتبار كمواطنين لهم حق المواطنة. فليس له وطن ينتمي إليه غير هذه المساحة من الأرض. والمفيد أن التوقف عند ما قاله الأخ عبد الحسين عن عدم زج المنظمة في الصراع السياسي، فالعرب يحتاجون مساحات خارج البيع والشراء. ولكن ضيق الهامش السياسي في المنطقة العربية يدفع بالبشر إلى استغلال أي منبر من اجل عرض رؤاهم السياسية. فدعونا نبذل جهداً حقيقياً لتفادي هذه المسألة.

تعقيب

هناك مجموعة نقاط أريد أن أطرحها عليكم. وهذا هو اللقاء الرابع الذي تعقده المنظمة. والذي عنوانه المرأة وحقوق الانسان. وما سوف يصدر عنه من توصيات وقرارات وأفكار. إنما هو تمهيد إلى بكين، وهو مؤتمر عالمي، وما سوف نناقشه اليوم قد يكون له تأثير في القرار في المؤتمر العالمي هناك، وما افترضه هو في نهاية الجلسة ان نشكل لجنة توصيات من الزميلات لمتابعة ما صدر من قرارات وتوصيات لإصدار بيان مشترك ورفعه لبكين. وهذه فرصة جيدة ان نحمل الفكر العربي النسوي الموجود في بريطانيا، حتى لا تضيع المناقشات لمستمعين ومحاضرين لابد ان نخرج بنتائج إيجابية وواقعية.

وهناك نقطة لم تناقش جيداً هي التعليم وحقوق الانسان. فالتعليم ليس مشكلة المرأة وإنما هو مشكلة المجتمع. كيف تتقدم أمة بها ٦٠ مليون أمي، وهذه مقولة سمعتها من مسؤول تعليم خليجي في إحدى المحاضرات. وهذه أزمة في التعليم. واقتراحنا في هذه النقطة ان تدخل الجامعة العربية مادة حقوق الانسان لتدرّس في المنهاج العربي. ولكن للأسف الشديد حتى الآن لم يأخذ أحد بهذه المبادرة مع العلم اننا نؤمن إيماناً عميقاً بأن التقدم في المجتمع للرجل والمرأة هو بالتعليم.

هناك قصة معروفة في الولايات المتحدة عندما أطلق الاتحاد السوفييتي أول مركبة فضائية. قال كندي ان مشكلتنا هنا هي في التعليم. يجب ان نعيد النظر في المنهاج التربوي من الروضة وحتى الجامعة.

نحن في الواقع مشكلتنا الأساسية هي التعليم. والتعليم مشكلتنا. وبالتالي حبذا لو نستطيع ان نغني هذه الثغرة، التعليم وربطه بحقوق الانسان. ان هذه المشكلة يمكن مناقشتها من الوجه الحضاري. الشيء الآخر نحن على مدخل قرن جديد، وللأسف الشديد ان بعض الدول حتى الآن لا تقوم على الدستور. وتتعامل مع الانسان بنصوص دينية. تستطيع ان تتعامل تجدها بشكل مطلق وبصراحة فان مسألة الحلال والحرام متروك التصرف في النص للسلطة التنفيذية. أنا قد أوقفك بنص قرآني أو ديني. والنص الديني متروك للرغبة السياسية فقط. وفي بعض البلدان العربية لا يحق للمرأة ان تقود سيارتها. هذه مشكلة. هذه أبسط الحقوق التي لا نستطيع ان نراها قريباً.

الشيء الرابع: هناك نقد واقعي وحقيقي للحركة النسوية العربية، انها النخبوية. حتى الآن ليست هناك حركة نسوية جماهيرية. وأدعو من هذا المؤتمر ومن إيمان المنظمة العربية لحقوق الانسان بحق المرأة العربية ان تشكل في هذا البلد، ومن هذا البلد، وعلى الأرض البريطانية، وانطلاقاً من إيماننا العميق، ان

تشكل حركة نسوية جماهيرية بعيدة عن النخبوية. بعيدة عن الأطر الضيقة والعمل على توسيع المشاركة النسوية بقدر الإمكان.

تعقيب

صور لما تتعرض له النساء. ففي كلام الدكتور حسين ان من قاد الانتفاضة من النساء وليس الرجال، وفي حركة نسائية قدن التعليم، المشكلة تكمن في القرار السياسي. حتى في النضال في الجزائر المرأة قدمت كثيراً وكذلك بعد الاستقلال رأينا وضع المرأة. كلمة « الغارديان Gaurdian » امرأة جزائرية – فاضلة عسوس – وكانت تتحدث عن وضعها. وهناك قصص كثيرة عن حالات المرأة وهي تمثل مشكلة عندما تتراكم جديرة بالدراسة. ففي حالة الحركة النسائية في الأردن، واجهت أكثر من حادثة. فعندما أرادت ان ترشح نفسها، طلب الإسلاميون تفريقها عن زوجها بحجة انها تريد ان تمارس السياسة. وفي البرلمان ضربها الليبراليون « بالمنفضة» لانها قالت شيئاً كونها امرأة. هذه قضايا لابد من التوقف عندها على الرغم من انها بسيطة لكنها تمثل ظاهرة حول وعي الرجل السياسي. المرأة في السعودية لا تستطيع ان تتزوج من أجنبي إلا بموافقة الإدارة الملكية. وكذلك موضوع حامد أبو زيد في مصر. كلها مشاكل أساسية. لقد أصبح تطليق المرأة من زوجها مشكلة. فالاتهام دائماً بالتكفير. وقد قال الرسول اختلاف أمتي رحمة. وهذا يعني شيئاً جيداً ولكن الآن الخلاف أصبح من التكفير. وأول شيء يدعون لممارسته هو التطليق وهذا خطأ من الإسلاميين.

تعليق د. خديجة صفوت

يمكن تنزيل قوائم كاملة عما يحدث للمرأة بحيث فقدنا الأمل. السؤال ليس كيف ولماذا، كيف يتأتى عندما تعمل الأمم المتحدة احتفالاً للمرأة وتنفق الأموال الطائلة وتضع أجندة رائعة. فهي تساوي الرجل وتقوم بأعمال رائعة لأنها تخوض بأعداد أكبر مجالات العمل. كيف يتأتى ذلك ولماذا. سوف أتحدث عن ذلك بتبسيط شديد. إن ما يعصف بالرجل الخطاب العنيف. الناس لا تختلف. الناس تواجه، يجب ان تواجه، الناس تواجه بعضها البعض، وليست تختلف. الاختلاف شيء عظيم. الواحد لا يختلف إلا مع الغربي. وإذا كان لا يصح حوار. ولكن عندما يصبح الحوار أبكماً ولا أحد يسمع الثاني، والكل يحبط الثاني، وهذه قضية خطيرة. وعندما لم يكن الكلام غير مفهوم. الناس قد استلبت إلى حد كبير وترتب على ذلك نوع من العصاب الجماعي. هذه هي نهاية العالم.

سقوط العالم الاشتراكي. لم يتحفظ عليه أحد. فالعصاب يمكن ان يكون جماعياً بفقدان الذاكرة جماعياً. إننا في زمن الشدة هذا الذي يحدث. لذلك فان الحوار في أغلبه مواجهة وليس حواراً. فهو ديالوج بين اثنين وأكثر ولكن ما يحصل هو أن كل واحد لديه منلوج. كل واحد جيبه مليان وجاي للرد على كل الأسئلة. حتى الحوار له حدود. فهو ليس محض كلام. فربما الكلام يزيد الهموم حتى في العلاقات الخاصة. هناك نقطة أخرى. ان استلاباً عنيفاً يحصل ويبدو انه على الرجل أكثر من المرأة. فموضوع المرأة الكندية التي تشتغل إلى ساعة متأخرة فانه شيء طبيعي في تلك المجتمعات. فانه في الليل عندنا تتم كل الموبقات وكأنها لا يمكن أن تجرى في الصباح أيضاً، يحدث في تونس والمغرب وفلسطين ومصر. تخرج النساء في ساعات غير مناسبة اجتماعياً. فالرجل يخاف من المرأة ليس لأنه يمكن ان تكون لها علاقة ولكنه خائف لأنه مقصر في حقها. كرجل هو الذي يصرف، هو الذي ينفق وبالتالي فقد هذه الصفة، وهي تبحث عن هذا الشيء الذي في مكان ما فقدته من الرجل وهذا الشيء انتبه له ليس لارتفاع مستوياته عندنا وهو يحصل في كل مكان، ارتفع فيه عنصر المرأة فهي في جمعيات وطنية ولجان قومية تبحث شؤون الأطفال وغيره. لماذا هناك نسبة عالية من العنف تجاه النساء مع إنها مجتمعات إباحية. وإنما العنف لأجل العنف. العنف كنوع من رد الفعل لأخذ الحق بالشكل الذي كان عليه هذا الحق. ارتباط، وعندما سلب هذا الارتباط السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا توجد هذه الإشكالية. هناك ظاهرة كبيرة للشواذ والجنس. المجتمع الغربي لم يفرق بين الشواذ. فهذه أشياء للمظهر وليس لوجود مشكلة حقيقية. ولذلك يجب ان نفرق، ويجب ان تتساوى بين المرأة العربية وغير العربية وإلى الأستاذ الذي يطرح المرأة السلطوية، فنحن معك وليس على هذا القرار. ان المرأة العربية التي هي مدعوة لقيادة العائلة والتي تريد ان توجه إليها الخطاب بأنها تقود العالم أسوة بالمرأة الغربية، فهذا برنامج مشبوه تماماً. فإذا كنت تريد المرأة العربية أن تقود العالم ولكن ليس على هذا القرار. وهذا له مسار تاريخي.

رد الدكتور كمال الهلباوي

كنت أعتقد إنكم ستفرحون لبداية حوار في الأمة بين أطراف تبدو متناقضة. وان كنت أنا أعتقد شخصياً إنها متكاملة. وهذا ما عبرت عنه. فقد عبرت عن الانتقال من الجاهلية بتعبير الرسول. إتمام مكارم الأخلاق. وضربت أمثلة لذلك. وضربت أمثلة عن جميلة بوحيرد في الجزائر. ولم أنكر نضال المرأة أو

جهادها سواء وطنية أو قومية أو علمانية. لم أتطرق إلى التكفير على الإطلاق. فأنا مكفر في كثير من الأمور والحالات من المتشددين. ويؤسفني ان الاتصال لم يكن كاملاً بمعنى الفهم المتكامل. الحقيقة طلبت في حديثي الانتقال من جزئية إلى شمول نظرة عن التعليم إلى مجموعة نقاط عشر أو سبعة. أنا من أكره الناس للمشروعات الغربية العالمية التي تقودها المرأة بحجة قيادة العالم. ولم أقصد هذا على الإطلاق، إنما قلت إننا من ناحية «الجينات» ليس فينا عيب يجعل المرأة تتخلف عن نظيرتها المرأة الأخرى أتظنون ان الغرب مُنح من الله تعالى قدرة على التفكير أكثر من المرأة العربية؟ هذا ما عنيته. وقصدت أيضاً موضوع الأولويات. وهي غير موجودة وغير مراعاة كثيراً بحيث اننا ننفق محاضرة أو محاضرتين على الختان أو على خروج المرأة من البيت والأمة كلها تخرج من الوطن وتخرج من القيمة والهوية ومن حالة الرعاية إلى حالة اليسر. فهذا ما ضربت به المثل وقد ضربت أمثلة للنساء في صدر الإسلام وقد لخصها الشرع في كلمة:

ولو كانت النساء كمن عرفن   لفضلت النساء على الرجال
فما التأنيث لاسم الشمس عيب   ولا التذكير فضل للهلال

ولو كانت المرأة بهذا المعنى الذي نحن فيه. أيضاً علينا رجال ونساء إسلاميين وغير إسلاميين، ان تكون عين الرضا عن كل عيب كليلة، ولمن العين الأخرى هي التي تبدي المساوئ.

لم أتكلم عن الجبهة الإسلامية بهذا الشكل. وما كنت أحب للسيدة فاطمة أن تأخذ كلامي كله وتلبسه ثوب السودان. إنما تكلمت عن قوانين مصر التي أعرفها جيداً. فليس عيباً ان لا تعرفونها وانتم مهتمين بقضايا المرأة وحقوق الانسان، وهذا شيء يخص المرأة . وأنا أتكلم عن مجتمع مثقف متعلم متنور. حدود الحلال والحرام، لا أحب إنسان إن كان رجلاً أم امرأة ان يسقط في التشويه. فحدود الحرام والحلال ليست عند أبي تيمية وغيره، فهي من عند الله ورسوله. هذا موجود ومحدد. أما القضايا الأخرى فهي اجتهاد. وقد ضربت مثلاً من المجتهدين لتولي المرأة القضاء. وقلت ان بعضهم مثل ابن حزم يسمح وبعضهم يمنع على الإطلاق. وبعضهم يجمع بين هذا وذاك. ولا أدري كيف لم يفهم وأنا تحدثت بلغة عربية.

أيضاً قضية التوازن في الرأي. نحن تعلمنا في ديننا الإسلامي وفي قيمنا العربية. وضربت أمثلة للقيم العربية الإسلامية ولم أجد بينها تعارض بل أرى تكاملاً. فالرسول اجتمع عند دار حدعان في حلف الفضول متضامناً قبل الإسلام

مع القبائل العربية ضد الظلم وقال: «لو كان هذا الحزب في الإسلام لدخلت فيه ». فالقيم هي التي تدعو للمواقف وليس غير ذلك. فالعرب عندما تعاونوا على مكافحة الظلم، تمنى الرسول ان يكون هذا في الإسلام وان يقف معه. لان منع الظلم قيمة أساسية سواء كان ذلك في السودان أو مصر أو أمريكا أو بريطانيا أو غيرها من الأماكن.

بالنسبة للحدود قصدت الحلال والحرام، وان المرأة تعلم هذه الحدود. هي مربية النشأ. لأنها هي التي تقف في البيت، فهي التي تربي الطفل ولا ينبغي لها ان تخرج عن هذه القضية فهي أساسية لا يجوز لغيرها. وهي ليست تقليل من قيمة الرجل وإنما هي وظائف وخواص أعطاها الله لكل من الجنسين. فهي ليست تفضيلية هنا وتقصيرية هناك. وهكذا، ينبغي ان نفهم هذا.

بالنسبة للدكتور مصطفى: لم أقصد أبداً أن أتكلم عن علم كامل، فليس لأحد علم كامل إلا الله. وقل ربي زدني علماً. وما أوتيت من العلم إلا قليلا... ما قلته هو: من عمل بغير علم كان ما يفسد أكثر مما يصلح. فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون. فالعلم شيء أساسي بدون أن أقول علم كامل. فهذا شيء غير وارد على الإطلاق. أما كون الحكم يكون بيد المتشددين فأنا لا أتمنى هذا. وقولكم ان هناك تيارات إسلامية كثيرة لا تريد ان تحكم وإنما تريد ان تحكم الأمة الإسلامية بالشريعة. لا تسعى إلى الحكم. وأنا أعاني مثلكم من المتشددين. ولكن إذا كانت الأمة قد اختارتهم لماذا أقف في طريقهم. إذا الأمة اختارتهم كما حدث في الجزائر، لماذا أقف في طريقهم.

أنتم عليكم أن تعملوا في الأمة، ونحن مع الأمة. ونعي، الأمة الخيار. فلسنا أوصياء على هذه الأمة ولا أنتم ولا أحد آخر حزبي وصي عليها. إن تداول السلطة في الغرب طريقة جميلة جداً. بحيث أعطى بوش صورة رائعة. هذا الرجل الكريه الذي أذل العرب والمسلمين في هذا القرن. وجمع مليون جندي في منطقة الخليج، وسرق الأمة وسرق مقدراتها، عندما هزم أمام شاب صغير اسمه كلينتون لم يستطع ان يتحرك جندي واحد ليدافع عنه. هذا التداول للسلطة صورة رائعة. أتمنى ان تكون عندنا. سواء جاء المتشددون أو جاء المتطرفون أو العلمانيون. أنا مع حرية الرأي الكاملة لمن يصل إليها ولمن يصوت له الشعب.

هذا الذي طرحته. لقد طرحت عشر نقاط. كنت أتمنى التعليق عليها بدل من الحرام والحلال والتكفير الذي لم اطرحه.

قضية العدو الخارجي وما ارتكبت من أخطاء كثيرة. لماذا تتحسر الناس على الاستعمار.

الاستعمار هو الذي خلف هؤلاء الحكام غير الوطنيين من الأمة. حكامنا الآن من الخليج إلى المحيط إلى إندونيسيا. فالاستعمار أوجد هؤلاء وليس الشعوب التي أوجدتهم. الاستعمار ظلم خارجي وندعو الله ان ينقذنا من الظلم الداخلي الجاثم على صدر الأمة الآن. وأتمنى ان تلاقوا الإسلاميين وتناقشوهم وتحرجوهم. واسمحوا للإسلاميين بمناقشتكم ولا تأخذوا بالرأي الواحد وانتم أصحاب الحق.

وأخيراً أنهي كلامي بجملة واحدة: إذا اجتمع في الانسان خير وشر، وكل إنسان فيه هذا. بر، وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة، استحق من المولى الثواب بقدر ما فيه من الخير واستحق منه العقاب بقدر ما فيه من الشر.

فلو التزمنا النظرة المتزنة نستطيع ان نصل إلى حوار أفضل في المستقبل وليس صراع.

سلام خياط – واقع المرأة العراقية

لولا خصوصية الرسالة التي وصلتني من العراق، ولخوفي على صديقتي من الملاحقة بتهمة إفضاء أسرار الدولة، لقرأت الرسالة بحذافيرها ولطالبت ان تكون إحدى وثائق هذه الندوة المعتمدة، ولضمنت فقرات منها في البيان الختامي. لأنها تتحدث عن معاناة لم تقرأ عنها إلا في الأساطير.

إنها ليست رسالة فحسب، وليست صرخة لطلب النجدة، وليست إصبع اتهام. إنها كل ذلك وزيادة. إنها إدانة لكل من صنعوا محنة المرأة والطفل والرجل في العراق الذين شاركوا في صنعه، الذين يقفون الآن يتفرجون على المأساة التي حولوها إلى ملهاة تملأ أوقاتهم بالبهجة، وتشبع رغباتهم السادية إلى مزيد من الانتقام.

في كل الأعراف ان بيتاً يحترق تهرع إليه سيارات الإطفاء، وجريمة تقع تتسابق إلى مكان الحادث سيارات النجدة، ومريضاً يقع في الشارع تسرع إليه سيارات الإسعاف. لكننا في العراق نرى الحرائق في كل مكان ولا أحد يجازف بطلب سيارة إسعاف. ونرى الجريمة تصرخ في كل ساعة، جرائم ومجرمين وليس من سيارة نجدة ولا شرطة ولا قضاة. نحن نسمع عن الظلم الواقع على المرأة في هذا البلد أو ذاك. ولكن لا ظلم يشابه ذلك الظلم الواقع على المرأة في بلدي. المرأة في العراق ليست مهضومة الحقوق فحسب، لكنها مطالبة بان تؤدي

واجباتها على أتم وجه وإلا فهي خائنة ومارقة وخارجة على القانون. لن أتحدث عن القوانين الجائرة التي سلبت المرأة أجل حقوقها. ولكن سأتحدث عن الواقع الاجتماعي الراهن. المرأة مطالبة بزيادة النسل. حيث تعاطي حبوب منع الحمل يعتبر إحدى الجرائم الكبرى. فإذا حملت ابتليت بالجنين. فلا تغذية كافية ولا وضعها النفسي يشفع لها ولا الرعاية الصحية متوفرة قريباً منها ولا وسائل راحة. وإذا أنجبت ابتليت بالوليد. فلا حليب، تصوروا أن لا تجد الأم حليباً لتغذية طفلها. أي مأساة هذه. وهي ترغم على الرضاعة الطبيعية وهي نفسها عليلة وتشكو من سوء التغذية وليس هناك تغذية للوليد ولا ملابس ولا حفاظات. لجأت المرأة في العراق إلى غسل الخرق وأقمطة ولفافات الوليد حيث لا صابون متوفر والماء منقطع ولا رضاعات ولا وسائل تنظيف للرضاعات. وأين اللعب التي أصبحت كمالية. وإذا ترعرع طفلها ابتليت مرة ثانية وثالثة فلا حضانة ولا مدارس ولا ملابس. الأطفال يجلسون على الأرض ويكتبون بالفحم بدلاً من الطباشير. فإذا ما شب الفتى سيق إلى الحرب ليموت أشنع موتة، وعلى المرأة المبتلاة ان تزغرد عندما يأتون بولدها مقتولاً وعليها ان لا تلبس ملابس الحداد وعليها ان تكتم فجيعتها وتخفي حزنها. المرأة المبتلاة بأولادها مبتلاة بزوجها أيضاً، هو إما قتيل أو أسير أو معوّق جسدياً أو نفسياً وعلى الزوجة ان تتحمل هذه الحالات جميعها دون ان تبكي أو تتذمر. بالأمس تحدثت السيدة رباب عبد الهادي عن شقيقتها ريم عبد الهادي وعن معاناتها داخل السجن وكيف انهم لا يسمحون لها بالدواء ولا زيارة الطبيب، ولا.. ولا.

فما بالكم بأكثر، ثلاثة ملايين امرأة عراقية سجينات دون ذنب أو رحمة. يصرخن فلا يستجاب لصراخهن ويتضورن من الجوع فلا أحد يمد يد المساعدة لهن ويرتعدن من الخوف فلا أحد يسأل لماذا وإلى متى. ويعانين من مختلف الآلام بما فيها آلام الحمل والولادة وحمى النفاس فلا يجدون قرص دواء. ولا مخدر. تصوروا ان لا تجد المرأة مخدر أثناء إجراء العملية القيصرية. حتى الآن لم آت بجديد. إنها حكاية كل يوم وكل ساعة. وأنا أبحث عن الوسيلة التي ترفع الظلم عن كاهل المرأة في كل مكان وعلى الأخص في العراق. والتي تواجه ظلماً واضطهاداً بما لا يمكن ان يخطر على بال ويفوق كل تصور. ما هو الجديد؟

الجديد ان نسعى عبر هذه المنظمة، منظمة حقوق الانسان إلى حركة فاعلة كأن تؤلف لجنة لإعداد وصياغة بيان يأخذ صفة الشمول وصفة الإنسانية. نعدّه، ونطرق أبواب المنظمات والحكومات العربية والأجنبية بفرض سن قانون دولي

أو تشريع عالمي ينص على فرض الوصاية ولو بالقوة على أيـة بقعـة مـن الأرض، تتعرض فيها النسوة والأطفال، ولا أستثني الرجال أيضاً مـن خطـر الإبادة الجماعية الجسدية والفكرية والنفسية وسلب الوصاية عـن الحكومـات والسلطات التي تعجز عن توفير الحد الأدنى لمعيشة الانسان ضمن حدود رقعته الجغرافية وما يطلق عليه زوراً وبهتاناً السيادة الوطنية. فلا سيادة وطنية فـي أرض تنتهك فيها حقوق الانسان. أدعو ان لا تكتفي هذه الندوة بـصياغة بيـان ختامي بما قيل، ويمضي الجميع، ويذهب كل منا إلى بيته ويتناول عشاءه وينام قريراً. إن القلق المقدّس على مصير ملايين النساء والأطفال في العراق وغيـر العراق من البلاد العربية ينبغي ان يشاركنا وسائدنا ويجلس معنا علـى موائـد طعامنا. السؤال يقرع أسماعنا ويقرع من يتوانى منا كيف السبيل إلى الحل ولابد أننا وهذا المجمع من الحضور وفيه من كل اختصاص مفيد لواجدون حل مـا، وإلا فلنكف عن إقامة ندوات تنتهي قبل أن تولد. وتصاغ اثر انفضاضها بيانات لا تختلف عن بيانات العام الماضي إلا في التاريخ. وإلا فدعوني اختطف فقـرة من رسالة المرأة العراقية التي وصلتني والتي نوهت عنها في البدايـة. تقـول السيدة: «افعلوا شيئاً من أجلنا، وإلا فكفوا عن التحدث عنا وباسـمنا، ودعونـا نواجه موتنا بشجاعة. واجهوا انتم عجزكم لتثبتوا أنكم لا تستحقون الحياة، وأني لألعن السيد الذي لا نشكل له رؤية الشفاء في العالم إلا من خلال عالمه.

شمران العجلي

فاطمة، بضعة مني، فداك أبوك. الإسلام يجلها ويحترمها. مواقفها، دخلـت بيت الخلافة أمام أبو بكر، ووقفت أمام الجميع تطالب بحق لها. بكل قوة حجة. المرأة الصالحة خير من ألف رجل غير صالح. إن الرجل إذا نظر إلى المـرأة ونظرت إليه نظر الله نظرة رحمة. وإذا أخذ يكنها تساقطت ذنوبهما من خـلال أصابعهما.

المرأة من تكن، هي أم، هي زوجة أو أخت، فكيف لا يحترم ذلك الانـسان الذي أصاب المرأة بسبب التصور الجاهلي والعراف الجاهلية والنظرة الدونيـة للمرأة. انها ناقصة العقل أو ناقصة الدين. إنها شيطان ليست ذات أهمية..الـخ. أمور لو بحثت عنها لوجدتها جاهلية. هذا بسبب الردة التي أصـابت الخلافـة الأموية والعباسية والصفوية...الخ. الردة الجاهلية بحيث أصبح التفاخر بكثـرة الجواري والغلمان ظاهرة شائعة في الخلافة الإسلامية التي تزعم إنها إسلامية. فيتفاخر كبار الضباط والوزراء من منهم أكثر غلماناً وأكثر جواري. هذا أشاع

روح الابتذال والنظرة الدونية للمرأة. من هي هذه المرأة الجارية ريحانة...الخ. هذا التعامل الجاهلي هو الذي يعتبر الظلم على المرأة. هذا إلى جانب السيطرة الاستعمارية والاستبدادية من قبل الحكام الذين تولوا أمر الانسان المسلم في العالم الإسلامي، استبداد، ظلم، قهر، استعمار.

أوردت السيدة سلام خياط لوناً من ألوان الظلم والاستبداد والتعسف للإنسان في العراق، العراق العظيم بلد الحضارات، بلد الشرائع، ونرى فيه الظلم والتعسف. فالعراق يقتل يقبر ولا أحد يهتم. فكأن العراق جزيرة«الواق وا ق». لن أطيل أريد أن أصل إلى نتيجة واحدة وهي انه من خلال حديث الأمس واليوم لم يطرح شيء ذو أهمية أو إبداع، لم يطرح شيئاً جديداً، فذاك يهاجم وهذا يدافع عن المرأة والإسلام، وهذا يعكس صورة عالمنا العربي الإسلامي فنحن غير متحررين من هذه الحالة فنحن غير متحررين من روح وشخصية الاستبداد الذي تعيشه المنطقة العربية، الذي أريد أن أرفعه وأطالب به هو تحرير الرجل وليس تحرير المرأة. وقاسم أمين في كتابه تحرير المرأة طرح ان المرأة يجب أن تعمل أن تتعلم أن تكون هناك مساواة مع الرجل، أوضح ذلك في كتابه تحرير المرأة. وهذا انعكاس لما كان عليه وضع المرأة في مصر وغيرها من البلاد العربية. هذه الندوة أشار إليها الرجل، فهل يعقل ان الرجل يحكم على نفسه بشيء ما؟ فيك الخصام وأنت الخصم والحكم.

تحتكم أنت إلى ظالمك، تحتكم إلى من سلبك حريتك وحقك، وهذا غير صحيح، الرجل ما يزال يعيش في أشياء موروثة وجاهلية متزمتة. وركام هائل من الأفكار غير السليمة، غير الإنسانية. فالطلاق من غير سبب، المرأة ناقصة، المرأة ضعيفة، المرأة على الهامش كأحد حاجيات البيت. ففي كل المجتمعات، من صنع هذا، الرجل، فيجب أن نسعى لتحرير الرجل من ذلك. يجب لن ينظر الرجل إلى المرأة على إنها إنسانة ذات كفاءة ذات قدرة ذات قابلية. هذه المرأة التي جعلها الله نصف البشرية، نصف المجتمع، والذي خلقكم من نفس واحدة، وخلق منها زوجها وبث فيهما رجالاً ونساء. فخلق من نفسها يعني من جنسها وليس من ضلع آدم.

فمشكلة المرأة حالة متأصلة ودائمة ومتجذرة في طبيعة الرجل. تنتهي الحروب ويعود السجناء من سجونهم وتبقى مشكلة المرأة حالة متجذرة في طبيعة الرجل. إن صدى محاورة المرأة الأنصارية «خولة بنت ثعلبة» لرسول الله حينما دخلت عليه وقالت يا رسول الله أكل شبابي ونثرت له بطني، حتى إذا كبر مني وانقطع ولدي ظاهر مني، اللهم إني أشكو إليك.

هذا الصوت، هذه المحاورة مع رئيس الدولة مع رئــيس الحكومــة، هــذه المحاورة والمشاورة ما زالت تصك أسماع المطالبين بحقوق الانسان، تصك من يتشدقون بالحرية والديمقراطية. فيقف رسول الله لا يجيب بشيء ضدها وإنمــا ليقول هذا هو الأمر ليس بيدي شيء، إلا أن ينزل وحي من الــسماء. فينــزل الوحي قبل أن تخرج من الباب، فينادي رسول الله يا عائشة اطلبيها فتتقدم ويقرأ لها الوحي: قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما فيحل لها رسول الله مشكلتهن. فالرجل اليوم الذي هو أنــا، أحفــزكم على الرجل. فالرجل المعاصر بهذه الذهنية وهذا التصور أبعد ما يكــون عــن التنازل لإعطاء المرأة حقها. وقد أكد تقرير دولي عدم وجود أي دولة في العالم تتساوى فيها معاملة المرأة بالرجل إطلاقاً وان ٨٠ مليون امرأة هــن ضــحايا الممارسات التقليدية للرجل اللاإنسانية. لماذا عنــدما يكــون الرجــل ذو قيمــة اجتماعية تكون المرأة هي الضحية. فعندما يريد ان ينتقم من أعدائه تكون المرأة هي الضحية. وعندما يريد أن يثبت رجولته وشجاعته تكون المرأة هي الضحية، لما يحمله في ذهنه من فكر وأعراف ومن تقاليد عن المرأة فيجب أن تتحــرك النسوة لتحرير الرجل.

وقد ذكرت السيدة فوزية بسؤال من أنا؟ أريد أن أبحث عن من أنــا، وأنــا أضيف ماذا تريد هذه المرأة، وما هي مطالب المرأة وماذا تريد من نفسها مــن أسرتها من زوجها من مجتمعها.

تعقيب

السيدة فاطمة دعت إلى التضامن والمساعدة مع نساء البحرين عن طريــق نشر دور المرأة ليس فقط مع التنظيمات النسوية العربية وإنما الأجنبيــة للقيــام بحملة تضامن مع المرأة في البحرين. وإلى الوقوف ضد الأنظمــة المدعومــة، تحتاج إلى حملة تضامن تساعد على كسر الضغوط التي تعاني منها المرأة فــي البحرين. إن ما ورد عن المرأة في البحرين عن نضال المرأة في البحرين يشكل إضاءة ضخمة في نضال المرأة في الخليج، ويعيد لنا الثقــة بــان المــرأة قــد استيقظت وبدأت تقف على رجليها لتلعب دورها كاملاً في المجتمع. مــا نفعلــه المرأة في البحرين ضخم وكبير. ومن هذا المنبر أعلن بأن نقف جميعاً لدعم هذا النضال. إن تحديدنا للمرأة في البحرين لنقدم لها كل ما يمكن من مــساعدة. إن قضية النشر وتوصيل هذه المعلومات عما تعاني منه المرأة في البحرين يجــب ان يصل إلى كل المنظمات النسوية العربية والأجنبية، كي ينظموا حملة تضامن لان مواجهة مثل هذه الأنظمة المدعومة من الإمبريالية العالمية وممثليها تحتاج كذلك إلى حملة تضامن كبيرة حتى تساعد على كشف هذه الضغوط التي تعاني المرأة منها.

أود أن أعلق على ما ذكره الدكتور شمران. لا فــض فــوك. ولأول مــرة ينصف الإسلام. حقيقة أن الإسلام دين حق ودين ديمقراطي انصف المرأة، في القرن السابع كانت المرأة الأوربية تعاني من اضطهاد كبير، جاء الإسلام وأنقذ المرأة في الجزيرة العربية من الوأد والاضطهاد ولكن بدأ المتــاجرون بالــدين الإسلامي يمارسون ما كان يمارس في الجاهلية. ولهذا يرتفع هذا الصوت مــن هذا المنبر ليؤكد ان الإسلام قد أنصف المرأة. ويكفي أن أذكر ما قالــه النبــي عندما جاء أحدهم وسأله من أحق بحسن المعاملة قال أمك ثم قال من قال أمك ثم قال من قال أمك ثم قال من قال أبوك، فأبوه جاء بالدرجة الرابعة.

تعقيب على فوزيه مخلوف _فاطمة إبراهيم

إني أشيد ببحوثها وأعتقد إنها من بين المناضلات اللائى بذلن وقدّمن حياتهن من اجل حرية المرأة.

وأهنئ المنظمة العربية لحقوق الانسان في المملكة المتحدة على هذا الاهتمام بقضايا المرأة، أشيد كذلك بحرصها الشديد على تمثيل كل التيارات

الفكرية والسياسية وهذا مهم للغاية لتأمين المنظمة نفسها، وخلق منبر نجلس معاً للحوار والنقاش.

تعقيب ساهرة الجزائري

جلسة حوار مع العمل ثم ما هي الحلول لمشكلة المرأة، لقد استمر النقاش حول قضية المرأة دون التركيز على هذا المحور، ولكن أعتقد ان جلسات الصباح والمساء ركزت على مواضيع حساسة وهامة إذا جمعناها تكون بمثابة الرد العملي والواقعي لمشكلة ماذا نعمل.

أتوجه بالشكر الجزيل للأخت خديجة كونها أشارت الى موضوع هام. وهي ان ننظر الى موضوع المرأة من ناحية استراتيجية، ولا نأخذ هذه القضية وكانها قضية ضمن فراغ. المرأة تعاني اضطهاد مزدوج كما أشار الكثيرون، وهذا الموقع يجعلها في أسفل السلم، ومن يريد أن يتحرر وهو في أسفل السلم، فتحرره هذا سيهدم نظام المجتمع بكامله، وعندما يرد أن يغير نظاماً بكامله لابد من ان تكون له نظرة شاملة لهذا المجتمع،وما هي عناصره وما هي القوى الضابطة فيه. فمشكلة المجتمعات العربية بشكل عام أن العرب يغرقون في التكتيك وينسون الاستراتيجية دائماً يخطط لنا الآخرون ونحن ننفذ. لا نعي الهدف.

كلنا الآن يتساءل لماذا هذه الموجة الآن من حملات الإبادة للفكر العربي، للمثقفين العرب سواء كانوا رجالاً أم نساء. لماذا؟

في اعتقادي بان هناك حملة منظمة لذبح الفكر العربي. فمنطقتنا العربية غنية بثرواتها ومؤهلة لتكون أحد مراكز القوى العالمية، والتي تشهد الآن تمحوراً وتمركزاً لها. ولكي يحرم العرب من أن يأخذوا مكانهم الضروري واللائق. يجب ان يتم الفصل بين العقل والقدرات العربية المادية وثروات مجتمعنا فعلاً، هذا ما يحصل، ان تجربة الدول الإمبريالية والاحتكارات الدولية سابقاً كانت تعسكر جيوشها وترسلها الى المناطق التي تتركز فيها الثروة، الآن توصلوا الى طريقة أكثر نفعاً وأجدى ودون أن تكلفهم مالاً أو جهداً، وهي طريقة أن تنسف هذه القوى من الداخل. نجحوا في نسف ما يسمى بالاشتراكية الواقعية، والآن يجري التركيز على قضية المجتمع العربي بحيث منع العرب من أن يحتلوا مركزهم في العالم عن طريق الفصل بين العقل العربي وجعلهم يتقاتلون فيما بينهم وتظهيرهم للناس على انهم برابرة وانهم غير قادرين على إدارة الثروات الكبيرة التي يملكونها وبهذه الطريقة يوفروا على أنفسهم الجهد،

ويبعدوا عنهم انهم غزاة ومحتلين، ويتم هدفهم بهذه الطريقة. مع الأسف إنجرّت كثير من الحركات الموجودة في منطقتنا الى هذا الاتجاه ونفذّت مآرب الآخرين دون ان تدرك ذلك، وكل منهم يدعي انه الوطني الوحيد والحريص الوحيد على وطنه، ان تكون لنا نظرة استراتيجية وان نعي هدفنا ونخطط له، الشيء الوحيد الذي نواجه به هذا العدوان وهذا الهجوم على الفكر العربي، ما أشارت إليه الأخت خديجة بطريقة علمية فلسفية أثلج صدري، وان هناك من يفكر بشكل استراتيجي وان ينطلق هذا الفكر من المرأة وهذا شيء مفرح.

القضية الثانية التي وددت الإشارة إليها ما ذكرته الأخت فوزية من ان المرأة يجب ان تعي ذاتها، حين نريد أن نتحرر يجب ان نبدأ بأنفسنا، ان نحاكم أنفسنا وان ندافع عن حقوقنا. لأننا في كثير من المجالات نسهم في اضطهاد أنفسنا. نشجع الرجل على اضطهادنا. ننكر ذاتنا أكثر من اللازم ومن أنكر ذاته ولم يقر بوجوده يسهل على الآخرين أن يصادروا هذا الكيان وهذا الدور. وقدّمته الأخت بأسلوب علمي جميل وهذا يصب في نفس الرافد، ما العمل؟ يجب أن ندرس ذلك.

الأمر الثالث الذي أشار إليه الدكتور شمران وهو ان يحرر الرجل، وأشارت الأخت فاطمة لماذا أنانية الرجل. لماذا هذا الاضطهاد على المرأة؟

أقول نعم انها أنانية الرجل، ولكن الرجل لم يولد أنانياً، ولانه ولد في مجتمع يعطيه حق السيادة ومن يسود يستخدم سيادته، ولم يدرس في التاريخ عن قوة كانت لها إمكانية ان تقمع وتخلت عن القمع. وبالتالي الرجل موجود ضمن هذا الموقع، وهو يستغل هذا الموقع ونحن لا نطالبه بأكثر من ذلك، وفي هذا ضرب من السذاجة إذا طالبناه بذلك.

وقد تحدث الدكتور شمران عن الشيء الجميل لرجل الدين الحقيقي، وكيف يتعامل الرجل مع المرأة، أنا من عائلة دينية، وكان جدي لا ينادي المرأة إلا بأم السعد وهذا الشيء لا يملكه كثير من التقدميين في التعامل مع المرأة. لذا يجب ان نجمع العناصر. ان يكون لنا استراتيجية، وان تعي المرأة ذاتها وان نفهم علاقتنا بالرجل بالشكل الصحيح والسليم ضمن الظروف الموضوعية.

د. مصطفى عبد العال

من المفيد التوقف أمام بعض ما طرح في الجلسة خصوصاً ما ذكرته الأستاذة «سلام» وهي مسالة التدخل الدولي من أجل فرض وصاية على البلدان

العربية التي تمارس انتهاكات حقوق الانسان، وهي فكرة مطروحة في الغرب بشكل ما ولكن يجب على منظمات حقوق الانسان العربية ان تناقشه باستفاضة. نحن مستعدون لهذا المبدأ، هل من الممكن الموافقة على تدخل غربي عسكري من أجل إنقاذ الانسان العربي من الأنظمة العربية، وهذه قضية مطروحة للنقاش وأتصور انه يجب ان يناقشها العرب قبل ان تفرض عليهم بدون أي تفكير، هذه فكرة أساسية.

لقد تميزت الجلسة بالنقاش بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، ومن المفيد ان يحدث مثل هذا الحوار. أما بخصوص ما طرحته الدكتورة فوزية، هل الحوار المأمول بين الإسلاميين وغير الإسلاميين، فالشعور بالأمان موجود هذه المقولة موجودة أيضاً عند الإسلاميين مستوحاة من القرآن: « رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف»، البيت الذي هو الوطن وهذه الدعامات الأساسية للوطن الأمان وعدم الخوف. وهذا مفقود في الوطن العربي. وهذه إمكانية على استخدام هذه المقولة ويمكن استخدام النصوص الدينية من أجل خلق حركة تقدمية حقيقية في المنطقة العربية. ويجب التوقف عن اعتبار كل المقولات الدينية بأنها رجعية وسلفية. ولن تؤدي الى أي تقدم لان ذلك عبث، وهو يقسم الأمة الى قسمين ولن يؤدي هذا الى أي تقدم.

النقطة الثانية التي تحدثت عنها الدكتورة فوزية عن إجبار بعض الأسر بناتهم الصغيرات من الخدمة في البيوت وهذا شيء مأساوي ويجب عدم الاكتفاء بإدانة الآباء الذين يدفعون ببناتهم الى ذلك، بل يجب إدانة الأغنياء الذين يستخدمون فتيات في الثامنة والتاسعة خادمات وبعضهم يدعي التقدمية والاشتراكية والفهم والاستيعاب والغرب، ومع ذلك نجد في بيوت علية القوم خادمات في سن التاسعة. وفي الغرب تم حسم هذه القضية. فليس من الممكن أن نرى رجلاً يمسح حذاء رجل في الشارع، لقد ألغيت هذه المهن. فمن المنهجي إلغاء هذه المهن التي تذل الانسان وتمتهن كرامته، وما تفضل به الدكتور شمران رؤية جميلة ومشرقة للخطاب الإسلامي، ولكن هناك نقطة ذكرتها وهي أن المرأة الصالحة بألف رجل غير صالح.

تعقيب من رئيس الجلسة

إن التقسيم بين إسلامي وغير إسلامي تقسيم غير صحيح بالمرة. هناك إسلام وهناك فكر ديني، هناك دين وهناك فكر ديني. الخصومة ليست مع الدين

ولا مع الإسلام من القوى الليبرالية والمتنورة. ولكن الخصومة مع الفكر الديني الذي هو اضطهاد لفكر بشري يصيب أو يخطأ أو ممارسات تحت ستار الدين، يمارسها بشر يصيبوا أو يخطئوا. فالتفرقة بين إسلامي وغير إسلامي تفرقة غير صحيحة لانه لا يمكن ان أنزع من إنسان – كما حدث في القاهرة – إسلاميته. والرسول يقول: «لنا الظاهر والله الباطن».

وهذه فكرة غير صحيحة والمفترض أن لا نتداولها ولا نمارسها حتى لا نؤكدها كفكرة موجودة في السلوك اليومي.

د. عبد الحسين شعبان

سعدت للاستماع الى الآراء السديدة والقيّمة مع اختلافي مع بعض هذه الآراء والملاحظات. أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط التي قيلت في جلسة هذا المساء من باب التوضيح، أيضاً أولاً مبدأ السيادة ومبدأ التدخل وحقوق الانسان، ما ان وقعت الدول على الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ والعهدين الدوليين الصادرين عام ١٩٦٦ بمعنى من المعاني، إضافة الى الوثائق الدولية الأخرى، تنازلت الدول عن جزء من سيادتها وقبلت بالإرادة الدولية، باحترام حقوق الانسان. وتعتبر مبادئ حقوق الانسان مبادئ آمرة وملزمة في القانون الدولي لحقوق الانسان، وقد أخذ الأمر يتطور بعد مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي المنعقد في هلسنكي عام ١٩٧٥ وبشكل خاص بعد انتهاء الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية، ولكن أعمال وتطبيق هذا المبدأ نتفق أو نختلف عليه كثيراً. خصوصاً في ظل التطبيق المزدوج والكيل بمكيالين، مثل ما حدث ويحدث في العديد من بلدان العالم، في حرب الخليج الثانية من جهة، وفي البوسنة والهرسك وفي جنوب لبنان وهضبة الجولان وفي الأراضي العربية المحتلة وقضية فلسطين وغيرها من القضايا. لذلك عندما ندعو أو نقول في منظمات حقوق الانسان، ضرورة إعمال النصوص القانونية الدولية التي لها طابع شمولي بخصوص قضية احترام حقوق الانسان، فنحن في هذا المعنى ندعو باعتماد معايير واضحة ومحددة مثل ما نصّت عليه الوثائق الدولية، وهذا مهم جداً، فقد تم تقليص مبدأ السيادة المطلق الذي اعتمد في ميثاق الأمم المتحدة.

النقطة الثانية، ان نجد أو نوصي باعتماد معايير دولية بخصوص المرأة وبخصوص الإلزام الدولي لقضية احترام المرأة وحقوق المرأة. أنا أعتقد ان هذه المعايير وجدت، وهي موجودة منذ الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة الصادرة في ١٨ ديسمبر ١٩٧٩، اعتمدت معايير موحدة وعالمية وشاملة في ثلاثين مادة

أكدت على احترام حقوق الانسان السياسية، أي حقها في الانتخاب والتصويت واعتلاء المناصب الحكومية والعامة في حق المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، الى آخر ذلك. حقها القانوني من جهة وحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

فيما يتعلق بالتعليم والعمل والصحة والعنف والزواج وغيرها من الحقوق المدنية الأخرى، هذه المعايير موجودة ولكن العبرة ليس في وجود هذه المعايير وإنما ضرورة تطبيق هذه المعايير واعتمادها وتعميمها بإيجاد آلية معينة تحتكم إليها الدول وتتنازل الدول دائمة العضوية خصوصاً ذات النفوذ الدولي بضغوط مشددة من جانب القوى لتلك التي لها مصلحة في تطبيق هذه المعايير الدولية، لكي تطبق هذه المعايير الدولية. ومثل هذا الجانب النظري ينطبق على ما قاله الدكتور شمران العجلي بخصوص قضية الإسلام، أنا اعتقد لا خلاف حول المبادئ العامة التي أتى بها الإسلام منذ ألف وأربعمائة سنة. مع الأخذ بنظر الاعتبار المستجدات والتطورات والمتغيرات التي حدثت خلال هذه السنوات، هناك معايير عامة لا نختلف عليها، وهي معايير إنسانية سامية بالدرجة الأولى مثل قيم الإيثار – الصدق – الوفاء – الإخلاص – الكرامة – الشهامة – احترام الانسان وعدم الحط من قدره، هي معايير عامة ولكن العبرة في التطبيق العملي، وأتحدى أي نظام ادعى أو مارس الإسلام من الأنظمة المعاصرة في العراق أو السودان أو ليبيا أو غيرها من دول الخليج أو في أي بلد اعتمد مبادئ الشريعة الإسلامية أو ادعى انه يحكم باسم الشريعة الإسلامية. العبرة ليست بالنظرية وإنما بالتطبيق، وليس بخط متطابق استطعنا الوصول الى نتائج مرضية، وبالتالي الى نتائج مفيدة لعملية التطور الاجتماعي الاقتصادي التي سنهضمها ونستلهمها في عملنا.

هناك ملاحظة أخرى، نحن نتبارى في إثبات أو تأكيد بشاعتنا، اعتقد ان الصورة سوداء ومعتمة ومظلمة سواء استخدمت هذه المرأة في السجن البريطاني بعد يومين أو شهرين في البلد «سين» أو ستة أشهر في بلد ثالث «ص». أعتقد ان القضية موجودة، وهي ان هناك عملية استلاب وعملية اضطهاد مزدوج للمرأة، اضطهاد سياسي عام بحكم الاضطهاد البشري الواقع على المجتمع ككل، واضطهاد جنسي خاص باعتبارها امرأة. وهناك النظرة التي تحدث عنها الدكتور شمران، النظرة الدونية، في النظر الى المرأة، ينظر إليها ككائن أدنى وأقل، ناقصة عقل ودين كما يقال. وهذا جزء من الموروث

الاجتماعي ينبغي الوقوف بوجهه بصراحة وبوضوح، بتأسيس قيم ومعايير جديدة تنسجم مع خط التطور التاريخي وتستلهم القيم الإسلامية الثرية الحقيقية، وليس القيم الخرفة التي ينادي بها ذلك الحاكم، أو ذلك الفيصل، أو تلك الجهة أو ذاك.

فقط أريد أن أعلق بكلمة أخيرة حول الأمان، أنا اعتقد ان واحدة من مشكلات المرأة، ومشكلات مجتمعنا، هو عدم الشعور بالأمان. هناك خوف مستمر خوف سيكولوجي فسيولوجي مسلط على الانسان وعلى المجتمع ككل. ومنذ الطفولة: العيب، الحرام، الحلال، والخوف من سلطة الأب وسلطة المدرسة ومن سلطة المراقب في المدرسة ومن سلوك المسؤول الحزبي، ومن سلطة الحاكم ومن السجّان ...الخ. وهذا كله مزدوج على المرأة، فنخاف من كل الاتجاهات، نخاف من الأب والأخ والرجل والجيران فهي لا تحدث هذا لانه حرام ولا تعمل هذا ولا تعمل كذا فهذا كذا... المشكلة تتعلق بحصول المرأة أو بتأصيل قيم جديدة في المجتمع على أساس المساواة والتكافؤ ما بين الرجل والمرأة.

فوزية مخلوف

بالنسبة لجيل المهاجرين في سن البالغين، الدور الذي كان سيلعبه وما هو، وهو قادم من موطنه الى بلد جديد، ولو كان يعيش في موطنه، الدور سيتشكل حسب أنماط الحياة في الوطن الذي نشأ فيه. ولكن عندما ينتقل الى مجتمع غريب لا يستطيع ان يستوعب كل أنماط الحياة في هذا المجتمع، فهو عليه ان يفكر ويجد أسلوباً معيناً يفهم به قواعد السلوك في هذا المجتمع، وهذا يعني ان عليه ان ينتقي بنفسه طريقة للحياة، وبالتالي فان الدور سيكون من واقع قدرته على التفكير بصدد المجتمع الجديد وآلياته وقيمه وعاداته وأهدافه. ولكن بالطبع لا يمكن له أن يتأهل في هذا المجتمع لان جذوره من خارج هذا المجتمع. ولكي يعرف دوره سوف يعرفه من خلال خبرته اليومية وآلياته في التفكير في هذا المجتمع وانتقاء أهدافه. وفي البداية لابد أن يراعي مصلحته الشخصية، فمثلاً لو جاء ليتعلم فسوف يسعى وراء عمله ولكن في النهاية مدى وعيه بوضعه في المجتمع الغربي لا يمكن فصله عن وضعه في وطنه الأصلي ودوره لا يمكن ان يكون منفصلاً عما يجري في وطنه. وهناك من يستطيع ان يتابع ما يدور في الوطن ويربط مصالحه بمصالح الوطن حسب إمكانياته وحسب تخصصاته. وهناك من ينفصل عنه، فالإدارة سوف تختلف حسب المصالح أولاً، وثانياً

حسب درجة الوعي، وثالثاً حسب نوع ودرجة الانتماء للمجتمع الغريب في علاقاته مع المجتمع الأصيل. بمعنى ان الجذور في الأوطان والفروع امتدت الى الخارج. فإلى أي مدى يمكن ان نخلق لأنفسنا آليات عمل تجمع الاثنين معاً لفائدة مشتركة تعود على الموجودين في المهجر من العرب وعلى الأوطان في حد ذاتها، ولو استطعنا ان نفعل ذلك فنصبح قوة في داخل وخارج المجتمع خاصة بالنسبة للأجيال الجديدة التي ليس لها الرصيد الذي تمتعنا به، فنحن ولدنا في أوطاننا.

الفصل الثالث

« التسامح والنخب العربية وحقوق الانسان » *

* – كان هذا عنوان الملتقى الفكري الخامس للمنظمة العربية لحقوق الانسان المنعقد في لندن بتاريخ ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦.

الملتقى الفكري الخامس للمنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا:
التسامح النخب العربية وحقوق الانسان

---

٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ / لندن

عقدت المنظمة العربية لحقوق الانسان في بريطانيا ملتقاها الخامس الموسوم «النخب العربية ومبدأ حقوق الانسان». وكان عبارة عن ورشة عمل ثماني ساعات شارك فيها ما يزيد عن خمسين مفكرا وباحثا وممارسا، ومن شتى الأقطار العربية.

افتتح أعمال الملتقى الدكتور عبد الحسين شعبان رئيس المنظمة في بريطانيا فرحب بالحضور وشكرهم على تلبية الدعوة، وتجشم عناء السفر للذين قدموا من خارج بريطانيا. وطرح بعض الأسئلة الفكرية والقانونية بخصوص مبدأ التسامح ومواقف النخب العربية الحاكمة وغير الحاكمة، والسبيل الى تعميم قيم في الواقع العملي خصوصا لدعاة حقوق الانسان وفي العام الدولي للتسامح الذي أقرته الأمم المتحدة.

ثم رحب د. شعبان بالأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان ودعاه لإلقاء كلمته التي تناولت مبدأ التسامح في الأمم المتحدة وعلى المستوى الدولي كما ورد في ميثاقها وفي الإعلان العالمي لحقوق الانسان والعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وتوقف د. الجادر عند مفهوم التسامح وما تضمنه من مرادفات وتوصيات في تراثنا العربي الإسلامي، مشيراً الى ما ورد ذكره في القرآن الكريم. وأدار جلسات المحور الأول البروفيسور رغيد الصلح الذي تحدث عن التسامح ودور المثقفين العرب. وفي هذا المحور ناقش المفكر الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي مفهوم التسامح والتعددية والتعايش مع الآخر، فألقى بحثا أعقبه السيد د. محمد بحر العلوم الذي ناقش فكرة التعددية من منظور إسلامي، مستعينا بالتراث الزاخر في هذا المجال، وخصوصا موضوع التعايش مع الآخر. وتكلم المطران أبونا ملحص بولص عن مبدأ التسامح في التعاليم المسيحية.

وقدم البروفيسور خليل هندي ود. محمد الهاشمي الحامدي والبروفيسور عبد السلام نور الدين ود. ليث كبة ود.مصطفى عبد العال والشاعر د.صلاح نيازي ود.آدم بقادي والأستاذ علي زيدان مداخلات في المحور الأول تضمنت، إضافة الى مفهوم التسامح وحق الاختلاف، العقلانية والتداول السلمي للسلطة واستخدام

العنف والمشاركة في إدارة الشؤون العامة.

أما المحور الثاني فكان الإسلام ومبدأ التسامح وقد أداره د. مصطفى عبد العالم وقدم البروفيسور عبد السلام نور الدين بحثاً بعنوان «التسامح واللاتسامح في التراث الإسلامي ». كما تحدث الأستاذ عبد الحسن الأمين رئيس تحرير مجلة « النور»، وقدم مداخلات لكل من د. بهجت الراهب و د. محمد الهاشمي رئيس تحرير جريدة «المستقلة» والبروفيسور خليل هندي ود. آدم بقادي ود. فضيل حماع والأستاذ مختار بدري.

وتحدث في المحور الثالث د. بهجت الراهب فألقت بحثاً عن التسامح الديني وألقي بالنيابة بحث الأستاذ عبد الرحمن النعيمي الذي لم يستطع الحضور والذي ألقته الأستاذة سناء الجبوري. وتحدث في هذا المحور د. محمد الهاشمي الحامدي والأستاذ عبد السلام حسن والأستاذة ساهرة كاظم ود.جاسم معروف ود. علي الربيعي. وخلال الجلسات وما بينها تقدم عدد من المشاركين بمداخلات وحوارات وأسئلة للسادة المحاضرين في أجواء من النقاش والجدية، خصوصا وان الجميع أكدوا غياب مبدأ التسامح في الواقع العملي، وهو يتطلب من النخب العربية أن تبذل جهدها لتعميم ونشر قيم التسامح لكي تسود أخلاقيا وعلى الصعيد السياسي والديني والاجتماعي، وضمن تشريعات وقوانين لتصبح بالتراكم في تطبيقها جزء من حياة المجتمع. وشارك الشيخ راشد الغنوشي والسيد الدكتور محمد بحر العلوم في الإجابة على الأسئلة والتعقيبات.

واختتم أعمال الملتقى في الجلسة الختامية الدكتور عبد الحسين شعبان الذي لخص الأبحاث والمداخلات المقدمة وشكر الحاضرين على مشاركتهم. ومن الجدير بالذكر إن محطة تلفزيون «إم بي سي » وإذاعة «سبكتروم » والعديد من الصحافة العربية قد غطت الموضوع إعلاميا وحضر العديد من الصحفيين بصفة مراقبين. ويذكر أن المنظمة في بريطانيا كانت قد نظمت حفل استقبال للمشاركين عشية الملتقى. ويعتبر الملتقى الذي ستصدر أعماله في كتاب تقليداً سنويا للمنظمة، وقد سبقته أربعة ملتقيات فكرية كان الأول عام ٩٢ بعنوان « الحوار العربي – الكردي في إطار حقوق الانسان ». أما الملتقى الثاني عام ٩٣ فكان بعنوان «حرية التعبير وحق المشاركة السياسية في الوطن العربي ». وحمل الملتقى الثالث عام ٩٤ اسم «الثقافة والمثقفون وحقوق الانسان ». ووسم الملتقى الرابع عام ٩٥ بـ « المرأة وحقوق الانسان ». هذا وقد أرسلت رسائل تحية الى الملتقى من قبل الأستاذ محمد فايق، الأمين العام للمنظمة من القاهرة، ود. احمد الموسوي أمين سر الجمعية العراقية لحقوق الانسان، ود. محمد

المسفر من قطر والدكتور جورج جبور من سورية، ود. آمـــال ســـيد أحمـــد، والأستاذة فاطمة إبراهيم.

»

التسامح »
النخب العربية ومبدأ التسامح، وحقوق الانسان

الأستاذ أديب الجادر – رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان

لقد اهتمت الأمم المتحدة منذ تأسيسها بالتسامح، فقد جاء في ديباجة ميثاقها «وقد آلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره ... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا بالتسامح وان نعيش معاً في سلام وحسن جوار».

كما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الانسان « يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضا بروح الإخاء» وان لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير وان « التربية يجب أن تهدف الى تنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ».

وقد تطور مفهوم التسامح على مدي أربعة عقود عبر الإعلانات والاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة في ميدان حقوق الانسان ومن أبرزها:

- العهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية.
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية.
- الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.
- إعلان مبادئ بشأن التسامح الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو).

ففي الإعلان بشان القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، جاء في ديباجته « إن من الجوهري تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام في الشؤون

المتصلة بحرية الدين أو المعتقد». كما جاء في المادة الأولى من الإعـــلان «لا يجوز تعريض أحد لقسر يحد من حريته في أن يكون له ديـــن أو معتقـــد مـــن اختياره» . وجاء في المادة الخامسة من الإعلان نفسه « يجب أن يحمى الطفل من أي شكل من أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد ويجب أن ينشأ على روح التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب، والسلم والاخوة العالمية، واحترام حرية الآخرين في الدين أو المعتقد، وعلى الوعي الكامل بوجوب تكوين طاقته ومواهبه لخدمة أخيه الانسان».

أما إعلان المبادئ بشان التسامح والصادر في ١٦ نـــوفمبر ١٩٩٥ عـــن الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام لليونسكو فقد جاء فيه « إن التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبيـــر وللـــصفات الإنسانية لدينا ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتـــاح والاتـــصال وحريـــة الفكـــر والضمير والمعتقد. انه الوئام في سياق الاختلاف وهو ليس واجبنا أخلاقيـــا فحـــسب وإنما هو واجب سياسي وقانوني ». والتسامح يعني «اتخاذ موقـــف إيجـــابي فيـــه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الانسان وحرياته الأساسية ».

ويؤكد الإعلان إن التسامح «مسؤولية تشكل عماد حقوق الانسان والتعددية (بمـــا في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القانون وهو ينطوي على نبذ الدوغماتية والاستبدادية، والتسامح يعني «ان المرء حر في التمسك بمعتقداتـــه وانـــه يقبـــل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم، والتسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم فـــي مظهرهم وأوضاعهم ولغاتهم وسلوكهم وقيمهم لهم الحق في العيش بسلام».

وقد يتجسد عدم التسامح «في تهميش الفئات المستضعفة، واستبعادها مـــن المشاركة الاجتماعية والسياسية، وممارسة العنف والتمييز ضـــدها». ويـــشير الإعلان الى أهمية التسامح في العصر الحديث « فهذا العصر يتميـــز بعولمـــة الاقتصاد وبالسرعة المتزايدة في الحركة والتنقل والاتصال، والتكامل والتكافل، وحركات الهجرة وانتقال السكان على نطاق واسع، والتوسع الحضري وتغييـــر الأنماط الاجتماعية. ولما كان التنوع ماثلا في كل بقعة من بقاع العـــالم، فـــان تصاعد حدة عدم التسامح والنزاع بات خطرا يهدد ضمنا كل منطقة».

كما يشير الإعلان الى أن «التسامح ضروري بين الأفراد وعلـــى صـــعيد الأسرة والمجتمع المحلي وان جهود تعزيز التسامح وتكوين المواقف القائمة على الانفتاح وإصغاء البعض للبعض والتضامن ينبغـــي ان تبـــذل فـــي المـــدارس والجامعات» ويؤكد الإعلان على «ان التعليم هو انجح الوسائل لمنع اللاتسامح. وأول خطوة للتعليم في مجال التسامح هي تعليم الناس الحقوق والحريات التـــي

يتشاركون فيها وذلك لكي تحترم هذه الحقوق والحريات. فـضلا عـن تعزيـز عزمهم على حماية حقوق وحريات الآخرين، كما شجع الإعلان على «اعتمـاد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح تتنـاول أسـباب اللاتـسامح الثقافيـة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، أي الجـذور الرئيـسية للعنـف والاستعباد». وأشار الإعلان الى وجوب مقاومة « تأثير العوامل المؤديـة الـى الخوف من الآخرين واستعبادهم ومساعدة النشء على تنميـة قـدراتهم علـى استقلال الرأي والتفكير النقدي والتفكير الأخلاقي ».

وحث الإعلان الدول الأعضاء على الاحتفال باليوم الـسادس عـشر مـن نوفمبر من كل سنة كيوم دولي للتسامح. وقد يكون مفيدا ان يصدر عن نـدوات المنظمة العربية لحقوق الانسان وكافة فروعها ومنتسبيها دعوة للاحتفال بيـوم التسامح في كل عام.

والتسامح ليس بعيدا عن تراثنا وهو واجب أخلاقي وديني، فالقرآن الكـريم يحث على التسامح بأشكال مختلفة:

«خذ العفو، وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين » (الأعراف:١٩٩).

«فاصفح الصفح الجميل» (الحجر:٨٥).

«فمن عفا واصلح فأجره على الله انه لا يحب الظالمين، ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور ». الشورى: ٤٠،٤٣).

« وان تعفوا وتصفحوا وتغفروا فان الله غفور رحيم» (التغابن: ١٤).

« ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفأنت تكره الناس حتـى يكونوا مؤمنين » (يونس:٩٩).

« لا إكراه في الدين » (البقرة: ٢٥٦).

«وامرهم شورى بينهم..» (الشورى: ٣٨).

«وشاورهم في الأمر» (آل عمران:١٥٩).

«فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر» (الغاشية: ٢١، ٢)،

«إنا أنزلنا عليك الكتاب للناس بالحق فمن اهتدى فلنفسه ومن ضـل فإنمـا يضل عليها وما أنت عليهم بوكيل ».(الزمر:٤١).

لقد بقينا لفترة طويلة نردد أن التقدم حتمي والنهضة آتية لا ريب فيها، ولكن الواقع المر الذي نعيشه يشير الى غير ذلك، فلا نهضة دون عمل جاد وبـدون كلل ولا نهضة بدون مشاركة الجميع في المسؤوليات السياسية والاقتصادية عن طريق الديمقراطية والتعددية. ولا ديمقراطيـة بـدون مؤسـسات: الأحـزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية ومنظمات حقوق الانسان والصحافة الحـرة وغيرها. ولا تسامح في بلد لا يطبق الديمقراطية ولا يحترم حقوق الانسان.

ولا تنمية بدون المشاركة الشعبية في التنمية. واحترام حقوق الانسان عامل في التنمية الحقيقية. وتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ والصادر عن برنـــامج الأمم المتحدة للإنماء يبرز أن النمو الاقتصادي يجب أن يتيح خيارات أوسع لكل إنسان وليس خيارات محدودة لبعض الناس أو خيارات متعددة لعدد من الناس.

وإذا كانت حقوق الانسان والتنمية المستديمة والديمقراطيـــة متداخلـــة مـــع بعضها وأي تقدم في أي منها يقود الى التقدم في الجبهتين الأخريين فان التسامح ركن أساسي في كل منها ولا سيما في وطننا الكبير، ونظرة على ما يجري في العراق والسودان والصومال والجزائر وبقية الأقطـــار تثيـــر الحـــزن وربمـــا الاكتئاب، ولذا فقضية التسامح قضية لا تقبل التأجيل والعمل هنا يجب أن يكون على جبهات ثلاث:

الأولى: هي العمل التشريعي. أن الحقوق والمسؤوليات المتعلقـــة بالتـــسامح راسخة في الوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ويجب حث الحكومات على التصديق على هذه المواثيق.

الثانية: هي التربية، إذ يجب أن تسهم السياسات والبـــرامج التعليميـــة فـــي تعزيز التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد وكذلك بين الجماعـــات الاثنيـــة والاجتماعية والدينية. والتربية تبدأ في البيت ثم في رياض الأطفال وفي كافـــة مراحل الدراسة الأخرى ويجب ان تعمل على خلق جو من التسامح.

الثالثـــة: هي الممارسة، فلن نتعلم التسامح إلا بالممارسة على مستوى الدولة والمجتمع. والتسامح كالسباحة لا يمكن تعلمها إلا بالممارسة. وما اســـهل تعلـــم السباحة في الهواء ولكن عند النزول في الماء وبدون تدريب يغرق الكثيرون.

والتسامح بحاجة الى الإرادة والرغبة الصادقة للتعامل مـــع الغيـــر بـــروح إنسانية على المستوى الدولي والمحلي والشخصي.

فحين تطلب الدول الصناعية من الدول النامية إجراء إصـــلاحات هيكليـــة مالية واقتصادية فعليها أن تساهم في الأعباء التي تتحملها الدول النامية نتيجـــة تكييف هيكلها الاقتصادية وان تلغي الديون الخارجية لهذه الدول أو قسما منهـــا. وما طبقت دولة نامية وصفة صندوق النقـــد الـــدولي إلا وقامـــت مظـــاهرات واحتجاجات شعبية سميت ثورة الخبز أو ثورة الجياع.

أما على المستوى المحلي فعلى الدولة إيقاف القمع واحترام حقوق الانـــسان والانتقال الى الديمقراطية عبر الحوار والتعددية والشفافية والمساءلة.

وإذا كان تعليم الحكومات التسامح سيأخذ بعض الوقـــت فلنبـــدأ ممارســـة التسامح في مؤسسات المجتمع المدني. ولنحول هذا الكلام الى واقع.

أسئلة العقل والنظرة إلى (الآخر)

د. عبد الحسين شعبان

يثير مفهوم التسامح Tolerance تداعيات مختلفة سواء على النطاق الفكري أو على صعيد الواقع العملي، خصوصاً وقد كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة. وقد أعلنت الأمم المتحدة أن العام ١٩٩٦ سيكون عام التسامح على المستوى الدولي. وحث (إعلان المبادئ بشأن التسامح) الصادر عن منظمة اليونسكو (الدورة الثامنة والعشرون ١٦ نوفمبر ١٩٩٥)، على الاحتفال بيوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام كيوم دولي للتسامح. ودعا لاعتماد أساليب منهجية وعقلانية لتعليم التسامح تناول أسباب اللاتسامح الثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية، أي الجذور الرئيسية للعنف والاستبداد.

إن إعلان المبادئ، بشأن التسامح يعني في جملة ما يعنيه أن المجتمع البشري، بحاجة إلى نشر وتأصيل قيم التسامح كمنظور إنساني وأخلاقي، لا يمكن تقدم المجتمع الدولي والانساني وخروجه من غلوائه الحالية إلا بتعميم فكرة قبول الرأي الآخر، حتى وإن تناقض مع راي (الجماعة) خصوصاً وأنه حاجة ماسة وليس ترفاً فكرياً، فنقيضه هو (اللاتسامح) أي التعصب والاستئثار ورفض الآخر. وبلغة السياسة اتساع دائرة العنف ومصادرة الرأي والاستبداد على المستوى الحكومي وتفاقم ظاهرة التطرف والعنف وتحريم وتجريم الرأي الآخر وفرض الرأي بالقوة خارج السلطة.

التسامح دولياً

سعت الأمم المتحدة منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ في مؤتمر سان فرانسيسكو إلى تعميم فكرة التسامح وقد نص ميثاقها على ذلك في ديباجته حين جاء فيه (نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية وبكرامة الفرد وقدره في سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا وأن

نعيش معاً في سلام الفرد وقدره في سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ أنفسنا وأن نعيش معاً في سلام وحسن جوار).

وحين صدر الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨، الذي يعتبر وثيقة دولية ذات قيمة حضارية، أكد على مبدأ التسامح فنصّت مادته الأولى على ما يلي: «يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء». وذهبت المادة السادسة والعشرون، الفقرة الثانية، إلى تأكيد حق التعليم مشيرة إلى أن هدف التربية هو إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية...

وخلال العقود الخمسة الماضية دخل مفهوم التسامح في العديد من الوثائق الدولية وبخاصة التعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية، والتعهد الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادران عام ١٩٩٦ من الأمم المتحد. وتناولته الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية مناهضة التعذيب والإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، الذي أكد في ديباجته (أنه من الجوهري تعزيز التفاهم والتسامح والاحترام في الشؤون المتصلة بحرية الدين أو المعتقد ونصت المادة الخامسة على حماية الطفل من (أي شكل من أشكال التمييز على أساس الدين أو المعتقد ويجب أن ينشأ على روح التفاهم والتسامح والصداقة بين الشعوب والأمم والأخوة العالمية واحترام الآخرين في الدين أو المعتقد وعلى الوعي الكامل بوجوب تكوين طاقته ومواهبه لخدمة أخيه الإنسان) ويعتبر (إعلان المبادئ بشأن التسامح) الصادر عن منظمة اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة) تطوراً دولياً مهماً بخصوص فكرة التسامح فقد بحث في موضوع فكرة التسامح حين أشار إلى أن (التسامح يعني الاحترام والقبول والتقدير للتنوع

الثري لثقافات عالمنا ولأشكال التعبيـــر وللـــصفات الإنـــسانية لـــدينا، ويتعزز هذا التسامح بالمعرفة والانفتاح والاتـــصال وحريـــة الفكـــر والضمير والمعتقد). ويمضي الإعلان لتفسير مفهوم التـــسامح فيقـــول (إنه الوئام في سياق الاختلاف وليس واجباً أخلاقيـــاً فحـــسب، وإنمـــا واجب سياسي وقانوني) ويضيف إلى أن التسامح يعني (اتخاذ موقـــف إيجابي فيه إقرار بحق الآخرين في التمتع بحقوق الإنـــسان وحرياتـــه الأساسية) ثم يؤكد أن التسامح (مسؤولية تشكل عماد حقـــوق الإنـــسان والتعددية (بما في ذلك التعددية الثقافية) والديمقراطية وحكم القـــانون، وهو ينطوي على نبذ الدوغمائية والاستبدادية... إن المرء حـــر فـــي التمسك بمعتقداته وأنه يقبل أن يتمسك الآخرون بمعتقداتهم. والتـــسامح يعني الإقرار بأن البشر المختلفين بطبعهم وفي مظهرهم وأوضـــاعهم وسلوكهم وقيمهم لهم الحق في العيش بسلام) ويشير الإعلان إلـــى أن الخطوة الأولى لتعميم مبدأ التـــسامح هـــي (تعلـــيم النـــاس الحقـــوق والحريات التي يتشاركون فيها وذلك كي تحترم هذه الحقوق والحريات فضلاً عن تعزيز عزمهم على حماية حقوق وحريات الآخرين).

إشكاليات التسامح

لا تبدو مسألة التسامح (إشكالية) حقيقية في المجتمعات المفتوحـــة وإن كانت تعثرها بعض الإرهاصات والانتهاكات الصارخة خصوصاً على صعيد الواقع الفعلي. فكل إنسان (فرد) هو موضوع تسامح كـــل فرد (آخر). فقد وصلت تلك المجتمعات إلى نوع من التـــضامن بعـــد معاناة طويلة وحروب طاحنة لتدخل مرحلة التسامح وتتعامل به كأمر واقع بل لا غنى عنه لاستمرار تطور المجتمـــع، كمنظومـــة فكريـــة وأخلاقية سواء على الـــصعيد الـــسياسي أو الـــديني أو المـــذهبي أو الاجتماعي أو الثقافي. ولكن للأسف الشديد فإن (التـــسامح) كمفـــاهيم وحقوق، ناهيكم عن كونه ممارسة ما زال غائباً في عالمنـــا العربـــي والإسلامي.

إن غياب التسامح يعني انتشار ظاهرة التعصب والعنف وسيادة عقلية

التحريم والتجريم، سواء على الصعيد الفكري أو السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو ما يتعلق بنمط الحياة. ففكرياً يعني عدم التسامح حجب وتحريم حق التفكير والاعتقاد والتعبير، بفرض قيود وضوابط تمنع ممارسة هذا الحق، بل تنزل أحكاماً وعقوبات بالذين يتجرؤون على التفكير خارج ما هو سائد. وسياسياً فإن اللاتسامح يعني احتكار الحكم وتبرير مصادرة الرأي الآخر سواء باسم القومية أو الصراع العربي – الاسرائيلي أو الطبقية والدفاع عن مصالح الكادحين أو الدين، لإسكات أي صوت ولتسويغ فكرة الاستئثار وادعاء امتلاك الحقيقة.

ودينياً: فإن عدم التسامح يعني منع الاجتهاد وتحريم بل تكفير أي رأي حر بحجة المروق في ظل تبريرات ديماغوجية وضبابية، تمنع الحق في إعطاء تفسيرات مختلفة، خصوصاً ضد ما هو سائد وأحياناً تزداد اللوحة قتامة في ظل الدين الواحد عبر التمترس الطائفي أو المذهبي في محاولة لإلغاء الفرق والمذاهب والاجتهادات الفقهية الأخرى، بل فرض الهيمنة عليها بالقوة.
ولا أظن أن مجتمعاً بدون اختلاف أو معارضة أو انقسام في الرأي. بل أستطيع القول أن مجتمعاً بدون اختلاف أو تمايز أو خصوصيات، هو مجتمع من صنع الخيال، ولا وجود له على أرض الواقع، والتماثل هو ضرب من المحال.

إن هوية المجتمع وكيانه ووحدته وتماسكه لا تنفي الصراع والاختلاف والتنوع والتعددية. والاختلاف هو أحد عناصر يقظة الوعي وأحد أركان تنشيطه بما يساعد على التطور والتجدد. ولا تستقيم هوية (الأنا) من دون هوية (الآخر).

الاختلاف أمر طبيعي في الحياة في الشكل والوضع الاجتماعي واللغة والسلوك والقيم والدين والتوجّه السياسي وغيرها. الاختلاف هو حق أيضاً وإلغاء هذا الحق يسبب الجمود والجدب للمجتمع ويؤدي إلى الاستبداد فيه بتحسس المعنى وتخلق الدلالة.

وإذا كان التمايز سمة ضرورية، فلأنه من طبيعة الأشياء، لكن الإفراط فيه يقود إلى الانغلاق والتعصب والابتعاد عن الأصل ليتم التمسك (بالخصوصية) الضيقة، لدرجة يصبح الآخر مدعاة للبغضاء والحقد والتجاهل حد التصفية أحياناً. إنه الانغلاق بعينه والارتياب من الآخر بحجة المحافظة على الذات وليس التفاعل مع (الغير) وهكذا تحل الهوية الجزئية، للحزب، للطائفة، للمذهب،

محل الهوية العامة. ويصبح التاريخ (الخاص) هو التاريخ الشرعي والمشروع وربما الوحيد، وما عداه هو من صنع الأعداء.

واجتماعياً: فإن عدم التسامح يعني فرض نمط حياة معينة بغض النظر عن التطورات العاصفة التي شهدها العالم، لأنماط متنوعة، مختلفة، متداخلة، متفاعلة، وأحياناً يتم التخندق بسلوك وممارسات عفا عنها الزمن وأصبحت من تراث الماضي.

وثقافياً: فإن اللاتسامح يعني التمسك بالقيم والمفاهيم القديمة والتقليدية ومحاربة أي رغبة في التجديد، أو أي شكل أو نمط للتغير، حتى إن الشعر الحديث يصبح (بدعة وضلالاً) بل ضد التراث والتاريخ وربما مؤامرة كبرى تستحق رجم ومعاقبة القائمين عليه.

وإزاء الانغلاق وعدم التسامح الذي يسود عالمنا العربي والإسلامي، ورغم بعض الإرهاصات الجديدة، نرى العالم يسعى لتوسيع التسامح حقوقياً بعد أن جرى تعميمه أخلاقياً، بحيث تشتمل الدعوة للدفاع عن أولئك اللامتسامحين أو الذين ينشرون ويروجون لإيديولوجيات اللاتسامح التوتاليتارية. ورغم أن هذه الفكرة تثير نوعاً من النقد في الغرب حالياً، لأن هناك من يعتبرها خطراً على فكرة التسامح ذاتها، بل وتدميرها للحرية، لكن كارل بوبر، يجيب بأن علينا عدم الانخداع بذلك الشعور الغريزي بأننا على صواب دائماً. وجرى نقاش بهذا الخصوص لدى فوز الإسلاميين في الجزائر، الذين أعلنوا، بأنهم سيئدون الديمقراطية، التي وصلوا بواسطتها إلى السلطة، وهو ما أعطى مبرراً (لكنه غير مقبول وغير شرعي) للعسكر للقيام بانقلابهم بحجة حماية الديمقراطية المهددة على أيدي من حصل على الأغلبية.

التسامح إسلامياً

أكدت الشريعة الإسلامية على ما يفيد معنى التسامح. وإن لم يرد ذكر التسامح كمصطلح في القرآن الكريم. ولكن جاء بما يقاربه أو يدل على معناه حين تمت الدعوة إلى التقوى والتشاور والتآزر والتواصي والتراحم والتعارف، وكلها من صفات (التسامح) مؤكدة حق الاختلاف بين البشر. والاختلاف آيات بيّنات وإن كان لا يلغي الائتلاف.

وجاء في الآية الكريمة «سورة الروم: ٢٢» (واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) وأكد القرآن الكريم في آيات كثيرة على (اختلاف الشعوب والقبائل) «الذكر والأنثى» وغيرها من المعاني. وجاء في سورة يونس: ٩٩ (ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين). أما سورة البقرة: ٢٥٦ فقد أكدت أن «لا إكراه في الدين». وجاء في سورة الغاشية ٢١ و ٢٢ (فذكّر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمصيطر). وورد في سورة الزمر: ٤١ (إنا أنزلنا عليك الكتاب للناس بالحق، فمن اهتدى فلنفسه ومن ضلّ فإنما يضلّ عليها وما أنت عليهم بوكيل).

إن هذه المعاني بحاجة إلى تفكر وقراءة جديدة للتراث خصوصاً في ظل تطبيقات وممارسات تعكزت على «الإسلام» في الماضي والحاضر، لغرض الرأي الواحد وتحريم الاختلاف ونفي الآخر. ولو لم تتبدل الأشياء وتختلف لما كان ثمة تطوّر وتجدد وتغيير.

في معنى التسامح

إن فكرة التسامح تعني القدرة على تحمل الرأي الآخر والصبر على أشياء لا يحبها الإنسان ولا يرغب فيها، بل يعتبرها أحياناً مناقضة لمنظومته الفكرية والأخلاقية، ذلك أن قبول مبدأ التسامح وفكرة التعايش يعني تجاوز سبل الانقسام الذي يقوم على أساس الدم أو الرابطة القومية أو الدين أو الطائفة أو العشيرة أو غيرها من الناحية النظرية والأخلاقية على أقل تقدير.

ومبدأ التسامح يعني التعايش على نحو مختلف، سواء بممارسة حق التعبير عن الرأي أو حق الاعتقاد أو حق التنظيم أو الحق في المشاركة السياسية. وهي الحقوق والحريات الأساسية بعد حق الحياة والعيش بسلام، المحور في فكرة حقوق الإنسان، التي تطورت منذ الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ وقبلها الدستور الأمريكي عام ١٧٧٦. وذلك بتأكيد حق كل فرد بأن لا يكون قيد على حريته إذا احترم حريات وحقوق الآخرين ولم يتجاوز عليها.

إن قبول التعايش والتسامح، يعني الموافقة على ما هو مشترك حتى وإن كان في نظر الآخر غير أخلاقي أو حتى أقرب إلى فكرة الشر إن لم يكن شراً بالفعل. وبهذا المعنى فإن مبدأ التسامح هو فكرة أخلاقية ذات بعد سياسي وفكري

إزاء المعتقدات والأفعال والممارسات. ونقيض فكرة التسامح هو اللاتسامح، أي التعصب والعنف ومحاولة فرض الرأي ولو بالقوة.

لقد عالج ابن سينا مسألة الشر بقوله: «لا يوجد الشر إلا في عالم الأرض والفساد» وفسر ذلك بأن الشر «قليل وجزئي» ولكنه ضرورة من أجل «الخير» الكثير والعميم والدائم بل والكلي... ولكن الشر لا يوجد بذاته، هكذا فالخير والحالة هذه لا يعود خيراً لذاته وإنما بنسبته إلى الشر. الشر يتولد عن الخير ويشكّل من ثم شرطه ومقوماً من مقوماته.

وفي حقيقة تطور مبدأ التسامح لم يعد لدى العالم المتحضر والإنسان المتمدن أية أوهام بأن الفكرة هي مجرد وازع أخلاقي فحسب، بل إنها أصبحت أقرب إلى الواجب، القاعدة الواجبة الاحترام في عالم أو مجتمع متنوع، مختلف ومتناقض.

ويمكن القول إن في كل إيديولوجية ثمة مقدار من التبرير والسفسطة يتطلبها البناء الفكري والدفاع عن المواقف والآراء، التي لا تخلو من ضرب من الاستبداد والذود عن العقيدة، بل والتعصب الذميم والانغلاق ونفي الآخر. ويصل المر كلما كانت المغالاة لفرض المعتقد بالقوة حد ممارسة الإرهاب، الذي يصبح الحوار مجرد رغبة من (الآخر) لخرق السنن والشرائع والمحرمات؟ في حين أن سلوك الباحث يختلف عن سلوك الداعية السياسي. فالباحث مشغول بالحقيقة التي يريد إظهارها بغض النظر عن الإيديولوجيا والعقيدة السياسية. وهو ينظر إلى النص كفعل إبداعي وإنساني بعيداً عن التقديس بخلاف العقائدي والداعية السياسية الذي ينظر إلى النص كفعل مقدس بحد ذاته يريد تكييف وتفسير الظواهر وفقاً للنصوص.

وقد دافع جون لوك عن مبدأ التسامح الديني بالإشارة إلى أن كل البشر يمتلكون الحق في الحرية الطبيعية، ولكنها حرية مشروطة بالأخلاق وبالقانون الطبيعي. ويعتبر لوك العقل قانون الطبيعة وليس هو الذي يعلمنا هذا القانون. ولهذا فالقانون الطبيعي هو في الأصل عقلاني. أما الضوابط في السلطة السياسية على الحرية الطبيعية (أساس الحريات) فإن ثمة ثلاث مؤسسات ضرورية لامتلاك تلك الحقوق، على الآخرين احترامها، وهي: المؤسسات التي تحدد الحقوق (السلطة التشريعية) والمؤسسات التي تفصل في النزاعات (السلطة

القضائية) والمؤسسات التي تفرض العقوبات على خارقي الحقوق (السلطة التنفيذية) وهي الفكرة التي أصبحت متداولة باسم الفصل بين السلطات الثلاث. وهناك من يضيف إليها سلطة رابعة هي الصحافة في الأنظمة الديمقراطية.

أما فولتير فقد أجاب عن سؤال ما هو التسامح؟ بالقول: «إنه نتيجة لكينونتنا البشرية. إننا جميعاً نتاج الضعف: كلنا هشون وميّالون للخطأ، لذا دعونا نسامح بعضنا البعض. ونتسامح مع جنون بعضنا البعض بشكل متبادل، وذلكم هو المبدأ الأول لقانون الطبيعة». ثم يضيف إن التسامح هو «المبدأ الأول لحقوق الإنسان كافة». وقصد فولتير من ذلك أن التسامح ينبغي أن يكون متبادلاً ومتقابلاً بين الفرقاء، دينياً وسياسياً واجتماعياً وقومياً... إلخ.

ورغم أن نفوذ الرأي العام في المجتمعات المفتوحة وبخاصة في الغرب، يحول دون إعادة تكرار فظاعات الماضي حيث الاحتراب الطائفي والديني والقومي والسياسي والانقسامات الحادة، إلا أن ذلك لم يمنع أنظمة شمولية في أوروبا صعدت إلى السلطة، لم تترك مبدأ التسامح وراء ظهرها فحسب، بل قامت بانتهاكات جسيمة «فليلة الخناجر الطويلة» التي شهدت مجزرة «النازيين» الأعوان على يد هتلر كانت تمهيداً للحرب العالمية الثانية وصعوداً فيها. ومحاكمات ستالين المثيرة في أواسط الثلاثينات شهدت تصفيات بشعة ضد الحرس القديم والشيوعي، تمهيداً لترسيخ عبادة الفرد وإلغاء أي هامش للتسامح، ولعل ما شاهدناه في مجازر البوسنة والهرسك والشيشان خير دليل على أن التسامح لم يكن يحظى بالاحترام حتى في ظل نظام دولي جديد ينبغي أن يكون فيه. وتجربة حصار الشعب العراقي طيلة خمسة أعوام ونيف تؤكد أن التسامح لا يقصد منه شعوب وحضارات وأمم أخرى، حتى وإن ارتكب حكامها آثاماً، فكأن الشعب العراقي هو الجاني، أما المرتكب الحقيقي والفاعل الأصلي، فقد ظل طليقاً في حين أن الشعب يسدد الفاتورة مرتين وكأنه بين سندان الحصار ومطرقة النظام.

في العراق لم يكتف الحاكم بإدخال البلاد في كارثتين وطنيتين وقوميتين الأولى الحرب العراقية – الإيرانية والثانية غزو الكويت، بل بالضد من مبدأ

التسامح طرد نحو ٣٠٠ ألف مواطن بدوافع انتقامية طائفية أو أثنية وبالحجة ذاتها رش غاز الخردل على حلبجة وقاد عمليات تطهير عرقي في الأنفال الذائعة أو السيئة الصيت وفعل بحق البشر والبيئة في الأهوار ما يؤكد الطلاق الكامل مع مبدأ التسامح، هذا مع خصوم وربما أعداء وهو المنهج ذاته مع الأصدقاء والمريدين (الأعدقاء). فبعرس واحد للدم تمت تصفية القيادات البعثية بفرح غامر مثلما فعل منغستو هيلا مريام برفاقه في أثيوبيا، وشهدت اليمن أحداثاً مماثلة عام ١٩٨٦ وبعد الوحدة المنشودة عام ٩٤ - ١٩٩٥، كما عرف الأكراد بعد تجربتهم الفتية عمليات تصفية لنحو ثلاثة آلاف شخص، بغياب مبدأ التسامح.

إن الدفاع عن قيم التسامح هو دفاع عن قيم الديمقراطية، فالتسامح باعتباره قيمة من أسمى القيم الإنسانية وتعطي القدرة على احتمال وقوع الخطأ والقبول بالتعايش (حوار الأضداد) وبمسافة منتصف الطريق والاحتكام إلى العقل والإصغاء إلى الرأي العام وبذلك توسيع وتعميق لفكرة الديمقراطية ومؤسساتها.

والفعل هو الدليل والبرهان وقد ذهب ديكارت إلى القول إن العقل أعدل الأشياء بين الناس، بمعنى من المعاني فالعقل يثير أسئلة قد تكون مقلقة أو يثير تساؤلات تقترب من الشكوك الموسوسة. وإذا كان الغزالي قد تكلم عن الغيب، فإن ابن سينا طرح أسئلة ذات بعد فلسفي تتعلق بالوجود بالقول: «لم حلّت النفس بالبدن؟ وما الغاية من هبوط الإنسان من الفردوس (الإلهي) إلى الأرض؟ ولما أتت النفس من العالم الآخر إلى عالمنا هذا وإن كانت لا بد عائدة إلى العالم الذي صدرت عنه راجعة إلى ربها وبارئها؟» أتلك حكمة أم مشيئة يوم يخلق الناس وعلى جانبيهم التقوى والفجور؟ ليختاروا ثم يعود الخالق ليحاسبهم إن اختاروا طريق الضلال؟

يقول فولتير: «إننا قابلون للوقوع في الخطأ.. إننا كائنات بشرية وغالباً ما نخطئ.. ولهذا فهو يتوصل إلى ضرورة التسامح وإن الاجتهاد أمر نسبي قابل للخطأ أيضاً. وبهذا المعنى فالآراء متساوية لأنها كلها قابلة للخطأ مثلما هي قابلة للصواب. ويصيغ الفكرة على النحو التالي «قد أكون على خطأ وأنت على صواب» وإذا قال الطرفان هذا القول فسيكون ممكناً الوصول إلى التسامح المتبادل وإلى الديمقراطية المنشودة والعقلانية المبتغاة وبالتالي إمكانية تصحيح

الأخطاء.

في التراث الإسلامي بغض النظر عن أمثلة اللاتسامح التي جعلت الحلاج يهيم في الأرض مردداً «اقتلوني.. فتؤجروا وأستريح» فهناك من يقر الاختلاف في المسائل الفرعية وهناك من يذهب أبعد من ذلك حين يقره في المسائل العقائدية الأصولية. فكل مجتهد مصيب في اجتهاده وإن لم يصب في حكمه وقد ذهب الإمام الشافعي للقول «رأيي على صواب ولكنه يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ ولكنه يحتمل الصواب».

وقديماً قيل قد يصيب الناظر وجهاً من وجوه الحقيقة وهو ما ذهب إليه ابن رشد حين قال: إن المذاهب لا تتباعد كل البعد عن بعضها حتى يبدع أو يكفر بعضها بعضاً، ولهذا فإن فرق تباين الاجتهادات واختلاف التفسيرات إنما يدل على تباين الطرق الموصلة إلى الحقيقة والطريق إلى الحق ليس واحداً، بل كثير وهو الأمر الغائب في واقعنا الحاضر الشديد الالتباس والبعيد عن قيم التسامح.

إن الفرضيات الفكرية لمبدأ التسامح تقوم على ما يلي:

١ – فكرة الخطأ والصواب، أي احتمال الخطأ والصواب للطرفين، وقد يكون كلاهما خطأ فهناك رأي ثالث قد يكون هو الصواب. ولهذا فإن قبول مبدأ التسامح هو الإقرار بمبدأ نسبية المعرفة الذي أخذ به سقراط وطوره فولتير.

٢ – فكرة التفاهم والعقلانية أي النقاش والحوار لتصحيح الأخطاء وبغية الوصول إلى ما هو صحيح وما هو خطأ أو ما هو حقيقي وما هو مزيّف دون الإغراق في البحث عن من هو المخطئ ومن هو المصيب؟

٣ – فكرة الاقتراب من الحقيقة، وهي طريق النقاش لإنضاج وتطوير الأفكار وصولاً إلى الحقيقة ولعل أكبر نقاش تأريخي كان بين انشتاين وبوهر أكبر عالمي فيزياء في العالم وبين ماركس وأنجلز أكبر مفكري الفلسفة الاشتراكية، حيث شهد مناظرات وحوارات، من شأنها جعل الإرادة والأفكار والاستنتاجات أكثر وضوحاً.

٤ – فكرة عدم العصمة من الخطأ، أي أن العلماء والمفكرين هم كذلك يخطئون بل يكونون قد أخطأوا أكثر من مرة في القضايا العملية وفي التجارب الحقلية أو في مستوى الأخلاق أيضاً. يقول سقراط: كن حكيماً واعرف نفسك،

اعرف أنك لا تعرف. إن مبدأ التسامح يتخذ منابع متعددة دينية وعرقية وأخلاقية واجتماعية وفكرية وفلسفية، لكنه يواجه عقبات اللاتسامح بسبب التعصب الذي يتخذ أحياناً شكل حروب أو عدوان أو أعمال إبادة أو انتقام أو تحريم آراء أو تجريم وجهات نظر أو تكفير فكر، بل إنه يمتد إلى الحياة الشخصية ليقف حائلاً أمام الشريك والزوج والأهل: هل أعدنا النظر؟ وهل أحكمنا العقل؟ وإذا كان دعاة التسامح قليلين أو هكذا توحي عوامل الكبح، «فلا تستوحشوا طريق الحق لقلة سالكيه» كما يقول الإمام علي ابن أبي طالب.

السيد الدكتور محمد بحر العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

الإنسان الحضاري يخلق مجتمعاً حضارياً، والإنسان المتطور نحو الأفضل، يستطيع أن يبني كياناً راسخاً لأمته، والإنسان المؤمن بحق الآخرين يحمي الحرية التي منحها الله لعباده. هذه حقائق ثابتة لا يمكن نكرانها وتجاوزها، والتستر عليها، إذا أردنا بناء مجتمع صالح يتوفر فيه الخير والكرامة للإنسان، بعيداً عن الدكتاتورية والاستبداد والتخلف الحضاري.

في حياتنا المعاصرة تعيش الأمة في شرقنا العربي محنة طال بلاؤها، وصارت تنتقل من لون إلى لون، ومن مأساة إلى مأساة، والملاحظ أن الجميع ينادي بحقوق الإنسان ويتباكون في نفس الوقت عليها، ولكن من جهة أخرى نرى غالبية المسؤولين العرب بعيدين كل البعد عن مصلحة الشعوب المضطهدة، والتي تعاني من اختناق مرهق جراء كبت الحريات، والاعتداء الصارخ على حقوق الإنسان، وانتهاك قيمه الإنسانية.

في حديثي عن النقاط الثلاث المحددة لي في هذه المداخلة القصيرة أستطيع أن أقول بكل قناعة أن غالبية السلطات التي تحكمنا في هذه الفترة السوداء انطوت تحت قناع الدكتاتورية، والاستبداد الملفع بالهزيمة، والهروب من مواجهة الواقع وهو «الحرية».

ولا شك أن التخلف الذي حصل ويحصل في هذه المفاصل الثلاثة هو نتيجة انعدام الحرية التي هي القيمة الإنسانية التي ينشدها كل إنسان حر من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى، وهو بناء المجتمع الحضاري.

حق الاختلاف والتعددية

وطبيعي أن يكون هناك «اختلاف» في وجهات النظر في كثير من الأمور الحياتية، وعلى مختلف المستويات الفكرية في المجتمع الواحد، إذ ليس من الضروري أن يتفق الكل على برنامج واحد، أو وجهة نظر موحدة، وعند حدوث مثل هذا الاتفاق القسري فهو ظاهرة تدل على أنه مجتمع جامد غير متحرك، لأن حسنة الفكر الاجتهادي عند الإنسان كونه فاعلاً منتجاً تدل على إدراك منفتح مجدد.

وإذا اقتنعنا بصحة القول بأن الاختلاف في جوانبه رحمة، مصداقاً للحديث

المشهور: «اختلاف أمتي رحمة». على فرض صحة هذا الحديث، نستفيد من خلال التمعن فيه أن الاختلاف في الرأي ليس بالضرورة يدل على ضعف الإنسان، إنما العكس يدلنا على قوة المجتمع، شرط أن يكون هذا الاختلاف في مصلحة الأفراد أو الجماعات، ولا يمس مصالحها الأساسية. فالاحترام المتبادل بين الرأي والرأي الآخر يجب أن يتوفر بين الأطراف المتصدية للعمل البناء في سبيل تقويم المجتمع، لأن الوعي الفكري ليس حكراً على جهة دون جهة، مع الاعتراف بتباين كبير في أنماط الأنظمة السياسية المعاصرة نظراً لاختلاف التوجّه في الكيان الحزبي – خاصة –، فالبعض من الأحزاب تتبنى فكرة الحزب الواحد، بينما البعض الآخر يؤمن بالتعددية. ولا شك بأن الفصيل الأول يعتبر الانغلاق الفكري أساساً في تحركه، ولا يفسح لغيره مجال العمل، وهذا هو الجمود الفعلي في إطار التحرك مهما كان نوعه.

أما الفصيل الثاني فهو الذي يؤمن بالتعددية فلا يرى ضرورة الانغلاق على نفسه، إذ ليس من حقه منع الآخرين ممارسة حقوقهم العامة. فالإنسان حر في رأيه سواء أكان على مستوى العقيدة أو غيرها. وكذلك حر في التعبير عنها، وليس لأحد أن يمنعه من ممارسة هذا الحق ما دام لم يضر بمصلحة الآخرين، والضرر يحدده العقل السليم، أو العرف العام. فالله سبحانه لا يكره أحداً على قبول دين معين، وإن كان يؤاخذه على التخلف عنه في الآخرة، أما في الدنيا فهو في سعة من حرية الاختيار، قال تعالى: «وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، إنا أعددنا للظالمين ناراً..»، وأكثر من هذا فقد صرح الله سبحانه بحرية الإنسان في معتقده، حين قال: «لا إكراه في الدين».

وموقف الإمام علي عليه السلام من المعترضين عليه سياسياً – أيام خلافته – وأمام الملاء، فلم يمتعض، ولم يسجن حتى من طرح إشكالاته بطريقة يلحظ عليها الاستخفاف بمقام الإمام.

وإذا كان الإنسان حراً في التعبير عن معتقده، حتى وإن كان مخالفاً للمظهر الديني العام، فمن باب أولى أن يكون حراً في التعبير عن رأيه وأفكاره في أي مؤسسة ضمن إطار المجتمع سواء في المؤسسة الإعلامية، او السياسية أو الحزبية أو التشريعية. نظراً لكون الحرية هي إرادة إنسان واع بين نفي وإثبات في موجود. والموجود هنا المجتمع، والظاهرة هي الحرية، فليس لبنية المجتمع منع ممارسة هذه الظاهرة على كل المستويات، وأعلاها المستوى التشريعي ضمن إطار دستوري.

ويرى البعض من كتابنا أن فكرة الحزاب السياسية إنما هي مفهوم سياسي حديث. لذلك فإن أدبيات الفكر الإسلامي القديم لا تتطرق إلى هذه المسألة بمدلولاتها المعاصرة، وعلماء الإسلام الأقدمون لم يبحثوها ضمن هذا الإطار. ولكننا حين نستعرض التاريخ نجد في خلافة الإمام علي عليه السلام –مثلاً – لم يمنع من بروز رأي مخالف للمركزية الشرعية في الخلافة الإسلامية، ويتجلى ذلك في مواقف متعددة تبنّاها صحابيون فلم يمنعهم الإمام من ممارسة حقهم في إبداء آرائهم، وجمع الناس حولهم – كما أشرنا – ولكن حين تحركوا ضد الشرعية بعملية قتالية خرج لمحاربتهم.

والواقع أننا لا نستطيع أن نقول ابتداءً ومقدماً بأن الاختلاف في الرأي هو خير مطلق أو شر مطلق، وإنما هو خير إذا كان مصدراً للتنوع والإثراء، وسبيلاً إلى إظهار الحق.

وهو شر إن أدى إلى الفرقة وتمزيق الصف، وعلى ذلك فلا مشكلة ولا غضاضة في مبدأ الاختلاف أو تعدد الآراء.

والتعددية السياسية تبتني بالأساس على اختلاف الرأي، فالتعددية الحزبية هي في واقعها اختلاف الرأي في القضية السياسية، وقد أشرنا أن المواطن له رأيه، وله حقه في ممارسة أفكاره، شريطة أن لا يمس بالنظام العام، والأخلاق العامة. وهذا يقوم على مبدأ حق كل إنسان في المشاركة سواء على مستوى الأفراد، أو الجماعات المنتظمة.

ويؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه بعض أعلام المسلمين، منهم الشيخ محمد مهدي شمس الدين – رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في بيروت – إذ يرى في الفقه الإسلامي، والتطبيق التاريخي لهذا الفقه في سنة الرسول وسيرته (ص)، وسيرة الأئمة الطاهرين – سلام الله عليهم– الاعتراف، وإعطاء الشرعية للتعددية.

كما أن الشيخ يوسف القرضاوي – من علماء مصر المعاصرين – يقول في هذا الصدد: «لا يوجد مانع شرعي في وجود أكثر من حزب سياسي داخل الدولة الإسلامية، إذ المنع الشرعي يحتاج إلى نص، ولا نص».

الذي يجب أن نشير إليه أننا مع حق الاختلاف في الرأي، والتعددية، شريطة أن لا يمس أصلاً من أصول الدين، لأنه لا اجتهاد في مقابل النص، أما في غير ذلك فلا مانع من تعدد الرأي في القضية الواحدة ما لم يجرنا إلى غياب جوهر القضية الأساس، وهو نكران ضروري من ضروريات الشريعة الإسلامية، أو ما يدعو إلى تفجير الفتن حينها يحكم العنوان الثانوي بمنع السير في الاختلاف الممزق للامة، وتشتيت وحدتها.

التعايش مع الآخر

إن هذا الموضوع لم يبحثه الإسلاميون ممن بحثوا بعض المواضيع التي اقتضتها السياسة المعاصرة، رغم أنه وجد عملياً في السيرة النبوية، في الخلافات الإسلامية. فالتعايش مع الآخر تارة يكون مع المسلمين فيما بينهم، وأخرى مع غير المسلمين، ولا شك أن التعايش مع المسلمين مهما اختلفوا في وجهات النظر السياسية، أمر ضروري ويقره العقل والمصلحة.

أما إذا كان المقصود به غير المسلمين فقد أقرت السيرة النبوية وخلفائه الراشدين أنهم تعايشوا مع اتباع الديانات الأخرى كاليهودية والنصرانية، وحتى مع بعض القبائل العربية المشركة، اللهم إلا أن تكون في حالة حرب على كيان العقيدة والأمة فحينها يكون من الصعب إقرار مبدأ التعايش مع الآخر وارداً.

تقول بعض المصادر: إن اهل الذمة من المسيحيين والزردشتيين واليهود والصابئين كانوا يستمتعون في عهد الخلافة بدرجة من التسامح لا نجد لها نظيراً في البلاد المسيحية في هذه الأيام، بحيث كانوا أحراراً في ممارسة شعائرهم الدينية، واحتفظوا بكنائسهم ومعابدهم، بل إن بعض المسيحيين كانوا يحتلون أرقى المناصب في الدولة الإسلامية. ليس لأي حكومة أن تمنع أي إنسان يعيش في أرضها ما لم يسبب لها مشاكل تضر بالنظام العام.

إن رسول الله (ص) كاد يوصي بالجار، وحدد الجار إلى أربعين بيت حول بيت الموصي، وقطعاً لم يشر في الحديث إلى مواصفات الجار حتى تنصرف التوصية للجار المقيد بصفة ما، إنما أطلق الجار بدون تحديد. فيكون المراد مطلق الجار صالحاً كان أم غير صالح. فروح التسامح التي يريد الإسلام توفرها عند الفرد مسلماً كان أم غير مسلم هي الأساس في التعامل الإنساني على أن لا يكون مؤذياً يتسرب أذاه إلى الآخرين، حينها يكون دفع الضرر واجباً.

إن الحكومات اليوم في العالم لا بد لها أن تراعي الظروف الموضوعية للمهاجرين والمهجرين، خاصة ممن يضطهدون في أوطانهم من قبل حكوماتهم الدكتاتورية والفاشية فيضطرون لترك أوطانهم إلى بلدان آمنة من الخطر، إن هؤلاء – ونحن منهم – لا بد أن يكون لهم وضع استثنائي يساعدهم على الاستقرار والأمن، لا ينكر أن قوانين اللجوء العالمية ساعدت كثيراً على حماية هذا الصنف المعذب من العراقيين، ولكن لا زالت لم تتمكن من الوقوف بوجه النظام من التمادي المتكاثر بإبادة الإنسان العراقي، وتدمير بنيته التحتية.

أتمنى أن نعمل جميعاً في تحقيق الهدف الأسمى الذي نجاهد من أجله في هذا الزمن الرديء، وهو إعادة الحرية لشعوبنا العربية المؤمنة بأصالتها وعقيدتها وتراثها. والمتمسكة بحق الإنسان في العيش بسلام وأمن واستقرار ومجاهدة الاستبداد، والظلم والدكتاتورية والعنف بكل أنواعه.

وأخيراً لعلنا نستطيع أن نسهم مع أخوتنا المجاهدين في كل مكان بالكلمة الشريفة والمعالجة الموضوعية من الوصول إلى تجسيد آمال الجميع في إيجاد حكم دستوري تعددي ديمقراطي يرسي قواعد العدل، وينهي حالة التخلف السياسي، والله سبحانه ولي التوفيق.

التسامح قيمة إنسانية وأخلاقية وحضارية ودينية

وفوق هذا كله تعليم إلهي

الأب بولص ملحم

والتسامح دليل واضح على الحب النزيه بين البشر وابتعاد صريح عن الحسد الدنيء. وفي الكتاب المقدس في عهده القديم نرى أن الشريعة لم تقتصر فقط على وضع حد للانتقام عهده بسنة العين بالعين (سفر الخروج ٢١/٢٣ - ٢٥) ولكنها أيضاً تنهي عن بغض الإنسان لأخيه الإنسان كما أنها تحرم الانتقام والحقد نحو الغير (سفر الأحبار ١٩/ ٧-١٨). وفي سفر يشوع بن سيراخ الحكيم نجده يتأمل في هذه التشريعات فاكتشف الرابطة التي تربط بين تسامح الإنسان مع أخيه وبين الغفران الذي يلتمسه الإنسان من الله فيقول «اغفر لقريبك ظلمه لك، فإذا تضرعت تمحي خطاياك.

إذا حقد إنسان على إنسان آخر ، فكيف يجرؤ على طلب الشفاء من الله ؟ أم لا يرحم إنساناً مثله ، ثم يستغفر عن خطاياه ؟ (٢٧/٣٠-٧/٢٨) . ويذكر سفر الحكمة الإنسان البار بأنه ينبغي إن يتخذ رحمة الله مثلاً يحتذى به (١٢/٢٢،١٩) . وهو المثل الأعلى في التسامح والرحمة .

والسيد المسيح له المجد يعلم بأنه لا غفران لمن لا يسامح أخاه ولكي نطلب غفران الله لنا ينبغي أن نسامح الآخرين . ويشدد على هذه الحقيقة قائلاً «أن تغفروا للناس زلاتهم يغفر لكم ابوكم السماوي وأن لم تغفروا للناس فأبوكم لن يغفر لكم» (متى ٦/١٤-١٥) ، ولكي لا ننساها طلب منا أن نرددها كل يوم في الصلاة الربانية إذ ينبغي لنا أن نكون في حال تمكننا من القول إننا نغفر. وبهذا الإقرار الذي ترتبط به طلباتنا، مرة بكلمة «لأن» السببية بكون تسامحنا مع إخوتنا شرطاً لطلب الغفران الإلهي (لوقا ١١/٤) ، بلفظ «كما» الذي يحدد مقياس هذا الغفران (متى ٦/١٢) . ويكفينا قول السيد المسيح له المجد لنفهم المعنى العميق للتسامح والهدف من اتخاذه نهجاً للحياة الإنسانية السليمة والكاملة ، حيث يقول: « سمعتم ما قيل: أحبب قريبك، وابغض عدوك، أما أنا فأقول لكم أحبوا أعداءكم، وصلوا من أجل مضطهديكم، تكونوا أبناء أبيكم السماوي، الذي يطلع بشمسه على أشرار وأخيار، ويهمي بغيثه على أبرار و فجار. أن تحبوا من يحبكم فعلام الثواب؟

ألا يفعل ذلك الجباة ؟ وأن تخصوا إخوتكم بسلامكم فأي خارق تـــأتون ؟ ألا يفعل ذلك الوثنيون ؟ كامل أبوكم السماوي، فكونوا مثله كاملين». (متى ٥/٤٣-٤٨) . والتسامح ليس شرطاً سابقاً للحياة الجديدة فقــط أي الحياة في السماء بعد الدينونة، بل هو ركن من أركانها الأساســية، ولذلك يحث السيد المسيح تلميذه بطرس الرسول ألا يمل من التـــسامح، فعندما سأله بطرس قائلاً : كم مرة يخطأ إلي أخـــي، يـــارب، وأظـــل أغفر له؟ أسبع مرات؟ أجابه المسيح قائلاً: لا أقول لك سبع مرات بل سبعين مرة سبعاً .

ليس أجمل من تجدد دائم للحياة بين الشعوب وسائر المجموعات البـــشرية بالتسامح، فعلى كل إنسان مهما كان شأنه أن يضع حجراً في هـــذا المـــضمار الأخلاقي لنجد معاً أبهى صورة للبشر في المحبة والصفح والسلام الشامل فيمـــا بينهم .

النخبة العربية وتداول السلطة

د. مصطفى عبد العال

لعل من أهم ما يجب ذكره بخصوص هذا الملتقى وموضوعه أن نحدد ما نحن بصدده حتى يكون أو يمكن أن يكون لما يقال معنى بعد أن فقدت أشياء عربية كثيرة معناها واستحدثت أشياء لا معنى لها. وكما أتصور فنحن عبر منظمة عربية لحقوق الإنسان نحاول أن نتحاور ونفكر في مسألة التسامح في معناها العام وعلاقة وموقف النخبة من هذه المسألة وفي هذه المسألة وفي هذه الورقة أحاول أن أطرح عليكم مسألة التسامح في معناها العام وعلاقة وموقف النخبة منها. كما أحاول فيها أن أطرح عليكم مسألة النخبة وتداول السلطة في العالم العربي. وقبل الدخول إلى صلب الموضوع قد يتساءل البعض عن العلاقة بين التسامح وتداول السلطة، وبالرغم من أن المعنى الأكثر شيوعاً للتسامح هو «الغفران» أو اللاتشدد إلا أنه يتضمن أيضاً السماح بمعنى اللامنع ومن هنا فإن الحق في التطلع والتنظيم من أجل الوصول إلى السلطة والذي يشكل صميم مبدأ تداول السلطة لا يجب النظر إليه «كذنب» يطلب التسامح تجاهه بل هو حق مسموح به في إطار التركيبة الإنسانية للبشر وبالتالي لا يجب منع الناس عنه، بل ومن المفترض عدم التسامح تجاه إهدار هذا الحق.

يبقى أن نشير ولو بشكل سريع إلى معنى النخبة، وبالرغم من حداثة دخول هذا التعبير إلى مفردات العلوم الاجتماعية إلا أنه بشيء من المرونة نجد أن معنى هذا المصطلح موجود في ثقافتنا من وقت بعيد فهم من يعنيهم القرآن الكريم عند حديثه عن «أولي الألباب» أو عن «الذين يعلمون». فالمتصور في النخبة أنها جماعة من البشر تعمل العقل في الأمور بدرجة أكبر من مجموع الناس العاديين.

أولاً: واقع مبدأ تداول السلطة في العالم العربي

إن الناظر إلى الواقع السياسي العربي غالباً ما يتبادر إلى ذهنه ذلك السؤال المتعلق بوضعية الحاكم في المنطقة العربية. وغالباً ما يتساءل لماذا يكتسب الحاكم هذه «القدسية»؟ وقد تكون الإجابة السريعة على هذا السؤال لأنه – الحاكم – يمتلك كل أسلحة القهر. ومع صحة الإجابة فإنها غير كافية، إذ أنها تحجب عنا كل تلك التشابكات التي تؤدي إلى الإقرار للحاكم بأنه شبه مقدس بغض النظر عما يملكه من أدوات للبطش، وبالرغم مما في التراث العالمي من

رؤى غنية عن أهمية الشورى وأنه لا طاعة في معصية. إلا أن كل ذلك لم يمنع الحاكم وأتباعه من الفقهاء من استخدام الدين لإكساب الحاكم درجة من القدسية تعلو به عن جنس البشر وقد يكون من المفيد في هذا السياق توضيح الأسباب التي تؤدي إلى إكساب الحاكم هذه القدسية التي تمنع طرفين مهمين من أطراف العلاقة السياسية الثلاثية الأطراف – نقصد بالطرفين هنا الشعب والقوى السياسية الأخرى – من التعامل بشكل «منطقي» مع الحاكم كشخص ومع السلطة كفكرة. نسوق في هذه العجالة بعض الأسباب التي تؤدي إلى نشوء هذا الوضع والتي المستقرة»، «منها عدم استقرار آليات لانتقال وتبادل السلطة – حتى في الأنظمة ونتيجة لغياب هذه الآليات ينشأ واقع ينتج عنه العديد من التفريعات التي تؤدي عبء» يستلزم ممارسة الكثير من القهر «إلى أن يصبح الاحتفاظ بالسلطة عادي» وبشكل ما «والقمع واللذان لا يتصور ممارستهما من طرف إنسان الأعادية» إلى شيء يشبه التقديس. «وبمساعدة فقهاء السلطة تتحول هذه وفي مرحلة تالية يصبح من الضروري تبرير هذا الحجم من القهر والقمع بمقولات تكسب الحاكم درجة أخرى من القدسية – إذ أنه كان قد خرج من العادية» الإنسانية عندما تمكن وسمح له بممارسة تلك الدرجة من القهر والقمع « بعد النظر» أو استباق الأحداث أو حتى « – سواء فيما يخص ما يمتاز به من بالتقديس» ليس بالضرورة تقديساً «استشراف» المستقبل. ولأن ما نعنيه هنا « دينياً بحتاً، فإن الحاكم يتضخم وجوده إلى الدرجة التي تجعله يتحول إلى أن الرسالة» وكلها صفات لا تنطبق على «الأمة» أو«الوطن» أو «يكون هو بذاته شخص فرد بمحدودية قدراته بل ومحدودية كينونته ذاتها مما لا يجعل لهذه التنظيرات البلهاء معنى حقيقي في دنيا الواقع. ومع ذلك فإننا نرى على اتساع العالم العربي – بدرجات متفاوتة – استمرار هذا النوع من أشكال الخطاب الذي يصوّر مقولات الحاكم بل وسكناته وكأنها الدرر نفسها ويصبح هو المفكر الأول بل والأخير وأحياناً ما تتفتق قريحته عن كتابة القصة والشعر، فهو أولاً وأخيراً العاديين» مما يعطيه الحق في أشياء كثيرة «الحاكم الذي لا ينتمي إلى البشر دون أن يسأل عما يفعل طالما ظل في السلطة وهو غالباً ما يظل فيها طالما لم تفارقه الحياة. ولعل من أهم مبررات هذا البقاء بهذا الشكل مساندة جزء لا بأس به من النخب العربية لهذه النوعيات من السلطة بالإضافة إلى تخلّي جزء آخر منهم عن أعمال العقل بالشكل المدرك لخطورة هذا النسق من التسلط.

ثانياً: واقع النخبة على ضوء واقع تداول السلطة في العالم العربي:
مع اعترافنا المبدئي بكوننا عاجزين عن فهم العلاقة الديناميكية بين ممارسة النخبة للحداثة والسريالية والإباحية من ناحية واستعداد المجتمع والعامة من

التابوات» كما تخبرها النخبة – علماً بأن المطالبين بهذا «ناحية أخرى لتقبل هدم الهدم هم أنفسهم العاجزين عن مناقشة احتكار السلطة وممارسة التعذيب وهتك الأدمية – بالرغم من ذلك فإننا سوف نحاول في هذه العجالة أن نطرح واقع النخبة كما نراه معاشاً وممارساً من قبل هذه النخبة في مواجهة السلطة والعامة على السواء.

بداية قد يكون من الإنصاف والموضوعية أيضاً أن نذكر أن الواقع المفروض والذي تعيشه النخبة العربية يشكل جزءاً كبيراً من حالة التردي الظاهرة في أداء النخبة العربية كنخبة، فالإنسان العربي الواعي – والذي من المفترض أنه الوحدة الأساسية لما نسميه نخبة – قد لا يجد أمامه منبراً يعلن عبره آرائه غير المدجنة غير الصراخ في البرية كما يفعل «المجاذيب» إذ أن واقع الكاتب أو المحلل العربي يجعله يتأرجح بين أن يتحول إلى واحد من هؤلاء المجاذيب يستدر صراخه الشفقة، أو أن يصبح عصفوراً يغرد بمناقب السلطة ويأكل من يدها، وبشيء من الإنصاف فالمشكلة لا تكمن فقط في هذا الكاتب أو المحلل أو حتى المثقف «إن كان لدينا مثقفين» فهذا الكاتب أو المحلل أياً كانت قدرته الذهنية أو قابليته النفسية للصمود أو للعهر يظل مجرد طرف في علاقة متعددة الأطراف بل إنه قد يكون أضعف طرف في هذه العلاقة وبدون أن نتأسى على حال الكاتب العربي أو نرجمه دعونا نتخيل وجوده خارج حالتي المجذوب أو العصفور أي أنه يحاول أن ينظر ويفهم ويبدي رأيه فيما تصور أنه يفهمه فأين يمكنه أن يجد المنبر الذي يعلن منه تصوره هذا، والمنابر كانت وما زالت مقسّمة بين الأنظمة العربية بالعدل والقسطاس حسب قدرة هذه الأنظمة المالية أو الذبحية. فالذين يملكون المال العربي الثوري أو الإسلامي المحافظ يشترون منابر في الداخل والخارج تسبح بحمدهم بفجاجة تبعث على الغثيان إذا ما وضعوا على رأسها زمار أو تلمع من صورتهم لأنهم رمز الأمة كلها ولا تتحدث عن معارضيهم إطلاقاً إذا وضعوا على رأسها عصفور مثقف أو شبه مثقف لأنه لم يكن صراماتي أما الأنظمة التي تمر بضائقة مالية تمنعها من شراء عصفور أو غراب – على رخصهم – فإنها تظل تملك قدرة ذبح معارضيها وتقسم بأغلظ الإيمانات أنه ما قلل من قدرة هذه الأنظمة الذبحية على ذبح المعارضين بالخارج إلا ذلك النظام العالمي «الجديد» على فجره. فما العمل إن كنت ترى وضاعة هذا النظام العالمي ومع ذلك تعلم علم اليقين أنه الحائل الوحيد أما الأنظمة العربية كي لا تفترس آدميتك إن لم تفترس وجودك نفسه.

وهكذا يبدو حال النخبة العربية على ضوء انسداد قنوات تداول السلطة في العالم العربي ولو كان الأمر يتوقف على مجرد حرمان هذه الجماعة البشرية

من إبداء آرائها لهانت المسألة كما هانت مسائل كثيرة علينا كعرب، إلا أن الأخطر من ذلك هو تبعات هذا الواقع البائس وليس الواقع نفسه على بؤسه وهذا ما نعرض له في هذه الورقة في الجزء التالي والأخير.

ثالثاً: تبعات الواقع العربي أو فكرة جبل الجليد

كما سبق وقلنا فإن الحاصل للنخبة على فداحته لا يشكل إلا الجزء الظاهر من جبل الجليد، أما الأكثر فادحة والذي يمكن للمدقق رؤية بوادره فهو النتيجة المنطقية لاستمرار هذا الواقع بل والتأقلم معه فتصبح الحلول الممكنة بعض من الحالات الآتية والتي يمكن مشاهدتها بشكل يومي حيث أصبح الناس يأتون إلى مطارات الغرب ويمزقون وثائق سفرهم العربية حتى يسمح لهم بالدخول ودراسة حالتهم كلاجئين من السعير!.

أصبح الناس يعملون في بلاد الأشقاء الأغنياء عمل السخرة والمهانة ليوفروا ما يجعلهم قادرين على المشاركة في يانصيب الهجرة إلى أمريكا، كندا أو حتى جهنم أصبحت كل آمال «التقدميين» تنحصر في أن يعود العراق إلى بيع النفط حتى يدخل في مزاد الشراء بعد أن انهارت أسعار المثقفين والكتاب.

أصبحت الناس تقارن بين ضراوة الاعتقال أثناء الاحتلال وبعد الحكم الذاتي أو الاستقلال!.

أصبح الهاربون من الخدمة الوطنية لا يعرفون أيُدفع البدل للحكومة أم للمجاهدين!

أصبحت الحكومات تنهب بشراهة الديون التي ستظل معلقة في رقبة جيلين على الأقل!.

وكنتيجة لإنعدام أي فرصة لتصارع أو تحاور الأفكار المختلفة بشكل سلمي نابع من منطق إمكانية تداول السلطة، أصبحت كل التيارات وشيوخ طرائقها من أطراف الصراع – المعلن أو الخفي – يتصورون جميعاً بدرجات متفاوتة أن النصر حليفهم حتى وإن طال الزمن. والخطير هنا ليس في أن يتصور البعض أنه في جانب «الحق» وإنما يكمن الخطر في أن الصراع نفسه دائر مع الذات مما يؤدي حتماً – أياً كان المنتصر – إلى تآكل تلك الذات العربية في نفس الوقت الذي يضيف هذا التآكل رصيداً جديداً إلى أطراف صراع حقيقيين تم تجميد الصراع معهم من أجل «إدارة» ذلك الصراع المتوهم.

ويصبح من المستحيل مناقشة منطقية هذا الخطاب أو ذاك إذ إن حالة الاستقطاب الشديد تجعل من كل مناقشة خيانة ومن كل اختلاف عمالة لطرف في مواجهة طرف آخر ولا يصبح من سبيل إلا أن يمارس الجميع هذا الجنون المدمر أو أن ينسحبوا إلى غربة خارجية أو داخلية انتظاراً لحل متوهّم أو لنهاية أجل تاركين الساحة للمتحاربين عن قناعة أن ما يتصورونه هو الحق حتى وإن

خربت الدنيا من أجل إحقاقه وللمرتزقة، جاهزين للبحث عن أي كفيل يحاربون تحت لوائه، وهؤلاء وأولئك جميعهم يشكّلون ما أسميناه صواباً أو خطأً بالنخبة.

التعددية السياسية في الدولة الديمقراطية المعاصرة

الدكتور مبدر الويس - أستاذ جامعي

نحن هنا لا نتطرق إلى مفهوم فلسفة الديمقراطية كممارسة لسلطة الحكم، لأنها خارج موضوع مناقشتنا، وإنما سنشرح فقط بشكل موجز المقصود بالتعددية السياسية في الدولة الديمقراطية الحديثة. حيث لا يمكن أبداً تصور قيام نظام ديمقراطي بلا تعددية سياسية يمارسها الأفراد. فالتعددية السياسية تمثل حقاً جوهر النظام الديمقراطي وتعبّر عن وجوده، لأنها تعطي للأفراد حرية العمل والتفكير وعلى قدم المساواة دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الاعتقاد أو المذهب أو الأصل..إلخ.

فهي تعني قبولاً للرأي الآخر والمخالف والمعارض لسياسة النظام الحاكم أو فكره أو فلسفته السائدة لحكم الدولة والمجتمع. فمفهوم التعددية السياسية يقصد به في بعض جوانب حرية التعبير عن الرأي في النقد البنّاء للوضع السياسي القائم في الدولة بزواياه المختلفة. وحق المعارضة السلمية للنظام السياسي في الدولة تحت أي ظرف من الظروف وفي نفس الوقت يكون لكل شخص في الدولة يتمتع بحق المواطنة والأهلية القانونية، حرية إنشاء ما يريد من وحدات سياسية أو اجتماعية من أحزاب أو جمعيات ونقابات ومؤسسات.. إلخ. وحقه في أن يديرها بالطريقة وبالكيفية التي يرتئيها، او حلها إذا أراد، كل ذلك بدون أي تدخّل من الدولة أو هيمنتها تحت أي شكل من الأشكال.

وبهذا المفهوم فإن التعددية السياسية تنقل الدولة والمجتمع من نظام تسلطي استبدادي معاد للحريات العامة إلى نظام ديمقراطي إذا توفرت شروط أخرى مطلوبة لاستكمال الديمقراطية. وفي ظل التعددية السياسية في نظام ديمقراطي تقام دولة قانونية، يحدد القانون سلطاتها وحدود هذه السلطات ويخضع فيها الحاكم والمحكومين للقانون، وتخضع فيها السلطات لرقابة دستورية ورقابة شعبية من خلال وجود صحافة حرة تمارس رقابتها عن طريق كشف أو فضح أي انتهاك أو خرق تقوم به سلطة الدولة للقانون أو لحقوق الأفراد وحرياتهم.
فالصحافة أصبحت بحق تمثّل سلطة رابعة داخل الدولة كما يرى كثيرون، لأنها لا تزال أفضل وسيلة إعلامية داخل الدولة بين وسائل الإعلام الأخرى.

وقد زاد تأثيرها واتسع بفضل التقنية الحديثة في ظل ثورة المعلومات والاتصال المعاصرة. وقد عبّر «توماس جيفرسون» عن دور الصحافة وأهميتها في المجتمع الديمقراطي خير تعبير حينما قال: «لو خيّرت بين حكومة بلا صحافة حرة أو صحافة حرة بلا حكومة لاخترت الحل الثاني». وفي التعددية السياسية تقوم دولة المؤسسات المنتخبة انتخاباً حراً وحقيقياً وليست دولة أشخاص يكون فيها الحاكم فوق القانون ويمارس سلطة الحكم على أساس أنها امتياز له أو حق شرعي، كلويس الرابع عشر في فرنسا الذي قال يوماً ما: «أنا الدولة والدولة أنا».

حيث أن ظاهرة هذه النظم الديكتاتورية التي انقرضت في أوروبا لا تزال شائعة في العديد من دول العالم الثالث وضمنها بعض الدول العربية، ذلك أن الحكام مهما علا شأنهم فهم أشخاص عاديون يمارسون وظيفة عامة مستمدة من القانون وفي حدوده لا أكثر.

والحقيقة أن التعددية السياسية داخل النظام السياسي للدولة لها خصائص معينة لا تستقيم الديمقراطية بدونها ولا بد من توفرها في أي نظام ديمقراطي، وهي:

أولاً: ضرورة القبول بالتنوع السياسي والإيديولوجي أو الفكري مع القبول بالرأي المخالف وعدم نفي أو رفض الآخرين.

ثانياً: أن التعددية السياسية تعني بكل تأكيد تداول السلطة داخل النظام السياسي للدولة بين القوى والأحزاب المختلفة، أي اللجوء إلى الشعب في فترات دورية محددة لكي يختار الشعب من خلال صناديق الاقتراع ممثليه «السلطة التشريعية» وحكومته «السلطة التنفيذية» من خلال انتخابات عامة وحرة ونزيهة لكافة المواطنين الذين لهم حق الانتخاب بموجب قانون يحدد ذلك.

ثالثاً: إن القانون هو الذي يحدد اختصاصات السلطات العامة ويخضعها للرقابة المستمرة وأن الفصل بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية هو من المبادئ الأساسية المستقرة في دولة المؤسسات لأن ذلك يضمن عدم خروج السلطات في الدولة عن حدود اختصاصاتها حيث تقوم كل سلطة بممارسة اختصاصاتها بشكل مستقل ومرن ولا تسمح للسلطات الأخرى بالتدخل أو التوغل على اختصاصاتها مع الأول /ديسمبر ١٩٤٨، حيث أشار هذا الإعلان إلى حق المواطنين في التمتع بحرية الرأي والتعبير وحقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلدهم مباشرة أو عن طريق ممثلين يختارون بحرية حيث إرادة الشعب هي أساس سلطة الحكم وجوهرها.

وبالمناسبة فإن وجود مؤسسات أو جمعيات مختلفة ينشئها الأفراد في المجتمع بنشاطهم الخاص والمستقل بعيداً عن تدخل الدولة أو رقابتها يقوي ويعزز قيام مجتمع مدني في ظل نظام ديمقراطي إلى حد بعيد لأن المجتمع المدني ينمو ويتوسع في ظل الحرية.

والسؤال المطلوب في هذا الموضوع هو أن التعددية السياسية في النظام السياسي المعاصر تجد تطبيقها في النظام الإسلامي أم لا؟

هناك من يرى أن التعددية السياسية تتفق في قواسم مشتركة مع نظام الشورى في الإسلام باعتبارها الصيغة الملائمة في التعبير عن التعددية من خلال اللقاءات التي يعقدها الخليفة مع أهل الحل والعقد، أو من خلال مقابلة أفراد المجتمع في الدولة الإسلامية. حيث كان نظام الشورى الذي قام في دولة المدينة في صدر الإسلام يعترف بالتنوع في مجتمع الدولة على مختلف صعد الانتماء، فنظام الشورى يعترف بالاختلاف العقيدي لليهود والنصارى. ويعترف بحقوقهم وواجباتهم كما يعترف بالجماعات بالنسبة لدائرة الانتماء إلى أقوامهم عندما كان يتعامل مع القبائل والعشائر والأفخاذ كجماعات داخل المجتمع الواحد في الأمة الواحدة.

وعلى صعيد الانتماء النمطي كان هناك بدو وحضر وكان يتعامل الإسلام معهم على أساس تدرج وظائفهم وعلمهم داخل المجتمع.

وفي التجربة الإسلامية ثمة اتفاق على أن أول خلاف كبير في مسيرة الإسلام كان خلافاً سياسياً حول قضية الإمامة، لكن هذا الخلاف أفرز وضعاً تعددت في ظله الفرق الإسلامية، مما أضاف بعداً جديداً إلى الواقع الإسلامي. فإلى جانب تعددية الأديان عرفت هناك التعددية داخل الفرق الإسلامية فكانت التعددية سياسية، إضافة إلى أن المجتمع الإسلامي المبكّر احتمل هذه التعددية ووضع لها إطاراً نظرياً سمح باستمرارها.

ثم إن الملامح السياسية والاجتماعية للدولة الإسلامية قامت على قواعد من المساواة والتفاضل بالعمل وحرمة الفرد والمؤاخاة بين القوى السياسية الأنصار والمهاجرين والاحتكام للقانون بدلاً من القبيلة والعرف. والولاء أساسه المواطنة إضافة إلى التشاور. هذه القواعد هي من القواعد التي تقوم عليها التعددية المعاصرة. وبموجب هذه القواعد تتحول السلطة والصراع السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى قوة إبداعية في الدولة الإسلامية ويصبح حق المشاركة في

التأثير في صنع القرار عاملاً في تحويل السلطة من استبداد إلى إرشاد.

إن الأدلة على مشروعية التعددية السياسية في الإسلام تتجاوز كل ذلك عندما تجد لها شواهد أولية وصوراً جنينية وتجارب بسيطة في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمع النبوة والخلافة الراشدة قد عرف هيئة المهاجرين الأولين تلك التي مارست كل ما يمارسه التنظيم السياسي في مثل مجتمع المدينة من اختصاصات ومهام.

ويمكن الاستدلال على مشروعية تكوين الحزاب السياسية بإقرار الإسلام للتكوينات القبلية في المجتمع الإسلامي وباعتبارها تعبيراً عن نظام للعلاقات والمصالح داخل القبيلة وبانشاء تكوين المهاجرين والأنصار وهو تعبير تنظيمي سياسي وليس مجرد تعبير عن الانتماء الجغرافي.

ويمكن القول إن الأحزاب السياسية بشكل عام كانت موجودة منذ القرن الأول في تاريخ الإسلام وإن كانت بصيغة تعكس مستوى التطور الفكري والسياسي لذلك الظرف الزمني، وإن ما عرف بالفرق الإسلامية لم تكن مجرد مدارس فكرية تصل إلى تكوين الآراء ثم تكتفي بإبدائها أو تدوينها، لكنها كانت أحزاباً بالمعنى السياسي الذي نفهمه اليوم. فلها مبادئ معينة أشبه بالبرنامج المرسوم، ولها نشاط وفيها نظام. ثم هي تسعى لتحقيق هذه المبادئ وتجعل منها إن استطاعت – منهاجاً للحكم. هذه المبادئ لم تكن مجرد أفكار نظرية أو خيالية لكنها كانت في عقيدة الفرق أو الأحزاب ديناً وقانوناً يجب أن يتبع وينفذ ومثلاً أخلاقياً يحتذى به. ومن هنا كان أثرها في التاريخ وصلتها القريبة به وتوجيهها لوقائعه. وبذلك ضمن نظام الشورى في الإسلام وسيلة التعبير عن التعددية عن طريق تعدد القوى وحقها في الاختلاف والتعايش بسلام.

.١٩٩٧/٨/٢٩

في التسامح الديني

الدكتورة بهجة الراهب

مقدمة

هناك حقائق معروفة لكم كما هي معروفة لي. فلا شك أن لحضراتكم جميعاً اكثر علماً ودراية بتقارير دولية عن انتهاك حقوق الإنسان من جهات حكومية وغير حكومية وهيئات دولية (الأمم المتحدة والعفو الدولية).

فالعالم أصبح مكشوفاً وصغيراً بالتكنولوجيا المتقدمة من كمبيوتر وساتلايت وأنترنت. فأغلبنا يعتمد على أخبار الإذاعات المرئية من القنوات الفضائية بكل لغات العالم مستعيضين بها عن الكلمة المقروءة، حيث لم يصبح الوقت متسعاً لمتابعتها.. أي باختصار إن العالم يأتي إلى حجرة نومك حتى لم يعد للآباء القدرة على التحكم فيما يراه أبناؤهم أو يسمعونه.

أذكر هذا هادفة إلى أن كل ما ساسوقه لحضراتكم عن اللاتسامح تعرفونه وأكثر منه وأغلبه مأخوذ من تقارير سبق نشرها وأن كثيرين كتبوا في التسامح الديني من كل الأديان وتشكلت لجان للوحدة الوطنية في أكثر من وطن عربي وعقدت مؤتمرات لمناقشة الإرهاب بالذات ولا سيما الذي يتذرّع بالدين.

مع كل هذا أرى كقبطية مصرية وشاهد عيان أن أدلي بخبرتي الشخصية وثقوا أن شهادتي حق. «أنا لا أرى أملاً في أي تسامح ديني على الأقل لعقدين من الزمان. لا على مستوى المحليات ولا إقليمياً ولا دولياً! لم تكن هذه لغتي من قبل!!

أولاً: ما الهدف من الندوة؟ ومن الموضوع؟

فكرت كثيراً فيما الهدف بالتحديد؟ وأنا التي عرفت متعة الندوات والحديث والنقاش والحوار وأنا التي أعددت لمؤتمرات وشاركت واستمتعت باختيار موضوعات للنقاش في ورش عمل ليس على المستوى المهني فحسب بل على المستويين السياسي والكنسي. كما أدليت بدلوي في كافة الموضوعات السياسية والقومية والتربوية والاجتماعية والدينية.

أنا الآن في هذا السن وفي هذا البلد وهذه المرحلة بالذات التي فيها نعيش، نهاية القرن العشرين، أي بعد عشرين قرن للمسيحية وأربعة عشر قرناً للإسلام،

ونصف قرن للدولة الصهيونية اسرائيل – أقول الآن أظن أن العالم لم يعش مرحلة عنف وإرهاب باسم الدين مثل هذه المرحلة. فما بعد تصدير الثورة الإيرانية أتت مرحلة معاونة الثورات الداخلية حيث وجدت في الدول العربية وغير العربية إسلامياً.

مهما كتبنا في اللاتسامح ومظاهره وأحداثه جغرافياً أو تاريخياً فلن نحصره، فالأحداث تتلاحق بسرعة وعنف والظاهرة قوية واستفزازية!

فشل الرأي العام العالمي في تحقيق التسامح:

كلنا يعرف أن أي ميثاق أو إعلان للأمم المتحدة تستغرق صياغته سنوات، ويشارك فيها علماء دين وقانون واقتصاد وعلم نفس وسياسيين قبل أن توقع عليه الدول والحكومات الأعضاء، بهدف واحد هو تحقيق حياة أفضل للأفراد والشعوب على الأرض. ومهما حاولنا فلن نجد مزيداً من كلمات بعد ما جاء في الكتب المقدسة بشأن تحقيق العدل والحب والسلام والتسامح..

بصراحة، أنا أحس وأؤمن شخصياً أن الأمم المتحدة حققت فضلاً في ضبط موجة التطرف والمد البشع السريع للتطرف والإرهاب. وانا أكتب هذه الفقرة كانت قناة الـ BBC1 تذيع الحادث في الجزائر ورعب التطرف وقتل المفكرين والإعلاميين وإحصاءات معلنة الكم العددي للقتلى وصور للمقابر المعدة مسبقاً للدفن.

ليست فقط الأمم المتحدة، ولكن تقارير العفو الدولية والتي وجدت تجاوباً ومساندة من جميع دول العالم، لم تقدر أن تحد من مظاهر الإرهاب والتطرف باسم الدين، أو إقناع الدول بالكف عن تشجيع الإرهاب وتصدير السلاح تحت أي تسمية في كل القارات.

إن أمريكا بكل معوناتها المادية لجهات كثيرة في العالم وعلى سبيل المثال مصر، والتي تبلغ كما في أحد التقارير ثلاثة بليون دولار سنوياً، أو كما شهد عضو الكونغرس Frank Wolf في زيارة له لإنكلترا في أكتوبر الماضي ١٩٩٦ أن مصر حصلت على ٤٠ بليون دولار من أمريكا لكن لم أعرف على مدى كم من السنين.

أقول مع هذا كله فلا أحد يعلم إلا الله مصير اقتصاد مصر، فقد تصبح أسوأ من لبنان أو إيران لو استمرت الأمور على ما هي عليه.

الملاحظ أيضاً أنه مع كل مظاهر التعتيم الإعلامي وقهر كل الحريات، حرية الكلمة وحرية النشر وحرية الإعلام وحرية الدين، فإن الأخبار تعرف وتنشر في كل وكالات الأنباء العالمية عن كل الأنظمة اللاديمقراطية والتي

تمتهن كرامة الإنسان وتحتقر مواطنيها. مما يدعو إلى اليأس أيضاً أن هنا في المملكة المتحدة مثلاً ينتقد الإعلام النظام الملكي وأفراد العائلة المالكة وأعضاء البرلمان والتيارات الكنسية بكل صراحة وصدق مؤمنين أن الحرية والديمقراطية تخدمان العدالة والتقدم، إلا أنهم للأسف يجاملون أنظمة عربية وإسلامية للإبقاء على صداقتهم.

الأمل الأوحد

أعود فأسأل ما هو الهدف من هذا التجمع إذاً؟ وهل من الممكن أن نكون قوة مؤثرة وضاغطة؟ لكن على من؟ على أنظمة وحكومات أم شعوباً؟؟ وأين؟ في بؤر الغليان في الشيشان أم بوسنيا أم فلبين أم الجزائر أم إيران أم السودان أم مصر؟ وكيف؟؟

أقول إننا كمنظمة عربية لحقوق الإنسان مع جامعة الدول العربية، لا زلنا القناة الشرعية الوحيدة والأمل الأوحد الذي يمكن أن يدعو إلى التسامح الديني ونبذ التعصب ولا سيما بعلاقتنا بمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها. لا شك أننا منبر حر رغم ما تعانيه المنظمات الفرعية من تضييق الخناق على اجتماعاتها وأفرادها، فنحن لن ننسى الكخيا.

تجربة شخصية

عملت في بلدي مصر ٣٨ عاماً، فمنذ نهاية الخمسينات وكل الستينات، لم أكن وحدي مجددة مبدعة خلاقة، أحب عملي حتى رقيت إلى وظيفة مفتشة أولى للتربية الاجتماعية. نحن خمسة زميلات فقط على مستوى الجمهورية، من أول المفتشات في هذا الميدان في وزارة التربية والتعليم. وذلك في مدة قياسية بعد سنتين – ثم نقلت إلى وزارة الشباب أو جهاز الشباب والرياضة بعد عام ١٩٦٥ وحتى سن التقاعد.

شتان ما بين عقدي السبعينات والثمانينات بالعقدين الأولين. فالمقارنة مؤلمة جداً – والمقارنة أكثر ألماً بين جيلي وجيل أبنائي.

في الستينات كنت الأولى في أحد الاختبارات للترشيح لمنحة إلى كليفاند أوهايو، لم تمتد يد الشطب لاسمي أو استبداله باسم آخر. بل سافرت مع زميلين مسلمين عام ١٩٦٦. ثم مثلت بلدي في مؤتمر في فرنسا عام ١٩٦٨ ثم في السويد عام ١٩٧١.

أما في السبعينات، فقد رفعت قضية أطالب بحقي في الترقية، ولما علمت أن الذي رد على مجلس الدولة هم زبانية جهنم الذين يقوّمــوني فلم استأنف القضية وسلمت أمري إلى الله. وكانــت بدايــة التعــصب والفساد الواضح (أوقفت الترقيات مدة عشرون عاماً وكنت عقبة فـــي طريق كثيرين رقوا إلى مدير عام أو كيل وزارة على الورق فقط ومع ذلك أقول كنت أسعد حظاً من جيل أبنائي، فهذا ما حدث:

ابني الأول، بعد أن رشح للكشافة، وكان في مرحلة التعليم الثانوي وأعدّ له الباسبور والزي، صدر الأهرام بالخبر أنه احتياطي واستعيض عنه بطالب آخر. كان الوفد خمسة وكلهم من مدارس لغات وحين احتج ابنـــي لـــدى المـــسؤولين بجهاز الشباب قيل لنا بالحرف الواحد الذي يمثل مصر مفروض أن يكون مسلماً ليصلوا جماعة.. منذ متى؟؟ وكانت بداية التيار المتطرف.

يا خسارة يا مصر: إن ابني ليس فقط في مدرسة لغات بل سافر إلى انكلترا وهو في السنة الأولى الثانوية وعضو نادي الطيران «يا مصر»!!

أما ابني الثاني فرشح ضمن عشرة أطفال من معسكر ضم ٢٠٠ طفل فـــي مركز شباب الجيزة ليسافروا إلى بلغاريا، ثم شطب اسمه ووضع اسم ابنة اللواء جمال هدايت رئيس مجلس إدارة نادي الشمس حينئذ، وكانت الحجة هذه المـــرة بأنه استبدل كأحد أبناء العاملين في جهاز الشباب. وأصر ابني على لقاء الـــسيد جمال نظمي كمسؤول قائلاً إن ولي أمري هو محاسب وإن مدرستي هي التـــي رشحتني وليست والدتي، وأعطاه السيد جمال نظمي ألبوم طوابع من الذي يملك التبديل والتغيير والمجاملة على حساب أبناء الشعب. من أين أتى هذا الفكر ومن الذي يغذيه؟؟

من هنا كان انضمامي إلى صـــفوف المعارضـــة واتخـــاذ حـــزب العمـــل الاشتراكي كقناة شرعية احتمي فيها من الفساد والنفاق، ثـــم كـــان انـــضمامي للمنظمة العربية لحقوق الإنسان وجمعية تضامن المرأة وغيرهم مـــن شـــرفاء مصر. اذكر أيضاً أني حين كنت أحد متخذي قرار التحالف الإسلامي مع حزب العمل الاشتراكي كان الهدف تنقية التيار الإسلامي من التطرف، لكن التطـــرف كان أقوى وأفظع!!

صدقوني حين كنت أتكلم في مؤتمرات الحزب في النجوع والكفـــور فـــي الصعيد كان يصفق لي الشباب الملتحي يسلمون عليّ متى كان التحفظ وســـجن عقل مصر من سياسيين وأساتذة جامعة وكتاب ورجال دين مسيحيين ومسلمين رجالاً ونساء. كان لا زال يحدونا الأمل في تحقيق عدالة اجتماعية، وتعرية واقع التخلف والتجهيل أو التقتيل المجتمعي. كان محاولة للتنظيم الجماهيري والتوعية

السياسية للنهوض بالشباب والمرأة ومشاركتها الفعالة واثقين أن الخطاب القومي هو محور تجمع الأجيال، حتى صدمنا باغتيالات وحرق كنائس لا في مصر وحدها ولكن في إيران والسودان والجزائر وباكستان... إلخ. واغتيل السادات!! واستمرت محاولة التجربة الديمقراطية رغم المد التخريبي لعالمنا العربي ونحن أشد ما نكون احتياجاً لوحدة عربية وبدلاً من أن يكون الإسلام للتنوير كان للتخويف، فتبعثرت الجهود العربية والجهود الإسلامية وكان ما كان..

أي تسامح نرجو؟؟ عن قتل شعراء من السودان وصحفيين ومفكرين في الجزائر أو عن اغتيال فرج فوده ومحاولة اغتيال العظيم نجيب محفوظ.. ماذا عن مذابح المسيحيين وحرق منازلهم في كفر دميان؟؟ (وأبو قرقاص وأنا أعد هذه الورقة للطبع).

إن ما كتب عن التسامح في القرآن والإنجيل والتوراة معروف والنص على تحقيق الحريات في مواثيق الأمم المتحدة ولا سيما حرية الدين منصوص عليه ومعروف، لكن كما قلت فشلت جميعها في ضبط أو الحد من تيار التعصب.

كمصرية قبطية كانت الورقة التي قدمتها في مؤتمر المرأة في نيروبي للأمم المتحدة ١٩٨٥ بعنوان حوار بين الأديان Dialogue between religions قلت إن المسلمين في بلاد المسلمين يتناحرون، والمسيحيين في بلاد المسيحيين يتقاتلون، أما نحن في مصر الأمان عشنا أربعة عشر قرناً من الزمان معاً نصلي ونتعلم ونعمل لا تعرف المسيحي من المسلم (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) وإننا لن نكون لبنان ثانية، وكان حينئذ وفد إيران هو الوحيد المتطرف شكلاً وموضوعاً.

أما في مؤتمر بكين، الصين ١٩٩٥ فكانت ورقتي باختصار أننا فقدنا العدالة والسلام ولكننا لم نفقد الأمل:

.We lost justice, we lost peace, but we did not lose hope

إن الحادث إسلامياً وعربياً يشكّل خطراً على الأمن الدولي!!

ما العلاج؟

– قبل أن أنتقل إلى ما أراه خطة عملية لتحقيق التسامح وتقبّل الآخر والعيش المشترك والمصالحة مع النفس ومع الغير والتعاون لرفعة شعوبنا وملاحقة العالم المتحضر على أن يكون الهدف الاستراتيجي خلق أجيال تنحو نحو السلام ونبذ الحقد والانتقام والعدوان لتخفيف الخراب.

– وقبل أن أقدم خطتين واحدة قصيرة المدى والأخرى بعيدة المدى، أريد أن أقدم صورة عن المسلمين هنا في المملكة المتحدة كنموذج للتسامح:

بدأت هجرة المسلمين في الخمسينات أول موجة. ثم في السبعينات بسبب الاضطرابات في شرق أفريقيا فهاجر أناس من أوغندا ورواندا وبروندي وفئات

من الهنود وباكستان وبنجلاديش منهم المقيمين ومنهم الطلاب الذين يحضرون لثلاث أو أربع سنوات غير الزوار، هؤلاء يشكلون حوالي ٢ مليون، ٦٠ % منهم تحت سن ٢٥ سنة، ٥٠ % منهم ولدوا في إنكلترا.

لهم ١٥٠٠ جامع، ٤٠٠٠ مؤسسة إسلامية وحوالي ٥٠٠٠ مدرسة لتعليم القرآن وعشرون Regular Islamic School، أما الـ ١٥٠٠٠ جامع فمنها ٤٨٧ فقط هي المسجلة Registered وفي بحث لجامعة Derby ذكرت أن هناك ١٤٠٠ مؤسسة إسلامية لكن بعض الأكاديميين يذكرون أنها قد تصل إلى ٤٠٠٠ ومن العشرين مدرسة وكلها غير معانة من الحكومة إلا أكبرهم وهي مدرسة Kilburn Muslim School in Brent فقد حاولت الحصول على إعانة وتمويل حكومي.

كما أن هناك كيانات سياسية مختلفة أهم ثلاثة منها:

1- The Union of Muslim Organization of UK (UMO).

2- The Counsil of Imams & Mosques.

وتمثل الأغلبية المسلمة ويراسها د. زكي بدوي المصري من الكلية الإسلامية:

3- The Council of British Muslims

ويمثل الأصوليين

٤ – في عام ١٩٨٩ تشكّل الحزب الإسلامي في بريطانيا.

٥ – في عام ١٩٩١ تشكّل البرلمان الإسلامي ليبصر البرلمان البريطاني في الأمور التي تخص الشعب المسلم، عمله مثلاً: to control the Halal Food Authority.

٦ – ثم من أوروبا من فرنسا Some Islamic Militant Groups ومن الجزائر The Islamic Savation Front التي تشكلت في لندن. وهكذا من المعارضة السعودية والتركية والكردية التي تقيم في لندن.

هل هناك فرص متكافئة؟

كلنا طبعاً نعرف نشاط الدعوة الإسلامية والمهرجانات للطفولة والإغاثة والعون الإسلامي..إلخ.

هذا بالإضافة إلى أن أقوى الجرائد العربية والإسلامية تصدر هنا في لندن. وبينما يدعو المسلم الإنكليز إلى الإسلام علينا دون أي مجاملة لغير المسلمين وتسميتهم بـ «الكفار» فإن المسيحيين في نفس الـ Hyde Park يتكلمون بحذر وخوف لئلا يجرحوا مشاعر المسلمين.

وتحضرني واقعة – في عام ١٩٩٠ قبض البوليس الإنكليزي على مسيحي من لندن يغط في الـ Hyde Park وطالب شعب كنيسته بالإفراج عنه في اليوم التالي،

فذكر لهم أن كلامه قد يمس مشاعر المسلمين فيدفعهم إلى العدوان واعتبروا أن المسيحي يثير مشاكل. وكانت ترضية المسلمين تعني سلام للبوليس.
أردت بهذا أن أعرض نموذجاً من التسامح في المملكة المتحدة لذا اسمحوا لي أن أسأل بأمانة وصراحة شديدة هل هناك فرصاً متكافئة؟؟ وهل للمسيحي في الدول العربية والإسلامية هذه الحقوق؟؟

خطتي المقترحة للعلاج والوقاية معاً

أذكر في عام ١٩٨٨ في إيانابا Aya Napa بقبرص في أحد مؤتمرات مجلس كنائس الشرق الأوسط، اني طالبت مجلس الكنائس العالمي برفع توصية للأمم المتحدة باقتراح تدريس مادة حقوق الإنسان في كافة مراحل التعليم في دول العلم للحكومات والدول الأعضاء. وعارضني القس الدكتور رياض جرجور السكرتير الحالي للمجلس قائلاً: كيف وأنت السياسية تطلبين مطلباً كهذا؟؟

وعشت حتى أعلنت الأمم المتحدة العقد ١٩٩٥ – ٢٠٠٥ عقداً عالمياً لتعليم حقوق الإنسان.

هذه أول توصية أتقدم بها إلى مؤتمركم الموقر

١ – أنا أثق أن توعية الشعوب بحقوقهم ستحميهم وتحمي دولهم من الوقوع في براثن أي قوى إرهابية مخربة. وهكذا حقوق المرأة والطفل – إن إلزام الحكومات بتحقيق الأمان والحريات لشعوبها وفرض عقوبات على غير الملتزمين.
لا بد من تدريس مادة حقوق الإنسان في كل مناهج التعليم، فنحن أحوج لهذا في دولنا العربية والإسلامية من أجل غلاوة الأجيال القادمة.
٢ – تطوير مناهج الدين في دولنا بحيث تشمل روحانية الديان والسلوكيات الإنسانية التي ترفع من حيوانية الغرائز إلى المستوى الرفيع من الإنسان الروحي لا المادي الحس.
وهنا أذكر أني تقدمت ببحث باسم حزب العمل إلى المجالس المتخصصة (في أيام التحفظ) عن تطوير مناهج الدين وذكرت فيه ضرورة التركيز على الموضوعات المشتركة في الدين المسيحي والإسلامي مع ذكر الأنبياء المشتركين وزيارة الأماكن المقدسة والجوامع والكنائس التاريخية والقديمة معاً بهدف ترسيخ قيمة احترام الأديان جميعاً وحتمية تقبّل الآخر من أجل سلامة النفس والمجموع.
٣ – لقاء القيادات الدينية في أي مجتمع ينمي روح التسامح الديني ويضع نموذجاً وقدوة للأجيال الصاعدة. فالمناسبات الدينية كثيرة، والدعوة للمجاملة والمشاركة هدف أساسي للسلام الاجتماعي وحسن الجوار فمن حق الصغار أن

يتعرفوا على قياداتهم السياسية والدينية لأننا مجتمعات دينية في الأصل والدين عنصر أساسي في تركيب وحداتنا.

لذا أرى التشجيع على هذه اللقاءات والمؤتمرات وتبادل الزيارات محلياً وإقليمياً ودولياً ضرورة لتوعية وتنمية مجتمعاتنا للوصول بها إلى مجتمعات إنسانية متحضرة تحترم الآخر وتخلق جيلاً أكثر تفهماً لحقوق الإنسان.

هذه كلها خطط بعيدة المدى. أما ما أراه موجب السرعة للحفاظ على أمن شعوبنا فهو:

أولاً: تعبئة كل الجهود للضغط على المنظمات الدولية وأولها الأمم المتحدة لتوجيه فرض عقوبات على الدول التي لا تحترم حقوق الأقليات فيها أو الذين يثبت فيها التعصب والتفرقة العنصرية والعنف والإرهاب.

ثانياً: تعاون مجلس المؤتمر الإسلامي ومجلس الكنائس العالمي على توعية وتبصير شعوبنا العربية والإسلامية بحقوقها في رفض التعصب والإرهاب والعنف باسم الدين. فقد أدى هذا التيار لخراب وترمل وتيتيم أبنائنا العرب والمسلمين أكثر مما حدث في أي مراحل من تاريخنا.

وأنا في الواقع لا أرى أوقع من هذه الآيات أختم بها ورقتي هذه وأذكر بعض ما جاء في القرآن وليس للتخويف والعنف والقتل:

فكلنا يعرف أن الإسلام يدافع عن سلامة التوراة والإنجيل بل إن القرآن يحمّل الله (سبحانه) مسؤولية المحافظة على التوراة والإنجيل:

١ – إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون. (سورة الحجر).

٢ – وما أرسلنا قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم. فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون. (سورة الأنبياء).

٣ – لا تبديل لكلمات الله. (سورة يونس).

٤ – قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط، وما أوتي موسى وعيسى وما أوتي النبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم. (سورة البقرة).

٥ – فإن كنت في شك مما أنزلنا إليك فسئل الذين يقرءُون الكتاب من قبلك. (سورة يونس).

٦ – وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدّقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه. (سورة المائدة).

٧ – الذين كذّبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا فسوف يعلمون. إذ الأغلال في أعناقهم والسلاسل يسحبون في الحميم. (سورة المؤمن).

٨ – وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس. (سورة آل عمران).

٩ – وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله. (سورة المائدة).
١٠ – قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس، (سورة الأنعام).
أشكركم وأتمنى لنا من الله عوناً وإرشاداً وتوفيقاً.

١٩٩٦/١٢/٧.

الفصل الرابع

« القدس وحقوق الإنسان»*

* -كان هذا عنوان الملتقى السادس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان المنعقد في لندن بتاريخ ١٦ أيار / مايو ١٩٩٨.

الملتقى الفكري السادس

على مدى يوم كامل التأم في لندن الملتقى الفكري السادس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان (١٦/٥/١٩٩٨) ليناقش بمشاركة نخبة من المثقفين والمختصين العرب والأجانب والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان، موضوعاً ملتهباً وحساساً ونعني به «القدس وحقوق الإنسان». ويأتي الموضوع مترافقاً هذا العام مع حلول الذكرى الخمسين لقيام اسرائيل والتمادي في اغتصاب حقوق الشعب العربي الفلسطيني، وليسلط الضوء على المفارقة التاريخية الدولية حين صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ في الوقت الذي اختفت فيه فلسطين من الخارطة الدولية ويعاني شعبها أنواع الظلم والعذاب والتشرد.

وبعد أن افتتح الدكتور عبد الحسين شعبان رئيس المنظمة، الملتقى بكلمة ترحيبية عرض محاور النقاش التي تركزت على وضع مدينة القدس (تاريخياً وقانونياً ودينياً) وقرار التقسيم والوضع الخاص بمدينة القدس، ثم احتلال المدينة عام ١٩٦٧، وإعلان اسرائيل ضمها عام ١٩٨٠. وتوقف عند المركز الخاص بالقدس في القانون الدولي والصراع العربي - الإسرائيلي واتفاقية أوسلو ومستقبل القدس في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأدار الحوار الدكتور تيسير كاملة، وقدم عدد من الباحثين والمختصين محاضرات مهمة في المواضيع المطروحة للنقاش وهم: سماحة السيد الدكتور محمد بحر العلوم (قاض وباحث وأديب ورئيس مركز أهل البيت الإسلامي)، البروفيسور موسى مزاوي (مفكر قانوني وأستاذ جامعي في القانون الدولي)، الدكتور أحمد عويد العبادي (نائب في البرلمان الأردني وعضو لجنة الحريات والدفاع عن المواطنين)، الدكتور سامي ذبيان (كاتب وصحفي)، الدكتور هاينو كوبيتز (مستشار لشؤون الشرق الأوسط وأستاذ جامعي سابق)، الدكتور عباس شبلاق (باحث أكاديمي ومسؤول الشؤون الإعلامية في جامعة الدول العربية / مركز لندن). الأستاذ ديفيد بول (إعلامي ومختص بالقضايا العربية) الأستاذة سهير سليمان (صحفية)، الدكتور عبد الحسين شعبان (باحث وكاتب).

وشارك في تقديم المداخلات كل من الأساتذة: الدكتور محمود عثمان (شخصية كردية بارزة)، الدكتور مصطفى عبد العال (باحث)، الأستاذة حصة الخميري (باحثة)، الدكتورة بهجة الراهب (مهتمة بقضايا حقوق الإنسان)، الدكتور أورديسي حمد (من منظمة العفو الدولية)، الدكتور تيسير كاملة (باحث)، الدكتور علي كريم سعيد (باحث وأستاذ فلسفة)، الأستاذ الشيخ حسين الشعلان

(حقوقي)، الأستاذ أحمد لطفي (باحث من اللجنة العربيـة لحقـوق الإنـسان)، الأستاذ علي الربيعي (كاتب)، الأستاذ الشيخ أحمد الكاتب (باحـث إسـلامي)، الأستاذ سالم قنان (حقوقي)، الأستاذ سمير عاروري (صحفي)، الأسـتاذ هـشام الديوان (مجلة المشاهد السياسي)، الأستاذة نادية محمود (كاتبة)، الأستاذ أمجـد سلفيتي (محامي)، الدكتور ابراهيم بحر العلوم (كاتب)، الأستاذة سناء الجبوري (أدب إنكليزي)، الأستاذة فاطمة محي الدين (باحثة)، الدكتور سـعيد الـشهابي (رئيس تحرير مجلة العالم)، الأستاذ محمد إحسان أحمد (باحث)، الأستاذ حيـدر شعبان (مساعد محامي)، الأستاذة ساهرة القره غولي (مهندسة)، الأستاذة جـان ميرزة (باحثة اجتماعية)، الأستاذ سعيد الحبشي (عضو في المنظمة)، الأسـتاذ عدنان عباس (عضو في المنظمة).

وخلال النقاش العميق والجدي والمسؤول حول القدس ومستقبلها، تم تقـديم بعض المقترحات التي تضمنت تشكيل لجنة باسم «القدس»، وإرسال رسالة إلى كوفي أنان وأخرى إلى جامعة الدول العربية، والدعوة إلى إدخال مادة حقـوق الإنسان في المناهج الدراسية والجامعية، لتعزيز ونشر ثقافة حقـوق الإنـسان والسعي لتأصيل ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر وقبـول حـق الاخـتلاف. وانتهز الملتقى الفكري الفرصة ليعبّر عن رأي المشاركين مجدداً، بتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني، وفي المقدمة منها حقه في العودة وتقرير المصير وتكـوين الدولة المستقلة، وتوقفوا عند الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأراضي المحتلـة والتي راح ضحيتها عشرات الفلسطينيين، مؤكدين على الهدر السافر والصارخ لحقوق الإنسان الفلسطيني السياسية والمدنية وحقوقه الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية، ونوّه المشاركون بأهمية احترام السلطة الفلسطينية لحقـوق الإنـسان وتمسكها بالإعلانات والمواثيق الدولية. وأكدوا علـى أهميـة هـذه الملتقيـات الفكرية، ودعوا إلى مواصلتها وطبع أعمالها، وأهمية عقدها في البلدان العربية وفي بلدان أخرى، حسب الإمكانات.

وفي ختام أعمال الملتقى، وجّه المشاركون رسالة إلى الحكومات العربيـة، دعوا فيها إلى متابعة قضية القدس من خلال مشروع قرار يمكن تقديمـه إلـى الجمعية العامة للأمم المتحدة، لطلب الفتوى أو المشورة من محكمة العدل الدولية في لاهاي، بمقتضى المادة ٩٦ من الميثاق بخصوص الوضع القانوني للمدينـة وفقاً للقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧، وبشأن احتلال اسرائيل للقسم الشرقي من القدس عام ١٩٦٧ وضمّها إلى اسرائيل عام ١٩٨٠ بحجة كونها «عاصمة موحـدة وأبدية» وموقف الشرعية الدولية من ذلك.

لندن في ١٩ أيار / مايو ١٩٩٨.

السيد الدكتور محمد بحر العلوم

أمين عام معهد الدراسات العربية والإسلامية في لندن

قال تعالى:

«سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصا الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير» (الإسراء – ١).

في هذه الآية الكريمة يشير الله سبحانه إلى إسراء رسوله محمد (ص) خاتم الأنبياء والمرسلين من المسجد الحرام (الكعبة المكرمة) إلى المسجد الأقصى (بيت المقدس) في طريقه إلى العروج للسماء، كما يحدثنا كتاب الله العظيم، الذي لا يأتيه الباطل ولا يتسرب إلى واقعه الشك.

وحديثنا هنا يعتمد بالدرجة الأولى «المنهج الغيبي الروائي» وليس «المنهج المعرفي المادي»، لأن حديثنا لا يتعلق بتناول الآثار في مدينة القدس، والمجتمع المقدسي وتطوراته، والمدونات التاريخية الموثقة التي تتناول هذه المدينة من المفردات التي تتصل بأمور تخضع لمنهج البحث العلمي القائم على أساس الدليل الملموس.

إنما حديثنا يدور عن قدسية مدينة القدس في الديانات السماوية الثلاثة: اليهودية والمسيحية والإسلام، وفي هذا الصدد لا بد من التعاطي مع النصوص والروايات التي اعتمدها أصحاب الديانات الثلاثة، وآمنوا بها، فكانت هي العامل المولد لقدسية المدينة عندهم. وقد يختلط التاريخ في الحدث الغيبي فيشكل في ذهن الإنسان المتدين صورة يصعب فك رموزها المقدسة عن آفاقها التاريخية.

وقدسية بيت المقدس عند المسلمين تنبع:

آ– من أحداث تاريخية من قبيل اتخاذ هذه المدينة قبلة للمسلمين في مطلع الدعوة الإسلامية.

ب– إضافة إلى كونها موئل وموطن أنبياء وصالحين جاء الإسلام لتعزيز دعوتهم السماوية والرسالية.

ج– كما أن قدسيتها من جهة أخرى ترتبط ببعد غيبي بحت يؤمن به من آمن برسالة النبي محمد (ص)، ووضع المسلم بهذا اللحاظ لا يختلف كثيراً من حيث المنهجية المعرفية عن وضع اليهودي أو النصراني، إذ أن الأخيرين يرجعان قدسية المدينة إلى مرويات ونصوص يعتقدان بهما ولا يوجد دليل حسب المنهجية المعرفية المذكورة أعلاه عليهما.

ومن هنا فقدسية المدينة عند اليهود أو النصارى لا تـستند علـى دليل أقوى من الدليل الذي يستند إليه المسلم عند قوله بقدسية المدينـة بحيث يترتب الأثر العملي عليها إن لم يزد عليها بحكـم جـدة الـدين الإسلامي النسبية قياساً إلى قدم الديانتين السابقتين، مما يعنـي وقـوع الحدث الإسلامي والمواقف المتفرعة عنه في دائرة البحث التـاريخي العلمي أكثر من نظيره في الديانتين السابقتين.

وفي ضوء ما تقدم نعود إلى الآية الكريمة التي أشرنا إليها في بدايـة الحـديث، ومنطوقها يؤكد أن النبي محمد (ص) أسرى به من المسجد الحـرام إلـى المـسجد الأقصى، ثم عرج به إلى السماء، وتصديق هذا قائم على الإيمـان «بـالمعجز»، وإن الله سبحانه قادر عليه، وهذا من صلب إيماننا الأكيد بقدرة الله عز وجل.

إذاً فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا، لماذا لم يعرج بالنبي من الكعبة المشرفة، علماً بأنها أول بيت لله سبحانه – وأن آدم بناه وعفي أثره من بعده، وأن الله أمر خليله ابراهيم برفع قواعد هذا البيت، وإعادة بنائه؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال لا بد لنا من:

– بيان العلاقة بين الدين الإسلامي والديانات السماوية التي سبقته.

– وكذلك العلاقة بين النبي محمد (ص) بالأنبياء الذين سبقوه.

وحسب المنظور الإسلامي، فإن الاسلام هو خاتم الـديانات، وهـو الـدين المكمل للأديان السابقة، فهو الدين الكامل الذي أراد الله أن يختم به الأديان كلها، نظراً لبقائه وديمومته إلى آخر الزمان. وكذلك نبي الإسلام. فرسوله محمد بـن عبد الله (ص) هو سيد الأنبياء والمرسلين، وقائدهم وسليلهم، وطبيعي أن يكون أكملهم منزلة، وأعظمهم مكانة، لأنه مكمل للنبوّات والرسل.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الله سبحانه أراد من إسراء النبي الخاتم للأنبياء محمـد عليه وعليهم صلوات الله إلى المسجد الأقصى أن يؤكد على الحقائق التالية:

أولاً– أن يصلي محمد في هذا المسجد الذي صلى فيـه رسـل الله (نـوح، وابراهيم، وموسى، وعيسى، وهم أصحاب الرسالات السماوية) من قبله، وهـو تأكيد بأن هذا المكان المقدس لعموم رسله الخمس (أصحاب الرسالات الخمس)، ومحمد صاحب الرسالة الخامسة والأخيرة في حلقة الرسالات الأساسـية فـي الدنيا، وليس لأحد منهم حق الاختصاص فيه دون غيره، لم يكن للوارث الأخير.

ثانياً– إن الرحلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى – رحلة مختـارة من اللطيف الخبير – لتربط بين عقائد التوحيد الكبرى مـن نـوح وابـراهيم واسماعيل عليهم السلام إلى محمد خاتم الرسل، وإن أسـاس هـذه الرسـالات السماوية كلها كونها تدعو إلى التوحيد.

ثالثاً- إعلان وراثة الرسول الأخير لمقدسات الرسل الذين تحملوا المسؤولية الرسالية من قبله، واشتمال رسالته على هذه المقدسات، وارتباط رسالته بها جميعاً.

ولهذا فإن رحلة رسول الله محمد إلى المسجد الأقصى ترمز إلى أبعد من حدود الزمان والمكان، وتشمل آماداً وآفاقاً أوسع من الزمان والمكان وتتضمن
معاني أكبر من المعاني القريبة التي تتكشف عنها للنظرة الأولى[٢٣].

إن المسجد الأقصى مسجد الأنبياء الأقدمين، وبيت الرسل المذكورين في الدين القديم والجديد، وهو أرض الله المقدس، والمكان المكرم عند المسلمين - كما هو شأن غير المسلمين - لذلك شاء الله أن يجعل انطلاق رحلة نبي الإسلام المعجزة إلى السماء منه.

وبكلمة أخرى هي عملية ربط لمحطات المسيرة المقدسة التي تتألف من المسجد الحرام في مكة إلى المسجد الأقصى في القدس، ثم سدرة المنتهى في السموات العليا.

وإذا كان المطلوب من مسيرة الرسول الأعظم محمد (ص) التكامل، فلا بد أن تمر بهذه المحطات الثلاث المقدسة.

ومن خلال هذا التوجيه فليس لإسرائيل اختصاص في القدس، والمطالبة بتهويدها عمل يرفضه الواقع الديني لكل الشرائع السماوية، ومحاولة الدولة العبرية التي تحاول السيطرة على بيت المقدس دون غيرها تخصيص من غير مخصص، ولا مبرر له بحال من الأحوال.

فكما لليهود حائط المبكى، فكذلك للمسيحيين موضع ولادة عيسى، وللمسلمين منطلق محمد في عروجه إلى السماء، فأي حق لليهود في الاختصاص به دون غيرهم من الديانات، ولا منافاة أن يكون اليهود قد سكنوا في تلك الديار في سابق أيامهم برهة من الزمن.

فكما سكنت اليهود فيها في زمان فإن عرباً نصارى ومسلمين سكنوها أيضاً، كما سكنها عرب قبل سيدنا ابراهيم، وهم أبناء قبيلة «يبوس». وإن صريح الكلام في التوراة كتاب التكوين يشير إلى دور ملكي صادق في القدس، والاحترام المتبادل بين الدين التوحيدي، والمدني العمراني، وبين أبينا ابراهيم عليه السلام. كما تشير النصوص التاريخية إلى ذلك.

لقد دأبت السياسات الغربية في غرس دولة الصهاينة في أرض فلسطين العربية المسلمة لتنفيذ مآربها الاستعمارية الخبيثة، وجاء وعد «بلفور» بخلق دولة الصهاينة في قلب البلاد العربية لتكون وجودها الشاخص في المنطقة على امتداد الحقبة السوداء.

---

[٢٣] - سيد قطب - تفسير في ظلال القرآن: ١٥/١٤.

خمسون عاماً تمر على العرب والمسلمين وهم يعانون مـن هـذه الدولـة المسنودة من الغرب، حتى بلغ بها الحال أن تكون الحاكمة المتنفذة في المنطقة، وحتى بدأت تتنكب لمن أسسها، ووضع لبنتها الأولى لدولتها، لم يكن ذلك نتيجة قوتها البشرية، ولا اهتمامها بمحاولة امتدادها الجغرافي في المنطقـة أو جـاء نتيجة إمكاناتها العسكرية، لا هذا ولا ذاك، إنما هي عملية سطو دولية غربيـة شاركت فيها حكوماتها من أجل مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

في عام ١٩٣٣ انعقد مؤتمر إسلامي في القدس لبحث هـذه الكارثـة الخطيـرة شارك فيه علماء وزعماء عرب ومسلمون، ومنهم الإمام المصلح الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء أحد علماء النجف الأشرف البارزين، وقدم للمؤتمرين اقتراحين:

الأول – أن تكون المطالبة بفلسطين والقدس مشاركة عربية وإسلامية، ولا تقتصر على جهة واحدة حتى لا تستفرد الدول الفارضة الدولة الصهيونية على العرب، وهي مالكة بناصية أغلب حكامهم ومتنفذيهم.

الثاني – أن يفتي علماء المسلمين على اختلاف مذاهبهم واجتهاداتهم بتجميد «الحج» إلى مكة «مؤقتاً» وبتوجيه المسلمين لأداء الزيارة إلى بيـت المقـدس تعبيراً عن الاحتجاج والرفض وسد الطريق على تحقيق الهدف الصهيوني، وفي حينها رفض المؤتمر المقترحين، وأصر على أن الدفاع عن الوطن حق علـى الفلسطينيين، وأن القضية عربية بحتة. كما وأن الفتوى بتجميد الحج والتوجـه للزيارة الى القدس لن يحظى بالقبول. وتناسوا أن القدس أولى القبلتين، وصـلى إليها المسلمون قبل الكعبة، ودفع الخطر عن بيوت الله ومشاعره واجب شرعي.

واليوم لم يبق للعرب في الدفاع عن القدس إلا بذل الغالي والنفيس في سبيل دفع أعداء الله عن الأرض المقدسة، وعلى المسلمين في كافـة أنحـاء الـدنيا ممارسة حقهم في الدفاع عن القدس يكلفه الواجب الشرعي فـي الـدفاع عـن المسجد المقدس، مثوى الأنبياء، ومهبط الرسل.

حذار حذار من التهاون في هذا الأمر، وغمط الحق فأهله الشرعيون، وهم المسلمون، لأن نبينا خاتم الأنبياء، ووارث الرسالات السماوية، وهو صـاحب الحق الأصيل والوريث السليل لهذا المكان المقدس، والبقعة الطاهرة.

ومنذ خمسين عاماً اعتمدنا على الحكام، ومنحناهم الثقة فما كان مـنهم إلا الاستسلام، والركض وراء السلام الملفع بالـذل والخيانـة والمهانـة، ومعناه مضيعة للوقت، والإلزام بقبول الأمر الواقع وهو الاعتراف بدولـة إسرائيل.

يكفي الخمسون عاماً من العار والهزيمة والهوان والالتواء أمام الغاصـبين الحاقدين، وقد قيل: ما أخذ بالقوة لا يعاد إلا بالقوة.

ولنا من أبطال الحجارة ما يصنع التاريخ الجديد، ويسجل بالشرف والفخـــر في ملحمة العز والكرامة.

ورحم الله الشاعر حيث يقول:

البيض أضمن للآمال من كلم | بها يصىر يراع أو يفوه فم
وكل حق عداه السيف مهتضم | فكل حق حماه السيف محترم

سدد الله خطى المجاهدين المقاتلين من أجل تحريـــر الـــوطن الفلـــسطيني، والفاتحة لكل شهدائنا الأبرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

لندن ١٩٩٨/٥/١٦

القدس والقانون الدولي ما بعد خمسينية النكبة

د. عبد الحسين شعبان

في مفارقة تأريخية، يحتفل الشعب الفلسطيني بالذكرى الأليمة لمرور ٥٠ عاماً على اغتصاب فلسطين بينما يحتفل العالم بالذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي تناول حقوق الفرد والجماعة ابتداءاً من حق الفرد في الحياة والعيش بسلام وأمن إلى حقه في تقرير المصير وتأمين حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويأتي الاحتفال هذا العام فيما يسمى بالنكبة في جو من التوتر بعد سلسلة من أعمال العنف راح ضحيتها عشرات من الفلسطينيين وذلك إثر احتجاجهم السلمي على مرور ٥٠ عاماً على تأسيس إسرائيل.
إن الوضع القانوني لمدينة القدس يعتبر أحد أهم نقاط التوتر في المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية الأمريكية الجارية والتي شهدت قمة كلينتون – نتنياهو – عرفات مؤخراً.

وتعتبر المفارضات الفلسطينية – الإسرائيلية، إحدى المعضلات الرئيسية في مسيرة السلام. وقد استبقت إسرائيل المفاوضات حول القدس، بالإعلان عن احتفالات استمرت ١٦ شهراً لمرور ٣٠٠٠ سنة على اتخاذ الملك داود مدينة القدس عاصمة للمملكة اليهودية في العام ٩٩٦ قبل الميلاد..

حاولت اسرائيل بهذا الإجراء إشغال المفاوض الفلسطيني بقضايا جانبية وتشتيت وبعثرة الجهود والأوراق على طاولة المفاوضات، لتقرير مصير المدينة خصوصاً في الفترة المتبقية من اتفاق أوسلو ١٩٩٨–١٩٩٩، والهدف من ذلك تحضير الأجواء للضغط بقبول ديبلوماسية «الأمر الواقع» واستدراج الرأي العام العالمي للاعتراف

الرسمي والواقعي باستلاب القدس «الموحدة» واعتبارها «عاصمة لدولة إسرائيل»[٢٤]

وشرعت اسرائيل في البدء باحتفالات القدس ٣٠٠٠ في ٤ أيلول (سبتمبر) من العام ١٩٩٥ مدشنة مرحلة متقدمة من إعلان «تهويد» المدينة ودفع الطرف الآخر إلى اليأس، خصوصاً وأن قضية القدس ظلت معلّقة على رغم «مسيرة السلام» التي ابتدأت في مدريد عام ١٩٩١، وتوجت باتفاقات أوسلو للحكم الذاتي عام ١٩٩٣، شأنها شأن قضية المستوطنات واللاجئين وتحديد الحدود وغيرها.

وعلى رغم أن حكم المملكة اليهودية لم يدم سوى ٧٠ عاماً، وهو بطبيعة الحال لا يشكل سوى حقبة صغيرة وحقيقة جزئية إزاء تاريخ طويل تعرضت فيه المدينة إلى غزو متكرر قارب ٤٠ مرة خلال تاريخها، إلا أن السلطات الإسرائيلية، التي حاولت مجافاة حقائق التاريخ، راهنت على الإيغال في محو الذاكرة، باتخاذ العديد من الإجراءات التي أقدمت عليها أخيراً، ومنها مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية وتضييق ومنع العديد من مؤسسات بيت الشرق الفلسطيني (الذي هو مركز اتصال وعلاقات خارجية اتخذه فيصل الحسيني خلال المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية) والسماح للمتطرفين اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى، تحدياً للرأي العام العربي والإسلامي والدولي[٢٥].

هاجس الانتخابات

إذا كانت قضية القدس تشكل إحدى الهواجس الرئيسية للمسار الفلسطيني – الإسرائيلي، فلأن المزاودات تبدأ أو تزداد خلال موسم الانتخابات. وقد شهد العام ١٩٩٦ مثل هذا النشاط ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦ حلّ موعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، وقبله كان موعد الانتخابات الفلسطينية بفوز الرئيس

---

[٢٤] – القرعي، أحمد يوسف، القدس ١٩٩٥ وتحديات السنوات الثلاث المقبلة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٣، يناير (كانون الثاني)، ١٩٩٦، ص ٢١٠-٢١٢.

[٢٥] – بنيت «أورشليم» قبل ميلاد السيد المسيح بـــ ١٨ قرناً. وهذا المعنى حسبما يشير المؤرخون ومنهم المؤرخ البريطاني المعروف توينبي إلى أنها كانت موجودة قبل مجيء بني إسرائيل إلى أرض كنعان. وقد بناها الملك صديق وأطلق عليها اسم «المدينة المقدسة» وكان الكنعانيون يسكنون أرض فلسطين منذ القدم أي قبل ٣ آلاف سنة قبل الميلاد. ثم سكنها الفلسطينيون الذين كانوا يسمون «شعب البحار» عام ١٩٧٥ الانتخابات الأمريكية —قبل الميلاد وهذا المعنى فإنهم والكنعانيون سكنوا البقعة قبل مجيء «بني إسرائيل» بنحو ٨٠٠ سنة. انظر: نصار سليم تحوّل القدس إلى ورقة مساومة لشراء عطف «ايباك» – جريدة الحياة، العدد ١١٩٤٤، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٥

ياسر عرفات بنسبة «معقولة» من الأصوات (٨٥ %) على رغم مقاطعة أطراف فلسطينية كثيرة وأصوات احتجاج عالية، إلا أنها قد تعطي قوة دفع جديدة بيد المفاوض الفلسطيني للتشبث أكثر بقضية القدس، خصوصاً وأن إعلان الجزائر الذي عرف باسم «إعلان الاستقلال» عام ١٩٨٨ للمجلس الوطني الفلسطيني، ما زال يؤكد أن القدس الشريف[٢٦] هي عاصمة الدولة الفلسطينية، ذلك الإعلان الذي حضي في حينه وخلال أشهر قليلة بدعم واعتراف أكثر من ١٠٠ دولة في العالم.

وللأسف الشديد كان الكونغرس الأمريكي (مجلس الشيوخ والنواب) أول من استجاب للمخطط الإسرائيلي عندما صوت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥ بغالبيته على نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس على رغم إعلان الإدارة الأمريكية أن تسوية المشكلة يمكن أن يتم بالمفاوضات وتصريح الرئيس بيل كلينتون الذي وصف القرار بالقول «إنه ليس حكيماً»، لكنه لم يستخدم حق النقض، الذي يمنحه إياه الدستور خلال عشرة أيام، وقد حذى منافس الرئيس الأمريكي للانتخابات بوب دول حذوه عندما أعلن تأييده الحار لاعتبار إسرائيل القدس عاصمة موحدة لها، ولقرار نقل السفارة الأمريكية إليها.

وكان إعلان الكونغرس الأمريكي نقل السفارة، مفارقة حقيقية، حيث جاء عشية احتفال الأمم المتحدة بالذكرى الـــ ٥٠ لتأسيسها، وتصرف الكونغرس كما تتصرف إسرائيل تماماً بتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية، التي طالما تشبثت بها تحت يافطة «النظام الدولي الجديد» كذلك بمعزل عن اتفاق أوسلو ومسار المفاوضات وعن دور الولايات المتحدة التي اعتبرت «راعياً» لها. وما تزال القدس من الناحية القانونية الدولية وبخاصة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧ وما بعده «مدينة تحت إدارة دولية خاصة»، أو هكذا ينبغي أن تكون. وقد استند مجلس الأمن في العام ١٩٨٠ على هذا «الافتراض» عندما أدان قرار إسرائيل بضم القسم الشرقي من المدينة المحتل منذ حزيران (يونيو)

---

[٢٦] – حدثني البروفسور موسى مزاوي (أستاذ القانون الدولي في لبنان) بأنه استبدل كلمة القدس العربية إلى كلمة القدس الشريف مـــن إعلان الجزائر وقد اقتنع الشاعر الكبير محمود درويش بذلك واستبدلها بخط يده حيث كان هو الذي صاغ الإعلان. حديث تلفوني خاص مع البروفسور المزاوي في ١٩٨١/٥/١١

عام ١٩٦٧، ودعا إلى إنهاء الاحتلال المتمادي للأراضي الفلسطينية ومن ضمنها القدس.

التقسيم وخطة برنادوت

تضخم ملف القدس على مر الأيام، حتى أصبح لافتة انتخابية وربما وسيلة دعائية يتنافس في رفعها زعماء شتى في إسرائيل والولايات المتحدة وغيرها لأنها الأكثر إغراء وإرضاءاً للصقور. فالقادة الإسرائيليون كلما غالوا في كون القدس «عاصمتهم الأبدية» كلما استطاعوا إحراز كسب أكبر للناخبين والمتشددين المتطرفين في مجتمع يميل إلى التعصب والانغلاق.

والزعماء الأمريكيون كلما تحمسوا «ليهودية القدس» كلما حصلوا على الدعم المادي والمعنوي وبخاصة من اللوبي الصهيوني المتنفذ في الولايات المتحدة وفي مراكز القرار والتأثير، يكفي القول أن أكثر من ٨٠ مليون دولار حصل عليها الرئيس كلينتون لدعم حملته الانتخابية السابقة من منظمة «ايباك» اليهودية ضد منافسه الرئيس جورج بوش، لهذا أحياناً ترى المتنافسين يتكلمون بلسان واحد، بل يزاودون أحدهم على الآخر في إعلان التأييد لإسرائيل وإزاء قضية القدس أيضاً.

وإذا كانت عملية التضليل بخصوص تاريخ القدس القديم قائمة فعلاً، فإن الأمر يشمل التاريخ الحديث أيضاً، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قرارها رقم ١٨١ الصادر في ١٩٤٧/١١/٢٩ الذي سيعرف لاحقاً باسم «قرار التقسيم» إذ قضى بإقامة دولتين على أراضي فلسطين (دولة عربية ودولة يهودية) ونتيجة مباشرة لقرار التقسيم، اعتبرت القدس مدينة منفصلة تتمتع بنظام دولي خاص، وتخضع لإدارة الأمم المتحدة، كما تقرر اعتبارها مدينة حيادية ومجردة من السلاح، وحرّم قيام أي نشاط له صبغة عسكرية على أرضها، ومنع التمييز فيها بسبب العرق أو الدين أو اللغة أو الجنس[٢٧].

لكن إسرائيل تجاوزت على قرار التقسيم الذي كان مجحفاً أساساً، باقتطاع الوطن الفلسطيني وتقسيمه، باحتلال أراض عربية جديدة ضاعفت من مساحتها عدة مرات وبخاصة بعد عام ١٩٦٧.

---

٢٧ – أنظر كتابنا — القضايا الجديدة في الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت ١٩٨٧، ص ٧٥ وما بعدها لغاية ص ٨٥.

وعهدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من أيار عام ١٩٤٨ إلى الوسيط الدولي السويدي الجنسية الكونت برنادوت بقرارها رقم ١٨٦ العمل على ضمان حماية الأماكن المقدسة، والسعي لإيجاد تسوية سلمية بين الطرفين (العرب واليهود) خصوصاً بعد اعتذار هارولد ايفانتش الأمريكي الجنسية، من أن يكون حاكماً محايداً لإدارة مدينة القدس بعد تدويلها[٢٨].
وتلخصت مقترحات برنادوت بخصوص القدس بالآتي:

- ضم القدس إلى الدول العربية لاعتبارات سياسية وإدارية وجغرافية.
- منح اليهود حكماً ذاتياً بلدياً في القدس.
- إجراء ترتيبات خاصة للأماكن المقدسة.

لاقت مقترحات برنادوت سخطاً صهيونياً شديداً، خصوصاً رأيه القائل أن القدس تقع وسط الإقليم العربي، وأن أي محاولة لعزلها سياسياً أو غير ذلك تنطوي على صعوبات جمة. لكن الجمعية العامة أصدرت قرارها رقم ٥٦ في ١٩٤٨/٨/١٩، مؤكدة قرار الهدنة، طالبة من الوسيط الدولي برنادوت العمل على تحرير القدس من مظاهر السلاح وحمايتها من الدمار وتعرض القسم الشرقي من القدس (الإسلامي والمسيحي) خلال الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى وما بعدها إلى التدمير، مما الحق أضراراً جسيمة بمعالم حضارية وأثرية ذات قيمة تاريخية كبيرة.

وعلى رغم أن الكونت برنادوت غيّر رأيه وعدّل مقترحاته بشأن القدس، إلا أن ذلك لم (يغفر) أو (يشفع) له عند الحركة الصهيونية إذ اغتيل في ١٩٤٨/٩/١٧. ويقضي المشروع الجديد (المعدل) الذي قدمه برنادوت بتدويل القدس، خصوصاً بعد أن مال ميزان القوى العسكري ضد العرب. واقترح المشروع المذكور جعل القدس تحت إشراف الأمم المتحدة وإدارته مع سكانها العرب واليهود الذين لهم حق الاستقلال بشؤونه المحلية. لكن اليهود احتلوا الجزء الغربي (الحديث) من القدس وسيطروا عليه، في حين ظلت القدس القديمة (الشرقية) تحت السيادة الأردنية حتى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧.

وتكمن أهمية القدس التاريخية والأثرية والدينية والثقافية والحضارية،

---

[٢٨] – قارن: مجلة المحامون (السورية)، دراسة بعنوان قضية القدس قدمت إلى رابطة الحقوقيين الديمقراطيين العالمية، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١

باعتبارها من أقدم وأعرق المدن في العالم، إلى كونها تحتضن المسجد الأقصى وقبة الصخرة وحائط المبكى وكنيسة القيامة.

القضم التدريجي

خططت إسرائيل لضم القدس منذ العام ١٩٤٩، وبعد انتهاء الحرب وتوقيع اتفاقية الهدنة في جزيرة رودس (اليونان). ففي ١٧ كـــانون الأول (ديـــسمبر) ١٩٤٩ نقلت إسرائيل بشكل غير شرعي برلمانها ومؤسساتها الحكوميـــة إلـــى القدس، في حين كانت تقضي قرارات الأمم المتحدة الإبقاء عليها كمدينة محايدة وذات نظام دولي خاص وتدار من قبل المنظمة الدولية

وفي العام ١٩٥٠ أعلنت إسرائيل أن القدس عاصمة لها وبـــدأت بإدخـــال قواتها العسكرية إلى المدينة على شكل دفعات على رغم تحريم اتفاقية الهدنـــة. وفي العام ١٩٥٨ و ١٩٦١ أقامت إسرائيل استعراضات عسكرية في المدينـــة بالضد من اتفاقية رودس والقرارات الدولية الأخرى.

وكررت الأمر ذاته عام ١٩٦٧ قبيل عدوان الخامس من حزيران، وبعد احتلال القدس الشرقية عام ١٩٦٧ قامت إسرائيل باستعراضات عسكرية مماثلة على رغم مناشدات مجلس الأمن والرأي العام العالمي وتحدياً لهما. ورافقت عمليات «التهويد» التدريجية، عمليات طرد منظمة وتهديم بيوت ومدارس ومساجد ومحاولات لتغيير معالم المدينة واستقدام مهاجرين وبناء مستوطنات، كما قامت بتشجيع مباشر أو غير مباشر لمحاولة حرق المسجد الأقصى في ١٩٦٩/٨/٢١، وكذلك الاستحواذ على التراث الثقافي للمدينة، الذي دانته منظمة اليونسكو أكثر من مرة وعلى نحو صريح وشديد منذ مؤتمرها السابع عشر في العام ١٩٧٢.

وفي العام ١٩٧٩ أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق مناحيم بيغن لدى التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد: «إن أسعد ثاني لحظة في حياتي هي عندما عانق الجنود الإسرائيليون جدار حائط المبكى لمسجد داود واسترجاع القدس بعد ١٨٠٠ عام.

وقد كان بيغن دقيقاً وواضحاً عندما استخدم تعبير «استرجاع» دليلاً على

«الحق التاريخي» «والمسوّغ الإيديولوجي» المدون في التوراة، فضلاً عن محاولة الاستخفاف بالرأي العام العربي والإسلامي والمسيحي بخصوص القدس.

ولم تتناول «اتفاقية طابا» كذلك «اتفاقية أوسلو» موضوع القدس. فهي إحدى النقاط التي ظلت إسرائيل تحاول استبعادها من المفاوضات وتأجيلها حتى يتحقق لها كسب الاعتراف الدولي «بعائديتها». ووفق هذا المنظور تحفظت إسرائيل على إدراجها في جدول عمل اتفاقية أوسلو في حينها. ودفعتها بعد إصرار المفاوض الفلسطيني إلى المرحلة المتقدمة والتي قد لا تنتهي بانتهاء اتفاقية «الحكم الذاتي» في العام ١٩٩٩.

الضم والقانون الإسرائيلي

منذ قرار الضم ومدينة القدس تخضع للقانون الإسرائيلي، حين أصدر الكنيست قراراً يقضي بجعل القدس الغربية والشرقية عاصمة موحدة لإسرائيل، أي أنها لم تعد تعامل كجزء محتل، تنظمه قوانين الاحتلال وفقاً لاتفاقات جنيف بل اعتبرت جزء من الدولة العبرية، إذ تلاحقت إجراءات الضم بنزع ملكية الأراضي وتغيير التركيب السكاني والواقع القومي واستخدام اللغة العبرية (كلغة رسمية في التعامل).

وشددت إسرائيل، خصوصاً بعد اتفاقية أوسلو، في إجراءات التهويد، حين أصدر الكنيست قراراً في ٢١ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٣، أي بعد أربعة أسابيع من موافقته على اتفاق أوسلو في ٢٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣، يقضي بمنع إجراء تعديلات على حدود مدينة القدس أو مكانتها إلا بموافقة ٨٠ من أصل ٢٢٠ عضواً، في محاولة لقطع الطريق أمام أي احتمال للتراجع أو الضغط، ثم أصدر الكنيست قانوناً آخر في ١٠ أيار (مايو) ١٩٩٤، أكد فيه أن القدس ستبقى موحدة إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية. وفي ٣ آب (أغسطس) ١٩٩٥ أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية قراراً غريباً يسمح بموجبه لجماعة «أمناء جبل الهيكل» وهي جماعة متطرفة، بدخول الحرم الشريف والصلاة فيه، ولبناء الهيكل القديم، في محاولة اعتبرت خطوة تمهيدية أو بمثابة جس النبض لرد الفعل على خطة الاستيلاء على المسجد الأقصى.

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحق رابين الذي اغتيل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٥، واضحاً عندما أعلن في الدار البيضاء (في القمة

الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) إن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، في حين كان في ضيافة رئيس لجنة القدس في المؤتمر الإسلامي العاهل المغربي الحسن الثاني.

إن إعلان إسرائيل مجدداً الاحتفال بالذكرى ٣٠٠٠ للقدس، يأتي ضمن محاولات الضغط الديبلوماسية قبل تحديد المسار النهائي للضفة والقدس، وقبل حسم المسار السوري – اللبناني للسلام، إذ تحمل حقيبة المفاوضات الكثير من الألغام سواء ما يتعلق بالجولان والحدود والمياه والمستوطنات، وأضيف إليها حديثاً ملف الإرهاب الذي انعقدت قمة دولية في شرم الشيخ (مصر) في ١٩٩٦/٣/١٣ لبحث مخاطره في إطار عملية السلام، وعلى رغم الاختلاف في تحديد ماهيته، إذ تتداخل وتتناهى حدوده وأبعاده بين «إرهاب الدولة» و«إرهاب الجماعات المتطرفة». والإرهاب والعنف الفردي وبين المقاومة والدفاع عن النفس والوقوف ضد الاحتلال وهو عمل يقره القانون الدولي وتعريف العدوان، إلا أن مسيرة السلام ستبقى تسير في طريق وعرة ما لم تجد تسوية مناسبة للمشاكل المطروحة ومنها قضية الإرهاب الجماعي والفردي وبكل أشكاله ومراميه، باعتباره حجر عثرة يهدد عملية السلام بالنسف والتراجع مبدأ الثقة التي لا يمكن من دونها تحقيق ما يتم الاتفاق بشأنه خصوصاً إذا لم يرسي الأساس لحل سليم وعادل.

تجرأت إسرائيل للمرة الأولى منذ العام ١٩٦٧ على مصادرة ١٣١ فدانا من الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون في القدس وأعلنت أن الهدف من ذلك هو بناء مجمع سكني يهودي ومركز للشرطة، فيما كانت تخفي الهدف ولا تعلنه بهذه الطريقة السافرة سابقاً، إذ تبرر المصادرة بعبارات غامضة بالقول «للأغراض العسكرية والأمنية». وعلى رغم أن إسرائيل حاولت تجميد خطوتها بعد ردود الفعل العربية والإسلامية والدولية، إلا أن التحرك لم يكن بالمستوى المطلوب خصوصاً وأن الولايات المتحدة استخدمت «حق الفيتو» لمنع صدور قرار من مجلس الأمن يدين إسرائيل، وتذرعت بأن مصير القدس تحسمه المفاوضات.

وبالمحصلة لم تسفر مسيرة السلام في مدريد سوى موافقة العرب على إسرائيل، خصوصاً وأن قضية القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والمياه وأخيراً «الإرهاب» ستبقى عقبات جدية في طريق السلام «البارد» وأن «التطبيع» الذي سيكون محفوفاً بالمخاطر والألغام.

إن تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس هو عملية سيادة واضحة للدولـــة، وأن القانون الذي شرعته إسرائيل بشأن ضم القدس، فــضلاً عــن انعكاســاته وتأثيراته الدولية، يعتبر مخالفاً لاتفاقية رودس للهدنة، كذلك لقانون المعاهــدات الدولية المبرم في فيينا عام ١٩٦٩، وبالتالي فإن عملية الضم تعتبر باطلــة ولا شرعية. لكونها تخالف قواعد وقوانين الحرب والاحتلال العسكري، بل والقواعد العام للقانون الدولي المعاصر[٢٩] (٦)، ويمكن تقرير بطلانها من خلال:

تعارضها مع القواعد الآمرة (الملزمة) – القاضية بعدم جواز ضم الأراضي بالقوة وفرض الاحتلال باعتباره أمراً واقعاً وتحويله إلى سلطة فعلية، وهو مــا أكده قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ١٩٨٠/٨/٢٠، أي عدم الاعتــراف بشرعية المكاسب السياسية جراء الاحتلال.

إن ضم القدس يتناقض بشكل صارخ مع نص الإعلان العالمي حول مــنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (بالفتح) والتابعة رقم ١٥١٤ لعام ١٩٦٠ الذي يعتبر إيذاناً واعترافاً من جانب الأمم المتحدة بضرورة التــصفية العاجلــة للكولونيالية وآثارها. وتمكين الشعوب من تقرير مصيرها. كما أن قرار الــضم يعتبر تحدياً سافراً لمبادئ الأمم المتحدة وقواعد العلاقات بين الدول التي تحــرم استخدام القوة وتؤكد على احتــرام الــسيادة والاســتقلال الــسياسي ووحــدة الأراضي[٣٠].

– تناقضها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨، والاتفاقيتين الدوليتين الخاصتين بحقوق الإنسان المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦.

– تعارضها الصريح والسافر مع التصريح العالمي رقم ٢٦٢٥ حول علاقات الصداقة والتعاون بين الدول الصادر بالإجماع عن الجمعية العام للأمم المتحدة في ١٩٧٠/١٠/٢٤ الذي عرف باسم «تصريح التعايش السلمي» (الدورة الخامسة والعشرين).

---

[٢٩] – انظر: لانغر فيليسيا بأم عيني، مؤسسة الأرض، دمشق، ١٩٧٤، ص ٢٢٢

[٣٠] – انظر: ميثاق الأمم المتحدة (المادة الأولي) التي أكدت على تنمية علاقات الصداقة بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة وحــق تقرير المصير وأقرته المادة ٥٥، وتؤيده المادتان ٥٣، ٦٤ من اتفاقية فيينا حول قنون المعاهدات.

Smska, M: Vienna Convention on the Law of Treaties, Prague, 1971.

انظر: كذلك مقالتنا: القدس وتسخين السلام، صحيفة الحياة، العدد ١٢٠٨٨ في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٩٦.

- تناقضها الصارخ مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣١٤ حول تعريف ماهية العدوان لعام ١٩٧٤ (الدورة التاسعة والعشرون)[٣١].

- تناقضها مع اتفاقيات جنيف الأربعة الصادرة في ١٢ آب ١٩٤٩، وبخاصة الاتفاق الرابع حول وضع الأراضي المحتلة وحال السكان المدنيين كذلك مع البروتوكولين الملحقين الصادرين عن المؤتمر الديبلوماسي المنعقد في جنيف ١٩٧٧.

وأخيراً فإن إصرار إسرائيل على ضم القدس وإلحاقها بسيادتها باعتبارها «عاصمة أبدية» يعني وضع العراقيل في مسيرة السلام وزرع الألغام في طريق التطبيع، فالقدس من دون حل مرض للطرفين وبخاصة للجانب العربي، ستبقى عنصر توتر وقلق وصراع مستمر.

وإذا كان وضع القدس لا يمكن حلّه بالمفاوضات هو وغيره من الأمور التي ربما تكون مستعصية، فوفقاً للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة يمكن عرضها على محكمة العدل الدولية أو استصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بعضويتها البالغة ١٨٥ دولة، بافتراض أن مسيرة السلام ستكون سالكة وطريق التطبيع معبّد ولا تعتوره ألغاماً متفجرة.[٣٢]

في الختام أقول أنه رغم مرور ٥٠ عاماً على «النكبة» بما تحملها من

---

[٣١] - قارن: كذلك دراستنا: ديبلوماسية السلم وتعريف العدوان في القانون الدولي، مجلة «الثقافة الجديدة»، بغداد، تموز (يوليو) ١٩٧٦.

[٣٢] - حث مشروع مقترح قدمه الملتقى الفكري السادس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن والموسوم «القدس وحقوق الإنسان» في ١٦/٥/١٩٩٨، الحكومات العربية على أن تتقدم في وقت مبكر بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تطلب المشورة أو الفتوى من محكمة العدل الدولية في لاهاي بخصوص:

آ - الوضع الدولي من الناحية القانونية لمدينة القدس ضمن الحدود التي حددت لها بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧.

ب - شرعية قرار الحكومة الإسرائيلية عقب حرب عام ١٩٦٧ بضم القدس (قرار الكنيست عام ١٩٨٠) إلى القسم الذي تحتله إسرائيل وذلك بحجة توحيد المدينة وإعلانها «عاصمة أبدية لإسرائيل».

ج - حقوق الإنسان العربي واليهودي وغيرهما من أتباع مختلف الديانات في الدخول والتجول بحرية إلى مدينة القدس وممارسة شعائر الدين فيها.

واقترح مشروع القرار أن يسبق طلب المشورة تحضير دراسة على مستوى عال في القانون الدولي تركز على احتمالات أن تأتي المشورة أو الفتوى من محكمة العدل الدولية بنتائج إيجابية للإنسان الفلسطيني والعربي.

انظر: الملتقى الفكري السادس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، لندن، ١٦ أيار (مايو) ١٩٩٨.

مرارات وآلام، لكن إسرائيل ازدادت قلقاً وسوداوية ولم تستطع رغم اغتصاب حقوق الشعب الفلسطيني وانتصاراتها «على البلدان العربية»، التي هي انتصارات أشد عاراً من الهزائم، أن تفك عزلتها وأن تعيش بسلام طالما ظلت تتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الوطنية المستقلة.

القدس مدينة صاحبة حقوق على الإنسان والإنسانية

د. سامي محمود ذبيان

نعم للدفاع عن حقوق الإنسان الفرد، والدفاع عن حقوق الجماعة، والدفاع عن حقوق المجتمع، أي مجتمع، لكن أيضاً نعم للدفاع عن حقوق المدن. فالمدن لها حقوق كما للأفراد والجماعات، والقدس هي الأحق في الدفاع عن حقوقها لما هي عليه في التاريخ، ولما هي عليه في الكون، ولما هي عليه الآن، ولما ستصبح عليه غداً ومستقبلاً، ولما ينتظرها من تمزق وتسلط على خصوصيتها وتعدديتها وحرمتها التي أرساها الإسلام في كل عهوده، وقبلت بها المسيحية، واليهودية ككل.

وكثيرة هي المدن التي تستحق الدفاع عنها، وعن حقوقها، من لندن المحفوظة الحقوق، إلى تلك المدن الكثيرة المهيظة الجناح والمهضومة الحقوق، الأمر الذي يدفعني بل ودفعني للدعوة لمنظمة أو رابطة للدفاع عن المدن وحفظ حقوقها، ورغم معرفتي بوجود رابطة للمدن العربية، إلا أن رابطة الدفاع المقترحة تلك تحمي المدن بصدورها وبكل ما تستطيع.

وها أنا ذا أطل على الموضوع من زوايا عديدة فأقول أنه: كما للبشر حقوق فللحجر حقوق أيضاً. فكيف إذا كان الحجر مليئاً بالحياة وبكل عهود الحضارة، تلك التي تحوله إلى كائن يتعدى كثافة المادة إلى حيويتها التي يضيفها الإنسان عليه. ألم يقل الإنسان: «آمن بالحجر تبرأ من الألم؟». أقول هذا وفي ذهني تلك الكتل الحجرية التي نسميها بلدات أو مدناً، أليست تلك المنازل، تلك الكتل الحجرية التي نولد فيها، أكانت قرى أو مدناً، بعزيزة علينا؟ ألم نحاول كثيراً إبقاءها في ذهننا على الأقل كما هي، وكما عرفناها؟ أليست الأمكنة التي تتحقق فيها رفقة العمر، تلك التي تعقد فيها الزيجات مثلاً، بمليئة بنوع من الحميمية التي نكاد نحاول الإمساك بها لكي تبقى، تترسخ فينا!؟

امسك بالفرصة السانحة هنا لأستميحكم أذناً وأقول أنني في لندن، هذه المدينة التي تحتضن التاريخ بكل تفاصيله حتى الشخصية والصغيرة، نجدها في كل زاوية وشارع، في لندن هذه التقيت برجل كله رفض وكراهية ما هو عربي

وبالذات إسلامي، رغم ثقافته ووعيه. وحاولت معرفة سبب أو أسباب رفـضه ذاك، عبر حوار معه، بذلت خلاله محاولات صعبة لتسقط أسباب ذلك، استندت في هذا المجال إلى اختصاصي في علم النفس الاجتماعي. وبعد جهد بذلته معه لأنه متكتم، ويريد أن يخفي ما لديه، كي لا يبدو عنصرياً، تبيّن لي أن الرجـل متألم من قيام بعض هيئات إسلامية بشراء كنائس كبيرة أو صغيرة وتحويلها إلى مساجد، الأمر الذي دفعه لاتخاذ هكذا موقف.

ولم يكن هو ضد العرب والإسلام من حيث المبدأ، لأنه قال أن المسؤول عن ذلك هو من يقبل ببيع كنيسة أو يضطر إلى ذلك، بفعل حركة السوق حتى في هذا المجال. لكنه أفصح أن أمراً دفيناً في عمقه، وهو أنه كان فرحاً دائماً هو وزوجته وولداه أن يمروا دائماً بقرب الكنيسة التي تزوجا فيها وعمدا ولديهما فيها، إلى أن أصبحت تلك الكنيسة مسجداً. لقد تسبب ذلك لهم جميعاً بألم، خاصة عندما وجد هو وزوجته صعوبة في شرح ذلك لولديه: كيف حصل ذلك، وكيف يمكن أن يحدث ذلك، ولماذا؟؟

ويقول إنه كان يتمنى لو لم يبح بما قاله لكنه اضطر إلى ذلك.

إن هذا الحجر، تلك الكنيسة هي في ما احتضنته وتحتضنه من روعة البناء والزخرفة والتاريخ. أهميتها في ذلك أنها التاريخ، لكنها أيضاً هي أولاً وأخيـراً مهمة بما هي عليه من أنسنة تتحصل من مناسبات، وتتمثل في مناسبات فـرح وحزن، وتتراكم في كل مناسبة اجتماعية. الحجر أهميته بما يعطيه البشر له من حياة، يكاد أحياناً يشهد دبيب الروح فيه، أو قل تحتضنه الذاكرة وتطمئن إليـه الذات وتركن في دعة وهدوء وأمن واستقرار. هذا حال زاوية في المنزل، حال المنزل، والدار، والحي، والشارع، والقرية، والبلدة، والمدينة والـوطن وحتـى هكذا الكون كله الذي يتكرر يومياً في ألفة لا تضاهى، يصبح معها الفراق موتاً محزناً.

أوردت هذه الحادثة لأوضح مدى خطورتها وضرورة التنبـه لهـا، وقـد شاركت بعض الشيء بتوضيح مخاطرها: مخاطرها على المدينة وعلى النـاس أيضاً.

مخاطرها على المدينة هي في ما تتسبب به من تغيير في تركيبتها، فالمدن كما يتضح في علم الاجتماع الحضري تتحلق في تأسيسها حول نهر أو طريق، وغالباً ما تحلقت وقامت حول كنيسة أو دير، وهذا ما يتضح لكل مراقب لبعض

أحياء لندن وأي مدينة أوروبية. فعندما تصبح الكنيسة مسجداً، فــإن المفارقــة تصبح كبيرة، ويصبح التناقض أكبر، إلا أذا حدث تغيير إيكولوجي فــي الحــي المحيط بالكنيسة، فتغير السكان بنسبة كبيرة، وتغيرت ملكية المنازل.

ومخاطرها على الناس هي في ما تشكله من انتزاع لما في حياتهم من خصوصية اجتماعية هو التاريخ العائلي، والقيمة الاجتماعية لكل فرد منهم. فالكنيسة كما المسجد كما الكنيسة، كما المعبد، كلها ارتبط بها الانسان لأنها تعني له الكثير، ولأنها هي في حياته ولحياته ثقل كبير. ورغم أن حالة شراء بعض الكنائس هنا وتحويلها إلى مساجد جرت في ظروف محدودة ولظروف ربما انتهت، ولم تكن لها صفة قسرية، لكنها رغم ذلك كانت قاسية على البعض من رعايا تلك الكنائس.

ففي القدس حدثت الكارثة التي لا حدود لها، فلم يكن الأمر مجــرد كنيــسة يجري تحويلها أو جامع يلغى، بل إن مدينة بكاملها جرى قلبها رأساً على عقب. يطال ذلك البشر والحجر، والحاضر والتاريخ، وسيطال المستقبل:

- ما شهدته القدس منذ نصف قرن، وما تشهده حالياً، هو تنفيذ خطط متكاملة لإلغائها كمدينة للإسلام وللمسيحية ولليهودية. في حين أن الإســلام عنــدما دخلها أمن أهلها وحفظها كما هي. لقد خشي الفاروق عمر أن يمس الجيش الفاتح شخصية المدينة، فلبى دعوة القائد الفاتح المنتصر عبيدة بن الجــراح ليأتي المدينة، وبناء لطلب أهلها، أبناء إيليا كما كانت تسمى يومذاك. وشــد عمر الرحال من عمق الجزيرة، بعد أن تشاور مع الصحابة وفي مقــدمتهم الإمام علي بن أبي طالب، وجاء إلى رحاب الشام، على بعدها، فقط من أجل القدس، ومن أجل هويتها وشخصيتها وتاريخها، ومن أجل أهلها.

ولم يكن مجيؤه احتفالياً بروتوكولياً، كما هي الأمور هــذه الأيــام للقــادة وللحكام، مع استبعاد التشبيه والمقارنة. بل إنه أرسى قواعد تعامل مع أهلهــا، ووضع صيغ تعامل يومي تراعي انتماءاتهم ومعتقداتهم وكل ما هم عليه. وكانت الحادثة التي لا تنسى مع الفاروق: رفض أداء الصلاة حيث كان يقــف داخــل الكنيسة، عندما حل موعد الصلاة، فغادر مكانه خارج الكنيسة ليصلي خارجها، لأنه خشي أن يتسبب بموطء قدم داخلها باسمه وهو الخليفة.

لم يهدم حجر في القدس عندما دخلها المسلمون، بقيت الكنائس هي الكنائس

المسيحية، وبقيت الكنيس اليهودية، وبقي كل شيء على حاله وإذا كانت هناك من إضافات ففي باحات وأرض ومساحات لا تمس تاريخ القدس ولا شخصيتها. وبالطبع زاد المسلمون على المدينة الكثير من مساجد، ومدارس وأسبلة وشوارع وأبنية وفن معماري ما زال درتها حتى الآن.

ولست هنا لأجتهد في ما هو معروف، وإنما لأسلط الضوء عليه، لتوظيف ذلك في خدمة القدس، بيت المقدس، عروس المدائن، مدينة الله. وهنا يشخص التاريخ مجدداً مع الحملات الصليبية: تلك التي لم تحترم المدينة في شيء، ووصل الأمر بقادتها أن حولوا جانباً من المسجد الأقصى اسطبلاً لخيولهم، ورفعوا فوق قبته صليباً. أكثر من ذلك، أنهم لم يتورعوا عن قتل سبعين ألف عالم مسلم لجأوا للمسجد لاتقاء بطش الغزاة، وهدموا هنا ودمروا هناك، وشوهوا هنالك، فلحق الضرر بالمسلمين واليهود، وحتى بعض المسيحيين، في نوع من الوحشية البعيدة عن المسيحية واليهودية والبعيدة عن الحضارة ككل. هذا في حين كان الفاتحون المسلمون قبلهم بزمن، بقرون عدة، لكنهم تعاطوا مع المدينة بوعي واحترام كبيرين، مستندين إلى ما جاء به الإسلام من احتضان لكل الديانات، بما فيها اليهودية.

نقول هذا كله لأن المدينة المقدسة تشهد حالياً هجمة عليها تهددها في وجودها وفي شخصيتها لم يكن حتى في حجم التهديد الصليبي ذاك، بل غير مقبول أن يكون مثله لأن الذين يتعاطوا مع القدس هذه الأيام يقولون أنهم من القرن الحالي، بل ومن القرن المقبل حضارة. لكنهم يبدو أكثر سوءاً في خططهم تجاه القدس: إنهم يحولونها إلى مدينة أحادية الوجود والحضارة، إنهم يحاولون اختطافها من التاريخ، لو يستطيعون ومن أهلها، لو يستطيعون، من المسلمين والمسيحيين والعرب ككل. وهي لم تكن يوماً لا وثنية ولا يهودية ولا مسيحية ولا إسلامية، إنها مدينة الإسلام بلغة التوحيد، لغة دين ابراهيم الخليل، إنها قدس الجميع، فلماذا تلك الهجمة الإسرائيلية الشرسة عليها؟

لماذا لا يريد هؤلاء قراءة التاريخ وفهمه؟

فالتاريخ يقول:

– إن صلاح الدين الأيوبي حرر القدس بعد حوالي مائة عام من الاحتلال الصليبي، فدخلها الصليبيون عام ١٠٩٩م وأخرجوا منها عام ١١٨٧م، وعاد

المسلمون لاحتضانها كما سبق واحتضنوها خمسمائة سنة وأكثر، واحتضنوها في ما بعد رغم الصليبيين، والمغول، والتتار، وأبقوا عليها مدينة للجميع، وخاصة خلال الحكم المملوكي لها.

- وعندما أشار بعض من حول صلاح الدين بهدم كنيسة القيامة وقبر السيد المسيح رفض صلاح الدين ذلك وقال: «أمير المؤمنين أقرهم على هذا المكان ولم يأمر بهدم البنيان».

- والتأريخ يقول أن اسم المدينة «أورشليم» هو من «أور سالم» وهو اسم عائد لليبوسيين وليس للعبرانيين. والذين بنوها هم اليبوسيين الذين هاجروا من الجزيرة العربية قبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة.

- وكان أول من أحرق هذه المدينة في التاريخ هو «يهوذا» أحد أحفاد الجد الأكبر (إسرائيل)، وبعد أن احرقها توجّه إلى الخليل (حبرون) وعاملها بالأسلوب نفسه.

وبسبب الحروب بين ممالك العبرانيين في فلسطين، تمكن نبوخذ نصر ملك بابل من الوصول للقدس عام ٥٨٦ ق.م وهدمها.

- وفي توقفهم عند النبي ابراهيم ليستندوا إليه في ما لهم في القدس جاءت الآية القرآنية الكريمة لتقول: «يا أهل الكتاب، لم تحاجون في ابراهيم، وما أنزلت التوراة والإنجيل إلا من بعده، أفلا تعقلون؟». والآية «ما كان ابراهيم يهودياً ولا نصرانياً، ولكن كان حنيفاً مسلماً، وما كان من المشركين».

- وفي الحقبة الرومانية وصل الأمر بأحد قادتهم ويدعى «تيطس» أن حرم على اليهود السكن في القدس، ثم عمد بعد ذلك إلى تدميرها وتركها خراباً. وبقيت القدس مدار حروب بين الفرس والروم، واليهود يستقوون بهؤلاء أو أولئك، إلى أن تواطأوا مع الفرس عام ٦١٤م ومكنوهم من احتلالها في عهد كسرى، ثم احتلها الروم في عهد هرقل عام ٦٢٩م إلى أن أتى العهد الإسلامي.

- وهنا ترد وثيقة الأمان الشهيرة في عهد عمر بن الخطاب والتي جاء فيها: «هذه ما أعطى عبدالله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان: أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، إنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها، ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم، ولا يضار أحد منهم ولا يسكن معهم أحد من اليهود. وعلى أهل إيليا ان يعطوا الجزية كما يعطي أهل

(المدائن).

- الفاروق عمرو دخل المدينة بناء لطلب بطريركها صفرونيوس في الثاني من آذار (مارس) من عام ٦٣٦م. ولم يطلق عليها لا اسمه ولا اسم النبي محمد ولا اسم أي صحابي أو قائد، وإنما سموها «بيت المقدس» لأنها حاضنة الأديان كلها، لأنها بيت المقدسات، رغم الآية الكريمة عن الإسراء التي أعطت المدينة ومسجدها الأقصى الأهمية الكبرى. وأكدوا على الآية الكريمة: «لكم دينكم ولي دين».

فلماذا لا تبقى كذلك؟

لماذا لا تصان حرمتها الآن؟ العالم كله مدعو لهذا العمل. وكما القدس هناك مدن كثيرة من حقها الحماية: من بيت لحم إلى عكا ويافا وصفد والرملة، إلى مدن العالم كله. فالمدن كائنات حية... فهل نبادر لإقامة إطار لمثل هذا العمل.

الوضع القانوني لمدينة القدس

موسى المزاوي* - مفكر وأستاذ جامعي فلسطيني

القدس الشريف وقدسية هذه المدينة للأديان الثلاثة موضع جرى بحثه على مر السنين. وهناك دراسات عديدة من وجهات نظر معينة قد يقال عنها إنها منحازة إلى جانب واحد أو ظالمة له. ولكن هناك دراسات حديثة في هذا الموضوع من الصعب انتقادها أو إلقاؤها في سلة المهملات على أساس الانحياز. أول هذه الدراسات، وهي مقتضبة، تضمنها تقرير اللجنة الملكية البريطانية عن فلسطين الصادر عام ١٩٣٩[٣٣].

ثم هناك دراسة صدرت عن عصبة الأمم عام ١٩٤٥ بعنوان «نظام الانتداب: الأصول والمبادئ والتطبيق»[٣٤](٢) وشملت هذه الدراسة قوانين سنتها حكومة الانتداب البريطانية عام ١٩٢٤ وعام ١٩٣٦ عن حقوق مختلف الطوائف الدينية وامتيازاتها في فلسطين في الأماكن المقدسة في القدس.

وفي قرار التقسيم الصادر عن منظمة الأمم المتحدة في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٧(٣) وردت نصوص صريحة عن وضع خاص لمدينة القدس. وجاءنا الفصل الثالث من القرار أن مدينة القدس سيكون لها كيان منفصل (Corpus separatum) ومستقل عن الدولتين المقترحتين في قرار التقسيم، وأن إدارة المدينة يجب أن تكون تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة. وحددت المدينة شرقاً إلى قرية أم دبس وغرباً إلى قرية عين كارم وشمالاً إلى قرية شعفاط وجنوباً إلى مدينة بيت لحم (وتضمن التقرير خريطة توضح هذه الحدود). ووردت نصوص عديدة عن هذا الوضع الخاص لمدينة القدس في قرارات لاحقة للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

وفي عام ١٩٤٩ أعلنت إسرائيل عن سياستها فيما يخص بمدينة القدس في بيان ألقاه وزير خارجيتها أبا ايبان في اجتماع اللجنة السياسية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٥ مايو (أيار) جاء فيه:

---

* – أستاذ سابق للقانون الدولي وعميد كلية الحقوق في معهد العلوم في لندن (جامعة ويستمنستر) ومؤلف كتاب Palestine and the Law, published by Ithaca Press, Reading, 1977

[٣٣]- Palestine Royal Commission Report, H. M. S. O. Omd 5479, London.

[٣٤]- The Mandate System: Origin, Principles, Application.

«إن البيان الذي تضمنه مشروع القرار اللبناني بأن المدينة الجديدة في القدس (ويعني بذلك القسم الذي كانت تحتله إسرائيل) قد تم إعلانها (من جانب الحكومة الإسرائيلية) جزءاً من دولة إسرائيل إن هو إلا كاذب وشرير، وإن أهم ما في سياسة إسرائيل في موضوع قضية القدس في الوقت الحاضر هو رغبتها الشديدة في ضمان إقرار الوضع القانوني للمدينة بصورة مرضية وبموافقة دولية».

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن قرارها ضم القسم الشرقي من المدينة الذي كان في حيازة الأردن إلى القسم الغربي الذي كان تحت السلطة الإسرائيلية، وقرارها أيضاً إعلان المدينة العاصمة الأبدية لإسرائيل صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة على مر السنين عدد من القرارات التي تستنكر هذا الإجراء وتعتبر مدينة القدس أرضاً محتلة لا يسمح القانون الدولي لمن يحتلها أن يملكها أو يضمها إلى أراضيه.

وقد أيدت الولايات المتحدة الأمريكية في البداية مشروع الكيان المستقل لمدينة القدس. ففي عام ١٩٥٢ عندما أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية أنها تنوي نقل مكاتبها من تل أبيب إلى القدس سلمت السفارة الأمريكية إلى الحكومة الإسرائيلية في ٩ يوليو (تموز) مذكرة تضمنت ما يلي:

«أخذت حكومة الولايات المتحدة مع الأسف علماً بالقرار والإعلان الصادرين عن الحكومة الإسرائيلية بتأريخ ٤ مايو (أيار) ١٩٥٢ أنها تنوي نقل وزارة الخارجية إلى القدس.

لقد التزمت حكومة الولايات المتحدة ولا تزال السياسة التي تقول بوجوب إقامة سلطة دولية للقدس توفر الحماية للأماكن المقدسة وتكون مقبولة أيضاً لإسرائيل وللأردن وللمجموعة الدولية..»

واتخذت الحكومة الأمريكية موقفاً مماثلاً تجاه المملكة الأردنية الهاشمية في مذكرة بعثت بها إلى رئيس الوزراء الأردني في ٥ أبريل (نيسان) ١٩٦٠ جاء فيها:

«أخذت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ولا تزال تلتزم السياسة التي تحترم مصلحة الأمم المتحدة في وضع القدس.ولهذا السبب فإن حكومة الولايات المتحدة لا يمكنها أن تعترف بأي أعمال أو تتعامل في أي شكل من الأشكال مع أية أفعال تضفي على القدس صفات عاصمة دولة ذات سيادة وتتنافى لهذا السبب مع مصلحة الأمم المتحدة في وضع القدس».

ولم يصدر عن حكومة الولايات المتحدة منذ ذلك الحين أي بيان رسمي عن نظرة جديدة لها في الاعتبارات القانونية الخاصة بالقدس.

وعندما أعلنت إسرائيل في مايو (أيار) ١٩٨٠ عن عزمها على سن قانون دستوري أساسي في الكنيست يعلن أن القدس عاصمة إسرائيل كان رد الفعل على هذا من قبل مجلس الأمن الدولي صدور القرار رقم ٤٧٠ الذي حذر إسرائيل من القيام بهذا العمل.

وبعد أن تم صدور القانون الإسرائيلي الإسرائيلي رسمياً في يونيو (تموز) ١٩٨٠ أصدر مجلس الأمن الدولي في الشهر التالي القرار رقم ٤٧٨ يستنكر فعل الحكومة الإسرائيلية ويعلن أن ذلك القانون «باطل من أوله إلى آخره حسب الشريعة الدولية» ويحث الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة على عدم الاعتراف بذلك القانون وعدم إرسال البعثات الدبلوماسية إلى مدينة القدس. وفي هذه المناسبة أيضاً قررت جامعة الدول العربية إن تقوم الدول الأعضاء بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أية دولة تنقل سفارتها إلى القدس أو تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

بعد ذلك حصلت تطورات كثيرة فيما يتعلق بالقدس، منها أن إسرائيل أصدرت إلى الكنيست قوانين بقصد تثبيت ملكيتها للمدينة في القسم الذي يسكنه العرب ووسعت رقعة المدينة من الناحية الرسمية وصادرت بعض الأراضي التي يملكها العرب وأقامت عليها مستوطنات يهودية. كما قامت بعض الدول بنقل سفاراتها إلى مدينة القدس، بعضها بشكل علني وبعضها من دون الإعلان جهاراً عما حصل خشية استفزاز بعض الدول العربية.

وآخر تطور دراماتيكي في هذا الخصوص كان قرار مجلس النواب الأميركي في يونيو (حزيران) ١٩٩٧ الاعتراف بالقدس «الموحدة» عاصمة لإسرائيل وتخصيص مئة مليون دولار أميركي لعملية نقل السفارة الأميركية إلى المدينة. ولم يصدر عن الحكومة الأميركية أي إيضاح رسمي لما تنوي عمله في هذا الخصوص. وهناك أنباء تقول أن الحكومة الإسرائيلية قد صادرت أرضاً يملكها وقف إسلامي، وباعتها إلى الحكومة الأميركية وأن أعمال البناء على هذه الأرض قد بدأت قبل عدة أشهر وأن المبنى مخصص للسفارة الأميركية.

والجدير بالذكر أيضاً أن الأعضاء الدائميين الخمسة في مجلس الأمن لا زالت سفاراتهم في تل أبيب ولو أن بعض سفرائهم في معاملاتهم مع الحكومة الإسرائيلية على أعلى المستويات يعتبرون القدس العاصمة الفعلية للدولة الإسرائيلية، وأن التورية أو التغطية في هذا المجال أصبحت مصدر تندر وسخرية.

ما الذي يمكن للدول العربية الآن عمله لتفادي تطور قضية القدس على النحو الذي تعودناه في القضية الفلسطينية بوجه عام، والعياذ بالله. هناك طبعاً ودائماً النهج السياسي الذي اتبعناه خلال الخمسين سنة الماضية إذ نرفض ونحتج ونهدد، والطرف الآخر لا يلتفت إلينا ويتابع مسيرته، وأصدقاؤه ومعينوه ممن لهم علاقات معنا ومصالح حيوية لا ينتبهون إلينا ولا يعبأون بنا ولا ينقصون من دعمهم لعدونا!

هناك في رأيي سبيل آخر يمكن لنا اتباعه لتقويم الإعوجاج ومنع تفاقم المصيبة وهو اللجوء إلى القانون. فالقانون كما نعلم كان أساس المدنية في المجتمع البشري ونقطة تحول من شريعة الغاب حيث القوي يأكل الضعيف إلى شريعة الحق والعدل والإنصاف حيث يزهق الباطل.

الدول العربية جميعها أعضاء في منظمة الأمم المتحدة وميثاق المنظمة ينص في مقدمته على أن الدول الأعضاء تتعهد باحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وتنص المادة الأولى من الميثاق أن من مقاصد المنظمة حفظ السلم والأمن الدولي والتذرع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي تؤدي إلى الإخلال بالسلم وتسويتها. وتنص المادة ٩٦ من الميثاق أن للجمعية العامة الصلاحية في الطلب إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي (التي يمثل أعضاؤها الخمسة عشر مختلف النظم القانونية في العالم) أن تعطي الفتوى في أية مسألة قانونية. وقد سبق لمحكمة العدل الدولية أن أعطت فتاوى عديدة في خلافات سياسية آخرها الخلاف حول كيان جنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) التي كانت تحت الانتداب. والدول العربية لن تجد صعوبة في الحصول على أغلبية القرار في الجمعية العامة أو حتى في مجلس الأمن يطلب من المحكمة أن تقول رأيها في الوضع القانوني لمدينة القدس. وأنا واثق لأسباب نعرضها في مناسبة أخرى أن المحكمة ستقول أن القدس مدينة ذات كيان مستقل وأن ما فعلته وقد تفعله إسرائيل يخالف القانون الدولي.

وإلى أن تقول محكمة العدل الدولية رأيها نهائياً في الموضوع نطلب منها أن تصدر أمراً يمنع الدول الأعضاء من اتخاذ أي إجراء بشأن سفاراتها في القدس. ويمكن حسب دستور الولايات المتحدة الأمريكية الحصول على قرار من المحكمة العليا في واشنطن يمنع نقل السفارة الأميركية إلى القدس قبل صدور قرار محكمة العدل الدولية.

القدس وحقوق الإنسان

ورقة النائب د. أحمد عويد العبادي*

لا توجد مدينة تدور حولها معارك جدلية سياسية ودينية وتاريخية ساخنة مثلما هي مدينة القدس، ذلك أن لها نصيب الأسد من هذه الأمور عبر تاريخ البشرية وإن معنى اسمها في التقديس والتبجيل يتشابه واحياناً يتطابق في لغات الأمم التي تعاقبت على سكناها، رغم تباين هذه الأمم وصراعاتها وتواليها عبر القرون.

وقد دلت الحفريات والوثائق والمراجع التاريخية أن الكنعانيين العرب هم أقدم شعب متحضر سكن فلسطين والقدس قبل سبعة آلاف سنة (أي خمسة آلاف سنة ق.م) إلى درجة أن فلسطين كانت تسمى باسمهم: أرض كنعان، وهم الذين قدموا الحروف الهجائية للبشرية جمعاء ووصلوا سواحل أوروبا وبريطانيا وأمريكا الشمالية والجنوبية مثلما فعل العرب واقتفاهم الأسبان من بعدهم.. ثم حل ابراهيم أب الأنبياء قادماً من بلاد ما بين النهرين والعراق / حوالي ٣٨٠٠ ق.م إذ جاء مبشراً بالإسلام.

وقد كانت القدس من نصيب قبيلة اليبوسيين من الكنعانيين، لذلك سميت يبوس نسبة إليهم ثم نجد لها ذكراً في القرن التاسع عشر ق.م، وذلك في نصوص الطهارة المصرية، على أنها مركز لعبادة الكنعانيين، وأن اسمها يورو – شاليم. يورو معناها: تأسيس أو موقع أو مدينة، وشاليم: هو اسم الإله الذي كان يعبده الكنعانيون.

في رسائل تل العمارنة في القرن ١٤ ق.م نجدها باسم يورو سالم (الاسم بالإنكليزي) وفي النقوش الآشورية أورو – سليمو (الاسم بالإنكليزي) بالشين والسين / وفي العهد القديم: شاليم وهو اختصار للاسم الكامل – يورو شاليم.

ويتحدث سفر التكوين – أول أسفار العهد القديم عن قدوم ابرام (ابراهيم عليه السلام) العبراني إلى أرض الكنعانيين منتصراً على أعدائه، إذ خرج الملوك لاستقباله ومنهم:

«ملكي صادق ملك شاليم – أخرج خبزاً وخمراً وكان كاهن لله العلي وباركه، وقال: مبارك ابرام من الله العلي مالك السموات والأرض ومبارك الله العلي الذي اسم أعداءك في يدك فأعطاه / أعطى ابراهيم/ عشراً من كل

---

* – عضو مجلس النواب الأردني، عضو لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين في المجلس). ١٥/٥/١٩٩٨.

شيء»... وبذلك نجد من هذا النص التوراتي أن ملكي صادق كان يؤمن بالله الواحد، وأن القدس كانت عاصمة لعبادة التوحيد.

وفي العهد القديم – نجد اسم أورشليم – وهو الاسم الكنعاني القديم قبل قدوم العبرانيين، وورد ذلك مرة في سفر يوشع.. عير الوهيم، ومعناها بالعربية مدينة الله، وفي سفر نحميا: عير – ها – قدس ومعناها مدينة القدس، وفي إنجيل متى بنصه العربي: المدينة المقدسة، ويقابله بالسرياني: «بيت مقديشو»، أي بيت المقدس، ووردت أسماؤها في الترجمات: دار السلام، ومدينة السلام، وقرية السلام».

وقد اقتبس داود عليه السلام طريقة اليبوسيين لبناء هيكل الرب على مرتفع من الأرض رغم معارضة أحبار اليهود له في حينه.

وفي العهد الروماني سميت ايلياء نسبة للامبراطور الروماني ايلياس هادرياس وهو الاسم الذي أطلق عليها في بعض الكتب العربية القديمة، وهذا ما نجده في العهدة العمرية لأهل القدس، التي نصت أن الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أعطاهم – أي أهل ايلياء القدس – أماناً لأنفسهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم سقيمها وبريئها وسائر ملتها أن لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقض منها ولا من خيرها ولا من صلبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضار أحد منهم ولا يسكن بايلياء معهم أحد من اليهود» أ هـ.

وهذا لعمري أفضل ما يمكن أن يتوصله ميثاق متحضر في حقوق الإنسان، حيث الحفاظ على الأرواح والأموال والممتلكات والحرية الدينية وأماكن العبادات ولا يلحق ضرر بأحد ولا يجبرون على اعتناق عقيدة لا يريدونها.

وقال البكري في معجم ما استعجم أن اسم القدس معناه: بيت الله، وقال ذلك ياقوت الحموي من بعده في معجم البلدان، وقال: مجير الدين الحنبلي في الأنس الجليل: معناه: بيت الله المقدس».

وأورد كعب الأحبار اسم: أوري شلم – معناها: بيت الله المقدس «وبالإضافة إلى ايليا / سميت بعد الفتح الإسلامي: بيت المقدس أي بيت المكان الذي جعل فيه الطهارة».

قال ابن منظور في لسان العرب: القدس: السطل بلغة أهل الحجاز لأنه يتطهر فيه، ومن هذا بيت المقدس أي بيت المطهر الذي يتطهّر به من الذنوب، والقدس: البركة.

وفي الحديث الشريف: ورد في الإصابة ج٢ ص ١٧٣ في ترجمة ذي الأصابع الجهني «قلنا يا رسول الله إن ابتلينا بالبقاء بعدك فأين تأمرنا؟ قال:

عليك ببيت المقدس» وقال عليه السلام: تشد الرحال إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجدي. والمسجد الأقصى – وكلنا يعرف أن المسجد الأقصى في بيت المقدس.

وذلك نجد أن للقدس وضعها المتميز بالقدسية والإنسانية والأهمية مما جعلها نقطة الافتراق والتلاقي على حد سواء بين الأمم، ويقتضي المنطق التاريخي والروحي أن تكون القدس مهد السلام وليس بؤرة الصراع، وأن تكون مكاناً لحرية العبادة وحقوق الإنسان وقد كانت كذلك زمن المسلمين حتى عام ١٩٤٨، إلا أنها في الوقت الحاضر تحولت إلى مدينة بائسة تنتهك فيها حقوق الإنسان من خلال مصادرة الهوية والملكية والحرية ومنع إقامة الشعائر الدينية، ومحاولات هدم المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة، وتحويل طابعها التاريخي والإسلامي والعربي إلى طابع غريب عليها لا علاقة لها به.

ولا بد من القول أن بني البشر عبر التاريخ انتهكوا حقوق الإنسان باسم القدس والحفاظ عليها. وعانت من الدمار والاحتلال باسم حقوق الإنسان ما لم يصب أية مدينة أخرى. وإن عمليات الشتات والترحيل والدمار والقتل والتشريد جرت باسم تحرير القدس، مثلما كان الأمر في الحروب الصليبية التي عاثت فساداً في البلاد العربية وفلسطين والقدس والمسجد الأقصى وكنيسة القيامة، وانتهكت حقوق الإنسان بحجة تخليص القدس من الاحتلال العربي الإسلامي.

ومن قبل ذلك قام بعض ملوك بني إسرائيل بالاعتداء على مملكة عمون الأردنية وتقتيل أهلها باسم الحفاظ على القدس وحقوق الإنسان في مملكتهم، ووصل الأمر بعد ذلك إلى ذروته عندما تحولت مملكة القدس إلى مصدر إزعاج لملك العراق نبوخذ نصر الذي حضر إلى فلسطين وجاس خلال الديار واتخذ البأس الشديد ضد المتمردين وسباهم إلى بابل جزاء بما كانوا يفعلون.

ومن أجل القدس حدثت الحروب والقتل والتشريد في العصر الحديث، وهو ما قامت به إسرائيل بدعم من الدول الاستعمارية، واليوم نجد أهلها يعانون الحرمان من العيش بها أو السكون فيها ضمن أسوأ ظروف ومعاناة لحقوق الإنسان باسم الحفاظ على هذه الحقوق والمدينة.

وباسم القدس انتهكت إسرائيل حقوق الإنسان بتطبيق سياسة تكسير العظام وتهشيم الجماجم للشعب الفلسطيني في الانتفاضة. وتقوم بالحيلولة دون حصول الفلسطينيين على حقهم الإنساني في اتخاذ القدس عاصمة لدولتهم.

وباسم القدس تنتهك حقوق الإنسان بمزيد من الحصار للفلسطينيين في بلادهم على مر الأيام، وباسمها يتعطل السلام والمفاوضات، وباسم القدس

وحقوق الأمن يحرم الشعب الفلسطيني من العمل ولقمة العيش الكريم.
من هنا فإن القدس وحقوق الإنسان رفيقان متوازيان يتم ارتكاب الموبقات ضد كل منهما بحجة الحفاظ على الآخر وتحت كثير من المقاييس والمعايير التي لا تتفق أي منها مع الحقيقة، ولا تتفق لا مع مصلحة القدس ولا مع حقوق الإنسان.
وبالتالي يمكن القول أن القدس وحقوق الإنسان أمران متلازمان بالاتفاق والاختلاف حسبما تقسرها المصالح السياسية، وليس المصالح الإنسانية والأخلاق.

حقوق الإنسان

حقوق الإنسان قضية متجددة محلياً وعالمياً اعتاد الإعلام والكتاب والسياسيون والمفكرون على ربط ظهورها بالثورات الفرنسية والأمريكية والإنجليزية، ومواثيق عصبة الأمم ووريثتها هيئة الأمم، وصرخات القادة العالميين السياسيين هنا وهناك في العصر الحديث، وبالمعاهدات الدولية، ومعاهدات تحرير العبيد، واستقلال الدول، والإعلان الفرنسي ثم الدولي لحقوق الإنسان.

كل ذلك صحيح نحترمه، ولكنه بكل تأكيد لا يلتفت إلى القيم الإنسانية والحضارية في الإسلام والأمم والشرائع الأخرى، التي سبقته، كما أنه ليس الرأي أو الظهور الأول في مجال حقوق الإنسان – لأن هذه ثمرة من ثمرات النضال المتعاقب للشعوب القديمة والحديثة والفكر الإنساني والديني.. فنحن نجد إشارات كبيرة في الأدب الإنساني والقوانين والتعاليم السماوية لدى الأمم التي سادت ثم بادت، أقول إشارات لحقوق الإنسان، التي توصلت المنظمات الدولية الحديثة إلى تشخيص وتعريف بعضها، ولم تتوصل إلى البعض الآخر منها بعد، رغم معرفة وجودها في تراث الأمة الإسلامية.

صحيح أن الأمم القديمة لم تعرف حقوق الإنسان لأن الحق كان للقوة، فنزلت الشرائع وظهر الأنبياء الذين دعوا إلى عبودية البشر لله وليس لبني البشر مثلهم، والتي تحرر الإنسان من قيود الظلم والجور والفساد والإفساد ومصادرة الحرية والمال والرأي وتطفيف الميزان، كما دعت إلى المساواة بين الناس بغض النظر عن اللون أو الطبقة أو المال أو الجمال وهذا لعمري أسمى ما يمكن أن نتوصل إليه بنود حقوق الإنسان في العصر الحديث.

لم تؤمن الحضارات اليونانية والرومانية والفرعونية بحقوق الإنسان ولكن عندما جاء الإسلام أمر بالتحرير والمساواة والعدالة، وكانت أول آية من القرآن الكريم نزلت تضمنت كلمة «الإنسان» ثلاث مرات وكلمة «اقرأ» مرتين و«العلم» ثلاث مرات، و«الخلق» مرتين، قال تعالى: «اقرأ باسم ربك الذي

خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم» وبذلك تدور أول آية نزلت في القرآن الكريم حول القراءة والعلم والخلق والخالق وبمعنى آخر الدعوة لاكتشاف الإنسان لحقوقه وأن للحياة رسالة لا بد من القيام بها.

فالقراءة تعلم الإنسان ما له من حقوق وما عليه من واجبات له ولغيره، والإيمان بالخالق يعني تساوي البشر بالعبودية والتبعية لله وتفرد الله سبحانه وتعالى بالوحدانية، وهذه جزء من حقوق الإنسان المترتب عليه فهمها، والمترتب له تحصيلها..

وفي آيات أخرى نجد تركيزاً على الإنسان «وخلق الإنسان ضعيفاً» ولا بد للضعيف من حقوق سواء من بدت لنا قوته أو ظهر ضعفه، (وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً) (لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم) (يا أيها الإنسان ما غرك بربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك في أي صورة ما شاء ركبك).

وقد جاء تكريم الله للإنسان منذ اللحظة الأولى لخلقه وسعي الروح فيه.. تكريم على سائر المخلوقات بالعلم «وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة»، وبالكرامة «وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس»، وبالتكريم «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم».. ولا أظن حقوق الإنسان الحديثة تسمو وتخرج عما وضعه القرآن الكريم من حقوق للإنسان بالعلم والتكريم والكرامة والعبودية لله، وحسن الصورة والخلقة والقوام، والعقل والتفكير، بل إن مواثيق الأمم الحديثة لم تصل إلى مستوى ما نزل في القرآن الكريم قبل أربعة عشر قرناً في هذا الصدد.

وقد وضحت حقوق الإنسان في الأحاديث الشريفة.. «الناس سواسية كأسنان المشط».. «ليس لعربي فضل على أعجمي إلا بالتقوى» و«وسلمان منا آل البيت».. «أنا جد كل تقي».. و«كلكم لآدم وآدم من تراب»، وقول علي بن أبي طالب: الناس من جهة التمثيل أكفاء أبوهم آدم والأم حواء.

وقول سيدنا عمر بن الخطاب: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً». وهذه دعوة من أمير المؤمنين في الإسلام قبل الثورات الفرنسية والأمريكية وعصبة الأمم وهيئة الأمم، قبل عشرة قرون ونيف.. أقول دعوة لتوكيد الحقوق الطبيعية للإنسان أن يكون حراً.

وقد كان الرسول الكريم أحسن الناس خلقاً وسلوكاً وتعاملاً وإيماناً بحقوق الإنسان وظهرت هذه الصفات القيادية والإنسانية المتضمنة لذلك بوصف الله

سبحانه لرسوله الكريم «وإنك لعلى خلق عظيم»... «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر».. وقوله سبحانه «خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين»... وقوله «والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين».. وقوله جل وعلا «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم».

فالناس متساوون في النوع أي من ذكر وأنثى.. متساوون في التشعب «شعوباً وقبائل» ومطلوب منهم التعارف، وإن أكرمهم هو أتقاهم وهذا أسمى ما تقتضيه متطلبات حقوق الإنسان في أن يعرف الجميع أنهم من ذكر وأنثى وأن أكرمهم ليس أكثرهم مالاً ولا جاهاً ولا قوة وإنما أتقاهم، ومن ضمن التقوى الإيمان بحقوق الآخرين وعدم الظلم.

وأوصى أبو بكر رضي الله عنه الجيوش الإسلامية الأربعة المنطلقة للفتوحات ألا يقتلوا شيخاً ولا امرأة ولا طفلاً ولا ماشية وألا يقطعوا شجرة ولا يحرقوا زرعاً ولا يتعرضوا لمتعبد في صومعته، وهذا درس حري بالأمم المتحضرة أن تعمل به على مر العصور، وبخاصة في عصرنا حيث نرى العديد من الدول المنادية بحقوق الإنسان تقوم بقتل وتشريد وسحق وظلم الأمم الأخرى، دونما مراعاة لمشاعر الأمومة، وضعف الطفولة والشيخوخة، وكرامة الأفراد والشعوب.

وقد عرف المجتمع الإسلامي زمن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم المساواة بين بلال الحبشي وسلمان الفارسي وعلي الهاشمي، وخالد بن الوليد القرشي وزيد بن حارثة العربي.

وقد أحاط الإسلام الحريات بسياج من الضمانات مثل العقوبات، وبذلك نجد أن حقوق الإنسان في الإسلام هي جزء من الحق الطبيعي الذي يولد مع الإنسان ويترعرع معه، ولكنه لا يسقط حتى ولو أسيء استخدامه. وتضمنت تعاليم الإسلام أيضاً الحفاظ على الحرية الشخصية وحقوق الناس والشعب والرعية وأنه من قتل نفساً بغير حق أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً. وتضمنت أيضاً حرية الفكر والدين والعبادة وحماية الإسلام على حقوق ضحايا الحرب من الأسرى والجرحى وأمر بتحرير العبيد، إذ وردت في القرآن الكريم «فك رقبة» و«تحرير رقبة» وفي الشريعة «عتق رقبة» وأن ذلك من الأعمال المحببة إلى الله ومن الكفارات عن التجاوزات التي يقترفها المسلم وبذلك نرى

أنه حتى اقتراف الخطيئة يمكن أن يتحول إلى موقف إنساني نبيل لخدمة حقوق الإنسان بتحرير رقبة من العبودية.

في حضارات الأمم الحديث

إن التاريخ يحدثنا أن أول ما ظهر ذلك في الأمم ١٧١٧ رأينا أن الإسلام أمر بحقوق الإنسان منذ اللحظة الأولى، وفي الدول الأوروبية كان عام ١٢١٥م، أي بعد ستة قرون من ظهور الإسلام، بصدور العهد الأعظم عن الملك جون حيث تعهد فيه للشعب الإنجليزي بعدم التعرض لحقوقه والمساس بها. ثم ظهرت وثيقة الحقوق عام ١٦٨٨ لضمان حقوق الشعب الإنجليزي وركزت على الحرية الشخصية.

وفي ١٧٧٦/٧/٤ صدر إعلان الاستقلال الأمريكي على أثر حرب الاستقلال، وجاء في مقدمة الإعلان: «أن جميع الناس متساوون وقد وهبهم الله حقوقاً معينة لا تنتزع منهم ومن هذه الحقوق حقهم في الحياة والحرية والكسب لبلوغ السعادة».

ثم ظهر إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا في ٢٦ /آب/ ١٧٨٩ الصادر عن الجمعية التأسيسية الذي كان ثمرة من ثمار الثورة الفرنسية.. ومما جاء في مقدمته:

«إن ممثلي الشعب الفرنسي يرون أن تناسي حقوق الإنسان واحتقارها كانا سببين رئيسيين في إذلال الشعب الفرنسي وإشقائه فقرروا نشر حقوق الإنسان الطبيعية وإعلانها بين جميع أفراد الشعب ليتسنى لكل مواطن معرفة حقوقه وواجباته».

وجاء في الإعلان المذكور أيضاً التوكيد على الحق في الحرية العامة الدينية والفكرية وحق الملكية والأمان، وقد تضمنت الدساتير الفرنسية اللاحقة الإعلان عن حقوق الإنسان وآخرها دستور الجمهورية الرابعة عام ١٩٤٦.. إلا أن الممارسات الحقيقية الأخيرة في فرنسا التي تمس الحرية الشخصية والدينية للإنسان والمتمثلة في منع الحكومة للمسلمات ارتداء الحجاب الإسلامي، لأكبر دليل على عدم مراعاة حقوق الإنسان بالشكل الصحيح في هذا المجال، رغم ما اشتهرت به فرنسا من صون الحريات وحقوق الإنسان.

وقد تضمنت المعاهدات الدولية نصوصاً على حقوق الإنسان، فقد جاء في معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م حماية لحقوق الأقليات الدينية في أعقاب حرب

الثلاثين.. وفي عام ١٨١٥ قرر برلمان فينا حرية الممارسات الدينية والمساواة بغض النظر عن الدين وذلك في مقاطعات سويسرا.

وفي عام ١٨١٤ أعلنت معاهدة باريس المعقودة بين فرنسا وبريطانيا تحريم الاتجار بالعبيد، وتحول ذلك إلى اهتمام دولي واسع النطاق حيث وقعت معاهدة فيينا بين بريطانيا والدول الأوروبية عام ١٨١٥. وتضمنت هذه الاتفاقية حق الدول الموقعة عليها في الزيارة وتفتيش السفن التي يشتبه تورطها بعمليات نقل الرقيق من العالم القديم وسواحل أفريقيا.

وفي منتصف القرن التاسع عشر غطت المعاهدات العسكرية الأوروبية مظاهر العداوات وحماية حقوق ضحايا الحرب.. وفي عام ١٨٦٤ وقعت معاهدة في جنيف نصت على وجوب العناية بجرحى الحرب والمرضى بغض النظر عن بلدانهم.

وفي عام ١٨٨٥ وقعت معاهدة دولية في برلين نصت مادتها التاسعة على ما يلي:

«إن الاتجار بالرقيق أصبح محرماً طبقاً لمبادئ القانون الدولي العام كما تعترف بها الدول الموقعة، فعلى كل دولة أن تتعهد باستخدام جميع الوسائل المتاحة لديها لوضع حد لهذه التجارة ومعاقبة المشتغلين بها».

كما نصت اتفاقية مؤتمر بروكسل ١٨٨٩ على مكافحة الرقيق في قارة أفريقيا بأسرها، وهو الأمر الذي تضمنته كل من اتفاقية سان جرمان عام ١٩١٩ واتفاقية الرق الدولية في جنيف عام ١٩٢٦ إذ نصتا على أن تجارة الرقيق تتنافى ومبادئ العدل الإنسانية وحثت المجتمع الدولي على حظر الرقيق.

وفي عام ١٩١٩ ألغت عصبة الأمم أعمال السخرة والتمييز في الوظيفة وأقرت حرية الاتصال والأجرة المتساوية للعمل المتساوي في القيمة، ولكن ذلك بقي نظرياً إلى حد كبير.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية، ظهرت مفاهيم مفادها وجود نوع من التلازم بين احترام حقوق الإنسان في المجال الداخلي في كل دولة، وحماية الأمن والسلام الدوليين خارجها، وظهرت قيم مشتركة بين شعوب العالم في مجال حقوق الإنسان، وأصبح مفهوم الحماية القانونية لحقوق الإنسان يتسم بالطابع الدولي أكثر من اتسامه بالطابع المحلي، واعتبارها مسألة لا تقتصر على الاختصاص الداخلي للدولة. وقد عني ميثاق الأمم المتحدة بحقوق الإنسان عناية خاصة وأنشأ جمعية بذلك من خلال منظمات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية.

ويفترض – ولو نظرياً – أن تتعلق هذه الحقوق بالإنسان بوصفه إنساناً، بغض النظر عن جنسيته أو دينه أو أصله أو عرقه أو وضعه الاجتماعي أو الاقتصادي، إذ إن لدى كل إنسان حقوق طبيعية ملازمة له حتى قبل أن يكون عضواً في أي مجتمع، وهي نعمة من الله ليس من حق أحد من البشر – نظرياً – مصادرتها.

ورغم إقرار الدساتير والقوانين في الدول لحقوق الإنسان فيها إلا أن الحماية الدولية موجودة سعياً لتحقيق مجتمع إنساني أساسه العدالة والمساواة واحترام حرية الإنسان وكرامته، ولكن ذلك لا يتعدى /في كثير من الحالات/ التمنيات الطيبة المنافية للممارسة الواقعية.

وقد تضمن إعلان حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة لعام ١٩٤٥ المساواة بالحقوق بين الرجل والمرأة، والأمم صغيرها وكبيرها مع رفع مستوى احترام حقوق وحريات وكرامة الإنسان دونما تمييز إلا أن بنود الميثاق تنص على تمييز بين هذه الدول وحقوقها وتعطي كلمات عامة يمكن تفسيرها حسب مشيئة القوى.

ولكن ميثاق الأمم المتحدة، بهذا الصدد اصطدم مع مفاهيم الدول الأعضاء التي بدورها لم تقبل إشرافاً من الخارج، باعتباره اختراقاً لسيادتها وتدخلاً في شؤونها الداخلية، ولكن إذا كان للدولة حق في أن تعامل رعاياها حسب مشيئتها فإنها وشعبها جزء من المجتمع الدولي وبالتالي فهي ملتزمة – نظرياً – بمراعاة القانون الدولي المتعلق بالحقوق الأساسية للإنسان، وإذا حاولت دولة ما أن تضطهد رعاياها فإن القانون الدولي يمنح الدول الأخرى حق التدخل بصورة أو بأخرى، ولكن واقع الأمر والحال أن ذلك يتم وفق أكثر من مكيال، وبالتالي يتم خرق حقوق الإنسان باسم المحافظة على حقوق الإنسان التي يتم تفسيرها حسب مشيئة أطراف محددة، وليس حسبما هو واقعها ومتطلباتها.

وتكمن خطورة مبدأ التدخل هذا في استغلاله أحياناً من قبل الدول الكبرى والقوية كذريعة للتدخل في شؤون الدول الأخرى، لأن المصالح الخاصة هي التي تحرك هذه القرارات، وليست مصالح الإنسانية والجنس البشري، وتتخذ من حماية الإنسان ذريعة، لتدمير الإنسان وممارسة الهيمنة ومصادرة حريات الشعوب وإرادتها وسيادتها في أوطانها، وإخضاعها لسلطان الجانب القوي المنتصر فأصبحت حقوق الإنسان وسيلة لممارسة نمط جديد من استعمار الشعوب.

وما دمنا بصدد حقوق الإنسان في القرن العشرين، فلا بد من الإشارة إلى الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بذلك والصادرة في أيار ١٩٤٨، حيث ظهرت منظمة مجلس أوروبا الذي نص على تطوير حقوق الإنسان وحرياته الأساس (المادة ١/ب من نظام المجلس في ٢/٤ تشرين الثاني ١٩٤٥).. وقد وقعته خمس عشرة دولة، وأصبحت الآن جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا أطرافاً بهذه الاتفاقية.

كما ظهر الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان في مؤتمر اديس أبابا في ٢٧/أيار/١٩٦٣ حيث أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية التي انضمت إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

واشتمل الإعلان العالمي المذكور والمنشور بقرار الجمعية العامة تحت رقم ٢١٧/م/د-٣ المؤرخ في ١٠ ك١ /١٩٤٨ على ثلاثين مادة تناولت حقوق الإنسان بصفة عامة، دونما تعمق في مضمون الحقوق أو تعريفها، بل إن الميثاق لا يضع أية حماية دولية محددة لحقوق الإنسان، وإنما اقتصر على تشجيعها وتطويرها.. وحيث أقر ميثاق منظمة الأمم المتحدة مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، فإن ذلك كثيراً ما يعيق قيام المنظمات الدولية بصورة فعالة لحماية حقوق الإنسان.

وهكذا تبدو جميع الشرائع السماوية والوضعية والقوانين للأمم المتحضرة عبر التاريخ مليئة بالنصوص والشعارات الوردية الداعية للحفاظ على حقوق الإنسان والمجاهرة بها، ولكن المشكلة تكمن في الأمور التالية:

١. عدم تفعيل هذه التشريعات وعدم تفعيل دور المنظمات الدولية والإقليمية وإبقائها حبيسة المصالح الدولية.
٢. التعسف في التطبيق والكيل بمكيالين للقضية الواحدة.
٣. تحول هيئة الأمم إلى خصم عندما يتطلب الأمر منها أن تكون حكماً، وإلى حكم عندما يستدعي الأمر أن تكون خصماً.
٤. خضوع هيئة الأمم والقرارات والتشريعات لهيمنة الدول الكبرى، فهي التي تفسر القانون حسبما تقتضيه مصلحتها وليس مصلحة حقوق الإنسان، كما أن الإنسان الذي تؤمن بحقه هو مواطنها فقط أما سائر مواطني دول العالم فليس لهم حقوق إلا بمقدار ما يخدم مصالح هذه الدول.
٥. ميثاق هيئة الأمم هو ميثاق المنتصر ويجب إعادة هيكلته وصياغته من جميع الشعوب ولجميع الشعوب ضعيفها وقويها هازمها

ومهزومها، وأن تكون هيئة الأمم في مكـان محايـد، وأن تكـون الـدول والشعوب متساوية فيها.

٦. عجز هيئة الأمم المتحدة وسوء ممارسـتها أدت إلـى ظهـور المنظمات الإقليمية، سعياً لحماية المصالح، ودلالة على التناقض في المفاهيم بين الدول القوية والضعيفة، والتصارع بـين منطـق المنتـصر ومنطـق المهزوم.

وفي نهاية المطاف نتوصل إلى أن القدس كانت ولا زالت عبر التاريخ هي مركز وبؤرة إشعاع روحي للديانات السماوية وغير السماوية ومأوى أفئدة الشعوب، ونحن نعرف أن الديانات هي مصدر الحريات وحقوق الإنسان، ومن سخرية الزمن الرديء أن هذه الحقوق جميعاً تعاني من الانتكاسة والتهتك والانتهاك وسوء الاستعمال على أرض القدس وعلى أيدي المحتلين.

لقد جاءت القدس عبر مراحل التاريخ بالحريات والشفافية الروحية للعـالم عندما كان يغط في دياجير الجهل والظلمات، ولكن هذا العالم هو في قمة تباهيه بالتحضر عاجز عن إسعافها وأهلها من ظلمهم ومحنـتهم بـسبب الاعتبـارات السياسية وتجاهل مرجعية الاعتبارات الإنسانية التي يفترض أن تـسمو علـى مرجعية الاعتبارات السياسية.. باعتبار أن الإنسانية أعلى وأولى من السياسة.. ورغم أن تعدد الديانات في القدس يجب أن تعني حرية الاعتقاد والعقيدة، وهذه جزء من حقوق الإنسان، إلا أن ذلك أصبح الآن في وضع مغاير لـذلك تمامـاً فأين حقوق الإنسان في القدس التي كانت أصلاً موئلاً لحقوق الإنسان؟ ومن جهة أخرى نجد على أرض الواقع والممارسة أن المنظمات وحقوق الإنسان خاضعة للتدخلات والهيمنة السياسية من الدول الكبرى والقوية، مما يعني غياب الحيادية، وتلاشي حقوق الإنسان، وان كل ما نسمعه لا يتعدى في كثيـر مـن الأحيـان نظريات وأحلاماً وردية، تخدم جزءاً من العالم وتساهم في هدم جزء آخر.

وإذا كانت الأمم والتشريعات الحديثة تنظر إلى الثأر أنه نمط من التخلـف والوحشية والبدائية، فإن الحصار الذي تفرضه هيئة الأمم على العراق والبوسنة والسودان والشيشان وليبيا والشعب الفلسطيني، والمضايقات التي تمارسها ضـد دول أخرى مثل الأردن واليمن وإيران وسوريا، تبين أن هيئة الأمم كثيراً مـا تتصرف بما يزيد سوءاً عما تمارسه المجتمعات البدائية فـي إيقـاع العقوبـة الجماعية على مجموعة يوجد بين ظهرانيها مشتبه به بجناية. وإذا كـان البـدائي خاضع لمزاج المتخلف فإن هيئة الأمم في مثل هـذه الحـالات، خاضـعة للمـزاج

المتعجرف، وبالتالي فإن الكلام عن حقوق الإنسان ما هو إلا نظريات بحاجة إلى تفعيل إنساني وحيادي وعادل، مما يستدعي حيادية هيئة الأمم والمنظمات الدولية وعدم خضوعها للقرارات السياسية للدول القوية.

وقد مرت خمسون سنة على نكبة الشعب الفلسطيني، ولكن هيئة الأمم ودول العالم لم تفعل شيئاً لرفع المعاناة عن هذا الشعب أو إعطائه حقه في العودة والتعويض وتطبيق قرارات الشرعية الدولية.. فأين حقوق الإنسان في المخيمات لشعب طرد من أرضه؟ وأين حقوق الإنسان لشعب ممنوع من العودة إلى وطنه؟ وأين حقوق الإنسان لشعب محروم الهوية؟ ومحروم من إقامة دولته على ترابه الفلسطيني؟ وممنوع من مشاعر الانتماء التي تخلق لديه التحدي؟ وأينها من إعطاء هذا الشعب هوية أخرى؟ وإلهائه في قضايا ومصالح تنسيه بلاده وتاريخه؟

إن حديث هيئة الأمم، ومن خلال النظرية والتطبيق، عن حقوق الإنسان لا يتفق دائماً مع هذه الممارسات، ومهما قلنا عن تحقيق تقدم في نقطة أو موقع أو حادثة في هذا المكان أو ذاك، فإننا نجد انتكاسات أخرى مقابل ذلك في مواقع أخرى من العالم، وإن نكبة الشعب الفلسطيني والبوسني والتعذيب والاعتقال الذي يجري لخلق الله في شتى أنحاء العالم وزيادة الهوة بين الفقراء والأغنياء لأكبر دليل على ما نقول.

ومن هنا فإنني أطرح مبدأ التحاور بين الشعوب، وأن نلج القرن الحادي والعشرين بمنطق الحوار الحضاري وليس بمنطق الدمار والنار، وأن تعاد صياغة ميثاق هيئة الأمم في مطلع القرن القادم بما يجعلها بيتاً للعالم كله، وموئلاً للشعوب المقهورة، ومنارة لحقوق الإنسان، وإذا لم يحدث ذلك فإنها ستكون عاجزة عن مواكبة التقدم الحضاري والعصري لبني الإنسان. وقد ينفلت عقد هذه المنظومة بما يغاير مصلحة الإنسانية..

وإنني أنادي أيضاً بصياغة ميثاق شرف إنساني دولي لتجسير الهوة بين الشعوب الفقيرة والغنية ورفع المعاناة عن بني الإنسان بغض النظر عن الدين أو اللون أو اللغة أو الهوية، حينها سنعيش في مجتمع تحترم فيه حقوق الإنسان وكرامته.

وما دمنا بصدد الحديث عن حقوق الإنسان فإنني أنادي أيضاً بإطلاق سراح المعتقلين والأسرى والمسجونين في العالم أجمع، وبخاصة المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

كما أطالب برفع الحصار والحظر عن العراق والسودان وليبيا والاعتراف بالدولة الفلسطينية القادمة.

وفي نهاية الحديث أتمنى على الأخوة الكرام أن يجعلوا من عمـــان محطة للقائهم في المستقبل القريب إن شاء الله.

أيها السيدات والسادة، شكراً لإصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الفهالقدس والبعد القانوني الدولي

د. ماهر الطاهر
رئيس تحرير مجلة الهدف الفلسطينية - دمشق

من بين مشاكل العالم الكثيرة والمعقدة تشكل قضية القدس مسألة بالغة الحساسية بأبعادها التاريخية والدينية والحضارية حيث تتجاوز أهميتها ومداها شعوب المنطقة.

والقدس لها خاصية فريدة من نوعها من بين كل مدن العالم لارتباطها بالديانات الثلاث.

لم تقاس مدينة في تاريخها من المحن والحروب مثلما قاست مدينة القدس التي كانت هدفاً للغزاة، وقد طبعت هذه المدينة التاريخ البشري في المنطقة بطابع الصراع الذي بلغ ذروته في عصرنا الحاضر بعد استيلاء «إسرائيل» الكامل على المدينة المقدسة واضطهاد سكانها.

احتلت إسرائيل القدس الغربية عام ١٩٤٨، ووضعت أيديها على ٨٠% من مساحة المدينة، بينما بقي القسم الشرقي خارج سيطرة الاحتلال، ومن خلال ذلك طرد ستين ألفاً من العرب المسلمين والمسيحيين من المدينة وصودرت أراضيهم وأملاكهم إضافة بطبيعة الحال لمنعهم من العودة إلى مدينتهم. وفي عام ١٩٦٧، تكرر استعمال الإرهاب حيث لجأت قوات الاحتلال العسكري في أعقاب حرب الخامس من حزيران إلى قتل المئات وتشريد الالاف من أبناء المدينة.

مارست إسرائيل سياسة هدم العقارات كوسيلة لطرد المزيد من أهالي القدس، حيث قامت قوات الاحتلال في التاسع من حزيران ١٩٦٧ بجرف الحي المغربي داخل أسوار المدينة وهدمته بالكامل، كما نسفت ٢٤ داراً أخرى وشردت السكان.

وقامت بضم القدس إدارياً وسياسياً لسيادة إسرائيل اعتباراً من ١٩٦٧/٦/٢٨ مقدمة بعد ذلك على سلسلة من الإجراءات التي تستهدف التهويد الكامل، ومن أبرز هذه الإجراءات:

١ – حل مجلس أمانة القدس العربي ومصادرة سجلاته وأملاكه المنقولة وغير المنقولة، وإلغاء كافة القوانين الأردنية واستبدالها بالقوانين الإسرائيلية، وإجبار عرب القدس على مراجعة محاكم إسرائيل.

٢ – مصادرة ١٣١ ألف دونم، وعقارات أربعة أحياء عربية وهدم ٧٢٠ عقاراً داخل أسوار المدينة وإجلاء ستة آلاف شخص إضافة للستين ألفاً الذين تم تهجيرهم عام ١٩٤٨.

٣ – إجراء حفريات غير شرعية حول الحائطين الغربي والجنوبي، للحرم القدسي والمسجد الأقصى وهدم ١٤ عقاراً تاريخياً حولها خلافاً لاتفاقيات جنيف ولاهاي.

٤ – إحراق المسجد الأقصى في ١٩٦٩/٨/٢١، وإصدار أمر قضائي بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٨ بإباحة إقامة الصلوات اليهودية داخل الحرم، والقيام باعتداءات متواصلة على عدد من الكنائس المسيحية، بينها كنيسة القيامة وممارسة ضغوطات متواصلة على رجال الدين المسيحي للتنازل عن أملاك وأراضي كنائسهم، وبسبب تزايد الضغوط الإرهابية على الطوائف المسيحية في القدس انخفض عددهم من ثلاثين ألفاً عام ١٩٤٨ إلى الثلث تقريباً.

٥ – إغلاق البنوك العربية ومصادرة أموالها، وإجبار عرب القدس على التعامل مع البنوك الإسرائيلية، ودمج الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي، وإخضاع التعليم لبرامج وإشراف إسرائيل، ومنع الكثير من الكتب العربية للتدريس في المدارس العربية وإرهاب رجال التعليم العرب.

٦ – منع جميع العرب الغائبين أثناء القتال في حزيران ١٩٦٧ من حق العودة ومصادرة أملاكهم وقدر عددهم بعشرة آلاف إنسان.

٧ – استبدال أسماء الكثير من الشوارع والساحات العامة العربية في القدس بأسماء إسرائيلية وطمس ما تحمله من تاريخ عربي وإسلامي.

٨ – إنشاء أحيار سكنية إسرائيلية على الأراضي المصادرة داخل السور وخارجه، طوقت عرب القدس والقرى المحيطة بها بثلاثة أطواق من القلاع السكنية الإسرائيلية وإسكانها بحوالي مائة ألف يهودي جديد.

٩ – ممارسة ضغوط متواصلة على شركة كهرباء محافظة القدس العربية وصدور قرار بتاريخ ١٩٨١/٢/١٦ يتيح لإسرائيل شراء الأجزاء الموجودة

في القدس وترك الباقي الموجود في المدن والقرى المحيطة لإجراءات الحـــاكم العسكري.

١٠ – فتح باب الهجرة اليهودية للقدس على مصراعيه ومنع عودة العرب إليها، مما حول العرب إلى أقلية وسط الأكثرية اليهودية، وتمّ تتويج كـــل هـــذه الإجراءات بإصدار الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ١٩٨٠/٧/٣٠ قانوناً يقــضي بجعل القدس الموحدة عاصمة إسرائيل «الأبدية» ومقراً للكنيست ولرئيس الدولة والحكومة والمحكمة العليا، تجاوزاً وتحدياً لقرارات الأمــم المتحـــدة والقـــانون الدولي وحقوق الإنسان.

القدس.. وقرارات الأمم المتحدة

لقد اتبعت الحركة الصهيونية وما زالت طريقة انتقائية في تعاملها مـــع قرارات الأمم المتحدة، إن كانت تلك التي تصدر عن الجمعيـــة العامـــة أو مجلس الأمن، وتدعمها وما تزال في هـــذه الطريقـــة الولايـــات المتحـــدة الأمريكية.

فعندما تجد أن القرار يخدمها ويخدم مصالحها تتمسك به باعتباره شـــرعياً وقانونياً، ولا تتعاطى مع أي قرار لا يخدمها ويخدم مصالحها وتتعامل معه على أنه غير شرعي وغير قانوني وليس لها علاقة به ضاربة عرض الحائط بكـــل الأعراف والمواثيق الدولية والإنسانية.

ويكفي أن نشير هنا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحـــدة رقـــم /١٨١/ تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩ الذي أوصى بخطة لتقسيم فلسطين إلى دولتين: واحـــدة عربية، وأخرى يهودية وحكم دولي خاص بمدينة القدس، وقد اعترفت الولايات المتحدة بهذا القرار عند التصويت عليه.

تمسكت الحركة الصهيونية بهذا القرار باعتباره شرعياً وقانونياً صادر عن الأمم المتحدة، هذه الأمم المتحدة هي نفسها التي أصدرت العشرات من القرارات التي لم تتعاط معها إسرائيل واعتبرتها كأنها غير موجودة.

ويكفي وضوحاً الإشارة إلى قرار الجمعية العامـــة للأمـــم المتحـــدة فـــي ١٩٤٩/٥/١١ الذي قبلت فيه إسرائيل عضواً في الأمم المتحدة وقـــد أشـــارت ديباجة قرار قبول إسرائيل في عضوية الأمم المتحدة بشكل محدد إلى تعهـــدات إسرائيل بتنفيذ القرارين /١٨١/(د – ٢) و/١٩٤/ (د–٣) وهمـــا القـــراران اللذان شكلا صلب قضية فلسطين في الأمم المتحدة، وحملت الإشارات الـــواردة

في فقرات الديباجة إلى القرارين المذكورين الأول الذي خلق دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية العربية التي لم توجد بعد. والثاني هو الذي صان حق العودة للاجئين الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش في سلم مع جيرانهم مدلولات على اعتراف إسرائيل باستمرار وجود كيان عربي فلسطيني.

إلا أن إسرائيل أخذت الجزء المتعلق بانضمامها إلى الأمم المتحدة ولم تعترف يوماً بالدولة العربية الفلسطينية ولا بحقوق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وكأنها دولة فوق القانون وفوق القرارات وفوق المواثيق والأعراف الدولية، فهي تطبق ما يناسبها من القرار وتطبق شريعة الغاب فيما يتعلق بحقوق الآخرين. ولا سيما حقوق الشعب الفلسطيني.

وهناك الكثير من قرارات الأمم المتحدة المتعلق بالقدس إلا أن إسرائيل لم تنفذ أياً منها، ويكفي أن نشير إلى بعض منها:

أ- القرار رقم /٢٥٢/ تاريخ ١٩٦٨/٥/٢١ الصادر عن مجلس الأمن الذي جاء فيه: وبعد التأكيد أن الاستيلاء على الأراضي بالغزو العسكري أمر غير مقبول.

١ - يأسف لعدم امتثال إسرائيل لقراري الجمعية العامة اللذين اتخذتهما يومي ٤ و١٤ تموز عام ١٩٦٧ تحت رقم /٢٢٥٣/ و/٢٢٥٤/.

٢ - يعتبر أن الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي قامت بها إسرائيل ومن بينها نزع ملكية الأراضي والممتلكات، التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني في القدس هي إجراءات وأعمال باطلة، ولا يمكن أن تغير هذا الوضع.

٣ - يدعو إسرائيل إلى أن تلغي بصورة عاجلة جميع الإجراءات التي اتخذتها فعلاً، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء يهدف إلى تغيير الوضع في القدس.

٤ - يطلب من السكرتير العام تقديم تقرير عاجل إلى مجلس الأمن عن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتنفيذ هذا القرار.

ب - قرار مجلس الأمن رقم /٢٦٧/ بتاريخ ١٩٦٩/٧/٣ الذي يدعو إسرائيل مجدداً إلى إلغاء جميع الإجراءات التي من شأنها تغيير وضع القدس وينص على: وإذ يؤكد المبدأ القائل أن الاستيلاء على الأراضي بواسطة الفتح العسكري غير مقبول.

١ - يؤكد قراره السابق رقم /٢٥٢/ عام ١٩٦٨.

٢ - يأسف على فشل إسرائيل في أن تظهر أي احترام لقراري مجلس الأمن والجمعية العامة /٢٥٢/ - /٢٢٥٣/ - /٢٢٥٤/.

٣ – يشجب بشدة جميع الإجراءات المتخذة لتغيير وضع مدينة القدس.
٤ – يؤكد أن جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي اتخذتها إسرائيل من أجل تغيير وضع القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، هي أعمال باطلة ولا يمكن أن تغير وضع القدس.
٥ – يدعو إسرائيل مرة أخرى وبإلحاح إلى أن تبطل جميع الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير وضع مدينة القدس، كما يطلب منها أن تمتنع من اتخاذ إجراءات مماثلة في المستقبل.

إلا ان إسرائيل تعاملت مع هذه القرارات الملزمة وكأنها موجهة إلى جهة أخرى.. بل زادت من ممارساتها العدوانية وعملت بطريقة معاكسة لما تضمنته قرارت الأمم المتحدة وما زالت تصادر الأراضي وتقيم المستوطنات وتغيّر الوضع الديمغرافي وتصدر التشريعات الباطلة لكل ما يتعلق بالقدس، فرداً على اعتزام إسرائيل سن تشريع لتوحيد مدينة القدس وجعلها عاصمة لها اتخذ مجلس الأمن القرار رقم /٤٧٦/ عام ١٩٨٠ الذي شجب تمادي إسرائيل في تغيير الطابع العمراني لمدينة القدس الشريف وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها.

وبعد أن سنت إسرائيل (القانون الأساسي) الذي تضمن توحيد المدينة وجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل اتخذ مجلس الأمن القرار رقم /٤٧٨/ لعام ١٩٨٠ حيث طلب إلى الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب بعثاتها من المدينة المقدسة. ونتيجة لذلك سحبت (١٣) بلداً بعثاتها من مدينة القدس.

وفي القرار ٦٩/٣٥ في ١٩٨٠/١٢/١٥ وجّهت الجمعية العامة أيضاً أشد اللوم إلى إسرائيل لسنها (القانون الأساسي) المتعلق بالقدس والذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، ولا يؤثر على استمرار انطباق اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧. واعتبرت الجمعية العامة كل هذه الإجراءات التشريعية والإدارية وبخاصة القانون الأساسي باطلة أصلاً ويتعين إلغاؤها فوراً.

وفي القرار ٣٠/٣٦ المؤرخ في ١٩٨١/١٢/١٠ شجبت الجمعية العامة تمادي إسرائيل في تغيير الطابع المادي لمدينة القدس الشريف وتكوينها الديمغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها. وقررت مرة أخرى أن التدابير

والإجراءات التشريعية والإدارية بما فيها القانون الأساسي وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، جميعها باطلة أصلاً ويجب إلغاؤها فوراً.

بيد أن إسرائيل ظلت ماضية في سياساتها في القدس وفي اعتبارها عاصمة أبدية لها، مدعومة بكل ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن بطلان أفعال إسرائيل في ظل القانون الدولي هي الآن قاعدة راسخة في قانون الأمم، لا يمكن اكتساب أية منطقة بالقوة أو بالحرب، لأن الاحتلال العسكري لا يعطي أي حق شرعي للمحتل. (مراجعة النص ربما يوجد كلام ناقص).

إذا توج بالنجاح يشكل مصدراً لحق شرعي. لكن منذ نهاية القرن التاسع عشر، فإن ٢٣ في المائة كان الغزو القانون الذي ينص على أنه لا يمكن اكتساب منطقة بالقوة أو بالحرب، أصبح مبدأ أساسياً في القانون الدولي، وتم تأكيد مضمونه عبر عصبة الأمم المتحدة وميثاق الأمم المتحدة، ونتيجة لهذا فإن الاحتلال والضم الإسرائيلي لمدينة القدس سواء عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ كان أفعالاً غير شرعية ولا تعطيها حقاً شرعياً في السيادة.

إن وضعها في القانون الدولي هو وضع محارب محتل يمارس سياسة الأمر الواقع. فلا الاعتراف بالمعتدي من قبل دول أخرى، ولا مرور الوقت يشكلان عاجلاً لعدم شرعية الاحتلال أو الضم. مثل ذلك تغيير البناء السكاني لمدينة القدس، عبر وسائل طرد سكانها الأصليين ورفض السماح لهم بالعودة وإحلال مكانهم مستوطنين يهود ومهاجرين هو عمل بربري يخرق القانون الدولي.

لقد أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي «إسرائيل» واتخذت عشرات القرارات التي تؤكد بطلان ولا شرعية الممارسات والإجراءات الإسرائيلية.

كما أدانت لجنة حقوق الإنسان الدولة العبرية لانتهاكها حقوق الإنسان والحريات الساسية في المناطق المحتلة بما فيها القدس. وقد عبرت اللجنة في قراراتها الصادرة في ٢٢ /آذار/ ١٩٧٢ - ١٤ /آذار/ ١٩٧٣ - ١١ /شباط/ ١٩٧٥ - ١٥ /شباط/ ١٩٧٧ - ٢١ /شباط/ ١٩٧٩ عن خوفها وقلقها من تنفيذ إسرائيل برنامجاً مكثفاً للهجرة، ورفضها السماح بالعودة للاجئين، وتدمير المنازل، ومصادرة أملاك العرب، والمعاملة اللاإنسانية للمساجين وسلب التراث الثقافي والآثار.

اتفاق أوسلو وتأجيل موضوع القدس

من الخطايا التي اقترفها المفاوض الفلسطيني في مفاوضات أوسلو السرية الموافقة على تأجيل بحث موضوع القدس وترحيله إلى مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي، وهو الهدف المدروس الذي سعت إليه إسرائيل، لأن رؤيتها كانت ولا زالت تقوم على أساس فرض وقائع وحقائق على الأرض للاستيلاء الكامل على المدينة المقدسة. ومنذ توقيع اتفاق أوسلو لم تتوقف إسرائيل عن ممارسة كافة الإجراءات التي تستهدف تهويد القدس، بل ضاعفت هذه الإجراءات بعد اتفاق أوسلو وبدأت سباقاً مع الزمن في مصادرة الأراضي وتوسيع المدينة وبناء المستوطنات غير مكتفية هذه المرة بتجاوز قرارات الأمم المتحدة، بل بالخروج عن اتفاقاتها التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني.

لقد عملت إسرائيل ومارست مختلف الضغوط على الإدارة الأمريكية لانتزاع قرار بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ونجحت إسرائيل في ذلك، حيث أقر مجلسا الشيوخ والنواب في ١٩٩٥/١٠/٢٤ تشريعين ينصان على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، كما ينص التشريعان على دعوة وزارة الخارجية الأمريكية إلى افتتاح السفارة الأمريكية الجديدة في القدس في موعد أقصاه ١٩٩٩/٥/٣١، مما يدل على انحياز أمريكا السافر لإسرائيل وتلاعبها بقضية القدس.

لا شك أن إسرائيل قد تمادت بعد توقيع اتفاق أوسلو في ممارساتها الهادفة إلى تهويد القدس والاستيلاء الكامل عليها وقد كشفت مصادر إسرائيلية بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٣ النقاب عن خطة حكومية سرية لتنفيذ مشاريع بناء سكني استيطاني في القدس المحتلة وضواحيها، وهذه المشاريع تندرج في نطاق خطة مركزية كلّف طاقم وزاري إسرائيلي بإعدادها لمنطقة القدس الكبرى سيمتد تنفيذها حتى العام ٢٠١٠.

ويشير تقرير أعد لهذا الغرض من قبل مسؤولين في عدة وزارات أن هذه المشاريع ستتخطى الحدود الحالية لمدينة القدس، حيث أن الحدود الحالية لبلدية القدس مهيأة لاستيعاب ١١٠ آلاف – مستوطن يهودي جديد. وتقدر الزيادة المتوقعة في غضون الـ ١٥ عاماً القادمة بنحو ٥٠ ألف مستوطن جديد.

لا شك أن موضوع القدس يمثل تحدياً خطيراً للغاية بالنسبة للشعب الفلسطيني والأمة العربية وللمسلمين والمسيحيين.

وقضية القدس تتجاوز إمكانات الشعب الفلسطيني وبالتالي فهي مسؤولية عربية وإسلامية ومسيحية تتطلب تضافر الجهود لتشكيل جبهة عالمية لحماية القدس والوقوف في وجه الأطماع الصهيونية.

لقد شكلت مدينة القدس تحدياً عميقاً ودائماً بالنسبة للشعب الفلسطيني والأمة العربية. فمنذ اتفاقية سايكس – بيكو عام ١٩١٦، والتي كانت تنص على إعطاء القدس وضعاً دولياً برز إلى الوجود ما يقارب ٩٠ خطة وبرنامجاً لمعالجة وضع هذه المدينة مما يدل على وضعها الاستثنائي والدقيق.

اتخذت الأمم المتحدة العشرات من القرارات المتعلقة بالقدس والتي تؤكد عدم شرعية الاستيلاء والتهويد للمدينة، وعدم شرعية إجراءات نزع الملكية وتغيير الوضع القانوني. إلا أن إسرائيل ضربت عرض الحائط بكل هذه القرارات الدولية، وزادت من ممارساتها العدوانية، وصعدت سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي وتغيير الوضع الديمغرافي من خلال اقتلاع البشر من أرضهم.

إن قرار الحكومة الإسرائيلية ببناء حي يهودي في جبل أبو غنيم يستهدف توسيع هوة التفوق الإسرائيلي على الفلسطيني حيث يستوطن ١٧٠ ألف إسرائيلي حالياً في أحياء تطوق القدس من جهاتها الأربع. وصادرت سلطات الاحتلال أكثر من ثلث الأراضي التي يملكها الفلسطينيون، وأقيمت في هذه الأراضي ٣٨ ألف وحدة سكنية بواسطة مساعدات حكومية من وزارة الإسكان الإسرائيلية، وأدت سياسة الاستيطان هذه إلى توسع كبير بلغت نسبته مئتين في المائة لمساحة أراضي البلدية في القدس مما أتاح ابتلاع قرى فلسطينية وأراض – صالحة للبناء في الضفة الغربية.

لا شك أن سياسة إسرائيل الاستيطانية المتزايدة وخاصة بالنسبة للقدس، تطرح على بساط البحث كل مستقبل ما يسمى بالعملية السياسية. فهذه السياسة تستهدف خلق حقائق جغرافية وسياسية جديدة على الأرض يتم فرضها كأمر واقع لمنع أي تسوية يمكن أن تؤثر على موضوع الاستيطان وتفكيك المستوطنات وفصل القدس عن بقية الضفة ومنع التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية العربية وتحويل عمق الضفة إلى ضواح للقدس الكبرى.

إن الاستيطان في المدن الفلسطينية، وتهويد مدينة القدس يشكل خطراً مباشراً على الشعب الفلسطيني، ويطرح سؤالاً مركزياً حول آفاق ومستقبل ما يسمى الحل النهائي لأنه إذا كانت إسرائيل تعمل

ميدانياً للاستيلاء الكامل على المدينة المقدسة وترفض تفكيــك وإزالــة المستوطنات وتتنكر لحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، فمــا الــذي يبقى من أجل التفاوض عليه، وما معنى استمرار المفاوضات أساساً؟.

القدس.. عبر العصور*

الدكتور جليل العطية

القدس اسم يثير في النفوس والقلوب مشاعر الوجد والحب ممزوجة بالرهبة. القدس بهيبتها ووقارها تبسط أمامنا تأريخاً حافلاً بكل دلائل البطولة والصمود، رغم كل الموجات البشرية التي تعاقبت في حكمها منذ أسسها اليبوسيون. عاش سكانها بأمن.. حتى احتلها الإسرائيليون فشوهوا صورتها الجميلة. يكفي القدس فخراً أنها موئل الأكثرية من الأنبياء، ومبعث نبي الله عيسى عليه السلام ومسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين. فبيت القدس بناه الأنبياء، وسكنه الأنبياء، ما فيه موضع شبر إلا وصلى فيه نبي أو قام فيه ملك. هذا القول على إيجازه يختزل أمامنا رحلة التاريخ منذ حوالي ثلاثة آلاف سنة. إن ذاكرة الإنسانية لا تعرف مدينة التقت فيها الديانات السماوية الثلاث، اليهودية والمسيحية والإسلام كما التقت في مدينة القدس.

كما لم تع ذاكرة الإنسانية أيضاً مدينة تعانقت في فضائلها المعابد والكنائس والمساجد، كما تعانقت في سماء القدس. ولم يشهد التاريخ نمو فضيلة التسامح الديني، كما شهدها إبان الحكم الإسلامي، خلال ثلاثة عشر قرناً منذ العهدة العمرية... وحتى الخامس من يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ حين سقطت مدينة القدس.

أنشأ العرب اليبوسيون مدينة القدس في الألف الثالث قبل الميلاد. لهذا تعد من أقدم المدن في العالم. اليبوسيون يمثلون بطناً من بطون الكنعانيين وكانوا مستقرين في شبه الجزيرة العربية ثم هاجروا إلى الشام حيث بنوا حصناً لهم حماية من غارات العبرانيين والفراعنة. وسميت أورشليم أي مدينة السلام نسبة إلى إله السلام لدى الكنعانيين. وفي الفترة الواقعة بين بناء يبوس وبين احتلالها العسكري الأخير

* – نشرت المادة هذه في جريدة الشرق الأوسط، العدد ٧١٢٠، الأربعاء ٢٧/٥/١٩٩٨م.

١٩٦٧ شهدت المدينة هدماً وخلخلة مرات عديدات نظراً لمكانة المدينة المقدسة وموقعها الجغرافي والتجاري بين المـشرق والغـرب؟ تقـع القدس على أربع تلال، وتحيط بها عدة أودية وجبال تكسوها أشـجار الزيتون ومنها جبل الطور وتوجد بقربها آبار وعيون، وقيـل هـي الربوة ذات القرار والمعين التي أوى الله إليها عبده عيـسى وأمـه، وفيها ثاني بيت وضع للناس في الأرض. وتقع على خط العرض ٣٢ شمالاً وعلى خط الطول ٣٥ شرقاً، كما تبعـد حـوالي ٥٥ كيلـومتراً شرقاً من ساحل البحر الأبيض المتوسط وحوالي ٣٠ كيلومتراً غربـاً من نهر الأردن، وبذلك كانت بعيدة عن طرق التجارة القديمة البريـة المعروفة، وفضلاً أن موقعها هذا بعيد عن البحر المتوسط أو البحـر الأحمر، لم يجعل منها أحد الموانئ المهمة التي كان لها دور مهم فـي التجارة العالمية في العصور الوسطى. القدس تنهض على جبل موريا أي المختار القائم عليه المسجد الأقصى ومسجد الصخرة، الجبل وجبل صهيون، وهو الذي يعرف بجبل النبي داود، ويرتفع حوالي ٧٧٠ متراً عن مستوى سطح البحر، كذلك جبل اكرا حيث توجد كنيسة القيامـة، وجبل بزيتا، والذي يقع بالقرب من باب الساهرة، كما يحيط بالمدينـة عدة جبال.

وترتفع مدينة بيت المقدس حوالي ٨٩٢ متراً عن مـستوى سـطح البحر وتحيط بها عدة مرتفعات هـي عبـارة عـن تـلال متوسـطة الارتفاع. ويفصل ما بين تلك التلال والجبال المحيطة بها عدة أوديـة مثل وادي جهنم ووادي القدرون ووادي زيتا. وصف ياقوت الحمـوي المنطقة الصخرية التي تقع فيها المدينة بـ ((أن أرضـها وضـياعها كلها جبال شامخة وليس حولها ولا بالقرب منها أرض وطيئة البتـة.. وأما نفس المدينة فهي على فضاء في وسط الجبال وأرضها كلها مـن حجر الجبال التي هي عليها، وهذا يجسد قلة الأراضي الزراعية وقلة المياه في القدس حيث لاتوجد بها أنهـار، وكونهـا منطقـة بركانيـة تعرضت من قديم الأزمان لهزات أرضية، ومنها ما كان مدمراً بحيث تقتل الناس والحيوانات بأعداد كبيرة، فلقد أثرت كل هذه العوامل فـي وضعها الاقتصادي الصعب.

للقدس أسماء عديدة عرفت بها عبر الـزمن: أول هـذه الأسـماء أوسالم أوشاليم، سماها بها الكنعانيون اليبوسيون وسـماها الأكـديون

أورسالم وكان المصريون القدامى يطلقون عليها اسم: أوشامام وسماها الرومان: هيروسوليما، وسماها الأوروبيون جيروسلم، وسماها هدريان سنة ١٣٥ م باسم: ايليا كابيتولينا. وعرفت عند العرب باسم ايلياء حتى ما بعد الفتح الإسلامي وتبقى القدس وبيت المقدس أشهر هذه الأسماء.

احتل المصريون فلسطين وسموا القدس، ((أوشامام)) ثم زال حكمهم في عهد اخناتون سنة ١٣٥٨ ق.م. وعرفت القدس عند الأكديين باسم أورسالم وعاد المصريون فاحتلوها في عهد سيتي الأول سنة ١٣١٧ ق.م إلى سنة ١٣٠١ ق.م وفي العام ١٢٠٠ ق.م غزت أرض كنعان قبائل كريتية ولم تتمكن إلا من احتلال المنطقة الواقعة ما بين يافا وغزة وعرفت هذه المنطقة باسم فلسطين ثم شاع هذا الاسم على كامل تراب فلسطين بعد سيطرة الكنعانيين على الكريتيين.

وفي سنة ١٢٩٠ ق.م خرج سيدنا موسى باليهود من مصر لفلسطين فتاهوا في سيناء أربعين عاماً. ولما أغار يوشع والقبائل العبرية على فلسطين هاجموا القدس وسموها ((يبوس)) واتخذ داود عليه السلام القدس عاصمة له وأطلق عليها اسمه سنة ألف قبل الميلاد. وبقي فيها بعض اليبوسيين. ومات داود فخلفه ولده سليمان الذي دام ملكه من ٩٦٣ ق.م إلى ٩٣٢ ق.م وبعده حكم رحبعام فانقسمت الدولة الموحدة في عهده كما زال اسم مدينة داود وأصبح اسمها ((أورشليم)) في فترة حكم رحبعام ومن خلفوه وعددهم عشرون ملكاً، قتل أكثرهم، وغزت القدس مراراً، ونهبت وتمرد أهلها على بختنصر فحاصر القدس واحتلها وأسر ملكها ((صدقيا)) سنة ٥٨٦ ق.م وخربها وأحرق الهيكل وأسر الآلاف من اليهود واضطهدهم ثم جاء الملك ((كورش)) فأعادهم إلى القدس سنة ٥٤٠ ق.م. ظلت القدس خاضعة للحكم الفارسي حتى احتلها الإسكندر المقدوني سنة ٣٣٢ ق.م وبعد وفاته خضعت للبطالسة ثم حكمها السلوقيون سنة ١٩٨ ق.م واحتلها الرومان سنة ٦٣ ق.م وعاد الفرس فاحتلوها ثانية سنة ٤٠ ق.م واستردها الرومان منهم سنة ٣٨ ق.م وعينوا هيرودس ملكاً عليها سنة ٣٧ ق.م وفي عهده ولد السيد عيسى المسيح عليه السلام فتعرض إلى الاضطهاد كما هو مشهور.

ويذكر المؤرخون بأنه أثناء حكم هدريانوس الممتد بين عامي ١١٧ ــ ١٣٨ م تعرض اليهود لاضطهاده فأذاهم ودمر أورشليم تدميراً شاملاً وحرث أرضها حرثاً، وطردهم منها طرداً قاسياً، وحطم هيكل سليمان للمرة الأخيرة، وعلى أنقاض المدينة القديمة التي زالت عن الوجود ابتنى الرومان مدينة جديدة سموها إيليا نسبة إلى الإمبراطور ايليوس هدريانوس. وبعد أن اعتنق الملك قسطنطين النصرانية تابعته والدته هيلانة وعندما زارت القدس في السنة ٣٢٦ م بنت كنيسة القيامة، لكنها وفي نفس الوقت حملت اليهود مسؤولية اضطهاد السيد المسيح فحرمت المدينة على اليهود وتحول مكان الهيكل إلى مجمع للقاذورات والنفايات.

وفي سنة ٦١٠ ميلادية أشرق فجر الإسلام، واتخذ المسلمون القدس قبلتهم الأولى لمدة ستة عشرة شهراً وأسري بالرسول الكريم ــ صلوات الله عليه ــ ومن على الصخرة المشرفة، كان معراجه إلى السموات ليلة السابع والعشرين من رجب، فسلطت الأضواء على القدس.

وفي سنة ٦٣٨ م ــ ١٥ هـ، انتصر المسلمون في معركة اليرموك فقرروا إخراج فلسطين من حوزة الرومان فقام الصحابي أبو عبيدة عامر بن الجراح بمحاصرة بيت المقدس لمدة أربعة أشهر، حتى خرج البطريرك الروماني صفروبوس وطلب الصلح. غير أنه اشترط تسليم المدينة للخليفة ذاته. وتقديرا للمكانة الروحية التي تحتلها القدس في قلوب المسلمين حضر عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكتب لرجال الدين المسيحي وثيقة الأمان التي اشتهرت بالعهدة العمرية، وهي، بلا شك من أروع العهود وأرفعها في تاريخ الحروب البشرية.

فلقد أعطى خليفة المسلمين أهل إيلياء (أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، سقيمها وبريئها وسائر ملتها، إنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم، ولا ينتقص منها ولا من صليبهم ولا من أي شيء من أموالهم، ولا يضار أحد منهم).

كان فتح القدس على يد المسلمين فقد تم بشكل سلمي، لم ترق فيه قطرة دم واحدة، ومنذ ذلك الوقت سميت بالقدس أي البيت المقدس الذي يتطهر به من الذنوب. ولا ريب أن أكبر تكريم لبيت المقدس،

الآية الكريمة ((سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلـــى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله، لنريه من آياتنا، إنه هـــو الـــسميع البصير)) وجاء في الأثر إن النبي ــ صلى الله وعليه وسلم ــ قـــال: أربع من مدائن الجنة، مكة والمدينة ودمشق وبيت المقدس. وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: إن الجنة تحن شوقاً إلى بيـــت المقـــدس، وصخرة بيت المقدس من جنة الفردوس، وهي صرة الأرض.

مسجد قبة الصخرة: بعد استتباب الأمر للمسلمين في القدس، شعر اليهود بالأمان، واستطاعوا أن يؤدوا طقوسهم الدينية والاجتماعية بكل حرية، بعد أن حرموا منها طيلة الحكم الروماني وفي نفـــس الوقـــت مارس المسيحيون الحرية في الإقامة والعبادة ويـــذكر المؤرخـــون أن الحكام المسلمين الملتزمين بالشعائر الدينية لم يفرقوا مطلقاً بين أهـــل الأديان السماوية المختلفة طوال الحكم الإسلامي للقدس.

وشعر المسلمون إنهم بحاجة إلى مسجد يـــؤدون فيـــه فريـــضتهم، وكانوا لا يملكون حتى عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان غير مسجد عمر وهو مسجد صغير، متواضع بني من الطـــوب والخـــشب، فقام الخليفة ببناء مسجد فوق الصخرة التي عرج منها الرسول الكـــريم إلى السماء. هكذا تم بناء قبة ضخمة يبلغ قطرها من الداخل ٢١ متراً، وارتفاعها ٢١ متراً أيضاً، ورصد لبنائها خراج مصر لسبع ســـنوات، وأضحى مسجد الصخرة بقبته المتميزة، وتكوينه البديع من روائع الفن الإسلامي.

كان اسم (المسجد الأقصى) يطلق على المسجد القدسي بأسره، أما اليوم فإنه يطلق على المسجد الواقع في الجهة الجنوبية من رقعته، وقد أتمه الوليد بن عبد الملك سنة ٨٦ هـــ. ينهض المسجد الأقصى علـــى ٥٣ عموداً من الرخام، ٤٩ سارية مربعة الـــشكل، طولـــه ٨٠ متـــراً وعرضه ٥٥ متراً، وله أحد عشر باباً تؤدي إلى صحن المسجد، كانت جميعها مرصعة بالذهب والفضة حتى عهد الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور لكنه أمر بخلعها وبيعها وصرفها على المسجد. وعندما احتل الصليبيون القدس عام ١٠٩٩م اضطهدوا أهلها، وحولـــوا قـــسماً مـــن المسجد الأقصى إلى كنيسة بينما حولوا القسم الآخـــر إلـــى مـــستودع

للسلاح. وعندما استرجع صلاح الدين الأيوبي القدس أصلح المسجد والمحراب وكسيت القبة بالفسيفساء.

وتحولت ساحة المسجد الشريف إلى مدرسة دينية واسعة، وأضحت القدس تقصد من قبل حجاج بيت الله، يقصدونها في الذهاب والإياب. ورسم المؤرخون صورة مؤلمة للفظائع التي ارتكبها الأوروبيون لدى احتلالهم المدينة المقدسة، فذكروا أنهم قتلوا سبعين ألفاً من أهلها، وأمروا الأشخاص الذين بقوا أحياء من العرب أن يجمعوا جثث موتاهم أكواماً، ويحرقوها بالنار وبعد ذلك قتلوا هؤلاء أيضاً! ومن الممارسات غير المقبولة أنهم نهبوا أموالاً طائلة من ذهب مسجد الصخرة وفضته وغيروا الكثير من الملامح الإسلامية. ووصف المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون ممارسات الصليبيين وصفاً موضوعياً فقال:

((كان قومنا يجوبون ــ كاللبوات التي خطفت صغارها ــ الشوارع والميادين وسطوح البيوت ليرووا غليلهم من التقتيل. كانوا يذبحون الأطفال والشبان والشيوخ ويقطعونهم إرباً إرباً، فكانوا لايستبقون إنساناً. وكانوا يشنقون أناساً كثيرين بحبل واحد بغية السرعة. كانوا يقبضون على كل شيء يجدونه ويبقرون بطون الموتى بحثاً عن قطع ذهبية! ثم أحضر ((بوهيموند)) جميع الذين اعتقلهم في برج القصر فأمر بضرب رقاب العجائز والشيوخ والضعاف)).

يواصل لوبون رسم الصورة البشعة قائلاً: ((لقد أفرط قومنا في سفك الدماء في هيكل سليمان. كانت جثث القتلى تعوم في الساحة هنا وهناك! وكانت الأيدي والأذرع المبتورة تسبح كأنما تريد الاتصال بجثث غريبة عنها.. وأراد الصليبيون الاستراحة من عناء تذبيح الأهالي قاطبة فانهمكوا في كل ما يستقذره الإنسان من ضروب السكر والعربدة)).

كانت القدس ــ ولاتزال ــ محط أنظار السياح والرحالة ويمكن للباحث استخلاص وضع المدينة وحالة أهلها عبر العصور من خلال شهادات هؤلاء الرحالة، سجلوها في الكتب التي وثّقت زيارتهم لها: وصف الادريسي كنيسة القيامة التي زارها سنة ١١٥٤م فذكر أن الزائر إليها يأتي عن طريق باب يافا، الذي كان يسمى باب المحراب،

يدخل الزائر إلى الكنيسة من بوابة تقع في الطـرف الغربـي، وفـي الوسط قبة.. ولها باب من الناحية الشمالية يدعى باب سـانتا ماريـا، وذكر أن في داخل الكنيسة يوجد القبر المقدس وفوقه قبة وله بابـان.. وكل شيء مزين مزخرف.. وذكر أن أحد هذين البـابين يفـتح إلـى الشمال.. من جهة سانتا ماريا والثاني يفتح إلى الجنوب باتجـاه بـاب الصلب، وفوق هذا الباب، يقوم برج الجرس الخاص بالكنيسة.. وذكر الادريسي أن القبة تقع على ساحة كبيرة وبـداخلها لوحـات للرسـل والسيد المسيح والعذراء مريم ويوحنا المعمـدان.. ووصـف ناصـر خسرو ـ الرحالة الفارسي الذي زار القدس سـنة ١٠٤٧م ـ كنيـسة القيامة وأهميتها عند المسيحيين واحترام المـسلمين للـشعائر الدينيـة المسيحية ومما قاله عنها: ((وهذه الكنيسة فسيحة تـسع ثمانيـة آلاف رجل، وهي عظيمة الزخرف من الرخام الملون، والنقوش والـصور، وهي مزدانة من الداخل بالديباج الرومي والصور، وزينت بطلاء من الذهب. وليس لهذه الكنيسة نظير في أية جهة من العـالم (وشـاهدت) القسس والرهبان يقرءون الإنجيل ويصلون ويشتغلون بالعبـادة ليـل نهار)).

وقبل خسرو والادريسي وصفها محمد بن أحمد المقدسي وهو مـن أعظم الجغرافيين والرحالة العرب وابن القدس والمتوفي فيهـا سـنة ٣٩٠هـ، وصف المسجد الأقصى فقال: وأمّا المسجد الأقـصى فهـو على قرنة البلد الشرقي نحو القبلة، أساسه من عمد داود، طول الحجر عشر أذرع، وقد بني عليه بحجارة صغار حسان، وكان أحـسن مـن جامع دمشق. لكن جاءت زلزلة في دولة بني العباس فطرحت المغطى إلا ما حول المحراب، فلما بلغ الخليفة خبره قيل له: لا يفي برده إلـى ما كان بيت مال المسلمين فكتب إلى أمراء الأطراف وسائر القواد أن يبني كل واحد منهم رواقاً فبنوه أوثق وأغلظ صناعة مما كان، وبقيت تلك القطعة سامقة فيه. وهي إلى حد أعمدة الرخام، ومـا كـان مـن الأساطين المشيدة فهو محدث، وللمغطى ستة وعشرون باباً: باب يقابل المحراب، يسمى باب النحاس الأعظم، مصفح بالـصفر المـذهب، لا يفتح مصراعه إلا رجل شديد الباع، قوي الذراع، عن يمينـه سـبعة أبواب كبار، في وسطها باب مصفح مذهب وعلى اليسار مثلهن.

ومن نحو الشرق أحد عشر باباً وعلى الخمسة عشر رواق على أعمدة رخام، أحدثه عبد الله بن طاهر وعلى الصحن من الميمنة أروقة أعمدة رخام، وأساطين، وعلى المؤخرة، أروقة أزجاج من الحجارة، وعلى وسط المغطى جمل عظيم خلق قبة حسنة والسقوف كلها إلا المؤخرة ملبسة بشقاق الرصاص. والمؤخر مرصوف بالفسيفساء الكبار. والصحن كله مبلط، وسط دكة مثل مسجد المدينة المنورة، يصعد إليها من أربع جوانب في مراق واسعة، وفي الدكة أربع قباب: ١ ــ قبة السلسلة. ٢ ــ قبة المعراج. ٣ ــ قبة النبي صلى الله عليه وسلم وهذه الثلاث لطاف ملبسة بالرصاص على أعمدة رخام بلا حيطان. ٤ ــ قبة الصخرة: على بيت مثمن بأربعة أبواب، كل باب يقابل مرقاة: ١ ــ باب القبلي، ٢ ــ باب إسرافيل، ٣ ــ باب الصور، ٤ ــ باب النساء يفتح إلى الغرب. جميعها مذهبة، في وجه كل واحد باب ظريف من خشب التنوب، مداخل حسنة أمرت بهن أم المقتدر بالله، وعلى كل باب صفة مرخمة بالتنوبية تطبق على الصفرية من خارج وعلى أبواب الصفاف أبواب أيضاً سوذاج)). ويستمر المقدسي في وصفه المدهش للمسجد.

وينقل لنا ابن العربي المعافري الأندلسي والذي زار القدس في أواخر القرن الخامس الهجري وبقي فيها ثلاث سنين حيث تلقى العلم عن أعلامها. ينقل لنا صورة عن التسامح الذي كان يسود المدينة بين أهل الديانات السماوية فيذكر أن النقاشات كانت مستمرة بين المسلمين والنصارى وكان رائد هذه المناظرات الفكرية أبو بكر الطرطوشي، صاحب كتاب ((سراج الملوك)). يذكر المعافري أنه حضر إحدى تلك الحلقات الفكرية التي جرت مع كبار أحبار علماء اليهود فقال ((اتفقنا جميعاً مسلمين ونصارى ويهودا على نبوة موسى فمن ادعى نبوة شخص آخر بعده فعليه أن يقيم الدليل على دعواه فأجابه أبو بكر الطرطوشي: إن كان موسى الذي تتحدث عنه هو موسى الذي بشر بمحمد، صلوات الله عليه، فنحن نؤمن به، وإن كنت تتحدث عن موسى آخر فنحن لانعرفه؟ قال ابن العربي، فأفحم اليهودي ولم يحر جوابا)).

وزار ابن بطوطة ــ الرحالة الشهير ــ القدس أثناء رحلته الشهيرة في القرن الثامن الهجري فزار غزة ثم مدينة الخليل ومنها انطلق إلى القدس فزار المسجد وعن وصوله إلى المدينة قال: ثم

وصلنا إلى بيت المقدس شرفه الله ثالث المسجدين الشريفين في رتبة الفضل، ومصعد رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم تسليماً ــ ومعراجه إلى السماء، والبلدة كبيرة منيفة، مبنية بالصخر المنحوت، وكان الملك الصالح العاقل صلاح الدين بن أيوب ــ جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً لما فتح هذه المدينة هدم بعض سورها. ثم استنقض الملك الظاهر هدمه خوفاً أن يقصدها الروم، فيتمتعوا بها، ولم يكن بهذه المدينة نهر فيما تقدم وجلب لها الماء في هذا العهد الأمير سيف الدين تنكز أمير دمشق)).

وبعد أن يتحدث ابن بطوطة عن المسجد الأقصى وقبة الصخرة ذكر طائفة من المشاهد المباركة ومنها: ((في عدوة الوادي المعروف بوادي جهنم في شرقي البلد تل مرتفع هناك يقال إنها مصعد عيسى عليه السلام إلى السماء. ومنه أيضاً قبر رابعة البدوية منسوبة إلى البادية وهي خلاف رابعة العدوية الشهيرة، وفي بطن الوادي المذكور كنيسة يعظمها النصارى ويقولون إن قبر مريم عليها السلام بها. وهناك أيضاً كنيسة أخرى معظمة يحجها النصارى.

وممن زار المدينة المقدسة (العبدي أبو عبد الله الحاجي) تم ذلك سنة ٦٨٨ هـ ــ ١٢٨٩م. وذكر في رحلته إنه زار مدينة الخليل مذوى الأنبياء ومكث بها خمسة أيام، ثم توجه إلى مدينة لحم مولد عيسى بن مريم ومنها إلى القدس ووصف المسجد الأقصى وقت زيارته فقال: فهو من المساجد الرائعة العجيبة المنشرحة الفسيحة وهو متسع جداً، طولاً وعرضاً.. والمسجد كله فضاء غير مسقف إلا الناحية الغربية فهنالك مسجد مسقف، في نهاية الأحكام، وإتقان العمل وفيه تزويق كثير، وتذهيب رائع مليح، وفي ناحية الأحكام، وإتقان العمل وفيه تزويق كثير، وتذهيب رائع مليح، وفي ناحية الشرق مواضع مسقفة وهنالك موضع مهد عيسى عليه السلام. وعن صخرة المسجد الأقصى قال: وفي وسط فضاء المسجد قبة الصخرة وهي من أعجب المباني الموضوعة في الأرض وأتقنها وأغربها، قد نالت من كل حسن بديع أوفر حصة ونالت من الاتقان ظاهرة ونصه... وفي ظاهرها وباطنها أنواع التزويق ما يقصر عنه الوصف، وأما الذهب فيما رأيته مبتذلاً في شيء كابتذاله في هذه القبة، حتى لقد غشي به

أكثرها ظاهراً وباطناً فهي تتلألأ ساطعة الأنوار، كلمعان برق واشتعال نار.

أما التاريخ اللاحق لمدينة القدس فهو معروف خلاصته إن سكانها ــ على مختلف أديانهم ــ عاشوا فيها بسلام وطمأنينة في أغلب الأوقات حتى سنة ١٩٤٨ حيث تم شطر القدس إلى قسمين جديد وقديم، أما الجديد أو الغربي فقد استولت عليه إسرائيل بينما بقي الجزء القديم ضمن الأردن، وخلال حرب يونيو (حزيران) ١٩٦٧ سقط الشطر القديم من القدس تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

مداخلة الدكتور علي كريم سعيد

أرى أن أداءنا في كل القضايا الدولية، ويضمنها قضية القدس العربية الفلسطينية، سيتحسن كثيراً إذا خففنا من تدخلات الإيديولوجيا السياسية، واستعنا مقابل ذلك بالثوابت القومية وبإتقان الجوانب الفنية والشؤون القانونية المتعلقة بمبحث القدس الذي يتطلب مفاهيم واضحة وموثقة، وجهد عقلي كبير يستفيد من العاطفة السياسية دون أن يجعلها أساساً لعمله.

لكني وجدت كثيرين يقترحون أفكاراً وأعمالاً تتجاوز قدرتنا على التنفيذ ويحاصرون هذه الندوة ويجلدون أنفسهم وبادرونا بمطالب ذات طبيعة عملية استثنائية، وإلا ستكون فاشلة!! ولعمري إن ذلك لن يؤدي إلى أي فعل إيجابي ولا يساعد على تجاوز العجز الظاهر، بل سيضيف إحباطاً جديداً إلى جملة الإحباطات السابقة.

والأصح في تقديري هو السعي للإجابة على سؤال جوهري، لا يدور حول قدرتنا أو عدمها، بل حول موقعنا وأين نقف الآن؟ وما هي الأفكار والأفعال التي يمكن إنجازها وتوصيلها انطلاقاً.

والمؤسف أن بعضنا مرتبك ويتصور كلما أتاه الدور للحديث بأنه سيكون آخر المتحدثين، وإنه يرى نهاية العالم!! في حين لسنا الآن نعيش نهاياته. وإن خيالنا وليس عقلنا هو الذي صور لنا ذلك. فالعالم سيبقى طويلاً ولسنا سوى جيل من الأجيال العابرة، وما علينا سوى الاجتهاد وخلق أسباب الحماس والعطاء، وهو أمر سيجعلنا بناؤون، لانغامر بثوابت الوطن ولانضعها بموضع الحرج بين ــ نعم ولا ــ خصوصاً عندما ينتابنا الإحباط والشعور بالضعف.

إنه صراع طويل وشديد من أجل بقاء أفضل. صراع قد يدوم مئات السنين. وسيتوقف تقدمنا فيه على الجهود المبذولة مهما كانت صغيرة، لأنها لو فعلنا ستصب في مجرى كبير، ويكبر أكثر بإرادة الجميع. ولهذا أقول: ليس صحيحاً القول: إن بورقيبة وغيره كانوا على حق في دعوتهم السابقة. لأن التراجع الذي نحن فيه كان نتيجة وليس أصلاً، وإن ضعفنا سببه تراخينا ونشاط خصمنا. وإذا طلبنا الجدية علينا بذل الجهود، ولكن انطلاقاً من مقدرتنا الموضوعية والواقعية، فهناك فرق كبير بين العقلاني وما أصبح عقلانياً تحت الضغط ومشاعر الهزيمة.

وإذا وافقنا البروفسور ((مزاوي)) على مبدأ أهمية الابتعاد مؤقتاً عن حديث السياسة، والاستعاضة عنه بلغة القانون، فنحن نخالفة في قوله: ((لم يبق أمامنا غير محكمة العدل الدولية))، لأن هناك وسائل كثيرة أخرى، وليس إحداها بديلة عن الأخرى. ولا أعتقد أن هناك مسوغاً للحديث المستمر عن الضعف الذي يميّز العرب عن غيرهم من الأمم. فلسنا ضعفاء إلى الدرجة التي يتصورها البعض، ولو قارنا أنفسنا مع أمم أخرى تعرضت إلى نفس ما تعرضنا له من غزو وضغط نفسي اجتماعي ثقافي، لوجدنا أن الغير انهار في حين مازال العرب مثيرون!! ويتأثر جوارهم بهم، بل إن الأمم الغربية تعاني الآن من غزو التقاليد العربية الإسلامية.

فليقم كل منا بدور قادر على تأديته، وليقم كل منا بفعل بسيط ويضعه في المجرى العام الذي سيتحول إلى تيار جارف، وحينها لا تحتاج القدس من مثل ندوتنا سوى حث الفلسطينيين والعرب على الدفاع عن القدس بمبدئية وليس عن طريق اللقلقة والخيانات، كما حصل في أوسلو عندما اختار طرف فلسطيني طريقاً سرياً دون استشارة رفاقه في السلاح من الفلسطينيين والعرب، وتركهم خلفه في حيرة وتساؤل عما إذا كانت تضحياتهم السابقة في محلها أم لا؟

مشروع إلى الحكومات العربية

وجّهت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا باسم رئيسها الرسالة التالية إلى جلالة الملك الحسن الثاني رئيس لجنة القدس، وإلى الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية والسادة وزراء الخارجية العرب، والمتعلقة بما اتخذه الملتقى الفكري السادس للمنظمة الذي عقد في ١٩٩٨/٥/١٦ تحت عنوان ((القدس وحقوق الإنسان)).

تحية واحتراماً...

يسعدني ويشرفني أن أخاطبكم في موضوع إنساني يهم العرب والمسلمين جميعاً ونعني به قضية القدس.

لقد كانت القدس وستظل إحدى البؤر الساخنة، والتي لايمكن الحديث عن حقوق الشعب الفلسطيني فضلاً عن السلام العادل والمشروع في المنطقة دون إيجاد حلول مناسبة ومقبولة لها.

وقد كان هذا الموضوع المهم والحيوي محط دراسة نخبة من المثقفين والمفكرين والباحثين والممارسين العرب والأجانب في ملتقى فكري للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن. وتبلور الحوار والنقاش على ورقة عمل كمقترح إلى الحكومات العربية لغرض التحرك المشترك والجماعي العربي والإسلامي في الأمم المتحدة وعرض القضية لاحقاً على محكمة العدل الدولية.

وأرفق إليكم نص القرار والحيثيات أو الأسباب الموجبة لاتخاذه، آملين من الجميع المزيد من تفاعل الآراء والأفكار من أجل إنضاج خطة دبلوماسية دولية رسمية وغير رسمية لدعم الجهود المشتركة لإثارة قضية القدس وفقاً لقواعد القانون الدولي واستناداً إلى القرار ١٨١ لعام ١٩٤٧.

نأمل أن تحظى هذه المبادرة باهتمامكم واهتمام المعنيين ولنا ثقة كبيرة بالدور الذي يمكن أن تقوموا به في هذا الصدد، مقدرين عالياً الخطوات التي اتخذتموها على هذا الصعيد.

وبهذه المناسبة فإننا على استعداد للتعاون والعمل المشترك في هذا المجال، واضعين خبرتنا وتجربتنا المتواضعة بما يخدم قضية القـــدس والأمة العربية والشعوب الإسلامية بشكل عام.

نحييكم ونشدّ على أياديكم، متمنينٍ لكم النجاح والتقدم والازدهـــار في الحياة والعمل، راجين لكم شخصياً الصحة والسعادة.

مع وافر التقدير والاحترام.

نص المشروع إلى الحكومات العربية

نحن المشاركون في الملتقى الفكري السادس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا المنعقد في لندن يوم ١٦/٥/١٩٩٨ والموسوم ((القدس وحقوق الإنسان)) والذي ساهمت فيه نخبة من المثقفين العرب والأجانب ومن المهتمين بحقوق الإنسان، إيماناً منا بالموقع الخاص الذي تحتله القدس الشريف وبالسلام العادل والدائم وبحقوق الإنسان فإننا:

أولا: نحث الدول العربية مجتمعة أن تتقدم في وقت مبكر بمشروع قرار للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لطلب المشورة أو الفتوى من محكمة العدل الدولية في لاهاي (المؤلفة من خمسة عشر قاضياً يمثلون مختلف النظم القانونية في العالم) بمقتضى المادة السادسة والتسعين من ميثاق الأمم المتحدة عن الأمور التالية:

أ: الوضع الدولي من الناحية القانونية لمدينة القدس ضمن الحدود التي حددت لها بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧.

ب: شرعية القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية عقب حرب عام ١٩٦٧ بضم القدس الذي كان تحت الإدارة العربية (قرار الكنيست عام ١٩٨٠) إلى القسم الذي كانت تحتله إسرائيل وذلك بحجة توحيد المدينة وإعلانها ((عاصمة أبدية)) لإسرائيل.

ج: حقوق الإنسان العربي واليهودي وغيرهما من أتباع مختلف الديانات في الدخول والتجول بحرية إلى مدينة القدس وممارسة شعائر الدين فيها.

ثانياً: يسبق هذا تحضير دراسة على مستوى عال في القانون الدولي، تركز على احتمالات أن تأتي المشورة أو الفتوى من محكمة العدل الدولية، بنتائج إيجابية للإنسان الفلسطيني والعربي.

الملتقى الفكري ((القدس وحقوق الإنسان)).

لندن ١٦/٥/١٩٩٨.

الفصل الخامس

((الحصار الدولي والواقع العربي وحقوق الإنسان))*

الملتقى الفكري السابع

* — هو عنوان الملتقى الفكري السابع الذي عقدته المنظمة في لندن بتأريخ ١٧ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٨.

((الحصار الدولي والواقع العربي وحقوق الإنسان))
الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة

السفير سعيد كمال - الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

السيد رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ــ في بريطانيا
السيدات والسادة

يطيب لي بداية أن أتوجه بالشكر الجزيل للقائمين على هذا الملتقى وقد أتاحوا لي فرصة التحدث حول ((الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة))، وأن أستمع إلى مداخلات السادة الخبراء والمختصين حول الحصار الدولي المفروض على بعض الدول العربية، وما يترتب على هذا أو ذاك من انتهاك لحقوق الإنسان، وهو أمر يشغل بال كل عربي وكل محب للعدل والسلام.

وبهذه المناسبة يسعدني أن أنقل لهذا الملتقى الكريم تحيات معالي الدكتور عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يشارككم الاهتمام بهذا الموضوع، ويوجه جزءاً كبيراً من نشاط الأمانة العامة، ومن جهده شخصياً، لتخفيف المعاناة عن الشعوب العربية التي تعاني وطأة الحصار والظلم الدوليين، وهو بلا شك سيعتبر مداولات هذا الملتقى ونتائجه إسهاماً قيماً من الفعاليات العربية غير الحكومية يرفد الجهد الرسمي الذي تقوم به الدول والمنظمات العربية الرسمية.

إن ما شجعني على قبول المشاركة في هذا الملتقى، اختياركم لموضوع الحصار الدولي وأثره على حقوق الإنسان العربي، وهو دليل على وعي القائمين على هذا الملتقى بمسؤولياتهم القومية وقدرتهم على ترتيب أولويات نضالهم بما يتفق مع روح العدالة والالتزام. كما أن الربط بين ما يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد إسرائيل وبين الحصار الظالم المفروض على بعض الشعوب العربية الأخرى، لهو دليل على وعيكم العميق بما يدور على الساحة الدولية وبتوجيهات

النظام العالمي الجديد، ويلخص ما تتعرض له المنطقة العربية من خطر خارجي، وهو أمر يستدعي أقصى درجات الحذر في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتحديد محاور العمل القومي الوطني.

وأخيراً فإن اختياركم لإقامة هذا الملتقى هنا في العاصمة البريطانية له دلالة كبيرة، ليس فقط لأن بريطانيا إحدى الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، ولا لتجربتها التاريخية الخاصة في الشرق الأوسط، ولكن قبل كل ذلك لمسؤولياتها السياسية والأخلاقية كطرف مباشر في معظم المواضيع المطروحة للنقاش.

لهذه الأسباب كلها أهنئكم على حكمتكم وشجاعتكم في اختيار طرح هذه المواضيع هنا في لندن عاصمة بريطانيا، بعد أن تولت السلطة فيها حكومة عمالية تبدو أكثر استعداداً لتفهم ما يجري في المنطقة العربية وربما أكثر قدرة على المساهمة في إيجاد حلول عادلة لها.

سأركز حديثي أساساً على الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من جراء السياسات الإسرائيلية المناهضة لحقوق الإنسان الفلسطيني، وفي الوقت نفسه المعادية للسلام والاستقرار والتنمية في المنطقة. وسأتجنب الدخول في تفاصيل تعرفونها، أو تكرار مواضيع نتناولها في مناسبات عدة.

فلم يعد خافياً على أحد ما تتعرض له الحقوق الفلسطينية الجماعية والفردية من انتهاك تمارسه إسرائيل منذ قيامها قبل نصف قرن وحتى الآن، وهو كما تعلمون يأخذ شكل سياسة منهجية مبرمجة تتمحور حولها كل أنشطة الدولة العبرية، ويأخذ أشكالاً عدة من أهمها:

ـ حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه التاريخية أسوة بباقي الأمم.

ـ حرمانه من حقوقه الاقتصادية بتجريده من أرضه وموارده الطبيعية من مياه وثروات وإتاحتها ظلماً للمستوطنين القادمين من كل بقاع العالم.

ـ حرمانه من حقوقه الاجتماعية في حياة مستقرة متوازنة في ظل تواصل أسري وانسجام مع البيئة التي وجدوا فيها منذ قرون.

ـ حرمانه من حقوقه الثقافية في التعليم المنتظم وإشباع رغبته في المعرفة والثقافة والتقدم.
ـ حرمانه من حقوقه المدنية والفردية بدءاً بحقه بالحياة والسلامة الجسدية وعدم تعرضه للتعذيب في السجون والمعتقلات.
ـ حرمانه من حرية التنقل والعمل والاتصال والتعبير.

السيدات والسادة:

إن من المفارقات التاريخية المؤسفة أن يتزامن صدور الإعلان العالمي عن حقوق الإنسان الذي سيحتفل العالم قريباً بمرور خمسين عاماً على صدوره، مع بداية العدوان الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، حيث سلبت أرضه وصودرت حقوقه وتعرض للمجازر الوحشية، وتم تشريد قسم من أبنائه ليعيشوا لاجئين في المخيمات والمنافي بعيدين عن أرضهم، بينما يعيش القسم الآخر تحت سلطة الاحتلال بكل ممارساتها البغيضة، وإنه من المؤسف حقاً أن تبقى بنود هذا الإعلان، وفي مقدمتها حق تقرير المصير غير قابلة للتطبيق على الشعب الفلسطيني بسبب تعنت الحكومة الإسرائيلية ودعم بعض القوى لها.

ومع ذلك فلم يفقد الشعب الفلسطيني ومن خلفه الأمة العربية الإيمان بعدالة قضيته، وثابر بالنضال من أجل حريته واستقلاله واسترداد حقوقه. وقد كان للقرارات المتعاقبة التي أصدرتها الأمم المتحدة والمحافل الدولية، والمواقف المؤيدة التي اتخذتها القوى المحبة للسلام، أثر كبير في تعزيز ثقته بعدالة نضاله. وبشكل مواز لطريق النضال، واصل الشعب الفلسطيني إعلان رغبته الصادقة في إقامة سلام عادل ومتكافئ يضمن استعادة حقوقه المشروعة، وترجم هذه الرغبة بأن اختار مع الأمة العربية طريق السلام كخيار استراتيجي، أكدت عليه مؤتمرات القمة العربية ومجالس الجامعة المتعاقبة.

ومن هذا المنطلق شارك العرب في المؤتمر الدولي للسلام في مدريد الذي شكل نقطة تحول هامة في تاريخ الصراع العربي ــ الإسرائيلي. وأياً كانت الظروف التي أحاطت بعقد المؤتمر أو مضمون الاتفاقيات العربية ــ الإسرائيلية التي نتجت عنه، فإن اعتماده على مبدأ الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة قد زرع

الأمل في إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وعلى جميع المسارات العربية.

ولقد تواصلت المفاوضات واللقاءات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة إسرائيل طيلة السنوات الخمس الماضية بهدف تطبيق بنود اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه، إلا أن هذه المفاوضات وعملية السلام بكاملها تعرضت لانتكاسات متتالية، خاصة منذ تولي السيد نتنياهو مقاليد الحكم في إسرائيل، وبدأت الآمال التي انبثقت عن عملية السلام بالتلاشي تدريجياً، بعد أن أخذت الحكومة الإسرائيلية الجديدة تطرح تفسيرات ورؤى مغايرة ومناقضة لمرجعية عملية السلام، وتحاول الالتفاف على هذه المرجعية من أجل التنصل من تطبيق الاتفاقات المبرمة والاستحقاقات المترتبة عليها، كما عمدت إلى انتهاج سياسة فرض الإملاءات والأمر الواقع والعقاب الجماعي والإغلاق والحصار الاقتصادي حتى على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، هذا فضلاً عن مصادرة الأراضي الفلسطينية وبناء المستوطنات عليها أو توسيع المستوطنات القائمة، وكذلك محاولاتها الدؤوبة لتهويد مدينة القدس الشريف بالكامل، وطمس هويتها العربية كرمز حضاري للسلام والتعايش، الأمر الذي أدخل عملية السلام في نفق مظلم وقادها إلى طريق مسدود، وخلق أجواء من التوتر والإحباط، بدلاً من تعزيز الثقة والاحترام المتبادل.

إن من أهم ملامح سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية هو تشديد الحصار السياسي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني، وخلق أمر واقع لاستباق مفاوضات الوضع النهائي ورسم خريطة الحل الدائم من جانب واحد، وهو ما يتناقض تماماً مع الاتفاقيات المبرمة ومع روح السلام وأسس الشرعية الدولية التي يستند إليها، كما أنه يعيق بشكل فعلي جهود السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء الاقتصاد الوطني وإقامة المؤسسات والتخلص من آثار الاحتلال.

وفي إطار هذا الحصار المستمر دأبت السلطات الإسرائيلية على اتخاذ إجراءات تعسفية شملت زيادة القيود على حركة المواطنين داخل الأراضي الفلسطينية، والقيام بإغلاق المعابر الحدودية أمام الحركة

التجارية ومنع خروج ودخول البضائع والمسافرين، حتى بين مختلف المحافظات الفلسطينية نفسها، وعزل مدينة القدس، ومنع آلاف العمال الفلسطينيين من ممارسة أعمالهم داخل إسرائيل، ومن أخطر أبعاد هذا الحصار المعوقات التي تضعها إسرائيل أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية بين فلسطين، وكل من المملكة الأردنية ومصر، وهما المتنفسان الرئيسيان للأراضي الفلسطينية ومحاور الربط بين فلسطين وبعدها القومي.

وقد ذكرت التقارير الدولية إن آثار هذا الحصار تلحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر تزيد على سبعة ملايين دولار يومياً، مما أدى إلى انخفاض معدل نموه بنسبة ٢٠%، وإلى انخفاض في متوسط نصيب الفرص لنفس الفترة من الدخل القومي إلى ٣٨,٨%، وهو ما ألحق خسائر فادحة بالقطاع الزراعي فضلاً عن إتلاف محاصيل معدة للتصدير، والمعوقات الإدارية والأمنية التي تضعها إسرائيل أمام المصدرين الفلسطينيين.

وقد بلغت نسبة البطالة في القوى العاملة الفلسطينية ٦٣% في قطاع غزة و ٤٥% في الضفة الغربية. ولا يعود ذلك فقط لعدم تمكن العمال من الذهاب لعملهم في إسرائيل، بل أيضاً للانخفاض في القدرة الإنتاجية للعديد من القطاعات بفعل الحصار والإغلاق وسياسة الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية.

وعلى الصعيد المالي فإن العجز في الموازنة حتى نهاية هذا العام سيصل إلى ١٢٧ مليون دولار، أي بزيادة ٧٠% عن العجز الذي كان متوقعاً قبل الإغلاق.

وقد أدت الآثار السلبية البالغة الخطورة لهذا الإغلاق، إلى تراجع حاد في استقطاب المشروعات الاستثمارية للقطاع الخاص، الذي يعتبر ركناً أساسياً في استراتيجية التنمية الفلسطينية.

إن الإغلاق قد وصل ببعده الإنساني إلى حالات مأساوية، سواء لجهة منع الطلاب الجامعيين في غزة من استمرار دراساتهم في جامعات الضفة الغربية، أو لتسببه بعشرات الحالات من الوفيات على المعابر ونقاط التفتيش الإسرائيلية بجانب الوصول بأعداد متزايدة من الأسر إلى حد خط الفقر في بعض المناطق.

كما أن هناك جانب آخر من الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني بما يكمل صورة الحصار التي سبق الإشارة إليها، فقد نشرت صحيفة معاريف الإسرائيلية في ١٧ سبتمبر الماضي مقالاً للكاتب الإسرائيلي حاييم هنغبي، يعرض فيه المعطيات التي جمعها مركز بتسليم لحقوق الإنسان في إسرائيل، وتغطي فترة العشر سنوات الماضية، وقد جاء في المقال:

ــ بلغ عدد القتلى الفلسطينيين الذين سقطوا في المناطق المحتلة ١٤٣٩ قتيلاً، بالإضافة إلى ٥٥ قتيلاً فلسطينياً سقطوا داخل الخط الأخضر.

ــ وقد أظهر المقال إن ٣١٥ قتيلاً فلسطينياً سقطوا في الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو في ١٣ أيلول ١٩٩٣، بالإضافة إلى ١٧ قتيلاً فلسطينياً سقطوا داخل الخط الأخضر في الفترة ذاتها.

ــ تم إبعاد نحو ٤٨٠ فلسطينياً من المناطق الفلسطينية المحتلة.

ــ تم اعتقال نحو ١٨ ألف فلسطينياً اعتقالاً إدارياً.

ــ تم التحقيق مع عشرات الآلاف، وتعذيب الكثير منهم.

ــ تم نسف نحو ٥٠٠ بيت كوسيلة عقاب، ونسف نحو ٨٠ بيتاً أثناء البحث عن مطلوبين، ونحو ١٨٠٠ بيتاً بذريعة عدم وجود رخصة بناء.

السيدات والسادة:

من الواضح أن إسرائيل قد تحدت باستهتار الرأي العام العالمي، واتبعت ومازال سياسات وممارسات انتهكت فيها بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩، واتفاقيتي لاهاي لعام ١٨٩٩، ١٩٠٧، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام ١٩٥٤، كما تحدت بشكل سافر جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والقرارات الصادرة عن اللجان والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ومنها بشكل

خاص لجنة حقوق الإنسان، وهي كلها آليات ومرجعيات تعرفون مضمونها وقيمتها في توفير الحماية لحقوق الإنسان.

ومن أجل تفعيل هذه الآليات، بادرت الجمعية العامة للأمم المتحدة باتخاذ قرارها رقم ٢٤٤٣ (د/٢٣) تاريخ ١٩٦٨/١٢/١٩، الذي أنشأ اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة، إلا أن إسرائيل مازالت ترفض استقبال هذه اللجنة أو التعاون معها، كما أنها مازالت تضرب بعرض الحائط تقارير اللجنة المعنية للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية والذي بلغ عددها تسع وعشرين تقريرا، أوضحت فيها جميعا حقيقة الوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، كما تتحدى إسرائيل إرادة المجتمع الدولي الذي يتابع الوضع في الشرق الأوسط ويراقب استمرار الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة وعبر مرارا عن إدانته وقلقه لهذه الأوضاع، وطالب إسرائيل بوضع حد لذلك واحترام المواثيق الدولية وقرارات الشرعية الدولية، خاصة تلك الصادرة عن الأمم المتحدة وتؤكد بشكل قاطع عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية في ضم القدس وإقامة المستوطنات وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره واستغلال موارده الطبيعية.

وتتحدى إسرائيل أيضا اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب، ودون الدخول في تفاصيل هذه الاتفاقية المعروفة، فإن أهم موادها يحظر على القوة المحتلة بشكل مطلق أن تنتهك الحقوق الإنسانية الأساسية للأشخاص المحميين، بما في ذلك حظر استعمال الإكراه الجسدي أو المعنوي للحصول على المعلومات، وحظر التعذيب أو الإبادة أو أي معاناة جسدية، كما تحظر المعاملة الوحشية وترحيل الجماعات أو الأفراد ونقل السكان المدنيين كما تحظر إتلاف الممتلكات العقارية، وهي كلها ممارسات تتبعها إسرائيل في حق المواطنين العرب، إلا أن السلطات الإسرائيلية تدعي أن الاتفاقية لا تنطبق على الأراضي الفلسطينية بحجة أن الولاية الأردنية والمصرية على الأراضي الفلسطينية قبل ١٩٦٧ لا تستوفي شروط السيادة الشرعية.

إلا أن الموقف الإسرائيلي هذا جوبه بالرفض من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكبار الخبراء القانونيين ومن قبل الأمم المتحدة التي لم تتوقف منذ عام ١٩٦٧ عن إصدار القرارات التي تدعو فيها إسرائيل إلى احترام حقوق سكان الأراضي المحتلة وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة. ومن أشهر قرارات مجلس الأمن بهذا الصدد القرار رقم ٤٦٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، الذي ((يؤكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين زمن الحرب والمعقودة في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٩، تنطبق على الأراضي العربية التي تحتلها إسرائيل منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس)).

وتعتبر معظم انتهاكات إسرائيل للاتفاقية مخالفات خطيرة بل جرائم حرب مثلما جاء تعريفها في المادة ١٤٧، ((المخالفات الخطيرة هي التي تتضمن أحد الأعمال الآتية إذا اقترفت ضد أشخاص أو ممتلكات تحميها هذه الاتفاقية، القتل العمد، أو المعاملة البعيدة عن الإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، الأعمال التي تسبب عمداً آلاماً شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة، النفي أو الإبعاد غير القانوني، أو الاعتقال غير القانوني للأشخاص المحميين، إرغام الشخص المحمي على الخدمة في قوات الدولة المعادية، أو تعمد حرمان شخص من الحقوق الخاصة بالمحاكمة الصحيحة القانونية المنصوص عليها بهذه الاتفاقية، أخذ الرهائن والتدمير الشامل للممتلكات أو الاستيلاء عليها دون ضرورة حربية وبكيفية غير مشروعة واستبدادية)).

وهذه النصوص البالغة الأهمية ملزمة للأطراف السامية الآخرين، وهي تعزز الدعوى القائلة إن الدول الموقعة للاتفاقية ملزمة بالتدخل لضمان احترام الاتفاقية، في الأحوال كافة، في العلاقات المتبادلة ما بين الدول.

وتشدد المادة ١٤٨ من الاتفاقية في صيغتها، التي تحدد بوضوح الطبيعة المطلقة لهذه الانتهاكات، على أنه ((لا يسمح لأحد الأطراف السامية المتعاقدين أن يخلي نفسه أو يخلي طرفاً آخر من الأطراف السامية المتعاقدين من المسؤولية الملقاة عليه أو على الطرف الآخر بالنسبة للمخالفات المنصوص عنها في المادة السابقة.

وتنص المادة ١٤٦ من الاتفاقية ذاتها على أن الدول ملزمة قانونياً بملاحقة الأفراد الذين يرتكبون جرائم كهذه.

السيدات والسادة،

أخذاً في الاعتبار الانتهاكات المستمرة من قبل إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني، والتي لم تتوقف رغم عملية السلام، فقد آن الأوان كي تتدخل الدول الموقعة لاتفاقية جنيف الرابعة، لتحمل إسرائيل على تطبيق أحكام الاتفاقية والالتزام بها بعد الآن. وفي حال تشبثت إسرائيل برفض الامتثال، فإن بإمكان الدول الموقعة أن تطلب من مجلس الأمن أن يعين قوة حامية، مثلما تنص الاتفاقية، وذلك من أجل حماية سكان الأراضي المحتلة وفوق اتفاقية جنيف الرابعة.

من الواضح أن قراراً كهذا لا يمكن أن يقر إلا إذا لم تعارضه الولايات المتحدة باستعمال حق النقض، وفي حال استعمال أمريكا لحق النقض، فإن الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤهلة للتصرف في مثل هذه الحالة، ويمكن لذلك أن يتم بناء على قرار الجمعية العامة رقم ٣٧٧ (الدورة الخامسة) الذي صدر في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٠ (أي ((قرار الاتحاد من أجل السلام))، وهو القرار الذي استند إليه في حالات الحرب الكورية (١٩٥٠)، وأزمة السويس (١٩٥٦) والكونغو (١٩٦٠)، ويمكن تسويغ اللجوء لهذا القرار بحسب أحكام المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن غايات الأمم المتحدة هي ((اتخاذ التدابير الجماعية الفعالة))، من أجل الحؤول دون المخاطر التي تهدد السلام وإزالة هذه المخاطر، ومن أجل قمع أعمال العدوان. ويمكن لإجراء كهذا أن يسوغ على أساس المادة ٢٤ من الميثاق، التي تقضي بأن أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة يولون مجلس الأمن ((المسؤولية الأولى)) عن صيانة السلام والأمن الدوليين، ويوافقون على أن مجلس الأمن إذ يقوم بالواجبات التي تمليها عليه هذه المسؤولية، فإنه يتصرف بموجب السلطة ((المفوضة)) إليه من قبل أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانسجاماً مع المبادئ القانونية العامة فإن المنتدب الذي فوضت إليه صلاحية ما، إذا ما منع من القيام بما انتدب له، فإن أعضاء الأمم المتحدة ــ بصفتهم أصلاء ــ مؤهلون ((لاتخاذ تدابير جماعية)).

وفي إطار تفعيل تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية التقيت يوم ١٢/١٠/١٩٩٨ مع مبعوث الحكومة السويسرية للبحث في عقد مؤتمر الخبراء الخاص بالاتفاقية في أواخر شهر أكتوبر الحالي تنفيذاً لقرارات الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد سبق للدول العربية أن وجهت للحكومة السويسرية مذكرة جماعية تؤكد فيها على ضرورة عقد مؤتمر الأطراف على الاتفاقية للعمل على تطبيقها على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ٦٧، بما فيها القدس والأراضي العربية المحتلة الأخرى.

فلا يجوز أن تستمر إسرائيل باحتلال الأراضي وانتهاك الحقوق العربية، وتنجو من أي عقوبات ترتبها الشرعية الدولية. وبهذه المناسبة فإنني أحيي الموقف الأوروبي الواضح من مقاطعة منتجات المستوطنات الإسرائيلية ورفض اعتبارها منتجات إسرائيلية.

السيدات والسادة،

رغم أهمية قواعد القانون الدولي التي يمكن الاستناد عليها لحماية حقوق الإنسان الفلسطيني الجماعية والفردية في وجه السياسات الإسرائيلية، فإن تنفيذها يصطدم بموقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد لإسرائيل والقادر على تعطيل إرادة المجتمع الدولي من خلال استعمالها حق النقض في مجلس الأمن، في الوقت الذي تقود الولايات المتحدة نفسها مجلس الأمن لإصدار قرارات رادعة في حق الدول العربية كما هو حاصل في العراق وليبيا والسودان، وتستعمل نفوذها وتحالفاتها لتنفيذ هذه القرارات وبالقوة المسلحة أو التهديد، وهو مثال صارخ لظاهرة ازدواج المعايير أو الكيل بمكيالين.

فلو ألقينا نظرة فاحصة من باب المقارنة على ما هو حاصل في العراق والحصار المفروض عليه منذ ثمان سنوات، فنلاحظ أن إجراءات الحصار الدولي في أعقاب حرب الخليج الثانية كانت مفهومة في حينها، وفي حدود إعادة الأمور إلى نصابها، إلا أن المتتبع لآثار الحصار على الحياة الاجتماعية الاقتصادية والثقافية للشعب العراقي يلاحظ عدم التناسب بين المبررات المعلنة للحصار والانتهاكات

الخطيرة التي يشكلها في حقوق الإنسان العراقي، كما يلاحظ التعسف الخطير الذي يكتنف تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن العراق بالمقارنة مع السلبية الواضحة في تطبيق الشرعية الدولية على إسرائيل.

ويثور السؤال في الشارع العربي الآن حول هذا الخلل في تطبيق قرارات الشرعية الدولية ويزداد بوتيرة متسارعة الشعور بضرورة رفع الحصار عن الشعب العراقي، وأستطيع القول إن هذا الإحساس لم يعد بعيداً عن المسؤولين العرب، ومنهم من يجاهر برأيه رغم أوهام التخويف من عودة العراق التي تروّج لها الأوساط الأمريكية الموالية لإسرائيل.

لقد استشعر الرئيس حسني مبارك وهو رئيس القمة العربية وزعيم أكبر دولة عربية بنبض الشارع العربي، فطالب مراراً برفع المعاناة عن الشعب العراقي والعمل على عودته عضواً إيجابياً فاعلاً في المجتمع الدولي. ويمكن ملاحظة بعض التوجهات الأمريكية بدأت تدرك أن ليس من المصلحة استمرار العداء والتصعيد مع العراق. بل إن من الأجدى للولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل مع عراق جديد يركز اهتمامه على تنمية وتطوير الإنسان العراقي، وإذا كان لابد له أن يشارك في المسيرة الإقليمية أو الدولية، أن تكون مشاركة إيجابية ضمن حدود الممكن، وهو الطريق الذي سلكته مصر بعد حرب أكتوبر واستطاعت من خلاله أن تجد الفرصة لإعادة بناء اقتصادها ومؤسساتها، وستعيد مكانتها كدولة قوية قادرة على المشاركة الإقليمية والدولية. إن عودة العراق القوي إلى جانب مصر القوية لا يمكن إلا أن يكون مكسباً للعرب وهو حق مشروع وهدف نبيل يستحق العمل من أجله.

لقد خرجت أثناء مشاركتي مع معالي الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد بمقابلة الرئيس صدام حسين في مطلع هذا العام، بانطباع واضح أن هناك تحوّل في الرؤية العراقية بعد تجربة الحصار المريرة، وإن لدى العراق رغبة صادقة للحوار والاستفادة من دروس الماضي، كما يمكنني التعبير عن انطباع عام بالتفاؤل بقرب التوصل إلى إنهاء الحصار عن العراق، وإن الجهود التي يقوم بها معالي

الأمين العام في إطار اتصالاته المباشرة أو من خلال مجلس الجامعة، تلقى مع موقف الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي يبدو متفهماً لضرورة وضع النقاط على الحروف في موضوع فرق التفتيش وأن يتناسب حجم الحصار مع حجم ما بقي على العراق أن ينفذه من قرارات مجلس الأمن، وهو موقف يتفق مع المنطق والعدالة، ويستحسن التقدير لما فيه من توازن وحرص على أن تقوم الأمم المتحدة بدورها النبيل الذي قامت من أجله. يبقى في هذا الموضع أن يعمل العرب للتوصل إلى خطاب موحد في هذه القضية يتوجهون به إلى الأمم المتحدة والدول الفاعلة فيها التي عليها أن تدرك أن مصلحتها في المنطقة قد تتحقق بشكل أفضل لو التزمت بالعدالة والنزاهة، وعملت على تسويق التكنولوجيا بدل تسويق السلاح، وممارسة الابتزاز ودق طبول الحرب.

وفي مثال آخر على عدم التوازن في تطبيق الشرعية الدولية، ذلك الحصار الظالم المفروض على الشعب الليبي في إطار قضية ((لوكربي)) حيث استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تستصدر من مجلس الأمن قراراً بفرض هذا الحصار بناء على شبهات فقط تبنتها وبعض الدول الحليفة لها ضد مواطنين اثنين يحملان الجنسية الليبية، ومع أن كل قوانين العالم لا تجيز ترتيب عقاب قبل ثبوت الإدانة، فإن الجماهيرية الليبية تعاني على المستويات الاقتصادية والاجتماعية من جراء الحصار المفروض عليها كعقوبة، حتى قبل أن يجري الاستماع لإفادة المشتبهة بهما وقبل تقرر محاكمتهما فضلاً عن إدانتهما.

لقد أكدت جميع قرارات مجلس جامعة الدول العربية بهذا الخصوص، التضامن مع الشقيقة ليبيا والإشادة بتجاوبها من أجل التوصل إلى حل عادل للأزمة، فضلاً عن نشاط اللجنة السباعية التي شكلها المجلس لهذا الغرض، كما أن بيان القمة العربية الصادر في يونيو ١٩٩٦، قد عبر عن عمق التضامن مع ليبيا حيث أعرب القادة العرب عن بالغ قلقهم إزاء الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الليبي من الإجراءات القسرية المفروضة عليه، ومطالبتهم

برفع العقوبات وتأكيدهم أن استمرارها من شأنه أن يدفع الدول العربية إلى النظر في الوسائل الممكنة لتجنب الشعب الليبي المزيد من الأضرار.

وتمارس الدول العربية المجاورة لليبيا مسؤولياتها في إطار روح هذا البيان، وتتولى جمهورية مصر العربية دوراً خاصاً بحكم الجوار والعلاقات الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين وبحكم تولي الرئيس حسني مبارك رئاسة القمة العربية، ونظرته الثاقبة للمصلحة القومية العليا. إن الجميع ينظر بكل تفاؤل للتقدم الحاصل على طريق حل هذه الأزمة بين ليبيا والدول المعنية خاصة في ظل التفهم الذي أبدته عائلات ضحايا الطائرة، والدور الذي يقوم به معالي الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد حيث يتابع عن قرب هذا الموضوع ويوظف فيه خبراته السياسية والقانونية المميزة. إلا أن الأمر حتى الآن يتوقف على موقف الولايات المتحدة والدول المعنية الأخرى ومدى تجاوبها بحسن نية مع قبول ليبيا لمحاكمة المشتبه بهما في هولندا، وتوفير الضمانات القانونية لهما وفق قواعد الشرعية الدولية ومتطلبات حقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

قبل أن أنهي مداخلتي هذه، أود التوقف قليلاً عند ملاحظتين:

الأولى: إن الرسالة الواضحة الصادرة من الوطن العربي بكل مستوياته تقول، إن ما يبيت للأمة العربية أصبح واضحاً، وأن ما نشهده من ازدواجية في تطبيق قرارات الشرعية الدولية، واستعمال مغرض لأجهزتها وأدواتها لا يأخذ بالاعتبار المصالح العربية بل على العكس يتفق مع مصالح أعدائها. ولذلك فقد حان الوقت للعبة الحصار والعقوبات المفروضة على الشعوب العربية أن تتوقف، وأن تترك القوى الخارجية أمر السياسة الداخلية العربية لشعوبها وأن تتوقف عن التدخل في شؤونها الداخلية وتترك لنا الفرصة للتفرغ للبناء والتنمية.

الثانية: تتعلق بالتداخل الذي يواجه العمل من أجل حقوق الإنسان في الدول النامية بشكل خاص.

ففي الوقت الذي يبدو فيه من الواجب، بل من الضرورة الأخلاقية أن يعمل كل منا ما بوسعه من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان في بلده أو وطنه الكبير، واعلم جيداً حجم العمل المطلوب في هذا المجال وما يتكبده المناضلون في سبيل ذلك، إلا أنني على ثقة بأنكم تدركون معنى البعد السياسي الدولي لشعار الدفاع عن حقوق الإنسان، والمحاولات الخفية والمكشوفة أحياناً من قبل القوى الخارجية للنفاذ إلى مجتمعاتنا ودولنا من خلال هذا الشعار، ليس حباً في تكريس العدالة بقدر ما هو حرص على زرع التفرقة والتشرذم في صفوفنا والإمعان في إضعافنا لاستمرار سيطرتها على مقدراتنا ومصائرنا.

إن وعيكم كاف لتوخّي الحذر والدقة في ترتيب أولويات العمل وإدراك المخاطر التي تهددنا كعرب ليس في فلسطين والعراق وليبيا فحسب بل يمكن أن تطال مواقع أخرى كثيرة، مما يجعل العمل من أجل حقوق الإنسان في الوطن العربي وتحقيق الديمقراطية المنشودة يمر حتماً عبر الالتزام الصارم بالمصالح الوطنية والقومية وحمايتها من كل تدخل أو تهديد خارجي، خاصة وأنتم هنا في واحدة من العواصم الكبرى، وتقع على عاتق كل منكم مسؤولية أن يكون سفيراً لأمته ووطنه دون رقابة من أحد سوى من ضميره الحي.

أشكركم وأتمنى لكم التوفيق....

السيد الدكتور محمد بحر العلوم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحصار، هو الحبس أو التضييق إلى جانب معان أخرى لا تختلف في الحقيقة كثيراً عن المعنى اللغوي، وسواء كان الحبس أو التضييق فهو ترويع للمضيق عليه، أو المحبس فيه، وهذا ما يتنافى مع أبسط حق الإنسان في الحياة العامة، التي أقرتها الشرائع السماوية للفرد أو الجماعة، أو النظم الوضعية أو العرفية، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولست بحاجة إلى التدليل على هذه الحقيقة، فالدين جاء لتحقيق المصالح الكبرى للبشرية، وهي المصنفة إلى ضروريات وحاجيات وتحسينات، وفي الضروريات تنطوي تحتها المقاصد التالية: النفس، العقل، النسب والمال. على اعتبار أن الدين إنما جاء بترشيد هذه المقاصد في الأساس من أجل حفظ الحياة، وتنميتها في المجتمع الإنساني، كما أراد لها خالقها سبحانه من الكرامة الإنسانية، والإرادة الحرة وكل ما خالف ذلك فهو تضييق لمنحة الله سبحانه لمخلوقه الإنسان.

وحدثنا التاريخ الإسلامي إن أول حصار في الإسلام حدث في بداية الدعوة الإسلامية، وذلك عندما صدع الرسول الأعظم محمد (ص) بالدعوة إلى الإسلام حاربه المشركون من قريش وغيرها، ولما لم يخضع لطلبهم والكف عن دعوته الرسالية قرروا محاصرته وبني هاشم، وبني عبد المطلب في ((شعب أبي طالب)) في أطراف مكة، وقطعت عنه المؤن، ودام الحصار على رسول الله وأسرته ثلاث سنين، وكانت محنة كبيرة قد قابلها المحاصرون بكل صمود. وهذا الحصار مثل الاعتداء الصارخ على حق محمد وأسرته في حق التعبير عما يريد تبليغه للأمة، وإنهم ــ أي المشركون ــ أرادوا التخلص منه ومن دعوته بهذه المقاطعة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المفجعة.

والله سبحانه لا يسمح للإنسان أن يلقي نفسه بالتهلكة، وقد يعاقب عليه يوم الحساب أن أقدم على الانتحار، أو إيذاء النفس، أو التجويع لها إلا ما كان بمبرر

مشروع يقره الشرع والعقل، وهما لا يختلفان، فالإنسان مخلوق الله تعالى لا يمكنه التفريط بحياته، وعليه أن يجاهد في حمايتها من الأخطار والتلف مهما أمكن، وعلى هذا الأساس تقوم ضرورة توفير مقومات الديمومة لها، ووجوب تهيئة ما يستلزم ذلك لبقاء نوع الإنسان، والحفاظ عليه من الانقراض، أو التأثير على نموه وتطويره، لأن المجتمع الإنساني قائم بهذا الوجود، فإذا انعدم انعدمت الحياة، وهو خلاف إرادة الله سبحانه.

وفي ضوء هذه المقدمة القصيرة يمكن أن نستجلي مفهوماً واضحاً منها بأن الحصار لما كان تضييقاً وحبساً واعتداء على الفرد أو الجماعة فإنه حتماً عائـــد بالضرر عليهم. وهذا ما يخالف مقصد الشريعة الإسلامية بكل أفكار مـــذاهبها، وآراء فقهائها، وإذا كانت الشريعة الإسلامية أنكرت على المحتكر لقوت الإنسان حكرته ــ مثلاً ــ وأعطت الصلاحية للحاكم المبسوط اليد معاقبته ومحاربتـــه، فمن باب أولى أن نسرى الحكم للمسبب للحصار، والقائم على تنفيذه، فكلاهمـــا يمارسان هذه الكبيرة على الإنسان وإلقائه في التهلكة، ودفع الـــضرر واجـــب شرعاً.

كما أن الحبس والتضييق على الإنسان ــ بالإضافة إلى ما تقـــدم ــ تقييـــد لحريته الطبيعية التي من حقه أن يتمتع بها، والتي تعتبر بحـــق إحـــدى أهـــم المقومات الجوهرية للإنسانية، وبدونها تكون الإنسانية لفظاً بدون معنى (الشهيد الصدر ــ اقتصادنا ١٠/٢٦٦ المجموعة الكاملة لمؤلفاته).

ولعلنا لا نجانب الحقيقة إذا حددنا الحقوق المفترضة للإنسان ــ والتي هي جوهر الحياة ــ بالمواد الأساسية لتقويم الحياة وديمومتها، ويمكـــن تعـــدادها لا على سبيل الحصر بـــ: الغذاء، المياه، السكن، الملبس والدواء، وأمثال ذلك مـــن البنى التحتية التي يضطر إليها الناس دوماً، ما تسمى اليوم بالحاجات الأساسية الملحّة، وهذه المواد بكل ما تبتنى عليهـــا الحيـــاة لا يمكـــن التـــضييق عليهـــا وحصرها.

وكما هو في الحالة الاقتصادية، كذلك ينسحب الأمر على حقوقه الأخـــرى كالمدنية والاجتماعية والثقافية، والسياسية بنسب مختلفة مقدار ما تمس كرامـــة الإنسان وحيثياته الاعتبارية، وهذه القيمة الإنـــسانية تتوســـع وتتـــضيق تبعـــاً لمقتضيات الشخصية ومتطلباتها الذاتية.

وأي حصار أو تضييق على هذه الشخصية الإنسانية بحيث يسبب لها حرجاً ومساساً يعتبر جريمة، وإن المسبب للحصار، والمنفذ له عاملان مشتركان فـــي

الجريمة، ويتحملان المسؤولية العقابية، لأنهما سببا الأذى للطرف المحاصر، لما يتعقب ذاك الحصار من مشاكل يعانيها هو أولاً وبالذات، وتعود عليه بالضرر.

عندما نتحدث عن موضوع الحصار على العراق وليبيا والسودان وإيران، إنما أخص بحديثي الحصار المفروض على العراق، نرى ثلاثة عناصر بارزة في مجمل العملية المأساوية، وهم: النظام الحاكم، وهو ما اعتبره المسبب للحصار، والمنظمة الدولية المنفذة له، أما الشعب العراقي فهو ((الضحية)) الواقع بين مطرقة المنفذ، وسندان المسبب.

إن تأثيرات الحصار السلبية على الشعب العراقي نراها تعكس لنا نقاطاً مركزية خطيرة بدأت تنخر بجسم شعبنا المضطهد، وتترك آثاراً سلبية قد تؤدي إذا استمرت ــ لا سمح الله ــ إلى كارثة تاريخية تحل بهذا الشعب العربي المسلم، حيث ظهرت في الفترة الأخيرة الكثير من الممارسات المناقضة لأساسيات حقوق الإنسان بفعل فقدان الضروريات المطلوبة، ومن أهم تلك الممارسات:

١ ــ فقدان الأمن والأمان، والعيش في حالة رعب مستمر.

٢ ــ بروز ظواهر التخلف وانحسار القيم الحضارية، وما يتبعه من مظاهر تفكك العائلة بحكم ظروف المعيشة.

٣ ــ تدهور الأوضاع التعليمية وإبعاد المواطن عن الشؤون الثقافية من أجل الحصول على لقمة العيش.

٤ ــ تدهور الأوضاع الصحية نتيجة فقدان الغذاء والدواء في الأسواق أو غلاء أسعارها بما لا يمكن لعامة المواطنين الاستفادة منها لعدم توفر السيولة المالية لديهم.

إذاً فالمواطن العراقي يفتقر إلى أبسط الحقوق الإنسانية الأساسية في الوقت الراهن، بل انعدامها، نتيجة هذا الحصار القاتل المفروض عليه.

ولا شك أن هذه الكارثة التي تحل بالشعب العراقي سببت محنة كبيرة له لأن النظام (الدكتاتوري القائم) يمارس الدور المطلوب لتنفيذ هذه المأساة من خلال المماطلة والتلكؤ في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي متخذاً من الآثار السلبية الحادة للحصار على الشعب مجالاً لاشهار عقيرته على المصرين باستمرار الحصار، ومن جهة أخرى مستغلاً ظروف الحصار ليزيد من ممارساته القمعية ضد الشعب بلون وآخر.

وفي عملية جرد لمجمل الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد

النظام خلال الأعوام الماضية نجدها لاتعدو نطاق إبقاء النظام مهزوزاً وضعيفاً من أجل ضمان استمرار المبررات السياسية لوجودها العسكري، وحمايـة مصالحها في منطقة الخليج، وفي الوقت نفسه هم ــ قبل غيرهم ــ على علـم ثابت بأن النظام غير مؤهل للقيام بأي عمل عسكري ضد الكويت أو غيرهـا، عدا استحكام قبضته على المواطنين الأبرياء.

إذاً السؤال الذي يطرح نفسه اليوم هل الحصار المفروض علـى العـراق يستهدف النظام الحاكم، أم الشعب العراقي، أم إبقاء النظام ضعيفاً مهزوزاً تحقيقاً لمصالح القوى الدولية الكبرى؟

لعل رأيي الخاص لا يعدو القول بإبقاء النظام في حالـة ضـعف مـستمر لمصلحة أمريكا، بغض النظر عمن يستهدفه الحصار، فـالواقع يـدلل ويـشير بالأرقام أن الحصار لم يضر النظام بقدر ما أضر الشعب الذي عانى منه بمـا أرهقه وأضعفه، ويؤدي به من سوء إلى أسوأ يومياً، في الوقت نفـسه يتمتـع النظام ــ بما لا يخفى على أحد ــ بأحسن حالات الاقتدار المالي، وبما يساعده على تثبيت كيانه السلطوي. وما ظلم الشعب فـي عرفـه إلا لـذرف دمـوع التماسيح، وتهيج المرتزقة للتظاهر بمواكب جنائز الأطفال كلما وصل وفد أجنبي إلى بغداد، وهو القاتل للصغار والكبار، والمـذل للـشعب بالمأسـاة والمعانـاة المستمرة ما بقي في الحكم.

وفي اعتقادي أن مشكلة الشعب العراقي تنحصر في غياب الديمقراطية عن الحكم، ووجود الدكتاتورية الحاقدة المتسلطة عليه، والذي يزيد الجرح الما هو ما تضطلع به بعض الدول العربية وغيرها من الحاقدين علـى عـرب العـراق بمحاولة تلميع وجه النظام وتأهيله من جديد للدخول في الميدان السياسي العربي والدولي، تحقيقاً لمآرب في نفس يعقوب، متناسين ما يعانيه الشعب العراقي من اضطهاد وانتهاك لحقوقه طيلة العقود الثلاثة، وإدخاله في أتـون حـروب مـع جيرانه وأشقائه دون مبرر منطقي.

ولا أظن أن ما يدور في كواليس الأجواء الأمريكية من مساعدة للمعارضة العراقية بدعم نشاطها من أجل إسقاط النظام محل تصور مقنـع لنـا بإمكانيـة تحقيق الهدف المنشود.

وشكراً لإصغائكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

الحصار والإعلام

هارون محمد

أيها الأخوة والأخوات

الحضور الكرام:

بداية أشكر الأخوة في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا على إتاحتهم الفرصة لي، للحديث عن جانب من موضوع الحصار والإعلام، والحقيقة أن كلمتي هذه تصلح كمداخلة وليس بحثاً، ذلك أن قضية الحصار والإعلام قضية شائكة وواسعة، وأحاول هنا أن أركز بشكل أساسي على الحصار وصلته بالإعلام. وأعني بالإعلام، الداخلي منه والخارجي، ذلك أن ثمة ترابطاً يجمع بين الإعلاميين على الرغم من أنهما يبدوان وكأنهما متناقضين في التوجهات وتناول الأحداث والموضوعات.

وكما نعرف جميعاً، فإن الحصار الذي فُرض على العراق، كان نتيجة إقدام السلطات الحكومية والعسكرية على غزو الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠، وخُيّل للكثيرين أنه يستهدف الحكومة العراقية، أو هكذا قيل عند صدور قرارات المنظمة الدولية المتلاحقة، أي أن الحصار فرض كإجراء عقابي ضد الحكومة العراقية رداً على خطواتها وسياساتها في تلك الفترة سواء باحتلالها الكويت ومن ثم تحدّيها لإرادة الأسرة الدولية ودخولها في حرب غير متكافئة انتهت بهزيمتها السياسية والعسكرية في نهاية شباط ١٩٩١.

ولكن الذي حصل أن الحصار استمر ومايزال، يمثل ليس عبئاً على الحكومة العراقية، كما يعتقد ويتوهم بعض الأطراف الدولية التي ساهمت في إصدار قراراته سواء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وإنما كارثة على العراقيين، قادت الملايين منهم إلى الموت والمرض والجوع والعوق، وبدلاً من أن يكون الحصار الخارجي عقاباً للقيادات والسلطات الحكومية التي أخطأ وارتكبت حماقات وخطايا ضد الكويت والتضامن العربي بشكل خاص، فإنه تحول مع مرور الأيام والسنوات إلى أداة تعذيب تضرب صميم وأعماق الشعب

العراقي، خصوصاً وأنه تزاوج مع الحصار الداخلي حيث القهر والدكتاتورية وانتهاك حريات وحقوق الإنسان، ليشكل الاثنان، وأعني الحصار الخارجي ونظيره الداخلي، مأساة لا مثيل لها في تأريخ الأمم والشعوب في التاريخ الحديث.

ولأننا نعرف أن الإعلام الداخلي، إعلام دعائي وتهريجي يسبّح بحمد الحاكم صبحاً وليلاً وفي كل الأوقات، ولأنه أيضاً إعلام يتضمن سلسلة لاتنتهي من الأوامر والتعليمات والقرارات والتقيّدات والقوانين المستمدة من الطبيعة والتركيبة الدكتاتورية لنظام الحكم القائم، فقد غسل العراقيون أيديهم من الإعلام السائد في بلدهم مبكراً. واتجهت أنظارهم في رجاء وأمل إلى الإعلام الخارجي، العربي والدولي، عسى أن يسعى إلى إزاحة جانب أو جزء من المأساة التي حلّت بهم، خصوصاً وأن وسائل وأجهزة الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة في الدول العربية التي تتباكى بالكلام المعسول والتصريحات الرنانة على المعاناة العراقية، والأخرى القائمة في العالم الحر، أمامها كم هائل من المعلومات والمصادر والأنباء والإحصائيات الموثّقة عن حجم الكارثة التي نزلت على رؤوس العراقيين وصارت وسيلة موت ودمار وخراب.

والمفارقة المذهلة أن الإعلام الخارجي، العربي والدولي بات يتعامل مع قضية الحصار على العراق بانسجام وتوافق مع أداة وتوجهات الإعلام الداخلي في العراق. وتبدو الصورة قاتمة أكثر عندما نجد أن إعلام الخارج الذي يفترض أن يكون نزيهاً موضوعياً وحرّاً وإنسانياً، بدأ في السنوات الأخيرة يعتمد على الصحافة المحلية ووسائل الإعلام الرسمية، في الأخبار والتقارير والموضوعات والبيانات مع الإدراك المسبق بأن تلك الأخبار والبيانات أعدت خصيصاً لجلد العراقيين في داخل وهم يتعايشون مع الواقع المر والأكاذيب والادعاءات والضجيج.

لقد ضيّع الإعلام، وهذه حقيقة ملموسة، قضية الشعب العراقي المحاصر في الداخل بأساليب القمع والكبت والموت، فلم نسمع صوتاً في منظمة كوفي عنان وقبله بطرس غالي يقول، إن المتضرر الوحيد من الحصار والعقوبات الاقتصادية هو الشعب العراقي، وإن المستفيد الوحيد من استمرار الحصار هو الحكم العراقي الذي بات يتعكز على الحصار، في كل شيء يعجز أو يفشل في تحقيقه.

وإعلام الدول الديمقراطية هرب من الوقائع التي جسّدها الحصار على حاضر العراق ومستقبله، إلى مشاهد يسعى الحكم العراقي إلى تسويقها للخارج، طمعاً في كسب التعاطف واجتذاب الاهتمام به وحده، حتى بات التنافس بين الصحافة ومحطات التلفزة والفضائيات على أشده، في وجوه النسوة المسنات والأطفال المرضى، لا بقصد عكس معاناتهم ومن كان السبب في مأساتهم، وإنما للحصول على صور وحسب، أو معبرة كما يطلق عليها فنياً.. وأرجو ألا تستغربوا إذا قلت إن المسابقة الدولية الأخيرة للصور الصحفية التي جرت قبل شهور استقبلت أكثر من ٦٠٠ صورة لوجوه عراقية، وجوه فقط دخل بها مصورون محترفون لنيل الجائزة الكبرى ليس إلا. لم نر، وكلكم على صلة مباشرة بما يكتب وما ينشر ويعرض، صورة عن قرية مهجورة غادرها أهلها إلى الموت، لم نشاهد صورة عن الخراب الذي عم البيوت في كل أنحاء العراق. وفي المقابل لم ينقل لنا الإعلام الخارجي الكثيف في العراق منذ ثمانية أعوام، صور الحفلات الباذخة والقصور والقلاع والحياة الهانئة التي يعيشها أهل الحكم الذين يقال إن الحصار صدر عقاباً لهم.

حتى تلك المواكب الدورية لجنازات الأطفال التي وظّفها الحكم لصالحه وأهدافه بصورة لا إنسانية، لم يتساءل هذا الإعلام لماذا لا يوجد طفل واحد من أبناء كبار القوم والوزراء والقوّاد والمسؤولين بينهم، لماذا إذا كان الحصار شاملاً ولا يفرق بين الناس؟

هنا أريد فقط أن أستعرض إخفاقات الإعلام في عكس مأساة الحصار على العراقيين، وأخص شريحة الأطفال والنساء في جزء صغير من التفاصيل الكبيرة التي لا مجال لها هنا في هذا المقام. فوسائل أجهزة الإعلام تتبارى في نقل صور محدودة ومجزأة عن أوضاعهم، تعدها وتحرص على تسويقها السلطات الحكومية نفسها لغايات باتت معروفة في استقطاب العطف الشعبي في البلدان العربية والإسلامية.

أما الحقائق المروّعة فلا يقترب منها أحد أبداً أبداً.. كمثال، أن عينة عشوائية مكونة من ٢٠٠٠ طفل وطفلة في ٥٠ مدرسة ابتدائية في محافظة بغداد تراوحت أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة و ٣٠٠ معلم لصفوف هؤلاء التلاميذ، تم الانتهاء من استطلاعها في شهر أيار (مايو) ١٩٩٧،

وأشرفت على عملية الاستطلاع سيدة باحثة هربت إلى خارج العراق في الصيف الماضي خشية من العقاب ما توصّلت إليه. ولنقرأ الأرقام والإجابات:

٨٦,٢% يأتون إلى المدرسة صباحاً دون أن يتناولوا طعام الفطور.

٨٤,٤% من الذين يبدأ دوامهم بعد الظهر يأتون دون أن يتناولوا وجبة غداء.

٩١,٩% لم يتناولوا وجبتي طعام تباعاً.

خلال عام ١٩٩٧ ازداد معدل التسرب، تسرب التلاميذ في المرحلة الابتدائية من ٤٤,٣% عام ١٩٩٣ إلى ٧٢,٦% أي أكثر من الثلثين.

نقطة أخرى، يجب الالتفات إليها، فبسبب ارتفاع الأجور في المستشفيات الحكومية وانتشار الإهمال فيها، والفساد والرشاوي ومافيات الأدوية فإن عدد الولادات التي تجري في المنازل وفق الطرق القديمة والبدائية، سجلت ارتفاعاً مخيفاً عام ١٩٩٧. لذا فإن معدل وفيات الأمهات ارتفع أيضاً بشكل ملحوظ، وتم خلال هذا العام إحصاء أكثر من ٤٦٠٠ حالة وفاة الأم عند الولادة من ١٠٠ ألف حالة ولادة جرت خلال النصف الأول من العام ذاته. وهذه أرقام مستقاة من مراكز الشرطة ببغداد التي أصبحت هي المرجعية في إصدار شهادات الوفاة بدلاً من إدارات المراكز الصحية والمستشفيات سابقاً.

أين الإعلام من هذه الحقائق المرة، وأين هذا الإعلام نفسه، من الأنباء التي تتصدر الصحف العراقية كل يوم وهي تعلن عن وصول إمدادات ومساعدات بآلاف الأطنان من الأدوية التي لا يعرف أين تذهب وأين تصرف وأين تختفي.

أمثلة صارخة أخرى، لم يقترب منها الإعلام إطلاقاً.. نأخذ البصرة، ثاني أكبر مدن العراق.. ونقرأ بحثاً أعدته مؤسسة الرعاية الاجتماعية في المدينة، وهي مؤسسة حكومية، وقد جرى البحث على عينة عشوائية تألفت من ٢٥٠٠ امرأة متزوجة وعازبة.. ٨٩% من نساء العينة العشوائية أكدن أنهن اضطررن إلى بيع حليهن وملابسهن لتوفير مستلزمات الطعام لأسرهن.

٨٢% من هذه العينة اعترفن أن أزواجهن أو أولياء أمورهن باعوا حاجيات منزلية من أجل الطعام.

٧٦% من هذه العينة كشفن عن تعرضهن إلى مشاكل نفسية وصحية جديدة عليهن.

٩١% من هذه العينة، أكدن أنهن لا يتناولن لحماً أو دجاجاً إلا مرة واحدة كل شهرين.

الأمم المتحدة التي أصدرت قرار الحصار، لم تلتزم بمنطوق المادة الأولى من ميثاقها الداعية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ولا بمنطوق المادة ٢٥ من الإعلام العالمي لحقوق الإنسان الذي يؤكد بأن لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والعيش الطبيعي له ولأسرته، وإذا كان الحق في الحياة، أهم الحقوق على الإطلاق إذ أنه الشرط الأساس للتمتع بغيره من الحقوق فإن الإنسان العراقي فقد هذا الحق تماماً في زمن لاحصار.

وتتداعى الأسئلة، هل هي خطة ولا نريد أن نقول مؤامرة خشية اتهامنا بأننا من روادها والعيش في أجوائها، لتقويض الهوية الوطنية والثقافية للعراقيين.. فقد اشتغل الحكم القائم على هذه المسألة ثأراً من الشعب الذي انتفض عليه بعد الهزيمة السياسية ولاعسكرية، وجاءت الأمم المتحدة بقراراتها وعقوباتها لتكمل على ما تبقى..

والإعلام في كل مكان يتفرج وكأن ما يلقاه العراقيون ملهاة مع الأسف.

فالنفوس تتعرى قبل الأجساد على قارعة العالم فماذا يقول شهود العيان بعد القيامة.

إن مستقبل الحياة والثقافة وازدهار العقل والإبداع، غائم ومعتم مهما تفاءلنا، لذا فإننا نعيد الصرخة التي أطلقناها منذ عام ١٩٩١ ومانزال، إن الوقت المتاح لقصير جداً.

أمة نحن أم جماعات، أنظمة أم ولايات، حتى يفعلوا بشعبنا ما يفعلون؟

هل نحلم مرة أخرى بكلكامش عادل يخرج لا ليغتال عذرية بنات أوروك، وإنما ليقتسم المصير مع شعبه.

الحصار يصفع ويضرب ويهلك ويميت، والجيل العراقي يشوه ويعوق ويحتضر ويموت، والإعلام شاهد زور يشيح بوجهه عن الحقائق والوقائع، ويتشبث بالمظاهر وبلاغات الحكومات وبيانات الرياء والكذب المكشوف.

الحصار، فعل تعاون في صنعه واستمراره، طرفان، المجتمع الدولي ودول القرار فيه من جانب، والحكم العراقي في جانبه الآخر، وكل من الطرفين له أسبابه وحساباته ومصالحه.. الطرف الأول سعى إلى سرقة بعض النهوض وأراد إعادة العراق إلى ما قبل نصف قرن، وحصل على ذلك وأكثر من ذلك.

والحكم العراقي القائم يحرص على الاستمرار في السلطة حتى يفنى آخر عراقي.

أما الإعلام فإنه طرف ثالث غير مرئي في الصورة على الأقل، ساهم ومايزال في تغييب الأرقام والوقائع وتزييف المعلومات وخداع الرأي العام. كل ذلك يقوم به لأحد الطرفين سواء كان دول قرار الحصار، أو السلطة العراقية القائمة التي رحبت بالحصار وتحتضنه برعايتها.

وفي كل الأحوال، إن الشعوب في المحصلة هي الضحية دائماً، وفي التجربة العراقية لا يحتاج الأمر إلى دليل.

الحصار الدولي.. نموذجاً لتشريع القسوة

د. عبد الحسين شعبان

إذا كانت الحرب مواصلة للسياسة بوسائل عنفية حسب المفكر العسكري الألماني كالاوزفيتز، فإن الحصار الاقتصادي هو مواصلة للحرب بوسائل غير عنفية، لكنها قد تكون أكثر خطراً وأشد فاعلية خصوصاً إذا استمرت لفترة طويلة.

لقد انتهت الحرب الرسمية بين العراق وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩١، لكن الحرب الفعلية لم تنته، فالعقوبات والحصار الاقتصادي يستمران منذ ٦ آب (أغسطس) ١٩٩٠ ولحد الآن.

لقد حول الحصار الاقتصادي وليس بمعزل عن السياسة الداخلية بلداً بأكمله مزدهراً ومرفهاً، رغم كل السلبيات والثغرات والعيوب إلى ((معسكر لاجئين))، خصوصاً بعد أن أرغم العراق على الانصياع لقرارات مجحفة ومذلة، أخذت تدريجياً تطحن عظام العراقيين وتسحق آدميتهم وتلغي إنسانيتهم.

حطمت الحرب العسكرية والقصف المتواصل البنيان التحتي والمرافق الاقتصادية والحيوية والهياكل الارتكازية وأودت بحياة نحو ١٥٥ ألف عراقي (عسكري ومدني) حسب بعض التقديرات الفرنسية. أما الحرب الاقتصادية فقد كانت أكثر خبثاً، حيث تسببت وفقاً لبعض التقديرات بمليوني إصابة، أكثر من نصفهم من الأطفال وتركت عدة ملايين يعانون من اعتلال وهزال الحياة الاجتماعية والثقافية وتردي الحالة الصحية والمعاشية، حتى أخذ الموت البطيء والاحتضار التدريجي يصبح مشهداً مألوفاً حسب الكاتب جيف سيمونز في كتابه ((جلد العراق)) أو ((التنكيل))، واصفاً بمقارنات ومفارقات بين العقوبات والقانون والعدالة، الوضع العراقي الحزين.

استمرت الحرب العسكرية فعلياً ٦ أسابيع (٤٢) بما فيها ١٠٠ ساعة من الحرب البرية. أما الحرب الاقتصادية ونظام العقوبات، فيستمران ثمانية أعوام وثلاثة أشهر أي بما يزيد على (٣٠٠٠) يوماً وأكثر من ٥٠ مرة من الحرب العسكرية.

الولايات المتحدة مهندس عملية الحصار لا تنفي الحقائق البشعة التي سببتها الحرب كما لاتنفي الحقائق المرعبة والشاملة التي سببها الحصار. اذكر هنا مثالين:

الأول: حين عبّر شوارتزكوف في حديث له بعيد انتهاء الحرب العسكرية حين قال يوم ١٩٩١/٣/٢ ((الشعب كله ليس بريئاً لسببين: الأول أن كثيرين من أفراده تحمّسوا لغزو الكويت. والثاني: إن الشعب قابل بحكم صدام حسين)). ولم تكن تلك سوى ذريعة واهية فقد ترك الجاني بعيداً عن يد العدالة في حين امتدت يد الاثم لتعبث بمقدرات شعب بكامله، فارضة عليه أقسى حصار عرفه القرن العشرين، واضعة العصا في دواليب أي تغيير يريده من داخل البلاد، كما حصل بعيد الهزيمة العسكرية مباشرة.

أما مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية، فبعد ست سنوات ونيّف على استمرار الحصار ردّت في برنامج تلفزيوني (ستون دقيقة) على محاورتها ((ليسلي ستال)) التي تساءلت عن الثمن الذي يستحق موت نصف مليون طفل عراقي بسبب العقوبات، بما يزيد عن الأطفال الذين ماتوا في هيروشيما، بالقول: إننا نعتقد أن الثمن يستحق ذلك (١٢ أيار (مايو) ١٩٩٦).

لقد أفلحت الولايات المتحدة في تحويل بلد عصري إلى بلد يبحث فيه الإنسان عمّا يسد الرمق وتهاجر عقوله وأدمغته المفكّرة وتتحول حاضرته بغداد إلى مدينة غارقة في الحزن، عابسة ومكفهرة ومستغرقة في اليأس، فهي تعيش حالة إبادة بطيئة لجيل كامل حاضر ولجيل قادم سيحمل آثار هذه الحرب التدميرية المستمرة والشاملة، فتحت حجة اصطياد ((السمكة الخبيثة)) يجري تفريغ البحيرة من مياهها وتجفيفها. وقد شبّه أحد الكتاب الغربيين محاولة الولايات المتحدة استمرار فرض الحصار على العراق بحجة ارتكاب حكامه مخالفات للقانون الدولي وإقدامهم على غزو الكويت، بمن يسقط طائرة ركاب مدنية فيها أبرياء بحجة وجود خاطفين.

لقد ضاعف استمرار الحصار الاقتصادي من هدر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تلك التي كانت تعاني من انتهاكات فظّة وتجاوزات خطيرة قبل الحصار، وضاعف منها استمرار الحصار خصوصاً الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولم تكن حسابات الولايات المتحدة لها علاقة بتحرير الكويت أو بانتهاكات حقوق الإنسان في العراق أو حتى تدمير أسلحة الدمار التي ساهمت هي وحليفاتها بتزويدها للعراق وتسهيل مهمة اقتنائها، خصوصاً وأنه لم يبق منها

شيء يذكر لم يتم الكشف عنه حسب تقرير المفتش الدولي اكيوس قبل مجـــيء بتلر، الذي كان قد أكّد أن نحو ٨٠% قد أنجز من ملفــات الأســلحة. كمـــا أن الكويت أو غيره من البلدان العربية أو دول الجوار لم يعد مهدداً في ظل أوضاع العراق وما وصلت إليه حالة السكان من عمليات إخفاء وإبادة وتدهور في حالة حقوق الإنسان رغم صدور القرار ٦٨٨ الذي ظل تائهاً ويتيماً ومنسيّاً وعرضة للمضاربات وللاستخدام غير النزيه ناهيكم عن عدم صـــدوره ضـــمن الفـــصل السابع بما يقلل من حجته القانونية بالمقارنة مع القرارات الأخرى التي تجاوزت ٣٠ قراراً.

استهدفت الولايات المتحدة بنهجها وتعاطيها مع القضية العراقيـــة، معاقبة الشعب العراقي وأحكام قبضتها العسكرية والاقتــصادية علـــى منطقة غنية بالنفط وتطوير استراتيجية متعـــددة الوجـــوه للـــردع أو التصدي لمحاولة إحداث أي تصدع في هيمنتها وتأمين سلامة حليفهـــا الستراتيجي إسرائيل.

إن استمرار الحصار ضد شعب أعزل أخذ يثير الكثيـــر مـــن التـــساؤلات الأخلاقية. فـــ ((الفضيلة الغربية)) و((العالم الجديد)) وقيم النظام الدولي الأكثـــر تسامحاً وعدالة كلها وضعت في قفص الاتهام إزاء أرقام الضحايا المذهلة فـــي هذه ((الحرب الصامتة)) لكنها الأكثر إيلاماً وبشاعة.

لم يعد الخدر النفسي إزاء الضحايا الذين يتم التعامل معهـــم بـــدم بـــارد أو ترحيل الذنوب على الآخرين كافياً، فللآخرين ذنوبهم التي يعرفها شعبهم ويمكن قول الشيء الكثير بخصوصها، لكن الحكم بالهلاك انتظاراً ودون حدود أو آجال لم يعد له ما يبرره حتى من وجهة نظر بعض الغربيين أيضاً. فقد أخذت ترتفع في الآونة الأخيرة أصوات كثيرة في الكونغرس الأمريكي والبرلمان البريطاني وفي أوساط الرأي العام التي تحتج على التاثير الخطير للعقوبات وتجويع شعب بكامله وإعادته إلى ((العصر قبل الصناعي)) حسب جيمس بيكر وإلى نحو ٥٠ عاماً إلى الوراء وفقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية.

لقد ظل المشهد المحذوف من دراما الخليج يتكرر بـــصور مختلفـــة حيـــث الكثير من الأدلة والشواهد سواء خلال غزو الكويت وما بعدها بالتعـــاطي مـــع الانتفاضة الداخلية، التي شهدت مساومات ومفارقات غريبة، إلـــى دك العـــراق وتحطيم بنائه التحتي إلى حرب الإبادة الجماعيـــة والجـــرائم المرتكبـــة بحـــق الإنسانية والمستمرة منذ ما يزيد على ثمان سنوات.

إن تلك الجرائم ترتب مسؤولية دولية جنائية وفقاً للمادة ٥٤ من بروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧، خصوصاً تجويع السكان المدنيين ومحاولات تدمير أو إتلاف الأشياء التي لاغنى عنها لبقائهم وحياتهم. فتجويع المدنيين بوصفه طريقة في الحرب عمل غير مشروع ولايمكن الدفاع عنه أخلاقياً تحت أي اعتبار.

وبغض النظر عن وجهات النظر السياسية فثمة شهود ومحايدين وصحافيين وعاملين في أنشطة الأمم المتحدة، لم يعد يرضيهم أخلاقياً استمرار الحــصار، مهما كانت المبررات والذرائع، فما بالك إذا نظرنا إليــه مــن زاويــة حقــوق الإنسان.

إن إدانة الحصار لا تمثل تبرئة أو اتهاماً لأحد، بقدر ما هي محاولة لوضع هذا الاعتبار الإنساني في المقام الأول بعيداً عن الأهواء والأهداف والمــصالح السياسية. فــ ((الأنظمة)) التي تعرضت للحصار ســواء العــراق أو ليبيــا أو السودان، سبق أن حفل سجلّها وما يزال بانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، لكن الأمر المهم والشديد الخطورة إن استمرار الحصار يسبب المزيــد مــن الهــدر والتجاوز والانتهاك ليس للحقوق السياسية والمدنية فحسب، بل ويضاعف مــن خرق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يعدّ جريمة خطيرة خصوصاً وأنه يعتبر نوعاً من أنواع الإبادة الجماعية الشاملة بما له علاقة بالحق في الحياة والعيش بسلام.

إن قرارات استمرار العقوبات والحصار، هي أقرب إلى تــشريع القــسوة وتقنين للوحشية في عالم يراد له أن يكون أكثر عدلاً وتسامحاً وإنسانية، ولذلك فإن الترويج لتشريع اتفاقية دولية لمنع معاقبة الشعوب وحــصارها اقتــصادياً، يدخل في صلب مهمات الدول النامية وشعوب وأمم الجنــوب الفقيــر وعالمنــا العربي والإسلامي، الذي يستقرد فيه لا حكامه فحسب، بل ودول الشمال الغنــي والعالم المتحضر!!!

ليبيا: الحصار والسلطة.. وحقوق الإنسان

السنوسي محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها السيدات والسادة: في إطار تقدير أهمية عامل الزمن المحدد ــ غالباً ــ في مثل هذه الندوات المكثفة، سأعمل قدر الإمكان على اختصار الكثير من الشروح أو التعاليق الخاصة بالموضوع الذي تتناوله هذه المداخلة.

ما أود الحديث عنه هو واقع الحصار: ماذا يعني الحصار للسلطة؟ وماذا يعني الحصار لحقوق الإنسان في ليبيا؟ وبمعنى آخر ما هو وضع حقوق الإنسان في زمن الحصار؟

ويهمني في البدء أن أقر بأن هذه الحصارات الظالمة ــ التي تعاني منها بعض شعوب منطقتنا العربية بالذات وليس السلطات الحاكمة فيها ــ وبغض النظر عن أسبابها التي لن أناقشها في هذه المداخلة، أصبحت تاريخياً، ظاهرة تسلّطية سلبية (في ظل سيادة أحادية القوة) طبعت المرحلة السياسية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي.

لقد كان بودّي فعلاً مناقشة أسباب الحصار الذي يعاني منه شعبي في ليبيا حتى اللحظة، إلا أن خطى التفكير مشت بي إلى سياقات أخرى على ضفاف موضوع الحصار ذاته، ولكنها ليست بالتحديد خاصة بمناقشة أسباب الحصار كما ذكرت.

إن الحصار الذي ينبغي التحدث عنه أولاً، في مقام الحديث عن الحصار، هو حصار السلطة للشعب. فالصحيح إن ما يعانيه الشعب هو الحصار بحق، وأما ما تعانيه السلطة من الغرب فهو عبارة عن مقاطعة أو حظر جويّ ساهمت IATA في تصعيده بداية الأمر، باعتبار أن الشركات المصابة أو المتضررة (يو تي آ/ بان آم) أعضاء في المنظمة الدولية للنقل الجوي. وأما الجانب الآخر من الحصار فهو حصار ضرب حول التوريدات الخاصة بقطع الغيار والأدوات العسكرية، أما عدا ذلك فلا ضير ولا ضرار، حيث أن البلاد مفتوحة الحدود من خلال منافذها البرية والبحرية على كافة قارات العالم لاستيراد واستيعاب كافة احتياجاتها اليومية، بحكم إنها ماتزال دولة مستوردة ــ على الرغم من أن القذافي كان يردد منذ ثلاثين عاماً أن لا حرية لشعب يأكل من وراء البحر!! ــ

وبحكم أيضاً ما تحتكم عليه السلطة من سيولة نقدية دائمة، بسبب عائدات النفط الذي تباع كمياته في شتى الأسواق العالمية خارج نطاق منظمة أوبك، وتتم معظم الصفقات نقداً فورياً عبر السماسرة العالميين عرباً وأجانب. إلا أن المشكل الآخر الذي يزيد من سوء حال الشعب، في هذا السياق، هو عدم قدرة أحد أياً كان على مناقشة مداخيل البلاد وميزانيتها ومردودات أو عوائد الثروة النفطية، فهذه كلها أمور غير مسموح بتداولها خاصة عبر منابر ديمقراطية الكتاب الأخضر: اللجان والمؤتمرات الشعبية. فالحصار هنا ليس بمثل الحصار الذي يعاني منه العراق مثلاً، كما أنه ليس بمثل ما يواجه السودان من معاناة، حيث تتصاعد حدة تدهور قوته الاقتصادية التي هي أصلاً في وضع بائس منذ سنوات عديدة.

يلاحظ المتابع للشأن السياسي الليبي ــ وفقاً لما ذكر أعلاه ــ أن كثيراً من قراءات الواقع السياسي التي يتم (تداولها) والإطلاع عليها دولياً، وتلك التي تلوكها وتجترها بعض وسائل الإعلام العالمية حول ليبيا، تعتبر في معظمها غير صحيحة بالكامل، أو على الأصح غير متكاملة الجوانب والعناصر، حيث تنقصها الموضوعية القائمة على الدقة والصدق في الكثير من المواضيع. وهي تبدو كذلك ــ ارتداداً ــ بسبب خضوعها ضخاً ثم تمويلاً لإدارة السلطة مباشرة. ومن هنا فلا غرابة أن يعتورها النقصان، ممثلاً هنا في الزيف والتحريف، وأن تبدو غير متساوقة ــ منطقياً ــ مع نبض رجل الشارع وما يحيط به من معوقات وإحباطات وما يعترض مساره من نتوءات حادة، على أرض الواقع السياسي بالذات.

ولإيضاح مثل هذه القراءات (المنطلقات) لابد لنا من القول بأن كثيراً من متعلقات هذا التوجّه الهيمني في تصريف الأمور، تشكل عناصر هامة جداً في فسيفساء منهج الحكم بروافده المختلفة، وهي ما يعتبر ترجمة منطقية (أو متوقّعة) في إطار سياسات الأنظمة الشمولية عموماً. فالدولة (السلطة الحاكمة) دائماً هي المصدر ــ الأوحد ــ الذي يختزل المعرفة بكافة ضروبها وأبعادها، وأي خروج عن نص بنود (أو قوالب) هذا المفهوم يعد مروقاً وتحريفاً لابد من تقويمه بأية صورة من صور الترغيب والترهيب اللذين لا وسطية بينهما.

ولكي نكون جميعاً ــ حضور هذه الندوة ــ على موجة واحدة، فإنني أطلب من حضراتكم القبول أو التسليم بما هو شعبياً ــ في ليبيا ــ مسلّم به، حتى نختصر الوقت والجهد ونبتعد عن المزاودة ــ في بعدها الشعاراتي خاصة ــ ونصل من ثم إلى تشكيل منظومة فهم مبسّطة تيسّر لنا طريق الوصول إلى

الحقائق. ولعله من أهم هذه المسلمات التي ينبغي العلم بها في هذا السياق، إن ليبيا منذ انقلاب القذافي العسكري في أول سبتمبر عام ١٩٦٩م، تحكم بواسطة السلطة الممثلة في البدء بمجلس قيادة الثورة ثم فعلياً بواسطة العقيد القذافي شخصياً بعد تساقط أغلب أعضاء المجلس عبر الظروف والملابسات المختلفة. ويأتي ذلك متساوقاً مع تعطيل الدستور ثم إلغاء القانون رسمياً في ١٩٧٣/٤/١٥م. خلال إعلان الثورة الشعبية. ولعله من المفارقات العابرة في هذه العجالة أن يعلم أن دولة الكيان الصهيوني ــ إسرائيل ــ هي الوحيدة، قبل الجماهيرية العظمى، التي ليس لها دستور مكتوب!!

وعودة إلى موضوع الحصار، نقول: في ٢١ يناير من عام ١٩٩٢م أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع قراره رقم (٧٣١) داعياً فيه السلطات الليبية إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسؤولية عن الأعمال الإرهابية التي تعرّضت لها الطائرات الأمريكية والفرنسية، والاستجابة الكاملة لمطالب هاتين الدولتين (الطائرة الأمريكية كانت يوم ١٩٨٨/١٢/٢١م والطائرة الفرنسية كانت يوم ١٩٨٩/٩/١٩م.

أما العقوبات الدولية فقد وضحت جلياً في ١٩٩٢/٣/٣١م، باستصدار مجلس الأمن الدولي للقرار رقم (٧٤٨) المتعلق بمنع السفر الجوي إلى ليبيا، ومنع تصدير الأسلحة وقطع الغيار والتجهيزات العسكرية إليها. وفي العام التالي (١٩٩٣م) صعّد مجلس الأمن موقفه تجاه السلطة في ليبيا بفرضه حضراً إضافياً يشمل تجميد بعض الأرصدة المالية في الخارج ــ خاصة في الغرب ــ ومنع استيراد المعدّات والمواد التي تستخدم في الصناعات البترولية والبتروكيماوية.

الواقع أنه منذ عام ١٩٩٢م وجدت السلطة في ليبيا نفسها، في طريقها إلى التقوقع والانكفاء المميت، في ظل انعكاسات نهاية الحرب الباردة ــ على الصعيد الدولي ــ وفي زمن ركود سوق المزاودة بالشعارات الثورية (والقومية) ــ على الصعيد العربي والإقليمي ــ ومن هنا فقد أنقذها تدبّرها وقادها تفكيرها إلى أهمية استثمار وضعية الحصار الدولي الذي تحياه، خاصة وأنها سبق وأن استثمرت، بل ولاتزال تستثمر ــ إيجابياً ــ انعكاسات الغارة الجوية الأمريكية على مدن طرابلس وبنغازي عام ١٩٨٦م، لكسب العطف الدولي والالتفاف الشعبي حولها. ومن هنا فقد وجدت السلطة في الحصار ضالتها المنشودة، فمن خلاله، وباسم الشعب (المتضرر) تستطيع أن تستدر التعاطف الدولي (دول ومنظمات) وتكسب الكثير على صعيد العلاقات الدولية، ومن خلاله أيضاً تستطيع تحصين نفسها ــ داخلياً ــ وتضييق عنق زجاجة حكمها بدعوى الخوف

من (المتآمرين على سلطة الشعب) الذين يستغلّون الظروف الصعبة ليمتطوا ظهر المحنة ويعبروا إلى البر الثاني!! ولذا فقد كان ولابد للسلطة من أن توظّف هذا الحصار لصالحها، فماذا فعلت في هذا السبيل؟

لقد وظّفت الدولة ما توفر لديها من إمكانات، فقط، لخدمة منهج حكمها توظيفاً فائق الأداء، مستغلة ظروف الحصار المضني لتعبر من خلاله إلى بسط نفوذها تحت رداء التقيّة، لا بل وليتجاوز ذلك التوظيف للظرف المعني في روعة تطبيقه، حدود استيعاب عقل المواطن الليبي له، وصولاً ـ من السلطة ـ إلى شواطئ قبول عقول مواطني الأقطار الأخرى به، كحقيقة واقعة، من خلال انعكاساته وأصدائه على صفحات رقائق وشاشات تقنيات نهايات القرن العشرين.

قلنا إن السلطة لجأت إلى التذّرع بظرف الحصار الدولي المفروض عليها، لتحكم ـ داخلياً ـ ضبط الأمور الأمنية وكذلك الإعلامية والاقتصادية لصالحها بالكامل. ففي يوم ١٩/٤/١٩٩٤م ـ في ظل ظرف الحصار ـ فوجئ المواطنون بصدور قرار وزير العدل والأمن العام الخاص بتكوين لجان التطهير البالغ عددها (٤٣) لجنة في جميع أنحاء البلاد. وجاء في خبر الإعلان عنها: ((.. ويعرف أن هذه اللجان ستقوم بمهامها في إطار التحقيق في الجرائم والسرقات والجنايات الأخرى بصفة عامة، حيث تقوم بزيارة البيوت وتقوم بالتفتيش ثم ترفع تقاريرها لمحاكم المناطق...)).

وتمادت السلطة في استغلال ظرف الحصار المحكم هذا، حيث أعلن العقيد القذافي يوم ٢٢/٥/١٩٩٦، عن قيام ما أسماه (بالثورة الثانية) وتشكيل نحو (٨٠) لجنة عسكرية، تدعمها نحو (١٠٠٠) لجنة ثورية، وعلى رأسها جميعاً نجله (النقيب) الساعدي، لتناط بها مهمة تنفيذ قانون التطهير.

وقد بدأ العالم يستمع إلى بعض أخبارها ونشاطاتها التي تذكّر بمحاكم التفتيش الإسبانية، وقد تكثفت بعض أوجه هذا النشاط ووضحت خلال شهر أكتوبر لعام ١٩٩٨م، للمؤسسات التعليمية في البلاد، حيث أعلن عن قيام هذه اللجان بمهمة حصر أعضاء هيئة التدريس ـ عن طريق الفرز الثوري القائم علي الولاء للسلطة الحاكمة ـ وتم فصل بعضهم بحجة عدم أهليته. كما قامت هذه اللجان أيضاً بما أسمته ((... تقويم حقيقي لمناهج التعليم وفقاً لتوجيهات الأخ قائد الثورة...))!!

خلال فترة الحصار هذه لجأت السلطة إلى أسلوب التحقيق مع بعض المواطنين داخل دهاليز ودوائر أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية بسبب

ذهاب بعضهم إلى الأراضي المقدّسة لأداء شعائر ومناسك العمر والحج عام ١٩٩٥م. عن غير طرق الموانئ الليبية، حيث قيل لأولئك المواطنين ــ خلال التحقيق ــ إن ذهابهم يعني (بمعنى أو بآخر) فضح (ادعاءات) السلطة أمام الرأي العام العالمي، ففي الوقت الذي تتباكى فيه بسبب ما تدّعيه من تضييق الخناق عليها (وعلى مواطنيها) بسبب الحصار، يذهب هؤلاء المواطنين لأداء شعائرهم وعباداتهم، ما يعني اهتزاز مصداقية السلطة ــ سياسياً ــ أمام الرأي العام الدولي. وفي ذلك إشارة واضحة أيضاً إلى ازدواجية الخطاب السياسي للسلطة إزاء الحصار الدولي المفروض عليها. هذا في الوقت الذي تكون فيه، على الجانب الآخر، شتى رحلات العقيد القذافي إلى الخارج معلنة على الملأ، وتحت سمع وبصر الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وسط ضجيج إعلامي وسياسي ملفت للنظر (محلياً ودولياً) لتظهر هذه الرحلات وكأنها ــ كما يقال بلسان حال السلطة ــ كسر لحاجز الخوف وخرق شجاع متحد لكافة أوجه الحصار المفروض على (الجماهيرية العظمى).. وتبقى المستفيدة هنا، حتى في حالة خرق الحصار الدولي، هي السلطة وحدها، سعياً منها وراء كسب مزيد من الدعم القومي، على صعيد العالم العربي تحديداً، بل إنها في مثل هذا المقام بالذات تستفيد دعماً معنوياً عند استقبالها لمن يقوم بزيارتها، (مخترقاً الحظر المفروض) ــ بحسب قولها ــ مثل زيارات بعض الوفود العربية والأجنبية، وبعض الشخصيات الرسمية والدولية. وآخر مثل على ذلك هو زيارة الوفد الشعبي الأردني للسلطة الحاكمة في ليبيا، لثني الأخ قائد الثورة أمين القومية العربية عن قراره بجفو هذه القومية والانسلاخ عنها والالتحام بأفريقيا، ربما أملاً في الظفر بلقب أمين القومية الأفريقية التي أصبح يتردد ذكرها (أو مصطلحها) على لسان الأمين ذاته.

وواصلت السلطة تحركها الأمني ــ خلال فترة الحصار أيضاً ــ فقامت بتصفية كثير من حساباتها مع خصومها في الداخل والخارج بشتى السبل والوسائل لخلخة صفوف القوى المعارضة، كما قامت بنشر مظلة الإرهاب لتعم كافة أرجاء الوطن، وليسود قانون الطوارئ، ولتقوم بممارسة العنف (الثوري) في حق من وضعتهم في خانة الخصوم (الأعداء) ولتدك مواقعهم بقنابل الطائرات الحربية والمدافع، ولتداهم بعضهم الآخر بالاعتقال والسجن وتهديم البيوت وحصار القرى والمدن ــ على النحو الذي أشارت إليه لاحقاً، وبمنتهى القلق، تقارير منظمات حقوق الإنسان، وخاصة تقرير منظمة العفو الدولية (الخاص) في منتصف عام ١٩٩٧م ــ ولتعمل كذلك على إقامة بوابات التفتيش

ونقاط المراقبة عبر مختلف الطرق الرئيسة والفرعية. ولتفــرض حالــة مــن الاستنفار الأمني (المستمر)، ما أوجد حالة مــن الرعــب الــدائم فــي نفــوس المواطنين من جانب، وجعل الوضع الأمني تحت سيطرة السلطة تمامــاً مــن جانب آخر.

إننا والحال هذه، ونظراً لأن ما يحدث في ليبيا، يظل بطريق أو بآخر، واقع يتم تحت سمع وبصر العالم أجمع، وداخل مجــال مجهــر الــضمير العــالمي والإنساني، ووفقاً للخلفية الثقافية العربية المكونة للعقل العربي المتأثر بنظريــة المؤامرة، نقترب من تصديق القول بأن النظام العالمي الجديــد يتــضمن فــي أطروحته إتاحة الفرصة والمزيد من الوقت أمام الأنظمة الدكتاتوريــة لتتــسلط أكثر فأكثر على شعوبها، من خلال إقرار مبدأ الحصار بصوره المختلفــة، وإلا فما هو مبرر الإبقاء على الحصار على شعوب مغلوبة على أمرهــا بواســطة حكامها كليبيا مثلاً. لا بل وأن تعمل هذه الأنظمة ذاتها بطريق وبآخر ــ ربمــا بمساعدة من جهة أو جهات ما ــ على إطالة أمد الحصار وتوظيفه لصالحها كما سنحاول إيضاحه في ما بعد.

وعلى جانب آخر مغاير، فإننا نجد أن العقيد القذافي ــ رأس السلطة ــ نال خلال فترة الحصار هذه من حظو واهتمام الإعلام العربي والعالمي ما لم ينلــه طيلة حياته الماضية، حيث أصبح النجم السياسي الأكثر سطوعاً وحضوراً عبر شاشات الفضائيات العربية والعالمية، وغيرها من وســائل الإعــلام الأخــرى (كالصحف والمجلات) حيث أصبحت كلها تتسابق من أجل الظفر بلقــاء مــع (المتحدي الأول) لهيمنة الحصار الدولي، وما يلي ذلك من ألقاب وصفات خلعها عليه محركو الإعلام العالمي، متزامنة في تحركها ونشاطها مع بقايــا هياكــل الإعلام المحلي والإقليمي الذي أكمل خط الدائرة بتوظيف ذلك (التحــدي) مــن خلال تفعيل الخيال الشعبي لصالحه محلياً، وتحريك أفكار (وتسييل) أقلام بعض الأدباء والكتاب العرب محلياً، لملء الفراغ الحاصل في مجال التعبئة (القوميــة) عبر نافخ كيرها العقيد (الأديب والمفكر المبدع) معمر القــذافي، كمــا وصــفته بعض وسائل الإعلام العربية في تقديمها له بعيد صدور رواياتــه فــي زمــان الحصار، خلال الندوات (الأدبية) التي أقيمت في ليبيا ومــصر، وتــمّ تغطيــة وقائعها عبر الأقمار الصناعية مخترقة الحصار الدولي!!

ويجرنا ذلك ــ ربما عن عمد ــ إلى الإشارة إلى ما كــان نــشر بجريــدة (العرب) بتاريخ ١٩٩٧/١١/٥م على لسان وزير (أمين) العدل الليبي والمسؤول عن ملف قضية لوكربي، من أن خسائر ليبيا الأولية من الحصار قدرت بمبلــغ

(٢٣ مليار) دولار. إلا أن الوزير لم يذكر شيئاً حول حجم تكاليف وأوجه إنفاق السلطة خلال سني حكمها في مقابل ما تحصل عليه من مداخيل (مالية) نفطية، تتعدى أضعاف أضعاف الرقم المذكور، لا بل لم يذكر الوزير شيئاً حول مصير المليارات التي تم توفيرها ــ داخل خزائن السلطة ومريديها ــ على حساب فرض التقشف المضروب حول عنق المواطن البائس في ظل الحصار، في الوقت الذي ركز فيه خطاب السلطة محلياً، خلال هذه الفترة، على إشعار المواطنين بأن ما يعانونه من فقر مدقع وبؤس ملحوظ، إنما يعود إلى انعكاس وتأثير الحصار الواقع بهم، ومن ثم بالسلطة، التي بدورها تتحكم في ميزان الدخل القومي وتدعو إلى التقشف، فقط حرصاً على كرامة مواطنيها وحفاظاً على ثرواتهم!!.

الغريب إنه في مقابل هذا التوجّه السلطوي، يجري على أرض الواقع تخريب واضح للاقتصاد واستنفاد بيّن ومدروس لمدخرات المواطنين بسبب الاستنزاف اليومي الذي فرضته عليهم طبيعة الشح (الظاهر) في المواد الاستهلاكية (والضرورية) بالأسواق العامة، ما أدى إلى ارتفاع أثمانها في السوق السوداء إلى معدلات خيالية، ودعا إلى سريان الغلاء الفاحش في الأسعار عموماً بصورة غير مبررة، في مقابل الانفتاح الحدودي غير المسبوق ــ بعيداً عن شعارات الوحدة العربية بالطبع ــ عبر البوابات والحدود البرية مع مصر والسودان وتشاد والنيجر وتونس والجزائر، إضافة إلى الانفتاح عبر البحر والإطلالة على بعض دول غرب أوروبا عبر إيطاليا، ناهيك عن قرب الشاطئ المالطي من طرابلس، بل إنه أصبح بسبب الحصار ــ وإرادة السلطة ــ رصيفاً إضافياً لموانئ طرابلس الغرب!!

في عهد الحصار هذا برزت طبقة حديثة الثراء (مقرّبة من السلطة) ذات نفوذ وامتيازات اقتصادية وسياسية عريضة، تتحرك في مجالات وهوامش مريبة داخلياً وخارجياً، على رأسها أنجال العقيد القذافي وأبناء وزرائه ومقرّبيه. وقد ربطت بعض مصادر الداخل ما بين بروز هذه الفئة وبين ما واكبها وأشيع حولها من أحداث أكثرها غرابة الترويج شبه الرسمي لعملة الدولار (الأمريكي) المزور التي أغرقت الأسواق المحلية، وهددت اقتصاديات دول الجوار الجغرافي وخاصة مصر وتونس وتشاد. وما أدى في المقابل محلياً، إلى انخفاض قيمة الدينار الليبي إلى مستويات متدنية لم يصل إليها من قبل.

في زمن الحصار هذا منعت سلطات الجمارك النمساوية ابن القذافي ــ الذي كان يدرس بالنمسا ــ من إدخال حيواناته المدللة، وهي عبارة عن فهود متوحشة

من البنغال، إلى النمسا تبلغ قيمتها حوالي ١٥٠ ألف دولار أمريكي. ما أدى وقتها إلى أزمة ديبلوماسية بين البلدين وصلت إلى تهديد ليبيا النمسا بقطع العلاقات السياسية معها، ومن ثم إيقاف كافة المشاريع الاقتصادية بينهما، وطرد الشركات النمساوية العاملة في ليبيا... فأي حصار هذا الذي يكون فيه ابن العقيد القذافي متمتعاً بتربية هذه الحيوانات ذات التكاليف الخيالية، في الوقت الذي لايجد المواطن الليبي ثمن الدواء والعلاج، كما تقول السلطة، سلطة والده العقيد معمر القذافي!! رمز النضال في زمن حصار الفهود الأليفة!! وللعلم فقد أشارت إلى هذه الواقعة معظم وسائل الإعلام العربية والأجنبية.

كما شهدت فترة الحصار هذه تكثيف غير عادي لتفريخ الدفعات الأمنية، فعلى سبيل المثال وليس الحصر ـــ شهدت فترة أواخر مرحلة الحصار خلال الفترة ما بين ١٩٩٨/٩/١٥ إلى ١٩٩٨/١٠/٧م ـــ أي أقل من شهر ـــ تخريج دفعات أمنية من أربعة شعب أمنية مختلفة وهي: الحرس الثوري الأخضر، منتسبو مثابة طلائع الزحف المقدس فجر الفاتح العظيم، سريّة رفاق القائد وأبنائهم وأحفادهم، وأخيراً وليس آخراً، دفعة الوفاء الأمني. وهي كما ذكرنا دفعات أمنية مهمتها الأولى والأخيرة، كما جاء في (حلف اليمين) القسم الخاص بها لحظة التخرج. هي ((الدفاع عن القائد وأفراد عائلته والدفاع عن سلطة الشعب)). ناهيك بالطبع عن المجموعات الأخرى ذات التسميات المختلفة التي تظل في نهاية مطافها أجهزة أمنية بحتة مثل: الملثمون والثوريون الأساسيّون واللجان الثورية، ثم لجان التطهير إلى آخر ذلك من الأسماء والمسميّات المختلفة، التي لاهم لها سوى المحافظة على أمن وسلامة القائد الشخصية. فلنا أن نتخيل كم عدد خريجي أجهزة الأمن الخاص كل عام: ولنا أيضاً أن نتساءل لماذا وضد من؟ فكأننا بالسلطة لا هم لها سوى تفريخ أنصاف أو أقل أشباه العسكر، أو هم إن شئت القول، العسكر أو الأحرام الطفولي، وكأننا بالتاريخ ـــ مع الفارق ـــ يعيد نفسه في إحدى زواياه الضيّقة، فها هي انكشارية السلطان العثماني محمود الثاني الذي قامت مؤسسته بتفريخها ليصبح لا ولاء عندها سوى لولي نعمتها محمود الثاني أو معمر القذافي مع فارق إنجازات الطرفين على صعيد الإمبراطورية والجماهيرية.

ونعود لنقول في سبيل نقد ذلك التوجّه التراكمي للأجهزة الأمنية العاملة على النطاق المحلي، وأحياناً الخارجي، على صعيد تنفيذ مقررات اللجان الثورية القاضية بملاحقة أعضاء المعارضة الوطنية وتصفيتهم جسدياً، نقول إنه بدلاً من أن تهتم السلطة براحة مواطنيها وتعمل على توفير سبل الحياة الكريمة

لهم، في ظل تضررهم الحقيقي من ربقة الحصار الغربي الجائر، نجدها تضيّق عليهم هذه السبل، مادياً ومعنوياً، لا بل إنها ــ بشهادة تقارير منظمة العفو الدولية والمنظمات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان وحرياته، تزيد من معاناتهم وإذلالهم وتوظف مأساتهم فقط لصالح أغراضها ومن ثمن بقائها وتسلطها.

وعن حريات وحقوق الإنسان في زمن الحصار نستطرد لنقول إنه منذ عشر سنوات مضت (في اليوم الحادي عشر من شهر يونيو/ حزيران ١٩٨٨م) قام العقيد معمر القذافي فجأة ــ على غير توقّع أو انتظار ــ بتقديم ما أسماه وقتها ((مسوّدة الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير)) إلى ما يطلق عليه ((مؤتمر الشعب العام)) ــ مجلس الشعب (البرلمان) الذي كان ألغي عملياً ورسمياً منذ استيلاء الملازم، آنذاك، معمر القذافي على مقاليد السلطة في البلاد ــ لمناقشتها وإقرارها، واعتبارها مدخلاً بديلاً لدستور البلاد عقب انقلاب عسكري في الفاتح من شهر سبتمبر/ أيلول لعام ١٩٦٩م.

ولو ألقينا نظرة سريعة على تلك (الوثيقة الخضراء) في ظل واقع إصدارها، لوجدنا أن إخراجها كان أصلاً ضرورة أملتها، وقتها، عدة ظروف واعتبارات داخلية وخارجية، تتمثل بإيجاز في تنامي المعارضة الوطنية، محلياً، في مدّ موجة الاهتمام العالمي بموضوعة حقوق الإنسان عالمياً.

وعموماً فإن تلك (الوثيقة الخضراء) بالإضافة إلى كونها، في كثير من المواضع، اقتباس مشوّه وتحريف قاصر لبعض مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنها تبدو أيضاً ركيكة وغير واضحة المعالم والأهداف ــ على قول بعض الحقوقيين الليبيين ــ حيث اتسمت صياغة فقراتها بالعمومية إلى حد كبير، وهي في المجمل العام تفتقر إلى الضمانات القانونية والدستورية التي تكفل حريّات وحقوق الأفراد، تلك الضمانات التي كان من الواجب والمفروض أن تواكب أو تتبع إقرارها مباشرة. وهي أمور تتجاوز بالطبع منظور قضية الإعلان فقط، التي قامت بها السلطة. وكانت المنظمة العربية لحقوق الإنسان قالت ــ في هذا الخصوص ــ في تقريرها السنوي الصادر عام ١٩٨٩م عقب إصدار السلطة في ليبيا للوثيقة الخضراء، إنه ((... وإذا كان هذا التحسّن الملموس ــ على صعيد الاهتمام بحقوق الإنسان ــ شيئاً محدوداً، إلا أنه جاء مجرّد قرارات في خطابات سياسية، ولم يوضع في نصوص تشريعية حتى الآن، وذلك بما يتطابق مع نصوص المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ليشكّل إطاراً لممارسة حقوق الإنسان في المستقبل...)).

اللافت في سياق الفترة التي أعقبت صدور وثيقة الحريات الخضراء:

ـ أن يتهم العقيد القذافي معظم المعتقلين بالمروق على الدين، ويقول في خطابه يوم ١٩٨٩/١٠/٧م: ((... يجب طرح الموضوع على المؤتمرات الشعبية واستصدار قانون ضد الزندقة، بحيث تعتبر هذه الحركات زندقة مهدّمة للإسلام ومضادة للأمة العربية...,ومن يعتنقها يجب أن يستباح دمّه [...] وزنديق ولا بد من سحقه...)).

ـ ويقول في مداخلته أمام المؤتمر الشعبي بمنطقة أبي سليم يوم ١٩٩٠/١/١٩م: ((... أنا غير محتاج لتفويض سلطة منكم، لأن أنا عندي السلطة كلها بحكم الشرعية الثورية التي أنا أخذتها بالقوة من الأمراء والوزراء والملوك في العهد البائد [...] وأنا موجود في المكان الذي وصلت له بالقوة ولا أحد يأخذها مني إلا بالقوة، وأنا بحكم الشرعية الثورية غير مسؤول أمام أية جهة، لأنه ليس هناك أية جهة أعطتني السلطة لكي تحاسبني عليها...))!!.

وأن يصدر مؤتمر الشعب العام في ختام جلساته خلال الأسبوع الأول من شهر مارس/ آذار ١٩٩٠م ما يسمّى بـ ((وثيقة الشرعية الثورية)) التي تمنح سلطة العقيد القذافي ونفوذه صفة الرسمية، التي ظن المؤتمرون أنه في حاجة إليها..!.

ـ وأن يقول العقيد معمر القذافي في ١٩٩٠/٨/٩م حول مواقف بعض المعتقلين الرافضين لسلطته: ((... إنه من الضروري أن تستأصل هذه العقلية من جذورها، وأن تعامل مثل ما تعامل الصراصير والذباب...)).

وأن يصدر قانون تعزيز الحرية عام ١٩٩١م الذي ضيّق أفق الحريات وقلّص امتداداتها...

وأن يصدر وزير العدل الليبي (والأمن) في ١٩٩٤/٤/١٩م قرار تكوين (لجان تطهير) يصل عددها إلى (٤٣) لجنة في جميع أنحاء البلاد.

وأن يعلن العقيد القذافي في ١٩٩٦/٥/٢٢م ما أسماه (الثورة الثانية) ويقوم بتشكيل نحو (٨١) لجنة عسكرية من ضبّاط صغار برتبة ملازم تدعمها نحو (١٠٠٠) لجنة ثورية ويضع على رأسها جميعاً نجله النقيب الساعدي، وينيط بها مهمة تنفيذ قانون التطهير.

وأن تقوم قوات السلطة في ١٩٩٦/٧/٥م بضرب مبنى سجن أبي سليم (الواقع على مشارف مدينة طرابلس) بالصواريخ والدبابات والمدفعية، نتيجة حدوث إضراب وعصيان داخلي بسبب سوء المعاملة وتردي الأوضاع الصحية والمعيشية للمعتقلين، الأمر الذي أدى إلى مصرع عدد كبير من المعتقلين والمحتجزين داخل السجن (تراوح عدد القتلى ما بين المئتين وسبعمائة شخص).

وأدى أيضاً إلى قيام السلطة ــ منذ تاريخه ــ بحرمان نزلاء هذا السجن من التمتع بحق استقبال الزوار ــ من مختلف درجات القربى ــ ما تسبّب عنه كثير من المشاكل الأسرية والعائلية، خاصة ما يتعلق بحقوق الطلاق والميراث وذلك في ظل غياب المعلومات وتضارب الأقوال حول موت وحياة هذا أو ذاك من المسجونين والمعتقلين غداة تعرّض ذلك السجن لمدافع وقنابل طائرات السلطة، عقب وقوع الإضراب المشار إليه. وهو ما نلفت إليه نظر المنظمة العربية لحقوق الإنسان، لأخذ حيثياته بعين الاعتبار.

وأن يصدر مؤتمر الشعب العام (البرلمان) في ليبيا قراره في ١٩٩٧/٣/٩م المتضمّن الموافقة على قانون يفرض ((العقوبة الجماعية)) بحق قبائل وعائلات وأقارب وأصدقاء وحتى جيران المتهمين بمعارضة النظام، من خلال إقراره للقانون الذي عرف باسم ((ميثاق الشرف)) يوم التاسع من شهر مارس/ آذار ١٩٩٧م، الذي يسمح بتوقيع عقوبات جماعية على من يثبت عليهم ارتكاب ((جريمة جماعية))!! وقد اتضح أن هذه الصياغة متعمدة فعلاً، بحيث لاتفرق في تطبيقاتها العملية بين ذكر أو أنثى، أو بين صغير وكبير. حيث شملت الاعتقالات اللاحقة كما تقول الوثيقة التي أصدرتها منظمة العفو الدولية عام ١٩٩٧م ــ وتدعّم ذلك بالأسماء والتواريخ ــ العديد من الشيوخ والنساء والأطفال، وهو ما يحدث في حق المواطن، ولم يتكرر في التأريخ السياسي الليبي منذ عهد الاستعمار الفاشيستي الإيطالي.

ومن بين الجرائم الجماعية التي عناها ذلك ((القانون)): (... عرقلة السلطة الشعبية [...] والإضرار بالمؤسسات العامة والخاصة...)!! وكل من شارك في ارتكاب هذه الجرائم (... سواء بالتخطيط أو التحريض أو التنفيذ أو التمويل أو التستّر أو إيواء مرتكبيها أو تجنيدهم [...] أو امتنع عن أداء واجبه الوطني من التعرّف عليهم (مرتكبيها) وتحديد هويّاتهم وتسليمهم إلى العدالة، ولم يتبرأ من المجرمين من أقاربه أو معارفه أو جيرانه [...] يحرم من حقه في المشاركة في المجالس المحلية والمرافق العامة مثل الكهرباء والماء والهاتف، إلى جانب المزايا الاجتماعية والمالية التي توفرها الدولة لمواطنيها). كذلك تطبّق هذه التدابير على أي (منطقة) مجلس محلي ((... يتعاون مع مرتكبي هذه الجرائم أو يتستر عليهم...)). (... ويقضي القانون الجديد بتطبيق العقوبة الجماعية على الجماعة، حتى ولو لم تعرف هوية الأشخاص المعنيين من أفرادها..). وكان

العقيد القذافي نفسه مهّد لهذا المعنى عندما أكد في خطاب رسمي لـه في يوم ١٨ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٤م على: ((... إن أي شخص يفكر في أن يرتكب خيانة الآن، سوف يفكر ألف مرة، فحتى لو نجح في الفرار وقدّم نفسه ضحية، فهو يعرف أن الجماهير سوف تدمّر أسرته وبيته ومزرعته وجميع ممتلكاته، وتحرقها وتطأها بالأقدام...))!!

ولكي لانذهب بخيال المهتمين بعيداً أو نغوص بهم في مجاهل تقاويم ممارسات السلطة الحاكمة، فإننا نكتفي في شرح هذا المقام بالاستشهاد ببعض فقرات الوثيقة المشار إليها، التي أصدرتها منظمة العفو الدولية تحت عنوان (ليبيا: انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في إطار من السرية والعزلة). (رقم الوثيقة: ١٩/٨/٩٧ إم دي إي MDE) بتاريخ يونيو/ حزيران ١٩٩٧م، ومن ضمن ما جاء في ملخصها مايلي:

((تشهد ليبيا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكب على نحو منتظم وبموافقة من أعلى المستويات القيادية، مما يعد مخالفة صارخة للالتزامات الرسمية للحكومة الليبية بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ومنها (العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية) الذي انضمت إليه في عام ١٩٧٠م، (اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة) التي اعتمدتها الأمم المتحدة وانضمت إليها ليبيا في عام ١٩٨٩م. وتتدرج هذه الانتهاكات من القبض التعسفي والتعذيب، حتى عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وحوادث (الاختفاء). [...] وقد ألقي القبض تعسفاً على مئات الأشخاص دون إذن من السلطات القضائية ودون إطلاعهم على أسباب القبض عليهم. ووضع معظمهم في عزلة عن العالم الخارجي في الشهور الأولى لاحتجازهم، حيث تعرضوا خلالها للتعذيب على نحو معتاد. واحتجز عشرات من المعتقلين السياسيين دون تهمة أو محاكمة، واستمر احتجاز بعضهم على هذا النحو مدة لاتقل عن خمسة عشر عاماً. أما المحاكمات التي قدم إليها غيرهم من المعتقلين السياسيين، فكانت بلا استثناء بعيدة كل البعد عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وتواصل السلطات أسلوب (الإخفاء) والإعدام خارج نطاق القضاء لاسكات معارض الحكومة..)).

وقد تناولت الوثيقة ــ من ضمن ما تناولت ــ العديد من المواضيع الحسّاسة والهامة، المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان في ليبيا، وقدّمت بشأنها التفاصيل اللازمة. ومن هذه المواضيع مثلاً: القبض والاعتقال تعسّفاً (القبض التعسفي/

استمرار الاعتقال بعد صدور حكم البراءة)، التعذيب وسوء المعاملة (وغياب الضمانات التشريعية)، حالات وفاة في الحجز، حالات الاختفاء (داخل وخارج ليبيا) حالات أشخاص يحتمل أن يكونوا أعدموا خارج نطاق القضاء (في الداخل والخارج)، عقوبة الإعدام (نطاق عقوبة الإعدام/ نماذج لحالات الإعدام في السنوات الأخيرة)، العقوبة الجماعية، المحاكمات الجائرة (عسكرية ومدنية).

كما أكدت الوثيقة حقيقة ما قيل إنه يمارس في حق المواطن من تعذيب عقب اعتقاله مباشرة، واختزلت هذه المعاني في عبارة واحدة تقول: ((... فالتعذيب منتشر كالوباء في مراكز الاحتجاز والسجون الليبية..)). وأشارت إلى أن (لجنة مناهضة التعذيب) التابعة للأمم المتحدة، كانت أعربت عن قلقها ــ في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٤م ــ إزاء هذه الانتهاكات الصارخة، وأوصت بأن ((.. تضمن السلطات الليبية للشخص المحتجز حرية توكيل محام للدفاع عنه، واختيار طبيب لفحصه، ولقاء جميع أقاربه خلال كافة المراحل..)). غير أن السلطات الليبية تجاهلت هذه التوصيات بالكامل.

وخلصت الوثيقة إلى القول بأن ((منظمة العفو الدولية يستبد بها إحساس عارم بالغضب إذ ترى أن زعيماً لدولة انضمت إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقائداً يعلن على الملأ رغبته في إلغاء عقوبة الإعدام، قد أخذ يدعو مراراً إلى إعدام كل من يشتبه في معارضته لنظامه إعداماً خارج نطاق القضاء. وقد خلقت تهديداته العلنية للأسر والقبائل الليبية مناخاً رهيباً من الخوف في البلاد، حيث يجد كل فرد في المجتمع نفسه مدفوعاً إلى الإبلاغ عن أنشطة غيره من أفراد المجتمع، وإلا واجه عقاباً (جماعياً)..)).

وما غاب عن الوثيقة تفصيله هو أن قانون العقوبة الجماعية، الذي أشرنا إليه يقضي، في الأصل، بإلزام العائلة (ثم القبيلة) بتطبيق نصوص مواد هذا القانون في حق مرتكب الفعل (الجريمة)، وإذا ما تقاعست ــ لأي سبب ــ فإنه يكون من حق المؤتمر الشعبي الأساس (المحلة)، تنفيذ حدود العقوبات المذكورة في حق العائلة (والقبيلة). وفي حال عدم قيام المؤتمر الشعبي الأساس محلة (الفاعل) بهذه المهمة، فإنه يكون من حق أي مؤتمر شعبي آخر ــ في الجماهيرية ــ أن يطالب ــ قانوناً ــ بإنزال العقوبة المنصوص عليها في حق المعنيين، وهم هنا قد يكونون الشخص (المعني) ذاته، عائلته وقبيلته، والمؤتمر الشعبي الأساس لمحلته، لتقاعسهم في أداء المهمة المناط بهم تنفيذها.

إنه واقع ــ بكل المقاييس ــ مزر ومخيف حقاً، وهو مخيف بما يتضمنه من أبعاد مستقبلية مظلمة، على صعيد ليبيا، وبما يماثله من بؤس مدقع على صعيد واقع مساحة الوطن العربي عموماً.

كيف لي أنا، الإنسان العربي، الذي عاصر فترة المد القومي مــن ناحيــة، وانتعاش الحركة الإسلامية الواعية والمعتدلة، خلال أوائل الــستينات، عنــدما كانت الحياة في الواقع العربي تسري بلطف ونمو طبيعي تحدوها آمال كبيــرة وعريضة بشأن المستقبل الواعد، أفاجأ الآن في الواقع المعاش في أواخر عــام ١٩٩٨، وعلى مشارف القرن الحادي والعشرين الميلادي بأننا في واقع سحيق يصبح الإنسان فيه لا هم له سوى أن يتحصل بالكاد على رغيــف خبــز لــه ولأطفاله وأسرته، وأن ينام ملء جفونه ليلاً دون طارقة فجر تذهب به إلى غير رجعة. إن المعادلة إن شئنا القول، أيها الأخوة والأخوات أضحت الآن مقلوبــة رأساً على عقب، فبدلاً من أن نجد أنفسنا، على أسوأ الفــروض، فــي المربّــع الأول، الستّيني، نجد أنفسنا فــي درك أســفل مــن الــسفلي بمعنــاه المــادي والمعنوي... إنها مأساة حقاً.

خاتمة: لو خيّرت السلطة ما بين الإبقاء على الحــصار ورفعــه، لفــضّلت بقاءه، ولكن بشرط أن يبقى بمعزل عن قضايا الطائرتين (بان ام ويو تــي آ)، اللتين تتمنى حلّهما بصورة وديّة أو سلميّة، في أسرع وقت!!.

الحصار المفروض على الدول تعذيب للشعوب لا عقاب للأنظمة

د. *عزام التميمي*

مدير منظمة ليبرتي للدفاع عن الحريات في العالم الإسلامي

لقد أثبتت تجارب الحصار والمقاطعة التي تتزعم الولايات المتحدة الأمريكية فرضها على بعض الدول العربية والإسلامية إنها تؤدي إلى تعزيز الأنظمة على حساب الشعوب التي تظل تعاني من الاضطهاد والتجويع والتنكيل. وسواء صحت الادعاءات التي تبني عليها قرارات الحصار والمقاطعة أم لا، فإن الملاحظ في كل الحالات أن الحصار يؤدي ــ بالإضافة إلى المعاناة الاقتصادية ــ إلى تراجع كبير في احترام الأنظمة في الدول المحاصرة لحقوق الإنسان وكذلك إلى تهميش شديد للحريات المدنية.

لا يكتوي بنار المقاطعة الاقتصادية في كل الحالات سوى عامة الناس دون أن يؤثر ذلك على النخبة المستأثرة بالحكم والمحتكرة لما هو متوفر في البلد المحاصر من موارد. ولو أردنا أن نضرب مثلاً بالحالة العراقية، نجد أنه في الوقت الذي يعاني فيه ملايين الرجال والنساء والأطفال من الحرمان ــ لدرجة أن قضى كثير منهم نحبه جوعاً أو مرضاً ــ تستمر القيادة العراقية في هدر الأموال تشييداً للقصور وترسيخاً لوسائل وأجهزة القمع الجماعي. وما ينطبق على العراق ينطبق بنسب متفاوتة ــ تزيد أو تقل ــ على غيره من الأقطار المحاصرة جزئياً أو كلياً. ومنها على سبيل المثال ليبيا، التي لم يضعف الحصار المفروض عليها النظام ــ رغم أنه هو المقصود بالعقاب ــ بقدر ما تسبب في تفاقم الأوضاع المعيشية لعامة الناس، وفي تصاعد مستمر في انتهاكات حقوق الإنسان.

إن النتيجة المباشرة للحصار في كافة الحالات هي مبادرة السلطات الحاكمة في البلد المعاقب إلى تقليص مخصصات الجمهور من موارد الدولة المتاحة، على الأقل بالقدر الذي يسمح بالحفاظ على نفس المستوى المعيشي الذي يتمتع به القائمون على الحكم ومن حولهم من بطانة ومن يستندون إليهم في الأجهزة

الأمنية والعسكرية. وهذا من شأنه أن يزيد الثري ثراء في الوقت الذي يزداد فيه الفقراء فقراً وتتلاشى بالتدريج الطبقة الوسطى حتى ينعدم وجودها. لم يمنع الحصار في أي من الدول ((المعاقبة)) النخب الحاكمة من الاستمرار في الإثراء واكتساب المزيد من الصلاحيات والسلطات على حساب المواطنين الذين لا يجدون ما يسد جوعهم أو يعالج أمراضهم أو يؤمن حياتهم أو يحمي حقوقهم.

في مثل هذه الأجواء من المقاطعة ــ وما ينتج عنها من حرمان العامة والتضييق عليهم في المعيشة ــ تزداد سطوة الأجهزة الأمنية للحيلولة دون توجيه أي نقد للكيفية التي تدار بها البلاد في ظل الحصار، أو الأسلوب الذي تهدر به الثروات، ولا يسمح بالتعبير عن الألم الذي يسببه تردي الأوضاع الاقتصادية. يقتضي ذلك بطبيعة الحال الحد من حرية الصحافة، وتحريم التجمعات، وفرض قيود على السفر وعلى ممارسة النشاطات الثقافية بكافة أنواعها، وتغص السجون بالمشتبه بمعارضتهم للنظام والذين يفقدون حقهم في المحاكمة العادلة وفي الدفاع عن أنفسهم بسبب انعدام سيادة القانون.

بالإضافة إلى ذلك، ثمة ما يشير إلى وجود علاقة عضوية بين الحصار والتدهور الأمني الحاصل في مجتمعات الدول المحاصرة بسبب تنافس مراكز القوى المتصارعة على النفوذ في استلاب ما تقع عليه أياديها من ثروات وسلطات، الأمر الذي يحولها إلى ما يشبه العصابات (أو المافيا) ويشجعها في غياب سيادة القانون وآليات المساءلة الشعبية على ممارسة جرائم الاغتيال والاختطاف.

ولعلنا نجد علاقة عضوية أخرى بين الحصار وتزايد أعداد اللاجئين الاقتصاديين والسياسيين المتدفقين على دول الجوار ــ والمهاجرين إلى الغرب ــ من البلدان المحاصرة، بحثاً عن لقمة العيش التي حرموها أو عن الكرامة الإنسانية التي جردوا منها بسبب ما يتعرضون له في بلدانهم المحاصرة من تجويع وتضييق. بل تكاد أعداد المهاجرين من الأقطار المحاصرة تكافئ أعداد المهاجرين من مناطق الحروب والنزاعات.

قد يتصور البعض أن الدول الكبرى التي تفرض الحصار على بلد ما تقصد فعلاً معاقبة النظام الحاكم فيه أو إقصاء القائمين عليه عن دفة الحكم. إلا أن الواقع هو أن الحصار إنما يلجأ إليه فقط بغرض ضمان استمرار النظام المحاصر في انتهاج سياسة ترضي المنظومة الدولية، أو على الأقل لا تتناقض

مع مصالحها. وذلك، يخطئ من يطالب بالحصار وسيلة للإصلاح السياسي لأنه لم يكن يوماً ــ ولن يكون ــ وسيلة لتحقيق الإصلاح أو تحسين الأوضاع. بل الأجدر بمن يرغب في رؤية إصلاحات سياسية تضمن احتراماً أكبر لحقوق الإنسان وهامشاً أوسع للحريات المدنية أن يطالب الدول الأجنبية بالتوقف عن التدخل في شؤون بلاده الداخلية وتركها تعالج مشاكلها الداخلية بنفسها.

ما من شك في أن التدخلات الأجنبية هي سبب البلاء، فهي التي أتت بالأنظمة الدكتاتورية ودعمتها وحافظت على وجودها وقوضت في سبيل ذلك كافة التوجهات الديمقراطية في المنطقة العربية بأسرها. ولا أدل على ذلك من أنه رغم ما يكتسي به الخطاب الأمريكي من حيل الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فقد ظلت السياسة الأمريكية بشكل خاص والغربية بشكل عام تحتالان ضد التوجهات الديمقراطية في المنطقة، كما لو كان خيار الديمقراطية هو الأكثر إضراراً بمصالح القوى الأجنبية. إن المطلوب من القوى الغربية إذا أرادت الاستقرار للمنطقة حماية لمصالحها وتمهيداً لمستقبل أفضل تسود فيه علاقات التفاهم والتبادل والتعاون بين الشعوب أن تنأى بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الأخرى وأن تترك المجال للتحول الذاتي نحو الديمقراطية.

لندن ١٧/١٠/١٩٩٨.

الحصار الدولي والواقع العربي

محمد زيّان

الشكر والتقدير إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا وإلى رئيسها الدكتور عبد الحسين شعبان على الدعوة الكريمة للاشتراك في الملتقى الفكري السابع للمنظمة تحت عنوان ((الحصار الدولي والواقع العربي)).

وقد اخترت ثلاث مرتكزات لحديثي هذا:

أولاً: الحصار والنظام الدولي.

ثانياً: حصار ليبيا والقانون الدولي.

ثالثاً: الحصار وانعكاساته على حقوق الإنسان الأساسية في ليبيا.

وسأحاول في هذه العجالة أن أتناول بشيء من التفصيل هذه المحاور دون المبالغة أو الإفراط حباً أو كراهية. فمن الأنسب والأفضل توظيف حماسنا ومشاعرنا الوطنية والقومية توظيفاً واعياً والحرص الشديد على عدم تحويلهما إلى مجرد انفعال طائش.

كذلك وبقدر الإمكان البحث عن الخيط الذي يربط مجمل هذه الحصارات في فلسطين ((قضية العرب المركزية)) وفي العراق وليبيا وثم السودان. وسوف لن أضيف جديداً إذا قلت إن حصار هذه البلدان الأربعة هو في نفس الوقت وبدرجات متفاوتة حصاراً على باقي البلدان العربية. فالخيط لدى البلدان العربية هو الإحساس بالنهب اقتصادياً والقهر سياسياً. ونضال هذه البلدان المستمر لامتلاك قرارها السياسي للخروج من التبعية الاستعمارية باسترداد ثرواتنا وبإنتهاج سياسة تنموية مستقلة.

في الجانب الآخر الخيط الذي يربط القوى الغالبة هو العمل وبدون كلل على استمرار السيطرة الكاملة على مكامن النفط وتأمين تدفقه إلى الأسواق وبأسعار متدنية، لا تتناسب مطلقاً مع فواتير الاحتياجات الأساسية لهذه المنطقة من الدول المستوردة للنفط، الدول الصناعية. وقد رفضت هذه الدول بقوة في فترة السبعينات محاولة الدول المنتجة ربط أسعار النفط بعدد من السلع الرئيسية التي تحتاجها دول المنطقة المنتجة للنفط.

كما تعمل ثانياً وبجهد كبير على قبول المنطقة لدولة إسرائيل ليس كإحدى دولهـــا فقط وإنما كقوة إقليمية وحيدة تقــود وتـــدير المنطقـــة لحـــسابها ولحـــساب الـــدول الصناعية.

كثيرون يقولون إن هذه لغة لم تعد تتناسب مع روح العصر في ظل العولمة وبعد التحولات التي طرأت على العالم وحوّلته إلى قرية صغيرة. ولكن الحقيقة إن الاستعمار حاول ولايزال يحاول أن يحدث انفصالاً بين الأمس واليوم، وذلك بحثنا على الحديث بلغته وتبني الطرح السياسي والاقتـصادي الـذي اختـاره، واستخدم هذه التحولات بذكاء شديد في فرض قواعد ومراكز تحكم جديدة تؤمن له المحافظة على مصالحه في القرية العالمية بدور ــ نعتقد أننا شركاء لــه ــ بينما دورنا لا يزيد عن دور الشرطي للحفاظ على تلك المصالح وبدون أجر في الكثير من الأحيان.

ومع هذا فالاستعمار مازال على الأقل في منطقتنا يتعامل بنفس اللغة التـي تعامل معنا بها في الخمسينات والستينات. فإسرائيل لم تتغير منذ نـشأتها إلـى اليوم. فكل ما كانت تطلبه من قبل جيرانها هو الاعتراف بحدود آمنـة لهـا ــ التفاوض والصلح ــ والتعامل معها كإحدى دول المنطقة بعلاقات وبمحادثـات ثنائية مع كل جار على حدة. دخلت عدة حروب كسبت وخسرت فيهـا ولكنهـا أصرت على ثوابتها فاعترفنا بها وفاوضناها وصالحناها.

في هذا الجو العام صنفت بعض دول المنطقة من قبل الاستعمار بأنها دول مشاغبة وإنها ربما تعطل مسيرة إرساء هدفي الاستعمار فـي المنطقـة وهمـا المحافظة على النفط وإنهاء مشكلة فلسطين وهاتان الدولتان هما العراق وليبيا.

ومن هنا كان التفكير في إخراج هاتين الدولتين من المعادلة العربية. وبعيداً عن نظرية المؤامرة، فقد امتلك العراق قاعدة صناعية ربما تكون قادرة في مدى معين أن تشكل خللاً في توازن القوى بالمنطقة، هذا التوازن الذي تسعى القوى الكبرى وبعض القوى المحلية للمحافظة عليه. وبالتالي لابد من تصفية هذه القاعدة وتجفيف ينابيع امتداداتها العلمية والتقنية بحصار يؤدي إلى مثل هذا الهدف.

أما في حالة ليبيا فالأمر مختلف، فهي لا تمثل سوى إمكانيات مالية يمكـن في ظل ما تعتقد أنه الدور المنوط بها تبديد تلك الإمكانيات، وهذا ما قـد يثيـر الكثير من الغبار، وقد يزعج المـسيرة أو علـى الأقـل لا يمنحهـا الإجمـاع المطلوب. بالإضافة إلى ذلك فليبيا وهي الحلقة الأضعف التي لا تملك أية أوراق ضغط في اللعبة وتحالفاتها الإقليمية أو الدولية تكاد تكون معدومة، لـذلك فقـد اتخذتها القوى العالمية نموذجاً للتنكيل بها لتكون الدرس المستفادة لدول المنطقة.

فلسطين والسودان حالتان مختلفتان في سبب الحصار واستمراريته.

في ظل هذه الأجواء ضربت العراق بتحالف دولي وإقليمي ويخضع من سنة ١٩٩٢ إلى حصار أقل ما يوصف به أنه غير إنساني. فقد خضعت دول أخرى لعقوبات ابتداء من ألمانيا واليابان وجنوب أفريقيا والصين ولكن العقوبات المطبقة على العراق قد ترتقي إلى مستوى الإبادة. أما فيما يخص ليبيا فقد فرضت عليها عقوبات كنتيجة لاتهامها مواطنين ليبيين بتفجير طائرة بان أمريكان رحلة رقم ١٠٣ فوق بلدة لوكربي باسكتلندا وتدبير تفجير طائرة (يو تي آ) فوق النيجر.

وبعد مرور ٣ سنوات على حادث بان آم وسنتين ونصف تقريباً على حادث (يو تي آ) أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أن مواطنين ليبيين هما الفاعلان لجريمة تفجير الطائرة الأمريكية. كما أعلنت فرنسا أن أشخاصاً ليبيين متهمون بضلوع في تفجير الطائرة الفرنسية. وفي إعلان مشترك عشية الاستعداد لضرب وتدمير القدرات العراقية فيما سمي بحرب الخليج الثانية أعلنت الدول الثلاث أنها قدمت مطالب محددة إلى ليبيا وعلى ليبيا أن تمتثل لجميع تلك المطالب.

ليبيا رفضت الاتهامات، وطالبت بتحقيق دولي محايد فيما نسب إليها ولم تمانع من دفع التعويضات المناسبة التي تقررها جهة قضائية دولية محايدة وعادلة وعندما تثبت مسؤولية ليبيا القانونية عن الأضرار التي حدثت، وترفض تسليم مواطنيها امتثالاً للقانون الليبي، تقدمت الدول الثلاث بطلب إلى مجلس الأمن في ديسمبر ١٩٩١، وبمطالب محددة بعد التحقيق الذي تم في تفجير طائرتي بان آم ١٠٣ و ٧٧٢ وهي تطلب أن تمتثل ليبيا لجميع تلك المطالب وهي:

ـــ تقديم جميع الأدلة المادية التي في حوزتها وتسهيل الإطلاع على جميع الوثائق التي تفيد في إظهار الحقيقة.

ـــ تسهيل الاتصالات والمقابلات الضرورية وجمع الأدلة.

ـــ الأذن للمسؤولين الليبيين بالرد على جميع طلبات قاضي التحقيق المكلف بالتحقيق القضائي.

ـــ أن تكشف النقاب عما تعرفه بما في ذلك جميع المسؤولين عنها وان تتيح على نحو كامل إمكانية الوصول إلى جميع الشهود والوثائق وسائر الأدلة المادية بما في ذلك جميع أجهزة التوقيت المتبقية.

ـــ أن تدفع التعويضات المناسبة.

مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩٢ أصدر القرار ٧٣١ وفيه، أن تستجيب ليبيا على الفور استجابة كاملة لهذه الطلبات لكي تسهم في القضاء على الإرهاب الدولي.

ليبيا تقدمت بطلبين إلى محكمة العدل الدولية في ٣ مـــارس ١٩٩٢ الأول طالبة الأمر بالإجراءات التحفظية، والثاني النظر في مـــسألة تفـــسير اتفاقيـــة مونتريال ١٩٧١ وولايتها على هذا النزاع. وقبل أن تصدر محكمة العدل الدولية حكمها بالإجراءات التحفظية أصدر مجلس الأمن قـــراره رقـــم ٧٤٨ فـــي ٣١ مارس ١٩٩٢ وسلب المجلس بذلك المحكمة اختصاصها وجعلها تتخلـــى عـــن ممارسة اختصاص أصيل مقرر لها وفقاً لنظامها الأساسي ولائحته التنفيذية.

وبموجب هذا القرار فرض مجلس الأمن عقوبات جزائية على ليبيا تمثلـــت في حظر الطيران من وإلى ليبيا وحظر استيراد المعدات اللازمـــة للـــصناعات النفطية وحظر مبيعات الأسلحة وإنقاص عدد ومـــستوى التمثيـــل الدبلوماســـي والإثبات بخطوات ملموسة إدانتها ومناهضتها للإرهاب.

لم تكتف هذه الدول الثلاث بالقرار ٧٤٨، ففي ١ ديـــسمبر ١٩٩٣ أصـــدر مجلس الأمن القرار ٨٨٣ ومضمونه هو تجميد الأموال وأي موارد ليبية تملكها أو تسيطر عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة الحكومة الليبية أو الـــسلطات العامة في ليبيا أو أي مشروع ليبي. ويحظر على جميع الدول تزويد ليبيا مـــن قبل رعاياها أو أقاليمها بالمعدات والإمدادات الخاصة بـــالطيران والمطـــارات وعدم تقديم أية مشورة أو معلومة لمهندسي الطيران وفرق الصيانة وعدم التأمين على الطائرات أو تدريب الطيارين وغلق مكاتب شركة الطيران الليبيـــة فـــي الخارج.

قرارات مجلس الأمن بفرض العقوبات على ليبيا يشوبها عـــدم الـــشرعية لاستنادها إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وهو ما لا ينطبـــق مطلقـــاً على واقعة تفجير الطائرة حيث أن المادة ٣٩ من ميثاق المنظمة الدولية يشترط تطبيق أو اللجوء إلى الفصل السابع عند تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر أو ثبوت عمل عدواني.

وحادث تفجير الطائرتين الأمريكية والفرنسية لا أعتقد أنه بعد حوالي ثلاث سنوات من تفجيرها يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ولم يثبت بعد وحتـــى هذه اللحظة وعلى وجه اليقين والقطع من قام بمثل هاتين العمليتين الإجراميتين حتى مكن تبرير فرض عقوبات على شعب بأكمله.

أضف إلى ذلك أن قرار فرض العقوبات يخالف صراحة المواد ٢٧ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٦ من ميثاق الأمم المتحدة. وأن مجلس الأمن لم يلتزم بالشرط الثاني

الذي ينبغي توافره لكي يتسنى له الشروع في اتخاذ إجراءات قسرية ضد الدولة المخالفة ــ في حالة ثبوت ذلك ــ ويتمثل ذلك في ضرورة استنفاد الوسائل السلمية لحل المنازعات بداية بالمفاوضات والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية. يتضح من هذا أن حقائق القوة فوق الشرعية وأن مصالح الدول الكبرى وسياساتها لابد وأن تمرر وأن تدمر كل ما ومن يقف في طرقها ضاربة بعرض الحائط حقوق وأماني وتطلعات الشعوب الصغيرة.

وبالتالي فالدول الثلاث غلبت الاعتبارات السياسية ومصالحها على الاعتبارات القانونية. ويتجلى ذلك بوضوح في الاستعجال الذي صاحب صدور قرار من مجلس الأمن بفرض الجزاءات على ليبيا، دون الانتظار إلى حين صدور حكم من محكمة العدل الدولية فيما يخص النزاع مع الدول الثلاث في قضيتين منفصلتين تماماً. وبالرغم من أن السياسة ربطتهما وجعلت منهما قضية واحدة، غير أن الجهود الليبية مع جهود الكثيرين من الأشقاء والأصدقاء دفع فرنسا على أن تنحو في قضية UTA ٧٧٢ منحى يختلف عن المنحى الانجلو أمريكي. وتوصلت الدولتان ليبيا وفرنسا إلى ما يشبه اتفاق أولي استطاع بموجبه القاضي الفرنسي المسؤول الذهاب إلى ليبيا وإكمال جميع التحقيقات، وقد تعاونت معه الجهات القضائية في ليبيا بما مكنه من استكمال تحقيقاته. والقضية الآن مطروحة أمام القضاء الفرنسي الذي ربما ينظر فيها خلال السنة القادمة.

أما قضية لوكربي فقد أخذت مساراً مختلفاً منذ أن تقدمت ليبيا بتاريخ ١٩٩٢/٣/٣ إلى محكمة العدل الدولية طالبة الأمر بالإجراءات التحفظية أولاً وثانياً النظر في مسألة تفسير اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١.

طلبت ليبيا الإجراءات التحفظية، لأن الولايات المتحدة هددت باستخدام القوة واللجوء إلى فرض عقوبات اقتصادية وجوية إذا لم تسلم ليبيا المشتبه فيهما. المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأمريكية أرسل خطاباً إلى محكمة العدل الدولية يطلب منها رفض الطلب الليبي وعدم الأمر بالإجراءات التحفظية. أخذت المحكمة بوجهة النظر الأمريكية بخصوص أنها لاتستطيع الأمر بالإجراءات التحفظية، وأضافت في حكمها بأن هذا الحكم لا يضير بموقف طرفي النزاع بخصوص موضوع النزاع.

وحيث أن قانون الإجراءات الجنائية الليبي يحظر تسليم المواطنين الليبيين إلى دولة أجنبية لمحاكمتهم إذا لم توجد معاهدة دولية تبيح ذلك فإن الحظر يعد من قبيل القواعد الآمرة. ليبيا حاولت بالاتجاه إلى محكمة العدل الدولية التعامل

مع النزاع مع الدول الثلاث كنزاع قانوني واستبعاد المنـــاخ الـــسياسي بطلبهـــا بالإجراءات التحفظية ضد التهديدات الأنجلوأمريكية، ومسألة اختصاص المحكمة في تفسير اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ بشأن قمع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الطيران المدني، وإن هذه الاتفاقية هي الاتفاقية الوحيدة السارية والحاكمة بين طرفي النزاع في مثل هذه القضية.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية في فبراير ١٩٩٨ حكماً بأنها مختـصة في النظر في الشكوى وأنها ستحدد مكان المحاكمة وقد اعتبر هذا الحكم نجاحـاً للجانب الليبي في محاولة انتزاعه القضية من مسارها السياسي إلى مسار قانوني وبالرغم من أن قرار محكمة العدل الدولية هو إعلان إجرائي لتوضيح الأمـور الخاصة بقضية لوكربي فقد شعرتا واشنطن ولندن بالإحباط من هـذا القـرار وحاولتا بكل الطرق الممكنة إعادة تسييس النزاع من جديد وقد أفلحتا بـصدور القرار ١١٩٢ من مجلس الأمن مرة أخرى.

ظاهر هذا القرار أنه تسليم بالاقتراح الليبي المدعوم من قبل جامعة الـدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز وهو القبول بمحاكمة المواطنين الليبيين المشتبه فيهما أمام قـضاة اسـكتلنديين ووفق القانون الاسكتلندي في بلد ثالث غير بريطانيا وأمريكا. ولكنه في حقيقـة الأمر محاولة لإجهاض الدعم والمساندة التي حصلت عليهما ليبيا خلال السنوات الست الأخيرة في موقفهما من قضية لوكربي وتحويل هذا الدعم والمساندة إلـى عامل ضغط معنوي ومادي لدفع ليبيا بالقبول بالمحاكمة في بلـد ثالـث وفـق شروط مجلس الأمن المذكورة في القرار ١١٩٢.

القراءة المتأنية لهذا القرار تظهر أن مسألة إظهار العدالة من خلال مثل هذه المحاكمة ليست هي بيت القصيد عند هاتين الدولتين وإنما المطلـوب محاكمـة سياسية للنظام الليبي. فقرار مجلس الأمن ١١٩٢ يؤكد القرارات ٧٣١/ ٧٤٨/ ٨٨٣ ويطلب مجدداً بأن تلتزم الحكومة الليبية بما جاء فيها دون إبطاء.

ويرحب بالمبادرة الخاصة بمحاكمة الشخصين المتهمين من قبـل أمريكـا وبريطانيا بتفجير الرحلة ١٠٣ لشركة بان أمريكان أمام محكمة اسكتلندية تنعقد في هولندا.

يدعو حكومة هولندا وحكومة المملكة المتحدة لاتخاذ الخطـوات اللازمـة لتنفيذ المبادرة وفق اتفاق يعقد بين الحكومتين. ويقرر ضرورة تعـاون جميـع الدول، وأن تكفل ليبيا مثول المتهمين في هولنـدا للمحاكمـة أمـام المحكمـة المنصوص عليها. وأن تضمن الحكومة الليبية أن تقدم على الفور بنـاءاً علـى

طلب المحكمة أي أدلة أو شهود في ليبيا إلى المحكمة في هولندا لغرض المحاكمة. ويطلب المجلس من الأمين العام بعد التشاور مع هولندا مساعدة الحكومة الليبية في الترتيبات العملية بنقل المتهمين بسلام من ليبيا إلى هولندا مباشرة. ويدعو المجلس الأمين العام إلى تعيين مراقبين دوليين لحضور المحاكمة. كما يقرر تعليق الإجراءات التي اتخذت بموجب القرارين ٧٤٨/ ٨٨٣. (تعليق الإجراءات لا إلغاء الإجراءات). كما يعبر المجلس عن عزمه التفكير في إجراءات إضافية إذا لم يصل المتهمان ــ المشتبه فيهما ــ للمحاكمة على الفور.

هذا القرار أعاد النزاع إلى نقطة الصفر. فبالرغم من أن الخلافات قد تكون حول الإجراءات إلا أن هذه الإجراءات قد تنتزع الدعوة قبل، وأثناء، وبعد المحاكمة من الإطار القانوني الذي يظهر للجميع أنها قد تسلكه إلى إطار سياسي تتم فيه تصفية حسابات لغير صالح ليبيا الوطن والمواطن الليبي بالتبعية. فمحاكمة النظام الليبي ومحاسبته لم ولن تكون مسؤولية قوى أجنبية مهما كانت حسنة النية، فالطريق إلى جهنم (كما يقولون) مفروش بالنوايا الطيبة. فهي مسؤولية مطلقة للشعب الليبي يحدد هو زمانها وأسلوبها وأدواتها. من الثابت أن الشعب الليبي لايتحرك في فراغ أو هو بدون ارتباطات أو قيود إقليمية ودولية تحد من حرية الحركة وتؤثر في تشكيل المسار ولكن تظل الكلمة النهائية للقوى الواعية والفاعلة من أبناء الشعب الليبي في تحديد الطريق واختيار الهدف.

هذا القرار (١١٩٢) وضع ليبيا أمام البدائل التالية:

أولها: القبول بالصيغة التي عرضتها بريطانيا وأمريكا وأقرها مجلس الأمن بموجب القرار ١١٩٢ وبذلك ستدخل ليبيا والليبيين ــ بغض النظر عن الأشخاص ــ في نفق مظلم والتزامات لا قبل لها بها وستجلب هذه الالتزامات المزيد من القهر والدمار للبلد.

ثانياً: القبول بالمحاكمة العادلة في بلد محايد (وهولندا) ليست محايدة بين ليبيا والدولتين المعنيتين، وبالإجراءات المناسبة التي تحمي مصالح وحقوق كل الأطراف. ومن أبرز أسس المحاكمة العادلة أن يكون قضاتها دوليون وأن تتم المحاكمة وفق القانون الاسكتلندي وبإجراءات مناسبة وليست بالضرورة إجراءات اسكتلندية.

ثالثاً: أن تسحب ليبيا الاقتراح الذي تقدمت به من خلال الجامعة العربية بإجراء المحاكمة في بلد ثالث محايد وفق القانون الاسكتلندي وتنتظر حكم محكمة العدل الدولية بالخصوص في موضوع النزاع والذي لايزال مطروحاً أمامها.

والمحكمة قد لاتخرج عن ثلاث احتمالات في حكمها وفق اتفاقية مونتريال.
الاحتمال الأول: أن يكون مكان المحاكمة البلد المسجل به الطائرة ــ أمريكا.
الاحتمال الثاني: أن يكون مكان المحاكمة البلد الذي وقع به الحادث ــ بريطانيا.
الاحتمال الثالث: أن يكون مكان المحاكمة هو بلد الأشخاص المشتبه فيهما ــ ليبيا.

وحيث أن المشتبه فيهما متحفظ عليهما حالياً في ليبيا ولا توجد اتفاقية تبادل بين أمريكا وليبيا أو بريطانيا وليبيا ــ وبما أن النظام القضائي في كل من بريطانيا وأمريكا لا يجيز المحاكمة الغيابية في القضايا الجنائية، وليبيا غير مستعدة ــ بموجب قوانينها الآمرة ــ تسليم مواطنيها للمحاكمة من قبل جهات غير ليبية وهذا يعني أن البلد الوحيد الذي له حق الولاية القانونية والقدرة الفعلية على إجراء المحاكمة هي ليبيا، وعلى الأمم المتحدة في هذه الحالة أن ترسل مراقبين للوقوف ومتابعة سير المحاكمة والتأكد من تحقيق العدالة وحيث أن هذا الاحتمال يبدو متعسراً فإن الطريق إلى محاكمة عادلة ليست سالكة وقد ننتظر فترة غير قصيرة لنشهد ذلك.

مأساة الحصار هذه انعكست سلباً على مجمل حياة الشعب الليبي التعليمية والصحية والثقافية، وأضافت بعداً جديداً لانتهاكات حقوق الإنسان التي يعانيها المواطن الليبي منذ أوائل السبعينات. وكنا نتوقع وكان الأمل كبيراً في أن ينتصر النظام على نفسه ويعالج قصور التجربة ويسعى لتأمين مستوى جيد من الخدمات والارتقاء بها اعتماداً على تراكمات وخبرات السنوات الماضية وعلى تجارب الدول التي مرت بهذه الأزمات قبلنا. كنا نتوقع ذلك، خاصة وأن ليبيا لم يتأثر دخلها من تصدير النفط كثيراً كنتيجة للحصار معظم السنوات الخمس التي تلت الحصار بل الصحيح أنها أصبحت عندها تراكمات وفوائض مالية كانت تصرف على تكديس سلاح متخلف.

العقوبات الدولية طالت كافة أوجه الحياة وأدت إلى خسائر اقتصادية قد تكون بلغت حوالي ٢٥ مليار دولار. فقد تأثرت التجارة والصناعة النفطية والثروة الحيوانية والنقل والصحة بدرجات متفاوتة وكان هذا طبيعياً ولكن غير الطبيعي والذي لا يستقيم عقلاً أن النظام الليبي وهو يتعرض لمثل هذه الخسائر التي يدفع بها كمبرر للإجراءات الغير ضرورية التي لحقت بالمواطن الليبي والتي خلقت حالة من الانهيارات المحزنة والبائسة في جميع مرافق الحياة نراه مع ذلك يصرف مئات الملايين من الدولارات بشكل فيه الكثير من السفه والتبديد على رحلات إلى داخل أفريقيا مرة إلى النيجر ونيجيريا وأخرى إلى تشاد.

كان أملنا كبيراً في أن يتعامل النظام الليبي مع الحظر لا بالبكاء ومحاولة استدرار عطف الدول وشراء بعض المواقف الرخيصة ولكن بتحدي هذه

الإجراءات والانتصار عليها وذلك بالثقة بالمواطن وعدم توزيع بطاقات الخيانة والعمالة على كل من لايقف في الصف، وأن يفسح المجال أمام المواطن بالمشاركة في إقامة وطن حر مستقل يأمن فيه على نفسه وعلى أهله وعلى مستقبله وأن يبرز إلى الوجود ثانية المجتمع المدني القادر على القضاء على الخلل والعجز في مجالات الاقتصاد والإدارة والتعليم والصحة.

وإذا ما استعرضنا سجل حقوق الإنسان الليبي منذ السبعينات نلاحظ الآتي:

الليبيون استقبلوا تولي الجيش ممثلاً في حزب الضباط الوحدويين الأحرار مقاليد السلطة في سبتمبر ١٩٦٩ بالكثير من الفرح وبآمال عريضة.

* الجيش ألغى الدستور في سبتمبر ١٩٦٩ وأصدر في ديسمبر ١٩٦٩ إعلان دستوري لم يلتزم به وألغاه سنة ١٩٧٣ وأصدر بعد ذلك في ١٩٧٧ وثيقة أسماها ((إعلان سلطة الشعب)) وقال فيها إنه سلّم السلطة والثورة والسلاح ليد الشعب.

* عطل القوانين في خطاب عام بمدينة زوارة سنة ١٩٧٣ معلناً بذلك الثورة الثقافية وأدخل بموجبها مئات من المفكرين والكتاب والصحفيين إلى المعتقل، وبعضهم لايزال في السجن إلى يومنا هذا.

* كوّن لجاناً ثورية وجعلها سيفاً على رقاب الشعب تحصي عليه تحركاته وأنفاسه وتقوم بمهام التصفية الجسدية للمعارضين داخل وخارج ليبيا. كما أوكل إليها مهمة الاختطاف القسري لبعض رموز المعارضة.

* عطل جميع الصحف التي كانت تصدر قبل ١٩٦٩ وحدد صدور الصحف على جهتين هما ــ إدارة التوجيه المعنوي بالجيش ــ واللجان الثورية.

* عندما استولى الجيش على السلطة كان عدد السجناء السياسيين لا يتعدى العشرون سجيناً. وأما اليوم بعد قرابة الثلاثين عاماً يوجد بالسجون والمعتقلات الليبية عشرة آلاف سجين ومعتقل بعضهم أمضى في السجن الآن ٢٦ سنة أي منذ الثورة الثقافية سنة ١٩٧٣.

* عند زيارة ليبيا والتجول في مدنها وقراها الشعارات التي تجدها في كل مكان هي:

ــ لا نيابة عن الشعب والتمثيل تدجيل.
ــ من تحزب خان.
ــ لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية.
ــ اللجان في كل مكان.
ــ البيت يخدمه أهله.

ـ في الحاجة تكمن الحرية.
ـ ((تبي ولا ما تبيش من غير معمر مفيش)) (منتهى الديمقراطية!!).
بهذه الشعارات المخطوطة على الجدران وفي لوحات خاصة والمأخوذة من الكتاب الأخضر يتحكم النظام في حركة الشعب الليبي اليومية وفي مسيرته.
فلو أخذنا مثلاً في الحاجة تكمن الحرية فقد طبقها النظام تماماً بإحالة جميع الليبيين إلى موظفين أو عاطلين عن العمل يتقاضون إما مرتبات أو مساعدات اجتماعية ومن خلال تحكمه في أرزاقهم وحاجتهم تحكم في حريتهم.
فحالة حقوق الإنسان في ليبيا ربما تكون الأسوأ بين دول المنطقة فلا دستور ولا قوانين ولا مؤسسات مدنية فلا نيابة من أحد على أحد، أي لا نيابة عن الشعب ومن يحاول أن يكون رأياً عاماً حيال موضوع معين للدفاع عنه حتى من خلال شلل النظام يحاسب حساباً عسيراً فتكوين الرأي العام وتجميع الناس حول أي شيء يعتبر تحزباً وخيانة، ومن تحزب خان.
إن الشعب لا يمكن أن يختزل ليصبح حكراً لتيار معين أو حزب معين، وإذا تم ذلك فتلك مصيبة، ولكن المصيبة الأعظم عندما يختزل الشعب في قائد فذ... قائد معلم.. قائد كلماته وتوجيهاته.. قرارات ملزمة لما قرره ما سمي بمؤتمر الشعب العام في إحدى دوراته السابقة.
إن النظام في ليبيا لازال يعتبر محاربته للاستعمار وطرده للقواعد العسكرية من ليبيا ديناً مستحقاً عليها، ونسي أن الذي طرد القواعد العسكرية وحارب ولازال يحارب الاستعمار هو الشعب الليبي. وبالتالي لا يمكن مقايضة محاربة الاستعمار وطرد القواعد الأجنبية بمصادرة حرية الوطن والمواطن، ولا يمكن أن تكون الخطب المهددة للاستعمار القديم والجديد وإثارة العواطف والحركات ذات الطابع الدرامي، والحشد وراء شعارات تقوم بضخها وقذفها على مسامعنا أجهزة إعلامية متخلفة بديلاً عن حرية الوطن والمواطن وحقه في حياة كريمة. هذه الشعارات التي فقدت معناها وتأثيرها بل قد يكون تأثيرها عكسياً عندما يتبين للشعب عجز هذه الشعارات ((كما في حالة ليبيا)) عن الوفاء بمطالب واحتياجات الناس أو تأجيلها إلى مراحل قد تأتي وقد لا تأتي.
إن الشعب الليبي يأمل أن تستمر القوى الوطنية الليبية والتقدمية في العمل من أجل رفع المعاناة والحصار عن أقطارنا العربية المحاصرة وأن لا يتركوا مجالاً لبعض الممارسات غير المسؤولة التي تقوم فيها قوى محلية مع قوى من أقطار الجوار للبلد المحاصر بأعمال يغيب عنها الشعور بالتضامن وتغليب مصالح الوطن العربي على مصالح فئات معينة داخل كل قطر. هذه الممارسات

التي تدفع المواطن العربي إلى الكفر بالوحدة العربية والمشروع القومي العربي، فالقوى الخارجية مع تحالفاتها بالداخل تعمل بجدية لتوسيع الشروخ في البناء القومي وتعمل بحماس لإظهار أن المصالح القطرية هي في تناقض مع المصالح القومية، وهذا يتطلب من القوى الوطنية والتقدمية العمل بجدية وحماس لمنع الارتداد القطري عن مشروعنا القومي، ولتأكيد الإيمان المطلق بأنه الطريق الوحيد لبناء أقطارنا ولعزة أمتنا.

١٧/١٠/١٩٩٨.

مبادئ فرض العقوبات الدولية وغياب القاعدة الأخلاقية

الدكتور هشام الديوان - كاتب وإعلامي

لعل أبلغ المفارقات أذىً على الدوام هي الأكثر دفعاً للبكاء حتى الموت وأكثر القرارات قسوة وبشاعة هي التي تصادر حقوق الناس في الحياة بالسيف أو المال.

ففي عام ينال فيه عالم هندي جائزة نوبل للاقتصاد عن أبحاثه ومشاركاته الإنسانية في تعريف الفقر والجوع والترف والفاقة، تتمسك الدولة العظمى الوحيدة في العالم، بمنطق تنفيذ العقوبات والحصار كوسيلة حضارية وقانونية في احتواء ما تعتقد أنه خطر يهدد الأمن والسلم الدوليين وهي في ذلك تحمي دول وشعوب وتفتك بدول وشعوب.

ومع أن الدول الأكثر وعياً بخطورة ما يجري من أحداث في العالم من جراء منهجية العقوبات ينكرون أو يحاولون الدفع ببطلان نظرية التصادم الحتمي بين الحضارات، إلا أن حقيقة الأمر تقول غير ذلك وتنفي تماماً أي صفة ووازع إنساني وعقلاني عن مسببات ومبررات سلب البشر حرياتهم بقرارات دولية صادرة من الأمم المتحدة بإرادة طرف واحد يشعر القائمون على الأمور فيه وهماً أنهم قد يكونون هدفاً لسهام وصواريخ الطرف الآخر مما يوجب عليهم إذابتهم بالحصار وبمنع الغذاء والدواء والتعليم والاختلاط بالغير. لقد حذرت السيدة مارغريت تاتشر قبل وبعد مغادرتها داوننغ ستريت من هذا الذي أسمته نزاع مرتقب مع الشرق ولم تقف عند حدود لا إسلامية ولا غير إسلامية في بيانها عن الشرق وهو نفس المبدأ الذي يطبق الآن في العقوبات التي لاتفرّق بين مسلم ومسيحي ويهودي يعيش في أي من الدول الثلاث العربية المشمولة بالعقوبات ولا بأي أديان أخرى آسيوية تعيش بين ظهراني أمتنا.

وحتى في أسلوب تلفيق التهم والمبررات واصطياد الأضداد والضحايا من الأنظمة والمنظمات والجماعات والأفراد أو على مستوى الشعوب. ترغم ولا تزعم أنها تغري أو تأمر أطرافاً عربية لا حول لها ولا قوة لأن تكون وسيلتها في الإبقاء على العقوبات والحصار، ففي البداية كانت الكويت وهي اليوم في مستنقع أجبرت على الدخول فيه وكلفها بلايين الدولارات وأمانها وأرواح أبنائها

وتبعتها السعودية التي وجدت نفسها طرفاً فيما يجري وبعد ذلـك مـصر فـي علاقتها بالسودان وليبيا بعلاقتها بالعرب جميعاً. والأمة هنا بأطرافها وفخوذهـا ورؤوسها تستوي في الإذعان وفي الطاعة لمن لا توجب الطاعة له. فقد كلفنـا ومازال هذا الأمر أرواح مئات الآلاف إن لم يكن الملايين وضياع عصر ذهبي من النهضة والثراء والكفاية المادية وتبدد حلم إنساني بتكامل عربـي حقيقـي وبدور يليق بمكانة منتجي النفط الرئيسيين وصانعي السلام والأمل في العالم.

غير أن مشكلتنا تكمن في أن الدولة الجبارة بإمكاناتها وجبروتها اسـتبعدت أسس التعايش والتعامل الحضاري مع الأمم والدول الأصـغر شـأناً. وتبعـت مقولات وخرافات المبشرين والمنجمين ووظفت قوتها وقواها وبحجج قانونية لا جذور لها (في أي دين أو مذهب فقهي أو إنساني سوي) في معاقبة الشعوب. أما الحكام فتستثنيهم وتعمم أذاها على المحكومين فتبيدهم دون تمييز في حكم إعدام جماعي يلبس ثوب العفة الدولية وحقوق الإنسان ولسان المجتمع الدولي ومنطق القانون، فتساوي في ذلك، بل تتفوق في البطش مع من ترفع البطاقات الحمراء في وجوههم متهمة إياهم بالإرهاب ومعاداة البشرية وانتهاك الأنظمة والقوانين. ولا أجد في هذه العجالة غير أمر قاله وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الـسابق في دفاعه عن موقف إدارته ومغالاتها في إلحاق الأذى بالشعوب عندما اسـتدل بمقولة مفادها أن التصرف الأمريكي حيال العراق والسودان وليبيا يـشبه مـن دخل أحد المصارف أكثر من مائة مرة بقصد السرقة لكنه لم يسرق سوى أربع أو خمس مرات فقط!. غير أن الأمر في حقيقته يشكل تجاوزاً صـارخاً علـى أبسط حقوق الإنسان في الحياة والانتقال والحركة والعمـل والتعلـيم والتعبيـر والاتصال والتزود بالعلوم والمشاركة في المؤتمرات والمنتديات والتمتع بخدمات صحية تتناسب ومستوى التقدم في هذه المجال الذي بلغه الإنسان قبـل أعـوام معدودة من ولوج البشرية باب العقد الأول من الألفية الثالثة.

ويقيناً.. لو أن فلاسفة الحقوق المدنية والقوانين الوضعية والدولية ومؤسسي عصبة الانتداب ومن ثم الأمم المتحدة قد دار في خلدهم أن توظف المؤسسات الأممية في يوم لإيذاء البشرية على نحو يفوق ما سببته قنبلتا هيروشيما وناكازاغي اللتان استخدمتهما الولايات المتحدة في الفتك بمئات الآلاف من اليابانيين لإرغام إمبراطورهم على الاستسلام لها ووقف الحرب، لما كنا نرى

اليوم جامعة تحكم العالم بلسان أمريكي يضع البندقية والمدفع والصاروخ مكان القانون ويستخدم سلاح العقوبات لمداواة الجراح بسم زعاف لا يستثني صغيراً ولا ضعيف امرأة أو رجل بريء أو مدان!.

هذا الذي يحدث اليوم ضد العراق وضد السودان وضد ليبيا والمطبق من عشرات السنين على كوبا وكوريا ليس ذا صلة بشريعة أو قاعدة قانونية أو أخلاقية. وهو مطبق بشكل أو بآخر على دول عربية وإسلامية عدة (بينها إيران وباكستان) وعلى دول أخرى مغرقة إلى حد التخمة بالابتزاز وفواتير الحماية والإجبار على شراء السلاح وباقتسام العائدات والأرض والمياه والسماء والكثير الكثير مما لايجوز البوح به.

دول أكرهت وأخرى أرغمت وفئة ثالثة لا حول لها ولا قوة، على أن تلعب في غير أماكن اللعب وعلى أن تسبح في أماكن لا تصلح للاستحمام وأن تنطق بغير ما اعتادت أن تتفوه به. وأجبر الجميع على اجتراع الذل.

((حكومات وأنظمة وأفراد حكمونا وأنفسهم ووضعونا في قائمة لا وجود لها في مصنفات البشرية. من أخطأ فيها آمن والبريء فيها مدان!)).

عشرون مليون عراقي، بشمالهم وجنوبهم ممنوعون من الصرف، ومن الاجتهاد، ومن السفر، ومن العمل في أماكن تلبي طموحاتهم وتزيد من كم معارفهم ومعلوماتهم أسوة بسواهم من عباد الله. المريض منهم كتب عليه أن يموت دون دواء، وأن توفر الدواء غابت أو خلت عنه بقية مستلزمات العلاج بما في ذلك الكهرباء المشغلة لمعدات التنفس الصناعي وأجهزة الجراحة والعمليات والتعقيم ونقل الدم في المستشفيات. وللمعافى المحظوظ منهم أزمة مع شحة المياه الصالحة للشرب. والمسن منهم بات عليه أن يكون في مرحلة كهذه، وهو في سن الأربعين أو الثلاثين. فقد أنقصت العقوبات من عمره ما أبقاه وسمح به النظام!

من كان طفلاً في سنوات الحرب العراقية الإيرانية وكتب عليه أن يختبئ تحت سريره أو مكان ما خوفاً من وقع صواريخ الحرب التي أنهكت وأرهقت إيران مثلما فعلت بالعراق، يبحث اليوم عن لقمة خبز وعن وسيلة يثبت فيها براءته من انتمائه الوطني والقومي والديني وأن تكل يداه وتحفى قدماه وهو يبحث عن دولة تمنحه تأشيرة تسمح له بعيش كريم ومواصلة الدراسة أو العمل

يكفيه لإرسال حوالة فيها استثناء لم تصله لأسابيع أو أشهر وسنوات معدودة من فاقة أو موت أو عيشة غير كريمة حتمتها العقوبات.

في بلد كان فيه معدل عمر الإنسان فوق معدلاته في دول الجوار، ترتفع اليوم نسبة الوفيات المبكرة ويتراجع فيه المعدل العام للأعمال إلى أدنى أرقام معروفة ومدونة لدى منظمة الصحة العالمية.

وفي بلد مثل العراق لا حاجة لمحاكمة النظام. ولا حاجة للبكاء على القتلى والمعوزين والأيتام والأرامل والميئوس من شفائهم والمصادرة حقوقهم. فقد اختلطت إرادة الحكم بقرارات أصحاب القرار في المنظمة الدولية. هؤلاء الذين يمسكون بنسمة الهواء قبل أن تدخل صدر الإنسان ليس في العراق وحده وإنما في الكويت والسعودية وأغلب دول منطقة الخليج. هم المسؤولون عن إهدار قيمة الإنسان. وهم وحدهم من يسمح أو لا يسمح حتى للذبابة أن تطير بدون ثمن. وبدون أن يكون للجان التفتيش دور في التحقق من قدراتها على صناعة الصواريخ العابرة للقارات وخشية أن يكون طفل ما لم تلده أمه في بلد ما قد اختار أن يكون عربياً وأن يكون قد أنتج من غاز ((في أكس)) ما يكفي لتغيير مسار مفاوضات السلام وإرهاق المستوطنين الصائمين العاكفين المتعبدين في بيوتنا وأراضينا ومدننا وقرانا ومقدساتنا ووديانا وفي عقولنا أيضاً وفي شرايين دمائنا.

وبعد هذا كله تصر الولايات المتحدة أن لا رفع للعقوبات حتى يموت آخر عراقي وهو شعار قديم رفعه البعض قبلهم من الممسكين بناصية الماء والدواء والغذاء وحرية الرأي وحرية الاعتقاد.

لنطلع على ما يقوله ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لشؤون الشرق الأوسط. هذا الرجل الذي ترك بصماته على سياسة أمريكا حيال العرب في السبعينات والثمانينات خصوصاً في عهدي ريغن وبوش، ومازال صاحب قرار من خلف الستار مازال عقلاً مفكراً وكاتباً للتقارير والاستشارات وهو عضو رئيس في مجلس الشؤون الخارجية في نيويورك يقول، في رده على سؤال عما يمكن أن يحدث لو أن أمريكا قررت رفع الحظر والعقوبات الاقتصادية ضد العراق وليبيا والسودان:

((إن أمراً مثل هذا لن يحصل. لأن أمريكا لن ترفع الحظر ضد هذه الدول فقد اختارت أن تجعل من قيادات هذه الدول شياطين. وتاريخنا يثبت أننا بطيئون في رفع الحظر الذي خرج من سياستنا القائلة بعدم التعامل مع هؤلاء القادة)).

وفي رده على سؤال آخر عما إذا كانت هذه العقوبات غير فعّالة سياسياً وتؤذي الشعب العربي في تلك الأقطار الثلاثة، قال مرفي:

إن مثال كوبا قائم من عام ٦٣ وحتى اليوم. كما أن الوضع السياسي حول قيادة كاسترو ورد الفعل في واشنطن والجالية الكوبية في أمريكا أبقت المقاطعة ضد كوبا ٣٤ سنة.

ونسأل لماذا المقاطعة وما هو جدواها؟

يرد ميرفي: إننا عالقون في المقاطعة التي أراها عملاً سيئاً. ومن حسن الحظ أن مثل هذه القواعد لا تسيطر على علاقاتنا الدولية. ولكن بعض القادة أغضبوا الأمريكيين بحيث رفضت الإدارة والكونغرس التعامل معهم.

وهل تعترف بأن المقاطعة فاشلة ولكنها السلاح الوحيد؟

إن المقاطعة سلاح رديء واستخدم مراراً في السنوات الماضية. لكن لايوجد اهتمام برفع الحظر. ونتكلم عن دول مثل كاسترو كوبا وقذافي ليبيا وصدام العراق والبشير والترابي في السودان فإن الإدارة الأمريكية تفضل عدم رفع العقوبات مهما كان الثمن!

ومن وجهة نظر محايدة ترى الدكتورة روز ميري هوليس رئيسة برنامج الشرق الأوسط في المعهد الملكي البريطاني للشؤون الدولية وهي باحثة استراتيجية مهمة قدمت الكثير من الدراسات لجامعة جورج تاون التي تخرجت منها:

((إن المقاطعة الاقتصادية أثبتت فشلها ويجب أن نشير هنا إلى أن المقاطعة ضد العراق شاملة وهي أقسى أنواع تجارب العقوبات التي طبقت ضد دولة من دول العالم بدعم وقرار أمريكي عبر الأمم المتحدة. وخطورة العقوبات المطبقة ضد العراق وهي دولة تعتمد على تصدير النفط يؤدي إلى جعلها أكثر فاعلية وخطورة من تلك المطبقة على سواها كما هو الحال مع السودان أو ليبيا أو كوبا. وعلى الرغم من كل الأذى الذي ألحقته العقوبات الشاملة غير المسبوقة بشعب العراق فإنها لم تنجح إلا بشكل محدود وفي تدعيم عملية تفتيش وتدمير أسلحة الدمار الشامل وأثبتت في حالة العراق أن هناك مشاكل في استخدام المقاطعة كسلاح سياسي)).

ومن الغريب أن تلجأ الولايات المتحدة (الدولة التي لايمكن بالمقابل إنكار فضلها على البشرية في العديد من آفاق التكنولوجيا والمكتشفات الطبية والدوائية

والعملية الأخرى ولا إسهاماتها في تحقيق الأمن والاستقرار في أماكن عدة من العالم على الرغم من إخفاقها غير المبرر في الوفاء بالتزاماتها في رعاية اتفاق أوسلو الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط) إلى اختلاق حجج ومبررات واهية في الاستمرار بمنطق فرض العقوبات مع معرفتها التامة والمؤكدة بعدم جدوى مثل هذه الأساليب في فرض سياسات الإذعان وترسيخ الوجود العسكري والهيمنة على المصالح.

لكن ديفيد ويليش مساعد وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الحالي ينفي أن تكون العقوبات المفروضة على العراق وليبيا والسودان موجهة ضد العرب عموماً. ويقول إنها يجب أن لاتوحي بذلك!! وكأنه يبرر إباحة قتل مواطني الدول العربية الثلاث بالتعميم لا الحصر دون الإشارة إلى أن العقوبات قد ظلت طريقها وألحقت ضرراً فادحاً غير مبرر بالشعوب لا الأنظمة بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنظمة جيدة أم رديئة! وبغض النظر عما إذا كان حق معاقبة هذه الأنظمة يجب أن يتم من خلال شعوبها أم بواسطة نظام دولي لا يقوم على قاعدة قانونية وأخلاقية تبيح إصدار أحكام إعدام جماعية وتسبب موتاً بطيئاً وتلفاً في البنى التحتية وفي متطلبات الصحة العامة للأفراد ككل. عقوبات أعادت العراق عدة عصور إلى الوراء كما قال تيم تريفان أحد العاملين في معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن وقبلها أمضى ٤ سنوات في العراق ضمن لجان التفتيش الدولية المكلّفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية ممثلاً لوزارة الخارجية التي عمل فيها منذ عام ١٩٨٠!

ويليش قال في رده على سؤال وجّه له في واشنطن عن آثار العقوبات المفروضة على بعض الدول العربية ومنها العراق وعن جدوى استمرارها:

((إن العقوبات واحدة من أفضل الخيارات المتوفرة من بين عدة وسائل أخرى لوقف تهديد بعض الدول الأخرى التي تهدد أمنها القومي. وينطوي مفهوم العقوبات على إجراءات تتراوح ما بين عدم فعل شيء يذكر أو اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية. وهكذا يصبح مثل هذا الإجراء موثراً ومبرراً. كما أن فرض العقوبات على بعض الدول يعني قراراً من المجتمع الدولي لإلزامها بدفع ثمن تصرفاتها وتهورها.. وفي عدة حالات فإن بعض الأنظمة مطالبة بأن تدفع الكثيرة نظيرة تصرفاتها)).

ونحن نسألك لكن هل الذي يدفع الثمن في العراق الآن أو منذ بداية فرض العقوبات هو النظام أم الشعب.

وحتى لانطيل بقي أن نشير إلى تناقض مؤلم في المواقف وفي المبـــررات وفي الإطار المتعلق بإنسانية وضع الشعب العراقي ومعاناة شـــرائح المجتمـــع بدون استثناء. نقرأ فقرة في تقرير رسمي قدم للأمم المتحـــدة فـــي ٢١ كـــانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ وسبق استقالة منسق المنظمة الدولية للشؤون الإنـــسانية في العراق السيد هاليداي، قبل أقل من أسبوعين، جاء فيه:

((اجمع المنسّقون والعاملون في مجال الإغاثة والرقابة على توزيع الأغذية والأدوية على أن الأوضاع في العراق سيئة ومخيفة وستصبح مع الوقت وخلال فترة قريبة أسوأ مما يتصوره أي إنسان ما لم يتم إعادة النظر في الإجـــراءات المتّبعة والظروف المأساوية هناك)).

هذا الكلام يقابله أمر آخر ورد في مقالة كتبها محامي حالي ووزيـــر نفـــط سابق في الكويت بصحيفة (القبس) الكويتية اليومية ــ صحيفة واسعة الانتـــشار في الخليج معروفة بأنها رصينة بمواقفها القومية، عقلانية بمعالجاتها الداخلية ــ في عددها ليوم الثلاثاء ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر، قال فيها:

((في المداخلة القيّمة للواء وفيق السامرائي المـــدير الـــسابق للمخـــابرات العسكرية العراقي الذي اشترك في ندوة القبس الأخيرة تحت عنوان ((الوضـــع الراهن في العراق واحتمالات المستقبل))، والذي لم توافـــق الـــسلطة الكويتيـــة المختصة على إعطائه (اللواء السامرائي) إذن دخول للبلد فقامـــت التكنولوجيـــا بحل المشكلة. فسمعنا مداخلته على الهواء، وتابع أعمال الندوة وهو في لنـــدن. يقول اللواء السامرائي وهو من المطّلعين على الأمور داخل العراق إن الأحوال المعيشية في العراق الآن هي أفضل من كثير من البلدان العربيـــة!! فالبطاقـــة التموينية العراقية الحالية تكفل للمواطن في العراق معيشة تفوق تلك التي كـــان يعيشها قبل الحصار وغزو الكويت!! ويطالب اللواء وفيق من إخواننا العـــرب (الملكيين أكثر من الملك) الكف عن المطالبة برفع الحصار عن العراق فهذا من شأنه فقط نفخ الروح في نظام صدام المهترئ وعودته إلى جبروته ومغامراتـــه السابقة. ونحن نحمد الله على أنه قد نطق بذلك أو شهد شاهد من أهلها)). هـــذا النص منقول حرفياً من مقالة السيد علي البغلي بدون تعليق.

(*) (ندوة أقيمت في الكويت يومي السبت والأحد ١٠ و ١١ مــن الــشهر الحالي بمشاركة مفكرين وباحثين ومسؤولين كويتين وسعوديين وعرباً آخــرين وممثلين لبعض فصائل المعارضة العراقية وانصبت على ثلاثة محاور تتعلــق بمستقبل الأوضاع في الخليج والعلاقات العراقية الكويتية والعلاقــات الإيرانيــة الخليجية).

الحصار الدولي والواقع العربي

الدكتور رجائي نفاع

عضو الهيئة الإدارية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن

الحصار وتدهور حالة حقوق الإنسان في البلدان المحاصرة

بداية أنقل لكم تحيات الأخوة الزملاء رئيس وأعضاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن متمنين للملتقى الفكري السابع الذي ينعقد تحت عنوان ((الحصار الدولي والواقع العربي)) كل التوفيق والنجاح.. وبعد..

فإن الحصار العربي والدولي قد ألحق أضراراً بالغة بحقوق الإنسان في البلدان العربية المحاصرة/ العراق ــ ليبيا ــ السودان ــ فلسطين/ وإن تفاوتت هذه الأضرار والانتهاكات من بلد لآخر لأسباب تتعلق بشدة وشمولية وطبيعة العقوبات والحصار المفروض عليها.

وإذا اعتبرنا أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو الإعلان الدولي الأساسي والمعيار المشترك الذي تقيس به كافة الشعوب والأمم منجزاتها، وما يوفره العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان المختلفة من حماية دولية لحقوق وحريات محددة مثل حق الشعوب في تقرير المصير ومنع جميع أشكال التمييز في ممارسة حقوق الإنسان إضافة إلى كل إنسان في الحياة والحرية والأمن وحقه في حرية الرأي والتعبير والتنقل والهجرة.. الخ، سوف نرى أي ظلم وأذى قد وقع على هذه الشعوب المحاصرة وأية معايير دولية مزدوجة استخدمت لفرض سياسة الهيمنة والعدوان والاستعلاء باسم الشرعية الدولية واستمرار فرض الحصار لأغراض سياسية واقتصادية بحتة من قبل الدول الغربية التي صادقت على هذه المواثيق الدولية. وسوف أتحدث من خلال البحث حول حالة ((الحصار المفروض على العراق)) وانعكاس ذلك على تعاظم انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب العراقي.

مقدمة

لقد تركت الأحداث التي ألمت بالعراق منذ آب ١٩٩٠ ومـــا أعقبهـــا مـــن حصـار شامل وعدوان عسكري أمريكي وأطلسي كبير لم يـــشهد لـــه التـــاريخ الحديث مثيلاً حيث تم تدمير مستودعات العراق الاستراتيجية التي تشمل الغذاء والدواء وتدمير منشآته المدنية التي تنتج الغذاء وحليـــب الأطفـــال ومـــشاريع الخدمات الأساسية للمواطنين مثل شبكات المياه والكهرباء والنقل والاتـــصالات مما شكل جريمة العصر بحق الإنسانية.

إن المخطط اللاإنساني المبيت للعراق الذي اتخذ بعده العسكري يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ حيث استمر العدوان والدمار مدة ٤٣ يوماً بقصف شامل ووحشي بأعتى أسلحة الدمار التي استخدمتها دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية، فمع أنه من الثبات عرفاً وقانوناً وجود قواعد تحرم سير العمليات العسكرية في تحديد وسائل الدفاع والهجوم الموجّهة ضد الأهداف العسكرية والأعيان ذات الطابع المدني وبين المدني والمقاتل إذ كفلت المادة ٤٨ من البروتوكول الأول الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب ١٩٤٩ حيث نصت على قاعدة أساسية بأن ((تعمل أطراف النزاع على التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية وذلك من أجل تأمين واحترام وحماية السكان المدنيين والأعيان المدنية)) إلا أن ذلك لم يحصل فالدمار أصاب المراكز المدنية والبنى العلمية والحضارية والمراكز الخدمية.

ثم أتت قرارات مجلس الأمن المتتالية بدءً من قرار رقم ٦٦١ عـــام ١٩٩٠ الذي فرض حصاراً شاملاً على شعب العراق حيث منع هذا القرار جميع الدول من أية عمليات استيراد أو بيع أو توريد أو توفير أموال أو أية موارد اقتصادية أو مالية للعراق وتشكيل لجنة متابعة تضم جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي!

وبالتالي جاءت هذه القرارات الجائرة مكملة للأعمال العـــسكرية لغايـــات استمرار فرض الحصار واستخدام الغذاء لأغراض سياسية من حيـــث الغايـــة والنتيجة، ولازالت سياسة استمرار العقوبات تهيمن على معالجة مجلس الأمـــن الدولي للحصار وتحول دون رفعه بالرغم من زوال الأسباب والـــدواعي التـــي وردت في القرار ٦٦١/٩٠ والتي فرضت العقوبات بسببها.

والحقيقة أن فرض الحصار الاقتصادي الشامل قد أوقع آثاراً مدمرة على حقوق الإنسان في العراق سواء كانت حقوقاً مدنية وسياسية أم حقوقاً اقتصادية واجتماعية وثقافية نظراً للترابط بين هذه الحقوق فقد تأثرت جميع أنواع الحقوق سلبياً فقد أدى الحصار إلى وفاة أعداد كبيرة من العراقيين وخاصة من الأطفال والمرضى والشيوخ كما تدهور الأمن الغذائي والدوائي لمجموع الشعب في العراق وعودة إلى نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان مادة ٣ تؤكّد: لكل فرد الحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية. وتناولت المواد ٢٣ ــ ٢٧ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد.

ولدى استعراض بنود العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بدءً من الحق في الحياة والحق في عدم التعرض لمعاملة قاسية أو غير إنسانية أو مهينة مروراً بالحق في الحرية والحق في حرية التنقل داخل الوطن ومغادرة أي بلد بما فيه بلاده إلى الحق في الحصول على الخدمة العامة والحق بتكوين الأسرة وحق الطفل في الحماية.

وكذلك ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة الفقرتان ١، ٢ من المادة الأولى حول حرية الشعوب في نموها الاقتصادي والاجتماعي والتصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية، نرى كيف أن استمرار الحصار يتعارض بدون أدنى شك مع هذه الحقوق جميعاً وينعكس بصورة انتهاكات جسيمة وخطيرة لهذه الحقوق. والحقيقة أن سلسلة القرارات بفرض العقوبات على العراق قد اتسمت بسمات لا إنسانية واضحة ولا سابق لها في تاريخ الأمم المتحدة وإن الرصد الموضوعي لهذه السمات يكشف النوايا الحقيقية للدول التي تقف وراءها بهدف تحقيق مصالح سياسية واقتصادية لها ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الصياغة الأمريكية للقرار ٦٦١ وشمولية العقوبات الواردة فيه، وكذلك اعتماد آلية متابعة دقيقة لتنفيذ العقوبات وتحويلها إلى حصار باستخدام القوة العسكرية في تطبيقها.

وسوف أذكر بإيجاز آثار الحصار على هذه الحقوق:

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية

جاء في ديباجة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ ما نصه ((وإقراراً منها ــ أي الدول الأطراف في العهد ــ بانبثاق هذه الحقوق من الكرامة المتأصلة في الإنسان وإقراراً منها بأن مثال الكائنات الإنسانية الحرة

المتمتعة بالحرية المدنية والسياسية والمتحررة من الخوف والحاجة إنما يتحقق فقط إذا قامت أوضاع يمكن معها لكل فرد أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية وكذلك بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يتبين من هذا النص الأهمية البالغة التي أولاها المشرع الدولي للحقوق المدنية والسياسية بصرف النظر عن دينه أو لونه أو عرقه أو لغته، فالعهد الدولي يحضر المساس بعدد من حقوق الإنسان الأساسية التي لا يباح الخروج عليها والتي يتعين مراعاتها في كل زمان ومكان في وقت السلم وفي وقت الحرب على السواء مثل: الحق في الحياة وعدم الخضوع للتعذيب والمعاملة اللاإنسانية المهينة وكذلك يوفر الحماية للأفراد والدول مجتمعين أو منفردين في حق تقرير المصير والتصرف في الموارد الطبيعية وتحريم الإبادة الجماعية وعدم استغلال موضوع حقوق الإنسان لغايات مصلحية أو سياسية.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها هو شرط أساسي للضمانة الفعلية لاحترام حقوق الإنسان الفردية ولتعزيز هذه الحقوق وتقويتها، وإن استخدام القوة بصورة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة مثل التدخل العسكري في شمال العراق، يشكل انتهاكاً لسيادة العراق وتدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ويفقد الدولة سيادتها على أجزاء من أراضيها مما يعد خرقاً للميثاق وانتهاكاً لمبدأ المساواة في السيادة كما جاء في الفقرة ١ من المادة الثانية من الميثاق.

كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار نص المادة الرابعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تجيز للحكومات إعلان حالة الطوارئ في ظروف معينة فالحصار المفروض على العراق يستهدف وحدة ترابه الوطني وحياة وصحة شعبه حاضراً ومستقبلاً وإسقاط نظامه السياسي وبالتالي يشكّل هذا تهديداً لحياة الأمة بالمعنى المقصود في المادة الرابعة (حول تعطيل الحقوق المدنية والسياسية).

ثانياً: الحقوق الاقتصادية

لقد أثر الحصار الشامل على العراق تأثيراً مباشراً على الاقتصاد بمختلف جوانبه، حيث توقفت المنشآت توقفاً شاملاً أو بنسبة كبيرة جداً ومنع العراق من تصدير النفط بحرية وجمدت أرصدته المودعة في الخارج وتدهور الأمن الغذائي والصحي بصورة خطيرة وتدنت مستويات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، ومن المعلوم أن الحقوق الاقتصادية تعتبر حجر الزاوية في ممارسة

الحقوق الأخرى وأن التنمية الاقتصادية شرط أساسي للاستقرار السياسي. لقد وصف (مارتي اهتساري) وكيل الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ ٩١/٣/٢٠ الحالة بقوله ((إن معظم الوسائل الداعمة للحياة المدنية قد دمرت أو أصبحت هزيلة، لقد أعيد العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك فترة من الزمن)).

وجاء في تقرير الأمير (صدر الدين آغا خان) المندوب التنفيذي للأمين العام الذي قدمه في ١٥ تموز ١٩٩١ عرضاً تفصيلياً عن حجم الكارثة وعبر عن ذلك بقوله ((خلفت الحرب مشهداً مؤلماً من مشاهد المعاناة والدماء أمام أعين المجتمع الدولي)). وفي الفقرة ٩٤ من التقرير المذكور قال ((أصبح الشعب العراقي على حافة مجاعة حادة بسبب سرعة تدهور حالة الإمدادات الغذائية ــ وتبلغ نسبة مخصصات الأغذية التي توفرها الحكومة حالياً ثلث معدلات الاستهلاك الفعلي في السنوات الأخيرة.

ويؤكد خبراء التغذية أن المواطن العراقي يتناول كميات غذائية تقدّر بنصف الحاجة الفعلية للإنسان العادي.

المحامية الفرنسية (انطوان كوميت)) وهي من ضمن لجنة تحقيق قالت ((إن استخدام التجويع هو إجراء بربري يعتبر في زمن الحرب عملاً إجرامياً فما نقول عنه حينما يطبق بعد أن تنتهي الأعمال الحربية عملياً وقانونياً)). لقد أدى انخفاض مستوى النشاط الإنتاجي وتوقف بعض المنشآت كالنقل البحري والنقل الجوي إلى تضاؤل قدرة القطاعات العاملة على استيعاب الأيدي العاملة وبالتالي زيادة البطالة.

ثالثاً: آثار الحصار على الحقوق الاجتماعية

يعتبر الحق في الصحة والرعاية الصحية وخاصة رعاية الأطفال والمسنين والمعوقين من أهم الحقوق الاجتماعية.

وقد شهد قطاع الصحة تدهوراً حاداً شمل جميع المرافق ظهرت آثاره في نقص وشحة الدواء والمستلزمات الطبية والأجهزة المخبرية مما تسبب في عدم كفاية فرص الحصول على الرعاية الصحية الأمر الذي أدى إلى تدني كبير في الخدمات الصحية فقد دمر العدوان ٨٤ مستشفى من أصل ٢٣٩ أي بنسبة ٣٠%

من مجموع المستشفيات.

كذلك أدى تدني الخدمات العلاجية إلى تفاقم الأمراض وخاصة عند المسنين والأطفال وتصاعد بشكل واضح معدل وفيات الرضع والأطفال فقد ارتفعت النسبة من ٢٧,٨ بالألف من الولادات الحية عام ١٩٩٠ إلى ١٠٤ بالألف عام ١٩٩١، وظهرت بعض الأمراض الانتقالية التي كان قد قضي عليها أو أصبحت نادرة مثل الكوليرا وشلل الأطفال والتهاب الكبد الفيروسي والسحايا، فمثلاً مقارنة في معدل الوفيات لدى الأطفال دون سن الخامسة من العمر:

المرض	أيار عام ١٩٨٩	أيار عام ١٩٩٨	النسبة
الاسهال والتهاب الأمعاء	١٣٣	١٤٤٨	%٩٨٨
ذات الرئة pnuemonia	139	1532	%١٠٠٢
سوء التغذية	١٠٢	١٩١٧	%١٧٩٩

كذلك مقارنة في معدل الوفيات فوق سن ٥٠ نورد بعض الأمثلة على سبيل المثال:

المرض	١٩٨٩	١٩٩٨	النسبة
ارتفاع الضغط	١٢٦ حالة	٧٠٦ حالات	%٤٦٠
داء السكري	٦٥ حالة	٣٠٧ حالات	%٣٧٠
الأورام الخبيثة	٣٤٢ حالة	١٤٣٠ حالة	%٣١٨

وبالتالي كان تأثير الحصار على الأطفال أكثر وقعاً وكانوا الضحية الأولى لهذا الحصار ومعاناتهم تفوق حد التصور وإذا علمنا أن نصف سكان العراق من الأطفال حسب تقارير منظمة اليونسيف فإن ما يصيب الأطفال الآن سوف تنعكس آثاره إلى المستقبل ويصيب المجتمع بآفات اجتماعية خطيرة، ويقول زعماء العالم في الفقرة ١٨ من الإعلان العالمي لبقاء الطفل حمايته ونمائه في التسعينات أن: (رفاه الأطفال يتطلب القيام بإجراءات سياسية على أعلى المستويات وهذا ما نحن عازمون على القيام به)) ترى ماذا يفعل العالم لإنقاذ أطفال العراق من براثن الموت وليس رفاههم؟

رابعاً: آثار الحصار على الحقوق الثقافية

تعرضت المؤسسات التربوية والتعليمية لأضرار جسيمة نتيجة العدوان العسكري الذي شنته دول التحالف شمل المباني واللوازم والمختبرات والمكتبات بحيث تعرضت أكثر من ٥٥٠٠ مؤسسة تعليمية خلال حرب الخليج للدمار مما تسبب في آثار سلبية على النهوض بمستوى التربية والتعليم والعلوم الثقافية بمختلف صورها.

وأدى استمرار الحصار إلى توقّف معظم المطابع والمشاريع التدريسية وأوقع أضراراً بكافة الجامعات والمعاهد الفنية وبالتالي أثر ذلك سلباً على تقدم المجتمع وتمتع الفرد العراقي بحقوقه الثقافية، كما تعرضت مراكز تأهيل المعاقين إلى أضرار بليغة بما فيها مستلزمات التأهيل والتدريب مما أدى إلى نقص في المكائن والمعدات ـ كما نقصت المواد الأولية وتقلصت الخدمات اللازمة لتطوير الثقافة والآداب والفنون.

إن حرمان العراق من حق تنمية التعاون الدولي في الميادين العلمية والثقافية يتناقض مع الفقرة ٣ (ب وج) من المادة ٣ ومع الفقرة ١، ٤ من المادة الخامسة عشرة (١٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إن حرمان المواطن العراقي من حقوقه الثقافية وما لها من انعكاس على التنمية الشاملة وتقدم المجتمع هي عملية بشعة مقصودة وإبادة حضارية ضد الشعب العراقي سوف تمتد آثارها إلى المستقبل نتيجة استمرار الحصار الشامل عليه.

الخاتمة

نستنتج مما سبق أن الحصار الشامل المفروض على العراق قد أوقع أضراراً واضحة وكبيرة على حقوق الإنسان وبخاصة الحق في الحياة كما أثر سلباً على تمتع الفرد العراقي بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك المدنية والسياسية التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية.

لقد نفذ العراق جميع الالتزامات المترتبة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن على ما فيها من ظلم وتعسّف وفي ضوء ذلك بات لزاماً على مجلس الأمن ــ إذا كان حريصاً على مصداقيته ــ أن ينفّذ التزاماته إزاء العراق استناداً إلى نص الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن رقم ١٩٩١/٦٨٧.

إن ما يعانيه شعب العراق الذي هو سليل الأمة العربية المجيدة ووارث أقدم حضارات الدنيا من مصاعب اقتصادية وظروف معيشية صعبة متزايدة ونقص حاد في الغذاء والدواء هو نتيجة استمرار هذا الحصار ونعتقد أن السكوت عليه يعتبر مشاركة في جريمة الإبادة الجماعية، ومن منطلق المفاهيم الإنسانية ومبادئ العدل أن تتظافر كافة الجهود من أجل رفع هذا الحصار الظالم عنه.

وخير ما اختتم به بحثي هذا هو قول الكاتب البريطاني المعروف جيوف سيمونز في كتابه ((جلد العراق: العقوبات والقانون والعدالة الطبيعية)).

((الحقيقة أن القوى الغربية إنما تنفذ سياسة استراتيجية ترتبط بالسيطرة على نفط الخليج وليس لها أي علاقة بالدفاع عن حقوق الإنسان أو إدانة العدوان العسكري.

ويتساءل في مكان آخر من كتابه: ((كيف يمكن أن تكون هذه عقوبات دولية وهي تتسبب في موت ألفي إنسان على الأقل أسبوعياً معظمهم من الأطفال؟!

والسلام عليكم)).

مصادر البحث

١ ــ ندوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الأردن حول ((آثار العقوبات والحصار على حقوق الإنسان في الوطن العربي ــ نيسان ١٩٩٨.

٢ ــ الجمعية العراقية لدعم الطفولة.

٣ ــ أثر الحصار على الجوانب الصحية فــي العــراق ــ وزارة الثقافــة والإعلام العراقية.
٤ ــ الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ــ الأمم المتحدة ١٩٩٥.
٥ ــ كتاب جلد العراق: العقوبات والعدالة الطبيعية ــ الكاتب البريطــاني جيوف سيمونز.

الحصار والتنمية البشرية في العراق

د. علي حنوش

فرضت تطورات الحياة الاجتماعية في النصف الثاني من هذا القرن ضرورة إعادة النظر في مفهوم البيئة الاجتماعية. فالتزايد السكاني يعني المزيد من الجهد في تطوير التكنولوجيا لمواجهة الاحتياجات البشرية وبالتالي ازدياد حدة مشكلة التلوث وانتقالها من مشكلة محلية إلى مشكلة عالمية، وعليه فإن الضرورة تقتضي إيجاد نوع من التوازن بين توفير الاحتياجات الضرورية والحضارية لكل الأفراد وهو أمر يعتمد على التوفيق بين البيئة والحفاظ قدر الإمكان على مقوماتها الأساسية.

وتضمن المبدأ الأول للإعلان العالمي (حول البيئة الإنسانية): (إن للإنسان حقاً أساسياً في الحرية والمساواة وظروف الحياة اللائقة في بيئة ذات نوعية تتيح العيش الكريم والمرفه). كما أعلن أن على الحكومات مهمة جسيمة لحماية وتحسين البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية على السواء. وتعد تلك الخطوة في غاية الأهمية على طريق التنمية المستديمة، ويعبد الطرق للاعتراف بحق الأفراد في الإطلاع والحصول على المعلومات الراهنة عن حالة البيئة، والموارد الطبيعية، وحق التشاور ومشاركتهم في صنع القرار حول النشاطات التي من المحتمل أن يكون لها تأثير بالغ على البيئة، والحق في العلاج والتعويضات لمن تأثرت صحتهم أو بيئتهم بصورة خطيرة. ويوفر هذا الاعتراف حق التمتع والاعتراف المتبادل بالمسؤوليات إزاء مواطني الدولة وإزاء الدول الأخرى.

وأوضح الإعلان إن التنمية ضرورية لتأمين البيئة الصالحة لحياة الإنسان وعمله، بل إن التنمية السريعة تساهم في التغلب على كافة مظاهر التخلف البيئي خاصة لدى الدول النامية. فتحسين المستوطنات البشرية للوصول إلى نوعية راقية للبيئة البشرية يعد شرطاً هاماً للتنمية. وتأمين الصحة الإنسانية، والتفكير بأنواع الطاقة الخالية من التلوث (كالطاقة الشمسية، والرياح، والنفايات المنزلية، والزراعية)، والتدريب والتعليم وغيرها جميعها من مقومات التنمية البشرية[٣٥].

---

[٣٥] – أحمد الرشيدي (١٩٩٢) الحماية الدولية للبيئة: الجوانب القانونية والتنظيمية. السياسة الدولية. العدد١، ص١٣٦ ــ ١٤٢. القاهرة ١١٠.

لقد تطور مفهوم التنمية البشرية خلال عقد التسعينات من خلال برامج الأمم المتحدة الإنمائية. فيشير تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٠ من أن التنمية البشرية تعني توسيع خيارات الناس وبالأخص الخيارات الأساسية الثلاث، من أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وأن يكتسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لظروف عيش مناسبة. وتعكس التقارير اللاحقة للأمم المتحدة التأكيد على أهمية أن تركز التنمية على الفقراء وتوسيع نطاق خياراتهم والمشاركة في صنع القرارات التي تخص حياتهم، أو اعتبار التنمية الحقيقية تلك التي تعني بالجمع بين حياة الناس والموارد الطبيعية وتوفير فرص العمل وتحسين ظروف المرأة[٣٦].

وما يميز البحث في الشأن العراقي بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، ندرة البيانات الإحصائية الموثقة من العراق، بسبب من الموقف الرسمي من الإحصاء والبيانات بشكل عام واعتبارها تدخلاً في سياق أمن الدولة، مما يعقّد من مهمة البحث والباحثين، ويضطرهم إلى اعتماد الاجتهاد والتقدير الافتراضي في بعض الأحيان.

والتنمية البشرية في العراق خضعت خلال الحرب العراقية الإيرانية تحت هول الحرب التي امتدت لثمانية أعوام، والتي أفضت إلى إحداث تشويهات هيكلية لمختلف الأعمار والأجناس، محدثة سلسلة من الأضرار السلبية على النمو السكاني ستستمر لأكثر من جيل. فالأعداد الكبيرة من المعاقين (جسدياً ونفسياً)، وتدهور الظروف المادية والنفسية تخفض الميل للإنجاب والنمو السكاني. وعلى أعقاب دخول العراق من جديد الحرب وبدء مرحلة الحظر التجاري والتي ارتبطت بقرار مجلس الأمن (٦٦١) الصادر بتاريخ ٦ آب ١٩٩٠، مما أدى إلى أن تمارس الأوضاع الاقتصادية والسياسية ضغطاً هائلاً على السكان. فقد أفضت سنوات العقوبات الثمان الماضية إلى أضرار خطيرة على جميع مكونات التنمية البشرية، ولا تنتفي تلك الأضرار بعد رفع العقوبات مباشرة وإنما سوف تمتد آثارها لفترة طويلة من الزمن.

الأمن والتنمية البشرية

ويقتضي مفهوم الأمن والتنمية البشرية أن يوفر الضمان للنمو الطبيعي للطفولة والضمان الاجتماعي وحق العمل ويحميهم من أشكال الاغتصاب والعنف والإكراه ويضع ضوابط صارمة على الجريمة ويمنع من اندلاع

٣٦- United Nations Development Programme (UNDP) 1995 ،Humman Development Report، Oxford; Oxford University Press.

الحروب العرقية والطائفية ويوفر للإنسان الإحساس بكرامته وآدميته. ويقدم دليل التنمية البشرية للأمم المتحدة مقياساً أكثر دقة لمعرفة مستوى نوعية حياة السكان. كالدخل الحقيقي للسكان والإمداد اليومي من الوحدات الحرارية ونوعية الرعاية الصحية والخدمات ومتوسط سنوات الدراسة والعمر وخدمات الثقافة والمياه النظيفة والطاقة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي القدرة الحقيقية على تنمية الأفراد والأسر. وقد قسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات (ذات تنمية بشرية عالية ومتوسطة ومنخفضة). على أن الأعوام الأولى من عقد التسعينات أظهر تراجعاً في مستوى التنمية البشرية لعدد من البلدان وخصوصاً منها تلك التي تشهد حالة ضعف الاستقرار السياسي والاجتماعي. فقد تراجع وشهد دليل التنمية في العراق تراجعاً واضحاً من الموقع الخامس والثمانين في ترتيبه عام ١٩٨٩ إلى موقع ١٠٠ عام ١٩٩٢ وانتقل إلى موقع ١١٠ عام ١٩٩٤. ويبين تقرير آخر أن موقعه تراجع إلى مستوى ١٢٦ في الوقت الراهن))[٣٧].

بينما يشير تقرير التنمية البشرية في العراق (وهي الدراسة المعدة من قبل جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ١٩٩٥، من أن الموقع الترتيب للعراق كان ١٤٣ من بين ١٧٤ دولة. وهو ما يضعه ضمن مجموعة البلدان منخفضة التنمية البشرية نتيجة أوضاعه الاقتصادية الراهنة[٣٨].

وتتركز عوامل التنمية البشرية في سبع فئات رئيسية وهي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي والأمن الشخصي وأمن المجتمع المحلي والأمن السياسي. وسيجري التركيز على تلك التهديدات التي تطال البقاء الإنساني من عدمه والتي تفاقمت في العقد الأخير من هذا القرن في العراق، المتمثلة في الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن الصحي، والعمر المتوقع عند الولادة.

الأمن الاقتصادي

لقد انخفض الناتج المحلي من حوالي ٤٤ مليار دولار لعام ١٩٩٠ إلى حوالي ١١ مليار دولار عام ١٩٩١ أي أن الناتج المحلي للمرحلة ما بعد الحصار تمثل حوالي ربع الناتج المحلي للسنة السابقة. وبالرغم من أن التحسن الجزئي للناتج المحلي للسنوات اللاحقة، إلا أنه لم ينعكس على مستوى الحياة العامة وتنمية السكان. وكانت مستويات معيشة الأفراد والأسر هي الأكثر

---

٣٧ – نفس المرجع السابق.

٣٨ – جمعية الاقتصاديين العراقيين (١٩٩٥) تقرير التنمية البشرية في العراق. بغداد. ص٢١.

تضرراً بشكل عام، وخصوصاً الأسر ذات الدخل المحدود أو الدخل المتوسط. ووفقاً لتقدير منظمات الغذاء والزراعة الدولية لعام ١٩٩٥ فإن ثلثي سكان العراق انخفضت مستويات الدخول والمعيشة بشكل كبير. فقد أصبح دخل الأسرة العراقية يقارب ثلث دخلها مقارنة لعام ١٩٨٨.

وتبين نتائج تحليلي الاقتصادي من أن كل عام من أعوام الحصار، تقطع حوالي أربعة أعوام من فرص التقدم الاقتصادي. وهذا يعني أن مستوى التخلف في نهاية العقد يصل إلى ٤٠ عاماً.

وتبين التقديرات إلى أن الأعباء الاقتصادية على السكان المساهمين بالإنتاج قد ارتفعت في عام ١٩٨٧ قياساً لعام ١٩٧٧. فقد كان الفرد المساهم في النشاط الإنتاجي يتحمل إعالة ٣,٢ فرد عام ١٩٧٧، وفي عام ارتفعت نسبة الإعالة إلى ٣,٤ فرد[٣٩].

وإذا أخذنا خصائص المرحلة ١٩٨٧ الممتدة ما بين إحصاء عام ١٩٨٧ وحتى اليوم والتي تميزت بتراجع الأداء الاقتصادي على جميع المستويات والانحسار الواسع للمهن وحالة الفقر والتضخم وارتفاع الأسعار وتدهور العملة المحلية ودخول الأفراد، فإن تلك الظروف جميعها تؤدي إلى ارتفاع نسبة الإعالة للأفراد العاملين في النشاط الإنتاجي.

ويتواصل تدهور الوضع المعيشي لغالبية السكان، كما أظهرتها دراسة أعدها فريق عالمي، بعد تحليل حركة الأسعار والمداخيل والعمالة، حيث توصلت إلى الاستنتاجات الآتية:

١ ــ تغير تركيب العمالة في الاقتصاد من القطاعات المنظمة إلى القطاعات غير المنظمة.

٢ ــ الارتفاع الكبير لأسعار سلع الاستهلاك، لاسيما أسعار الأغذية التي تراوح ارتفاعها ما بين ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠%.

٣ ــ انهيار القوة الشرائية للدخل الفردي من الأغذية حتى أمست تعادل ٥ ــ ٧% من القوة الشرائية في آب ١٩٩٠.

٤ ــ تدني المداخيل الشهرية الحقيقة دون الحد الذي اعتمدته الحكومة العراقية قبل عام ١٩٩٠ لتشخيص (الأسر المعوزة).

٥ ــ تراجع المداخيل الحقيقية إلى أوطأ من المداخيل الشهرية للعمال والمزارعين غير الماهرين في الهند، وهي أفقر بلدان العالم[٤٠].

---

[٣٩] – المصدر رقم ٢، ص٧١ ــ ٧٢.

[٤٠] – عباس النصراوي (١٩٩٤) الاقتصاد العراقي والعقوبات الدولية. الثقافة الجديدة ص٦ ــ ٢٠. عدد ٢٥٨.

الأمن الغذائي

الأمن الغذائي يعد في مقدمة البرامج التنموية والاقتصادية وتشكل أحد أبرز أركان التنمية البشرية.

الأمن الغذائي معناه أن تدون لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول مادياً واقتصادياً على الغذاء الأساسي، وعليه فإن توفر الغذاء شرط ضروري للأمن. وإمكانية الحصول على الغذاء ترتبط أشد الارتباط بضمانات الحصول على عمل وعلى دخل مضمون. واستراتيجية الأمن الغذائي لا تعني إنتاج مصادر الغذاء وإنما تصنيعه وترشيد استهلاكه لذا فإن المؤسسات المتخصصة في هذا الميدان هي محصلة تنسيق واسع النطاق ما بين الهيئات والوزارات المحلية للصحة والتعليم والزراعة والصناعة والتخطيط والإعلام والمالية وغيرها. وتعبير الأمن الغذائي وكغيره من المفاهيم التي طرحت نفسها بقوة، يعكس مستوى الأزمات التي عصفت بتلك الحلقات المركزية في الحياة[٤١].

وإذا ما نظرنا إلى الوضع الغذائي لسكان العراق نرى أنه كان من البلدان المتميزة في أوضاعها الغذائية وعلى امتداد حقب طويلة من الزمن. فقد كان نصيب الفرد من السعرات الغذائية حتى أعوام الستينات متجاوزاً حاجز الـ ٢٠٠٠ سعرة يومياً. ومنذ بداية عقد السبعينات تجاوزت حصة الفرد اليومية الـ ٢٥٠٠ ــ ٣٠٠٠ سعرة، وتخطى منذ بداية عقد الثمانينات حاجز الثلاثة آلاف سعرة غذائية مقترباً بذلك من مستويات البلدان المتقدمة في غذاء سكانها[٤٢].

واقترنت تلك الفترات بتطور الخدمات الصحية مما انعكس بتحسن معدلات النمو السكاني وطول الأعمار.

كانت الأسرة العراقية تنفق ٥٠ في المائة من دخلها على المواد الغذائية في عام ١٩٨٨ وبالنظر إلى الانخفاض الشديد لمستويات دخول الأفراد والأسر بعد عام ١٩٩٠ فقد انخفضت قدرة الأفراد والأسر على تأمين مصادر الغذاء إلى الثلث. وإذا ما علمنا بأن حوالي ٦٣ في المائة من الأسر تقع تحت شريحة دون المتوسطة، فهذا يعني بأن ثلثي أعداد الأسر تقريباً لا تستطيع توفير الحد الأدنى اللازم من الغذاء حتى لو أنفقت كامل دخلها على الغذاء[٤٣].

وتبين عمليات المسح المشتركة لمنظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة لعام ١٩٩٥ لأوضاع الأطفال دون سن الخامسة من العمر تزايد حالات إعاقة النمو

---

[٤١] – علي حنوش (١٩٩٦) الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي في العراق. من منشورات المنتدى الاقتصادي العراقي.

[٤٢]- FAo (1996) Iraq Food Availability Level and Food supply Structure Gopher.

[٤٣] – ــ المصدر رقم ٤ ص٧٥ ــ ٧٦.

والتشوهات البنيوية من نسبة ١٢ في المائة عام ١٩٩١ إلى نسبة ٢٨ في المائة عام ١٩٩٥، وازدادت نسبة الأطفال ذوي الوزن المنخفض من ٧ في المائة إلى ٢٩ في المائة، كما تضاعفت حالات الهزال أربع مرات أي من ٣ في المائة إلى ١٢ في المائة لذات الفترة. أما أعراض سوء التغذية للأطفال دون الخامسة من العمر، فيبين تقرير منظمة الغذاء والزراعة الدولية لعام ١٩٩٥ من أن حالة الطفولة تبدو مروعة. فحالات الخواء وأعراض نقص الغذاء ازدادت بنسبة ٥٠ مرة على امتداد السنوات الأربع الأولى من الحضر الدولي[٤٤].

أما بشأن معدلات الوفيات للأطفال دون سن الخامسة من العمر قد تضاعف ستة مرات عند نهاية السنة الرابعة من عمر الحضر التجاري. فقد قفزت النسبة من ٤,٥% في ١٩٩٠ إلى ١٩,٧% في عام ١٩٩٣ وإلى ٢١,١% عام ١٩٩٤.[٤٥]

وتقدر منظمة اليونسيف أن ٤٥٠٠ طفل دون سن الخامسة من العمر يتعرضون للوفاة شهرياً، بسبب من تراجع ميزانية الصحة بنسبة ٩٠ ــ ٩٥% قياساً لعام ١٩٨٧.[٤٦]

ويعتقد أن نتائج تلك الدراسة مؤشر على الأخطار الجسيمة التي تواجه جيلاً كاملاً من العراقيين الذين ولدوا خلال سنوات الحصار خصوصاً ولسوء التغذية درجات ثلاث ترتبط شدتها بحجم نقص التغذية واستمراريتها ومسبباتها وبعمر الطفل المصاب. وكثيراً ما يتبعها تلف واضطراب وظائف الجهاز الهضمي والعصبي المركزي والقلب والأوعية والغدد الصماء والايض (أو التمثيل الغذائي) ولا سيما ايض البروتينات الناجم عن قلة حصول الجسم لفترة طويلة على البروتينات والسعرات الحرارية اللازمة لحاجته إلى النتروجين والحوامض الأمينية الأساسية وميتابوليزم والفيتامينات والأملاح والتناسب المائي ــ الأملاحي، والتخليق الخلوي والنمو وهبوط قوة المناعة أو مقاومة الأمراض المعدية وبراثنها.

والملاحظ أن سوء التغذية المنتشر في صفوف الأطفال في العراق يعود ٨٦ في المائة من حالاته إلى العامل الاغتذائي أي الجوع الطويل الأمد أو نقص غذاء الطفل كمياً ونوعياً لاسيما افتقاره إلى البروتينات الأساسية والدهون

---

[٤٤]- The Health conditions of the population in Iraq ،since the Gulf crisis WHO/EHA/96.1.

[٤٥]- FAO (1995) Evaluation of Food and Nutrition situation in Iraq، Rome. P. 12 (Report).

[٤٦] – المصدر رقم ١٠ ص٢٠.

والكاربوهيدرات والفيتامينات والأملاح الضرورية بإعطائه مثلاً لبناً ممزوجــاً بالماء بكثرة أو حليب البقر دون إضافة أية مواد غذائية أخرى.

الأمن الصحي

الأمن الصحي أحد أبرز عناصر التنمية البشرية ومقياس لمستوى الحيــاة للمجتمعات البشرية. هو معيار لمستوى البيئة الثقافية الاقتصادية والاجتماعيــة، ومستوى خدمات الدولة ورعايتها للسكان. أي أن البيئة الصحية هي مفتاح عام للتنمية ومحصلتها. فهي التي تحدد (إلى حد بعيد) المستوى العمــري للــسكان، وتحدد نوعية الخدمات ومستوى رعاية الدولة للسكان.

لقد قطع التقدم الصحي في العراق خلال النصف الثاني من هذا القرن شوطاً طويلاً ساعد على تزايد نسب السكان بشكل واضح. وتتمثل أحد أبــرز أوجــه التحسن الصحي في الحد من تأثير عدد من الأمــراض الــسارية والمتوطنــة وأمراض الأطفال وبالأخص منها، كأمراض الاســهال، والحــصبة، والكــزاز وعاهات الطفولة الناجمة عن سوء التغذية والشلل والتأخر العقلــي وغيرهــا. فأمراض ووفيات الأطفال كانت من بين أبرز وأخطر الظواهر التي كانت تواجه المجتمع وتحد نسبياً من التزايد السكاني. وتجسد التحــسن الــصحي بتوســيع استخدام الأنواع العديدة من لقاحات الأطفال. والسيطرة على نقص اليود الــذي يعد واحداً من المشاكل الجدية التي يتعرض لها الأطفــال والتــي يــؤدي إلــى تعرضهم للتأخر بالنمو العقلي والجسدي. وامتلكت البنية التحتية لنظام الخدمات الصحية ٢٠٣ مستشفى مع ٣١ ألف سرير، مع ١٣٩٢ مركز صــحي. التــي ضمت ٩٥٤٠ طبيب، و ١٧٤١ طبيب أسنان، وعدد الــصيادلة ١٦٥٥. أي أن النظام الصحي الخاضع تحت إشراف وزارة الصحة كان يملك ٦١ ألف موظف ثلثهم من النساء حتى عام ١٩٩٣.[٤٧]

كما تقع تحت تصرف هذا الجهاز ما يقرب مــن ٢٠٠٠ صــيدلية و ٣٠٠ مختبر من القطاع الخاص. وبالرغم من أن القاعدة الأساسية لتركيبــة القطــاع الصحي لاتزال قائمة، غير أن النقص الشديد في الأجهزة والمعدات والأدويــة والكادر الذي يعمل في تلك الأجهزة وتدهور نوعية العمل والخدمات يعرض هذا القطاع إلى الاهتزاز الشديد[٤٨].

---

[٤٧] – المصدر رقم ٤ ص٨١.

[٤٨]- Medical Capaicalities Stdy Republic of Irag. Golfing osd.mil/declassdocs/dial.html.fil 950925٦٩١-٠١٨١٠٥٤٥ – txt.

فقد تراجع (على سبيل المثال) استيراد الأدوية من ٣٦٠ مليون دولار عام ١٩٨٩ إلى ١٣ مليون دولار عام ١٩٩٦.[٤٩]

على أن المؤشر الحقيقي لقياس مستويات الوضع الصحي في المجتمع تعتمد بالدرجة الأساسية على معدلات الوفيات للأطفال وذوي الأعمار الحساسة، كمعبر عن الحالة الصحية لعموم المجتمع. ومؤشر وفيات الأطفال وذوي الأعمار الحساسة يمثل من جهة أخرى محصلة التفاعلات بين مجموعة عوامل اجتماعية واقتصادية، وديموغرافية، ومستوى الرعاية والخدمات الصحية والعلاجات الوقائية وغيرها. وهو ما عكسه تقرير منظمة الصحة العالمية من أن الخدمات الصحية تراجعت لنصف قرن تحت تأثير الأوضاع التي خلقتها العقوبات الاقتصادية.[٥٠]

يمكن القول إن التلوث البيئي المسبب لتدمير الصحة البشرية التي يلف أجواء العراق يعود إلى مجموعة ضخمة من العوامل أبرزها:

ــ اهتزاز النظام الصحي في العراق الذي يعد مؤشراً على احتمالات اهتزاز الدولة، الذي أفضى إلى تسارع بروز الأمراض والوفيات بشكل مذهل.

ــ انهيار أنظمة التوازن الغذائي للأفراد وشيوع مختلف الأمراض المرتبطة بنقص الغذاء، وتحديداً للشرائح الحساسة من المجتمع.

ــ ضحايا الاستخدام الكثيف للأسلحة الكيماوية وإصابات التلوث الاشعاعي وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ــ إن العقوبات الاقتصادية المفروضة سبب مباشر في ضعف الخدمات وانهيار النظام الصحي.

ــ يعتبر الجيل الجديد من الأطفال الرضع والولادات الجديدة من بين أكثر الضحايا على المستويين العقلي والجسدي، مما يعد مؤشراً آخر على أخطار التنمية المستقبلية أيضاً.

تراجع المستوى العمري

تشير معطيات الأمم المتحدة بشأن توقع أعمار الإنسان في العراق عند الولادة، قد ارتفع من ٤٤ عاماً للفترة ما بين ١٩٥٠ ــ ١٩٥٤ إلى ٦٢ عاماً

٤٩- Adbullah Matawi (1996) UN sanctions on Iraq lead to deaths of half million children . File:///A/MAY96 - IR.HTM.

٥٠- WHO (1996)/ Sanctions set Iraqi health back 50 years. Reuter information Service. May 25 Geneva.

للفترة ما بين ١٩٨٥ ــ ١٩٩٠، وهو ما يعني أن معدل الزيادة السنوية لتوقعات الأعمار كانت ٠,٥٢ سنوياً.[٥١]

واعتماداً على تلك النتائج فإن العمر المتوقع لعام ١٩٩٣ كان ٦٥ عاماً.[٥٢]

ويرتقي إلى ٦٨ عاماً في نهاية القرن. والتوقعات تلك كانت مبنية على تقلص معدلات وفيات الأطفال عند الولادة، وتقلص وفيات الأطفال دون سنة الخامسة من العمر للفترة ما قبل فرض العقوبات الاقتصادية.

أما تقرير التنمية البشرية في العراق فيبين أن العمر المتوقع للإنسان بلغ ٦٢ عاماً للفترة ١٩٨٥ ــ ١٩٩٠، وانخفض إلى ٦٠ عاماً في عام ١٩٩٣ بسبب ارتفاع معدلات وفيات الأطفال.[٥٣]

فقد بلغ معدل وفيات الأطفال ١٤٦ وفاة لكل ألف ولادة في العراق، وهي أعلى من معدلات الوفيات لعام ١٩٦٠ والتي كانت ١٣٩ وفاة لكل ألف ولادة. وكان موقع العراق في حينها ضمن قائمة الدول المنخفضة التنمية البشرية. ويبين دليل التنمية البشرية في الوطن العربي لعام ١٩٩٧، من أن العمر المتوقع عند الولادة في العراق يصل إلى ٥٧ عاماً.[٥٤]

وتوقع انخفاضه إلى حوالي ٥٥ عاماً مع استمرار العقوبات، وهو أدنى من المعدل العمري لسكان العالم العربي بحوالي ٧ سنوات.

والمقارنة بين توقع الحياة عند الولادة لعام ١٩٩٣ في حالة عدم وجود عقوبات دولية وهو ٦٥ عاماً، وبين ما بلغته تحت تأثير الحصار لنفس العام وهو ٦٠ عاماً يعني أن العمر المتوقع بعد الولادة قد انخفض بحدود ٥ أعوام خلال السنوات الثلاثة من عمر العقوبات ــ أي بمعدل تراجع قدره ١,٧ عاماً لكل عام من أعوام العقوبات ــ قياساً للفترة التي سبقته. ولقياس مستوى الانخفاض في توقع الحياة، فإن مستواها في عام ١٩٩٣ قد بلغ ذات المستوى لتوقع الحياة لعام ١٩٧٥.[٥٥]

وفي نهاية العقد الحالي سينخفض العمر المتوقع بعد الولادة إلى ٥٥ عاماً وهو ما يقترب من مستويات الأعمار بعد الولادة لحقبة بداية أواسط الستينات. وتلك المعطيات تعني تراجعاً زمنياً لحوالي ٣٥ عاماً. ويتطلب إصلاح الوضع الراهن للعمر البشري (إذا افترضنا أن العقوبات سترفع عام ٢٠٠٠) ١٧ عاماً على الأقل. وبحساب بسيط ما بين أعوام التراجع والإصلاح نصل إلى ما يقرب من تأخر للعمر البشري بعد الولادة يزيد على نصف قرن من الزمن.

---

[٥١] – المصدر رقم ٢ ص٢٤..

[٥٢] – المصدر رقم ٣.

[٥٣] – المصدر رقم ٤ ص٢٢.

[٥٤] – ربيع كسروان، احصاءات أساسية عن التنمية البشرية في الوطن العربي. المستقبل العربي. عدد ١/١٩٩٨، ص١٩٦.

[٥٥] – المصدر رقم ٤ ص١٣٤ ــ ١٣٦.

الخلاصة

ويتضح مما عرض، الحالة الحرجة للمكونات الأساسية الثلاث للتنمية البشرية في العراق، فالأمن الاقتصادي تراجع إلى ما يقرب من أربع عقود، والأمن الصحي إلى أكثر من نصف قرن، وتراجع العمر المتوقع بعد الولادة إلى أكثر من نصف قرن، وهو ما يعني تضاؤل الفرص في أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية، وأن يكتسب معرفة، وأن تتوفر له الموارد اللازمة للعيش بحياة آمنة ومستقرة، تحت ضغط الحصار الاقتصادي أولاً مما تهدد ليس فقط الأجيال الراهنة وإنما القادمة أيضاً.

إن محصلة تجربة العقود المنصرمة وحالة الشقاء الراهن التي تلف التنمية البشرية في العراق تدلل أن العقوبات الدولية من بين أبرز العوامل المدمرة لمكونات التنمية البشرية، وإن خيار التنمية الحقيقية يجب أن يستند على المرتكزات الآتية:

١ ــ الرفع الفوري للعقوبات الاقتصادية.

٢ ــ السلام والاستقرار كأساس للتنمية: فظاهرة الحروب والصراعات الاثنية والعرقية والطائفية والسياسية التي عاشها المجتمع العراقي على امتداد العقود المنصرمة، الإيغال في بحر الخصومات المحلية والاقليمية والعالمية كانت من بين العوامل المعيقة للتنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، سواء كان من خلال توظيف الإمكانات المالية والكفاءات البشرية نحو تنمية الصناعات العسكرية المدمرة، أو من خلال تعطيل الكفاءات البشرية وتوظيفها لخدمة الآلة العسكرية على المستويين الذهني والعملي.

٣ ــ اعتبار التنمية المستديمة أداة محركة للتقدم: والتنمية المستديمة تعني الاقتصاد أداة محركة للتنمية بشكل عام، ومن دون تأمين نموئاً اقتصادياً متواصلاً لا يمكن أن يتحقق تراكم متواصل لرأسمال، كما لايمكن أن يتحقق تحسن يذكر لمستويات معيشة السكان أو تطوراً للخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والدخل الفردي وغيره.

٤ ــ حماية البيئة كأساس للتنمية المتواصلة: إن الضغوط المتواصلة وحالة الإهمال والاستثمار العشوائي لمكونات البيئة، مع استمرار النمو السكاني وتراجع نصيب الفرد من تلك الموارد، يشكل تهديداً حقيقياً للتنمية المتواصلة، ولمستقبل الأجيال اللاحقة. مما يتطلب سياسة عامة للحفاظ على البيئة.

٥ ــ إحياء العدالة الاجتماعية: تشكل الظروف الاجتماعية السائدة في اللحظة المعينة نقطة البدء الأساسي لأي تنمية حقيقية. فالقاعدة الاجتماعية التي يسودها الفقر والمرض واهتزاز البنية التحتية للتعليم والصحة والخدمات والضمان الاجتماعي والتمييز بين المواطنين لا يمكن أن يستند عليها أي مشروع للتنمية البشرية. فرفاهية البشر والاعتماد على طاقاتهم ومبادراتهم وشعورهم بالأمن

والاستقرار والعدالة فيما بينهم يشكل الرصيد الأساسي للتنمية المتواصلة.
٦ ــ الديمقراطية كأسلوب لإدارة الحكم: من المعلوم أن الديمقراطية تشكل حجر الأساس لضمان التوافق لتركيبة المجتمع المتنوع الأعراق والأديان والقوميات والأفكار. ويصعب الحديث عن تنمية بشرية متجانسة في سياق العدالة الاجتماعية في ظل غياب الديمقراطية. فالمشاركة الشعبية في صنع القرار يشكل مبدأ أساسياً في التنمية المستديمة. فضلاً عن كون الديمقراطية حقاً أساساً من حقوق الإنسان.

موجز مداخلة عبد الرزاق الصافي

حقوقي ورئيس تحرير صحيفة ((طريق الشعب))

الحضور الكرام،

حين تسلمت شاكراً، الدعوة لحضور هذا الملتقى والمساهمة فيه، مع المحاور التي سيتضمنها الملتقى، بدا لي وكأن المحاور ناقصة. على الأقل فيما يتعلق بالعراق. وأقصد بذلك محور ((مسؤولية النظام العراقي الدكتاتوري في التسبب بفرض الحصار واستمراره حتى الآن)).

ولحسن الحظ فقد انتبه لهذا النقص من سبقني في الحديث من الأخوة العراقيين: سماحة الدكتور محمد بحر العلوم، والدكتور محمود عثمان اللذين تطرقا إلى هذا الجانب، فأهل مكة أعرف بشعابها، كما يقولون.

الحصار على شعبنا ــ أيها الأخوات والأخوة ــ حصاران: حصار النظام أولاً والحصار الدولي ثانياً. وإن الحديث عن الحصار الدولي فقط دون التطرق إلى الحصار الذي يفرضه النظام على شعبنا، ويصادر حرياته وينتهك كرامة أبنائه ويتحكم بلقمة عيشهم إنما هو خلل نأمل أن يتجنبه كل الذين يريدون التضامن حقاً مع شعبنا ضد الحصار.

فالنظام الدكتاتوري هو المسؤول عن التسبب في فرض الحصار الدولي واستمراره حتى الآن وإلى أمد غير معروف مادام هذا النظام قائماً.

وإلا هل كان من الممكن أن تجمع الدول الأعضاء في مجلس الأمن على فرض الحصار القاسي، والذي لم يسبق له مثيل، لولا غزو الكويت واحتلالها وشطبها من الخارطة وضمها للعراق واعتبارها محافظة من محافظاته؟ وهل كان من الممكن أن يستمر الحصار الجائر طيلة ما يزيد على الثماني سنوات لو أن النظام طبق، بنزاهة ودون مراوغات ومحاولات احتيال مفضوحة، والتزم به في القرار ٦٨٧ الذي انتقص من سيادة الدولة العراقية وأذل النظام؟

لقد كان هذا القرار جائراً بكل المقاييس ولكن النظام قبله خانعاً لا لشيء إلا لكي يبقي رؤوسه في السلطة ويتحكمون بمصير شعبنا.

وبرغم زعيق النظام وأزلامه وإعلامه ضد الحصار، فهو المستفيد منه لأنه يعطل طاقات الشعب، ويسمح للحاكم بالتحكم بمصائر المواطنين عن طريق الأطفال والمرضى يموتون بالآلاف والنظام ليس فقط لا يؤمن الدواء بل ولدينا معلومات موثّقة بأن حجز الكثير من احتياطي الأدوية الذي كان يكفي لسنوات حتى يفسد ويصبح غير قابل للاستعمال وذلك لكي يستمر في المتاجرة بموت الأطفال، أطفال أبناء الشعب الفقراء، وليس أطفال الطغمة الحاكمة الذين لم نسمع أن أحداً منهم مات بسبب نقص الغذاء والدواء، بل سمعنا أن النظام طلب استيراد أجهزة تخلصهم من السمنة، ويااللعار!

يجري الحديث عن دور أمريكا وإسرائيل المعادي للعراق فهل نحن بحاجة إلى اكتشاف البارود من جديد كما يقولون لكي نعرف أن أمريكا وإسرائيل معاديتان لشعوبنا، ولمطامحها في الحرية والديمقراطية والتقدم الاجتماعي؟

أليس من الضروري أن نركز على مسؤولية من هيأ الذرائع لأمريكا لكي تدمر العراق وتفرض الحصار عليه وتحيله إلى دولة منقوصة السيادة؟ وأن نساعد الشعب العراقي على التخلص من النظام المسؤول عن كل ما حل به؟ لا أن نفتح الطريق مجدداً أمام هذا النظام ليواصل سياسته الضارة بشعب العراق والشعوب العربية كلها وخصوصاً الشعب الفلسطيني؟

نقطة أخرى جديرة بالمعالجة، في هذا الملتقى تتعلق بطرح الموضوع بالنسبة للعراق وليبيا والسودان بشكل متساوي وكأنه لا فروق بين حالات الحصار في كل بلد من هذه البلدان.

إن طرح الأمر بهذه الصورة هو إضعاف لمطلب رفع الحصار عن البلدين العربيين لأن لا وجه للمقارنة بين العراق الذي غزا الكويت وشطبها من الخارطة كدولة ــ وهي العضو في هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية والمؤتمر الإسلامي ــ وبين ليبيا مثلاً، التي فرض عليها الحصار بسبب تهمة لم تُثبت حتى الآن، فضلاً عن أنه حتى لو ثبتت فهي لايبرر الحصار المفروض عليها لأنه عقاب جماعي غير مبرر لا قانونياً ولا أخلاقياً.

الأخ د. سعيد كمال (الأمين العام المساعد في الجامعة العربية لشؤون فلسطين) مر سريعاً على ما قام به صدام حسين من أعمال جرت الويل على

العراق والكويت والأمة العربية كلها، ولم يذكر سوى التصريح بحرق نـصف إسرائيل، وتجاوز الأمور الأخرى، ومن بينها قصف إسرائيل بالصواريخ الذي قال عنه مسؤول صهيوني كبير إنه جاء ((منحة من الله)) لأن أمريكـا قـدمت بسببه لإسرائيل ١١ مليار دولار مع طاقم كامل من نظام مضاد للصواريخ.

ثم متى كان نظام صدام إلى جانب القضايا العربية. وهل ننـسى تـصريح العماد عون الذي قال إن تلقي المساعدات من طرفين الأول صدام حسين الـذي قدم له مليار دولار! نعم مليار دولار لأنه وقف ضد سوريا والحركة الوطنيـة اللبنانية، والثاني إسرائيل.

نقطة أخيرة، لابد من ذكرها رداً على الاتهامات الظالمة للمعارضة العراقية بزعم أنها ضد رفع الحصار عن الشعب العراقي استناداً إلى تصريحات البعض ممن لا يمثلون جهات أو قوى ذات شأن. في حين أن الأغلبية الساحقة من قوى المعارضة تطالب برفع الحصار عن الشعب، مع استمرار الحـصار الـسياسي والدبلوماسي والعسكري ضد النظام، لكي لاتصب مطالبتهـا برفـع الحـصار الاقتصادي عن شعبنا دون قيد أو شرط، دون محاسبة النظام الدكتاتوري عـن جرائمه، رعاية النظام الذي يستميت الآن في استخدام شـعار رفـع الحـصار للخروج من عزلته، وتأهيله وعودته إلى ممارسات السياسات التي ألحقت بشعبنا وبحركة التحرر الوطني العربية وبالقضية الفلسطينية أفدح الأضرار.

مداخلة الدكتور سامي نبيان - باحث ومؤلف وصحافي

تقول المعلومات، والعهدة على مصادر توصف بأنها مطلعة جداً، إن وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين أبلغ دول الخليج العربية الست إنه لم يعد بالإمكان وقف الجهود الدولية التي تبذل لرفع الحصار عن العراق، لهذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبني شبكة صواريخ دفاعية ضخمة في هذه الدول تحسب لأي طارئ من نظام لايؤتمن له وقد يهدد أمنها من جديد.

كوهين بهذا الكلام، إذا صحت المعلومات، يكون قد قال إن الحصار قد فشل في إسقاط النظام العراقي، وإن لابد من القبول ببقائه مع تحسبات واحتياطات تتيح بالطبع للولايات المتحدة وهي عرّاب هذا الزمان، أن تسوّق شبكات دفاعها الصاروخية المقدرة تكلفتها بملياري دولار في مرحلة أولى.

هذه المعلومات كافية لأن تشكل مدخلاً يبرر معالجة موضوع ((الحصار والمحاصرون، بكسر الصاد، والمحاصرون، بفتح الصاد)).

ويعتبر هذا الموضوع ((العراق في ظل الحصار)) من الموضوعات التي يصعب الحديث فيها، بل إنه الموضوع الذي يثير الالتباس في اتخاذ الموقف حتى وإن كان صحيحاً. فلا تستطيع أن تكون مع الحصار لأنك ستكون ضد حياة شعب وتشارك في تهديد وجوده، كما لامجال أن لا تكون ضد الحصار خصوصاً إذا كنت تبحث عن طريقة لارغام النظام القائم هناك على أن يعتدل وأن يرعوي وأن يعي أنه مستمر في الإثم التاريخي الذي ارتكبه وأن ثمن ذلك هو تخليه عن السلطة ثمناً لذاك الإثم.

إن تناول الحصار من زاوية منفذي الحصار يكشف التباساً كبيراً، بل الالتباس الأكبر عندما نجد أن منفذي الحصار هم من يحاصر العراق وفي مقدمتهم أمريكا رغم الغطاء الدولي الذي يبرر ذلك، وهم أيضاً أعمدة النظام نفسه. وهذا ما أحاول بلورته ولو بصعوبة لأني ضد الحصار، هذا النوع من الحصار الذي صب في النتيجة ضد الشعب العراقي فقط ولم يتضرر أي مسؤول في النظام من الحصار لا مالياً ولا صحياً ولا حياتياً، ولا سياسياً ولا عسكرياً ولا حكماً ولا سلطة إذا لم أقل تسلطاً. لذا يكاد السؤال يكون من يحاصر من؟ الجواب كلاهما: المحاصرون بكسر الصاد، والذين يفترض أنهم محاصرون بفتح الصاد أعمدة النظام ذاك، كلاهما يحاصران الشعب العراقي ويتسببان في إضعافه، وبالتالي ينتج عن ذلك انتفاء تراكم أي قدرة وعدم تجمع أي إمكانات لدى من يعمل لتغيير النظام وإسقاطه. وهذا ما سأحاول إيضاحه ما أمكن.

والواقع أنه موضوع مليء بالالتباس على أكثر من صعيد: فالذي يقف ضد الحصار يكاد يقع في خانة النظام ودعمه والعمل لبقائه، ويكاد يبدو أنه يتجاهل الويلات التي تلحق بالأطفال والنساء والرجال وبالمجتمع بكامله. كما أن الالتباس يبكر عندما يجد رافض الحصار نفسه في صف جان ماري لوبان الرافض هو أيضاً للحصار، في حين أن هذا السياسي الفرنسي هو زعيم الجبهة الوطنية الفرنسية التي تعمل لحصار العرب والمسلمين وكافة المهاجرين في فرنسا ولطردهم منها في نوع من العنصرية التي لاتختلف كثيراً عن الحصار على العراق في مراميها وأهدافها. كذلك الحال مع الزعيم الروسي الوطني جيرونوفسكي، الذي يرفض الحصار ضد العراق، هو في الوقت نفسه صاحب مقولة إخلاء روسيا من المسلمين وهو المقلل من أهمية العرب والذي يصنفهم متخلفين غير مبدعين. هذا في حين أننا نجد أن حركات عربية وإسلامية ووطنية وحتى يسارية بشكل عام تقف أيضاً ضد الحصار وتكاد بالتالي تكون في موقف لوبان وجيرونوفسكي وهي حركات في تركيبتها وعملها ضدهما معاً.
إنه الالتباس الكبير.

ويكبر الالتباس أكثر فأكثر عندما نصل إلى تحديد من يحاصر من؟ وكيف؟ ولماذا؟ وإلى متى؟

عندما كان الأردن يستقبل المسؤول العراقي السابق حسين كامل ومن معه ويقدم لهم الضيافة، أياً كان مبرره يومذاك، كان في الوقت نفسه يسمح للمسؤولين العراقيين بالمرور الآمن عبر أراضيه بل ويوفر لهم الاستقبال اللائق بهم إضافة لمرور أي كان من العراقيين سواء كان مع النظام أم ضده. ويومها قال لي مسؤول أردني كبير إننا فعلاً نقع في الالتباس لكن هذا قدرنا الجغرافي وحتى السياسي.

والالتباس هنا هو في استقبال الأردن مسؤولاً عراقياً أعلن معارضته الحادة للنظام، رغم أنه منه طبعاً حلة ونسباً، وفي الوقت نفسه يتيح الأردن للنظام أن يتنفس عبره جغرافياً وربما أكثر حجته أنه يتيح ذلك للشعب العراقي أيضاً. إن الالتباس مستمر أردنياً حتى الآن وربما هو قدر الأردن موقعاً وانتماء، ولست الآن في صدد ذلك.

إن دراسة الحصار على العراق من زاوية منفذي هذا الحصار هي محاولة لكشف الالتباس الأكبر في أكثر من مجال:

ـ فالحصار أولاً له قواعده وله ضوابطه وحتى له أدبياته وأخلاقياته:
فعندما كان صلاح الدين الأيوبي، القائد التاريخي المسلم وهو كردي، يحاصر عكا في إطار طرد الهجمة الصليبية من البلاد الإسلامية في القرن الحادي عشر شردت فتاة صغيرة من الأرض التي يتواجد فيها الصليبيون وعبرت الحدود إلى

حيث يتمركز المسلمون وقوات صلاح الدين، واختفت. ووصل أمــر اختفائهــا لقادة الصليبيين فما كان منهم إلا أن اتصلوا بقادة المسلمين طالبين البحث عــن تلك الفتاة الصغيرة. وعندما علم صلاح الدين بالموضوع أصدر أمره بإيجـــاده مهما كان، وأن تكون سالمة وأن ترد لأهلها. وهكذا كان.

هذه الواقعة توضح أمرين: الأمـــر الأول أن هنـــاك أخلاقيـــات للحـــصار وضوابط تحدد من المحاصر، بفتح الصاد، بشكل مباشر، ومن يمكن مراعاتـــه في الحصار، ومن يجب تقديم العون له في الحصار. الأمـــر الثـــاني هـــو أن الحصار وسط تلاطم الجيوش وعجيجها، ورغم ذلك كله لم يكن عائقاً أمام إيجاد فتاة صغيرة شاردة عبر جحافل العسكر.

فأين الوضع الراهن في حصار العراق الآن من تلك الواقعة؟

الوضع يختلف حالياً بالطبع فصيغ الحصار وأدواته غيرها عن تلـــك منـــذ حوالي عشرة قرون. هذا صحيح لكن الأخلاقيات هي نفسها، بل يجب أن تظل هي نفسها إذا لم نقل أنها تقدمت كثيراً مع طروحات حقـــوق الإنـــسان وعلـــى الطريقة الغربية بالذات. ثم إن الأمر مختلط في حصار العراق والعراقيين هـــذه الأيام، يكاد يختلط الحابل بالنابل: العالم يحاصر أم الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة؟ ريتشارد بتلر رئيس اللجنة الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية يقـــرر أم أن مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية هي التي تقرر أم وليـــام كـــوهين وزير الدفاع؟ سكوت ريتر كبير المفتشين الدوليين يفتش أم إسرائيل التـــي اعتـــرف ريتر نفسه أنه على صلة بها لجمع المعلومات منها عن العراق وأسلحته؟

لم تشرد طفلة عراقية عبر حدود الحصار لأن نسبة ٢٥% إن لم يكن أكثر من أطفال العراق ماتوا جوعاً ومرضاً فكيف لهم أن يشردوا ويكون لهم حظ تلك الطفلة، وأين منفذو الحصار هذه الأيام من صلاح الدين وأخلاقياته فـــي القتـــال والحصار؟

ألم يكن ممكناً لمحاصري العراق هذه الأيام، العـــراق بالـــذات، ولا نقـــول محاصري ليبيا والسودان وإيران وكوبا وغيرها ربما، أن يوجدوا آلية تمنع أن يكون الحصار على حساب الأطفال والنساء والمسنين من الرجال؟ كان بإمكانهم أن يشترطوا على النظام العراقي منذ البداية وقبل قرار ((النفط مقابـــل الغـــذاء والدواء)) أن يسمح لهم بأن يتولوا تقديم الخدمات الـــضرورية فقـــط للأطفـــال والمحتاجين مقابل الغذاء والدواء ((أن يسمح لهم بأن يتولـــوا تقـــديم الخـــدمات الضرورية فقط للأطفال والمحتاجين للخدمات أكانت الاقتصادية أم الصحية، ففي حال رفض النظام ذلك يدان أمام العالم كله. بينما تركوا أمـــر النـــاس للنظـــام، والنظام أراد أن يقول للناس هذا هو الحصار وهؤلاء هم المحاصرون محـــاولاً تعظيم ويلات الحصار أكثر فأكثر ظناً منه أنه يضر بسمعة منفذي الحصار، هذا إذا لم يكن له هدف وأهداف أخرى كثيرة ضد هؤلاء الناس.

لقد ضاع الأطفال وسط الحصار، وضاع المواطنون الذين كان على حسابهم كل شيء سيء، هم فقط الذين دفعوا ثمن الحصار وكأن المطلوب كـان هـذا، وحتى وإن قال المحاصرون أنهم لم يكن هدفهم هو ذلك ولم يقصدوا الإضـرار بالمدنيين، فإنهم نفذوا ذلك بوعي أو بدون وعي منهم، وها هي الأرقـام تـشير على وفاة مليون وأكثر من العراقيين وكأن العراقيين سلاح دمار شامل يجب أن يتلف أيضاً.

وكما للحصار أخلاقياته وضوابطه كذلك له أهدافه: فالذي أعلن أن الهـدف المركزي للحصار هو إرغام النظام على تطبيق القرارات الدولية في أكثر مـن مجال، واستطراداً وربما خجلاً أحياناً قال الحاصرون إنهـم يريـدون أيـضاً إضعاف النظام أو حتى إسقاطه.

هنا نصل لبيت القصيد ونسأل: من يسقط أي نظام عادة؟ وكيـف يجـري إسقاط الأنظمة؟ ومتى يسقط نظاماً ما؟

الأجوبة كلها على هذا النوع من الأسئلة تلتقي عند نقطة مركزية وهـي أن النظام، أي نظام مهما تهالك وكاد يسقط، لا يمكن إسقاطه إلا بفعل قوى الـداخل على تنوعها. هذه كانت القاعدة منذ إسقاط الدولة الاتحادية الإسلامية في ظـل الإمبراطورية العثمانية حتى الآن. فلولا قوى الداخل العربية والإسلامية التـي تحركت ضد الإمبراطورية العثمانية أواخر القرن التاسع عشر ومطلـع القـرن العشرين لما استطاعت أوروبا تفكيك تلك الدولة الاتحادية وتوزيعها وتـشتيتها دولاً ودويلات كما هي عليه الآن. هذه القاعدة تعرفها الإدارة الأمريكية ويعرفها غيرها، وكذلك النظام العراقي يعرف هذه القاعدة بنجاح ودقة.

والذي حدث ويحدث أن ما استهدفه الحصار بشكل مباشر أو غير مباشـر، بشكل مقصود أو غير مقصود، هو قوى الداخل شعباً وقيـادات، كـان هـدف الحصار أولاً وأخيراً هو إضعاف قوى الداخل: تجويع الشعب، التسبب بـأكبر عدد ممكن من الوفيات، إنهاكه حياتياً وعقلياً وجسدياً، شغله بمجرد البقاء عنـد الحد الأدنى للحياة. ثم دفع قياداته ومفكريه ورموزه وكل مهاراته ومهنييه فـي اتجاه ترك البلاد إلى الخارج.

وهذا ما حدث فعلاً ومازال يحدث. وإذا بالآلاف من هـؤلاء، مـن أبنـاء الشعب ومن قياداته على أنواعها ومستوياتها، إذا بهم يغادرون إذا استطاعوا إلى الخارج، وأحياناً وجدوا دعماً ممن هم من النظام أياً كان السبب والـدافع لـذاك الدعم، وأحياناً من منظمات خارجية قادرة على تسهيل الفـرار إلـى الخـارج واللجوء إلى بلد. الذين ظلوا في داخل العراق إما ليموتوا جوعاً أو مرضـاً، أو لينكفئوا على أنفسهم في أسى وحزن وصمت قاتل.

والذي تحصل من ذلك كله هو ارتياح النظام العراقي وبقاؤه مستفيداً من هذا الانهيار الداخلي كله، لأن هكذا انهيار شرط للحيلولة دون أي تحرك ضد النظام

لتغييره من الداخل. أما من تحرك ويتحرك من الخارج فله أهميته وله أثـره، ولكنـه ليس بالأمر الفاعل والحاسم والقادر على إسقاط نظام. تحرك خارجي يستطيع فـضح نظام وتهشيمه إعلامياً وليس إسقاطه أياً كان عليه حجم الـدعم الخـارجي والقـوى الخارجية الداعمة، وأياً كان حجم التمويل المخصص لذلك.

الواقع إن إسقاط أي نظام هو عمل سياسي، أكان بالوسـائل الديمقراطيـة مـن انتخابات وعمل جماهيري أم بالوسائل العسكرية أم بالاثنين معـاً. فكيـف تـستطيع قوى منهكة كلياً في الداخل، محاصرة محتاجة للقمة العيش الكفـاف لمجـرد البقـاء، تقع تحت أنواع كثيرة من الضغوط النفسية وربما الجسدية، أن تمارس هكـذا عمـل سياسي؟ إن عملية إسقاط نظام ما هي معادلة سياسية اجتماعية اقتصادية فـي فتـرة محددة ومن جماعات قادرة أن تفكر وأن تبلور فكرهـا فـي أرض الواقـع عمـلاً متواصلاً ومتراكماً في اتجاه معين ومحدد هو اتخاذ كل ما يساعد في إنهـاك سـلطة ما، نظام ما، لإسقاطه. وهذا صعب توفره في العراق هذه الأيام وسط الحصار.

من هنا يبدو لي، كما يبدو لغيري ربما، إن تناغماً عفوياً وربما مقصوداً نشأ بين النظام العراقي وبين محاصريه وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية الوصية على هذا الحصار، تناغم هدفه الوصول إلى ذلك الإنهاك العام داخل العراق فعلاً. وإذا كنا لانريد تجاهل أحداث وقعت هنا أو هناك وبين فترة وأخرى ضد النظام بالذات فإنها جاءت متقطعة متفرقة لاتشكل تراكماً فاعلاً مؤثراً في أركان ما هو قائم من سلطة ونظام. لذا يبدو أن التناغم حقق الكثير مـن أهدافـه، وجـاءت طروحات وزير الدفاع الأمريكي التي أشرت إليها في مطلع هذه المداخلة، جاءت بعد سنوات الحصار تلك لتعبر عن التسليم ببقاء النظام ولو منهكاً، باعتبار أنـه ليس في الإمكان أفضل مما كان، ولا يبقى إلا أخذ الاحتياطات اللازمة.

إن المتوقع أمام هذا الوضع هو أن تعمد الولايات المتحدة الأمريكيـة إلـى خطط ((جديدة وفذة)) تساعد في تأهيل النظام الحالي في العراق تمهيداً لإدخاله في المنطقة من جديد، وفي الشبكة السياسية العربية والإقليمية والعالمية الراهنة. أو تأهيل المنطقة لجعلها تتقبل العراق وغير العراق في إطاراتها وفي حركتهـا اليومية. وهذا بالطبع يجب أن لا يزعج معارضي النظام العراقي، بل يجب أن يشكل حافزاً لهم للعمل الجدي ضد النظام ومن الداخل بالذات، لأن رفع الحصار يخفف من قدرة النظام على التحكم الكلي بالوضع الداخلي كما هو الحـال الآن، ويتيح للرياح أن تهب عليه أو عبره. ثم إنه سيوفر ارتياحاً محدوداً للمـواطنين يتيح التكلم معهم بشأن التغيير أو الإصلاح، وعندها سيستمعون لأي موقف، بل يستطيعون أن يستمعوا وأن يفكروا في أي موقف سياسي أياً يكون.

رفع الحصار يتيح للعراقي أن يستعيد عافيته وأن يستعيد إنسانيته وارتياحه بشكل عام، ويتيح المجال للعمل السياسي في أي اتجاه، ويتيح المجال لانكشاف

النظام، وربما تعصف به التناقضات من داخله بعد أن أجلها بفعل اضطراره للتماسك وسط كارثة الحصار.

أما ماذا بعد ذلك كله؟ فهو أمر متروك للقوى العراقية الوطنية والتقدمية من قومية وإسلامية. وإذا كان للمحسوبين على الفكر والتبصر المسبق والتخطيط المسبق من دور يلعبونه، والموجودون في هذا الملتقى منهم، فإن هناك ضرورة لملتقى آخر يبحث في المستجدات في المنطقة والعالم ككل لفهمها وتحديدها وتبيان تأثيرها على صيغ التغيير، بحيث تؤخذ في الاعتبار قضايا كثيرة منها:

ــ التعرف إلى تركيبة مجتمعاتنا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً في نوع من البحث والتقصي عن كيفية التغيير، بل الكيفية الأصلح للتغيير.

ــ الأخذ في الاعتبار ظاهرة نهوض الإسلام، بعد أن بدأ يملي نفسه على الفكر الغربي، فحري به أن يملي نفسه على الفكر العربي.

ويمكن القول هنا إنه إذا كان القرن العشرون بدأ بإسقاط الدولة الاتحادية الإسلامية في مرحلتها العثمانية، ودفع الإسلام ككل للوراء بفعل ما يمكن أن نسميه ((الاثم الأوروبي))، فإن الإسلام عاد للنهوض أواخر القرن الحالي، وإن القرن المقبل الواحد والعشرون سيكون في جانب كبير منه مجالاً لهذا النهوض.

من هنا الدعوة لبحث هذين البندين في أي تناول لأوضاع العراق أم لغيره. وإذا كان ضرورياً التعرف على طبيعة المجتمعات العربية والإسلامية ككل، فإن من الضروري تحديد طبيعة نهوض الإسلام لتحديد المقولة وهي ((الإسلام هو الحل)) ولكن كيف؟ و((كيف)) هذه يجب أن يجاب عليها في إطار تجربة القوى القومية والديمقراطية التي كانت تشغل الساحة السياسية طوال نصف قرن من الزمن وربما مازالت تشغلها، أياً كان الموقف منها.

وإذا كان لهذا الملتقى من مهمات يختتم بها أعماله فكما قال الدكتور عبد الحسين شعبان رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان، هذا الراكض في كل اتجاه من أجل انتصار أي قضية وطنية قومية أو إسلامية، وهو أن نعمل فعلاً لإيجاد تشريع يمنع محاصرة الشعوب ومعاقبتها بسبب أنظمتها السياسية القائمة فيها بدون إرادتها ربما، بحيث يكون ذلك التشريع على مستوى عربي وإسلامي وعالمي. وأضيف هنا إن هذا الملتقى يستطيع أن يعمل مع قوى عربية وعالمية لإيجاد آلية لإقامة دعاوى قضائية مستقبلاً ضد كل من حاصر العراق داخلاً وخارجاً لإدانته وانتزاع تعويضات منه لصالح العراقيين الذين دفعوا أولاً وأخيراً ثمن إثم مثلث: إثم دخول الكويت من جانب النظام العراقي القائم، وإثم عدم الانسحاب منه في الوقت المناسب، وإثم عدم استيعاب النظام نفسه لحجم حرب جاءت مدمرة وكان هذا الحصار من

ثمراتها والذي استمرت الحرب به، بـل كانـت حربـاً أخطـر مـن العسكرية.

فهل حانت نهاية تلك الحرب المتواصلة؟ وما بعدها؟

نقاط في الحصار والنظام الدولي الجديد...

الانتقائية والازدواجية - رؤية نقدية للسياسات والمواقف العربية

المنصور جعفر - كاتب سوداني

١ - ينفتح مفهوم ((الحصار)) في نطاق السياسات السالفة والسائدة في العالم على عدد كبير من الموضوعات منها ((شرعية)) الحصار في الإطار التأريخي لصراعات الجماعات والشعوب والدول.

في مفهوم الشرعية ودوائره

ترتبط نقطة الشرعية بدوائر أخرى من المفاهيم كالحقوق، والسلطات، والقيم السياسية، والدينية، والعسكرية وأنماط الميثولوجيات والأيديولوجيات الناظمة أو المنتظمة في هذا الجانب أو ذاك من الصراع البشري بأبعاده المختلفة وتطوراته التأريخية.

تأريخ الحصار وحصار التأريخ

يشمل تأريخ الحصار عصور العبودية وممالكها وحضاراتها النوبية والبربريـة والجوبتية والأكسومية والبنطية في أفريقيا وكذلك ممالك وحضارات الهنـد والـصين وبلاد الرافدين وفارس وسبأ وحمير وغيرها في آسيا كمـا فـي أوروبـا اليونانيـة والاغريقية والروسية والمايا والأزتيك والأنكا في أمريكا الجنوبية. ففـي كـل هـذه الأنماط العبودية من تأريخ الحضارة الإنسانية كان ((الحصار)) آليـة معتـادة مـن آليات الصراع الاقتصادي ــ السياسي ــ الاجتماعي.

وفي عصور انحطاط العبودية ونشوء وتطور الاقطـاع فـي التـشكيلات السياسية الرومية والفارسية والإسلامية العربية وغير العربية مثـل الحـصار

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الديني العسكري السياسي آليـة نمطيـة فـي الصراعات المختلفة.

وفي العصور التي نشأت وتطورت فيها الرأسـمالية المعاصـرة اتـسعت الحصارات وتعددت أشكالها وأساليبها وتنوعت الأطراف المرتبطة بها.

ـ مقدمات موضوعية للتعامل مع موضوع الحصار

الحصار في حد ذاته آلية من آليات الصراع الاجتماعي ــ الدولي، كمـا لا يمكن رفضه بشكل مثالي، ولا يمكن قبوله بشكل مطلق، كمـا لايمكـن عـزل عوامله الأخيرة عن عوامله الأولية. وكذلك نتائجه.

(أ) جدلية الانتقاء

ــ رفض مفهوم ((الانتقائية)) ــ لأسباب تتعلق بمنطقية فحـص الظـاهرة وأخرى ترتبط بالعدالة بما يمنع السكوت تجاه حـالات الحـصار الاقتـصادي والثقافي ــ الإعلامي والعسكري المطبقة على جماعات وشعوب ودول أخرى.

(ب) جدلية الازدواج

ــ رفض مفهوم الازدواجية في المعايير... والكيل بمكيالين بما يمنع مـن إقامة معايير تتناول بعض حالات الحصار في ذات الوقت الذي تقام فيه معايير أخرى للتعامل مع ظواهر حضارية أخرى داخلية وخارجية.. بشكل مغاير.

(ج) أبعاد الحصار والتحرر

ــ ظواهر الحصار في النظام الدولي الجديد تستوجب فحص الوضع الدولي القائم الآن بأبعاده الاقتصادية ــ الاجتماعية ــ الثقافية ــ السياسية، والعلاقـات الداخلية والموضوعية لتطوره، وتحديد أبعاد ظاهرة الحـصار الكامنـة فيـه، وفهمها، وتغييرها، وتغيير النظرة الـسائدة... الـساكنة والـشكلية الإنتقائيـة والازدواجية التي تحدد فهمنا وتعاملنا معها.

٢ ـ الحصارات الرأسمالية والنظام القديم

(أ) أثر حصار غرناطة وتحرير إسبانيا من الحكم العربي ـ الإسلامي

بدأت ملامح تشكل نظام دولي جديد ــ ترافق ذلك مع تطور حاجات الناس الاقتصادية ــ الاجتماعية والسياسية مع تقدم التقنية والعلوم وبروز أساليب

إنتاجية بتقسيم جديد للعمل والملكية وعائداتهما، وتوسع حركات الكـشوف الجغرافية والكشوف الفلسفية.

(ب) من حصار فيينا إلى حصار ((الخرطوم))

لم يؤخر تشكل الانتظام الدولي الجديد للصراعات الاجتماعية ــ السياسية، قيام الخلافة الإسلامية بمركزها العثماني الجديد ومحاصـرتها لفيينـا أو حتـى محاولاتها المتأخرة لإصلاح تنظيماتها الدستورية والقانونيـة والعـسكرية فـي مواجهة التمردات والحركات الثورية المهدية والسنوسية والوهابيـة والكرديـة والأرمنية والسلافية والبوشنقية إلخ لأن بنية الخلافة التحتية (نمط التوزيعـات الاقتصادية) كانت غاشمة.. مهترئة ذاتياً... لا تصلحها الحلول الفرقية.

(ج) الأغنام تحاصر البشر

كان النشاط الرأسمالي في أوروبا يزداد ضراوة بحروب التطهير الـديني، والأغنام التي تحاصر البشر في إيرلندا وأسكوتلاندا، والسفن الأوروبية تمخـر البحار وهي محملة بالجنود والأسلحة والبضائع... والعبيد.

(د) كميونة باريس والحصار

مثلت الثورة الفرنسية علامة فارقة في هذا الوضع التـأريخي بـشعارات الحرية والإخاء والمساواة وإعلان حقوق الإنسان ــ المواطن إلا أن تقديس حق الملكية الخاصة... حصرها ذاتياً ودولياً ما بين النابليونية والجيوش الأجنبيـة.. فلاقت مصير الثورات الإنكليزية والأمريكية... لولا إضاءة كوميونـة بـاريس المحاصرة في تأريخ الإنسانية.

(هـ) بضعة دول تحاصر العالم

وبعد مرحلة الكشوف والحملات والحصارات والتقاطعات كانـت جيـوش الرأسمالية وتنظيماتها الاقتصادية والسياسية تستثمر أغلب شـعوب وأراضـي العالم في أوائل القرن الـ ٢٠.

(و) بدايات التحرر

كانت الصين وروسيا نماذج معتبرة للدولة الإمبراطوريـة ــ الثيوقراطيـة التي تقوم على اجتماع لشبه العبودية مع الاقطاع وهيمنة رأسـمالية متزايـدة،

وكان سكان البلدين في غالبيتهم من الفلاحين المعدمين والعمال البؤساء يغالبون رهق الكهنوت والملاك والإمبراطور والرأسمالية الأجنبية.

كانت نصيب هؤلاء وأمثالهم من النظام الدولي الجديد آنذاك هو تزايد الجوع والجهل والأوبئة والأمراض. ولكن الثورة فيهما ـــ التي انتصرت أولاً في روسيا في ١٩١٧ ـــ مثلت شمساً جديدة وكشفاً لعالم جديد، تصنعه إرادة الشعوب الجبارة.. المناضلة من أجل حقوقها ومصالحها وتناسقها رغم كل الحصارات المحلية والدولية، وأدى ذلك لفتح آفاق الحركة الثورية أمام الجماعات والشعوب والدول التي يحاصرها الاستعمار بأشكال مختلفة.

(ز) الثورات توهن الاستعمار ونظامه الدولي

أدى الاحتدام بين الأسلوب الرأسمالي لاستثمار الشعوب والدول (بصورة عشوائية تحكمها الأرباح الخاصة) والأسلوب الآخر... الاشتراكي ـــ الشيوعي (القائم على التوزيع العقلاني المخطط للقوى والموارد بحسب الاحتياجات الاجتماعية) وتجليات ذلك الاحتدام السياسية والعسكرية ـــ خصوصاً بعد انتصار الثورة الاشتراكية الوليدة على قوات ونظم الشرعية تُدغِم الدولية ـــ إلى انكشاف وهن الانتظام الدولي الاحتكاري.

(ح) الشرعية الثورية تحاصر برلين.. والاستقلالات تحاصر الاستعمار

انتهت الحرب العالمية الأولى بوضع مراسيم جنازة الخلافة من جهة، وبقمع ألمانيا وما لف لفها... وعلى الأثر تعززت ملامح سطوة رأسمالية جديدة ـــ تعززها التقاليد البروسية في ألمانيا ـــ الرولة في العرق في الحكم في البأس العسكري كطريق جديد آنذاك لتنظيم الدول ـــ المجتمعات والعالم من حولها... وتمثل ذلك بحالات إسبانيا/ فرانكو وتركيا/ أتاتورك وصين شان كاي شيك ويابان الإمبراطور هيروهيتو... وإيطاليا/ موسوليني وأثيوبيا/ الإمبراطور هيلاسلاسي إضافة لألمانيا/ هتلر... وقد كان طريقاً محترماً آنذاك.

وأجبرت هذه الظاهرة الاتحاد السوفييتي للتحول من النسق المدني ـــ الديموقراطي للاشتراكية إلى النسق العسكري ـــ البيروقراطي بزعامة ستالين... الذي نجح في تطبيقه الشيوعي في تحويل الوضع من ثورة محاصرة إلى دولة عظمى.. وتكسير حصار ((لينينغراد)) لتحاصر ((برلين)) الهتلرية وتهزم في الحرب العالمية الثانية.

إثر انتصار الاتحاد السوفييتي والشعوب المقهورة في شرق أوروبا وانتصارات الهند والصين نشطت حركات التحرر الوطني في أرجاء المستعمرات وحققت انتصارات هامة على مختلف المستويات..,ضعضعت الدول المركزية في النظام الرأسمالي القديم.. وآلياته الاستعمارية العسكرية والاقتصادية وهيمنته السياسية.. مما فتح المجال للولايات المتحدة الأمريكية.. للسيطرة ومن ثم الهيمنة على الانتظام الرأسمالي وتحويله إلى نظام واع بذاته وأهدافه وبإمداداتها المالية لأوروبا واليابان وبمساندتها العسكرية وبزيادة استثماراتها الخارجية في أمريكا الجنوبية.. وغيرها. وبسيطرتها على المؤسسات المالية والدولية.. الخ.

(ط) التحرر الاجتماعي في مواجهة الاستعمار والدولة والعصبيات

كانت الاستقلالية السياسية لبلدان آسيا وأفريقيا ثمرة لنضال حركاتها الوطنية المتنوعة، فتحت هذه الاستقلالية الباب لنشاط الحركات التحررية الداخلية النقابية والنسوية والشبابية والطلابية.. وكانت عصب ما يعرف حالياً بالمجتمع المدني في مواجهة الاستعمار وبيروقراطية الدولة الوطنية والعصبيات القبلية والمذهبية.

(ك) التحرر العالمي

ترابط نشاط الحركات الوطنية في المحيط المستعمر القديم وفي المراكز الاستعمارية القديمة والجديدة وتوثق بواسطة الروابط الوطنية والتقدمية والشيوعية مع النضال الدولي للبلاد حديثة الاستقلال والدول الاشتراكية في مواجهة النظام الرأسمالي العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة بأحلافها ومعاهداتها ومعونتها ورأسماليتها المالية الصناعية ـ العسكرية ومؤسساته النقدية الدولية وأقسام التخطيط السياسي فيها.

كانت القوى الإمبريالية... هي المحرك القديم ـ الجديد للتوجهات العسكرية في فلسطين والشرق الأقصى في الصين وكوريا وفيتنام وكمبوديا وفي مصر وفي اليمن والشام الكبرى وفي كوبا وفي إيران وفي الكونغو وفي جنوب أفريقيا وفي شرقها وفي غربها وفي شمالها العربي.

٣ ـ فصل وتفكيك قضايا وسائل التحرر

ـ أخذت غالبية الدول المستقلة حديثاً نمط رأسمالية الدولة العسكرية ـ

البيروقراطية كشكل نموذجي للاشتراكية.
ـ وهو نمط إذ صلح لمواجهة ظروف الحرب الساخنة فإنه لا يصلح لمواجهة الحروب الباردة، ذلك أنه يعزل المنتجين عن السيطرة على إنتاجهم وعائداته وتنمية أحوالهم ويعمل على بقاء وتوسع الاستثمارات الرأسمالية للموارد والقوى.
ـ ويؤدي هذا النمط ـ وقد أدى فعلاً ـ إلى تعارض الحقوق والمصالح والقوى والتنظيمات الطبقية ـ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية مع بعضها داخل كل دولة على حدة وعلى المستوى العالمي أيضاً.
نتيجة ذلك كانت انفصال قضايا التحرر الداخلي في الدول المستقلة حديثاً عن قضايا التحرر الخارجي وكذلك فصل قضايا التحرر الخارجي الاقتصادية عن العسكرية والثقافية عن الاجتماعية.
فكثيراً ما وجدنا دولة تقف ضد ((الاستعمار)) وتقترض من البنك الدولين أو تمد الدول الاستعمارية بالنفط أو القطن!، وغيرها يفصل بين تحرر قومي خارج بلاده عن آخر داخله!، وأخرى تنادي العالم لاحترام حريات وخصوصيات بلادها وهي لاتحترم حريات وخصوصيات مواطنيها أو بعض مجتمعاتها!.

حصار الذات وعزلها

كان نشوء حركة عدم الانحياز ـ بغالبية دولها المزدوجة المعايير ـ طبيعياً في إطار النظام العالمي المزدوج الأقطاب. ولكنه كان شذوذاً بالنظر إلى تأريخ استعمارها.
ـ فتكونها وتأثيرها في الصراع الدولي بين القوى الاحتكارية ـ الاستثمارية والقوى الاشتراكية والشيوعية كان أحد العلامات الرئيسية في تكون عالم اليوم... بما فيه من سيطرة وهيمنة إمبريالية.. على مقدرات هذه الدول.

٤ ـ الاستعمار الحديث

النظام العالمي الجديد السائد اليوم ليس نبت تكسير العراق أو حصار ليبيا بل هو نتيجة لعمليات أوسع جدلية تأريخية... شاركنا أجمعين في صنعها... وأكثرنا اليوم... كعبد الله يبكي مُلكه الأندلسي.

(أ) الأبعاد السياسية للنظام العالمي الجديد

ـ حدد رجل الاستخبارات المركزية ومجلس الأمن القومي الأمريكـــي ـ الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية ((جورج بوش)) أهداف ومرتكـــزات النظام الدولي الجديد بأنها السوق الحرة في الاقتصاد والنظام الحزبي الليبرالـــي في السياسة والمجتمع المفتوح لهما.

ـ كما أكد أن النظام (العالمي) يحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم وإنها ستكون قائدة له.

ـ وتستخدم الولايات المتحدة وأوروبا حزم متكاملة من الأدوات والآليـــات الإعلامية ـ الثقافية والاقتصادية والاجتماعية السياسية والعـــسكرية المحليـــة والدولية لتحقيق أهدافها في دعم واستمرارية وتوسيع هذا النظام فـــي العـــالم. وإخضاع وقيادة المجتمعات المختلفة في إطاره العام الذي يذكرني بـــ ((مزرعة الحيوانات)) ـ رواية جورج أوريل التي أنتجت ضد الاشتراكية. ولا يغير هذه الذكرى... تعديل أسلوب الإدارة فيها إلى ما يسمى ((بالطريق الثالث))... فكـــل الطرق تؤدي إلى روما.

(ب) الأبعاد الاقتصادية للنظام العالمي الجديد

ـ ينقسم العالم وفيه العالم العربي إلى مراكز وطبقات متحكمة في الإنتـــاج والخدمات والعوائد الناتجة منها من ناحية وإلى هوامش وأطراف يندرج فيهـــا العالم العربي متحكم في إنتاجها وخدماتها وعائداتها.

وذلك عبر نظم اقتصادية ـ سياسية استغلالية وتهميشية للدول والـــشعوب والقوى الطبقية الكادحة، قاطعة لاستقلالها ومانعة لتنسيقها المُستدام لمـــصالحها ولحقوقها الذاتية والدولية.

شكل الاستعمار بأشكاله، النظام الرأسمالي العضوي في العالم، خصوصاً ما بعد الحرب العالمية الثانية وموجة الاستقلالات والثورات والانتفاضات القوميـــة والعمالية والطلابية وكان ولازال مُنتجاً رئيسياً لما يسمى ((بالعالم الثالث)) وفيه ((العالم العربي)) وللعالم الأول الذي يضم مراكزه الرئيسية.

ـ اعتمد التنظيم الرأسمالي الدولي على تسويق السلع والأسلحة والمـــوارد المالية في بلدان العالم الثالث بواسطة درجها بالجملة وبالقطاعي فـــي نظامـــه العصب المعروف ((بالسوق الحرة)).

أ ـ النظام الدولي في الصناعة

ــ اعتمد التنظيم الرأسمالي للصناعة في العالم على إكمال وتنسيق الحلقات الصناعية في المراكز وتشويهها بالتفكيك الأفقي والرأسي في عالمنا الذي يغــدو محيطاً وهامشاً وثالثاً للمركز والعالم الصناعي الأول. فنجد صناعات أولية دون صناعات أخيرة أو وسطى.. وعلى هذا المنوال.

ــ لعبت سياسات التمويل والاستثمار والمشتروات دورها الرأســمالي فــي تخلفنا وتفككنا الصناعي وإخضاعنا لإرادتها وأرباحها وحصار الأسس الصناعية لتقدمنا.

ب ـ ((المسألة الزراعية)) في النظام العالمي

ــ أوضحت الأمم المتحدة للزراعة والأغذية أن العالم الثالث ينتج أو يمكن أن ينتج محاصيلاً وأغذية تكفي استهلاكه وتزيد.. وأرجعــت هــذه الأوضــاع المعيقة له عن تحقيق هذا إلى سياسات الإنتاج والتوزيع المختل لأراضي والمياه والمدخلات الأخرى... وللعائدات.. ولهذا كله يختل الوضع الغذائي في العــالم كله.

ــ الرأسمالية التي تنظم القسم الأعظم من الزراعة في العالم حالياً نزحــت الأراضي والبشر في أوروبا القديمــة لــصالح صــناعات الطــوب والتعــدين والصوف، ونزحت الأراضي والبشر في آسيا وأفريقيا يقطن صناعة النــسيج، وهي نفسها التي تحرق الغابات وتحرق الأوزون، وهي نفسها التــي تعــارض قطاعات (الرعي ــ الزراعــة الغذائيــة ــ الزراعــة للتــصنيع) ببعــضها.. وبالقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، وحتى بالمجتمع فهــي التــي تجعــل السودان يصدر ملايين الأطنان من الحبوب واللحوم بينما شعب السودان يعاني التجويع الظاهر والمستمر.

ــ (التنظيم الرأسمالي في بلد كالسودان أصبح مرتبطاً بــسجن الفلاحــين لإجبارهم على سداد قروض الإنتاج الزراعي الذي يشرى منهم ومــن دولــتهم بأبخس الأثمان وأغرم البيوع وتحاصر قراهم وبلادهم ومشاريعهم بــالقروض والتخصيصات والجنود وحتى في حالات معددة في جنوب غرب السودان تــم قبل سنوات استخدام للأسلحة الكيمياوية ضدهم... هــذا عــدا حــالات عديــدة للاسترقاق في عهد ((التوجه الحضاري)))...

ــ عموماً لا تختلف آليات التنظيم الرأسمالي للزراعة.. في جميــع أنحــاء العالم من حيث نوعيتها، فهي تعتمد على:

١ ــ التحكم في المدخلات المصنعة (بذور، أسمدة، آلات، مواد تعبئة).
٢ ــ آليات الطاقة والمياه (مولدات، سدود، دوافع).
٣ ــ التحكم بــ (التمويلات) وأيضاً بــ (الظروف العامة للإنتاج).
٤ ــ التحكم في الأسعار المحلية والدولية (فــتح/ منــع الــدعم) (تــسعير العملات) (الحصص) (الضرائب).

ــ فالزراعة في النظامين العالميين القــديم والحــديث تــرتبط باســتغلال وبتهميش المزارعين وزراعتهم وبيئتهم ووجودهم الاقتصادي والسياسي محليــاً ودولياً... في عالمنا من جهة، بينما يقوم التنظيم الرأســمالي بــدعم العمليــات الزراعية وحماية منتجاتها وبيئتهم في عالم المراكز.

ــ وهنا يمكن أن نلاحظ أن الانتقائية والازدواجية ليست علــى مــستوى التفرقة بين عالمنا والعالم المركزي للرأسمالية فقط بل أيضاً بين عالم الريــف وعالم المدينة في الدول الحديثة الاستقلال العربية وغير العربية.. التي تــشكو اليوم من سياسات الحصار وسياسات الاحتواء في النظام العالمي الجديد.

ج ـ قطاع الخدمات في النظام العالمي الجديد

البون شاسع بين كثافة وتناسق قطاعات الخدمات العامة والتجارية ــ المالية بين عالم المراكز الرأسمالية المستغل والمهمش بواسطتها.. وفيه العالم العربــي وذلك يرتبط بــ:

١ ــ اتفاقات ومؤسسات وعمليات ((بريتون وودوز)) المؤســسة الحديثــة للتنظيم الخدمي ــ النقدي الدولي (صندوق النقد والبنــك الــدوليين) (صــناديق وهيئات المعونة ((والتنمية)) الدولية) ومستتبعات ذلك.

٢ ــ تطور التقنيات الحسابية والحاسوبية والإتصالية والنقلية في المراكــز الدولية واستخدامها بشكل احتكاري منظم.

٣ ــ الضغوط الإعلامية ــ الثقافية والمالية العسكرية والغذائية والصناعية واستخدامها سياسياً في توجيه الاقتصادات نحو سياسات وأوضاع خدمية معينة تؤثر على مجمل الاقتصاد.

٤ ــ تركز رؤوس الأموال المالية والصناعية وترابطها مع آليات وأجهزة الدولة في أوروبا ــ اليابان ــ الولايات المتحدة والتحكم فــي حجــم العطالــة، والضرائب، والفوائض والموجودات النقدية، وفي حجم الفائض التجاري).

كل ذلك يجعل من السهل ملاحظة التفاوت الإنتقائي لقطاعات الخدمات في العالم العربي اجتماعياً... وجغرافياً ونوعياً، وازدواجية موقفنا حين نرفض التقسيم الظالم للخدمات على المستوى العالمي.

(ج) ثقافة النظام العالمي الجديد

ترتبط الحركة الثقافية للنظام العالمي الجديد الأحادي الهيمنة الإعلامية بتصنيع أنماط معينة من العقول وأساليب التفكير والعمل والتعايش. وذلك بواسطة حزم مليارية من عمليات مختلفة تقوم بـ:

١ ــ تقطيع التأريخ والحقائق التاريخية (لا الغيبية المطلقة)).

٢ ــ وتفكيك الأفكار والنظريات والأيديولوجيات الناظمة بشكل ثوري للحقائق التأريخية.

٣ ــ تركيب وإقامة أيديولوجيا رأسمالية بـ:

(أ) ميثيولوجيا نهاية التاريخ وصراع الحضارات والفوضى ونهاية القومية.

(ب) وتعتمد أفكار ومعارف وعلوم النسبية والخصوصية والاحتمال لنقض وجود أي قوانين عامة للانتظام والتغيير الاجتماعي واعتبار هذه المكونات حقائق مطلقة.

(ج) تحويل العلوم الاقتصادية ــ الاجتماعية إلى علوم تسويقية. وكذلك العلوم السياسية.

(د) بناء فلسفات ذهانية... شكلانية وجزئية.

(هـ) رفع رايات التحلل الأدبي والثقافي والفني من موضوعات ومضامين التناسق الإنساني ــ الاجتماعي ــ البيئوي.

(و) بناء وتحريك منظمات تجزئ الأعمال السياسية ــ الاجتماعية.

(ز) رفع شعارات سياسية من نوع: (الديمقراطية ــ السوق الحرة ــ المجتمع المدني) (الآخر) و(نهاية الشيوعية) و(ضرب الإرهاب) و(دعم السلام) (حماية البيئة) الخ كمداخل ونتائج إيجابية للسوق الحرة لاستثمار الموارد والبشر.

(ح) توسيع الهيمنة الإعلامية على العقول بهذه الآليات.

تؤدي هذه الأيديولوجيا التي نجحت الرأسمالية في بنائها إلى: فصل قضايا المصالح الشعبية عن الحقوق الإنسانية من ناحية أولى عن طريق العناية الشكلية بحقوق الإنسان السياسية الواردة في ميثاق الحقوق المدنية والسياسية وإهمال الحقوق الاقتصادية ــ الاجتماعية الواردة في العهد الدولي للحقوق الاجتماعية

لعام ١٩٦٦. وهو الأمر الذي يقود إلى إهدار كل حقوق الإنسان خصوصاً في عالمنا عن طريق سياسات الاحتواء والإغراق والحصار التي تتبعها دولنا وجماعاتنا، وتلك التي تتبعها المراكز والجماعات الرأسمالية ضد دولنا وجماعاتنا في العالم الثالث وفيه العالم العربي.

إمبريالية النظام الجديد

النظام العالمي الجديد هو الوجه الأحدث للتنظيم الرأسمالي للعالم، يعبر في مفهومه وحركته عن مستوى هيمنة الرأسمالية المالية ــ الصناعية دولياً ــ أي مستوى الإمبريالية في مواجهة الحقوق والمصالح المختلفة للقوى والجماعات الزراعية والعمالية ــ الكادحة في عالم اليوم... مثلما يعبر هذا المستوى من الهيمنة الإمبريالية عن الخصائص الدقيقة العنصرية/ العرقية والدينية... الثيولوجية والميثيولوجية للعمليات الرأسمالية في العالم بتقسيمها الظالم للموارد والأعباء والعائدات الاقتصادية والاستخدام الانتقائي... والتعامل المزدوج المعايير لـ/ مع العناصر والقضايا الرئيسية في العالم... كقضايا حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية ــ الاجتماعية مثلاً وقضايا التوازن البيئي وقضايا الحقوق الدولية... والتبادل المتكافئ.. وعدم استخدام القوة في حل قضايا الخلافات السياسية الخ.

* لكن هل يتعامل عالمنا الثالث وفيه العالم العربي مع هذه القضايا والموضوعات بدون انتقائية وبدون ازدواجية؟؟!

* هل التعامل العربي مع هذه القضايا يقوم على تناسق ذاتي وموضوعي محلياً ودولياً؟!

٥ ـ في العروبة والدول العربية

(مفهوم) و(مصطلح) ((العروبة)).. على عظمته هو مفهوم ومصطلح حضاري حصاري.. في حد ذاته القومية ــ بعليائها الثقافي المتجاوز الكبرياء إلى الغرور... فهو محاصر بذاته ذات الأصل المقدس ووسائل ورسائله الخالدة رغم أنه محاصر بذوات ورسائل مقدسة هي أيضاً أو حضارية عالمية على حسب دعواها... وهو حصار يقر في داخل العالم العربي ويحيط به من الخارج، ولهذا الوضع مثالياته وموضوعياته ولكن العالم العربي يتعامل ذواته النقيضة والنقائض الموازية له... بانتقائية واسعة وازدواجية في المعايير يكيل

لها بألف ألف ألف من المكاييل.

* الدول العربية (بما فيها السودان والصومال وجزر القمر) وهـي قائمـة على مفهوم واصطلاح العروبة على الأقل منذ تاريخ إنضمامها لجامعة الـدول العربية تشمل مجموعة مختلفة من النظم تتراوح بين الملكية المطلقة والليبرالية والجماهيرية و((السلطة الوطنية))، وتنقسم اقتصادياً إلى نظم ليبرالية حارسـة، وليبرالية متدخلة، ورأسماليات دولة ذات اتجاه رأسمالي باطن وآخـر ظـاهر وباطن. وفوقياً تتراوح بين العلمانية الشكلية والثيوقراطية ــ العسكرية ويمكـن أن نقول إنها تتميز بدرجات من ما يسمى ((الثقافة العربية ــ الإسلامية)).

٦ ـ مشاركة الدول العربية في بناء النظام الدولي

وكل هذه الدول بمكوناتها ترتبط بشكل أو بآخر بتكـوين النظـام العـالمي الجديد... سواء بإمداداتها النفطية، أو بالأموال التي تكدسها، أو بالـسلع التـي تستوردها، وبالقروض التي تترابى في اقتراضها، أو بالسيادة الوطنيـة التـي تفتحها للاستثمارات الأجنبية أو بالقواعد والقوات والأسلحة الأجنبية و(الحليفة)، أو بتواليها الثقافي والإعلامي معه في النظرات والعبر والعبرات، أو بـشراكة هذه الدول العربية للنظام العالمي الجديد... شراكة استراتيجية.

من ((الحسين/ ماكماهون)) إلى ((الشركات الاستراتيجية))

السياسات الاستراتيجية والتكتيكية للدول العربية ابتداءً من سياسات القومية العربية الأولى واتفاقات الحسين: ماكماهون إلى سياسات عدم الإنحياز.. ضـد الإمبريالية واتفاقات بريتون وودز والجات ومنظمة التجارة الدولية إلى اتفاقات الشراكة الاستراتيجية، كلها في مجموعها تقوي بنيات الهيمنة الدولية للإمبريالية التي تجسد سياسات استثمار لا سياسات احترام. فهل احترمت الـدول العربيـة حقوق الإنسان داخلها حتى يمكن احترامها ــ من قبل شعوبها والدفاع عنها من ثم بحرارة؟!!

الحصار وأبعاده على الشعب العراقي*

د. محمود عثمان

لقد طال أمد الحصار على العراق وأخذ يُبحث الآن يومياً تقريباً على أصعدة مختلفة في الشرق الأوسط وفي العالم أيضاً نظراً لتأثيره الكبير على المجتمع العراقي من جميع النواحي وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتردّي الوضع الصحي للمواطنين عامة، كذلك فإن الأصوات ترتفع الآن في أماكن عدة مطالبة برفعه باعتبار أنه عقاب جماعي لشعب العراق لا مبرر له.

صحيح أن ما أصاب العراق جاء بسبب سياسات النظام وحروبه غير المبررة والتي لم يشاور فيها أحداً ولم يكن للشعب العراقي رأي فيها، وخاصة غزوه للكويت الذي جاء مناقضاً لإلتزامات العراق العربية والدولية إضافة إلى العلاقات مع الدول المجاورة التي كان العراق بأمسّ الحاجة إلى تحسينها في أعقاب ثمان سنوات من الحرب مع إيران.

إلا أن المجتمع الدولي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي ظلم العراق بلداً وشعباً وفرض عليه عقوبات متعددة وحصاراً محكماً بسبب ما اقترفه النظام من غزو ومن إضرار بمصالح دول الغرب وأمريكا والدول الأخرى الحليفة لها في الخليج، هذه الدول التي كانت العامل الرئيسي في تقوية نظام صدام حسين وتزويده بكل أنواع المساعدات، وخاصة العسكرية منها، خلال الحرب مع إيران باعتبار أن إيران الخميني كانت تشكل خطراً على الوضع الدولي ونظام بغداد يتصدى لهذا الخطر، حسب تصور وتحليل هذه الدول وخاصة المهيمنة منها على المجتمع الدولي وفي مقدمتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، آنذاك.

لقد مرّت سنوات عشر على الحصار وباعتراف الجميع بمن فيهم بعض مسؤولي الأمم المتحدة الذين عملوا في العراق مثل (دينس هاليداي) و(هانز شبونيك) واستقالوا من مناصبهم بسبب الحصار، فإنه وبالشكل الذي طُبّق أضرّ بالشعب العراق بعربه وكرده وأقلياته أكثر بكثير من النظام وأثّر بالغاً على

* – أجرى الدكتور عثمان تكييفاً لورقته بما ينسجم مع المستجدات وقت إصدار الكتاب.

وضعه المعاشي والصحي والتعليمي والثقافي والاجتماعي وعلى البيئة وكل ما له علاقة بحياة هذا الشعب وصحة وسلامة أبنائه.

وإذا كان تطبيق القرار ٩٨٦ الصادر عن مجلس الأمن قد ساعد إلى حد ما في تحسين الوضع المعاشي للمواطنين وتفادي المجاعة المحتملة، إلا أن الوضع الصحي بقي متدهوراً ووفاة عشرات الألوف من الأطفال والشيوخ في المستشفيات بسبب النقص في الأدوية والأجهزة وبسبب سوء التغذية خير دليل على ذلك. إضافة إلى هذا فإن العقبات التي توضع أمام تطبيق هذا القرار من قبل النظام أو بسبب التأخير الكثير في الموافقة على عقود استيراد المواد الضرورية، والمبالغ الكبيرة التي تستقطع للتعويض ليس فقط للكويت ودول أخرى وإنما لأشخاص أيضاً وفق قوائم طويلة لا نهاية لها، تقلل كثيراً من تأثير هذا القرار الإيجابي على أوضاع شعبنا الصعبة جداً.

كذلك فإن تطبيق العقوبات بالصورة التي تم بها يُعتبر خرقاً لحقوق الإنسان على الأقل من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وخاصة إذا ما تم قياس تأثيرها على المواطنين وفق الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أما النظام الذي لم يهمه يوماً الشعب العراقي وتقدمه وحريته فبقي على حاله وسياساته ولم يتأثر كثيراً بالحصار إلا من ناحية إضعاف قدراته العسكرية العدوانية بالنسبة للدول المجاورة، إذ أنه إذا استثنينا اهتمام المجتمع الدولي بقيادة واشنطن بموضوع التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل وتدميرها فإن هذا المجتمع لم يتخذ أية خطوات في مجال فرض احترام حقوق الإنسان وقبول مراقبين في هذا المجال في العراق حسب مقترحات (فان دير شتويل) أو لتطبيق القرار ٦٨٨ الصادر عن مجلس الأمن، أو لغرض إجراء انتخابات في العراق أو حلّ عادل للقضية الكردية كما أنه لم يتم فرض حصار دبلوماسي على نظام بغداد ولا إخراج هذا النظام من عضوية الأمم المتحدة، وفي وقت تم تجميد بعض الأرصدة العراقية في الخارج ومُنع المواطنون بمن فيهم المعادون للنظام من سحب أموالهم من البنوك في الخارج بقي صدام حسين وأعوانه أحراراً في سحب مئات الملايين من بنوك سويسرا وغيرها وصرفها حسبما يشاؤون ودونما اعتبار لاحتياجات الشعب الحقيقية.

وبالإضافة إلى كل ما ذكرنا فإن الحصار لم يحقق أهدافه (المعلنة) ولم يؤدّ حتى إلى إضعاف بطش ودكتاتورية النظام وهيمنته على البلاد ناهيك عن إسقاطه، هذا الهدف الذي ما فتئت أمريكا تتحدث عنه وتؤكده في كل سنة وبالكلام فقط؟! بينما تؤكد دلائل كثيرة أنها (أي أمريكا) لم ولا تعمل من أجله.

كما أن الدول التي رفضت الحصار عن طريق مجلس الأمن لديها تجارب في دول أخرى حول عدم جدوى الحصار في تغيير الأنظمة أو سياساتها بالشكل المطلوب.

إن أبناء الشعب العراقي وأصدقاء هذا الشعب يطالبون الآن وأكثر من أي وقت مضى برفع الحصار هذا وإنهاء معاناة أبناء هذا البلد، هذه المعاناة التي تتصاعد بشكل ملحوظ ومخيف، كذلك يطالبون المجتمع الدولي بتطبيق القرار رقم ٦٨٨ بأسرع وقت ممكن إذا كان هذا المجتمع حريصاً على مصلحة الشعب العراقي وإنهاء معاناته من النظام ومن الحصار، هذه المعاناة التي لم ولن يؤدّ تطبيق القرار ٩٨٦ ولا ١٢٨٤ إلى إنهائها كما هو معلوم. كما أن شعبنا وأصدقاءه يطالبون في نفس الوقت بتشديد الحصار السياسي والدبلوماسي والعسكري على النظام وإجباره على تخفيف قمعه للمواطنين ودكتاتوريته الدموية المستمرة منذ أكثر من ثلاثة عقود، هذه الدكتاتورية التي أدّت إلى أن يصل عدد العراقيين الهاربين من بلادهم إلى الخارج إلى أربعة ملايين الآن وحسب تقديرات كثيرة.

إن المتتبع للأمور بشكل دقيق لايجد صعوبة في الوصول إلى نتيجة مفادها أن السياسة الأمريكية التي تصرّ على إبقاء الحصار بشكله الحالي وعدم الاهتمام بتطبيق القرار ٦٨٨ ولا بموضوع حقوق الإنسان في العراق، تخدم بشكل غير مباشر وعملياً النظام العراقي الذي لايعمل أيضاً وبشكل جاد من أجل تهيئة الأرضية اللازمة لإنهاء الحصار بل يتصرف بشكل يعطي الحجة للآخرين للاستمرار عليه. أما ما قامت به أمريكا وحلفاؤها من جهود لزيادة كبيرة في صادرات النفط العراقية وفق القرار ٩٨٦ فإنها، وبحسب بعض الأوساط الأمريكية والغربية نفسها، تهدف بالأساس إلى زيادة كميات النفط في الأسواق العالمية ضماناً لتخفيض الأسعار بما يخدم المصالح الستراتيجية والنفطية لأمريكا وحلفائها قبل أن يخدم ابناء العراق.

إن تحدث واشنطن عن إسقاط نظام صدام يفقد مصداقيته يوماً بعد يوم في ضوء ما يعانيه شعب العراق من النظام والحصار وفي ضوء معرفة شعبنا بأن أمريكا أبقت النظام في الحرب في ١٩٩١ وساعدت أيضاً على مقاومته للانتفاضة وبقائه بعدها وكذلك على الحفاظ على النظام في السنوات العشر

الأخيرة، كما أنها لم تقم بأي عمل جدّي من أجل محاكمة صدام وأعوانه (كما يقولون)، ولا في الكشف عمن ساعدوا نظام بغداد في تطوير الأسلحة الكيماوية والبايولوجية وغيرها، فقد أبقت مع الاتحاد السوفياتي ودول أخرى في الشرق والغرب وكذلك مع الأمم المتحدة على أسماء الشركات التي ساعدت بغداد في هذا المجال، بشكل سري ولم توافق على كشفها بالرغم من جهود كبيرة بُذلت من قبل الأكراد وأصدقائهم ومن قبل قوى وطنية عراقية أيضاً. والسبب هو خوف هذه الدول من أن التعمق في الموضوع يؤدي إلى كشف أسرار تتعلق بمساعدات هذه الدول للنظام العراقي في السبعينات والثمانينات، الأمر الذي يعتبر مساهمة غير مباشرة في الجرائم الكبرى التي اقترفها صدام كالحرب الكيمياوية والانفال وغيرها، ويُظهر بشكل مكشوف نفاقها وازدواجيتها في مجال حقوق الإنسان التي يركزون على بحثها كثيراً الآن.

لقد عانى المثقفون في العراق كغيرهم من أبناء الشعب من سياسات وقمع النظام وكذلك من المجتمع الدولي تجاه شعب العراق ومن الحصار المفروض عليه منذ ١٩٩٠ وكانت النتيجة تشريد عشرات الألوف منهم وهجرتهم إلى المنافي وزيادة معاناة من بقوا داخل العراق من جميع النواحي. ومما لاشك فيه أن أقلامهم تأثرت بأشكال مختلفة بمجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالعراقيين في الداخل والخارج، وأصبحت المهمات التي يمكن أن يقوموا بها تجاه شعبهم ووطنهم شاقة وتعترضها عقبات كثيرة ومتزايدة. إلا أن الواجب الوطني يلقي على عواتقهم مسؤوليات كبيرة تحملها بكل جرأة وتصميم في هذه الظروف. إن الواجب يقضي بضرورة الدفاع عن شعبهم بعربه وكرده وأقلياته والمطالبة برفع الحصار عنه وتخفيف معاناته دون أن يؤدي الأمر إلى الدفاع عن النظام أو نسيان جرائمه المنكرة تجاه الشعب على مرّ السنين. كما أنه يجب في الوقت نفسه عدم الدفاع عن سياسات أمريكا والمجتمع الدولي وعن الحصار بحجة معاداة النظام وسياسته القمعية ضد أبناء شعبنا. إن الموقف الوطني الصحيح يتركز في الدفاع عن مصالح الشعب الذي يعاني من النظام منذ عقود ومن الحصار منذ عشر سنوات وكذلك من معاملة المجتمع الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، هذا إضافة إلى حقيقة أن الشعب يعاني أيضاً من عدم توحيد صفوف المعارضة الوطنية التي تناضل فعلاً من

أجل إنهاء الدكتاتورية وتحقيق الديمقراطية في العراق.

إن اكتمال هذا البحث يستدعي التحدث ولو باختصار عن أوضاع منطقة كردستان العراق في ظل هذا الواقع، هذه الأوضاع التي هي غير واضحة للكثيرين، فهناك تصور من قبل من هم غير المدركين لوضع الأكراد بشكل خاص ويسمعون أو يقرأون فقط تصريحات بعض المسؤولين الكرد، أو من قبل أوساط معينة من المجتمع الدولي لا تريد إظهار حقائق الوضع في كردستان لأسباب تتعلق بهذه الأوساط نفسها. وهذا التصور يتلخص في أن وضع الكرد في كردستان العراق (المحمية من قبل أمريكا) جيد وأحسن بكثير من بقية أنحاء العراق وإنهم لايعانون من الحصار وأن تطبيق القرار ٩٨٦ حل مشاكلهم إلى حد بعيد بما فيها المشاكل الصحية. إن هذا غير صحيح وبعيد عن الواقع حيث أن كردستان العراق عانت وتعاني أيضاً الآن من الحصار الدولي ولو بدرجة أقل من باقي العراق، إضافة إلى هذا فإن أكثر من ثلث كردستان لازال تحت سيطرة صدام حسين ويتعرض إلى أقسى أنواع التعريب والتبعيث المنظمين مع طرد السكان الكرد الأصليين ومصادرة ممتلكاتهم وإجبارهم على تغيير قوميتهم وفق استمارات خاصة إلى القومية العربية إذا أرادوا البقاء في هذه المناطق، علماً أن هذا التغيير في الانتماء القومي بالقوة لايضمن بقاء هؤلاء في مناطقهم كما دلت التجارب والوقائع. وكل هذا التطهير العرقي يتم أمام أنظار المجتمع الدولي والدول المتنفذة فيها التي فعلت ما فعلت في يوغوسلافيا وكوسوفو على نفس الخلفية؟!!

كذلك فإن منطقة الملاذ الآمن (Safe Haven) الذي تأسس في ١٩٩١ من قبل أمريكا وانكلترا وفرنسا لا يسودها الاستقرار السياسي ولا الاقتصادي ومستقبل هذه المنطقة غير معروف كما هو مستقبل العراق ككل، إضافة إلى كل هذا فقد أدى تقسيم منطقة كردستان غير الخاضعة لحكم صدام، والذي نتج عن الصراعات الحزبية الضيقة والاقتتال الداخلي المؤسف إلى تعقيد الأوضاع أكثر وإلى زيادة المشاكل بشكل ملموس، كما أن الآثار الخطيرة للحملة الكيمياوية وعمليات الأنفال وسياسة الأرض المحروقة والجرائم الأخرى لازالت موجودة وماثلة للعيان. كما لم تتم لحد الآن إعادة إصلاح البناء التحتي المدمر تماماً. أما إذا كان التأثير السيء للحصار غير ظاهر تماماً على أبناء كردستان كما هو الحال بالنسبة لباقي أبناء العراق فإن ذلك يعود إلى أن منطقة الملاذ الآمن لا

تخضع لسلطة بغداد من جهة، وإن الكرد أنفسهم تعوّدوا على أنواع كثيرة من الحصار في الماضي ولازالوا يعيشون في ظلها، كحصار التاريخ والجغرافيا وحصار تقسيم كردستان بين دول تتعاون فيما بينها دوماً ضد الكرد، وحصار تعاون الدول الكبرى مع دول المنطقة المعنية بالضد مع مصالح الشعب الكردي، وإهمال وظلم المجتمع الدولي أثناء الحرب الباردة وقبلها وبعدها أيضاً. ومهما يكن من أمر فإن الأكراد ناضلوا دوماً مع إخوانهم في العراق وتربطهم بهم وشائج كثيرة، وهم شركاء لهم في هذا الوطن، لذا فمن الطبيعي أن يشعروا بمعاناتهم ويتضامنوا معهم وخاصة في الظروف الصعبة وفي مواجهة الشدائد والمظالم التي يتعرضون لها.

إن من واجب المثقفين الوطنيين الذين يعانون كثيراً من الحصار ومن النظام أن يؤكدوا أواصر الصداقة بينهم عرباً وكرداً وتركماناً وآثوريين وغيرهم ويتعاونوا فيما يخدم شعبهم ويخفف من معاناته المتعددة الألوان، ومن ثم يحاولوا أن يفهموا قضايا بعضهم البعض ويسّخّروا أقلامهم بجرأة وموضوعية من أجل شرح هذه القضايا واتخاذ الموقف الصحيح منها في إطار من الأخوة والحرص على مصالح البلاد ومستقبلها الذي يجب أن يستند إلى اتحاد اختياري بين القوميات والأقليات والعناصر التي تكون هذا الكيان المشترك على أسس من فهم وقبول الخيارات الحرة والديمقراطية للذين يكونون هذا الكيان. وبهذه الطريقة فقط يمكن لهم أن يخدموا الشعب ويدافعوا عنه ضد الحصار ويعملوا على رفع معاناته وحل مشاكله على أسس ديمقراطية.

بلاغ صحافي
الملتقى الفكري السابع
الحصار الدولي والواقع العربي

١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨

على مدى يوم كامل وفي ورشة عمل جماعية التأم في لندن الملتقى الفكري السابع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا والموسوم ((الحصار الدولي والواقع العربي)).

وناقش الملتقى بمشاركة نخبة من المثقفين والمختصين العرب والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان، الحصار المفروض على الشعب العراقي والليبي والسوداني والفلسطيني. وتوقف عند الحصار الذي يعاني منه العراق منذ ثمان سنوات ونيّف، والذي تسبب في إزهاق حياة أكثر من مليون طفل واعتلال وهزال الحياة الاجتماعية والثقافية وتردي الحالة الصحية والمعاشية لمستوى لم يسبق له مثيل، وما تركه من مضاعفات خطيرة على الجيل الحالي في جميع الميادين وما سيترك آثاره على الأجيال المقبلة، فضلاً عن مضاعفة هدر حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، تلك التي شهدت انتهاكات شديدة وسافرة في السنوات الأخيرة وخصوصاً في ظل الحصار الدولي ونظام العقوبات الدولية.

وبعد أن افتتح الدكتور عبد الحسين شعبان رئيس المنظمة الملتقى بكلمة ترحيبية بالأخوة المشاركين خصوصاً الذين قدموا من خارج بريطانيا، وفي مقدمتهم الدكتور سعيد كمال الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية، عرض محاور النقاش التي دارت حول: الحصار والقانون الدولي وتضمن الحصار والأمم المتحدة (القرارات الدولية والممارسات العملية) والحصار والنظام الدولي الجديد (الازدواجية والانتقائية في السياسة الدولية). وأدار جلسات هذا المحور الدكتور رغيد الصلح.

وكان المحور الثاني (الاقتصادي الاجتماعي) قد بحث في تأثيرات الحصار الضارة على التنمية والبيئة والصحة أوضاع النساء والأطفال والظروف الاجتماعية والنفسية والثقافية والإعلامية. وأدار جلسة هذا المحور الدكتور مصطفى عبد العال.

أما المحور الثالث فقد تناول حالة حقوق الإنسان في البلدان المحاصرة من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والعهـود الدوليـة وتعـاظم انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، ناهيكم عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأدار جلسات هذا المحور الأستاذ هشام الديوان.

وقدّم عدد من المباحثين والمختصين أبحاثاً وأوراق عمل ومداخلات مهمـة في عدد من المواضيع المطروحة للنقاش من بينها محاضرة الدكتور سعيد كمال والدكتور السيد محمد بحر العلوم وورقة الدكتور محمـد الهاشـمي الحامـدي والدكتور مبدر الويس وبحث الأستاذ محمد زيان والدكتور سامي ذبيان والدكتور عزام التميمي والدكتور علي حنوش والدكتور ابراهيم الحيدري والأستاذ عبـد الحسن الأمين والدكتور رجائي نفّاع والدكتور محمود عثمان والأستاذ هـارون محمد والأستاذ ذو النون المنصور جعفر.

وقدمت مداخلات لكل من الدكتور سعيد الشهابي والأسـتاذ عبـد الـرزاق الصافي والأستاذ فارس العاني والدكتور مصطفى عبد العال والأسـتاذة ناديـة محمود والأستاذ فائق الشيخ علي والأستاذ مؤيد أحمد والأستاذ هشام الشيـشكلي والأستاذ كمال سماري والدكتور كاميران الصالحي والأستاذة فاطمة محي الدين والأستاذ عبد الأمير الصباح والأستاذة سالمة الجائر والأستاذ هشام الديوان.

وخلال النقاش العميق والمسؤول حول الحصار ومسبباته والآثار التي تركها لحد الآن والسبل لرفعه فوراً وتأكيد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسـية، خصص المحور الختامي لحوار مفتوح بعنوان ما العمـل؟ (آراء ومقترحـات) وأدار جلسة هذا المحور الأستاذ سعود الناصري وشارك فيها كل من الأسـاتذة: عبد الرزاق الصافي ومحمد زيان والدكتور رجائي نفّـاع والـدكتور منـصور الجمري والدكتور مصطفى عبد العال.

وتلخصت أهم الآراء والمقترحات بضرورة الإسراع بـالتعريف بقـضية الحصار الدولي وآثاره وانعكاساته الخطيرة على حالة حقوق الإنسان من خلال نشر الأبحاث والدراسات والمداخلات التي ألقيت في هذا الملتقى ووضعها بيـد القارئ العربي وتنظيم فعاليات فكرية أخرى بالتعاون مع بعض الجهـات ذات العلاقة، والسعي للتوقيع على نداء فكري عربـي لرفـع الحـصار والتفكيـر بمستلزمات تأسيس لجنة عربية عالمية لمناهضة الحصار والـدعوة لاحتـرام حقوق الإنسان ومبادئ التعددية والديمقراطية.

ووردت مقترحات أخرى تدعو لأخذ موضوع محاكمة مجرمـي الحـرب ومنتهكي حقوق الإنسان بنظر الاعتبار خصوصاً ما يتناسب مع الجهود الدولية

الرامية إلى إخراج فكرة المحكمة الجزائية الدولية (التي وافقت عليها في روما مؤخراً ١٢٠ دولة في حين تحفظت عليها الولايات المتحدة).

وبحث الملتقى إضافة إلى المسؤولية الدولية إزاء شعوب البلدان العربية المحاصرة والتحديات في هذا الميدان، خصوصاً الازدواجية والانتقائية في المعايير بما له علاقة بإسرائيل، المسؤولية الداخلية للتخفيف عن المعاناة الإنسانية، وبخاصة ما يتعلق بالغذاء والدواء والاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن والاستقرار.

وإذا كانت إدانة الحصار مسألة أخلاقية لم يعد بالإمكان التملص منها، فإن الدعوة التي أطلقت في الملتقى بخصوص حشد الجهود والطاقات القانونية والفكرية لبلورة مشروع اتفاقية دولية لمنع معاقبة الشعوب وعدم استخدام سلاح الحصار الاقتصادي والتجويع ضدها تحت أي مبرر أو ذريعة، قد لقت صدى كبيراً، خصوصاً وأن ذلك يعد جريمة دولية كبرى وشكلاً من أشكال الإبادة الجماعية البطيئة ولكنها المؤثرة، وفقاً لبروتوكول جنيف الأول لعام ١٩٧٧.

وأكد الملتقى على أهمية مواصلة الجهود في هذا الإطار من خلال عمل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والدول العربية كافة بما فيها جامعة الدول العربية التي يمكن أن تضطلع بدور فعّال في هذا الشأن.

ووردت إلى الملتقى اقتراحات بإرسال مذكرات إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بخصوص معاناة شعوب البلدان المحاصرة بما يؤثر على تفاقم حالات التجاوز على حقوق الإنسان، والضغط بكل الأشكال الممكنة من أجل رفع الحصار الدولي الجائر عن كاهل الشعب العراقي والليبي والسوداني والفلسطيني وتأمين احترامها لحقوق الإنسان وتمكينها من ممارسة حقها في تقرير المصير وفق خياراتها الحرة ودون إكراه أو إملاء للإرادة.

وأكد الملتقى على أهمية إيجاد آلية مناسبة للتحرك في هذا المجال والتنسيق مع المنظمات الموازية وذات الطابع الحقوقي والإنساني العربية والعالمية من أجل تنظيم حملة فكرية وإعلامية تصب في هذا المجال.

وفي الختام تمّ التنويه بأهمية السعي لتأصيل وتعميم ونشر ثقافة حقوق الإنسان عبر الحوار وتعميق الوعي بأهمية احترام الرأي الآخر وقبول حق الاختلاف، الخطوة الأولى لاحترام حق التعبير والرأي.

ووردت إلى الملتقى رسائل تحية من عدد من الشخصيات والمنظمات منها:

١ ــ الأستاذ محمد فائق ــ الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان ــ القاهرة.

٢ ــ الدكتور منصف المرزوقي ــ رئيس اللجنة العربية لحقوق الإنسان ــ تونس ــ وأمينها العام الدكتور فيوليت داغر ــ والناطق باسمها الدكتور هيثم مناع ــ باريس.

٣ ــ الدكتور مهدي الحافظ ــ الممثل الإقليمي لمنظمة اليونيدو التابعة للأمم المتحدة بيروت.

٤ ــ الباحث الدكتور جليل العطية ــ باريس.

٥ ــ الأستاذ علي زيدان ــ عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الإنسان ــ ألمانيا.

٦ ــ الدكتور غالب العاني ــ عن لجنة التنسيق لجمعيات حقوق الإنسان العراقية ــ هامبورغ، وعن لجنتي السويد وكندا.

اللجنة التنفيذية

لندن في ١٨ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٨

إدارة الجلسات

١ ــ الجلسة الأولى (القسم الأول)

رئيس الجلسة: د. رغيد الصلح
المقرر: د. علي حنوش

٢ ــ الجلسة الثانية (القسم الثاني)

رئيس الجلسة: د. مصطفى عبد العال
المقرران: الأستاذة حصة الخميري والأستاذة سناء الجبوري

٣ ــ الجلسة الثالثة (القسم الثالث)

رئيس الجلسة: الأستاذ هشام الديوان
المقرران: الأستاذ ذو النون المنصور جعفر والأستاذ سالم قنان

٤ ــ الجلسة الختامية: ما العمل
رئيس الجلسة: الأستاذ سعود الناصري
المقرر: الأستاذة سهير سلمان
المشاركون:
الأستاذ محمد زيان
د. خديجة صفوت
الأستاذ عبد الرزاق الصافي
د. رجائي نفّاع
الأستاذ محمد عبد الحكم ذياب
د. منصور الجمري

٥ ــ كلمة الختام: د. عبد الحسين شعبان

المشاركون

أ. ابراها زرسناي	د. حاجي الدهقاني	أ. أحمد العوضي
أ. حامد الجبوري	أ. أحمد الماقني	أ. حسن المصري
د. أحمد عويد العبادي	أ. حيدر شعبان	أ. أحمد مهنا
د. خديجة صفوت	د. آدم بقادي	أ. خزامى عصمت
د. أسامة مهدي	أ. دياب القرصيفي	أ. اسماعيل القادري
أ. ديفيد باول	أ. أديب الجادر	البروفيسور خليل هندي
أ. أمينة علي	الشيخ راشد الغنوشي	أ. أوردسي حمد
د. رجائي نفاع	أ. بلند الحيدري	أ. رجاء كمال الدين
الأب بولص ملحم	أ. رضا الظاهر	د. بهجة الراهب
د. رغيد الصلح	أ. تيسير كاملة	د. رشيد البندر
د. جاني كسّاب	أ. زكية عمر	أ. جمال حيدر
أ. زهير الجزائري	أ. جون ري	أ. زهير الدجيلي
أ. زهير النعمي	أ. عبد الجبار عدوان	أ. زين العابدين طيب
أ. عبد الرزاق الصافي	أ. سالم قنان	أ. عبد الرحمن النعيمي
د. سامي ذبيان	أ. عبد الستار الدوري	أ. السنوسي بلالة
أ. عبد السلام حسن	أ. سامي شورش	د. عبد السلام سيد أحمد
أ. سامي فرج علي	أ. عبد العظيم المغربي	أ. ساهرة الجزائري

أ. عبد الله العتيبي	أ. ساهرة القره غولي	أ. عبد الوهاب بدرخان
أ. سعيد الشهابي	د. عبد الوهاب سنادة	السفير د. سعيد كمال
أ. عدنان حسين	أ. سعود الناصري	أ. عدنان عليان
أ. سلام خياط	د. عزام التميمي	أ. سميرة المانع
أ. عزيز السماوي	أ. سناء الجبوري	د. علي بابا خان
أ. سهير سليمان	د. علي حنوش	أ. سيد أحمد بلال
د. علي الزبيدي	أ. شريف الربيعي	أ. علي زيدان
د. شمران العجلي	الشيخ علي السلمان	أ. صادق طعمة
أ. علي عثمان	أ. صلاح عمر علي	د. علي كريم سعيد
د. صلاح نيازي	د. غادة الكرمي	د. عامر النفاخ
أ. غالب العلوي	د. عباس شبلاق	أ. فاروق أبو عيسى
اللواء عبد الأمير عبيس	د. فضيلي جماع	أ. عبد الحسن الأمين
أ. فاطمة أحمد ابراهيم	د. عبد الحسين شعبان	أ. فاطمة محي الدين
أ. عبد الحليم الرهيمي	أ. فالح عبد الجبار	أ. فوزي كريم
د. فوزية مخلوق	د. قيس العزاوي	أ. كامل كبيسي
أ. كلاويز صالح	د. كمال الهلباوي	د. ليث كبة
أ. ماريا الحافظ	أ. مالك أبو التمن	د. مبدر الويس
د. محمد الهاشمي الحامدي	د. محمد بحر العلوم	أ. محمد زيّان
أ. محمد طه	أ. محمد فايق	أ. محمد مخلوف
د. محمود عثمان	د. مصطفى عبد العال	د. منصور الجمري
البروفسور موسى المزاوي	أ. نبيلة التود	أ. نجم جراح
د. نوري طالباني	د. نوري لطيّف	أ. هارون محمد
د. هشام الديوان	د. وليد الحلي	أ. يوسف قنديل

محتويات الكتاب

فهرس